الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ
مخبر البحث في التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للجزائر

أطروحة دكتوراه
مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)
الشعبة: تاريخ
التخصص: تاريخ المغرب المعاصر.

مهاجرو إقليم قسنطينة في تونس

(1881-1956م)

إعداد الطالب: عماد الدين خوالدية
إشـراف: أ.د عثمان زقب

نوقشت أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبـة العلمية	المؤسسة	الصفـة
رشيد قسيبة	أستاذ	جامعة الوادي	رئيسا
عثمان زقب	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفًا
عبد القادر كركار	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشًا
الكاملة فرحات	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشًا
شايب قدادرة	أستاذ	جامعة قالمة	مناقشًا
أحمد منغور	أستاذ	جامعة سكيكدة	مناقشًا

السنة الجامعية: 1447-1448 هـ / 2025-2026 م


بسم الله الرحمن الرحيم

قائــمة المختصرات

باللَغة العربية:

أ.و.ت	**الارشيف الوطني التونسي**
(د–ب)	**دون بلد**
(د–د–ن)	**دون دار نشر**
(د–س)	**دون سنة نشر**
(د–ط)	**دون طبعة**
تح	**تحقيق**
تر	**ترجمة**
تع	**تعريب**
تق	**تقديم**
ج	**الجزء**
مج	**مجلد**
ص	**الصفحة**
ط	**الطبعة**
ع	**عدد**

الفرنسية:

A.N. T	**Archives Nationales de Tunisie**
C. C	**Contrôleur Civil**
D	**Dossier**
D.G.I	**Directeur Général de l'Intérieur**
D.G.F	**Directeur Général des Finances**
D.R.G	**Délégué à la Résidence Générale de la France à Tunis**
D.S.P	**Directeur de la sécurité publique**
Doc	**Document**
G.G.A	**Gouverneur Général d'Algérie**
I.S.H.M.N	**Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National**
M.P.D.R.G	**Ministre Plénipotentiaire, Délégué à la Résidence Générale de la France à Tunis**
M.R.G	**Ministre Résident Général de la France à Tunis**
N°	**Le Numéro**
R.A	**Revue Africaine.**
R.G	**Résident Général de la France à Tunis**
S.G.G.T	**Secrétaire Général de Gouvernement Tunisien**

إهـداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، أهدي ثمرة جهدي هذه:

إلى أبي العزيز، سندي وقدوتي في الحياة، الذي كان دعمه وتشجيعه مصدر قوتي وعزيمتي.

إلى أمي الغالية، رمز الحنان والتضحية، التي غمرتني بدعواتها وصبرها ومحبتها.

إلى أخواتي الأعزاء، سامية – رميصاء– وفاء – لجين– اللواتي كنّ دائمًا بجانبي، يشاركونني لحظات التعب والأمل، فكنّ خير سند وعون.

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

أهديكم هذا الجهد عربون محبة ووفاء.

مـقدّمـة

مـقدمة:

تُعدّ الهجرة من الظواهر التاريخية الملازمة للمجتمعات البشرية منذ العصور القديمة، إذ ارتبطت بتحولات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي دفعت السكان إلى الانتقال من مجال جغرافي إلى آخر. وفي هذا السياق، برزت هجرة الجزائريين إلى تونس خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، باعتبارها إحدى النتائج المباشرة للسياسة الاستعمارية التي اعتمدتها فرنسا عقب احتلالها للبلاد، فقد سعت الإدارة الاستعمارية إلى فرض نظام استيطاني قائم على مصادرة الأراضي، وإضعاف البنى الاجتماعية والدينية، والعمل على فصل المجتمع الجزائري عن مقوماته الحضارية والثقافية المرتبطة بانتمائه العربي الإسلامي

وأمام تصاعد الضغوط الاستعمارية وما رافقها من ممارسات قمعية، اضطر عدد كبير من الجزائريين من مختلف المناطق إلى مغادرة مواطنهم الأصلية والتوجّه نحو الأقطار المجاورة، وكانت تونس من أبرز الوجهات التي استقبلت هذه الهجرات بحكم الروابط الجغرافية والتاريخية والاجتماعية التي جمعت بين البلدين، وقد اتخذت هذه الهجرة أشكالًا متعددة، شملت الأفراد والجماعات، وتفاوتت دوافعها بين البحث عن الأمن والاستقرار، والحفاظ على المقومات الدينية والثقافية، والفرار من آثار الاحتلال الفرنسي وسياساته التعسفية.

ونظرا لتلامس الحدود الجغرافية لإقليم قسنطينة مع التّراب التونسي، وقدم أواصر العلاقات بين الجهتين، والتي تعود لفترات سابقة للإستعمار الفرنسي للبلدين، فكان من الطّبيعي أن تكون الهجرات من هذا الإقليم مثيرة للإهتمام، أمام كل هذه المعطيات أردت أن يكون موضوع الدّراسة مخصّصا لهجرة سكان هذا الإقليم نحو البلاد التونسية، فجاء بعنوان **مهاجرو إقليم قسنطينة في تونس 1881-1956.**

1- أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الموضوع ، بتسليطه الضّوء على إحدى الجاليات الجزائرية المهاجرة في تونس، وهذا ما يعطي فرصة التعمّق أكثر في الكشف عن بعض الجوانب، خاصّة وأن

المهاجرين القسنطينيين تميزوا عن أقرانهم من المهاجرين الجزائريين بحضور مؤثر في جميع مناحي الحياة التونسية، وفي بعض الأحيان كانوا شاهدين وصانعين لعديد الأحداث والوقائع خلال فترة الحماية الفرنسية بتونس1881-1956.

2- أسباب اختيار الموضوع:

تعدّدت أسباب اختيار الموضوع بين ما هو ذاتي وآخر موضوعي، فالأسباب الذاتية يمكن حصرها فما يلي:

-الرّغبة الشخصية في دراسة المهاجرين القسنطينيين في تونس، بحكم انتمائي للجهة، وهذا ما حفّزني على الخوض في الموضوع، وإبراز مساهمة المنطقة، خاصة وأن العديد من الدراسات السابقة لم تشر لها بشكل مفصّل، وعديد العائلات القسنطينية لم نجد لها أثرا في هذه الدراسات.

-الرغبة في الإستمرار في خوض تجربة جديدة في الدراسات المتخصصة في مناطق جغرافية معينة، بعد تجربتي الأولى في مذكرة الماستر التي خصصتها لمنطقة خنشلة، وما لمستها فيها من أهمية وتشويق خاصة في جمع الشهادات الحية التي تعد عنصرا محوريا في هذه المواضيع، لأن ما تحويه الشهادات الحية قد لا يتوفر حتى في الأرشيف والكتب المطبوعة.

-اغتنام فرصة بقاء بعض المسنّين ممن عاصروا فترة الدراسة على قيد الحياة، خاصّة وأنهم عايشوا عديد التفاصيل والوقائع، لهذا السبب الوجيه أردت استقاء ما لديهم من معلومات قيّمة التي قد لا تتوفر للأجيال القادمة، خاصّة مع التشجيع الذي لاقيته من مشرفي وأساتذة القسم، الذين أدرجوا مشروع جمع الشهادات الحية من المهاجرين الجزائريين في تونس ضمن نشاطات مخبر الكلية.

3- أهداف الدراسة:

يمكن تحديد الأهداف المرجوّة من الدّراسة في مايلي:

-محاولة إضافة دراسة خاصة بسكان بإقليم قسنطينة للمكتبة الجزائرية والتونسية، خاصة وأن معظم الدراسات السابقة تطرقت للمهاجرين الجزائريين بصفة عامة.

-إظهار مساهمات المهاجرين القسنطينيين في الحياة التونسية، والجزائرية، خاصة وأن هذه الإسهامات، شكّلت جسرا للتواصل بين الجزائر وتونس، وتقوية الروابط القومية والوحدوية.

-الكشف عن ترابط شبكات العلاقات الجزائرية التونسية، رغم مساعي الإستعمار الحثيثة لقطعها، وتشتيتها غير أن جميع محاولاته باءت بالفشل.

-التعرّف على بعض خبايا المهاجرين القسنطينيين، من حيث تنظيمهم وأوضاعهم، وطريقة عيشهم وعلاقاتهم.

محاولة إنصاف بعض الشخصيات القسنطينية، ونفض الغبار عليها، خاصّة وأن نشاطات العديد منها لا يزال مجهولا لحد الساعة، لدرجة أنني تفاجأت بإسهاماتها القيّمة خلال بحثي في الأرشيف التونسي، ولقائي مع بعض العائلات القسنطينية في تونس والجزائر.

4- إشكالية الموضوع:

يندرج الموضوع ضمن المواضيع التي تهتم بتاريخ الهجرة الجزائرية إلى تونس في فترة السيطرة الفرنسية على المنطقتين، وهو من المواضيع المفتوحة لتطرقه لعديد القضايا المتشابكة، وتركز الدّراسة على التعريف بالمهاجرين القسنطينيين في تونس، وأوضاعهم ودورهم في مختلف مجالات الحياة التونسية فترة الحماية الفرنسية على تونس1881-1956.

ومن هذا المنطلق ترتسم لدينا إشكالية الموضوع على النحو التالي:

لماذا تميز المهاجرون القسنطينيون في تونس عن سائر المهاجرين الجزائريين في مستوى حضورهم، في مختلف المجالات؟ وماهي العوامل التي أنتجت هذا التميز؟

وللإجابة على هذه الإشكالية طرحنا عدة تساؤلات فرعية تساعدنا في الإلمام بالموضوع أبرزها.

كيف كانت التركيبة الجغرافية والبشرية لإقليم قسنطينة؟

ما هي العوامل التي جعلت تونس وجهة للمهاجرين القسنطينيين؟

ما طرق ومسارات الهجرة القسنطينية إلى تونس؟

كيف تعاملت السلطات الفرنسية في الجزائر و تونس مع المهاجرين القسنطينيين؟

كيف كان تنظيم المهاجرين القسنطينيين في تونس؟

كيف توزع المهاجرون القسنطينيون داخل المدن والأرياف التونسية ولماذا؟

ماهي أهم الأنشطة التي برز فيها المهاجرون القسنطينيون في تونس؟

-ما تأثير وتأثّر المهاجرون القسنطينيون في تونس بالمجتمع المحلي؟

5- حدود الدراسة:

تغطي الدراسة الفترة الزمنية من 1881-1956، مثّل المعلم الأول تاريخ سقوط تونس في شراك الحماية الفرنسية، بعد عدة مشاريع استدراجية انتهت بتوقيع معاهدة باردو المعروفة، والتي سيكون لها وقع على الهجرة القسنطينية في تونس، خاصة من حيث التنظيم والرقابة وغيرها، أما المعلم الثاني فيؤرّخ لحدث تاريخي بارز تمثل استقلال تونس عن السيطرة الفرنسية، وماله من تأثير في تراجع دور وأنشطة المهاجرين القسنطينيين في تونس الذي هو في الحقيقة يعود لفترات قبيل الإستقلال.

6- الدراسات السابقة:

اطلعت على عدد من الدراسات السّابقة التي تطرقت لموضوع الهجرة الجزائرية إلى تونس فترة الحماية الفرنسية1881-1956، ولو أنها لم تتطرق بالتفصيل للمهاجرين القسنطينيين. من بينها دراسة،

Jamel Heggui, **les Algériens En tunisie De 1871 à 1962 du communautarisme au nationalisme**.

وهي في الأصل رسالة دكتوراء طبعت في شكل كتاب، تطرّق فيها الباحث للمهاجرين الجزائريين، عامّة من حيث التّعداد والتنظيم المجتمعي والقانوني ومختلف الأنشطة، ربما ما

يميز هذه الدراسة هو إشارة صاحبها لعديد الملفات الأرشيفية التي اعتمدها في الدراسة لكن بما أنها تتطرق للجزائريين بصفة عامة لايمكن أن تلم بالمهاجرين القسنطينيين بشكل موسّع، خاصة في ذكر ألقاب العائلات المهاجرة، أماكن استقرارها، والنشاط الطّلابي والصّحفي وهو من العناصر المهمّة المغيبة في هذه الدراسة.

– كتاب المؤرخ التونسي عبد الكريم الماجري بعنوان **هجرة الجزائريين والطرابلسية والمغاربة الجواونة إلى تونس 1831–1937**، استفدت منه في بعض الإحصائيات الخاصّة بالمهاجرين القسنطينيين، على غرار إحصاء عام 1876، وإحصائيات العائلات القسنطينية المهاجرة قبل هذا التاريخ، وكذلك الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين، غير أن هذه الدّراسة لم تتطرق لأنشطة المهاجرين القسنطينيين بتونس، وهو عنصر أساسي في دراستنا، كما أن هذه الدراسة إطارها الزمن متوقف عند عام 1937، والفترة التي عقبتها شهدت محطات هامة للهجرة القسنطينية على مختلف المستويات خاصة ما يتعلق بالأنشطة السياسية والثقافية.

دراسة بشير مديني، المعنونة **بمساهمة الجالية الجزائرية بتونس في الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية 1830–1962**، وهي رسالة دكتوراء في التاريخ المعاصر، بدوره أشار للجالية الجزائرية بشكل عام بحكم اتساع الإطار الزمني منذ احتلال الجزائر حتى استقلالها، ولم تورد الدراسة أسماء العائلات القسنطينية بتونس، وأماكن تواجدها، كما تطرق لأنشطة المهاجرين السياسية بشكل عام وهو ما حتم علينا البحث في مواضع أخرى عن الإسهامات القسنطينية ، لكن بالمقابل استفدت منها، في الجانب الخاص بالنشاط الصحفي للمهاجرين القسنطينيين، من خلال ذكر أسمائهم والصحف التي كتبوا فيها.

دراسة دريد حمو بعنوان **نظام المشيخة ودوره في إدارة شؤون المهاجرين الجزائريين في تونس 1881–1956**، وهي أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة الوادي 2023–2024، أشارت هذه الدراسة إلى المهاجرين القسنطينيين من ناحية تنظيمهم المجتمعي وكيفية

إدارتهم، كما أوردت أهم الشيوخ الذين تولوا منصب المشيخة خلال فترة الحماية الفرنسية على تونس وقد أفادتني في العودة للملفات الأرشيفية التي أشار لها الباحث.

لقد حاولت ذكر الدراسات السابقة التي أفادتني وكانت قريبة من دراستي، فقد اطلعت على دراسات أخرى تطرقت لموضوع الهجرة الجزائرية لكنها لم تفدني بالشكل المطلوب، خاصة في ما تعلق بالإحالة للملفات الأرشيفية، وجدت أن معظمها متشابه.

عموما فإن هذه الدراسات تفتح الأبواب أمام الطلبة والباحثين للخوض في موضوع الهجرة الجزائرية إلى تونس، الذي لا يزال بحاجة لبحث معمق.

7- المنهج المتبع:

لمعالجة الإشكال المطروح وللإجابة على التساؤلات المؤدية لفهمه، اقتضت طبيعة هذه الدراسة الإعتماد على المنهج التاريخي لمراعاة التسلسل الزمني للوقائع وفق الأحداث التاريخية، كتاريخ الهجرات والأحداث والنشاطات السياسية، والمراسلات والتقارير الأرشيفية، وبما أن مثل هذه الدراسات تحتاج للمنهج التحليلي في تحليل أسباب الهجرة ومناطق الإستقرار، والتنظيم القانوني للمهاجرين، فقد اعتمدت عليه في معظم مراحل الدّراسة، أمّا المنهج الوصفي فيتجلى توظيفه في وصف أوضاع المهاجرين القسنطينيين أثناء تواجدهم بمختلف مناطق البلاد التونسية، هذا بالإضافة إلى المنهج الإحصائي الذي تأتي أهميته في قراءة أعداد المهاجرين القسنطينيين، وتحليلها ومقارنتها مع بقية المهاجرين الجزائريين.

8- التعريف بمصادر ومراجع الدراسة:

بالنسبة لمصادر ومراجع البحث المعتمدة، فإنها عديدة ومتنوعة، حاولت جمعها وتنويعها قدر الإمكان نذكر منها:

أ -المصادر

- ✓ **الوثائق الأرشيفية:**

اعتمدت بشكل أساسي على وثائق الأرشيف الوطني التونسي، وأرشيف المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية التونسية في منوبة، بحكم طبيعة الدراسة، ومن الوثائق البارزة التي اعتمدت عليها من الأرشيف التونسي تلك المتعلقة بالجالية الجزائرية بتونس المصنفة في السلاسل A.D.E.MN وكذلك السلاسل التاريخية للوثائق الأرشيفية الفرنسية، الموجودة في المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية التونسية، على غرار وثائق أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في "الكي دورساي"، **Qui d'Orsay**، وهي محفوظة ضمن سلاسل جديدة تونس 1882–1917، بالإضافة لوثائق الأرشيف الوطني لما وراء البحار ب "آكس بروفانس" المحفوظة ضمن السلسلة 1 وهي نسخ محفوظة في شكل ميكرو فيلم، اطلعت عليها خلال زياراتي العديدة إلى تونس.

ما يعاب على بعض الوثائق عدم، إدراجها في عديد المرّات لأصول المهاجرين الجزائريين وهذا ما صعّب علينا تحديد المهاجرين القسنطينيين بدقة، إلا من خلال الإستعانة بالشهادات الحية عند البحث عن أسماء العائلات، وهذا ما يعرضنا للتيهان وتغييب بعض الأحداث التي تكون مهمة في الدراسة.

كما اعتمدت على الدفاتر الخاصة بتسجيل السكان، خاصة دفتر التسجيل عام 1876، رقم 3968، الذي اعتمدته في حساب أعداد المهاجرين القسنطينيين بتونس ومقارنتهم بباقي المهاجرين الجزائريين.

✓ **الشهادات الحية:**

طبيعة الدراسة تتطلب جمع أكبر قدر ممكن من الشهادات الحية التي تسمع من صانعي الحدث، فتنقلت لعدة مناطق في الجزائر وتونس خاصة المناطق الحدودية واستفدت منها في معرفة ألقاب وأسماء العائلات القسنطينية بتونس، أماكن استقرارهم وأنشطتهم، وعاداتهم وتقاليدهم.

ب– المصادر المنشورة:

اعتمدت على بعض المصادر الأجنبية والعربية رغم قلتها، و تطرقها للهجرة الأجنبية إلى تونس بشكل عام، فبخصوص المصادر الأجنبية نذكر:

Dénombrement de la population civile Européenne et Indijène En tunisie Au 6 Mars 1921.

استفدت منها في سنوات التعدادات الأربعة 1921، 1926، 1931، 1936، خاصّة في معرفة أعداد المهاجرين القسنطينيين في تونس وأماكن استقرارهم، ومكّننا من إجراء مقارنة وتحليل لحالات ارتفاع وانخفاض أعداد المهاجرين القسنطينيين، وكذلك محاولة معرفة سبب كثافتهم في مناطق على حساب أخرى.

كما يعد مقال الباحثة الفرنسية جرمان مارتي Germain Marty بعنوان:

Les Algériens à Tunis، المنشور في مجلة معهد الآداب العربية الجميلة في تونس عام 1937، وهو من المصادر المهمة التي اعتمدتها في الدراسة، افادني في إشارته لأماكن استقرار المهاجرين القسنطينيين بمدينة تونس ما سهل لي عملية الإتصال بهم، كما أشار إلى الأنشطة الإقتصادية للمهاجرين القسنطينيين ووصف عاداتهم وتقاليدهم، وهو منشور بمجلة معهد الآداب العربية الجميلة في تونس عام1948.

كتابات الطلبة الزيتونيين، التي تعتبر من المصادر المهمة بحكم معايشتهم للفترة الأخيرة من الدراسة، مثل أبو القاسم سعد الله في دراسته تاريخ الجزائر الثقافي في أجزاء مختلفة، ومحمد الصالح الجابري، في مؤلفه **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1956**، وصالح خرفي، **شعراء الجزائر**، مذكرات علي كافي وغيرها.

ج- المراجع:

إلى جانب المصادر هناك مراجع مهمة و متنوعة، بين الكتب والمقالات والرسائل الجامعية، حاولنا توظيف أكبر قدر منها ووضع مقارنة بينها والوثائق الأرشيفية نذكر منها:

- ✓ **العربية**

دراسة عبد الكريم الماجري، بعنوان **هجرة الجزائريين والطرابلسية والمغاربة الجواونة إلى تونس 1831-1937**، أفادتني بشكل كبير في تعدادات الهجرة القسنطينية إلى تونس قبل وأثناء الحماية الفرنسية، والتعرف على أصول ومناطق انطلاق وتمركز المهاجرين القسنطينيين بتونس.

دراسات خير الدين شترة حول الهجرة الجزائرية أخص بالذكر دراستي: **الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956**، في ثلاثة أجزاء، **وإسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية1900-1939**، استفدت منهما بشكل كبير في العنصر الخاص بالطلبة القسنطينيون بجامع الزيتونة في جميع المراحل، مثل تعداد الطلبة، النظام التعليمي، ومشاغل الطلبة، بخصوص السكان والموارد المالية والنقل، أو من ناحية إحالتي على الملفات الأرشيفية الخاصة بالطلبة الزيتونيين، أما دراسة علي الزيدي، بعنوان **الزيتونيون ودورهم في الحركة الوطنية التونسية**، فأفادتني في بداية النشاط السياسي للطلبة القسنطينيين خاصّة في حركة الشباب التونسي.

كتاب محمود فروة، بعنوان **التجارة والتجار في تونس 1881-1956**، تميزت الدراسة بتطرقها للأنشطة الإقتصادية الممارسة بتونس خلال هذه الفترة، وأماكن انتصاب الأسواق والسلع وأسعارها، اعتمدتها في الجانب الخاص بالنشاط الإقتصادي للمهاجرين القسنطينيين، خاصة وأن النشاط التجاري عرف حركة واسعة بين المناطق الحدودية الجزائرية التونسية، والتي قطنها القسنطينيون بكثرة.

- ✓ **ب- الأجنبية:**

أما المراجع الأجنبية فاعتمدت على دراسة

Jamel Heggui**, les Algériens En tunisie De1871à1962 du communautarisme au nationalisme**.

خدمتنا هذه الدراسة في تطرقها للمهاجرين الجزائريين بشكل شامل، لذلك اعتمدتها تقريبا في كامل مراحل الأطروحة، كما استفدت منها في توجيهي للمصادر الأرشيفية

المعتمدة، خاصة في التّقارير المتعلقة بالنّشاط السياسي، وهو ما يجعل عملية البحث في الوثائق الأرشيفية أسهل.

رغم ذلك فإن هذه الدراسة غيّبت الإسهامات القسنطينية في النشاط الصّحفي والطّلابي خاصّة في بدايته، وكذلك اقتصارها على الإشارة لأسماء العائلات الكبيرة والمعروفة، وهو ما حتّم علينا اللّجوء للشهادات الحية للحصول على قائمة موسّعة للعائلات القسنطينية المهاجرة.

أما الرّسائل الجامعية فقد اعتمدت على رسالة بشير مديني، بعنوان: **مساهمة الجالية الجزائرية بتونس في الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية1830-1962**، اعتمدتها في بعض أجزاء الدراسة، خاصة في النّشاط الصحفي للمهاجرين القسنطينيين. وأيضا دراسة يوسف جفالي بعنوان **الجالية الجزائرية بجهة الكاف 1881-1929**، وهي رسالة كفاءة في البحث نوقشت بجامعة تونس الأولى في الموسم الدراسي 1992-1993، أشارت هذه الدراسة للقسنطينيين المتواجدين بجهة الكاف وقد اعتمدتها خاصة في الفصل الخاص بالأنشطة الإقتصادية للمهاجرين القسنطينيين.

9- خطّة البحث:

من أجل إنجاز دراستنا والإجابة عن الإشكاليات التي تمحورت حولها، وعملا بالشروط المنهجية المعروفة، ارتأينا تقسيمها إلى مقدمة و أربعة فصول وخاتمة ويندرج تحت كل فصل مجموعة من العناصر الفرعية والثانوية مهيكلة كالآتي:

مقدمة: وفيها التعريف بالموضوع، حاولنا فيها الإلتزام بالشروط المنهجية المتّبعة في عرضها كدواعي اختياره، والدّراسات السّابقة، وعرض الإشكالية الرئيسة للموضوع من تحتها التساؤلات الفرعية التي تهدف للإجابة عنها، والصعوبات التي واجهتنا، وبعدها تطرقت لأهم المصادر والمراجع المعتمدة ونقدها وتحليلها من حيث الكمالية والنقص.

مدخل: تحت عنوان **الإطار الجغرافي والبشري والتاريخي لإقليم قسنطينة**، حتى نشكل لدى القاريء صورة جغرافية، وخلفية تاريخية للمنطقة قبل تطرقه للفصول الأخرى، وقد تناولنا

فيه مجموعة من العناصر كالموقع الجغرافي وحدود الإقليم، التي كانت عاملا مساعدا في هجرة سكانه، بالإضافة لمناخ الإقليم وتضاريسه، الّذي لعب دورا في كثافة السكّان بالإقليم مما كان له انعكاس كبير على ظاهرة الهجرة، سواء من حيث التّعداد أو الأنشطة الممارسة، كما تطرّقت فيه لأهم المجموعات البشرية القاطنة بالإقليم، وهذا التنوع يدل على أهمية وجاذبية الإقليم وعراقته، وختمته بلمحة تاريخية حول الإحتلال الفرنسي للإقليم، بكونه العامل الأساسي في هجرة سكانه إلى تونس.

الفصل الأول:

المعنون **بأسباب الهجرة القسنطينية إلى تونس وتطورها وخصائصها**، قسمته إلى عنصرين رئيسيين تطرقت فيه لأسباب الهجرة إلى تونس، من أسباب جغرافية وطبيعية كقرب الحدود الجغرافية وتلامسها، وانعكاس السياسة الإستعمارية على سكان الإقليم، في جميع الجوانب مما تسبب في تهجيرهم وطردهم، محاولا إعطاء بعض الأمثلة حول الأساليب المطبّقة على سكان الإقليم.

وفي العنصر الموالي تطرّقت للتطور العددي للهجرة القسنطينية إلى تونس وخصائصها أدرجت فيه بعض أرقام المهاجرين القسنطينيين في تونس، قبل وأثناء الحماية الفرنسية، محاولا وضع مقارنات وإعطاء فرضيات لتزايد وتناقص الأرقام، وفي العنصر الموالي تطرّقت لخصائص الهجرة القسنطينية إلى تونس مقارنة بباقي المهاجرين الجزائريين، مع إعطاء بعض الأمثلة والتّوضيحات حول كل خاصيّة.

الفصل الثاني: جاء بعنوان **مواقف السلطات الفرنسية من المهاجرين القسنطينيين في تونس وتنظيمهم واستقرارهم بها**، تناولت في العنصر الأول المواقف المختلفة للسلطات الفرنسية سواء في الجزائر أو في تونس من الهجرة إلى تونس، مبينا فيها الإجراءات المتّخذة ضد المهاجرين القسنطينيين من طرف السلطات الفرنسية في الجزائر وتونس، التي تطورت من التسهيلات إلى التوقيفات والملاحقات القانونية، أما العنصر الثاني فتطرقت فيه إلى تنظيم المهاجرين القسنطينيين في تونس ركزت فيه على نظام المشيخة محاولا أن أبيّن دور

الشيوخ الجزائريين في إدارة شؤون أبناء بلدهم وكيف ساهم هذا النظام في خدمة السلطات الحماية الفرنسية في تونس، وفي العنصر الأخير أشرت إلى مناطق وأماكن استقرار المهاجرين القسنطينيين في تونس، تطرقت فيه لأهم الأماكن التي يقطنها المهاجرون القسنطينيون وأسباب تفضيلهم الإستقرار في مناطق على حساب أخرى.

أما الفصل الثالث، فكان عنوانه **النشاط السياسي والإقتصادي للمهاجرين القسنطينيين 1881-1951**، من خلال العنوان يتضح لنا العناصر الأساسية للفصل، المقسمة بين النشاط السياسي والإقتصادي، ففي العنصر الأول تعرضت لأهم النشطاء السياسيين القسنطينيين، في مختلف التشكيلات السياسية التي جاءت في فترات زمنية متعاقبة، بداية بحركة الشباب التونسي يليها الحزب الدستوري بشقّيه القديم والجديد، الذي كان للمهاجرين القسنطينيين مساهمة ملموسة في معظم نشاطاته، سواء من خلال المشاركة في تأطير الشعب، وتنظيم التجمعات، أوالكتابة في صحف الحزب، وكذلك إلقاء الخطابات.

كما تعرضنا في هذا العنصر، لمصير النشطاء السياسيين القسنطينيين، أما الشطر الثاني من هذا الفصل فتطرّقت فيه إلى أنواع الأنشطة الإقتصادية التي مارسها المهاجرون القسنطينيون، وقد تعدّدت بين النّشاط الفلاحي والزراعي الذي يمارس في الريف، من تربية أغنام ورعي، والعمل اليومي في الفلاحة بنظام الخماسة أو الإجارة، كما أشرت لبعض صيغ تملك الأراضي واكترائها، خاصة وأن هذا النوع من الأنشطة من تقاليد المهاجرين القسنطينين، حتى عندما كانوا في الجزائر.

بالإضافة لهذا حاولت تفسير سبب إقبال القسنطينيين على العمل الفلاحي بكثرة، كما أشرت في عنصر آخر إلى الأنشطة الحضرية للمهاجرين القسنطينيين، خاصة وأنهم سكنوا المناطق الحضرية بأعداد كبيرة، ونظرا لمحاذاة الحدود التونسية مع بعض المناطق المحسوبة على إقليم قسنطينة، فكان من الطبيعي أن تزدهر التّجارة بين الطرفين، وهو ما أشرت له في العنصر الخاص بالنّشاط التّجاري، سواء التجارة الحدودية- التهريب- ، أو

امتلاك المحال التجارية، كما أشرت باختصار في هذا العنصر لبعض الوظائف الإدارية التي تقلّدها المهاجرون القسنطينيون.

أما الفصل الرابع الموسوم ب النّشاط الثقافي ومظاهر الحياة الإجتماعية للمهاجرين القسنطينيين في تونس 1881-1956، تناولت في العنصر الأول الإسهامات الصّحفية للمهاجرين القسنطينيين في تونس، والذين كان معظمهم من طلبة جامع الزيتونة، ذكرت فيه أهم الصحفيين حسب كل فترة، والصّحف التي كتبوا فيها والمواضيع المتعددة التي تناولوها، بين الجوانب السياسية والإقتصادية والثقافية.

كما أشرت للمضايقات التي تعرضت لها الكتابات الصحف التونسية خلال بدايات القرن العشرين، ليتضح لنا مدى اسهامات هذه الكتابات في تنوير الرأي العام والتعريف بالقضيتين التونسية والجزائرية، وفضح السياسة الإستعمارية.

أما العنصر الثاني فتطرقت فيه إلى النشاط العلمي للمهاجرين القسنطينيين ركزت فيه على طلبة جامع الزيتونة، خاصّة وأن أكثر الطلبة من إقليم قسنطينة، أوردت فيه بعض الإحصائيات الخاصّة بالطّلبة القسنطينيين، وحاولت التّركيز على أوضاع الطلبة من حيث التنقل والسكن والأكل، حتى نبيّن أنه رغم المعاناة والصعوبات التي لاقاها الطلبة الزيتونيون إلا أنهم تمكنوا بفضل إصرارهم وعزيمتهم على مواصلة الدّراسة ونيل الشهادات التي وظفوها في خدمة وطنهم لاحقا.

أما النقطة الأخرى فاستعرضت فيها النشاط الجمعوي للطلبة القسنطينيين، ودورهم الريادي والمحوري في بناء النواة الأولى للتشكيلات الطلابية، من خلال تأسيس جمعية الطلبة الزيتونيين الجزائريين، التي عرفت أوج عطائها تحت قيادة الطلبة القسنطينيين، كما أشرت لأسباب تراجع النشاط الطلابي، وانعكاس عدوى صراع الحركة الوطنية الجزائرية الذي قاده بعض الطلبة القسنطينيين، وتمكنه من اختراق التشكيلات الطلابية.

وفي العنصر الثاني من هذا الفصل تعرضت لمظاهر الحياة الإجتماعية للمهاجرين القسنطينيين في تونس، حيث ركزت بشكل كبير على الحياة اليومية من حيث طريقة العيش

والمأكل واللباس والمناسبات الإجتماعية، وبعض المعتقدات الشعبية في أوساط السكان، خاصة وأنني اعتمدت بشكل كبير على الروايات الشفوية في هذا العنصر.

10- الخاتمة: في الأخير أنهيت الدراسة بخاتمة، تضمّنت مجموعة من الإستنتاجات المتوصل إليها من خلال دراستنا للموضوع، ودعمت دراستي بمجموعة من الملاحق المتنوعة شملت مراسلات وتقارير أرشيفية، ووثائق شخصية جمعتها خلال لقاءاتي مع عدد من المهاجرين القسنطينيين في تونس والجزائر، تساهم في توضيح بعض العناصر التي تطرقنا لها في دراستنا، مصحوبة ببليوغرافيا متنوعة.

11- الصعوبات:

لا ريب أن البحث العلمي في مثل هذه المواضيع، تتخلله العديد من الصعوبات والتحدّيات أبرزها:

تغيير الموضوع الذي قابله إغلاق الحدود، بسبب جائحة كورونا وهو ما أثر في انطلاقة البحث كثيرا ، وجعلني أنطلق في البحث موسم 2022، خاصّة وأن مثل هذه المواضيع تتطلب التنقل للأرشيف التونسي مرات عديدة.

صعوبة صياغة الشّهادات الحية، التي نقلتها عن المهاجرين الجزائريين، وإعادة هيكلتها في قالب ممنهج، فمعظم اللقاءات كانت باللغة الدّارجة واللّهجة الشاوية وهو ما يتطلب وقتا ومعرفة لغوية متقنة.

عناء التنقل وجمع الشهادات الحية من المهاجرين القسنطينيين سواء في الجزائر وتونس، وتزداد الصّعوبة إذا علمنا أن العديد منهم يقطن في الأرياف والقرى الجبلية المعزولة، وهو ما يشكل خطورة علي، ناهيك عن التكاليف المادية لرحلات التنقل التي كانت على حسابي الخاص.

امتناع العديد من المهاجرين على استقبالي والإدلاء بشهاداتهم، وهذا يفقد بعض المعلومات القيّمة للدّراسة.

عدم تعرض بعض الوثائق الأرشيفية للمهاجرين القسنطينيين بشكل خاص ومفصّل وهوما يصعب من مأمورية فرز وتحديد المعلومات.

غياب الإحصائيات الخاصّة بالمهاجرين القسنطينيين، خاصة في سنوات التعداد الأخيرة، ما يجعلنا نفتقد عنصرا هاما في البحث.

غياب دراسات خاصة بالجالية القسنطينية أو سكان الشرق الجزائري، لأن معظم الدراسات تطرقت لمهاجري الجنوب أو المهاجرين الجزائريين بصفة عامة.

في الأخير شكري موصول لكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل، أخص بالذكر أستاذي المشرف الدكتور عثمان زقب، على سعة ورحابة صدره، خاصة في الفترات الحرجة، فرغم تقصيري وتأخّري إلا أنه لطالما شجعني وحفّزني على إكمال المشوار والشكر موصول كذلك للجنة المناقشة على ما تكبّدوه من عناء في قراءة المذكرة وتصويبها والإرتقاء بها، ولا شك أن كل عمل يعتريه النقص ويشوبه الخطأ فإن أخطأنا فذلك من أنفسنا، وإن أصبنا فهو بتوفيق من الله سبحانه وتعالى فهو نعهم المولى ونعم النصير.

مـدخل:

الإطار الجغرافي والبشري والتّاريخي لإقليم قسنطينة.

أولا:الاطار الجغرافي:

1. الموقع الجغرافي للاقليم[1]:

يشمل إقليم قسنطية[2] الجزء الواقع في الشرق الجزائري[3]، برقعة جغرافية شاسعة[4] تمزج بين التل والهضاب تمتد حدودها من البحر المتوسط شمالا[5] إلى صحراء بسكرة ووادي سوف جنوبا، ومن الحدود التونسية شرقا[6] إلى بجاية غربا، وعاصمة هذا الإقليم[7] هي مدينة قسنطينة[8]، الواقعة على وادي الرمال[9] خلف الأطلس التلي، وموقعها على شكل مدرج يرتفع من الشمال الغربي عند سفوح جبل المنصورة الذي يفصله عنها وادي الرّمال، هذا الوادي الذي يرفده وادي بومرزوق الآتي من الجهة الشرقية، وإلى الشمال الشرقي من مدينة

---

[1] للتفصيل أكثر حول موقع الإقليم وحدوده وتضاريسه يراجع: محمد الصالح العنتري، **فريدة المنسية في دخول الأتراك بلدة قسنطينة واستيلائهم على أوطانهم أو تاريخ قسنطينة**، تق وتع : يحيى بوعزيز، ط1، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 17.

[2] ورد في كتاب ليون الإفريقي وصف قسنطينة بوقوعها على جبل شاهق ومحاطة من الجنوب بصخور عالية يمر عند قدميها نهر اسمه سومفغار والضفة الأخرى لهذا النهر محاطة أيضا بصخور عالية. للتوسّع أكثر يراجع: يحيى أحمد، **مدن وعمران الشمال القسنطيني**، ج1، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2016، ص 127.

[3] **الشرق الجزائري**: من أكثر الأقاليم كثافة سكانية ورخاءا اقتصاديا خاصة في المجال الفلاحي وهو يعتبر بوابة الجزائر من الشرق، ينظر: J- Chive et A –Berthier, **L'Evolution Urbaine de constantine1837-1937**, Constantine, 1937, P473.

[4] مؤلف مجهول، "مذكرة حول إقليم قسنطينة"، تر ومر، نصر الدين سعيدوني، **الأصالة**، ع 70 –71، الجزائر، ص 10.

[5] يمينة سعودي، **الحياة الأدبية في قسنطينة خلال الفترة العثمانية**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الأدب الجزائري القديم، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005–2006، ص10.

Ernest Watbled, Cirta –Constantine-Expédition et prise de Constantine 1836-1837, in **R.A** N° 14, 1870, P 205.

[7] عرف هذا الإقليم أزمات متعاقبة من المجاعة أودت بحياة الكير من السكان أبرزها تلك التي أعقبت ثورة الشريف ابن الأحرش . للتفصيل أكثر يراجع دراسة: صالح العنتري، **مجاعات قسنطينة**، 1974، ص13.

[8] عرفت المدينة بتسميات عديدة من بينها: سيرتا، قرطة، بلد الهواء، بلدة الهوى، مستعمرة سيتيوس، الحصن الإفريقي وقسنطينة. يراجع المصدر نفسه، ص 10. وأيضا محمد الصغير غانم، "قسنطينة عبر تاريخها القديم"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري، 1999، ص140.

[9] Ghania Meskaldji**, De La ville unique à La ville durale, Constantine , au ontaccte de colonisation**, sous la directionde Fatma ezzahra Guechi, Constantine une ville des héritages, P 135.

قسنطينة[1] ينتصب جبل المنصورة في اتجاه جنوبي شرقي إلى شمالي غربي، وهذه الجبال مع أنها جرداء من الأشجار إلا أنه يمكن استغلال أراضيها للزراعة[2].

إقليم قسنطينة يمثل وحدة جغرافية متكاملة ومقسمة لأربع تقسيمات كبرى على النحو التالي:

الشرق: يضم كل الأقاليم الممتدة من قسنطينة إلى الحدود التونسية[3] إذ يشمل قسنطينة الخروب، ميلة[4]، قالمة، سوق اهراس، تبسة، خنشلة. عين البيضاء، مسكيانة.

الغرب: يشمل الأقاليم الممتدة من من قسنطينة إلى جبال البيبان، يضم مسيلة بريكة، باتنة عين مليلة، سطيف[5]، برج بوعريريج.

الشمال: يضم الجبال المحاذية للساحل المتوسط من بونة حتى بجاية و يضم القالة عنابة[6]، سكيكدة[7]، جيجل[8].

الجنوب: يحدها الزيبان، من جهة خنشلة، وواد سوف من جهة تبسة[9].

---

[1] عن جمال هذه المدينة قال عنها إميل مورينو أنها تستحق الزيارة والتجوال فيها للسياحة والإستكشاف للتوسع أكر عن وصف المدينة يراجع:.P- Alquier, **Guide de Constantine1930, préfae Emile Morinaud**, 1930, P5

[2] حورية طعبة، **السياسة الإقتصادية الإستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870-1954**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية ، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2019-2020، ص 17.

[3] أحمد سيساوي، **البعد البايلكي في المشاريع السياسية الإستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث1838-1871**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراء العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة02، 2013-2014، ص 16.

[4] تقع في شرق الجزائر تحدها من الشرق قسنطينة ومن الغرب سطيف ومن الشمال جيجل، والشمال الشرقي سكيكدة وجنوبا باتنة، ومن الجنوب الشرقي أم البواقي، ينظر يحيى أحمد، ج2، مرجع سابق، ص 253.

[5] تقع شمال شرق الجزائر وتعنى كلمة سطيف بالعربية التربة السوداء.

[6] تقع شمالي شرق الجزائر تشتهر بمينائها الضخم وإنتاج زراعي وفير، وثروات معدنية .

[7] تقع شرق الجزائر يحدها كل من عنابة وقسنطينة وقالمة وجيجل والبحر المتوسط ، وتقدر مساحتها ب4137.68 كم ويتجاوز عدد سكانها 800 ألف نسمة وتمتاز بشطآن روعة في الجمال، وتحتل أهمية تجارية كبرى مع المدن المجاورة لها، خاصة وأنها تمتلك ميناءا تجاريا كبيرا. ينظر: يحيى أحمد، مرجع سابق ص ص 212-213.

[8] ولاية ساحلية تقع شرق الجزائر يحدها من الشمال البحر المتوسط وجنوبا ولاية ميلة وسطيف، ومن الشرق سكيكدة ومن الغرب بجاية.

[9] ينظر الخريطة الخاصّة بإقليم قسنطينة، الملحق رقم 01 ص 358.

2. التضاريس:

هذه الرقعة الجغرافية تتميز، بمظاهرها التضاريسية المتنوعة والمرتفعة في معظمها لما تحويه من سلاسل جبلية[1] معروفة، مثل جبال البيبان وجبال الحضنة وجبال البابور، وجبال الشمال القسنطيني الواقعة بين قسنطينة عنابة وسكيكدة والقل، وجبال سوق اهراس[2]، وكتلة جبال أوراس النمامشة[3] و أهم مرتفعاته جبل بوطالب، و جبل أولاد سلطان وبها جبل الرفاعة بارتفاع 2170 مترا، وجبال مستاوة بارتفاع1684 متر، وجبال متليلي والشلعلع، وجبال وستيلي وجبل المحمل بارتفاع 2321 مترا، وجبل بوعريف وعمران ولفجوج وجبل الأزرق، وجبل شليا وجبل عالي الناس، وششار باتجاه النمامشة[4]، والتي تعتبر امتدادا لمرتفعات الأوراس، تمتاز هذه الجبال بقممها المرتفعة ومنحدراتها الشّديدة، وبها كثير من المغارات والكهوف والشرفات، مثل شرفات غوفي وتبردقة[5].

أما السلاسل الجبلية في حوز تبسة المعروفة بجبال النمامشة فهي بدورها تمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي و متوسط علوها بين 1200و1400متر، وتتميز بوعورة

---

[1] ساهمت هذه التضاريس في الإنطلاقة الناجحة للثورة الجزائرية، فلطالما كانت ملاذا آمنا للثوار الجزائريين، وشكّلت صعوبات كبيرة في وجه القوات الفرنسية للتوسع أكثر يراجع: مقابلة شخصية مع المجاهد **عمار ملاح**، بمكتبه بجمعية أول نوفمبر باتنة، 8 مارس 2017، الساعة 14.00.

[2] يحي بوعزيز، "الحالة الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن التاسع عشر"، **الثقافة**، ع 80، 1 مارس 1984.

[3] تطلق كلمة الأوراس جغرافيا على الكتلة المحصورة بين باتنة وخنشلة شمالا، وخنشلة وزريبة الوادي شرقا وزريبة الواد وبسكرة جنوبا، وبسكرة وباتنة غربا حيث تكون شكلا رباعيا بطول 100كيلو متر للضلع الواحد ، أما سياسيا فتشمل تراب الولاية الأولى أثناء الثورة التحريرية، يراجع محمد العيد مطمر، "الغزو والإحتلال الفرنسي للأوراس وأثره على الحالة الإجتماعية لسكان المنطقة 1844–1884"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع10، نوفمبر2006، ص97.

[4] **النمامشة:**أصلهم من العائلة البربرية الكبرى هوارة أو الشاوية وهو يسكنون الإمتداد الشرقي للكتلة الأوراسية الذي يحمل اسمهم وتتفرع إلى ثلاث بطون البرارشة العلاونة، أولادرشاش. للتوسع أكثر يراجع: أ.فيسيار، **النمامشة، آث لموش**، تر: محمد العربي عقون، دط، ددن، د م ن، 2000، ص4.

[5] عبد الله الشافعي، **ثورة الأوراس 1916**، انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الأوراس، مطبعة عمار قرفي، الجزائر،1994، ص33.

تضاريسها ومنعرجاتها، ونذكر من الجبال جبل تادينارت بارتفاع 1200متر وجبل كملال بارتفاع 11376متر، وجبل قريقر بارتفاع 1400متر، وجبل القعقاع 1286مترا[1]، وفي الشّمال الشّرقي تمتد جبال تبسة والحطبة والشبكة وبوجلال على ارتفاع 1485مترا، كما يوجد في الجنوب الغربي لحوز تبسة جبل جرّار ورأس السّطح العطش، وجبل دايش على ارتفاع 1365مترا، أما السلاسل الجنوبية لسوق اهراس فتشمل أعلى نقطة في المنطقة وهي جبل المسيد 1407مترا، وجبل مرير بارتفاع 1400مترا، ورأس العالية1304 مترا وجبل الحمري بارتفاع 1019متر، وجبل ناب الحلوف، 1328مترا وجبل بوسسو بارتفاع 1070مترا، خلف مداوروش[2]، وتلتقي في الإقليم سلسلة جبال الأطلس الشمالية التلية والجنوبية الصّحراوية عند سلسلة جبال الأوراس المعقدة التضاريس[3].

وإقليم قسنطينة ليس فيه من الأحواض والسّهول المنبسطة سوى حوض وادي الصومام بين كتلتي جرجرة، والبابور وحوض سيبوس أهم أودية عنابة الذي يبلغ تدفقه 105متر مكعب وقرابة الحدود التونسية يوجد حوض مجردة الذي يمتد داخل البلاد التونسية[4]، وحوض الحضنة التي تمثل القسم الشرقي من أقليم الهضاب العليا الجزائرية بين جبال أطلس الشمال، وأطلس الجنوب والسهول العليا القسنطينة، هذا الى جانب منبسطات تبسة في أقصى الشرق، وسهول عنابة وسكيكدة وبجاية الساحلية[5]، وسهول الرميلة و السّبيخة وبلزمة في الجنوب وهي سهول ضيقة وصغيرة ومتقطّعة[6].

---

[1]بياركاستال، **حوز تبسة**، دراسة وصفية جغرافية تاريخية لإقليم تبسة وأعراشه من فجر التاريخ إلى بداية القرن العشرين، تر: العربي عقون، مطبعة بغيجة حسام،الجزائر 2010، ص ص 22-35.

[2]جمال ورتي، **تطور نظام الإدارة الفرنسية في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر،سوق اهراس نموذجا1834-1900**، رسالة دكتوراء العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة 2009-2010، ص ص21-22.

[3]يحيى بوعزيز، المرجع السابق، 160.

[4]جمال ورتي، المرجع السابق، ص41.

[5]يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 160.

[6]بيار كاستال، المصدر السابق، ص25.

3.المناخ:

الإقليم في عمومه يشمل جزءا من مناخ الجزائر عامّة، إذ أشار الرحالة الأوروبيين ومن بينهم "دي فونتين" إلى مناخ شمال إفريقيا، بأنه مناخ جميل جدا على طول الساحل ويكون الجليد نادرا، حتى في عز الشتاء، أما بخصوص الأمطار فتبدأ بالتساقط في نهاية شهر أكتوبر حتى بداية ماي، بالإضافة لارتفاع نسبة الرطوبة في فصل الشتاء، وهذا الوصف يخص المناطق الساحلية، التي يكون فيها التساقط بالشتاء والتوقف في الصيف[1]، وفي بعض الأحيان يكون التساقط حتى في فصل الخريف[2]، ومناخها عموما متوسطي دافيء[3].

أما المناطق المحاذية للمناطق السّاحلية، فنجدها تمتاز بمناخ بارد جدا شتاءا ومعتدل صيفا، كما يمتاز بغزارة كبيرة للأمطار تعد الأكبر في الجزائر، وتساقط الثلوج خاصة في فصل الشتاء، وعند توغلنا للداخل فإن درجة الحرارة تزداد وتقل الأمطار، فالمناطق الشمالية المحاذية للهضاب العليا يسودها مناخ شبيه بمناخ السهول العليا، مما يسمح لها بممارسة الأنشطة الفلاحية علفى اختلافها[4]، عكس المناطق الجبلية المطلة على الجنوب والتي تتأثر بالمؤثرات الصحراوية والجافة، وها التذبذب له دور كبير في حركة ونشاط سكان المنطقة[5].

4.الغطاء النباتي:

يكسو الإقليم غطاء نباتي وغابوي مخضر طول العام متنوع الأشجار متوسط الكثافة والارتفاع ومن أشهر أشجاره: الصنوبر[6]، العرعار، الأرز، البلوط، السنديان، والزان والصفصاف، والكاليتوس[7]، والسرو، والزيتون، والخروب، وغيرها.[1]

---

[1] محمد الهادي العروق، **مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص14.

[2] حورية طعبة، المرجع السابق، ص 14.

[3] أحمد يحيى، مرجع سابق، ص 240.

[4] محمد الهادي العروق، المصدر سابق، ص 13.

[5] حورية طعبة، مرجع سابق، ص14.

[6] محمد العلمي، "قسنطينة"، ع 768، 29 جويلية 1929، ص2.

[7] يحيى بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ط1، ج3، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 512.

ثانيا.الإطار البشري للإقليم:

1- التّعداد:

وفما يخصّ الجانب البشري، فلم تتفق الدراسات التاريخية على عدد سكان الإقليم فتراوحت بيت التضخيم والتقزيم، فأورد بيليسيي (Pilisié) أن عدد سكان الشرق الجزائري في أواخر العهد العثماني بلغ المليون ونصف المليون نسمة(1.500.000)، أما حسّونة الدّغيس فيرفع العدد إلى أربعة ملايين وثمانمائة ألف نسمة (4.800.000)[2].

في حين يذكر عبد الجليل التميمي أن عدد سكان الشرق الجزائري بلغ ستة ملايين وثمانمائة ألف نسمة (6.800.000)، وهي الأقوال التي تتأكد من خلالها المبالغة في الأرقام كما ذكر التميمي نفسه، وبدلا من ذلك توصّل التميمي لنتيجة منطقية آنذاك مفادها أن عدد سكان الشرق الجزائري، بلغ حوالي مليون وواحد وثلاثين ألف نسمة(1.031.000)[3].

وهذا يتوافق مع أول إحصاء رسمي لسكان الإقليم سنة 1844و 1845، وفي عهد الجنرال بيجو، فقدر عددهم بمليون و16 ألف نسمة(1.016.000)، وفي سنة 1850 يذكر أن سكان الإقليم (1.913.000) نسمة، وفي عام 1851 بلغ عددهم (1.300.000) نسمة، أما آخر إحصاء كما أورد مارسييه (Marsyé) سنة 1881، فقد بلغ فيه سكان الشّرق الجزائري (1.174.002) نسمة[4].

أما القنصل الأمريكي شالر (Challer) فيورد أن نصف سكان الجزائر كانوا يقطنون إقليم قسنطينة، وقدر عددهم بخمسة وعشرين ألف نسمة(25000) نسمة[5]، في حين نجد

---

[1] يحي بوعزيز، **الحالة الإقتصادية...**، المصدر السابق، ص 162.

[2] هذه الأرقام تتطابق مع ما أورده يحيى بوعزيز في دراسته حول المنطقة بأنها أكثر المناطق كثافة للسكان منذ القديم وذلك لاعتبارت تاريخية. للتفصيل يراجع: يحيى بوعزيز، **موضوعات وقضايا...**، المرجع السابق، ص 513.

[3] طعبة حورية، المرجع سابق، ص 17.

[4] نفسه، ص 18.

[5] وليام شالير، **مذكراته**، تعريب وتعل وتق إسماعيل العربي، الجزائر 1982، ص36.

الكاتب الفرنسي ديفونتين (Di vontin) يورد أن الإقليم شهد نسبة سكانية عالية أواخر العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي مقدرا عددهم بقرابة أربعين ألف (40.000) نسمة[1]

2- النّظام القبلي[2]:

كان النظام القبلي العشائري هو النظام السّائد في الإقليم[3] إذ بلغ عدد القبائل والعشائر حوالي مئتان وخمسون(250) قبيلة معظمها تقطن الأرياف والبوادي، في حين لا يمثل سكان المدن سوى 5/1[4]، لذلك كان التشكيل الإجتماعي في الإقليم القسنطيني على النحو التالي:

أ- مجتمع المدينة[5]:

تضم الأرستقراطية الحاكمة[1] ورجال الحضر والموظفين الإداريين، الذين يشكلون المجتمع الأهلي المحلي، والجاليات الأوروبية المختلفة الأجناس والمشارب التي وفدت مع مع الإحتلال الفرنسي للمنطقة خاصة بعد احتلال عنابة عام 1832م[2].

---

[1] مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1938، ص219.

[2] في بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر استعمل الماريشال فالي سياسة المحافظة على الوضع السائد وانتهاجه للنظام العثماني، غير أن الماريشال بيجو قد أعاد هيكلة التنظيمات القبلية. للتوسع في الموضوع يراجع: خديجة يعقوب، **شيوخ القبائل ومؤسسة المشيخة في بايلك الشرق الجزائري والوسط الغربي التونسي من 1700إلى 1860**. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء الطور الثالث في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر،تاريخ وحضارة، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2017-2018.

[3] لذلك لطالما عمل القادة العسكريون الفرنسيون على استمالة العائلات الكبرى والتقرب منها من أجل تسهيل تغلغلهم وبسط نفوذهم على المنطقة، ولعل أبرز هذه الأساليب توقيع الإتفاقيات والمراسيم مثلما قام به الماريشال فالي بالمرسوم الذي سمي باسمه الصادر بتاريخ 30-09-1838م، الذي نص على ارتباط العائلات الكبرى الوجيهة بالإدارة الإستعمارية. للتفصيل في الموضوع يراجع دراسة: العياشي روابحي، **الإدارة الإستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى في مقاطعة قسنطينة 1837-1871م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة2، 2014-2015، ص 13.

[4] هذا يتوافق لحد كبير ما ما ذكره نصر الدين سعيدوني في دراسته بأن سكان الريف الجزائري مع بداية الإحتلال الفرنسي هم الغالبية في حين لا يتعدى سكان المدن 5%. يراجع: نصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830)**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص ص 40-41.

[5] هم سكان الحضر الذين في الغالب يضمون العرب والبربر، والوافدين من المستوطنين من مختلف الجنسيات. ينظر عمّار بوطبة، **المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم النارخ وعلم الآثار، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص 237.

وبالرّغم من عددهم القليل فإنهم كانوا يملكون ويحكمون أجزاء من قطاع الشرق الجزائري ويعيشون على حالة من الترف والإمتيازات[3]، لتأتي بعدها الطبقة الثانية التي تضم أغلب سكان المدينة من العامّة والفقراء، معظمهم نزحوا من خارج المدن يضاف إليهم فئة الفلاحين[4].

ب- مجتمع الريف[5]:

يشمل الأغلبية الساحقة من السكان[6]، معظمهم يقطنون في الجبال والسهول والمناطق الوعرة[7] حيث الأنشطة الريفية من فلاحة وتربية الأغنام[1]، يعرفون بقوة ارتباطهم بالأرض وبسالتهم وشجاعتهم لاعتيادهم على المسالك ذات التضاريس الوعرة[2].

---

[1] تعتبر دراسة جميلة معاشي بعنوان الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10إلى القرن 13هـ-(16-19م) من أهم الدراسات التي تطرقت لموضوع العائلات والأسر الكبيرة ومكانتها في المجتمع الجزائري، وعلاقتها مع السلطة الحاكمة. للتفصيل في الموضوع يراجع: جميلة معاشي، **الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10إلى القرن 13هـ-(16-19م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الإجتماعية، جامعة قسنطينة، 1991.

[2] توفيق صالحي، **المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838-1962**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص تاريخ وحضارات البحر المتوسط، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية ، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص ص 40-43.

[3] على سبيل المثال نستدل هنا بمدينة قسنطينة، حين صدر قرار 9جوان 1844 الذي بموجبه تم تقسيم المدينة إلى قسمين يشمل ا لأوروبيين و الأهالي ولكل منهما إدارة خاصة ، فالأوروبيون تحت الحكم المدني بينما الأهالي في تبعية للحكم العسكري.

[4] عمار بوطبة، مرجع سابق، ص237.

[5] يذكر عمر الطاهري في كتابه بنية الريف والمدينة قبل الإحتلال الفرنسي أن سكان الأرياف مع بداية الإحتلال كانوا يشكلون نسبة تصل إلى 90% والبقية من سكان المدن. للتفصيل أكثر يراجع: عمر الطاهري، **بنية الريف والمدينة قبل الإحتلال الفرنسي**، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، دار الهدى، الجزائر، 2001، ص213.

[6] يستمر الحال كما هو عليه فبعد توطيد الفرنسيين لوجودهم بالجزائر شرعوا في التضييق على سكان الريف من خلال انتزاع أراضيهم وممتلكاتهم بالقوة مما أجبرهم على النزوح إلى المدينة أوالهجرة للخارج. يراجع: أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص68.

[7] لوسانت فلنزي، **المغرب العربي قبل احتلال الجزائر 1790-1830**، تع: حمادي الساحلي، دار سراس للنشر، تونس 1994، ص50.

تدار هذه الأقسام الأربعة بواسطة السّلطة المركزية الشخصية، بمساعدة هيكليين إداريين الأول في المدينة يتكون من رجال المخزن وهم مجموعة من الموظفين والديوان المكون من القاضيين والمفتيين والباشا حامبا وهذا الديوان مهمته استشارية، وقائد الدار وآغا الجيش وقائد العواسي، والهيكل الثاني في الريف يتكون من قادة وشيوخ أهمهم شيخ العرب، وقد استبقت السلطة الفرنسية بعض هذه المناصب ومنحت مهاما إلى قادة وشيوخ سواء في المدينة أو في الريف[3].

يتألف المجتمع الريفي بشرق الجزائر، من عناصر عربية وأمازيغية[4] تلاحمت وتفاعلت واندمجت فيما بينها بفضل وحدة اللغة والعقيدة، اللتين جاء بهما الدين الاسلامي الحنيف الى هذه البلاد في مطلع القرن السابع الميلادي، وما انجر عنهما من مظاهر حضارية مختلفة نمت و ترعرعت خلال أربعة عشر قرنا من الزمن[5]، وتتألف التركيبة البشرية لهذه العناصر الريفية من المجموعات التالية[6]:

– **الأسرة:** وتتألف من الوالدين والأبناء، ويلعب الوالد أومن يحل محله عند غيابه دور الرّئيس والموجّه والمسيّر والمموّن والمخطّط على جميع الأصعدة، اقتصاديا واجتماعيا

---

[1] مصطفى أبو ضيف أحمد عمر، **القبائل العربية في المغرب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 255–256.

[2] نصر الدين سعيدوني، "**مذكرة** ...، المصدر السابق، ص 12–13.

[3] عميراوي حميدة، **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية**، في قطاع الشرق الجزائري بداية الإحتلال، قسنطينة، 1984، ص17.

[4] نصر الدين سعيدوني، "**مذكرة**...، مصدر سابق، ص ص 14–15.

[5] نجاة بولعسل، **مجتمع قسنطينة بين الحربين العالميتين 19185–1939**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2004، ص

[6] لطالما ادعى منظرو الإستعمار الفرنسي في الجزائر خاصة الجنرال بيجو أن هذه القبائل كانت متباغضة ومتصارعة فما بينها، ولطالما دخلت في حروب طاحنة. ينظر:

Le Général Bugeaud**, L'Agérie Des Moyens de conserver et utiliser cette conquète**, Librairie Plais Royal, Paris, France, 1842, P 9.

وثقافيا وسياسيا، ويعطيه كل افراد الأسرة طاعة عمياء في كل القضايا الخاصّة والعامّة، وذلك مما اكسب الأسرة تماسكا وانضباطا ومكانة واحتراما لدى الغير[1].

– **القبيلة[2]:** وتأتي بعد الأسرة كمجموعة أوسع تضم مجموعة من الأسر المتعددة [3]، تنحدر جميعها من جد وأصل واحد، ويختلف حجمها حسب اختلاف عدد الأسر والتفرعات التي تنشأ عنها، فأحيانا تكون صغيرة وأحيانا تكون كبيرة ذات فروع كثيرة[4]، وتحتل رقعة جغرافية واسعة[5]، ولكنّ عاداتها وتقاليدها وأعرافها الاجتماعية واحدة[6]، ولرئيس القبيلة سلطة كبيرة وواسعة على مجموع أسرها وفروعها[7]، وهو الذي يمثلها لدى القبائل الأخرى ويدافع عن مصالحها[8].

– **العشيرة:** وتأتي بعد القبيلة في الكبر والحجم، وتتألف من مجموعة من القبائل متعددة تنحدر كلها من أصل واحد بعيد[9]، ولكنها بمرور الزمن وطوله وتباعده يصبح لكل منها شخصيتها وجدها الأدنى الخاص بها، وفي بعض الأحيان تصبح لها اعرافا وتقاليدا خاصّة

---

[1] يحيى بوعزيز، **الحالة الإقتصادية...**، المرجع السابق، ص ص161–162.

[2] حدد مفهومها النظام المشيخي الصادر سنة 1863 الذي حصرها بموجب أراضي القبائل وتقسيم الأراضي على الدواوير تمهيدا لقانون الملكية الفردية لكل دوار تتاح الفرصة لإقامتها للتوسع أكثر يراجع أحمد سيساوي، المرجع سابق، ص

[3] يحي بوعزيز، **الحالة الإقتصادية...**، المرجع السابق، ص 161.

[4] نفسه، ص162.

[5] مثل قبيلة الحنانشة المعروفة في الحدود الشرقية الجزائرية و التي يصل امتدادها الجغرافي وسلطتها السياسية والدينية حتى الأراضي التونسية . للتوسّع أكثر حول هذه القبيلة يراجع: الحاج أحمد بن المبارك بن العطار، **تاريخ حاضرة قسنطينة**، تح : رابح بونار، دط، د د ن، ص 56.

[6] رياض بولحبال، **أخبار بلد قسنطينة وحكامها لمؤلف مجهول(دراسة وتحقيق)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري قسنطينة، 2009–2010، ص 33.

[7] نصر الدين سعيدوني، **مذكرة...**، مرجع سابق، ص12.

[8] روبار برنشفيك، **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13إلى نهاية القرن 15**، ترج حمادي الساحلي، ج2، ط1، لبنان، 1988، ص102.

[9] مصطفى بوتفنوشت، **العائلة الجزائرية، التطور والخصائص**، تر: دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1984، ص43.

بها تميزها عن غيرها، وفي الغالب تحتل العشيرة منطقة جغرافية أوسع من القبيلة وتتألف منها عدة قرى ومداشر، ولربما دواوير متجاورة المسكن[1].

- العرش[2]:

ويضمّ مجموعة من القبائل والعشائر[3] المختلفة الأصل والمكانة والأعراف والتّقاليد الإجتماعية والإقتصادية[4]، ولكل منها زعيمها وكبيرها[5] الذي يمثلها في مجلس العرش ويدافع عن مصالحها، ومن أهم القبائل المعروفة في الإقليم القسنطيني، حسب توزيعها الجغرافي نذكر[6]:

في جهة الشرق: نجد قبائل عامر و أولاد زناتي، أولاد يحيى بن طالب بنواحي تبسة، ويسمى شيخهم بشيخ الدير، وأولاد عبد النور[7]، وبني بلحسن بني فوغال ومرداس في جهة قالمة[8]، الشّراقة والسّقنية وزمّول[1] قرب قسنطينة، بني بوسليمان بني لمبول والبرارشة[2] والتّوابة

---

[1] يحيى بوعزيز، **الحالة الإقتصادية** ...، مرجع سابق، ص ص 161-162.

[2] للتوسع أكثر حول موضوع العروش والقبائل والعائلات بإقليم قسنطينة يمكن الرجوع لدراسة:
E. Vayssatte," histoire des derniers bey de Constantine", in **R.A**, V6, A 1862.

[3] من المصادر الهامة التي تحدثت عن العائلات القسنطينية لاقاتها ودورها في الإقليم نجد ما جاء في دراسة Montaigne Essais**, Les Ben Gana depuis La conquète Française**, Dentu, Libiraire-éditeur, : Paris, 1879.

[4] يحيى بوعزيز، **الحالة الإقتصادية...**، مرجع سابق، ص162.

[5] يذكر الضابط "سيروكا" "Seroka" أن هؤلاء الشيوخ لطالما كانوا يحظون بنظرة واعتقدات خاصة من أتباعهم كإحاطتهم بالطاعة والتقديس، ونسج قصص خيالية حولهم مثل قدرتهم الخارقة في تجنب الموت والمرض والتنزه عن الخطأ وغيرها. لمزيد من التفاصيل حول هذا الرأي يراجع:
Commandant Seroka, "Le Sud constantinois de 1830 à 1855", in **R.A**, N° 56, Année 1912, PP 381-382.

[6] لكل من هذه العشائر مجلسا يعرف بمجلس الجماعة يتشكل من الأعيان الكبار وشرفاء القوم ويجتمع دوريا لمناقشة مختلف المسائل التي تخص هذه التشكيلات وطرح انشغلاتها. للتفصيل أكثر حول الموضوع يراجع:
Abdelhamid Benachenhou, **Connaissance du Maghreb. Notions d' ethnographie, d'histoire et de Sociologie**, Presse des éditions populaires de l'armée Nationale, Algérie, 1971, P168.

[7] **أولاد عبد النور**: قبيلة مشهورة ببايلك الشرق من حيث شساعتها وكثرة أفرادها للتفصيل أكثر ينظر: صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال**، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص29.

[8] لطفي عيسى، **مدخل لدراسة مميزات الذهنية المغاربية خلال القرن السابع عشر**، دار سراس للنشر، تونس، 1994، ص40.

في جبال الأوراس، إضافة لقبائل الحنانشة[3] والسّلاوعة، والحراكتة[4] في السهول المحاذية لتونس، والشيانية وأولاد علي وتيفاس والنمامشة[5] والعمامرة والمعط الله[6].

أما الجهة الغربية للإقليم فتقطنه قبائل بوعكّاز بن عاشور جهة فرجيوة [7] والتلاغمة وأولاد عبد النور، وعامر والغرابة، ومجانة وقبائل الحشم وعياض وأولاد خلوف، بين قسنطينة حتى حدود سور الغزلان، وفي المناطق الساحلية فإن أهم القبائل نجد الزواغة[8] وفرجيوة[9]

---

[1] **زمول:** قبيلة عسكرية تقطن المنطقة الواقعة بين قريون ونيف نصر والمنطقة المجاورة لعين مليلة . للتوسع حول قبائل الشرق الجزائري يراجع دراسة :

Ernest Mercier**, Histoire de Constantine**, Imprimeur Editeur 51 Rue Damrémont, 1903.P213.

[2] **البرارشة:** فرع تابع للقبيلة الكبرى النمامشة.

[3] **الحنانشة:** تقع بين تبسة وسوق اهراس وقالمة ومركزها سوق اهراس وتجكم هذه القبائل عائلة ابن بوعزيز بالوراثة من أمد بعيد. يراجع: فايست أوجين، **تاريخ بايات قسنطينة في العهد التركي(1792–1873م)** تح: صالح نور، تق: الشيخ عبد الرحمان سيبان، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 294. وأيضا: E.Vayssettes, Opcit, pp110-118.

[4] **الحراكتة:** تنقسم قبيلة الحراكتة جغرافيا إلى ثلاثة أقسام ، حراكتة السبايخ، حراكتة المعذر والجرمة، وحراكتة جبل الثلاث، وتنتمي كل بطونها إلى أربعة من أبناء حركات هم أولاد عيسى ، وأولاد الحاج، وأولاد مخلوف، وأولاد عدوان، فمن أولاد عيسى: أولاد عمارة وأولاد خنفر وأولاد سيوان، حول عين البيضاء وأم البواقي ومسكيانة، وهم حراكتة العواسي، ومن العواسي أيضا : الحراكتة، المعاذير الحراكتة الجرامنة، بجبل بوعريف والشمرة، وقصر والجرمة والمعذر.

[5] **النمامشة:** تخضع لها المناطق الشرقية من الأوراس، كانت تشتهر بكثرة خيامها وشجاعة فرسانها وامتلاك رؤوس كبيرة من المواشي، ويعيش سكانها على الترحال والتنقل بحثا عن مواطن الكلأ. يراجع: نصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999، ص277. وكذلك: فايست أوجين، المرجع سابق، ص294.

[6] تم إعداد هذا التقسيم بالإعتماد على دراسة :

Tomas f, **Annaba et sa région Organisation de léspace dans léxtreme est Algérien**, saint Etienne ,1977, pp138-141.

[7] ذكر فيرو féraud أن هناك عدة روايات مختلفة بخصوص أصل العائلة ونسبها، غير أنه يرجح الرواية التي تذكر أن العائلة كانت مستقرة بواد زناتي ثم نزحت إلى إقليم فرجيوة خلال القرن 17م وظهرت كقوة مؤثرة بالإقليم القسنطيني يراجع:

L.Ch.Féraud," Ferdjioua et Zouara Notes historiques sur la province de Constantine", in **R.A**, N° 22, 1878, P 7.

[8] حسب فيرو féraud فلطالما كانت قبيلة من القبائل المعروفة بصلابتها وقوتها وصعوبة التحكم فيها وكانت تقطن بالمناطق الجبلية . يراجع:

L. Ch Féraud, Opcit, PP 242-245.

[9] **فرجيوة:** قبائل المنتشرة على طول الطريق الجبلي الذي يعبره طريق سطيف. يراجع: Ernest Mercier, Opcit, P213

والساحليين بابو وبني يعلى، أولاد مبارك وبني خطاب بين بجاية وفيليب فيل–سكيكدة–، وبني محنة وبني قشة بين فيليب فيل وبون–عنابة–، وأولاد مسعود وبني صالح، بمحيط القالة، أما الجنوب فنجد قبائل الزمول السقنية[1]، و الحراكتة في جبال الأوراس[2]، بلاد بلزمة أولاد سالم، وأولاد سلطان و أولاد سحنون وجميعها تقطن الجبال[3].

3. اللّغة:

من الناحية اللغوية تمتاز المنطقة بوجود قسمين مختلفين متداخلين ، فتنتشر اللهجة الشاوية لدى قبائل البرارشة وأولاد رشاش[4] والعلاونة[5]، التي كانت تغطي بالإضافة إلى معظم السهول العالية في قسنطينة جبال الأطلس الصحراوية، وسكان الأوراس في خنشلة وباتنة[6] وبعض الأجزاء من تبسة وعين البيضاء ومسكيانة، والقبائلية لبعض الأجزاء من جيجل، أما بقية المناطق فتعتمد اللغة العربية، على غرار قسنطينة المدينة والقالة وعنابة وقبائل أولاد سيدي عبيد، وواد مجردة، وأولاد سيدي يحيى وجميعها تقطن المنطقة الشرقية محاذية للحدود التونسية، ولهجتها تشبه التونسية لحد بعيد، لذلك فإن هذا التشابه سيكون له تأثير ودافع قوي في الهجرة القسنطينية لتونس[7].

4. الأنشطة الممارسة:

يعتبر إقليم قسنطينة من أغنى وأجود الأقاليم في الجزائر لما يمتلكه من مؤهلات طبيعية هامة ومتعدّدة، تساعد على حيوية الحركة الإقتصادية واستمرارية نشاطها وتنوّعها، إذ يقوم اقتصاد الإقليم على ثلاث مقوّمات أساسية مختلفة هي: الزراعة، الصناعة، التجارة.

---

[1] Tomas F Opcit, PP138-141.

[2] محمد الصالح العنتري، مصدر سابق، ص18.

[3] Tomas F, Opcit, P 141.

[4] **أولادرشاش:** من القبائل التي تدخل تحت عرش النمامشة. ينظر: بيار كاستيل، المرجع السابق،ص102.

[5] نصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية...** ، المصدر السابق، ص ص 158–159.

[6] يذكر الحسن الوزان أن اللهجة الشاوية تنتشر كثيرا في جنوب أيالة قسنطينة ويعني بها ربما جهة خنشلة وباتنة وتبسة . للتوسع يراجع: الوزان حسن بن محمد الفاسي، **وصف إفريقيا**، تر: محمد الأخضر، ج1، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ص 66. وأيضا نصر الدين سعيدوني، **مذكرة...**، المصدر السابق، ص ص 14–15.

[7] Tomas F, Opcit, p141.

أ- الزراعة وتربية الماشية:

نشط فيها سكان الأرياف في جميع مناطق الإقليم[1]، ففي الساحل عرفت نوعين مختلفين من ملكية الأرض، فنجد الملكية الجماعية العامة والملكية الخاصة، فالنوع الأول راج في المناطق السهلية، ومكن عديد القبائل من امتلاك مساحات شاسعة من الأراضي توضع حدودها عرفيا، ومن أشهر هذه المناطق سهل عنابة المعروف والذي قال حوله هابنسرايت:**<<... أنه لايوجد له مثل في موريطانيا الخصبة وهو مغطى بأشجار البرتقال والعناب...>>**[2]، وكذلك سهل سكيكدة وسهل ميلة وقالمة وجميعها تعتبر من أوسع السهول وأخصبها في الجزائر[3].

النوع الثاني من الملكية- الملكية الخاصة-، وهو النمط الشائع لدى سكان الجبال، ويحق من خلاله لصاحب الأرض حرية التصرف ببيعها أو استغلالها[4]، وفي الغالب كانت الملكية أسرية لا تتفتت حتى تزول الأسرة، استغلال الأرض يعتمد كليا على تعاون أفراد الأسرة في أوقات الزرع والبذر[5]، وتعد محاصيل الحبوب من أشهر المنتوجات المعروفة في المنطقة ليومنا هذا، خاصة القمح والشعير وبدرجة أقل الحمص والعدس[6]، وعن أهمية الإقليم في النشاط الفلاحي نورد ما جاء على لسان أحد الفرنسيين بأن مادة القمح التي تنتجها المنطقة من أجود الأنواع وغالبا ما يتم تصديرها إلى الموانئ الخارجية[7].

---

[1] نصر الدين سعيدوني، **ورقات...**، المرجع السابق، ص 281.

[2] خديجة يعقوب، "مدينة عنابة في النصف الأول من القرن العشرين من خلال رحلتي بايصونال وهابنسبرايت"، **مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية** ، ديسمبر 2023، ص ص 779-780.

[3] عبد الرزاق قشوان، **الواقع الإقتصادي والإجتماعي في الشرق الجزائري 1219-1282/1804-1871**، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2017-2018، ص17.

[4] للتوسع أكثر حول نظام استغلال الأراضي في الفلاحة بإقليم قسنطينة يراجع دراسة : أحمد قاسم، **تاريخ إقليم الخروب السياسي والإقتصادي والإجتماعي في العهد العثماني**، الجامعة اللبنانية، صيدا، لبنان. د س ن.

[5] عميراوي حميدة، مرجع سابق، ص 21.

[6] عبد الرزاق قشوان، المرجع السابق، ص 19.

[7] حول أهمية الإقليم في إنتاج الحبوب وخاصة مادة القمح ومدى جودته يرجع لدراسة:

كما اشتهر الإقليم كذلك بإنتاج الخضر والفواكه والأشجار المثمرة[1] والتبغ وأشجار الزيتون جهة سوق اهراس، غير أن هذا القطاع تراجع أواخر العهد العثماني بسبب الضرائب المثقلة على أصحابه واندثر بمجيء الفرنسيين بسبب ماتلاه من مصادرة للأراضي واقتطاعها[2].

كما أن مناخ المنطقة وتضاريسها جعلها تبرع في تربية الماشية[3] بجميع أصنافها من غنم وأبقار وخيول وماعز[4]، خاصة جهة تبسة وخنشلة وباتنة وبرج بوعريريج وسطيف والمسيلة، ساعدتها في ذلك المراعي المنتشرة بالإقليم[5] معتمدة ظاهرة الترحال الموسمي المعروفة باسم حركة العشابة، وهو التنقل بين التل والصحراء للبحث عن مواطن الكلأ وفي هذا الصدد أورد لنا "غريغور بارثيلمي" (George Barthélemy) في دراسته أن رحلة التنقل لقبيلتي النمامشة وأولاد عبيد تبدأ شهر نوفمبر أي مع اقتراب فصل الشتاء لتتوجه تدريجيا نحو الجزء الصحراوي إلى غاية العودة في شهر أفريل، وتكون الرحلة إلى الجريد، أو إلى تونس أو من تبسة إلى جبل العنق أو من تبسة إلى نقرين أو فركان[6].

E De La Primaude, **"Commerce et navigation de L'Algerie",** in Revue Algerienne et coloniale, 1860.

[1] يوسفي صرهودة، **معاملات ومبادلات إقتصادية في قسنطينة في أواخر العهد العثماني**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص ص 59-61.

[2] تعرض سكان الريف الجزائريين لأبشع وأقسى أنواع المضايقات، قصد حرمانهم من أراضيهم وانتزاعها ومنحها للمستوطنين للإستثمار بها واستغلالها، وذلك عن طرق سن تشريعات ومراسيم مجحفة ولعل من أهم الدراسات التي تعرضت لهذا الجانب ويمكن الرجوع إليها دراسة: عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979. وأيضا عدي الهواري، **الإستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1830-1962**، تر: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة، لبنان.

[3] إيف لاكوست وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تع: رابح اسطنبولي وآخرون، ص 35

[4] نصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية...**، مرجع سابق، ص 504.

[5] نصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص54.

[6]George Barthélemy, Le pays du mouton, 1893, P 463.

ومن القبائل المعروفة بهذا النّشاط وامتلاك أعداد كبيرة من القطعان نجد قبائل النّمامشة و أولاد سيدي عبيد والحنانشة، حيث يذكر نصر الدين سعيدوني أنه في سنة 1822 في عهد الباي ابراهيم بن علي تمرد النمامشة ورفضوا دفع الضرائب فخرج ضدهم جيش غفير سلبهم أربعين ألف (40.000) رأسا من الغنم[1]، أماغريغور بارثيلمي" (George Barthélemy) فيورد أن قبيلتي النّمامشة وأولاد سيدي عبيد كانتا تمتلكان حوالي اربعمائة وخمسة وعشرين ألف(425000) رأس من الغنم وما بين ألفان وسبعمائة (2700) و ثلاثة آلاف(3000) رأسا من البقر ترعاها في مساحة قدرها (1.095.000)، ويضيف دائما بأن هذه الأرقام قابلة للزيادة كلما زادت مساحة الأراضي الرعوية[2]، ولتعزيز هذه المعطيات نستدل بالإحصاء السّنوي لبلدية سوق اهراس المختلطة سنة 1903 الذي أورد لنا الأرقام التالية لأعداد رؤوس الماشية:

جدول رقم01: أعداد رؤوس الماشية ببلدية سوق اهراس عام1903[3].

رؤوس الماشية	العدد
الجمال	305
الأبقار	20086
الأغنام	87586
الماعز	50210

من خلال الأرقام المعروضة يتضح لنا مدى اهتمام سكان المنطقة بهذا النوع من الأنشطة وذلك راجع بالدرجة الأولى للظّروف الطّبيعية للمنطقة[4] الّتي تساهم في حركية هذا النشاط

[1] محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، ط1، الجزائر، 1992، ص 122.

[2] للتوسع أكثر حول قبائل النمامشة وأولاد سيدي عبيد و بعض القبائل القاطنة بالحدود الشرقية الجزائرية المعروفة بامتهانها للنشاط الرعوي وامتلاك رؤوس الماشية بأعداد كبيرة، يراجع: George Barthélemy, Opcit, P 461

[3] جمال ورتي، مرجع سابق، ص42.

[4] حول جغرافية الإقليم وطبيعته يمكن العودة لدراسة:

واستمراريته[1]، كما اشتهرت المنطقة كذلك بتربية الخيول، التي تستخدم لأغراض عديدة وتعد مظهرا من مظاهر القوة والحياة الريفية، خاصة عند أولاد سوكياس وهو ما تبينه الأرقام التالية:

جدول رقم 2: نموذج لأعداد الحيوانات في جهة سوق أهراس[2].

نوع الحيوان	العدد
الحصان	2976
البغل	4013
الحمار	3376

الوحدة: رأس.

كما عرفت منطقة الأوراس انتشار مهنة تربية الماشية على مختلف أنواعها في أوساط العديد من القبائل وساعدها في ذلك جغرافية المنطقة، وطبيعة القبائل الأوراسية التي عادة ما تسكن في الجبال وترتبط بالأرض ارتباطا وثيقا، مثل القبائل المنتشرة جهة خنشلة: وأشهرها قبيلتي أولادرشاش وششار[3]، ومن أنواع الماشية المعروفة بالمنطقة نجد: الأغنام، البغال، الحمير، البقر، وبعض الأنواع الأخرى من الحيوانات كالدجاج والأرانب والنحل والحمام[4].

وهنا نود الإشارة إلى أن الثروة الحيوانية تتأثر بشكل كبير بالإنتاج الزراعي، فبسبب رداءة المحاصيل تدهورت الثروة الحيوانية ما بين سنة 1844-1856، تدهورا محسوسا خاصة فصيلتي الغنم والماعز التي كان عددها (2435064) رأسا سنة 1844 وأصبح عددها

Marc coté, **Le relief de Constantine les hauts plaines de Constantine.**

[1] إيف لاكوست وآخرون، المصدر سابق، ص35.

[2] جمال ورتي، مرجع سابق، ص 42.

[3] تعرف قبيلتي أولادرشاش وششار بانتشار مهنة تربية الماشية بشكل واسع وكانت فترة الإستعمار الفرنسي تعيش على التنقل بين التل والصحراء الجنوبية لخنشلة، أين يقضي السكان هناك حوالي سبعة أشهر ويعودون للمناطق التلية مع اقتراب فصل الصيف، لأن الجهة الجنوبية تصبح غير صالحة للسكن بسبب ارتفاع درجات الحرارة واندثار المحاصيل والنباتات.
للتوسع حول قبائل خنشلة يراجع: George Barthélemy, Opcit, P 441.

[4] Gaudry Mathéa**, La Femme Chaouia de L'Aures** , Chihab-Awal, 1998, P160

(681050) رأسا عام 1856عند بعض القبائل الأوراسية بدائرة باتنة[1]، وقد ضمّت الماشية في البلدية المختلطة الأوراس سنة 1925، حوالي (85291)عنزة، (71359) رأسا من الغنم، و(5000) بغلا، والجدول التالي يعطي صورة توضيحية عن النشاط الرعوي بالمنطقة[2]:

جدول رقم03 أعداد رؤوس الماشية لدى بعض القبائل الأوراسية عام 1925[3]

رؤوس الماشية	العدد.
العنزة	8591
الغنم	71359
البغال	5000

من خلال هذه الأرقام يتبين لنا مدى رواج النشاط الرعوي في الإقليم لدى عديد القبائل القسنطينية[4] رغم الضرائب المثقلة التي يتعرض لها السكان[5] وسياسة الإستيطان الإستعمارية المجحفة[6]، لذلك فإن عرضنا لهذه الأرقام نريد من خلاله التوصّل لنتيجة مفادها أن النشاط

---

[1] عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي، التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية 1837-1939**، تر: مسعود حاج مسعود،ج1، دار هومة، الجزائر، 2005، ص240.

[2] Gaudry Mathéa, Opcit, P 207 .

[3] Ibid.

[4] S.H.A.T 1H1011., Octave depont, **Troubles inssurrectionals de l'arrondissement de Batna en 1916**.

نقلا عن مختار هواري، **نماذج من القمع الإداري الإستعماري تجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني1871-1916**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، قسم التاريخ والآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، 2016، ص19.

[5] على سبيل المثال بعد القضاء على ثورة المقراني 1871 تعرض السكان المنطقة لغرامات جماعية مثقلة، ومصادرة وحجز لممتلكاتهم وقد وقدر أجرون في دراسته أن المبالغ المقتطعة من السكان بلغت قيمتها64.379.075 فرنكا. يراجع:

شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ط1، ج2، تر: محمد حمداوي وابراهيم صحراوي، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص65.

[6] يورد عدة بن داهة في مقاله أن الإدارة الفرنسية ركزت على استخدام قوة القانون واتخذت منه قنوات تمرر عبرها عمليات انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى أيدي الكولون . للتوسع أكثر يراجع: عدة بن داهة، **عدوانية التشريعات العقارية**

الريفي الذي دأب عليه سكان الإقليم[1] سيكون عاملا محفزا على هجرتهم لاحقا، بحكم تمكنهم من الإستمرارية في ممارسة هذا النشاط المعروف لديهم خلال تواجدهم بتونس[2].

ب- الصناعة[3]:

يعرف هذا النوع من الأنشطة بكثرة في المدن والحواضر الكبرى على غرار مدينة قسنطينة التي عرفت انتشار المحال التجارية، والصنائع التقليدية كاللفة والبرانيس والسجاد والحلي[4]، واستخراج الحديد والفحم والخشب وصك العملة الحديدية[5]، أما في باتنة فقد انتشرت صناعة الجلود والدباغة[6] ومناشير والخشب خاصة وأن الجهة معروفة بطابعها الغابي الكثيف[7]، لكن هذه الصناعات بقيت حبيسة سد رمق العيش الأسري دون تمكنها من ترويج سلعتها لفقر السكان والضرائب المثقلة على عاتقهم[8].

الفرنسية في الجزائر وخروجها عن قانون الأخلاق، الناصرية للدراسات الإجتماعية والتاريخية، ع5-6جوان 2014-2015.

[1] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، تر: محمد حمداوي وابراهيم صحراوي، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص ص 405-406.

[2] هذه المعلومات والإستنتاجات بناءا على تصريحات عديد المهاجرين الذين حاورناهم.

[3] لم تول الإدارة الإستعمارية اهتماما بهذا القطاع وجعلته حبيس الإنتاج المحلي وفي عديد الأحيان اعتمدته مخزونا لتموين فرنسا بما تحتاجه. ينظر: Gendarme Réne**, L'économie de L'Algerie , sous –développement et politique de croissance**, 1èr édition, les capricines, Paris, France, 1960, P 36.

[4] عبد الحفيظ بن الهاشمي، "الصّنائع الأهلية"، **النّجاح**، ع 183، 21نوفمبر 1921، ص1.

[5] نصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، ...، المصدر السابق، ص35.

[6] Gaudry Mathéa, Opcit, P207.

[7] A. Behagel**, L'Algerie** , Imprimerie, A.Mallot Et cie, rue de l'état-major, 5, 1864, P50.

[8] في هذا الجانب يمكن الرجوع لدراسة: توفيق دحماني، **الضرائب في الجزائر، 1792-1865**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008.

-ج التجارة[1]:

رغم سيطرة اليهود[2] والأجانب على النشاط التجاري، غير أن ذلك لم يمنع المنطقة من نسج علاقات تجارية داخلية وخارجية[3]، فعلى الصعيد الداخلي أي التجارة الداخلية[4]بين الريف والمدينة، فينشطها تجار الإقليم الوافدين من مختلف الجهات خاصة القريبة من الإقليم[5]، فيجلبون إليه منتوجاتهم الضرورية لتغذية سكانها، ويحملون منها مصنوعاته ويبيعونها في مدنهم، نشطت هذه الحركة كثيرا خاصة بين الأوراس وبسكرة [6]، وواد سوف وذلك بفضل قوافل النمامشة[7] والحنانشة[8] والتباسة الذين يقايضون الحبوب والسكر والشاي

[1] عرفت المناطق الحدودية الشرقية الجزائرية حركة هامة بين التجار الجزائريين خاصة من جهة تبسة وسوق اهراس وعين البيضاء، والتجار التونسيين لكن في بعض الأحيان دخل الطرفان في خلافات حول مرور القوافل والسلع التّجارية للأسواق وهو ما حدث سنة 1869، عندما غادرت قالفة من تونس باتجاه أسواق تبسة وفي طريق العودة تعرضت لهجمة من قبل قبيلة البرارشة ، للتوسع في الموضوع :

E. Dentu**, Affaire de l' oued –Mahouine**, Libraire-éditeur, Palais royal, 17et 19, Galerie d'orléans; 1870.

[2] تشير الإحصائيات التي تم إعدادها بين عامي 1830–1872، أن عدد اليهود بالجزائر تجاوز 21000 نسمة سنة 1851، ويعود أصلهم من القادمين من فلسطين وأوروبا. ينظر: محمد قريشي، **الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945–1954**، مذكرة لنيل شهاد الماجستير في التاريخ الحجديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001–2002، ص 28.

[3] يحيى بوعزيز، "اهتمامات الفرنسيين بجنوب الصحراء"، **مجلة الثقافة**، السنة 10، العدد 58، جويلية 1980، ص 45.

[4] تعتبر مدينة باتنة معبرا للقوافل التجارية القادمة من الجنوب فكانت قسنطينة تتزود منها بمادة الدبغ الذي يجلب من جبال الأوراس، كما تباع في هذه المدينة كميات كبيرة من القمح والشعير يتاجر بها العرب. للتزود أكثر يراجع: عبد النور غرينة، **الأوراس في الكتابات الفرنسية إبان الفترة الكولونيالية 1840–1939**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، 2009–2010.

[5] اشتهرت عديد العائلات الكبرى من سكان المدينة في إقليم قسنطينة بممارسة النشاط التجاري وامتلاك الدكاكين وفي كثر من الأحيان كانوا لا ينشغلون بالسياسة ومن بين هاته العائلات نذكر عائلة ابن باديس في قسنطينة. للتوسع أكثر يراجع: مؤيد محمود حمد المشهادي وسلوان رمضان، "**أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني(1518–1830)**"، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**، مج 5، ع 16أفريل 2013، ص75.

[6] S.H.A.T 1H1011, Opcit, P ù197

[7] أورد الكولونيل الفرنسي فلوني (Flogny) حول قبيلة النمامشة أنها من القبائل التي لم تخضع للحكم التركي. ينظر: للتوسع أكثر حول قبيلة النمامشة يراجع دراسة:

Colette Establet, **Etre Caid dans L'algerie colonial, Tribu des Némenchas1851-1912**, Magistare en histoire, Université de Nice, 1988, 1989.

[8] للمزيد من المعلومات حول قبيلة الحنانشة يراجع: Ernest Mercier,Opcit, P 213.

والزيت والقماش مع التمر[1]، كما أن النّمامشة يذهبون إلى سوف للبحث عن العبيد وبيعه في المناطق التلية، بالإضافة لهذا عرفت المنطقة بوجود عديد الأسواق الخاصّة ببيع المواشي وبعض المواد الضرورية[2].

أما التجارة الخارجية فعرفت رواجا كبيرا خاصة مع تونس نظرا لقرب الحدود الجغرافية وتلامسها في بعض النقاط الحدودية، فالتجّار القادمين من مختلف جهات الإقليم، ينقلون لها منتوجاتهم ويبيعونها هناك، ويتزوّدون بما يحتاجونه من مختلف المواد أثناء رجوعهم[3].

وكانت المواصلات بين هذه الأسواق الرئيسية والأسواق المقابلة لها في تونس منظّمة تنظيما دقيقا، بحيث يجد التّاجر قافلة يومية يسافر معها ذهابا وإيابا، ومن أشهر المسارات التّجارية المعروفة نجد طريق تونس قسنطينة الذ يمر عبر واد زناتي، ومنه إلى مجاز عمر مرورا بسوق اهراس، وصولا لمدينة الكاف الحدودية ومنها إلى العاصمة التونسية، وتستغرق الرحلة خمسة وعشرين(25) يوما في الحالات العادية[4].

[1] عثمان زقب، **الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في منطقة وادي سوف 1918–1947، وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باتنة، 2005–2006، ص110.

[2] عبد النور غرينة، المرجع السابق، ص42.

[3] محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 153

[4] نفسه، ص ص 152–153.

ثالثا- الإطار التّاريخي للإقليم:

1. الإحتلال الفرنسي للاقليم:

بعد سقوط مدينة الجزائر سنة 1830 كان لزاما أن تتحول أنظار الفرنسيين صوب بقية المناطق أملا في تحقيق الأهداف التي رسمها الجنرال فالي (Valée)[1]، بتكوين إدارة فرنسية قوية تتمكن بواسطتها من فرض السيادة الكاملة على المنطقة، الممتدة من الغرب إلى تونس ومن حوض المتوسط إلى الصحراء[2].

ولتنفيذ المشروع كان لا بد من استكمال عملية الإخضاع لباقي المناطق بالخصوص مناطق الإقليم القسنطيني، التي ستحقق لهم مزايا كثيرة[3]، وهو ما جاء على لسان كبار الجنرالات الفرنسيين من بينهم "الدوق دي روفيغو" (Le Duc de Rovigo)[4] حينما قال أن إدارة بلاده لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تبسط هيمنتها على القطر الجزائري دون

---

[1] **الماريشال فالي:** 1773-1846. تولى عام 1837قيادة سلاح المدفعية لقوات دامريمون في الجزائر التي هاجمت قسنطينة للمرة الثانية ثم تولى القيادة بعد وفاة دامريمون الذي قتل بقذيفة مدفعية بتاريخ 12 أكتوبر، وبعدها شن هجوما أخيرا بتاريخ 13 أكتوبر 1837، واستولى على المدينة ليتم بعد ذلك تعيينه ماريشالا وحاكما عاما على الجزائر، إلى أن غادر االجزائر عام 1841، توفي عام 1846. للتوسع أكثر يراجع دراسة: توفيق دحماني، "قسنطينة عشية الإحتلال الفرنسي 1837، من خلال وثائق نادرة"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع01، 2010، ص 155.

[2] من بين الأساليب التي انتهجها الفرنسيون في الإقليم القسنطيني للسيطرة عليه وإخضاعه هو جلب أكبر عدد ممكن من المستوطنين خاصة في المدن الكبيرة مثل عنابة وقسنطينة وقد ذكر (Breil J) في دراسته أن عدد المستوطنين في مدينة عنابة مثلا عام 1948 بلغ 45000 مستوطن، أما منطقة قسنطينة فكان عددهم 37000 في نفس السنة. للتوسع أكثر يراجع:

Breil Jaques**, Etude de Demographie quautitative, Rapport du H.C.C**, Tome 2, La population en Algerie, Document Française, 1èr édition, imprimerie nationale, Paris, France, 1957, PP24-25.

[3] قبل احتلال قسنطينة قام القادة العسكريون الفرنسيون بتوجيه رسائل لمختلف القيادات المحلية بالإقليم مطالبين إياهم بالإستسلام وفتح أبواب المدينة للغزاة، للإطلاع على بعض هذه الرسائل يراجع: توفيق دحماني، المرجع السابق، ص ص 131-137.

[4] **دو روفيقو:** عين حاكما عاما للجزائر خلفا لكلوزيل، وهو من مواليد 26 أفريل 1776 بفرنسا، شارك في عدة حروب خاضتها القوات الفرنسية، اشتهر بالأساليب القمعية والوحشية كالإبادة والتقتيل الجماعي وغيرها، عانى من سرطان اللسان وتوفي سنة 1833. ينظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، ج1، ط1، دار الغربي الإسلامي، بيروت لبنان، 1992، ص ص 54-55.

احتلال شرقه بالأساس عاصمته مدينة قسنطينة، من خلال هذا التصريح يتضح لنا مدى أهمية الإقليم في حسابات وتكتيكات السّاسة الفرنسيين لتحقيق مشروعهم، خاصّة بعد ربط السّاحل بالدّاخل[1].

وبفضل جيش قناصة إفريقيا الذي كانت نواته الفرقة الخاصة المكونة من الخيالة التابعة لجيش زوّاف زواوة، وهي أهم قوة محلية جزائرية اعتمد عليها القائد العام "كلوزيل" (clauzel)[2] منذ عام 1831، وكان لها دور في تعبيد الطريق للجيوش الفرنسية للتوسع، صوب مناطق إقليم قسنطينة، فكانت باكورة مشاريعها لإخضاع المنطقة باحتلال عنابة 1832، وامتدت الحملة الفرنسية للمدن الداخلية لتتمكن من قالمة عام 1836، ومن بعدها قسنطينة 1837، وتليها جيجل1839، والقل عام 1859، وسكيكدة عام 1838[3]، وتبسة عام 1842، وباتنة عام1844[4]، ومن بعدها خنشلة عام1845[5].

---

[1] عميراوي حميدة، المرجع السابق، ص ص 48–49.

[2] **المارشال برتران كلوزيل** Bertrand Clauzel عاش بين (12 سبتمبر 1772 . 21 أبريل 1842) هو ضابط فرنسي، شارك في الثورة الفرنسية ضد ملكية يوليو وفي حرب الإستقلال الإسبانية وفي احتلال الجزائر، التي صار حاكمًا عامًا لها فيما بعد، خلفًا للجنرال دي بورمون، ألحقه نابليون الأول بالنبلاء، ورفعه لويس فيليب الأول إلى رتبة مارشال فرنسا (فبراير 1831)، عرف بمساندته لفكرة احتلال الجزائر، وعمل على صيانة الجيش ومنحه الضوء الأخضر للتصرف بكل حرية في الممتلكات الأهلية ، كما وضع اللبنات الأولى للإستيطان العسكري، مطالبا بتحويل الجزائر إلى مستوطنة صغيرة للفرنسيين والأوروبيين، كما عرف بتأسيسه لفرقة الزواف من أجل السيطرة على القبائل الثائرة ، كما عمل على توفير جميع الظروف الملائمة لقدوم الأوروبيين من خلال تأسيس الإدارات مثل المحاكم ودور القضاء والضرائب وغيرها. للتوسع أكثر يراجع: السبتي غيلاني، فاتح زياني، "سياسة الجيش الفرنسي في دعم الإستيطان الأوروبي في الجزائر خلال حكم الماريشالين كلوزيل وبيجو(1830–1847)"، **مجلة الإحياء**، مج 20، ع 26، سبتمبر2020، ص 657.

[3] رأى الفرنسيون بقيادة الجنرال نيقرييه Nigrier ضرورة إخضاع المنطقة نظرا لأهميتها الإستراتيجية والإقتصادية ، فكانت البداية بالقيام بحملة استكشافية تمهيدا للشروع في العملية، للتوسع أكثر في الموضوع يراجع توفيق صالحي، مرجع سابق، ص 24.

[4] مختار هواري، مرجع سابق، ص ص 41–42.

[5] **السّجل الذهبي لشهداء الثورة التحريرية لولاية خنشلة 1954–1962**، مديرية المجاهدين لولاية خنشلة، دار الهدى، الجزائر، د س ن، ص 13.

2. التنظيمات الإدارية الفرنسية في الإقليم:

بسقوط مدينة قسنطينة شرعت الإدارة الفرنسية في تشكيل نظام إداري لحكم الشرق الجزائري اتخذت قسنطينة عاصمة له بعدما كانت عنابة، وبذلك صار النظام الإداري يتشكل من أربع دوائر تابعة لقسنطينة المركز، عنابة، القالة، قالمة، ليدوغ–سرايدي[1]–، وعين على رأس كل دائرة ضابط فرنسي يتولى المهام العسكرية، المدنية القضائية، أما المناطق الأخرى التابعة للإقليم فتم تعيين شيوخ من الوجهاء المحليين والقياد، لإدارتها، بموجب قرار صادر 30سبتمبر 1838 نذكر منهم:

علي بن عيسى بن عيسى خليفة على الساحل بين جيجل وليدوغ.

الشيخ الحملاوي شيخا على إقليم فرجيوة.

الشيخ المقراني: شيخا على إقليم مجانة بين سطيف والبيبان.

محمد العربي بوضياف قائدا على الأوراس.

أحمد بن عبد الواحد قايد على تبسة.

عمار بن الزين: قائدا على النمامشة.

سي مقران: قائدا على الحضنة وأولاد دراج[2].

وبعد هذه التّعيينات تلقّى كلّ واحد منهم برنوسا بمناسبة استلام المنصب، لتدعّم هذه التّعيينات بتأسيس المكاتب العربية عام1844، وإقامة فروع لها في مختلف القرى والمدن لمراقبة الأهالي، وتحصيل الضّرائب وإدارة شؤونهم، والتجسّس وإثارة الفتن بواسطة القيّاد، التّابعين للمكتب الرئيسي بالمقاطعة، بجانب موظّفين بدرجات محدّدة، فرئيسه فرنسيّ وفي العادة يتقلّد رتبة عقيد ومعه مترجم وحارس وكاتب وقاض وجابي ضرائب[3].

[1] عميراوي حميدة، مرجع سابق، ص 58.

[2] مختار هواري، المرجع السابق، ص ص 40–45.

[3] أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص ص 314- 315.

يتبيّن من خلال دراسة الإطار الجغرافي والبشري والتاريخي لإقليم قسنطينة أنّ هذا الفضاء لم يكن مجرد وحدة ترابية بحدود طبيعية أو إدارية، بل مثّل عبر مختلف العصور مجالًا حيويًا لتفاعل الإنسان مع محيطه، ومسرحًا لتطوّرات تاريخية واقتصادية واجتماعية متشابكة، فقد أسهم موقعه الاستراتيجي في شرق البلاد، واتصاله المباشر بالمراكز العمرانية الكبرى وبالمسالك التّجارية المؤدية نحو السّاحل والدّاخل، في جعله نقطة التقاء بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب، كما جعله مركز إشعاع حضاري واقتصادي على الصعيدين المحلي والإقليمي.

أما من الناحية البشرية، فقد عُرف الإقليم بتنوّع تركيبته السكانية وثراء نسيجه الإجتماعي، إذ احتضن قبائل وعشائر متجذّرة في عمق التاريخ، تفاعلت فيما بينها وبين التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة، سواء في العهد العثماني أو خلال فترة الإحتلال الفرنسي، وقد أفرز هذا التفاعل مجتمعًا متماسكًا، متشبّعًا بقيم المقاومة والإنتماء الوطني، وظهر هذا جليا في مواجهته للنظام الإستعماري.

إنّ ما شهده إقليم قسنطينة من تغيّرات بنيوية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، خاصّة في ظل السياسة الإستعمارية الفرنسية، كان له الأثر البالغ في إعادة رسم الخريطة السكانية، ودفع فئات واسعة من السكان إلى النزوح والهجرة بحثًا عن فضاءات أكثر أمنًا واستقرارًا، ومن هذا المنطلق، فإنّ دراسة الهجرة القسنطينية نحو تونس لا يمكن أن تُفهم بمعزل عن هذه المعطيات الجغرافية والبشرية والتاريخية التي شكّلت الخلفية العميقة لحركة انتقال الأفراد والجماعات عبر الحدود الشرقية للبلاد.

وبناءً على ذلك، فإنّ الفصول الموالية ستتناول هذه الظاهرة في مختلف أبعادها، بدءًا من أسباب الهجرة القسنطينية واتجاهاتها نحو تونس، مرورًا بردود الفعل المختلفة التي خلفتها هذه الهجرة وصولا إلى تنظيم المهاجرين القسنطينيين واستقرارهم، وسنتطرق في النهاية لدراسة أوضاع المهاجرين القسنطينيين من مختلف النواحي.

الفصل الأول

الهجرة القسنطينية الى تونس1881-1956

أسبابها -تطوّرها وخصائصها.

لم تكن تونس خلال الفترة الإستعمارية بمعزل عن التحولات الجارية في المنطقة المغاربية، لا سيما تلك التي شهدتها الجزائر تحت وطأة الاحتلال الفرنسي، فقد شكّل الفضاء التّونسي ملاذًا آمنا للعديد من الجزائريين الفارين من ظلم الاستعمار، بحثًا عن فرص أفضل للحياة أو هروبًا من التّضييق الإداري والعسكري.

ومع توالي الهجرات بدأت تتشكل جالية جزائرية قسنطينية لها وزن ديموغرافي واجتماعي متنامٍ داخل المجتمع التونسي، هذا الأمر ما دفع سلطات الحماية إلى تتبّع هذه الظاهرة ورصد تحركاتها، وسنحاول في هذا الفصل الخوض في أسباب هذه الهجرة، وتطورها العددي في مختلف مراحل الحماية الفرنسية على تونس، قبل الوقوف عند خصائصها الديموغرافية التي تفردت بها عن باقي الجاليات الجزائرية القادمة من مختلف مناطق الجزائر.

أولا: أسباب الهجرة القسنطينية إلى تونس:

لم تكن الهجرة بالنسبة للجزائريين غاية في حد ذاتها، بل كانت الوسيلة الوحيدة التي لجؤوا إليها ورأوا فيها منفذا، للخروج والهروب من السيطرة الإستعمارية والنظام القمعي المسلّط عليهم، فاللأوضاع الصّعبة التي أصبحت عليها البلاد، والظّروف القاسية التي فرضها المستعمر الفرنسي في المدن والأرياف الجزائرية، جعلت التعايش مع الإحتلال الفرنسي أمرًا مستحيلا، مما جعل من الهجرة الخيار الوحيد للنجاة وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، هذا ما دفع بعديد الأسر والعائلات إلى اتخاذ قرار الهجرة وهذا ربما يعود للأسباب التالية:

1. انعكاسات السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر:

الهجرة حركة دؤوبة نتيجة البحث المطرد للعيش في بحبوحة من الحياة، هذا في الحياة المعاصرة، فما بال المجتمعات التي تعيش تحت وطأة الاحتلال، والجزائر من بين الأقطار الواقعة تحت السيطرة الفرنسية منذ 1830م، لهذا كان نشاط الهجرة واسعة جدا، رغم محاولات فرنسا لتعطيلها في نهاية القرن 19م[1].

[1] عمار هلال،" أصداء الهجرة الجزائرية نحو الشرق في بعض التقارير الرسمية الفرنسية "، **مجلة الثقافة**، العدد 88، الجزائر، جويلية-أوت 1985م، ص 165.

وعليه صارت الهجرة ضرورة حتمية فرضتها السياسة الاستعمارية الفرنسية[1] التي خلف عدة انعكاسات سلبية على المجتمع الجزائري[2]، والتي كانت دافعا أساسيا لهجرة الجزائريين نحو تونس في الجوانب التالية:

أ. السياسية والعسكرية:

كانت الدوافع السياسية والعسكرية عنصرًا رئيسيًا في تحفيز موجات الهجرة الجزائرية نحو الخارج خاصة تونس، فاتخذت اشكالا متعددة من القوانين والمراسيم والأعمال العسكرية لإنجاح المشروع الإستعماري الفرنسي في الجزائر[3]، فمنذ دخولها الجزائر عام 1830م، شرعت الإدارة الإستعمارية الفرنسية بتطبيق أبشع انواع التعسّف والإضطهاد ضد كل من يحاول معارضة الوجود الفرنسي بالجزائر، وذلك بمباركة من كبار الشخصيات الفرنسية من عسكريين وسياسيين[4].

فكانت البداية بملاحقة وطرد كبار الزّعامات الدّينية والمحلية في القرى والمدن[5]، خاصة تلك التي قادت المقاومة ضد الإحتلال الفرنسي خاصة وأن هذه الأخيرة تمثل تهديدا

---

[1] تعد رسالة الدكتوراء، للأستاذ عثمان زقب من الدراسات التي تطرقت للسياسة الإستعمارية الفرنسية بالجزائر بإسهاب، حيث فصّل في الممارسات الإستعمارية في الجزائر على جميع الأصعدة. للتوسع أكثر في الموضوع يراجع: عثمان زقب، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914، (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)**، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2014-2015.

[2] للتوسع أكثر حول انعكاسات السّياسة الإستعمارية على المجتمع الجزائري يراجع دراسة: حكيم عواج، **أثر السياسة الفرنسية في تفكيك المجتمع الجزائري، 1871-1954**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2019-2020.

[3] للتوسّع أكثر حول الحملة الفرنسية على الجزائر يراجع دراسة: أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص 14.

[4] يقول أبو القاسم سعد الله أن الفرنسيين أثناء حملتهم على الجزائر كانوا يقولون، إنها حملة عسكرية تأديبية انتقامية تؤدي دورها ثم تعود من حيث أتت، سحابة ثم تنقشع، ولكن الحملة استغرقت قرنا وربع وكانت تبدو لأصحابها بلا نهاية. ينظر: المرجع نفسه، ص 15.

[5] بدأ دور الزعامات الدينية يتلاشى ويضمحل شيئا فشيئا ، فخلال الفترة 1870-1880، ألغيت الكثير من صلاحياتها بل إن حوالي 47 وظيفة عالية ألغيت وما بقي منها من الوظائف لم يكن إلا شرفيا فقط. ينظر: حكيم عواج، المرجع السابق، ص 48.

على المصالح الفرنسية بالجزائر[1]، مما جعلها عرضة للإضطهاد والتضييق بهدف إضعاف الروح الوطنية[2] وفرض الأمر الواقع بجعل الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا[3].

فترواحت المعاملات الفرنسية بين النفي والإختطاف، وإبعادهم عن عائلاتهم دون أن يقترفوا أي ذنب، فكانوا يقادون إلى السفن قبل ساعة الإبحار بأيام عديدة، بحجة بأنه ثبت أنهم ينوون التآمر ضد الفرنسيين، وهي جريمة مزعومة لا أساس لها من الصحة، وافترى على القاضي الحنفي بدوره فنفاه "دي بورمون" متهماً إياه بأنه جمع أعيان المدينة في أحد المساجد لحياكة مؤامرة ضد الفرنسيين[4].

ويبدو أن هدف الفرنسيين من عمليات النفي هذه التي لم تكن حكرا على الثائرين والمتمرّدين بل شملت أيضا معظم الأغنياء المسلمين[5]، هو قطع الإتصال بين السكان المحليّين وكبار الشّيوخ والقيّاد خوفا من قيام مقاومات ضد الوجود الفرنسي، ويصفها سعد الله "بالعناصر الخطرة" ذات النفوذ والتي يمكن أن تلعب دورا اجتماعيا وسياسيا بين المواطنين[6]، جدير بالذكر أن سياسة نفي وإبعاد الزعامات القبلية قامت على أربع مرتكزات هامة:

تفكيك المرتكزات الإقتصادية لمختلف الزعامات القبلية.

---

[1] A.N.M.O.2U22.Alg, **DéPartement d'Alger, control des personnages religieuse(Kadiria-Rahmania), Correspondance du Mair d'Alger au préfet d'alger**, n°15706, 7décembre 1896.

[2] حكيم عواج، مرجع سابق، ص ص 47-48.

[3] حدة بولافة، **واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الإستعمارية وبعد الإستقلال**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص16.

[4] حمدان خوجة، **المرآة**، تق وتع وتح محمد العربي الزبيري، د.ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006، ص195.

[5] مصطفى الأشرف، المصدر السابق، ص 202.

[6] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الإحتلال)**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 75.

تفويض سلطة الزعامات من خلال إنشاء بدائل إدارية، والتقليل من سلطتهم شيئا فشيئا[1].

إدخال مناصب جديدة عكس المناصب التقليدية المتعارف عليها لدة المجتمع الجزائري.

تعيين قيادات جديدة على القبائل والعشائر ليست لديها أي صلة ولا قرابة بها[2].

ويذكر "أبو القاسم سعد الله" أن الآلية الأولى لسلطات الإحتلال هي سحب زعماء ومشايخ مختلف العائلات إلى الحكم بالتدرّج ومن ثم تشويه سمعتها والإنزال من مكانتها ويؤكد "أوغستين بيرك" أن المشروع الإحتلالي يهدف إلى القضاء على أعيان المدن وأهل الحضر بالنفي والتفقير المقصود[3]، أما أوليفي لوكور فيصف سياسة النفي المتبعة في الجزائر " **أنها وسيلة لإثارة الرعب والخوف في قلوب الأهالي**"[4].

ويقول حمدان خوجة في كتابه" المرآة":«**وأصبحت إدارة دي بورمون[5] عهد خوف ورعب تتهم فيها النوايا الحسنة بالإجرام، ويسير العدل وفقاً للأهواء والنميمة... إن هذه الأساليب قد أجبرت الأغنياء على مغادرة البلاد على الرغم من أنهم هم المورد الوحيد بالنسبة للطبقات الفقيرة**[6].»

---

[1] تورد لنا Fatima Zohra Guechi في دراستها أن القادة العسكريين الفرنسيين كانوا يقولون أنه لا بأس من استغلال الإرث العثماني في المجال الإداري بتعيين رؤساء القبائل والأعيان الذين قبلوا الخضوع والعمل مع الفرنسيين. يراجع Fatioma Zohra Guechi, Constantine au 19èm siécle : Du Beylik Ottoman à La province coloniale, Actes du Colloque pour une Histoire Critique et Citoyenne : Le cas de l'histoire Franco Algérienne, 20-22Juin 2006, Lyon .

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**... ، ج1، المصدر السابق، ص ص 118-119.

[3] أبو القاسم سعد الله ، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر** ، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص ص 93-95.

[4] نقلا عن: عثمان زقب، **السياسة الفرنسية**...، المرجع السابق، ص 32.

[5] **دي بورمون:** لويس أوغست فيكتور دوغيني، كونت دي بورمون ولد في قلعة بورمون بتاريخ 2سبتمبر 1773م، ، التحق بالجيش الفرنسي نهاية 1791، فر إلى لندن بسبب تحالفة مع دعاة العودة الملكية في فرنسا، ثم عاد إلى فرنسا عام 1799، إثر الحرب الأهلية وسجن سنة 1801 من قبل المعارضين للملكية في فرنسا ليفر من معتقله سنة 1804، ثم عاد إلى فرنسا ليلتحق بالجيش في عهد نابليون، عينه الملك شارل العاشر وزير الحربية والمسؤول على الغرفة التجارية في مرسيليا، عين في 11أفريل 1830 قائدا عاما لجيش إفريقيا في الحملة الفرنسية على الجزائر 1830. وتوفي في 27كتوبر 1846 ينظر:

Louis de La Roque, **Catalogue historique des généraux** Française, éd A. Desaide, Paris 1902, PP 26-28.

[6] حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 197.

وبعد تعيين الجنرال روفيقو "Rovigo" كحاكم عسكري عام للجزائر سنة 1832م، قام بنفي كل من حمدان خوجة بتاريخ 26 سبتمبر 1833، بعد محاولاته الدّفاع عن القضيّة الجزائرية[1] وقبل ذلك المفتي سيدي محمد العنابي إلى الإسكندرية، الذي كان عيبه الوحيد مراسلة الجنرال كلوزيل(Clausel) ولومه على تصرفاته المخالفة لوثيقة الاستسلام وللقوانين الفرنسية ولحقوق الإنسان[2].

وبحديثنا عن المنفيين من الإقليم القسنطيني يورد لنا يحيى بوعزيز، أنه على إثر ثورة الزواغة وفرجيوة[3] في بداية صيف 1864 قامت السلطات الفرنسية بنفي الحاج بوعكّاز بن عاشور ومقدم الطريقة الرحمانية بمنطقة الزواغة مولاي محمد، وبولخراس بن عز الدين قائد "مويه"، والحاج بن عز الدين قائد يدر، والحاج بوعكاز إلى مدينة "بو" (Pau)، جنوب فرنسا و "أولاد بن عز الدين" إلى "كورسيكة".

وثورة بعد 1871 أقدمت السلطات الفرنسية على الإنتقام من قادتها وجميع المشاركين فيها والمتعاطفين معها، من خلال نفي عدد كبير منهم إلى جزر كورسيكا وكاليدونيا بالمحيط الهادي وكيان في لاقيان شمال أمريكا الجنوبية، وكان في مقدمة المنفيين أحمد بومرزاق شقيق الباشاغا محمد المقراني، والشيخ عزيز وأخوه محمد أبناء الشيخ أمزيان بن علي الحدّاد، وعلي أوقاسي وأحمد باي بن الشيخ مسعود[4].

---

[1] أحمد مريوش، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** ، محاضرات موجهة لطلبة المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الموسم الجامعي 2006–2007.

[2] المرجع نفسه.

[3] **فرجيوة:** تابعة لولاية ميلة ، تعرف بحركتها الإقتصادية الهامة وكثافة سكانها، وعدد من الأحياء الشعبية العريقة مثل حي الصومام وحي هواري بومدين. ينظر: يحيى أحمد، مرجع سابق، ص 283.

[4] بحديثه عن المنفيين جراء ثورة 1871 يذكر "**كلود ليوزو**" بأن المتمردين المنفيين إلى كاليدونيا الجديدة قد حرموا من رؤية بلادهم ثانية ولا زالت آثار وجودهم حاضرة في مقابر غران كايو (Grand Caillou) وفي مجتمع كاليدونيا حيث يعيش أحفادهم الذين تأصلوا هناك. للتوسع أكثر يراجع: ليوزو كلود، **العنف والتعذيب والإستعمار من أجل الذاكرة الجماعية** ، تر: الصادق عماري وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 160.

وفي ذات السياق أورد لنا عبد الحميد زوزو في دراسته المعنونة ب: "نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-"1900، قائمة لأشخاص ينحدرون من "أولاد عبدي" قدم بحقهم طلب لإبعادهم كورسيكا، وهم: سي الهاشمي بن سي علي بن دردور من قرية مدروسة، وهو شيخ زاوية تابعة للطريقة السنوسية قام بتحريض أتباعه على الثورة والعصيان[1].

أما الشخص الثاني فهو عمر بن يوسف من قرية حيدوسة وهو مقدم المرابط سي الهاشمي وتم اقتراح نفيه إلى كورسيكا، والشخصية الثالثة هي محمد أمزيان بن نارة المنحدر من قرية "حالموحة" وصدر في حقه أمر بالنفي إلى كورسيكا، والشخص الرابع هو بوبكر بن خالد من قرية "تلات" وهو من مقدمي سي الهاشمي[2].

كما أورد لنا الأستاذ "عثمان زقب" في دراسته أسماءا لبعض الأشخاص من جهة قسنطينة تعرّضوا لنفس المصير[3]، إذن هذه العيّنات أردنا من خلالها استعراض أمثلة حول المعاملات والأساليب التي طالت الجزائريين وحفّزتهم وحرّضتهم للفرار والهجرة، خوفا من الوقوع في نفس المصير فالهجرة لبلد إسلامي مجاور خير لهم من النفي إلى مصير مجهول[4].

لذلك يمكن القول أن هذه الممارسات جعلت الجزائريين أمام أربع خيارات لامفر منها:

-الإستسلام للفرنسيين والإعتراف بالأمر الواقع وذلك عن طريق المعاهدات والإتفاقيات.

-مقاومة الإحتلال الفرنسي والإعتراف بحياة الحل والترحال للإحتماء من العدو الفرنسي كما فعلت عديد القبائل.

---

[1] عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 194.

[2] نفسه، ص194.

[3] A.N.O.M. F.M F801664, état nominatif des condamnés transférés d'Algérie en France, Correspondance du Préfet d'alger au monsieur le ministre Le 20 Février1853:

نقلا عن عثمان زقب، **السياسة الفرنسية...**، المرجع السابق، ص ص38-39.

[4] أبو القاسم سعد الله، "الإتجاه العربي في الحركة الوطنية" ، **الثقافة** ، ع31، الجزائر، فيفري-مارس، 1976، ص 25.

-موالاة الفرنسيين والتّعاون معهم ضد إخوانهم الجزائريين، وهو الفعل الذي أقدمت عليه عديد الأسر والعائلات الكبرى والوجيهة.

-الهجرة خارج الوطن بعد أن ذاقت سبل العيش في الوطن الأم، وفقد الإنسان ممتلكاته وكرامته وأصبح عرضة لأبشع أنواع المعاملات[1].

ويمكننا أن نعتبر سنة 1832م كبداية للهجرة الجزائرية نحو تونس والمشرق عموما، خاصة بعدما ظهرت النوايا الخبيثة للمحتل الفرنسي، إذ أثقل "روفيقو" كاهل الأهالي بالضرائب، وقمع بيد من حديد كل الثورات التي قامت ضده[2]، وهو الأمر الذي طال سكان الأوراس بعد إحكام الفرنسيين قبضتهم على المنطقة[3]، أين عانى سكان الإقليم من سلسلة من المظالم والإضطهاد والتعسف[4].

فعلى سبيل المثال بعد إخضاع قسنطينة عاث الجنود الفرنسيين فسادا بالمدينة، التي احتلوها بيتا بيتا، وفي هذا الصّدد وجه القائد فالي نداءا لجيشه: **<<...العلم بألوانه الثلاثة يطفو على جدران قسنطينة .... فتم استعادة الشرف بالثبات والشجاعة، فكان الدفاع ضد العدو قاسيا، فنجحت المدفعية في تدمير جدران قسنطينة ...فتستحقون من فرنسا والملك أن تكافىء جهودكم...>>**، ورغم كل هذا الهول إلا أن الفرنسيين فقدوا أكثر من ألفي (2000) مقاتل على رأسهم "دوبريمون" (De Popormon)، وبعد انتفاضة 1871 التي كان لها أثر كبير على هجرة العديد من القبائل جهة قسنطينة، حيث تعرّض سكان النّمامشة

---

[1] عميراوي احميدة، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية**، الجزائر، دار الهدى، 2004، ص ص 172-173.

[2] عمار هلال، **الهجرة الجزائرية الى بلاد الشام (1847-1919)**،د.ط، دار هومة للنشر 2008، الجزائر، 2007، ص 11.

[3] مختار هواري، مرجع سابق، ص59.

[4] هذه الأفعال والممارسات تمت بتصريح الفرنسيين أنفسهم ففي سنة 1847 صرح "دي طوكفيل" (Di Tokfil) أمام الجمعية الوطنية الفرنسية أن المجتمع المسل في شمال إفريقيا لم يكن غير متحضر، بل كان لديه حضارة متخلفة وناقصة وأضاف قائلا: لقد جعلنا المجتمع المسلم أكثر بؤسا وهمجية بكثير مما كان عليه قبل أن يتعرف علينا . للتوسع أكثر يراجع:. Alistair Horne , **A Savage War of Peace 1954-1962**

وأولاد سيدي عبيد لأقسى أنواع العقوبات[1]، أين اتّهموا وأدينوا بالتمرّد ونفي العديد منهم إلى كورسيكا بعد محاكمتهم بجناية التمرّد[2]، نفس المصير لاقته عائلة الزّرقي التي قادت ثورة الصبايحية عام 1871[3]، أين تعرّض قادتها للنفي وسلّطت على المشاركين فيها غرامات مالية باهضة واقتطعت جل أراضيهم[4].

وعلى إثر ثورة الأوراس 1916[5]، قامت القوات الفرنسية بإبراز عضلاتها أما الأهالي من خلال الإنتقام والتنكيل بالجثث والتعذيب، وتمشيط المنطقة باستعمال أحدث الأسلحة أمام سكن عزّل[6]، ويذكر "مختار هواري" في دراسته أن هذه الإنتفاضة شهدت استخدام الطائرات المروحية لأول مرّة وهو ما سبّب هلعا كبيرا وسط الأهالي[7]، فقد عاث الجنود الفرنسيون بالمنطقة فسادا دون تمييز بين صغير ولا كبير ولا متمرد أو بريء كما ذكر أجرون[8].

---

[1] بيار كاستال، مصدر سابق، ص 271

[2] جمال ورتي، مرجع سابق، ص365.

[3] بشير كاشة الفرحي، **مختصر وقائع وأحداث ليل الإستعمار الفرنسي بالجزائر 1830–1962**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 75

[4] العياشي روابحي، مرجع سابق، ص 368.

[5] اندلعت الإنتفاضة يومي 10و 11نوفمبر 1916وامتدت بقاياها لغاية أفريل وأوائل ماي 1917 وذلك في المنطقة الممتدة بين بريكة والحضنة غربا إلى جبال ششار شرقا وشملت بلديات بريكة وبلزمة وعين التوتة وعين لقصر وخنشلة وأريس وعين مليلة وتركزت في ثلاث مناطق رئيسية:

بلزمة ومتليلي وسهل بريكة بالحضنة.

جبال الأوراس الشرقية وششار.

جبال الفجوج وبوعريف المنحصرة بين عين القصر وعين كرشة وخنشلة. للتوسع أكثر يراجع: مختار هواري، مرجع سابق، ص 92. وأيضا: شارل روبير أجرون، "الإضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني"، نوفمبر 1916–يناير 1917، **ملتقى ثورة الأوراس 1916**، ص 296.

[6] أشارت إحدى التقارير الفرنسية أن هدف القوات الفرنسية من هذه العمليات العسكرية لم يكن وقف الثورة فحسب بل كان أيضا من أجل توقيف أكبر عدد من الفارين من التجنيد، وتحقيق أكبر عدد ممكن من الغرامات والمصادرات وكل هذه الممارسات تجعل السكان لا يفكرون في الإنتفاضة مرة أخرى. يراجع:

S.H.A.T. 5N2010, Télégrammes concernant L'Aures en 1917.: نقلا عن مختار هواري، مرجع سابق، ص111.

[7] نفسه، ص111.

[8] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا1871–1919** ، ج2، تر: محمد حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 825.

ومن صور القمع الرّهيب الذي تعرّضت له منطقة الأوراس ما جاء على لسان نائب من المحافظين أمام الجمعية الوطنية بقوله: " قمنا بحرق قرى بصورة لا يقبلها العقل ولا يتحملها الصواب ونحن نعلم أن لسكانها أبناءا كانوا يقاتلون إلى جانبنا، وسمعت بأذني الآباء العرب يقولون لنا وهم يبكون: "عار عليكم أن تقوموا بحرق بيوتنا بينما يموت أبناؤنا من أجل فرنسا"[1].

هذا السلوك القمعي دفع الكثير من الجزائريين للتفكير في ترك أراضيهم ووطنهم والبحث عن مكان آمن يحميهم من هذا الاضطهاد، ولطالما كانت الدول المجاورة هي الخيار الأول للباحثين عن الأمان، فتوجه الكثيرون منهم شرقًا نحو تونس، وآخرون غربًا نحو المغرب، بحثًا عن حياة أفضل وأكثر أمانًا[2].

كما تأثَّرت حركة الهجرة الجزائرية نحو تونس بدور العامل السياسي في دفعها، فمنذ انطلاق عمليات الغزو في عام 1830م، قام الاحتلال الفرنسي بإصدار مجموعة من القوانين الإستثناشية للتضييق على الجزائريين أبرزها مرسومي 18نوفمبر 1834و 15أفريل 1837 وبموجبهما تم إنشاء المكاتب العربية التي كانت لها اليد العليا على جميع تحركات الجزائريين[3]، ومن بين هذه القوانين المرسوم السياسي الذي صدر في 28 أكتوبر 1870م المتعلق بالتنظيم السّياسي للجزائر، والذي هدف إلى إحلال النظام المدني بدل النظام العسكري، و إدماج الجزائر في فرنسا[4]، لكن أخطر ما جاء فيه هو ما تعلّق بهيئة المحلّفين التي ضمت في عضويتها فقط الأوربيين[5].

لقد اعترفت السلطات الفرنسية بأن وجودها في الجزائر، وسياستها القمعية ضد الشعب الجزائري كان أحد العوامل الرئيسية في تصاعد هجرة الجزائريين إلى تونس، ففي مراسلة

[1] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر** ...، ج1، المصدر سابق، ص 422.
[2] عثمان زقب، **السياسة الفرنسية**...، المرجع السابق، ص ص 97-98.
[3] حورية طعبة، مرجع سابق، ص 24.
[4] شارل روبار أجرون، **الجزائريون المسلمون**...، المصدر السابق، ص ص779–780.
[5] نفسه، ص 782–781.

صادرة عن مدير الشؤون العربية في قسنطينة بتاريخ 12 جوان 1857م، تم تسليط الضوء على الأسباب الرئيسية لهجرة القبائل في مقاطعة قسنطينة خلال الفترة من 1850 إلى 1857م وكانت الأسباب السياسية هي الدافع الرئيسي وراء هذه الهجرة، فعلى سبيل المثال هاجرت عدد من العائلات من فرقة أولاد رشاش، التي كانت تتبع عرش النّمامشة بدائرة خنشلة، إلى تونس، وبلغ عددهم 128 خيمة[1]، وكان الدّافع الرئيسي وراء هجرتهم هو رفضهم للهيمنة الفرنسية وهذا وفقًا المراسلة المذكورة[2].

كما أن تعثّر وفشل المقاومات الشعبية سرّع في عملية الهجرة نحو تونس بشكل جماعي خاصة سكان الشرق الجزائري، مثل هجرة عائلة أولاد عزالدين بعد فشل ثورتهم في فرجيوة سنة 1864م، وعائلة المقراني سنة 1871م بعد فشل انتفاضتهم التي شملت أجزاء واسعة من الشرق الجزائري[3].

فلقد سجّلت الهزيمة التي لحقت ثورة المقراني عام 1871م بالفعل بداية مرحلة طويلة من الإستبداد والقهر الفرنسي ضد الشعب الجزائري، وبقيت الجزائر فعلا خلال سنوات الغزو كلها، تحت سيطرة العسكريين الفرنسيين، ثم أصبحت الملكية شبه مطلقة للمعمرين إلى غاية الثلاثينات من القرن العشرين[4].

ومن القوانين المجحفة بحق الجزائريين، نجد قانون الأهالي الصادر عام 1881م وعرف أيضا باسم "الانديجينا"، وما حمله في طياته من عقوبات ردعية التي لا صلة لها بالقانون العام المطبّق على الفرنسيين، حدد هذا القانون واحد وأربعون مخالفة خاصة بالجزائريين، ثم

---

[1] أن الكثير من الإحصائيات خلال هذه الفترة قد اعتمدت على تعداد الخيام، لذلك كان هنالك غموض في معرفة العدد الدقيق للمهاجرين الذين تأويهم كل خيمة، التي قد تكون تأوي أكثر من عائلة أحيانا.

[2] I.S.H.M.N, Centre des Archives d'outre-mer، Aix en Provence, Bobine A16, Carton 25H13, Dossier1, Frontière Algéro-tunisienne1884-1894, Doc N°86, **Rapport du Département de Constantine**, Constantine, 09/07/1892.

[3] العياشي روابحي، "هجرة بعض العائلات الجزائرية الكبرى الى تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، **مجلة التواصل**، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باجي مختار عنابة، المجلد 24، العدد 53، جوان 2018، ص 364-365.

[4] شارل روبار اجرون، **تاريخ الجزائر...**، المصدر سابق، ص 13.

خفضت هذه المخالفات إلى واحد وعشرون مخالفة في 1891م واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897م[1].

قانون آخر أصدرته الإدارية الاستعارية خلف ردود فعل رافضة من الشعب الجزائري وكان سببا في هجرة العديد منهم إلى تونس، هو قانون التجنيد الاجباري، الذي ينص على تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي، حيث صدر يوم 03 فيفري 1912م، من قبل البرلمان الفرنسي الذي اتخذ قرارا بإجبار الجزائريين على الخدمة العسكرية بصفتهم رعايا فرنسيين[2].

رفض الجزائريون هذه القوانين الجائرة، حيث اختاروا مغادرة بلدهم على أن يخضعون لها، وفي هذا الصدد علق أبو القاسم سعد الله قائلا: <<... **أن الحياة الإستعمارية كانت من بين الأسباب التي قادت إلى هجرة الجزائريين، فقد كان ذلك يعني أنه لم يكن في استطاعة الجزائريين أن يتمتعوا بحياتهم القديمة كما كانوا سابقا...>>**[3].

وعلى إثره اظطرت العديد من العائلات القاطنة بالشرق الجزائري إلى الهجرة الجماعية من خاصة من سطيف، وبرج بوعريريج، تعبيرا عن رفضها واستنكارها لهذا القانون[4].

وبالتالي تعد هذه الهجرة نتيجة لسياسات القهر والتمييز التي اتبعتها السلطات الاستعمارية، وقد أثرت بشكل كبير على الحياة السياسية والمجتمعية في الجزائر، وعمقت الإنقسامات والتحديات التي واجهت الجزائر خلال فترة الاستعمار.

ب. الاقتصادية:

شكّلت الأوضاع الإقتصادية عاملًا أساسيًا في دفع الجزائريين إلى الهجرة خارج البلاد بوجه عام، وإلى تونس على وجه الخصوص، وقد كان هذا العامل نتيجة مباشرة للسياسات التي

---

[1] يحي بوعزيز، **سياسة التسلّط الاستعماري والحركة الوطنية (1830-1954)**،د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 38.

[2] حميد ايت حبوش،" قانون التجنيد الاجباري 1912، "دراسة في ظروف صدوره ومواقف الجزائريين منه"،**مجلة عصور**، جامعة وهران، الجزائر، المجلد التاسع، العدد 02، السنة 2018، ص 279.

[3] ابو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)**، ج 02، ط 04، دار الغرب الاسلامي، لبنان،1992، ص 122.

[4] حميد ايت حبوش، المرجع السابق، ص 283.

انتهجها الاستعمار الفرنسي، والتي استهدفت تفكيك البنى الإقتصادية والعقارية التقليدية التي كانت تمثل دعامة أساسية لتماسك المجتمع الجزائري.

تم ذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين والتّشريعات التي أعادت تشكيل المشهد الاقتصادي بما يخدم مصالح الاحتلال ومع أن الأثر الاجتماعي لهذه السياسات لم يظهر بشكل فوري، إلا أن مرور الزمن أظهر تدريجيًا تحوّلات عميقة في البنية الإقتصادية والاجتماعية، ما ساهم في دفع فئات واسعة من السكان إلى الهجرة، خاصة خلال فترات الأزمات.

فلقد اتبع الجنرال بيجو(Bugeaud)[1] سياسة جديدة عمل سعى من خلالها على إخضاع الشعب الجزائري والقضاء على المقاومة الجزائرية عن طريق إتباع سياسة الأرض المحروقة، لأنه كان مجتمعا يمتهن الفلاحة وان أساس بقاء المقاومة وتواصلها يكمن في تموين القبائل الجزائرية للمقاومة الجزائرية فالقضاء على مصدر تموينها يعني إخمادها[2].

ويصرح الجنرال "بيجو" حول سياسة الأرض المحروقة قائلا:«**إن عبور الجبال ومحاربة سكانها والقضاء عليهم أمرا ضروري لذا يجب تدمير مصالحهم ففي كل قبيلة ضروري تحطيم القرى، وقطع الأشجار المثمرة، وحرق وقلع المحاصيل الزراعية، وإفراغ المخازن، وتفتيش الأودية والصخور والكهوف من أجل اختطاف النساء والأطفال والشيوخ والمواشي والأثاث المنقول، أنها الطريقة الوحيدة لاستسلامهم**»[3].

منذ الأيام الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، باشرت الإدارة الاستعمارية تنفيذ سياسة ممنهجة تهدف إلى السيطرة على الأراضي الزراعية، باعتبارها من أهم مقوّمات الإقتصاد

[1] **بيجو**: الجنرال بيجو (توماس روبير بيجو) هو مارشال فرنسي ومن أهم الشخصيات الاستعمارية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، عُين حاكماً عاماً عليها واشتهر بمهامه العسكرية العنيفة التي أسفرت عن إبرام معاهدة تافنة مع الأمير عبد القادر في 1837. وُلِد في عام 1784 في ليموج وتوفي عام 1849 في باريس.

[2] عبد القادر سلاماني، "سياسة الأرض المحروقة وأثرها على المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الامير عبد القادر 1830-1947م"، **مجلة دراسات**، جامعة بشار، مج07، العدد 03، ديسمبر 2018، ص 123.

[3] نفسه.

المحلي وأدوات الهيمنة الاستعمارية، ذلك بالإعتماد على قوّة القانون واتخذت منه قنوات تمرر عبرها عمليات انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الكولون[1].

كانت باكورة القرارت في هذا الجانب قرار 8 سبتمبر 1830، الذي مهّد للإستيلاء على أراضي البايلك (الأراضي العامة) والأوقاف، والتي كانت تمثل جزءًا مهمًا من البنية العقارية التقليدية الجزائرية، ليتبعه قرار آخر بتاريخ 1 مارس 1833، الذي ألزم جميع الملاك، سواء الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات الدينية، بتقديم وثائق وسندات ملكيتهم لإدارة الأملاك العقارية[2].

في حين تضمن قرار 18أفريل 1841خمسة عشر (15) مادة شرح فيها بالتفصيل شروط الإستفادة من الأراضي الزراعية في الجزائر واستغلالها، وبحديثنا عن الأضرار التي لحقت بسكان إقليم قسنطينة جراء هذه السياسة فقد تم بموجب مرسوم 22مارس 1841 تخصيص (1600) هكتار وتأسيس ضيعات فلاحية بضواحي سكيكدة وضعت لإنشاء مراكز للمعمرين[3] وهو ما سهّل على السلطات الاستعمارية التدخل في مشروعية الحيازة ونزعها تدريجيًا تمهيد لمنحها للمعمرين[4]، أما مرسوم 1أكتوبر 1844 فقد نص في فصله الرابع على مصادرة الأراضي من أجل المنفعة العامة دون تعويض للفلاحين الجزائريين، ليلحقه مرسوم 1نوفمبر من نفس العام الذي صادق على عقود الملكية للمعمرين وأما مرسوم 13 جويلية 1845 فقد نص على حرية الإعتداء على أراضي الثائرين ضد الوجود الفرنسي بالجزائر[5].

---

[1] حكيم عواج، المرجع السابق، ص 74.

[2] الجيلالي صاري، محفوظ قداش، **المقاومة السياسية 1900-1954 (الطريق الإصلاحي والطريق الثوري)**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 125.

[3] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون** ...، المصدر السابق، ص 131.

[4] إبراهيم مياسي، "الاستيطان الفرنسي في الجزائر"،**مجلة المصادر**، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، عدد 05، ص115.

[5] A. Nouschi, **Enquète sur le niveau de vie de population rurales constantinois de la coqète jusqu'à 1919**, Paris 1961, P191.

وتواصلت النوايا الخبيثة للسلطات الفرنسية في ضرب أعماق المجتمع الجزائري وتفكيك بنيته الإجتماعية بصدور المرسوم الإمبراطوري (Sénatous Consult) بتاريخ 22 أفريل 1863 هدفه تحطيم الملكية الجماعية للأفراد وإقرار الملكية الفردية محلها، وهكذا تتحقق الأهداف الفرنسية بتشتيت القبائل وتقسيم ملكياتها وضربها في الأعماق[1].

وفي عهد النظام المدني سارت الإدارة الفرنسية على نفس النهج من خلال إصدار قانون "وارني" (Warnier[2]) الذي نص على تحويل الملكيات وتحديدها والتأسيس لما يعرف بالملكية الفردية والذي تضمنت مواده من (08) إلى (24) مادة في الفصل الثاني[3].

وبحديثنا عن الأضرار التي لحقت بسكان إقليم قسنطينة جراء هذه السياسات نورد ما ذكره قائد قسمة سطيف "لاباسييت" (Lappasset)، أن الشركة السويسرية انتزعت من الأهالي عشرة آلاف هكتار(10.000) من أصل عشرون ألف(20.000) هكتار، وعندما تستكمل سيطرتها على الأراضي المتبقية، لن يكون من حل أمام الأهالي سوى الرحيل[4].

أما في منطقة قالمة فقدت قبائل ما قرابة (40% إلى 50%) من أراضيها وأخذت من قبيلة أخرى (85%)[5]، وعقب ثورة 1871أصدرت السلطات الفرنسية قرار بتاريخ 31مارس 1871 ينص على حجز الممتلكات الجماعية والخاصة للمشاركين في الثورة، وألحقته بقرار 31أكتوبر 187 الذي ينص على مصادرة جميع ممتلكات الثائرين، وأعلن الحاكم العام ديقيدون (De Guedon) نيته طرد القبائل وانتزاعها أراضيها ومنحها للمهاجرين من الألزاس واللورين[6].

---

[1] Mahfoud Kaddache et Jilali Sari**, L' algérie dans L'histoire**, Alger, 1998, P49.

[2] **الدكتور وارني Warnier**: من مواليد 1810، عمل كمساعد في مستشفى وهران ومديرا للشؤون الأهلية بوهران، شغل منصب نائب برلماني يمثل الكولون الفرنسي ، وصاحب مقترح تحويل الملكية الجماعية إلى الخاصة. للتوسع أكثر يراجع: محمد بليل، **تشريعات الإستعمار الفرنسي وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914، القطاع الوهراني نموذجا،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2006، ص 68.

[3] حكيم عواج، المرجع السابق، ص 81.

[4] A. Nouschi, Opcit, P 252.

[5] حكيم عواج، المرجع السابق، ص71.

[6] المرجع نفسه، ص ص 80-81.

جدير بالذكر أن سياسة الإستغلال الإقتصادي لم تشمل فقط الأراضي بل طالت مجالات أخرى، وفي هذا الصدد يرى "جول جيرار" (Joll Jirar) أنه يمكن للجزائر تعويض فرنسا نفقاتها البالغة 560مليون فرنكا، تدفعها كل عام مقابل حصولها على مواد مختلفة مثل: الكتان، الزيتون، السكر، الحبوب، الماشية، المعادن وغيرها.[1]

هذه السّيطرة والتغلغل الإقتصادي صاحبه منح امتيازات واسعة للمهاجرين الأوروبيين من مختلف الجنسيات، وبحديثنا عن قطاع الشرق الجزائري موضع الدراسة فيذكر "حميدة عميراوي" في دراسته أن مدينة قسنطينة لوحدها ضمت حوالي (1919) أوروبي عام 1848، وفي مدينة عنابة (6006) أوروبي، وهذه الكثافة العددية في السنوات الأولى بعد احتلال الإقليم ستمكن هؤلاء الأوروبيين من السيطرة على مختلف القطاعات والتحكم فيها، وشيئا فئيئا سيتم إزاحة العنصر المحلي[2].

هذا الوضع حتم على عديد القبائل التفكير على مغادرة البلاد والهجرة إلى تونس، كما أشارت لذلك المراسلات الفرنسية، ومن أمثله ذلك ما ورد في مراسلة من الحاكم العام الفرنسي بالجزائر إلى المقيم العام الفرنسي بتونس مؤرخة يوم 29 ماي 1906م، يطلب فيها البحث عن إحدى عشر(11) جزائريا من قبيلة أولاد سيدي عبيد، كانوا قد غادروا منطقة تبسة بخيامهم ومواشيهم نحو الأراضي التونسية سنة 1905م دون دفع الضرائب التي في ذمتهم، وفي زمن قصير جدا أصدر المقيم العام الفرنسي بتونس برقية تفتيش، تحمل ذات الأسماء وذات الترتيب وبحث عن هؤلاء الأشخاص يوم 06 جوان 1906م[3].

هذه الضرائب والغرامات كانت تفرض على السكان المحليين من قبل قادتهم الذين تم تعيينهم من قبل السلطة الفرنسية، كوسيلة للضغط على الأهالي وترهيبهم، فكانت الهجرة إلى تونس نتيجة لعدم قدرتهم على تحمّل الأعباء المالية والقمع الذي فرضه القياد، خلال سنة

[1] حورية طعبة، المرجع السابق، ص 29.

[2] أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص 58.

[3] بشير مديني، **الجالية الجزائرية بتونس "السوافة نموذجا" 1876-1954**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 20005 - 2006، ص 03، 04.

1854م، هاجرت عدد من العائلات من أولاد عريض بدائرة قالمة إلى تونس، وكانت عددهم حوالي ثمانية وثمانين(88) خيمة، كانت هذه الهجرة رفضا منهم للضرائب والغرامات التي فرضها عليهم القايد محمد بن علي براك، الذي تم تعيينه من قبل السلطة الفرنسية[1].

ولقد أدت هذه السياسة إلى حدوث عدة ازمات اقتصادية حادة خلال السنوات 1836-1868م، التي كانت السبب الذي دفع بالجزائريين إلى الهجرة، غير أن أزمة 1893م، كانت أشد قسوة عليهم، إذ اضطرت الإدارة الاستعمارية أن ترفع مؤقتا حظر الانتقال من منطقة إلى أخرى على الأهالي وسمحت لهم بالبحث عن مناطق تناسبهم للاستقرار. وذلك ما تسبب في نزوح عائلات جزائرية كثيرة إلى تونس وغيرها من الأقطار، ولم تتفطن السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى هذه الهجرة الجماعية الجزائرية إلا بعد فوات الأوان[2].

ج. الجانب الاجتماعي:

اتبعت السلطة الاستعمارية في الجزائر سياسة اجتماعية ممنهجة هدفت إلى زيادة عدد المستوطنين الأجانب مقارنة بالسكان المحليين، وقد تم ذلك من خلال تشجيع هجرة الأوروبيين إلى البلاد وتوفير فرص عمل مغرية لهم بأجور مرتفعة ضمن المناصب التي خصصتها الإدارة الاستعمارية، وأسفرت هذه السياسة عن نشوء مجتمع متعدد الأعراق يضم الفرنسيين والإيطاليين والإسبان واليهود إلى جانب جنسيات أخرى[3].

ورغم هذا التنوع الثقافي، فقد سادت بين هذه الفئات توترات ناجمة عن تضارب المصالح، لكنها توحّدت في موقفها العدائي تجاه الجزائريين، إذ غذّت العنصرية ضدهم واستعملت وسائل الإعلام لبث الأفكار التمييزية وتبرير الهيمنة الإستعمارية، وقد نتج عن هذه

[1]I.S.H.M.N, Centre des Archives d'outre-mer، Aix en Provence, Bobine A16 carton 25H13**,** Doc N°149, **Lettre du Directeur des affaires Arabes au Département de Constantin**, Constantin, 12/06/1857.

[2]خيرالدين شترة، **الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956**، ج 01، ط خ، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 240.

[3] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر: بوبكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ص 118،119.

الممارسات حرمان الجزائريين من حقوقهم الأساسية ومقومات العيش الكريم، مما عمّق الفوارق الاجتماعية وانتشر الفقر والبؤس، ودفع الكثيرين إلى الهجرة بحثًا عن حياة أفضل[1]. ورغم الشعارات التي رفعتها فرنسا لتصوير الجزائر كمقاطعة فرنسية، والتأكيد على المساواة في الحقوق والواجبات بين السكان، فإن الواقع كان عكس ذلك، فالسياسة الإجتماعية المطبّقة أدت إلى تدهور الأوضاع الإجتماعية للجزائريين، واقتصر توظيف الجزائريين على الأعمال البسيطة قليلة الأجر، مما حدّ من فرصهم في تحسين أوضاعهم المعيشية[2].

د - الثقافية والدينية:

لم يكتف الاحتلال الفرنسي في الجزائر بالإستيلاء على الأرض والاستحواذ على إمكاناتها الإقتصادية ومصادرة ممتلكات أهلها، بل مارست عدوانا قوميا وحضاريا استهدف الإنسان "وجودا" "وهوية" من خلال القضاء على لغته ودينه وقيمه وتقاليده، فرنسا حاربت التعليم بضرب منابعه ممثلة في المدارس والزوايا والكتاتيب، لهذا عملت السلطات الإستعمارية على غلق الكثير من المدارس، وطرد معلميها، وتحويل بعضها إلى مكاتب إدارية مدنية أو عسكرية من اجل تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع جاهل كما قامت بحرمان المدارس والزوايا من أموال الأوقاف التي كانت مصدرا لتغذية تعليمهم، وحرموا أيضا من ميزانية البلدية، وحرصوا على أن يتعلموا تعليما بسيطا، يمكنهم فقط من العمل كمزارعين بسطاء لدى الأوربيين[3].

ورغم أن التعليم في الجزائر خاضع للقانون الفرنسي الصادر بتاريخ 16 جوان 1881م، والذي يقضي بمجانية التعليم في المرحلة الابتدائية، وإجباريته بموجب قانون 28 مارس 1882م، وعلى أن يكون في كل بلدية كاملة الصلاحيات أو مختلطة مدرسة التعليم فيها

---

[1] نفسه.

[2] صالح عسول، **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956- 1962**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الدراسية 2008-2009، ص 13.

[3] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج 1، ط 1، دار الغرب الاسلامي، الجزائر، 2005، ص 135.

إجباري من سن 06 سنوات إلى 13 سنة بموجب قانون 14 فيفري 1884م[1] ورغم محاولة إدخال بعض الإصلاحات على البرامج التعليمية بإصدار قانون 13فيفري 1883 إلا أنه لاقى معارضة كبيرة من المستوطنين خوفا من ارتفاع نسبة تعليم الأهالي فيتعلمون كيفية المطالبة بحقوقهم والدفاع عن مصالحهم، لذلك فإن حظ الجزائريين من هذه القوانين ظل ضئيلا لأنه لم يطبق إلا في سنة 1917م[2].

تشير الأرقام التي بحوزتنا إلا أن عدد التلاميذ الجزائريين المتمدرسين سنة 1900 لم يتجاوز 24565 تلميذا أي بنسبة 4.3%، لقد بلغ عدد التلاميذ المتمدرسين في المرحلة الابتدائية سنة 1914م، 42.263 تلميذ من مجموع 850.000 ممن في سن الدراسة أي بنسبة 5%، وبلغ عددهم 49 ألف تلميذ سنة 1918، غير أن هذه الأرقام سعرف ارتفاعا ملحوظا بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لنشاطات الحركة الوطنية وضغوطاتها اتجاه الإدارة الإستعمارية للمطالبة بتعليم الأهالي[3].

بينما كان التعليم الأهلي الممارس في الزوايا والكتاتيب المنتشرة عبر مختلف مناطق الوطن ولا يقصده في الغالب إلا سكان الأرياف والبوادي، تقليديا يتسم بالضعف، نظرا لضعف المعلمين القائمين عليه، فطرقهم تقليدية ومشوشة في إلقاء دروس وجاهلين بالطرق التربوية وفنون التدريس هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القوانين الفرنسية قد عملت على توسع هذا التعليم، فقانون 18 اكتوبر1892م، منع فتح المدارس العربية444 إلا برخصة[4].

---

[1] احمد بالعجال، "السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر " السياسة التعليمية أنموذجا"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، مج04، العدد 19، ديسمبر 2018، ص 194.

[2] موسى بن موسى، "هجرة الجزائريين إلى تونس بين تلبية الحاجيات الإجتماعية وإحداث التكامل الثقافي في النصف الأول من القرن 14هـ/ 20م،(وادي سوف نموذجا)" **أعمال الملتقى الدولي حول التواصل الحضاري بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس 1881-1954**، المنعقد بكلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص 3.

[3] أحمد بلعجال، المرجع السابق، ص188.

[4] نفسه، ص 194.

كما حدد قرار30 جوان 1898م، مراكز هذا التعليم واقتصرها على المساجد الكبيرة في المدن الكبرى، واشترط أن يكون المعلمون فيها من خريجي القسم العالي بالمدرسة الثعالبية، ثم جاء قانون 24 ديسمبر 1904م، الذي عرقل فتح المدارس العربية إلا بترخيص مسبق، مهددا المخالفين بالسجن والغرامة، ويشترط ألا يكون التعليم المقدم في هذه المدارس عصريا، أو محرضا على الحرية ونبذ الاستعمار، أو موقظا للهوية والوطنية، أما ما عدا ذلك فهو مسموح به[1].

فمنذ أن وطأت أقدام الاستعمار الفرنسي الجزائر عملت على إقصاء العنصر المحلي وتهميشه و إذلاله، حتى لا يسعه إلا أن يكون خادما للكولون، ولتحقيق هذه الغاية كان لا بد من محاربة الدين الإسلامي بضرب مؤسسة المسجد وتشويهها وتقزيمها، من خلال تدمير المساجد التي كانت تمثل ركائز متينة لاستمرار الشعائر الإسلامية حيث استولى على كثير من دور العبادة، وحسب شهادة حمدان خوجة فإن الجنرال "كلوزيل" أجبر المفتي أن يتنازل له عن المساجد المجاورة للحصون قصد تحويلها إلى مستشفيات[2]، ثم انتهكت حرمة المساجد رسميا وعلى نطاق واسع، حيث تحولت إما إلى كنائس أو ثكنات أو مخازن[3]، فتناقص عددها بشكل كبير[4].

تعدى الإستهتار بالمؤسسات الإسلامية إلى القضاء الإسلامي الذي تعرض إلى التضييق والمحاصرة فقد أصبح القاضي يعين حسب الولاء، وتحدد له مسبقا بموجب قوانين مجال عمله وكانت أكبر ضربة وجهت للقضاء الإسلامي في الجزائر إصدار الإدارة الفرنسية لقرار

---

[1] رابح تركي، **الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة العربية الاسلامية في الجزائر**، ط1، دار موفم، الجزائر، 2003، ص 136.

[2] فتح الدين بن أزواو، "السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر (1830-1954)"،**مجلة البحوث التاريخية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 279.

[3] نفسه، ص 279.

[4] ابو القاسم عد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1990)**،ج01...، مصدر سابق، ص ص 82-83.

13 ديسمبر 1866م، الذي جرد القاضي المسلم حقه من النظر في قضايا الشؤون الإسلامية وانحصر دوره بموجب هذا القانون بتنفيذ أحكام قضاة الصلح الفرنسيين فقط.

وفي 26 ديسمبر 1873م أصدرت الإدارة الاستعمارية مرسوما نزعت بموجبه من القاضي المسلم حق النظر في شؤون الملكية والإستئناف[1].

وبتراجع دور المؤسسات الدينية وجدت الإدارة الاستعمارية من ورائها مجالا خصبا للتبشير، لأن النشاط الإستعماري والنشاط التبشيري شيئان متلازمان، فإذا كان ظاهر التنصير دينيا فباطنه تمهيدا لجحافل الاستعمار، مستخدما في ذلك أسلحة غير تلك التي تستخدمها الجيوش، كاستغلال مظاهر الفقر والإحتياج والمرض، مع المعاملة الحسنة بتقديم الخبز للفقراء، والدواء للمرضى، حتى يتقبلوا الإستعمار ولا يحاربوه[2].

2. الروابط التاريخية والحضارية بين الجزائر وتونس ودورها في تسهيل عملية الهجرة:

منذ أزمنة بعيدة كانت تونس بوابة الجزائر نحو المشرق العربي، فكانت كل التأثيرات لابد لها أن تختمر في تونس قبل أن تصل للجزائر، وكانت أيضا المعبر الحتمي للجزائريين للقادمين من المشرق، والاتصالات بين الجزائر وتونس لم تنقطع في يوم من الأيام، ليتأثر ويؤثر أحد البلدين في الآخر سواء بالإيجاب أو السلب.

إن التواصل بين الشعبين والتونسي لم ينقطع عبر مختلف عصور التاريخ، فالوحدة الجغرافية واللغة والصلات الإجتماعية والإقتصادية والحضارية الأخرى، إضافة إلى عمق الصلات الفكرية الموغلة في أعماق التاريخ كلها عوامل ساعدت على تقارب الشعبين إلى بعضهما، وفي العديد من الفترات التاريخية يشكل القطران وحدة تارة في شكلها الكلي وتارة في شكلها الجزئي، حيث إن الهجرة الجزائرية إلى البلاد التونسية قديمة جدا، قد تعود للقرن الثاني للهجرة.

---

[1] فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص 281.

[2] سعيدي مزيان، "منطلقات المشروع الكنسي الفرنسي في الجزائر"، **حولية المؤرخ**، اتحاد المؤرخين الجزائريين، العدد 06، جويلية 2005، ص 153،154.

كما أن رحلة الجزائريين نحو القيروان شكلت جسورا من العلاقات العلمية والثقافية ورسمت سبلا للعلم، وفي هذا الإطار نذكر ابن رشيق المتوفى سنة 1071م، الذي نزح صغيرا من المسيلة باتجاه القيروان، كذلك هجرة بكر بن حماد المتوفى عام 909 م، الذي سار في طريق الرحلة العلمية بين مدينتي الجزائر والقيروان عام 832م، وعودته مرة أخربإلى مدينة تيهرت سنة 905م[1].

وتلته هجرات جزائرية أخرى منها هجرة ابن سلمة الجبائي سنة931م، وعبد الرحمان الأصولي المتوفى عام 1294م، والبجاوي الذي استقر بتونس، وأبو القاسم بن عجلان القيسي المتوفى سنة 1276م الذي كان يدرس علوم الفقه والحديث في تونس، ومحمد بن عبد الرحمان الشاطبي المتوفى سنة 1292م الذي هاجر من بجاية ليتولى منصب القضاء بتونس، ومحمد بن عيسى الجزائري المتوفى سنة 1892م والذي أصبح من كتاب الوزارة التونسية المرموقين وغيرهم[2].

إن وجود تقارب في القيم الحضارية لها تأثيرها الإيجابي لتهيئة التفاعل الموحد، فوجود أسلوب معيشة متميز ومشترك، وتقارب القيم الثقافية بين الطرفين قد يوجد الإحساس المشترك بأهمية زيادة الترابط فيما بينهما وأهمية الشعور بأنهم أقرب إلى بعضهم البعض مما يؤدي إلى سرعة الاستجابة النفسية والعاطفية للرسائل والاتصالات التي يوجهها كل طرف للآخر.

كما عرفت المنطقة من حيث الاختيار الديني ما عرفته الأقطار الإسلامية الأخرى غير أن الجزائر وتونس عرفتا فيما بعد وحدة مذهبية (المالكية)، ويكفي أننا لا نجد فيما بعد القرن الرابع عشر دينا غير الإسلام، حيث يذكر بيرم التونسي ذلك: " فأما المسلمون – في تونس والجزائر – فأغلبهم على مذهب أهل السنة في العقيدة وعلى مذهب الإمام مالك في الفروع،

[1] سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص 20.

[2] نفسه، ص 27-29.

ونسل الترك على مذهب الإمام أبي حنيفة وبعض السكان على مذهب الاعتزال كبني ميزاب.."[1].

تعزز الرابط الديني بالرابط اللغوي، فانتشار اللغة العربية بين القطرين ساهم في تمتين الصلات الحضارية بين الشعبية، وساهم بنفس الدور الذي قام به الدّين الإسلامي في لحم الشعب التونسي والجزائري ودفعهم للمساهمة والتفاعل، وعلى هذا فالتواصل الحادث هو تواصل معنوي ورباط ديني عقدي، عرقي لغوي أكثر منه تواصل طبيعي ومناخي[2].

وازدادت هذه العلاقات بعد استعمار البلدين، إذ وجد الجزائريون ملاذا آمنا في تونس طيلة فترة الاحتلال الفرنسي، فقامت بالواجب نحو إخوانها المطرودين من أراضيهم وأملاكهم وقد رد لها الجزائريون الجميل بالمشاركة معها في مكافحة الاستعمار، فتداخل الكفاح وأي البلدين كان أسرع للتخلص من نير الإستعمار، عاد ذلك بالقائدة على البلد الآخر[3].

ثانيا: تطور الهجرة القسنطينية إلى تونس وخصائصها:

1 .تطورها:

أ: الهجرة القسنطينية قبيل الحماية الفرنسية على تونس.

يعدّ غياب الإحصائيات الدّقيقة حول المهاجرين الجزائريين في تونس خلال الفترة المدروسة من أبرز التحديات التي واجهت الباحثين في هذا المجال، فقد أدى هذا الغياب إلى صعوبة حصر الأعداد الفعلية وتحديد نسبة التواجد الجزائري في الأراضي التونسية بدقة، مما أثر بشكل مباشر على بناء تصوّر علمي واضح لحجم الجالية الجزائرية وطبيعة توزيعها الإجتماعي والديموغرافي.

[1] خيرالدين شترة، المرجع السابق، ص 128.

[2] نفسه، ص 129.

[3] بلوزاع براهمة، **كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية 1947-1962م**، رسالة التعمق في البحث في التاريخ المعاصر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، السَنة الجامعية 1998-1999م، ص 01.

ولهذا فإن غياب الإحصائيات الخاصّة بالمهاجرين الجزائريين عموما خلال فترة الدّراسة صعب من مأمورية، تحديد أعدادهم و ضبط نسب تواجدهم في تونس بشكل دقيق[1]، فتذكر الدّراسات التي اطّلعنا عليها أن أوّل إحصاء شهدته الإيّالة يعود لعام1876 وهو الدفتر الذي يورد قائمة تشمل(17255)، شخصا موزعين على النحو التالي[2]:

الجدول رقم 04: فئات وتعداد المهاجرين الجزائريين في تونس وفق سجل احصاء 1876م[3]

الفئات	التعداد
الجزائريين المسلمين	937
الجزائريين اليهود	746
المتجنسون	42

الوحدة: مهاجر جزائري.

إن هذه الأرقام الواردة في السّجل الإحصائي الرسمي لا تعكس الواقع الحقيقي لحجم الوجود الجزائرية في تونس آنذاك[4]، فالمصادر التاريخية البديلة تقدم تقديرات مختلفة تفوق بكثير ما

[1] في بداية الأمر لم تولي السلطات الفرنسية بالجزائر اهتماما كبيرا لمسألة الهجرة إلى تونس وهو ما ساهم في غياب إحصائيات دقيقة للمهاجرين الجزائريين إلى تونس حتى عام 1876، وهو تاريخ إعداد أول إحصاء رسمي يمس الجالية الجزائرية. للإطلاع أكثر حول الفئات الجزائرية المهاجرة يراجع الملف: A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, **Algériens, Cheikh Algérois Bounnoua Ferhat ben, Houssine ben Hadj Ahmed,** Doc N° 17, **Lettre du D.G.I au C.C de Tunis**, Tunis, 24/07/1929.

[2] في سنة 1876 قامت السلطات الفرنسية بالجزائر وتونس بتنظيم أول عملية إحصاء للجزائريين المهاجرين إلى تونس من مختلف مناطق الجزائر بداية من الإحتلال لغاية 1876، وأهم مصدر رسمي يتم الإعتماد عليه في هذا الإحصاء هو دفتر تسجيل الجزائريين والمسلمين والإسرائليين بتونس، للإطلاع يراجع:

[3] **A.N.T, Registre d' immatriculation des musulmans et des israélites Algériens en Tunisie**, sous le n° **3968,** 1876.

[4] أكدت إحدى المراسلات بالأرشيف الوطني التونسي مدى قابلية المهاجرين الجزائريين للتعايش رفقة إخوانهم التونسيين بل أن البعض منهم أصبح يعتبر نفسه تونسيا وهذا من قيم الأخوة والترابط بين الشعبين الشقيقين: للتوسع أكثر حول وضع الجالية الجزائرية بتونس يراجع الملف:

A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, **Cheikh Médina, Cheikhs Algériens, organisation**, DocN°48, **Lettre du Le Secrétaire général du Gouvernement tunisien au Monsieur le Directeurgénéral des Finances**, Tunis, 1920, p 1,2.

ورد في السجلات الرسمية[1]، إذ قدّر خير الدين باشا[2]، الوزير الأول آنذاك عدد الجزائريين في تونس بحوالي خمسة عشر ألف (15.000)[3] شخصا، بينما قدرهم القنصل الفرنسي بتونس "روسطون" (Roston) [4] بحوالي ستة عشر ألف وستمائة (16.600) شخص، ورغم التقارب النسبي بين هذين التقديرين، إلا أن كليهما يضع الإحصاء الرسمي موضع شك، ويشير إلى وجود فجوة واضحة بين البيانات الإدارية والواقع الفعلي[5]، وذلك راجع حسب تحليلنا ربما للأسباب التالية:

-**تفاوت الأرقام ودلالاته:** إن التفاوت بين الإحصاء الرسمي والتقديرات الدبلوماسية والسياسية يعكس إشكالية منهجية واضحة في طرق جمع البيانات آنذاك، من المحتمل أن

---

[1] المقصود هنا بالمصادر التاريخية البديلة هي الدراسات والوثائق المتخصّصة في تاريخ الهجرة الجزائرية إلى تونس سواء كانت رسائل جامعية أو وثائق أرشيفية أو كتب مطبوعة.

[2] **خير الدين باشا:1823-1890:** مملوك من أصل شركسي تم أسره في الأسانة وبيعه إلى أحمد باي، عاش في القصر وتعلم به، تولى عدة مناصب منها وزارة الحربية 1856-1862، ثم عين أول رئيس لمجلس الشورى بالبلاد 1860-1862، شغل منصب الوزارة الأولى 1873-1877، كانت له مساهمة في في إنجاز عدة مشاريع إصلاحية في تونس في مختلف الوزارات، عين صدرا أعظما للأستانة بين 1878-1879، صاحب كتاب أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك الذي نشر عام 1867. ينظر أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دط، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2017، ص ص 180-190. وأيضا: أحمد عبد السلام، **مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية** ، ط1، الشركة الوطنية للتوزيع، تونس، 1987، ص ص 6-17.

[3] بشير مديني، مرجع سابق، ص 31.

[4] **تيودور روسطون:**شغل منصب القنصل الفرنسي في عدة مدن مثل بيروت أزمير، القاهرة، ثم أصبح قنصلا عاما وقائما بالأعمال في تونس، كان له دور كبير في التمهيد لفرض الحماية الفرنسية على تونس، حيث أصبح أول مقيم عام فرنسي في تونس كمكافأة له على المساهمة في إنجاح مشروع الحماية.

[5] إن الأمر الذي يجعل الإحصائيات المقدمة من طرفنا محل شك وخلاف هو وجود عديد العائلات الجزائرية التي استقرت بتونس قبل تاريخ إجراء أول إحصاء رسمي نظرا لترابط العلاقات بين الشعبين الجزائري والتونسي وتحصل العديد منهم من حق الرعاية، والدخول في كنف المحمية بل وأن الكثير منهم أصبح يستعمل وثائق تونسية ، أما الأمر الثاني فإن عديد المهاجرين الجزائريين تمكنوا من الدخول إلى تونس خلسة على أعين المراقبة وهذا باعتراف الأجهزة الإدارية الفرنسية الفرنسيين نفسها. للتفصيل في الموضوع يراجع الملفات الأرشيفية التالية:

-A.N.T, Série A, Carton 279, Dos 3, **Algériens Venus en Tunisie Sans Autorisation**, Doc .N°3

-A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 03/05, Indigènes Algériens, Certificats de Nationalitécommission de rejision, **Rapport du Tribunal de 1ère instance de Tunis**, Tunis, 29/01/ 1902.

تكون الإعتبارات الإدارية أو حتى السياسية، قد أثرت على دقّة الإحصاء، ممّا أدّى إلى تقليص الأرقام الرسمية لأسباب تتعلق بالسيطرة أو التمثيل السكاني.

-**ضعف أدوات الإحصاء التقليدي:** تعكس هذه الأرقام المحدودة افتقار الإدارة التونسية حينها إلى آليات فعّالة لرصد التّحرّكات السكانية وتوثيقها بدقّة، خصوصًا مع موجات الهجرة الكثيفة التي تزامنت مع اشتداد الاحتلال الفرنسي للجزائر، وما تبعه من نزوح جماعي نحو تونس باعتبارها ملاذًا جغرافيًا وثقافيًا طبيعيًا[1].

-**التمييز بين الفئات:** يظهر الإحصاء تفريقًا واضحًا بين الجزائريين المسلمين واليهود والمتجنسين، وهو ما يدل على البعد الديني والقانوني في تصنيف السكان المهاجرين، هذه المعطيات تفتح المجال لتحليل العلاقة بين الدولة والمهاجر، ولتسليط الضوء على الإختلاف في المعاملة بناءً على الخلفية الدينية أو القانونية.

-**الطابع النسبي للتقديرات:** بالرغم من أن تقديرات خير الدين باشا والقنصل الفرنسي قد تبدو أكثر قربًا للواقع، إلا أنها تبقى "نسبية" أيضًا. فهي ناتجة عن ملاحظات مباشرة أو عن معطيات غير منهجية، مما يجعلها بدورها عرضة للتقدير والإنطباع أكثر من كونها نتائج دقيقة.

وفيما يخص الجالية القسنطينية-محل الدراسة- فقد اختلفت التعدادات المقدمة حولها بين السلطات الفرنسية بالجزائر والقنصل الفرنسي بتونس "روسطون" (Roston) سنة 1876، فهذا الأخير لم يعطي أرقاما محددة دقيقة تخص المهاجرين القسنطينيين بشكل منفرد، وإنما أوردهم بصفة عامة، رفقة السّوافة[2] والمهاجرين من بلاد القبائل وهذا الأمر رغم أنه يعطي

---

[1] من بين العائلات التي هاجرت إلى تونس بصورة جماعية فرار من بطش السلطات الإستعمارية نجد عائلة المقراني التي وردت مراسلاتها في الوثائق الأرشيفية بتونس. للتوسع أكثر في الموضوع يراجع:

A.N.T, Série A, Carton 278, Dos N° 6.

مراسلات تتعلق بمطالب مقدمة من أبناء عائلة المقراني المستقرة بتونس منذ 1871 للحصول على تصريح لزيارة الجزائر.

Doc N° 105**, Lettre du control Civil à Mr Pichon Le Résident Général de la republic Française à Tunis**, Le 17 Décembre1904.

[2] **السّوافة:** هم سكان وادي سوف الواقعة في الجنوب الشرقي الجزائري على الحدود التونسية، يحدها من الشمال بسكرة والحوش وسيدي محمد بن موسى والفيض والزرايب والميتة وبودخان ومن جهة الشرق نقرين وفركان، ونفطة ونفزاوة ومن

صورة تقريبية للأهمية العددية للمهاجرين القسنطينيين في تونس إلا أنه يبقى محل غموض بسبب عدم إدراجه لهذه الفئة بشكل منفرد، وهو ما تبينه الأرقام :

الجدول رقم 05: إحصاء روسطون (Roston) للمهاجرين الجزائريين سنة 1876[1].

الفئة	عدد المهاجرين
السوافة، النمامشة، التقرتية	2000
الوارقلية	800
الميزابية[2]	1200
بلاد القبائل	7000
مناطق أخرى	5000
عائلات جزائرية مقيّدة منذ فترة بعيدة	4000
المجموع	20.000

ورغم أن الأرقام التي قدمها "روسطون" (Roston) لم تكن مفصّلة ودقيقة، إلّا أن أعداد القسنطينيين فيها كان معتبرا، وهذا يدل على مدى الأهمية العددية للمهاجرين القسنطينيين في تونس وتأثيرهم، والتي ستتأكد في الأرقام التي سندرجها لاحقا[3].

ولتعزيز الطرح السابق، كان لزاما علينا إجراء مقارنة بين الأرقام المقدّمة من جميع الأطراف، سواء كان القنصل العام أو السلطات العسكرية الفرنسية بالجزائر التي بدورها أولت

الجنوب واحات طرابلس وغدامس، ومن الغرب ورقلة وتماسين وتقرت. للتوسع أكثر حول منطقة وادي سوف يراجع دراسة: إبراهيم العوامر، **الصروف في تاريخ الصحراء وسوف**، تعليق: الجيلاني العوامر، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977، ص 37. وأيضا:

Ahmed Nedjah**, Le Souf des Oasis**, Edition la maison des livres, Alger, 1971, P10.

[1] عبد الكريم الماجري، مرجع سابق، ص 129.

[2] **المزابية:** هم سكان وادي ميزاب الواقعة شمال الصحراء الجزائرية وتبعد عن العاصمة الجزائرية بمسافة 600 كم،ناحية الجنوب و800 كم عن قسنطينة شرقا، و800 كم عن وهران غربا و1500 كم عن تمنراست جنوبا ويحدها من الشمال والشمال الشرقي واحة الأغواط وصحراء أولاد نائل ومن الشرق واحات الحجيرة والعلية وغيرها ومن الغرب واد زقون و جنوبا واحة ورجلان. للتوسع أكثر حول منطقة وادي ميزاب يراجع: عبد القادر عزام عوادي، **هجرة بني مزاب إلى تونس ودورهم في الحياة الثقافية والسياسية التونسية خلال الفترة 1881-1956**، دط، دار نزهة الألباب، الجزائر مارس 2018، ص 9.

[3] عبد الكريم الماجري، مرجع سابق، ص 129.

اهتماما بمسألة خروج الجزائريين خاصة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر(19) الذي تسارعت فيه وتيرة الهجرة الجزائرية نحو تونس.

لذلك وجّهت السلطات العسكرية نداءا إلى جميع القاطنين بالتراب التونسي إلى تسجيل أنفسهم في سجل الرعايا الفرنسيين بتونس والذي يعتبر المصدر الأول والأساسي في تعداد المهاجرين الجزائريين، وقد شملت العيّنة المقدّمة بيانات تجمع (330)جزائريا مسلما[1] جاءت على النحو التالي:

الجدول رقم06: المهاجرون الجزائريون بتونس وفق سجل الإحصاء لعام 1876[2].

(عينة تشمل 330 شخصا)

جهة الإنطلاق	تعداد المهاجرين	النسبة من مجموع المهاجرين(%)
عمالة قسنطينة	121	37
عمالة الجزائر	59	18
عمالة وهران	27	08
وادي سوف	73	32
وادي ميزاب	09	03
ورقلة	04	01
مناطق أخرى	37	01
المجموع	**330**	**%100**

الوحدة: مهاجر جزائري.

من خلال قراءتنا للأرقام المرفقة في الجدول والقيام بمقارنة تعداد المهاجرين الجزائريين القادمين من مختلف المناطق، يتبيّن لنا الثقل الكبير الذي تمثله الجالية القسنطينية في تونس التي كانت حاضرة بقوّة في جميع محطّات التّسجيل الرّسمية، فتبوّأ منطقة قسنطينة

[1] A.N.T, **Registre N°3968**, Opcit

[2] دريد حمو، مرجع سابق، ص 61 وأيضا عبد الكريم الماجري، مرجع سابق، ص ص 130-134.

وماجاورها لريادة تعداد المهاجرين الجزائريين لم يكن وليد الصدفة، وإنما راجع لمكانتها كبوّابة للشرق الجزائري، وقربها للحدود التونسية ما سهّل عملية ولوج المهاجرين إلى تونس، سواء بصورة شرعية أو العكس[1].

هذا القرب جعل التنقل أسهل وأقل تكلفة[2]، فالمهاجر القادم من قسنطينة أو عنابة أو تبسة أو سوق أهراس، قد يحتاج لساعات معدودة، مشيا على الأقدام فيجد نفسه في التراب التونسي، وهذا ما يعطيه أسبقية على المناطق الأخرى خاصة من وسط وغرب البلاد[3].

كما أن القرب الجغرافي يفتح لنا أبوابا أخرى لمعرفة خلفيات تواجد القسنطينيين في تونس بهذا الشكل، لأنه يسهل عملية التّواصل الثّقافي والإقتصادي كالتجارة والعلم، وغيرها، هذا دون أن ننسى السياسة الإستعمارية-كما ذكرنا سابقا- ودورها الأساسي في مطاردة الجزائريين والتضييق عليهم، وهو ما حتم عليهم الفرار بأرواحهم لبلد إسلامي مجاور في إطار الهجرة لدار الإسلام[4].

---

[1] للمزيد من التفاصيل حول دخول المهاجرين الجزائريين للأراضي التونسية يراجع:

A.N.T. Série A, Carton 279, Dos 3, Opcit

[2] محمد بوطيبي، **الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية بين القرنين التاسع عشر والعشرين 1830-1930(الجنوب الشرقي الجزائري نموذجا)**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التواصل الحضاري بين الجنوب الشرقي للجزائر وتونس، قسم العلوم الإنسانية بكلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، 11-12نوفمبر 2013،ص 03.

[3] هذه المعلومات تتطابق مع ما أخبرنا به عديد المهاجرين الذين التقينا بهم سواء في تونس أو الجزائر، سواء المهاجرين السوافة أو القسنطينيين.

[4] يرى مارسييه في تقريره أن الهجرة إلى الديار الإسلامية هي في الحقيقة سعي يائس وراء الماضي ، بل ردة على الحاضر والمستقبل. يراجع: محمد غالم، **من أرشيف الإدارة الإستعمارية في الجزائر: الوثائق الفرنسية والهجرة إلى الديار الإسلامية** ، إنسانيات، ع 12، سبتمبر-ديسمبر2000، ص 33.و أيضا يراجع بداية الفصل الأول في العنصر الخاص بأسباب الهجرة الجزائرية إلى تونس.

أمّا السّلطات العسكرية الفرنسية فبدورها قدمت لنا بعض الإحصائيات الرسمية المتعلقة بعدد المهاجرين القسنطينيين في تونس، والقادمين من مختلف القسمات التابعة للإقليم على غرار عنابة، قسنطينة، سطيف، باتنة. والتي جاءت على النحو التالي[1]:

جدول رقم07: تعداد المهاجرين القسنطينيين في تونس وفق مناطق الهجرة:[2]

القسمة	التعداد	مناطق الهجرة
عنابة	1503	سوق اهراس، عنابة، القالة.
قسنطينة	2364	عين البيضاء، تبسة، جيجل، الميلية.
سطيف	264	سطيف برج بوعريريج المسيلة.
باتنة	280	باتنة وخنشلة وبريكة.

الوحدة: مهاجر جزائري.

من خلال قراءتنا لهذه الأرقام يتبين لنا أن مهاجري مدينة قسنطينة وضواحيها يحتلّون الصّدارة بين مهاجري الإقليم القسنطيني عموما، يليهم مهاجرو عنابة ومن بعدهم، باتنة وأخيرا سطيف، ويعود سبب ذلك في كون مدينتي قسنطينة وعنابة تشهدان كثافة سكانية عالية مقارنة بالمناطق الأخرى، إضافة إلى تعرضهما للإحتلال الفرنسي في وقت مبكر وماتلاه من ممارسات، وتضييق ضد الأهالي الأمر الذي سرّع في رحيلهم[3].

---

[1] هذه المراسلات هي مجموعة من التقارير تخص تحركات المهاجرين الجزائريين في الشريط الحدودي بين الجزائر وتونس وقد وردت فيه أسما العديد من المهاجرين من جهة قسنطينة للتوسع في الموضوع يرجع **للملحق رقم2** : ص ص359-360 وأيضا : A.N.T, Série A, Carton 279, Dos 3, Opcit.

[2] هذه المعطيات تم إعدادها من طرف الباحث بالإعتماد على الأرقام التي قدمها الماجري في دراسته، ينظر: عبد الكريم الماجري، مرجع سابق، ص ص 130-133.

[3] من بين العائلات التي استقرت بتونس في وقت مبكر نجد عائلة المقراني، وهو ما أشارت إليه وثائق الأرشيف التونسي. للتوسع حول هذا الموضوع يراجع: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 78 ، الملف 929، **رسالة الأمير عبد القادر، إلى الوزير التونسي خزندار**، ربيع الثاني 1289 هـ، 8جوان 1872، وثيقة رقم 65، وأيضا: A.N.T Série A, Carton 278, Dos n°6**,** Doc N°27. **Lettre du Hachemi fils d' Abdelkader, 28Aout1888.**

وهناك عامل آخر جد مهم وهو استقرار معظم العائلات القادمة من المدينتين بالمناطق الحضرية التي اعتادوا عليها في الجزائر، مما يعني قربهم من مكاتب الإحصاء والتسجيل، وهو الأمر الذي لم يكن متاحا للمهاجرين من مناطق أخرى مثل تبسة وخنشلة وباتنة المستقرين بكثرة في المناطق الحدودية خاصة بالأرياف بحكم طبيعة أنشطتهم الريفية، وهذا الأمر أردفته جرمان مارتي (Germain Marty) في دراستها، وهو ما يعني تلقائيا بعدهم عن مكاتب التسجيل[1].

عموما فإن هذه الأرقام تبقى مفتقدة للدّقة، لأنها صوّرت لنا الوافدين على تونس بصورة قانونية فقط[2]، ذلك أن العديد من المهاجرين دخلوا خفي على أعين المراقبة، كما أشارت لذلك التقارير والمراسلات الرسمية التي اطلعنا عليها في الوثائق الأرشيفية[3].

خاصة وأن فترة أواخر القرن التاسع عشر(19)، فترة حسّاسة في تاريخ الجزائر، لما شهدته من انتفاضات شعبية عارمة ضد الاحتلال الفرنسي[4]، تسبّبت في فرار العديد من

[1] Germain Marty, "**Les Algériens à Tunis**", Revue I.B.L.A, N° 43 et 44, Tunis, 11ème année, 3ème et 4ème trimestres, Tunis,1948, PP302-304.

[2] A.N.T, Série A, Carton, 278, Dos 6, Doc N° 53 , **Lettre du Control Civil à Mr Ministre Résident général de La republic Française au sujet du nommé Mohamed Ben Ahmed Ben Abdessalem el Mokrani**, Le 28Mars 1897.

[3] وردت عديد الوثائق والمراسلات بين سلطات الجزائر وتونس حول دخول العديد من العائلات القسنطينية عبر مختلف النقاط الحدودية بين الجزائر وتونس، للتوسع في الموضوع يراجع الملف التالي:

A.N.T. Série A, Carton 277, Dos 11 **Algériens, dispenses aux Algériens se rendant en Tunisie de se munir de toute autorisation ou permis préalable 1921**.

[4] للتوسّع في موضوع المقاومات الشعبية التي شهدتها الجزائر من بداية الإحتلال الفرنسي لغاية أواخر القرن 19 ، يراجع الدراسات التالية:

Capitaine J. Pichon, **Abdel Kader Son Role Militaire Sa Captivité Sa Mort (1807-1834)**, Editeur militaire, 10Rue danto, Boulevard Saint-Germain, 118, Paris.

-أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية...**، ج2، مصدر سابق.

-أبو القاسم سعد الله، **محاضرات...**، مصدر سابق.

-عبد الحميد زوزو، مصدر سابق.

-مختار هواري، مرجع سابق.

السكان الجزائريين خاصة في المناطق الحدودية الشرقية[1] خوفا من الإنتقامات والملاحقات التي لطالما دأب القادة العسكريون الفرنسيون، على استعراضها أمام السكان[2]، مثلما حدث أثناء الثورات التي عرفتها إقليم قسنطينة مثل ثورة الزواغة 1864[3]، ثورة المقراني 1871[4]، وثورة الصبايحية عام 1871[5] وثورة الأوراس 1916 كما أشارت لذلك معظم الدراسات التي تطرّقت لموضوع المقاومات الشعبية في الجزائر ضد الإحتلال الفرنسي.

لذلك فمن البديهي أن نجد أن العديد ممن ثبت تورطهم في أعمال عدائية ضد الوجود الفرنسي، سيضطر إلى الولوج خلسة إلى تونس وهذا ما يجعل عملية الإحصاء غير محصورة وغير واضحة[6].

ولتوضيح الصورة أكثر حول تعداد المهاجرين القسنطينيين في تونس خلال هذه الفترة، ارتأينا إجراء مقارنة مع باقي المهاجرين الجزائريين الوافدين من مناطق أخرى من ربوع الوطن بالإعتماد على الأرقام الواردة في دراسة "الماجري"، وكانت على النحو التالي:

---

[1] أشارت التقارير الفرنسية أن مناطق الشرق الجزائري لطالما كانت مراكز حيوية ومناطق جذب لبقية السكان الجزائريين خاصة سكان الجنوب لكن يبدو أن قساوة الإستعمار الفرنسي وسياسة المجحفة كانت سببا في فرار العديد منهم، ينظر: عثمان زقب، **الأوضاع** ...، مرجع سابق، ص 200.

[2] فمثلا عند احتلال قسنطينة 1837، تم ارتكاب مجازر رهيبة ضد السكان تفنن خلالها القادة العسكريون الفرنسيون في استخدام أبشع أنواع التعذيب والتنكيل بالأهالي، للتوسع في الموضوع يراجع: فرونسوا مسبيرو، **الشرف الضائع**، تر مسعود حاج سعد، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

[3] Charles-Robert Ageron : **L'Algérie algérienne, de Napoléon III à De Gaulle**, édition Sindbad, Paris, France, 1980, p. 57.

[4] اتخذت ثورة المقراني 1871 اهتماما منقطع النظير من طرف الفرنسيين، الذين أرخوا العيد من الدراسات القيمة حولها محاولين الخوض في كل صغيرة وكبيرة تخص هذه الإنتفاضة ومن بين هذه الدراسات نجد:

Ernest Mercier **: Le Bachagha Mokrani et les causes de l'insurrection indigène de 1871**, Extrait du bulletin de la Réunion d'études Algériennes, imp, S. Laffary, Paris, France, P24

[5] **ثورة الصبايحية:** شملت هذه الثورة الحدود الشرقية الجزائرية جهة سوق اهراس ويعد محمد الطاهر الكبلوتي أحد الشخصيات البارزة في هذه الثورة. للتوسع أكثر يراجع: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الحافظة 212، الملف 240، **رسالة عبد الله بن التليلي وآخرون إلى الوزير خير الدين** ، صفر 1288، ماي 1871، الوثيقة رقم 5.

[6] I.S.H.M.N, Centre Des Archives d'outre-mer Aix en provence, Bobine , A 16, Carton 25H13, Doc N° 149.

جدول رقم08: مقارنة بين المهاجرين القسنطينين وباقي المهاجرين الجزائريين[1].

مناطق الهجرة	التعداد	النسبة
القسنطينيون	4411	٪69.90
وهران[2]	45	٪0.71
القبائل (بجاية-أقبو)[3]	667	٪10.57
العاصميون	1188	٪18.82

الوحدة: مهاجر جزائري.

وفي ذات السياق دائما، بحديثنا عن أعداد المهاجرين القسنطينيين بتونس مقارنة بنظرائهم من المهاجرين الجزائرين الوافدين من مناطق أخرى وفق سجل عام1876، قمنا بتحويل المعطيات إلى نسب بيانية كما هو موضح في الشكل التالي[4]:

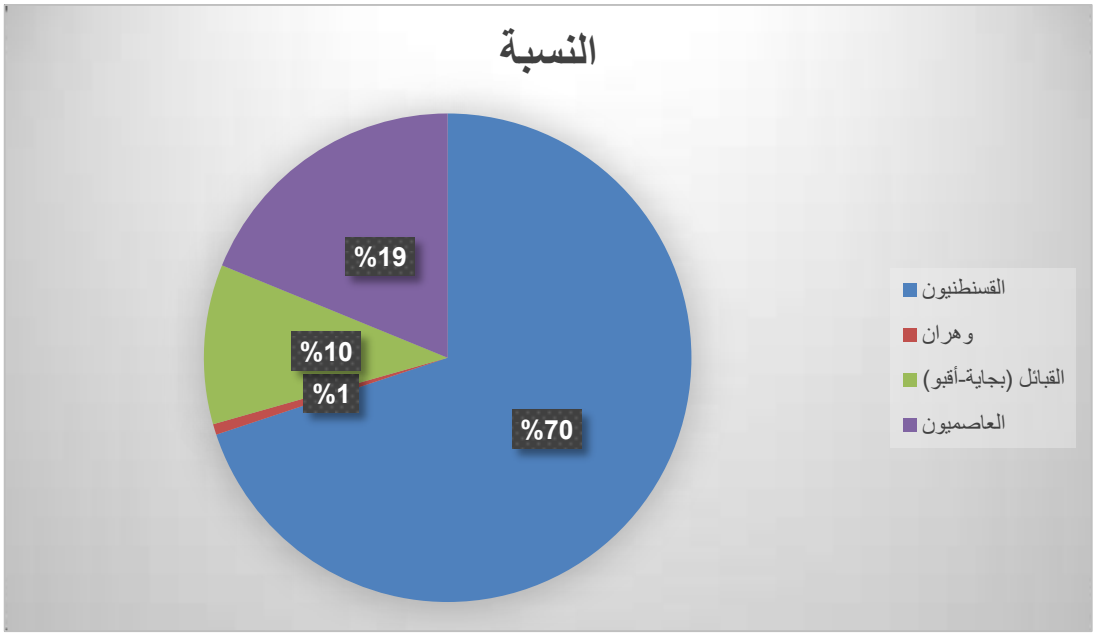
[1] عبد الكريم الماجري، المرجع سابق، ص 130.

[2] **الوهرانيون:** هم سكان وهران الواقعة في الغرب الجزائري، وتعد من المناطق التي عرفت هجرات إلى تونس بعد الإحتلال الفرنسي لكن بصورة ضئيلة، وهو ما أشار إليه سجل الإحصاء لعام 1876. للتوسع أكثر يراجع: دريد حمو، المرجع السابق، ص 53.

[3] يعود وجود القبائل في تونس إلى فترة ما قبل الحماية الفرنسية أين لستعان بهم الباي لتجنيدهم في الفرق العسكرية المساندة للجيش التونسي أين أطلق عليها فرقة الزواوة ، تم الإعتماد عليهم خاصة في إخماد التمردات الداخلية والحروب الخارجية وقدر عددهم ب20.000 عسكري، وبعد سقوط تونس في يد الحماية الفرنسية تم إبعادهم. يراجع: نفسه، ص 51.

[4] A.N.T, **Registre N° 3968**, Opcit

الشكل رقم01: نسب المهاجرين الجزائريين في تونس عام1876[1].



الوحدة: نسبة مئوية%.

من خلال قراءة هذه الأرقام نجد أنه من مجموع (6311) مهاجرا جزائريا، (4411) منهم ينحدرون من إقليم قسنطينة أي بنسبة تقارب (70%)[2]، وهو رقم مرتفع جدا، ورغم هذا التفوق للجالية القسنطينية فإن الأرقام المعروضة تبقى نسبية وغير دقيقة نظرا لتغييبها للجالية السوفية التي تعد من أعرق الجاليات الجزائرية بتونس، حيث لطالما تناوبت ريادة المهاجرين رفقة القسنطينيين[3].

[1] هذه البيانات هي أرقام قمنا بتحويلها إلى نسب بناءا على دراسة الماجري السابقة.

[2] هذه الأرقام تم إعدادها من طرفنا بناءا على دراسة عبد الكريم الماجري السابقة وأيضا دفتر التسجيل رقم 3968 سنة 1876.

[3] من خلال لقاءاتنا مع عديد المهاجرين السوافة خاصة في أحياء تونس العاصمة أكد لنا البعض منهم بأن أجدادهم قدموا إلى تونس في فترات سابقة للحماية الفرنسية وذلك لعدة اعتبارات أكثرها القرب الجغرافي وكذلك العامل التجاري. ينظر: **مقابلات شخصية مع عائلات صوالح، لبيهيات، ببي**، بحي ديبوزفيل، تونس العاصمة، يوم 11فيفري 2024، الساعة 11:00.

فالأرقام التي نقلناها بالاعتماد على دراسة "الماجري " لم تورد المهاجرين السّوافة بشكل منفصل وهو ما أخلّ بالمقارنة خاصة وأن المهاجرين السوافة والقسنطينيين لطالما تناوبوا على الريادة العددية للمهاجرين الجزائريين بتونس[1].

وما يعزز التفوق العددي للمهاجرين القسنطينين في إحصائيات عام 1876، هي التعدادات التي أوردها "جمال حقي" (Jamel Heggui) في دراسته، معتمدا فيها على جعل أرباب الأسر كمؤشر لبناء إحصاءاته، أي احتساب عدد أرباب الأسر الجزائريين القاطنين في تونس، وتوزيعهم حسب انتمائهم الجغرافي فكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم 09: تعداد المهاجرين الجزائريين في تونس ونسبتهم العامّة حسب أرباب الأسر[2]:

المناطق	النسبة
القسنطينيين	%37
الجزائريين	%18
الوهرانيين	%8
السوافة	%22

الوحدة: النسبة المئوية%.

حسب الأرقام الواضحة في الجدول يتبين لنا أن الغالبية من المهاجرين الجزائريين ينحدرون من مناطق قسنطينة وماجاورها بنسبة (37٪)، ثم تليها منطقة وادي سوف بنسبة (22٪)، ومنطقة الجزائر (18٪) مع نسبة منخفضة لمنطقة وهران(8%)، يأتي هذا الترتيب العددي بسبب الظروف التي سبق وذكرناها، خاصة العامل الجغرافي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن انخفاض نسبة سكان وهران والعاصمة يعود بالدرجة الأولى لبعد المسافة.

[1] هذا الأمر ينطبق حتى على دراسة بشير مديني الذي أخذ عينة تشمل 211 فردا، من بين 937 من المجموع العام، ينظر: بشير مديني، مرجع سابق، ص7.

[2] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie de1871-1962, du communautarisme au nationalisme,** Les Edition Sahar, Tunise, 2020, P47.

على الرغم من أن هذه الأرقام لا تعكس الكم الحقيقي للمهاجرين الجزائريين بتونس[1]، إلا أنها تعطي فكرة عن واقع الهجرة الجزائرية منذ الإحتلال الفرنسي لغاية عام 1876[2].

أما دراسة "بشير مديني" فبدورها شملت عينة لـ مائتين و أحد عشر (211) فردا من مجموع تسعمائة وسبعة وثلاثين (937) أي ما يعادل نسبة (22,50%) من المجموع العام، وبلغ عدد المهاجرين القسنطينيين فيها تسعة وثمانين (89) فردا[3]، وهو الرقم الأعلى بين الجاليات المدرجة في الجدول بنسبة (42.18%)[4]، يليهم السوافة بنسبة (34.59%)[5]، فالعاصميون بنسبة (8.53%)، وهي نسبة معتبرة مقارنة بسكان بني ميزاب[6] وورقلة[7]، ولتوضيح الصورة أكثر قمنا بتحويل الأرقام السابقة إلى أعمدة بيانية كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] من أكبر المشاكل التي واجهت عمليات الإحصاء عدم إقبال الجزائريين على تسجيل أنفسهم في دفاتر التسجيل، وجود العديد منهم بوثائق مزورة أو بدون وثائق. للتوسع حول الموضوع يراجع الملف التالي:
A.N.T, Série A, Carton 279, Dos 11 **Surveillance à exercer sur la famille ben Aissa**. 1898-1924.

[2] A.N.T, **Registre N° 3968**, Opcit.

[3] نلاحظ في الأرقام التي قدمها بشير مديني، الفصل بين القسنطينيين والعنابيين لذلك قمنا بجمع المنطقتين معا، ينظر، بشير مديني ، مرجع سابق، ص 7.

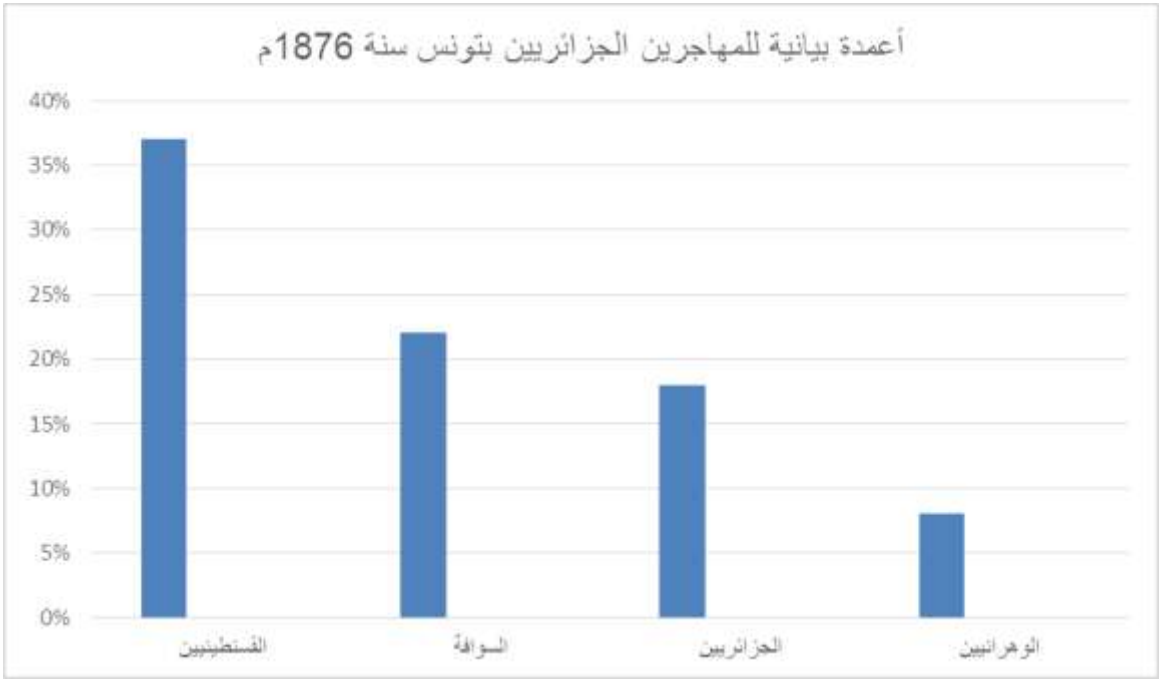
[4] المرجع نفسه، ص 7.

[5] لطالما شكل المهاجرون السوافة نسبا مرتفعة بين الجزائريين في تونس وهذا ما تؤكده إحدى الرسائل التي بعثها السوافة إلى المقيم العام الفرنسي بتاريخ 29ماي 1890، تطرقوا فيها لأسباب هجرتهم إلى تونس، ووما جاء فيها: نحن أفراد قبيلة سوف، التابعة إداريًا لمقاطعة قسنطينة والخاضعة للمنطقة العسكرية، نحيطكم علمًا بأن منطقتنا تقع في عمق الصحراء، وتعاني من شحّ الموارد الطبيعية، مما يضطر العديد منا إلى التنقل المؤقت نحو الإيالة التونسية بحثًا عن سبل العيش، وذلك لفترات قد تمتد لأشهر أو لسنة كاملة، دون أن يعني ذلك تخليًا عن موطننا الأصلي الذي نرتبط به بروابط عائلية ومصلحية وثيقة، نقيم حاليًا في مناطق متعددة من الإيالة، ويُقدّر عددنا بحوالي ألف شخص. للتوسع أكثر يراجع:
A.N.T.Série A, Carton 278, Dos3**, Indigènes Algériens, Certificats de Nationalité**. S/ dos 03/01**, Indigènes Algériens, Certificats de nationalité, Tunisiens et Algériens en Tunisie demendant des certificats de nationalité**, Doc N°04, **Lettre de quatre Migrants Soufies au R.G, Tunis 29-05-1890.**

[6] للتفصيل أكثر حول مهاجري بني ميزاب في تونس يراجع: الكاملة فرحات، "أبناء وادي ميزاب الجزائريين ومساهمتهم في الحزب الدستوري الحر التونسي" ، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، مج8، ع1، أكتوبر 2022.

[7] E.Buthaud, "Le Gardiennage des souks de Tunis", Revue **IBLA**, L'Institut des belles lettres arabes , 5ème Année, Tunis, Juillet 1942, P 259.

الشكل 02 رقم: أعمدة بيانية تمثل نسبة المهاجرين الجزائريين بتونس سنة 1876[1].



عموما يبقى هذا السجل معيارا غير حقيقيا لعدد المهاجرين الجزائريين في تونس ربما نعتمد عليه بالأكثر في تحديد المعلومات المتعلّقة بالأصول الجغرافية وأنشطة العمل للجزائريين في تونس، ولا يمكننا استخدامها للدراسة التسلسلية لأنها تشير إلى أرباب الأسر والأطفال الصّغار فقط، مما يستبعد ضمنيًا الشباب الذين يبلغون سن التّجنيد العسكري وكذلك الفتيات البالغات، ولهذا السّبب تظلّ أرقامنا غير دقيقة، لكنها قد تعطي فكرة عن تعداد المهاجرين المتواجدين بتونس آنذاك، لأن الإحصائيات الرّسمية التالية ستحافظ تقريبا على نفس الترتيب الكمّي للمهاجرين الجزائريين، باستثناء تناوب الريادة بين السوافة والقسنطينين[2].

عموما فإن قراءة هذه الأرقام، توضّح لنا مدى ثقل وأهمية الجالية القسنطينية لتونس، التي وفدت من مناطق عديدة من إقليم قسنطينة، خاصة من عنابة و سوق أهراس وبرج

[1] أعمدة بيانية من إعداد الطالب بالإعتماد على الأرقام التي أوردها جمال حقي (Jamel Heggui) ، للتوسع أكثر حول هذه الإحصائيات يراجع: Jamel Heggui, Opcit, PP47-48.

[2] خلال فترات التسجيل الأربعة، تناوب المهاجرون القسنطينيون والسوافة، ريادة المهاجرين الجزائريين العددية، وهذا ما يبين لنا ثقل المناطق الحدودية في تاريخ الهجرة الجزائرية إلى تونس طول فترة الحماية الفرنسية، للإطلاع على هذه الأرقام يرجع لدفاتر التسجيل 1876، 1921، 1926، 1931، 1936. وأيضا دراسة عبد الكريم الماجري السابقة.

بوعريريج وتبسّة وقالمة الحرّوش العلمة، والسّمندو، وسطيف، والذين كانت هجرتهم نتيجة للظّروف القاهرة التي عاشوها في الجزائر[1] بسبب جور السياسة الإستعمارية، التي أتت على الأخضر واليابس ولم تترك لهم أملا للبقاء[2]، خاصّة سكان المناطق الرّيفية الذين سلبت منهم أراضيهم وأنهكتهم الضرائب التي طالت حتى المواشي[3]، ناهيك عن قرب الحدود الجغرافية وتلامسها واشتراكها في العادات والتّقاليد كلها أمور جعلت من الهجرة القسنطينية سباقة ومميّزة[4].

أما سكان القبائل[5] فقد شكّلت هجرتهم أرقاما هامة، على الأقل حتى الحرب العالمية الأولى، حيث تحولت وجهتهم بشكل أكبر نحو فرنسا، فالهجرة القبائلية كانت في الغالب من أجل العمل في مواقع التعدين في تونس إذ كانت شركة الفوسفات في قفصة تعتمد بشكل أساسي على العمال من خارج البلاد، خاصة سكان القبائل والمغاربة.

أما المهاجرين السوافة، فإن نقاط الانطلاق المحددة جغرافياً تشمل قرى المصاعبة وتاغزوت وقمار وكونين والزقم والبهيمة وورماس والأعشاش[6]، وهذا راجع للعلاقات التاريخية

---

[1] لجأت الإدارة الإستعمارية لعدة أساليب للتضييق على الجزائريين وإكراههم، ليس فقط مصادرة الأراضي والتقتيل والتعذيب، وإنما شملت حتى الجانب الإداري، أو ما يسمى بالإعتقال الإداري وهو الذي يفرض على الجزائري السكن بعيدا عن أهله ومنع الإتصال بهم وفي بعض الحالات يؤدي إلى نفيه للتفصيل، يراجع: غرانميزن أوليفي لوكور، **الإستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الإستعمارية** ، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد، الجزائر، 2007 ، ص ص 260-265

[2] جمعة بن زروال، "هجرة زعماء الطرق الصوفية التونسية نحو الجزائر ونشاطهم السياسي والديني الشيخ سيدي علي النفطي والحاج محمد لخضر السهيلي نموذجا"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، ع 23، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 418.

[3] كمال كاتب، **أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر تمثيل وحقائق السكان 1830-1962**، تر: رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص ص 126-127.

[4] ساهم القرب الجغرافي في هجرة العديد من العائلات القسنطينية للأراضي التونسية، إذ أن مدة التنقل قد لا تتعدى يوما واحدا في بعض الأحيان، وهذا ما أكده لنا المهاجرون القسنطينيون في لقاءاتنا معهم. ينظر مقابلة مع **علي ربعي**، بتاريخ 22 فيفري2023، بسوق اهراس، الساعة 12:00.

[5] من بين العائلات القبائلية التي حاورناها عائلة آيت أوقاج، عمل أفرادها في السكة الحديدية والسلك الصحي، مقابلة مع المهاجر**أيث أوقاج**، بمحل عبية عبيد نهج الحجامين، يوم5-3-2024، الساعة، 9 صباحا.

[6] Jamel Heggui, Opcit, p p 49-50.

والتجارية التي تربط السوافة والجريد التونسي[1]، ناهيك عن تجنيدهم للعمل في مراكز التعدين خاصة بمناجم قفصة في تسعينيات القرن التاسع عشر[2]، هذا ما جعلهم يقبلون على الهجرة والإستقرار بمختلف مناطق القطر التونسي[3].

بخلاف السّوافة، لم تقدم مناطق الجنوب الأخرى[4] مساهمات كبيرة في الهجرة الجزائرية جاء عدد قليل من المهاجرين من منطقة بني مزاب، خاصة من لقرارة وغرداية وبني يزقن[5] وجاء آخرون من ورقلة وواحات إن صالح، يمكن أن يعزى ذلك إلى ضمّ المناطق الجنوبية في وقت متأخر، على التوالي، ورقلة في عام 1872، وبني مزاب في عام 1882[6]، وتوات في عام 1900[7].

وختاما يمكن القول إن الهجرة القسنطينية إلى تونس كانت تأتي من جميع الأماكن التّابعة لإقليم قسنطينة، بسبب القرب الجغرافي، والسياسة الإستعمارية ومشاريعها المضطهدة التي

---

[1] عثمان زقب، **الأوضاع...**، مرجع سابق، ص 110.

[2] حسين الأسود، "المهاجرون السوافة بمناجم قفصة بتونس1885-1945"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، ع3، ص 209.

[3] حفيظ طبابي، **من البدو إلى المنجم**، ط1، الدار التونسية للكتاب، 2012، ص ص 70-80.

[4] حول هجرات سكان الجنوب يمكن العودة لدراسة.

Jamel Heggui**, Les Algériens originaires du sud dans la ville de tunis pendent l'époque coloniale (1881-1956) –Mozabites, Souafas, Ouarglis**-mémoire DEA, université de Manouba, 2003-2004.

[5] شملت الهجرة المزابية بشكل خاص فئة العمال والطلبة الزيتونيين، وتميزت في الغالب بعدم مرافقة الزوجة لزوجها، يراجع محمد علي دبوز، **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة**، ج1، عالم المعرفة، 2013، ص 231.

[6] في نوفمبر 1882أصدر الوالي العام لويس تيرمان قرار يقضي بإنشاء دائر عسكرية بغرداية تشمل قرى مزاب السبع، ويكون على رأس هذه الدائرة قائد أعلى تحت أوامره مكتب عربي، وهنذا كان إيذانا بإلحاق منطقة مزاب للحكم الفرنسي بصفة رسمية، للتوسع يراجع، يوسف بن باكير الحاج السعيد، **تاريخ بني مزاب دراسة اجتماعية اقتصادية وسياسية**، ط2، المطبعة العربية، غرداية، ص 149.

[7] للتفصيل أكثر حول التوسّع الفرنسي في إقليم توات يراجع دراسة: مبارك جعفري، "الشهيد مولاي عبد الله الرقاني قائد مقاومة الدّغامشة بعين صالح -حياته وجهاده- (1833-1900)، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، ع17، ديسمبر، ص ص 154-155.

عملت على إحداث تغييرات إجتماعية وثقافية، والسيطرة على الأهالي وإبقائهم في ظل الدّونية والتبعية، وهكذا نفهم أن هذا الهجرات كانت رد فعل حتمي على هذه السّياسة[1].

ب/ الهجرة القسنطينية فترة الحماية الفرنسية على تونس 1881-1956م:

عقب تثبيت الإدارة الإستعمارية الفرنسية لسلطتها في البلاد، شرعت منذ سنة 1886 في تنظيم الحالة المدنية للمهاجرين الجزائريين، وباشرت بتنفيذ تعدادات دورية للجالية الجزائرية المقيمة بالتراب التونسي، بدءًا من سنة 1921 واستمرت حتى عام 1936[2].

وتزامنًا مع هذه الإجراءات، أُنشئت لجنة رسمية سنة 1892، ضمّت موظّفين من إدارة الإقامة العامة الفرنسية ومن الإدارة التونسية، كُلّفت بمراجعة ملفات الجنسية، وبعد تسع سنوات من العمل المتواصل قدّمت اللجنة تقريرًا نهائيًا سنة 1901، أوصت فيه بإعادة النظر في ما يقارب ثمانية آلاف (8000) حالة من الجزائريين الحاصلين على صفة "محميين فرنسيين"[3]، ومن بينهم عدد كبير من ذوي الأصول التونسية، ويُعدّ هذا التقرير أول محاولة لتحديد الوضع القانوني والإداري للمهاجرين الجزائريين في تونس[4].

لمحاولة تقدير عدد الجزائريين استنادًا إلى المصادر المختلفة المذكورة، حاولنا تحديد تطوّر الهجرة وخصائصها الديموغرافية حسب كل تعداد، ففي عام 1921 أحصى التعداد (36884) جزائريًا مقيما في تونس، ليرتفع هذا العدد إلى (39882) نسمة في عام 1926، ورغم ارتفاع أعداد الجزائريين المقيمين بتونس إلا أنه كان لا يقارن بالثقل العددي للفرنسيين والإيطاليين، الذين شكلوا نسب كبيرة من الأجانب في تونس[5].

---

[1] جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص 418.

[2] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie**…, Opcit, p p 116-117.

[3] **المحميين الفرنسيين:** هي الصفة التي اكتسبها المهاجرون الجزائريون في تونس في إطار القانون المشيخي 1865، لكن هذه الصفة لطالما شابها الكثير من الخلط والغموض في استخدامها خاصة في المراسلات الرسمية فأحيانا تستخدم الإدارة صفة "محمي" **Protégés** وأحيانا أخرى تستخدم "صفة رعية فرنسي" **Algériens Sujets Français**، للتوسع أكثر حول هذا الموضوع يراجع: عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص ص 367-368.

[4] Jamel Heggui**, Les Algériens en Tunisie**…, Opcit, pp116-117

[5] R.T, P.F, S.G.G.T, **Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite)en Tunisie au 1921,** Tunis, 06/03/1921, pp13-15.

ففي الفترة بين 1881 إلى 1914 أشارت التقارير الفرنسية إلى الهجرة غير الشرعية لعدد كبير من القسنطينيين[1]، خاصة أولاد سيدي عبيد[2] من دائرة تبسة، فحسب المراسلات الواردة في التقارير الخاصة بتحرّكات المهاجرين الجزائريين عبر مختلف النقاط الحدودية فإن الفترة الواقعة بين ديسمبر 1893 وجانفي 1895، بلغ عدد الخيام[3] التي تم إقامتها، فقط لدى الفراشيش (قيادة القصرين) أكثر من280 خيمة[4].

ستتزايد الهجرة القسنطينية أكثر بصدور قرار 14 جويلية 1914[5] الّذي يلغي القوانين المتعلّقة بضرورة الحصول على رخصة سفر[6] للخروج من الجزائر ممّا أدّى إلى إقرار حرية التنقّل للجزائريين، وكنتيجة للإجراء السابق كان من الطّبيعي أن يتزايد أعداد الجزائريين في تونس بين الحربين العالميتين (1921-1936)، حيث بلغ عددهم حوالي الأربعين ألف (40.000) شخصا،[7] متفوّقين بذلك على كل الجاليات الإسلامية الأخرى مجتمعة[8].

[1] للإطلاع عى هذه المراسلات يراجع الملف: A.N.T, Série A, Carton 279, Dos 11,Opcit.

[2] **أولاد سيدي عبيد:** تنتمي إلى الولي الصالح صاحب النسب الشريف عبيد الله من منطقة تبسة ، عرفت بمقاومتها للإستعمار الفرنسي والتصدي له، يراجع دراسة: إدريس رائيسي، **القبائل الحدودية التونسية الجزائرية بين الإجارة والإغارة (1830-1881)**، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2016، ص 47.

[3] تتعلق الأرقام هنا بالخيام، لوحدها تتفاقم هذه الأعداد إذا عرفنا أن الخيمة قد تضم 5 أشخاص أو أكثر.

[4] A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 9, S/dos 9/1, Doc N° 17,20.

[5] لطالما شكل هذا القرار عائقا كبيرا أمام خروج المهاجرين الجزائريين عموما خاصة أولئك المشبوهين والمراقبين من قبل السلطات الفرنسية، وهو ما تسبب في هجرة العديد من السكان خلسة وهو ما تداولته التقارير والمراسلات الفرنسية، للتوسع يراجع:

A.N.T.Série A, Carton 279, Dos 1, **Algériens Venus en Tunisie Sans Autorisation** 1887-1896. , Doc N 189 **Lettre du GGA au R.G**, adressée Le 13 Mars 1896.

[6] للإطلاع على رخصة السفر أو تصريح السفر ينظر الملحق رقم 03، ص 361

[7] جاء في السجل الخاص بإحصاء سكان إيالة تونس أن عدد الجزائريين المنتشرين على مختلف القيادات التونسية يقدر ب37.107 شخصا للتوسّع أكثر يراجع: R.T, P.F, S.G.G.T, OPcit, P 152

[8] عبد الكريم الماجري، مرجع سابق، ص ص 147-148.

وفما يخصّ المهاجرين القسنطينيين، فالمعلومات الّتي بحوزتنا تخصّ عيّنة لمدينة تونس باعتبارها أكثر المدن استقطابا للمهاجرين الجزائريين[1]، حيث أوردت الإحصائيات التي تم إعدادها عام1921[2] أن عددهم بلغ (2205) شخصا، بنسبة (24.29٪) واحتلّوا بذلك المرتبة الثانية في الترتيب العددي للجاليات الجزائرية، خلف السّوافة الذين قدر عددهم ب (2668)، يليهم الوارقلية ب(1127)، ثم العاصميين ب(1022)، ووهران(680) وتوات (575) ومزاب (395)، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم10: تعداد المهاجريين الجزائريين بمدينة تونس وفق إحصاء سنة 1921م[3]:

الجالية	التعداد	النسبة المئوية
القسنطينيين	2205	٪24.29
السوافة	2668	٪29.40
الوراقلية	1127	٪12.43
العاصميون	1022	٪11.27
الوهرانيون	680	٪ 7.49
التواتية	575	٪ 6.33
المزابية	395	٪ 4.35

بعد قراءة هذه الأرقام يظهر لنا أن الجالية القسنطينية في إحصاء عام 1921، شكّلت حضورا هاما، ضمن الجاليات الجزائرية في مدينة تونس، بنسبة قاربت (25%) من مجموع

[1] في هذا الصدد يذكر جمال حقي (Jamel Heggui) أن عديد العائلات الجزائرية فضلت الإستقرار بالعاصمة وضواحيها نظرا لتوفر مناصب الشغل خاصة الحرف التي دأب السكان على ممارستها في الجزائر مثل الدباغة والحياكة وصناعة الصّوف وغيرها. يراجع:

Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie…**,Opcit, PP 117-120

[2] ورد في السجلات الخاصة بإحصاء سكان إيالة تونس أن مجموع عدد الجزائريين في مدينة تونس وفق إحصائيات عام 1921، بلغ 10.134، جزائريا ، وهو الرقم الأعلى بين جميع المناطق التونسية للتوسع أكثر يراجع:
R.T.P.F.S.G.G.T, Opcit, P81

[3] Ibid, P 119.

الجاليات الجزائرية، أي ربع المهاجرين الجزائريين تقريبا[1]. خلف المهاجرين السوافة بفارق ضئيل جدا [2].

وفي محاولة بحثنا عن العوامل التي جعلت المهاجرين القسنطينيين ضمن، ريادة المهاجرين الجزائريين بتونس خلال هذه الفترة، سجّلنا الملاحظات التالية التي استقيناها من لقائاتنا مع العديد منهم:

-من خلال لقاءاتنا مع العديد مع المهاجرين القسنطينيين، وسؤالنا لهم عن سبب توجههم للتّراب التونسي تكون إجابتهم مباشرة قرب الحدود الجغرافية[3]، حيث لا تستغرق الرحلة أحيانا بضع ساعات خاصة سكان تبسة وسوق اهراس والقالة، وهذا ما جعل من الرحلة القسنطينية هجرة عائلية لأن قرب المسافة يسمح بتنقل جميع أفراد[4].

- أما النقطة الأخرى فوجود عائلات قسنطينية قديمة في تونس وتمكنها من إمتلاك الأراضي والحصول على فرص العمل خاصة في الفلاحة، ومصاهرتهم للتوانسة[5] مهّد الطريق لالتحاق الأقارب وبقية أفراد العائلة، وهنا نستدل بالعائلات التي التقينها وكانت

[1] Ibid.P 119.

[2] أشارت بعض المراسلات التي اطلعنا عليها إلى أن بعض السّوافة الراغبين في أداء مناسك الحج يمرون عبر تونس بطريقة سرية حيث دعت سلطات الحماية إلى التقطن من ذلك وإعادة كل من يحاول القيام بنفس العملية. للتوسع يراجع: A.N.T, Série A, Carton 276, Dos 4 **Lélerinage de La Mecque de 1902**. , Doc N° 28, **Départs Clondistins pour La Mecque** 16 Mars 1905.

[3] هناك العديد من العائلات القسنطينية التي استقرت بالعاصمة تونس في فترات بداية الحماية الفرنسية على تونس وهذا ما لمسناه في الوثائق التي اطلعنا عليها خلال لقاءاتنا مع بعض أفراد عائلاتهم، ومن هؤلاء نذكر عائلات بن يزة، بخوش، زماموش. للإطلاع يراجع المقابلات الشخصية التي تم تسجيلها من طرفنا.

[4] من بين العائلات التي هاجر كامل أفرادها والتحق بهم حتى أقاربهم نجد عائلتي خالدي وصحراوي وهو ما أكده لنا المهاجر علي توايتية في لقائنا به، ينظر مقابلة مع **علي توايتية**، بمنزله ببلدية تاورة ولاية سوق اهراس يوم 21 فيفري2023 الساعة 19:30.

[5] ذكر لنا عديد المهاجرين القسنطينيين أن الجزائريين في الغالب لا يحبّون فكرة مصاهرة التوانسة لكن رغم ذلك وقعت علاقات مصاهرة بين الجزائريين والتونسيين. ينظر: مقابلة مع **ن-ستالة**، بمنزلها بحي السيدة منوبية، يوم 4 فيفري2024، الساعة 15:00.

هجرتهم جماعية على غرار عائلات "خالدي" ،"بخوش"، "بن يزة"، "المقراني"، "نوري" "بوشوشة"، "زماموش"، والعديد منها هاجر قبل انتصاب الحماية الفرنسية على تونس تونس[1].

-تشابه العادات والتقاليد وتأصّل شبكات العلاقات الإجتماعية[2] والإقتصادية[3] الناتجة عن تجارة التهريب، والرعي في مناطق محاذية للحدود التونسية، سمح بنسج وتكوين علاقات كانت دافعا قويا للهجرة الى الطرف المقابل[4].

وهنا نود الإشارة إلى شبكة العلاقات لم تكن فقط مبنية من طرف واحد، فقد أشارت إحدى المراسلات الموجهة من حاكم قسنطينة إلى المقيم العام الفرنسي بتونس بتاريخ 24 فيفري1949 إلى وجود أحد الأشخاص المسمى "برنية صادق" القادم من تونس إلى قسنطينة بحثا عن العمل وهو في حالة مزرية ويجب إعادته إلى تونس حسب المراسلة[5].

-إلغاء ضريبة المجبي[6] التي كانت مفروضة على الجزائريين عام 1913[7]، جعل المهاجرين يقبلون على عمليات التسجيل في المكاتب القريبة منهم.

---

[1] معلومات أفادنا بها أفراد هذه العائلات خلال لقائاتنا معهم في الجزائر وتونس من بينها عائلة بن يزة. مقابلة مع **العياشي بن يزة**، بمنزله بتاريخ 22 فيفري2023، بلدية المراهنة ولاية سوق اهراس، الساعة12.30.

[2] للتوسع أكثر في موضوع العلاقات الإجتماعية بين الجزائر وتونس خلال الفترة الإستعمارية يراجع دراسة: عثمان زقب، **الأوضاع...**، مرجع سابق.

[3] من خلال اطلاعنا على الدراسات المتعلقة بهجرة الجزائريين إلى تونس لاحظنا تشابه أسباب وظروف الهجرة بين سكان المناطق الحدودية سواء التليين أو الصحراويين، خاصة السوافة. للتوسع يراجع، حسين الأسود، مرجع سابق، ص209.

[4] للتفصيل في العلاقات بين المناطق الحدودية للجزائر وتونس يرجع لدراسة الحربي الحناشي، **الحنانشة وعلاقتهم بالسلطة في تونس 1640-1470**، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تونس الأولى، 1987-1988. وأيضا الملف التالي: A.N.T.Série A, Carton 278, Dos9/2. **مراسلات تتعلق بخلافات بين قبيلة أولاد سيدي عبيد وسلطات تبسة حول الرعي بالمناطق الجزائرية1906-1920**.

[5] A.N.T, Série A, Carton 276, Dos 4 **Lélerinage de La Mecque de 1900-1910**, Doc N°144, **Lettre de Perfet constantinfe au Résident Général De France à Tunis**, Le 24-02-1949.

[6] لطالما شكّلت الضريبة بمختلف أنواعهاعائقا أمام الكثير من المهاجرين الجزائريين الذين يلجؤون للتهرب من دفعها. ينظر بخصوص الضرائب وتهرب الجزائريين عن دفعها يراجع: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة A، الحافظة، 278 ، الملف21 **مراسلات تتعلق بأداء ضريبة الخدمة الموظفة على الجزائريين المقيمين بتونس**، الوثيقة رقم 3: **A.s de La Khedma**, le 27 janvier 1926.

[7] أحمد بن جابو، "الوضع القانوني للجزائريين بتونس بعد انتصاب الحماية1881-1956"، جامعة بوزريعة، الجزائر، ص323.

توفر فرص العمل في الفلاحة والرعي[1] والمناجم، وأيضا تميّز الهجرة القسنطينية بالطابع العائلي[2] إذ نجد ثلاثة نساء(3) بين عشرة (10) رجال وهو ما يعطيها أسبقية عددية، عكس هجرة سكان الجنوب الذين لا يصطحبون معهم عائلاتهم في غالب الحالات، فنجد امرأة واحدة بين عشرة (10) رجال[3]، وهو ما يعني ثلاثة(3) نساء قسنطينيات مقابل امرأة واحدة من الجنوب[4]، وهذه الصبغة أكدتها لنا عديد العائلات التي التقينا بها من قسنطينة وواد سوف وتوات[5].

جدير بالذكر أن الأهمية العددية للجالية القسنطينية لم تكن لتضاهي الجاليات الأوروبية الأخرى في تونس، التي كانت منتشرة في معظم مناطق الأيالة واستحوذت على عديد قطاعات الشغل[6]، فمثلا في عام 1921، كان عدد الجزائريين جميعا (8672) شخصًا، أي (5%) من سكان تونس، في نفس التاريخ كان هذا الرقم يمثل خُمس عدد الإيطاليين وتقريبًا ثلث عدد الفرنسيين ولهذا كان الجزائريون يحتلون المرتبة الثالثة بين الأجانب في المدينة[7]،

---

[1] يعد العمل في الفلاحة خيارا أوليا لجأ إليه عديد المهاجرين خلال استقرارهم بتونس، خاصة جهة الكاف للتفصيل يراجع دراسة: أحمد بن جابو، "مظاهر النشاط الفلاحي للمهاجرين الجزائريين في تونس1881-1930"، **مجلة الباحث**، ع ديسمبر 2011، جامعة ابن خلدون تيارت.

[2] محمد بوطيبي، **دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية1900-1930**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص31.

[3] ارتبطت الهجرة في البداية بضرورة البحث عن العمل يؤمن القوت اليومي للأشخاص، ثم ستتطور شيئا فشيئا بعد استقرار المهاجرين وتوغلهم للداخل لذلك سيلجأ الكثير للبحث عن وظائف أخرى. ينظر: مليكة قليل،**هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا 1900-1939**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2008-2009، ص 21.

[4] يذكر بشير مديني أنه سكان التل نجد من بين 4 رجال مهاجرين امرأة واحدة، أما سكان الصحراء ضمن 11رجلا نجد امرأة واحدة، ينظر بشير مديني،" قراءة تاريخية حول الجالية الجزائرية بتونس"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، ع20، 2014، ص187.

[5] من خلال لقاءاتنا مع عدد من العائلات الجزائرية الساكنة في تونس، حاولنا إسقاط هذه الخاصية على ما ورد في الكتابات التاريخية المتخصصة في موضوع الهجرة، وبالفعل فقد أكد لنا المهاجرون السوافة والتواتية ذلك ومن بين هؤلاء عائلة بورقعة. ينظر: **مقابلة مع محمد العربي بورقعة**، باب الجديد، بتاريخ 4 مارس2024، الساعة 17.00.

[6] للتوسّع أكثر حول أعداد الجاليات الأوروبية في تونس وتطورها الديمغرافي وتوزيعها الجغرافي ونشاطها الإقتصادي يراجع سجل الإحصاء: R.T.P.F.S.G.G.T, Opcit.

[7] Jamel Heggui**, Les Algériens en Tunisie**..., Opcit, P 120.

وهذا التفوق العددي للجاليات الأوروبية سيكون له انعكاس على مختلف نواحي الحياة للمهاجرين الجزائريين عموما، خاصة في ما تعلق بصعوبة الحصول على مناصب شغل، والتعليم والصحة وغيرها، وهذه القطاعات الحساسة ستكون بلا شك تحت سيطرة الأجانب[1].

أما الإحصاء الثاني الذي وقع في عام 1926 فلم يختلف كثيرا عن سابقه، مع تفوق طفيف للقسنطينيين على السّوافة، إذ بلغ عدد المهاجرين القسنطينيين (2630)، من مجموع (9378) جزائري أي بنسبة (28%)، وهو ما يعني زيادتهم بأكثر من (400) فردا، هذا ما مكّنهم من تبوّأ صدارة التّرتيب العددي للمهاجرين الجزائريين، ليحلّوا محلّ السّوافة الذين انخفض عددهم إلى (2431) شخصا بنسبة قاربت (26%)، وهي نفس الملاحظة المسجلة لدى المزابيين و التواتيين، في حين حافظ العاصميون والوهرانيون على نفس التعداد تقريبا وهذ الجاليات مجتمعة شكلت نسبة(19%)، وهذا ما يوضحه الجدول:

جدول رقم11: أعداد المهاجرين الجزائريين بمدينة تونس وفق إحصاء عام 1926م[2]:

المنطقة	التّعداد	النّسبة المئوية%
القسنطينيّون	2630	٪28.05
السّوافة	2431	٪25.93
الوراقلية	1343	٪14.32
العاصميّون	1078	٪11.50
الوهرانيون	646	٪6.89
التواتية	1044	٪11.13
المزابية	205	٪2.19

[1] لم تورد الدراسات التي اطلعنا عليها تبوأ المهاجرين القسنطينيين لمناصب سامية في القطاعات السيادية والإدارية، ولعل العيّنة الوحيدة التي تحصلنا عليها تخص المسمى مرزوق بوشارب الذي ينحدر من خنشلة الذي تقلد منصب فارس بموكب الباي لمين. يراجع الفصل الثالث العنصر الثاني الخاص بالنّشاط الإقتصادي للمهاجرين القسنطينيين في تونس.

[2] الأرشيف الوطني التونسي، **سجل إحصاء السكان بمدينة تونس عام 1926.**

لم نعرف الأسباب الحقيقية وراء ارتفاع عدد القسنطينيين، في هذا التعداد لكن ذلك حسب تحليلنا، قد يرجع إلى موجة الهجرات الّتي عرفتها المنطقة هروبا من التجنيد الإجباري[1]، والملاحقات الفرنسية خاصّة بعد ثورة الأوراس1916[2]، وإلغاء قانون فرض جواز السّفر[3] الذي رأى فيه عديد المهاجرين فرصة للولوج للتّراب التونسي، خاصّة تلك العائلات المشبوهة في تورّطها في أعمال عدائية ضد فرنسا من خلال المشاركة في الثورات الشعبية، لذلك فقد مكنها هذا الإجراء من التحرّر من قيود المراقبة الفرنسية[4].

وهناك عامل آخر يمكن أن يكون له دور في زيادة أعداد القسنطينيين بتونس وهو تدني الموسم الفلاحي، وقلة الحصاد وأماكن الرعي خاصة إذا علمنا أن معظم المهاجرين من الأرياف ويمتهنون الرعي والفلاحة[5].

هذا الطرح يتعزز لدينا لما نجد أن نسبة المهاجرين الجزائريين عموما ارتفعت بعد الحرب العالمية الأولى لغاية الثلاثينات، وهو ما أكدته التقارير الخاصة بالإحصائيات الرسمية للإدارة الفرنسية التي بيّنت تضاعف عدد الجزائريين الوافدين على تونس بمعدل (2.5) مرة بين عامي 1921 و1926، حيث ارتفع من ستة وثلاثون ألف وثمانمائة وأربعة وثمانين (36884) إلى تسعة وثلاثون ألف وثمانمائة واثنان وثمانون (39882) شخصًا، وقد تبع

---

[1] بعد دراسات ومشاورات حثيثة أصدرت السلطات الفرنسية عام1908 قرار يقضي بضرورة إحصا الشباب الجزائريين الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة لتجنيدهم، لتباشر السلطات الفرنسية في إحصاء الشباب البالغين سن 18 منذ عام1909. للتوسع أكثر يراجع: ناصر بلحاج، "الهجرة كمظهر من مظاهر رفض الجزائريين للتجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي فيما بين 1908-1912"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، مج 29، ع 1، 2015 ص 420.

[2] للتفصيل أكثر في نتائج هذه الثورة وانعكاساتها على المنطقة، يرجع لدراسة عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1916**، ط1، الجزائر، 2006.

[3] قبل الإحتلال الفرنسي للجزائر كانت حرية التنقل من وإلى بلد مسلم تتم بشكل عادي، لكن بعد سيطرة الفرنسيين على الجزائر تم إصدار قانون ينص على إلزامية استظهار جوازات أو تصاريح السفر، للتفصيل يراجع، أحمد بن جابو، "الوضع القانوني للجزائريين بتونس بعد انتصاب الحماية1881-1956"، **مجلة الباحث**، ع 2، مج 4، جانفي 2012، ص 316.

[4] عبد الكريم الماجري، مرجع سابق، ص138.

[5] يذكر حميدة عميراوي، أن أكثر سكان الشرق الجزائري استقر في الأرياف والبوادي، ومارس الفلاحة والرعي، للتوسع يراجع: احميدة عميراوي، مرجع سابق، ص ص 21-22.

ذلك حركة واسعة من التسجيلات في الدفاتر الرسمية، حيث زادت من (330) مسجلًا في عام 1876 إلى (1100) في عام1930[1].

وفي إحصائيات عام1930 التي أعدت حسب الأصول الإجتماعية والجغرافية للمسجلين الجزائريين فشهدت انخفاضا كبيرا للجالية القسنطينية، بتعداد قدره واحد وسبعون (71) فردا، بنسبة (6.5%)، بين الجاليات الجزائرية التي تصدرها سكان الجنوب أي الوارقلية، والسوافة والتواتية والمزابية[2] وهو ما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم 12: تعداد المهاجرين الجزائريين في تونس حسب الأصول الإجتماعية سنة 1930م[3].

المهاجرين/ المنطقة	التعداد	النسبة المئوية%
الوارقلية	205	18.5
التواتية	179	16
السوافة	169	15
المزابية	129	12
الجزائريين	37	3.5
القسنطينيين	71	6.5

إن قراءة هذا الجدول، تبين لنا أن عدد المهاجرين من مناطق الجنوب قد ازداد بشكل كبير، فلطالما كانت هذه المناطق هي الأكثر نشاطًا للهجرة إلى تونس بنسبة (69%) من الإجمالي، مقابل (6.5%) للقسنطينيين ويرجع انخفاض القسنطينيين في تونس بشكل أساسي إلى ظهور فرنسا كوجهة جديدة، تمارس جذبًا قويًا على الجزائريين، بالإضافة للسياسة الفرنسية لتعطيل حركة الهجرة، ورغم ذلك استمر السفر إلى تونس بشكل منتظم،

[1] Jamel, Heggui,**Les Algériens en Tunisie**…, Opcit, PP 217-218

[2] Ibid, P 218.

[3] الأرشيف الوطني التونسي، **سجل إحصاء الأهالي الجزائريين المسلمين عام 1930**.

دون أن ننسى تأثيرات الأزمة الإقتصادية العالمية التي كان لها تأثير كبير على المستعمرات وتراجع فرص الشغل[1].

أما سكان الجنوب يرجع هذا الإرتفاع إلى الفقر الناتج عن الظروف المناخية غير المواتية[2]، وتدهور الأنشطة الفلاحية التي أصبحت غير قادرة على استيعاب الكم السكاني، ضف لذلك عدم اهتمام الإدارة الاستعمارية بمنطقة الجنوب، كما يذكر "الماجري" أن ظهور مراكز التّعدين خلال هذه الفترة كان من أسباب ارتفاع هجرة سكان الجنوب خاصة وادي سوف[3]، ناهيك عن الأسباب التي سبق ذكرها جعلت السّوافة خاصة يتواجدون في طليعة المهاجرين الجزائريين بتونس[4].

أما إحصائيات عامي 1931 و1936 فلم تشر إلى الأصول الجغرافية للمهاجرين الجزائريين، واعتمدت طريقة جديدة تتمثل في إحصائهم داخل الأحياء السكنية التي يقطنونها، وهذا ما جعل تحديد أعداد القسنطينيين أمرا غير ممكن[5].

وفي سنة 1939 ذكر "هنري لومير"(Henri lomiére) أن تعداد الجالية الجزائرية بمدينة تونس بلغ حوالي ثلاثة عشر ألف (13000) نسمة كما يبين الشكلين التاليين :

---

[1] عبد الحميد زوزو، **دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919–1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 32–33.

[2] بن الحاج محمد الساسي، **التقويم الجزائري العام**، مطبعة النجاح، تونس، 1927، ص339.

[3] عبد الكريم الماجري، مرجع سابق، ص ص 143–144.

[4] يذكر هنري ديفاريي (Henri Duverier) خلال زيارته لواد سوف أن المنطقة لطالما كان لها نشاط تجاري واسع امتد للأسواق التونسية، وهذا العامل بطبيعة الحال سيكون له دور في كثرة الجالية السوفية بتونس. للتوسع يراجع دراسة :
Henry Du verier , **Sahara Algérien et Tunisien** , **Journal de route**, Publié et annotépar, Ch Maunoir et H.Schirmer, Libraire Maritime et coloniale, Paris 1905, P 138-141.

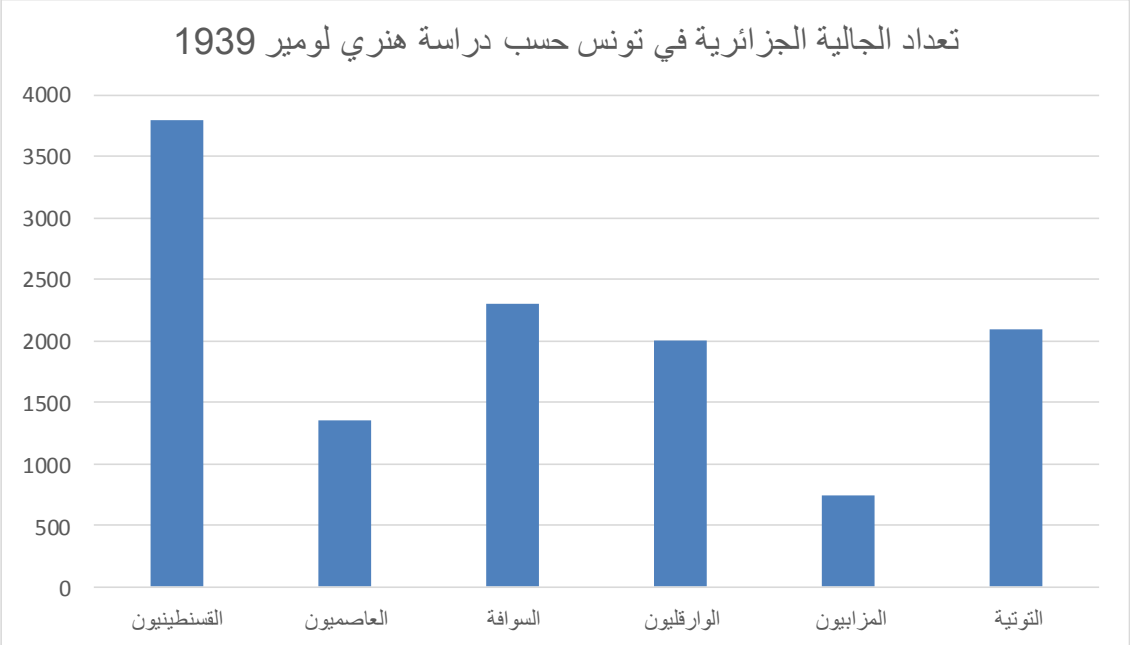
[5] عبد الكريم الماجري، مرجع سابق، ص ص 148–150.

جدول رقم13: أعداد المهاجرين الجزائريين حسب دراسة "هنري لومير"[1].

المهاجرون	العدد
القسنطينيون	3800
السّوافة	2300
التّواتيون	2100
الورقليون	2000
العاصميون	1350
بني مزاب	750

الوحدة: مهاجر جزائري.

الشكل رقم03: أعمدة بيانية لتعداد المهاجرين الجزائريين في تونس حسب دراسة هنري لومير Henri Lomiére



[1] بشير مديني، **مساهمة الجالية الجزائرية بتونس في الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية 1830-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر**، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، بوزريعة، 2014-2015، ص 47.

من خلال الشكلين السابقين، يتبين لنا دائما الأهمية العددية للمهاجرين القسنطينيين القادمين من مساحة واسعة من إقليم قسنطينة، متقدين على السوافة وباقي المهاجرين الجزائريين، وتبقى هذه الأرقام تأكيدا لما أوردناه في التعدادت السابقة، بتزايد توافد القسنطينيين إلى تونس خاصة وأن فترة الثلاثينات شهدت صعود الجبهة الشعبية للحكم، وبداية مشاريعها المشبوهة[1]، ناهيك عن التوترات السياسية التي شهدتها الجزائر مع قرب اندلاع الحرب العالمية الثانية ونداءات التجنيد الإجباري، والتضييق على الأحزاب والأنشطة السياسية[2]. غير أن هذه الأرقام التي قدمها "لومير" تبدو بعيدة عن الواقع، خاصة إذا علمنا أن "الماجري" يورد لنا يذكر أن عدد الجزائريين في مدينة تونس لوحدها سنة 1936بلغ (9125) مهاجر، وبمدينة الكاف (4881)، وبتبرسق (4711)[3].

وما يعزّز هذا الطرح هو ما ورد في الدراسة الخاصّة بالتّعدادات الأربعة التي جرت بتونس أعوام 1921–1926–1931–1936، بأن عدد السكان الجزائريين سنة 1936 بلغ 40.816، وهو ما يجعل إحصائيات "لومير"(Lomiére) يعتريها الشك، خاصة وأن المدّة الزّمنية بين التعدادين لم تتجاوز ثلاثة(3)سنوات[4].

عموما تبقى هذه الأرقام صورة تقريبية لتعدادات المهاجرين القسنطينيين في تونس، ولا يمكن الحكم على صحتها بصفة نهائية وذلك راجع للأسباب التالية حسب تحليلنا:

– طبيعة المجتمع الجزائري المحافظ، ورفضه الكشف عن أفراد عائلته، وأعدادها ورأى في عملية الإحصاء، عملية غريبة ودخيلة عليه[5].

---

[1] بشير مديني، **مساهمة**.....، المرجع السابق، ص48.

[2] للتوسّع أكثر حول الأوضاع التي عاشتها الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية يراجع: محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939–1945)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 1، 2014–2015.

[3] عبد الكريم الماجري، مرجع سابق، ص ص142–146.

[4] R.T.P.E.S.G.G.T, **Dénombrement de La population civile Tunisienne (Musulmane et Israélite) en Tunisie au 1936**, Tunis, 12/03/1936, P136.

[5] في هذا الجانب صرح لنا عديد المهاجرين القسنطينين مدى المحافظة الشّديدة للعائلات الجزائرية، ورفضهم لكل ما يمكن أن يكشف أو يمس خصوصيات العائلة. يراجع المقابلات الشخصية .

- وجود العديد من المهاجرين الجزائريين في تونس بطريقة غير شرعية[1]، وهذه الوضعية منتشرة بكثرة، خاصة أولئك المسبوقين قضائيا والفارّين من العدالة والتجنيد الإجباري، ولطالما رأو أن تسجيل أنفسهم حتما سيجعلهم عرضة للتجنيد ومتابعة العدالة، وشملت الملاحقات حتى فئة الطلبة الطلبة[2].
- جهل موظفي الإحصاء والقائمين على العملية بأصول العائلات المتواجدة في تونس، لذلك لا يمكن إحصاء وتحديد جميع العائلات، خاصة تلك التي اندمجت في المجتمع التونسي، في علاقات المصاهرة وعلاقات العمل، زد على ذلك ما تحتاجه هاته العملية لدقة وتقنية كبيرتين[3].
- تقديم بعض المهاجرين لوثائق منتهية الصلاحية أو الإدلاء بتصريحات كاذبة[4].
- الإقامة المؤقتة وحركة العودة للعديد من المهاجرين، خاصة المرتبطين بأراضيهم وممتلكاتهم في الجزائر[5]، ممن سمحت لهم الإدارة الإستعمارية، بتسييرها، وخير مثال على ذلك قبائل أولاد سيدي عبيد التي تعود للعمل في أراضيها في مواسم الحصاد.
- عدم الإهتمام الذي أولاه الجزائريون للتسجيل في سجلات ففي كثير من الأحيان، كانوا يقدمون تسجيلات منتهية الصلاحية وكانت معظم الوثائق الإدارية غير

---

[1] وردت العديد من المراسلات بهذا الخصوص بين الإقامة العامة والسلطات الفرنسية بالجزائر حول دخول المهاجرين القسنطينيين للتراب التونسي دون رخصة، وهذا ما يتوافق مع تصريحات المهاجرين الذين التقينا بهم للتفصيل يراجع، المقابلات الشخصية مع المهاجرين الجزائريين في تونس والجزائر. وأيضا:

A.N.T, série A, Carton 279, Dos 01, **Algériens venus en Tunisie sans autorisation 1887-1896**

[2] بخصوص المراقبة المفروضة على الطلبة يمكن الرجوع للأرشيف الوطني التونسي في الملفات الخاصة بالطلبة الزيتونيين. ينظر:

A.N.T, Série D carton 35, Dos 7 **Etudiants d'origines Algérienne et Marocaine –Listes-.**

[3] هنك العديد من العائلات القسنطينية التي انصهرت في المجتمع التونسي من خلال علاقات المصاهرة، العمل على سبيل المثال عائلة العنابي المعروفة في بنزرت، للإطلاع على الموضوع يراجع، بلحسن الساحلي، **الزّواج والطّلاق بجهة بنزرت1882-1904 من خلال دفاتر عدل الإشهاد أحمد مرابط**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تونس، 2017-2018، ص 53.

[4] Jamel Heggui,**Les Algériens en Tunisie…**, Opcit, pp220-226

[5] عثمان زقب، **الأوضاع**....، مرجع سابق، ص201.

شخصية، كانت تتعلق بكامل العائلة، بالإضافة إلى ذلك، لم تكن ثقافة ملكية وثائق الهوية منتشرة بين الجزائريين المقيمين في تونس[1].

- قانون "السناتوس كونسولت" الصادر عام1865[2]، الذي حاول الجزائريين على قلّتهم الاستفادة منه بالحصول على صفة المواطن الفرنسي، وبالتّالي الهروب من الضّرائب وأن يكونوا خاضعين للقضاء الفرنسي[3].

2. خصائص الهجرة القسنطينية إلى تونس:

إن فهم خصوصيات الهجرة القسنطينية إلى تونس لا يمكن أن يتم إلا من خلال النظر إلى أوضاع الجزائريين في ذلك الوقت، فقد كانت الجزائر بلدًا زراعيًا وريفيًا بشكل أساسي، حيث كانت الزراعة تمثل نسبة كبيرة من الإنتاج والدخل العام لمعظم للسكان[4]، إذ كان(95%) من السكان يعيشون في الريف ويعملون في الأنشطة الزراعية وتربية الماشية[5].

أما في المناطق الحضرية، فكانت الأنشطة في الغالب تتمحور حول الحرف اليدوية والتجارة[6]، التي سيطر عليها اليهود والمرابون، وهكذا كان أهل القرى الصغيرة هم الذين سيشكلون الهجرة الجزائرية للخارج، تتمثل أهمية الهجرة للمناطق الحضرية في أنها غالبًا ما تكون استجابة ضرورية للتوازنات غير المتكافئة في المناطق الريفية، حيث تكون الموارد الحيوية غير كافية لضمان العيش الكريم للشباب، وهذا عامل مشجع لرحيل السكان عن القرى والمزارع بشكل كبير بسبب الحاجة إلى حياة أفضل[7].

---

[1] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie**…, Opcit, p- 226

[2] للإطّلاع على بنود هذا القانون يرجع لدراسة: حكيم عواج، مرجع سابق، ص 54، وأيضا شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، مصدر، ص 727.

[3] أحمد بن جابو، **الوضع القانوني** ...، مرجع سابق، ص323.

[4] عدة بن داهة، مرجع سابق، ص 362

[5] محمد العربي الزبيري، مصدر سابق، ص 46.

[6] نفسه، ص46.

[7] علي زين العابدين، "الهجرة نحو فرنسا وانعكاساتها السياسية والإقتصادية والسوسيوثقافية على المجتمع الجزائري"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية**، ع13، 2017، ص75.

بالإضافة إلى الفقر والحاجة، تلعب عوامل أخرى مثل الرّغبة في تحسين ظروف العيش والتّقاليد المتعلّقة بالتنقل وتوفّر فرص العمل دورًا حاسمًا في اتّخاذ قرار المغادرة وهذه العوامل مرتبطة بشكل وثيق ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض[1].

من المهم كذلك أن نلاحظ أن العديد من المهاجرين الجزائريين في تونس لديهم أسماء مثل "بني"، "أولاد"، "آيت"، مما يشير غالبًا إلى أصول قبلية بدوية، وكثير منهم من الفلاحين، والعمال الموسميين، وأصحاب الأراضي الصغيرة، الذين اضطروا لمغادرة بلدهم بسبب الظّروف المناخية الجافّة، والسياسة الضريبية المجحفة في حقهم[2].

لقد كانت عمليات الإستيلاء على الأراضي في الجزائر أيضًا عاملاً أساسيا في دفع السكان لمغادرة البلاد، هذا الاستيلاء الذي يتجاوز مجرد فقدان مصدر الرزق، يمثل أيضًا نوعًا من فقدان الهوية الإجتماعية للفلاحين، حارما إيّاهم من هويتهم وروابطهم القديمة بالأرض[3].

وأخيرًا من الضروري أن ندرك أن حركة الهجرة لم تشمل فئة الفلاحين فقط، بل جميع فئات المجتمع الباحثين عن وضع أفضل[4].

لذلك فمن خلال قراءتنا للهجرة القسنطينية، ومقابلاتنا التي أجريناها مع العديد من العائلات المهاجرة سواء في الجزائر أو في تونس يمكن تسجيل الملاحظات التالية، والتي تجعلها مميزة عن باقي الهجرات الجزائرية الأخرى:

---

[1] هذه المعلومات استنتاجات من طرفنا عند لقائنا للمهاجرين الجزائريين في تونس والجزائر. ينظر مقابلات مع عدد من العائلات الجزائرية المهاجرة بتونس من بينها، **مقابلة مع محمد صوالح**، بحي ديبوزفيل، تونس العاصمة، يوم 11فيفري2024، الساعة، 12:30.

[2] لطالما لجأت سلطات الإدارة الإستعمارية لإرهاق كاهل السكان بالضرائب الثقيلة المجحفة، مما تسبب في فقدان أراضيهم وتركها، للتفصيل يراجع دراسة: شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، مرجع سابق، ص 65.

[3] محفوظ سماتي، **الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها**، تر: محمد الصغير بناني، الجزائر، ص ص 182-183.

[4] عمل المهاجرون القسنطينيون في الأسواق والموانيء والطرق، وباعة متجولين وفي المقاهي والمطاعم وغيرها، يراجع الفصل الثالث العنصر الخاص بالنشاط الإقتصادي للمهاجرين القسنطينيين.

أ.الهجرة العائلية:

تميّزت حركة الهجرة من الجزائر إلى تونس خلال القرون الماضية بتنوّع أنماطها واختلاف دوافعها بحسب الأصول الجغرافية للمهاجرين، فقد كانت الهجرة من المناطق التلية، مثل عنابة وقسنطينة، وتبسة[1] هجرة عائلية منظمة في الغالب، حيث انتقلت العائلات بأكملها واستقرت في تونس، حاملة معها تقاليدها ومهاراتها ومكانتها الإجتماعية[2]، في المقابل اتّسمت الهجرة من المناطق الصحراوية بطابع فردي أو محدود، حيث كانت غالبًا ما ترتبط بالبحث عن فرص عمل موسمية أو الهروب من ظروف مناخية واقتصادية قاسية، دون أن يصاحبها بالضرورة استقرار دائم أو تكوين جذور عائلية ممتدة في البلاد الجديدة.

ويعود سبب النزوح الجماعي للعائلات القسنطينية إلى تونس في الرّغبة في الإستقرار النهائي ليأسهم من الإدارة الإستعمارية، التي اقتطعت موارد أرزاقهم وحرمتهم وأفسدت معيشتهم في ظل سياسة التضييق والإستيطان[3]، فلم يبق أمام هذه العائلات سوى الفرار جماعيا نحو تونس بحكم قربها الجغرافي[4].

وقد أشارت عديد التقارير الفرنسية إلى هجرة معتبرة لعدّة عائلات من الشّرق الجزائري من بينها المراسلة الصادرة بتاريخ 17جويلية 1892، عن إدارة مقاطعة قسنطينة عن هجرة قبائل متعددة من منطقة الأوراس عام 1848 بلغ عددها(645) خيمة تضم أكثر من (4244) فردا من عرشي النّمامشة وأولاد سيدي عبيد من دائرتي خنشلة وتبسة على

[1] حول الهجرات العائلية من الشرق الجزائري يمكن العودة لدراسة: جمعة بن زروال، مرجع سابق، ص 418.

[2] معلومات جمعناها من لقائاتنا مع المهاجرين الجزائريين في تونس والجزائر.

[3] في هذا الصدد يراجع عدد الخيام الوافدة من قسنطينة إلى تونس والتي استقرت بشكل نهائي وقد أوردها الماجري في دراسته . للتوسع يراجع :عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص ص 91–96. وأيضا:
I.S.H.M.N, Centre des Archives d'outre –mer, Aix en provece, Bobine A16, Carton 25H13, Doc N° 86, Opcit.

[4] العياشي روابحي، مرجع سابق، ص ص 364–365، وأيضا للتوسع أكثر حول السياسة الفرنسية ضد الأهالي الجزائريين يراجع دراسة: مجموعة باحثين، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

التوالي[1]، كما ذكرت مراسلة أخرى بتاريخ 5ماي 1894 عن استقرار عدة قبائل من أولاد سيدي عبيد في تونس للإشتغال في الفلاحة لدى التوانسة[2].

بينما ذكرت مراسلة أخرى صادرة بتاريخ 12جوان 1857 عن مدير الشؤون العربية بقسنطينة بخصوص وجود (613) خيمة تضم عائلات من مقاطعة قسنطينة وفدت إلى تونس في الفترة بين 1850-1857، وكانت هجرتها لأسباب متعددة حسب المراسلة[3]، وفي ذات السياق دائما أورد "الماجري" في دراسته بشأن هجرة عائلات بأكملها من مسكيانة سنة 1888، وحوالي (715) خرجوا من خنشلة بعد سلب أراضيهم[4].

عند التمعّن في الألقاب العائلية المنتشرة بين العائلات التونسية، يمكننا بسهولة تمييز أصول بعضها التي تعود إلى الجزائر، حيث تشكّل هذه الأسماء شاهدًا على موجات هجرة قديمة تركت بصمتها في النّسيج الإجتماعي والثقافي التونسي، ومن بين أبرز هذه العائلات نجد عائلة العنابي وعائلة القسنطيني، وهما من أصول جزائرية استقرت في تونس خلال القرن الثامن عشر، وتحديدًا في فترات اتّسمت بالتحوّلات السياسية والاجتماعية في الجزائر وتونس.

تُعد عائلة العنّابي من أوائل العائلات القادمة من مدينة عنابة (بون) الجزائرية، وقد لعبت دورًا محوريًا في الحياة الإقتصادية والإجتماعية في تونس آنذاك، فقد أنجبت هذه العائلة أجيالًا من كبار ملاّك الأراضي والتجّار البارزين، بالإضافة إلى عدد من المثقّفين الّذين ساهموا في تطوّر الحياة الفكرية والثقافية في البلاد، مما جعلها تُصنّف كواحدة من العائلات ذات المكانة المرموقة في المجتمع التونسي[5].

---

[1] I.S.H.M.N, Centre des Archives d'outre –mer, Aix en provece, Bobine A16, Carton 25H13, Doc N° 86, Opcit.

[2] A.N.T. Série A, Carton 278, Dos 9, S/dos. 9/1, Doc N°123 **Rapport de La section des Affaires Indijènes de Constantine,** adressé Le 5 Mai 1894, au GGA.

[3] I.S.H.M.N, Centre des Archives d'outre –mer, Aix en provece, Bobine A16, Carton 25H13, Doc N°149, Opcit.

[4] عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص 196.

[5] عائلة العنابي وردت كثيرا في الوثائق الأرشيفية والدراسات التي تطرقت لمنطقة بنزرت، للتوسّع أكثر حول عائلة العنابي يراجع دراسة: رشيد الذوادي، **وجهاء بنزرت**، دار الحكمة، تونس، 2010.

أما عائلة القسنطيني، المنحدرة من مدينة قسنطينة، فقد تميزت بخبرتها العريقة في مجال صناعة الحلي والمجوهرات، ومع انتقالها إلى تونس لم تحتفظ فقط بموروثها الحرفي، بل أسهمت أيضًا في تطوير هذا القطاع الحيوي داخل سوق البركة، وهو السوق التقليدي الشّهير ببيع الذّهب والفضّة في قلب العاصمة تونس[1].

ومن العائلات الأخرى التي قابلناها وانتقلت إلى تونس رفقة جميع أفرادها نجد عائلة "زماموش" القاطنة بحي السيدة منوبية بتونس العاصمة، حيث أخبرتنا إحدى بنات العائلة أن المدعو الطيب زماموش هاجر إلى تونس حوالي عام 1920 ولحقت به بقية العائلة، أما عائلة "قليل" المنحدرة من عنابة فقد أكد لنا أفرادها بأن والدهم المسمى "حسن" هاجر رفقة زوجته مع بدايات القرن العشرين ثم لحقت به أخته، كما أضافوا لنا أن عائلة بوعبد الله المنحدرة من مدينة قسنطينة هاجرت بنفس الطريقة وتصاهرت مع عائلة قليل[2].

وفي لقاءاتنا مع العائلات القسنطينية التي هاجرت إلى تونس وعادت إلى الجزائر بعد الإستقلال، أورد لنا السيد"عجايلية بشير" في لقاء جمعنا به بسوق اهراس تواجد عديد العائلات القسنطينية بتونس، وأضاف بأن عائلة "عجايلية" هاجر جميع أفرادها في فترات مبكرة من القرن العشرين، وهو الأمر الذي مكّنه من الدّراسة بالمدرسة الصّادقية بتونس العاصمة، وأضاف لنا أنه التقى عديد الجزائريين من قسنطينة هناك، غير أنه لا يستحضر آساميهم، خاصة وأن وضعه الصحي كان متدهورا لما التقينا به[3].

وفي ذات السّياق دائما أورد لنا "علي توايتية" أنه فر رفقة عمّه وزوجة عمّه، خوفا من مضايقات السلطات الإستعمارية خلال الثورة التحريرية، بعدما أقدم العساكر الفرنسيون على إحراق الدوّار الذي يسكنونه، كما أكد لنا أن عديد العائلات القاطنة بالمناطق الحدودية لاقت نفس المصير، ومن بين العائلات التي ذكرها لنا: خالدي، موساوي، نايلي، بخوش[4].

---

[1] Jamel, Heggui, **Les algériens en Tunisie**…, Opcit p 46.

[2] مقابلة مع **عائلة قليل**، بباب الجديد، تونس العاصمة بتاريخ، 10 فيفري 2024، الساعة 14.00

[3] مقابلة مع **بشير عجايلية بشير**، بمدينة تاورة، ولاية سوق اهراس، بتاريخ 24 فيفري 2024، الساعة 10.00

[4] مقابلة مع **علي توايتية**، بمدينة تاورة، ولاية سوق اهراس، بتاريخ 22 فيفري 2024، الساعة 19.00.

ومن العائلات القسنطينية المهاجرة إلى تونس في فترات مبكرة، نجد عائلة "بن يزة" التي أكد لنا أحد أبنائها "محمد الناصر" أن الجد الأول "مصباح بن يزة" المولود عام 1835، هاجر إلى تونس واشترى أراضي شاسعة هناك عام 1882 ثم لحق به بقية أفراد العائلة[1]، وقد أشار "جمال حقي" (Jamel Heggui) في دراسته لهذه العائلة[2]، ولتوضيح الصّورة أكثر قمنا بإدراج وتصنيف قائمة لبعض العائلات القسنطينية المهاجرة إلى تونس بشكل جماعي:

الجدول رقم14: نماذج لعائلات قسنطينية هاجرت إلى تونسفترة الحماية الفرنسية[3]:

اللقب العائلي	مناطق الهجرة	تاريخ الهجرة	مكان الإقامة
زماموش	قسنطينة	حوالي 1920	حي السيدة منوبية
المقراني	قسنطينة	/	باجة
بن يزة	سوق اهراس	1880	الكاف
قليل	عنابة	حوالي 1950	تونس العاصمة
سهتال	خنشلة	حولي 1945	باب سيدي قاسم
توايتية	سوق اهراس	1956	تاجروين
عجايلية	سوق اهراس	/	تونس العاصمة
ستالة	قسنطينة	حوالي 1950	زغوان
بوشارب	خنشلة	1935	باب الجديد
بوعبد الله	سوق اهراس	بداية الثورة	ساقية سيدي يوسف
موساوي	ونزة	/	قلعة سنان- سرات
بوشريط	خنشلة	/	/

[1] مقابلة مع **العياشي بن يزة**، بمنزله بقرية المراهنة، ولاية سوق اهراس، بتاريخ 22 فيفري 2024، الساعة، 12.00.

[2] ينظر الجزء الخاص بالنشاط الإقتصادي للمهاجرين القسنطينيين.

[3] هذه البيانات من إعداد الطالب بناءا على اللقاءات التي أجراها مع هذه العائلات .

خالدي	ونزة- سوق اهراس	1920	قلعة سنان
سيساوي	سوق اهراس	1948	الكاف
روابحية	سوق اهراس	بدايات الثورة	ساقية سيدي يوسف
محامدية	سوق اهراس	= =	= =
غرايبية	سوق اهراس	= =	= =
خوالدية	سوق اهراس	= =	= =
أولاد عباس	= =	= =	= =
بوزبيلة	خنشلة	/	السيدة منوبية
حمزاوي	خنشلة	/	تونس العاصمة
مرداسي	خنشلة	/	تونس العاصمة
كادي	سوق اهراس	بداية الثورة	الكاف
محامدية	سوق اهراس	/	ساقية سيدي يوسف
ربعي	سوق أهراس	بداية الثورة	تاجروين
مقداد	سوق اهراس	=	الكاف- جندوبة
بوسكين	سوق اهراس	1954	سيدي رابح
بوحوية	سوق اهراس	بداية الثورة	أم العرائس- طبرقة
بلايلي	سوق اهراس	1945	تاجروين
بلعباس	سوق اهراس	1956	ساقية سيدي يوسف
النموشي	سوق اهراس	بداية الثورة	الكاف
عرعار	سوق اهراس	1954	الكاف- الساقية
محرز	سوق اهراس	1956	ساقية سيدي يوسف

من خلال هذه الجدول يتبين لنا مدى الأعداد الهائلة للعائلات القسنطينية التي وفدت على تونس، ومعظمها كانت هجرتها هروبا من السياسة الإستعمارية التي لاحقتهم ولم تترك لهم أي أمل للبقاء[1]، فالمعلومات التي جمعناها من المهاجرين الجزائريين اتفقت جميعها على نفس الأسباب، المتعلقة بالنظام الإستعماري، خاصة في ظل وجود علاقات تاريخية، ووحدة الدين واللغة وتشابه العادات والتقاليد، وحتى العوامل الطبيعية كلها محفزات جعلت هؤلاء المهاجرين يطرقون أبواب المدن التونسية[2]، لذلك يمكن القول أن حركة الهجرة هذه تبرز تفاعلا ثقافيا واقتصاديا ساهم في تشكيل وإعادة بناء صورة العائلة الجزائرية في الأراضي التونسية[3].

ب- الإستقرار في المناطق المجاورة:

يتمثل الاهتمام الرئيسي للمهاجر في البحث عن مكان قريب من منزله للإستقرار فيه دون أن يشعر بالإغتراب، يجب أن تكون ظروف الحياة في هذه الأماكن مشابهة لمنطقته الأصلية من حيث نمط الحياة وتاريخ العلاقات والرّوابط العائلية والقيم الثقافية والتقاليد، فنجد القسنطينيين استقروا بكثرة في المناطق الحدودية مثل الكاف[4]، وتبرسق التي لا تزال تقطنها العديد من العائلات، التي امتلكت الأراضي هناك[5]، وواصلت نفس النّشاط الذي كانت عليه في الجزائر[6].

[1] جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص 418.

[2] معلومات جمعنها من لقائاتنا مع العائلات الواردة أسمائها في الجدول.

[3] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie**…, Opcit, pp 66-67.

[4] خلال اللقاءات التي أجريناها مع العائلات المهاجرة إلى تونس وجدنا أن العديد منهم فضل الإستقرار بالكاف لقربها الجغرافي، وتوفر العمل في الفلاحة والرعي. ينظر، مقابلة مع **عبد الله محرز**، بسوق اهراس بتاريخ 20 فيفري2024، الساعة 11:00.

[5] زيارة ومعاينة للمنطقة من طرفنا بتاريخ، 10 فيفري 2024.

[6] مثل عائلة بن حديد التي أوردتها وثائق الأرشيف التونسي. للتوسع أكثر يراجع A.N.T. Série A, Carton 72, Dos 32 **Contrôle Civil de Maktar. Caïdat Ouled Aoun / Cheikhs des Algériens** .S/dos 32/4 **Ben Zazia Sadok Ben Hadj Chaaba**- 1932-1956.

ومن جهة أخرى فإن المناطق الحدودية لطالما جعلت المهاجرين يحتفظون بأمل العودة، لبلادهم وهذا ما دأبت عليه عائلات النمامشة وأولاد سيدي عبيد[1]، ، وهذا ما يتوافق مع ما ذكرته "جرمان مارتي" (G. Marty) في دراستها بخصوص استقرار عديد العائلات القسنطينية بأحواز العاصمة دون الدّخول إليها[2]، وهو نفس الأمر الذي ذهب إليه "الماجري" في دراسته[3].

وهنا يجب التّركيز على نقطة مهمّة هنا وهي أن سبب بقاء عديد العائلات في أحواز العاصمة يعود لطبيعة نشاطهم الرّعوي، خاصّة أن معظمهم هاجر بقطعانه كما أشارت لذلك عديد الدراسات[4]، أما السّبب الآخر فظروفهم المعيشية الصّعبة وفقرهم وحاجتهم منعتهم من ذلك[5] خاصّة وأن العاصمة مركز حضري يعرف تواجد المراكز الإدارية ويقطنه كبار الشخصيات والجاليات الأوروبية[6]، كما ذكرت لنا السيّدة شويخة سيساوي في مقابلة معها أن الإستقرار بالكاف أو المناطق الحدودية القريبة يعود لرواج تجارة "الكونترا" أو التهريب بين عديد المهاجرين القسنطينيين[7].

ج. تفاوت مدة الإقامة بين المهاجرين حسب الظّروف:

تختلف مدة الإقامة لدى المهاجرين القسنطينيين فهناك من فضّل الإستقرار نهائيا وهي حالة معظم العائلات[8] وهناك من بقي على علاقات مع بلده الأم، وخاصة فئة الشباب الذين يعودون للوطن الأصلي كلما أتيحت الفرصة لذلك، فقد يدوم المكوث لمدة أقصاها سنة واحدة

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 9, S/dos. 9/1, Doc. N°123 Opcit.

[2] Germain Marty, Opcit, P 305.

[3] عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص ص 87-96.

[4] بخصوص النشاط الإقتصادي بعض القبائل القسنطينية يراجع دراسة:George Barthélemy, Opcit, P 463

[5] **مقابلة مع الطاهر خالدي**، بمنزله بقرية بطوم، بلدية تاورة، ولاية سوق اهراس، يوم 24 فيفري 2023، الساعة 10.00.

[6] أورد تعداد 1931، تواجد أعداد كبيرة من الأوروبيين في تونس من مختلف الجنسيات، واحتكارهم لعديد قطاعات الشغل خاصة في المدن الكبيرة مثل تونس العاصمة وبنزرت. للتوسع أكثر يراجع:

R.T, P.F, S.G.G.T**, Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite)en Tunisie au 1921**, Opcit.

[7] مقابلة مع **شويخة سيساوي**، بمنزلها بسوق اهراس، 22 فيفري2023، الساعة **12:00**

[8] العياشي روابحي، مرجع سابق، ص ص 364-365.

وأحيانًا سنتين، وبعد تجميع مبلغ كافٍ من المال قادر على تغطية احتياجات الأسرة، وتكاليف الحرث والزراعة وربما تكاليف مناسبات اجتماعية كالزّواج والختان[1]، بعدها يعود المهاجر للسفر مجددا، لكن هذه الميزة منتشرة أكثر بين سكان الجنوب الذين لا يصطحبون معهم عائلاتهم، عكس سكان التل – كما أشرنا سابقا- فمعظم التنقلات كانت عائلية وبصفة نهائية وهنا يكمن جوهر المفارقة بين الهجرتين[2].

فالسّوافة والمزابية مثلا نجدهم لا يصطحبون عائلاتهم، فبين عشرة (10) رجال نجد امرأة واحدة[3]، ويبقون دائما على اتّصال بممتلكاتهم بالجزائر مثل غابات النّخيل والمحال التجارية[4] من خلال تفقدها دوريا، أما المهاجرون القسنطينيون فعلى العكس نسجل بعض الإستثناءات فقط لدى قبائل أولاد سيدي عبيد، الذين يعودون إلى أراضيهم منتصف أفريل لحصاد الشّعير وفي نهاية ماي وبداية جوان لحصاد القمح، وبعد انتهاء عمليات الحصاد يعود المتنقلون إلى قراهم في تونس حتى موسم الزراعة القادم[5].

جدير بالذكر أن المرأة المهاجرة تشارك في العمل الزّراعي والمنزلي، خاصة الأعمال التي تتطلب استقرار جميع أفراد العائلة للتعاون من أجل المصاريف العائلية[6]، وبالإضافة

---

[1] العياشي روابحي، مرجع سابق، ص ص 364-365.

[2] دريد حمو، المرجع السابق، ص ص45-46.

[3] Germain Marty, Opcit, P 302.

[4] اشتهر المهاجرون المزابية في تونس بممارسة التجارة وامتلاك المحال التجارية على أنواعها وهو ما ورد في إحدى المراسلات الأرشيفية التي تطرقت لامتلاك المزابية لمحلات بيع الفحم والخضر وبيع الخبز واللحوم والأقمشة. للتوسع يراجع:

A.N.T. Série A, carton 01, Dos **17 cheikhat El-Médina-algériens- Cheikhs des Mozabites**. s/dos 17/01 **Hadj Ali Ben Amor Bakir**., Doc N° 13.رسالة المزابية إلى الوزير الأكبر التونسي

[5] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie** ..., Opcit, PP 165-167.

[6] بهذا الخصوص يمكن الرجوع إلى الدراسات التي تطرقت لعقود الشغل الفلاحي، والتي تضمنت وجود أسماء بعض النساء. يراجع عبد اللطيف الحناشي، **عقود التشغيل بجهة قابس-تونس-1881-1956**، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بتونس العاصمة، جامعة تونس، ص66.

إلى ذلك فإن هذا الاختلاف الرقمي بين الذكور والإناث دفع بعض الجزائريين للزواج من نساء تونسيات[1].

في ختام هذا الفصل يمكن القول بأن الهجرة القسنطينية إلى تونس، قد ارتبطت بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، وما نتج عنه من قمع ومصادرة للأراضي وتدهور للأوضاع المعيشية، إضافة إلى القرب الجغرافي والروابط الثقافية بين البلدين.

كما يبرز الفصل تطور هذه الهجرة عبر مراحل مختلفة ، مما جعل تونس وجهة للعديد من المهاجرين واللاجئين القسنطينيين.

أما من حيث الخصائص، فقد اتسمت الهجرة بالطابع العائلي وبحفاظ المهاجرين على عاداتهم وروابطهم الاجتماعية، مع مساهمتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل تونس. ويخلص الفصل إلى أن هذه الهجرة عكست عمق العلاقات التاريخية والحضارية بين الجزائر وتونس.

وتُعد هذه المعطيات مدخلًا لفهم الإطار الذي تعاملت به السلطات الاستعمارية مع هذه الفئة، وهو ما سيتناوله الفصل الموالي من خلال دراسة مواقف السلطات الفرنسية من المهاجرين القسنطينيين في تونس وتنظيمهم واستقرارهم بها.

[1] من بين المهاجرين الذين التقينا بهم و تزوجوا من تونسيات نذكر على سبيل المثال لا الحصر.عائلة زماموش، ينظر **مقابلة مع عائلة زماموش**، المصدر السابق.

الفصل الثاني: مواقف السّلطات الفرنسية من المهاجرين القسنطينيين في تونس وتنظيمهم واستقرارهم بها.

أولا: مواقف السلطات الفرنسية من المهاجرين القسنطينيين في تونس.

ثانيا: تنظيم المهاجرين القسنطينيين في تونس.

ثالثا: أماكن ومناطق استقرارهم.

يُركّز هذا الفصل على دراسة أحد الجوانب الهامة في مسار الهجرة القسنطينية نحو تونس، من خلال تحليل مواقف السلطات الاستعمارية الفرنسية من هذه الفئة من المهاجرين، والبحث في كيفية تنظيمهم واستقرارهم في البلاد التونسية خلال فترة الاحتلال، فقد شكّلت هذه الهجرة ظاهرةً اجتماعية وسياسية ذات أبعاد متعددة، فلطالما سعت الإدارة الفرنسية إلى مراقبتها والتحكم في مسارها في ظل تخوّفها من أي عمل قد يمس المصالح الفرنسية في تونس والجزائر، وهو الأمر الذي جعلها تبحث عن طريقة تمكنها من إيجاد تحديد تنظيم إجتماعي للمهاجرين القسنطينيين داخل المجتمع التونسي، وتسهل كيفية التعامل مع المهاجرين وهو ما تطرقنا إليه في العنصر الثاني من هذا الفصل.

وفي الأخير يتناول الفصل أماكن ومناطق استقرار المهاجرين القسنطينيين في تونس، مبرزًا العوامل التي ساهمت في اختيارهم لتلك المواقع، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، وكيف ساعدهم ذلك على تكوين نسيج سكاني متماسك حافظ على خصوصيته الثقافية والاجتماعية.

أولًا: مواقف السلطات الفرنسية من المهاجرين القسنطينيين في تونس.

1- فترة ما قبل الحماية الفرنسية

أ- التّشجيع على الهجرة:

تشير الكثير من الدراسات التي اطلعنا عليها بأن السلطات الفرنسية بالجزائر خلال سنوات تواجدها الأولى لم تبد أي اهتمام لخروج الجزائريين من بلادهم[1]، بل على العكس فقد شجّعت هذه الحركة وفتحت أبواب المغادرة لكل من يرغب في ذلك من خلال تسهيل عمليات منح جوازات السفر[2]، بل وصل بها الأمر إلى التكفل بمصاريف السّفر لبعض العائلات التي

[1] سعت السلطات الفرنسية لترحيل الجزائريين بغية اللحصول على مساحات واسعة من الأراضي قصد منحها للمستوطنين، للتوسع في الموضوع يراجع: عثمان فكر، "الإستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري"، **مجلة جامعة دمشق**، مجلد29، ع 3، 2013، ص ص 590-596. وأيضا توفيق صالحي، مرجع سابق، ص34.

[2] أحمد بن جابو، **الوضع القانوني للمهاجرين...**، مرجع سابق، ص312.

وصفتها السلطات الإستعمارية في أبجادياتها بالمتعصبة والمتطرفة[1]، وأنها تشكل خطرا على الحضور الفرنسي بالجزائر، فالحاكم العام للجزائر قد راسل القنصل الفرنسي بتونس طالبا منه عدم السماح بعودة الجزائريين لأراضيهم ووجوب إيجاد طرق كفيلة بتصريفهم بعيدا بلادهم[2].

وشملت هذه الإجراءات حتى الجزائريين الذين تم نفيهم[3]، إذ سمحت لهم بالعودة لموطنهم واصطحاب عائلاتهم بعيدا عن الجزائر، على غرار الثائر المسمى "أحمد بن شعبان العنابي" الذي وافق القائد العسكري للمنطقة على عودته لأخذ عائلته، فقد عبّر وزير الجزائر والمستعمرات عن مباركته لخروج الجزائريين من بلدهم طالبا عدم التعرض لهذه الحركة مهما كان عددهم، لأن خروجهم حسبه سيوفّر الأراضي للمعمّرين[4] خاصّة في المناطق التي تكثر فيها هذه الفئة على غرار سكيكدة، عنابة، قسنطينة[5].

وللمباشرة في هذه الإجراءات أمر الوزير بتسهيل منح الجوازات للمغادرين بشكل فردي، أما الهجرات الجماعية للأسر فهي لا تدخل ضمن هذا الحيز، ليكون قرار مغادرتها بالرجوع إليه لمناقشة التدابير اللّازمة للعملية، وهكذا أصبح على كل جزائري راغب في الذهاب إلى

[1] لعبت المكاتب العربية دورا كبيرا في التغلغل بين الأهالي ومعرفة النظام القبلي للمجتمع الجزائري، وهو ما ساعدها في تحديد الأشخاص الذين يشكلون خطرا على الوجود الفرنسي خاصة العائلات المتنفّذة ، يراجع : حكيم عواج، مرجع سابق، ص 141.

[2] عبد الكريم الماجري، مرجع سابق، ص ص 98-99.

[3] للإطلاع على أهم العائلات التي تعرضت للنفي يراجع: جرمان ميلي، **ترحيل قرويي وثوار القبائل الكبرى إلى كاليدونيا الجديدة**، تر آيت شعلال ، دار الإمام الثعالبي للدراسات ونشر التراث، ، الجزائر، 2013، ص190.

[4] عبد الكريم الماجري، مرجع سابق، ص ص 98-99.

[5] ضحى جربال، **نخب المحليات والسلطة السياسية في شرق الجزائر في الثلاثينات والأربعينات بين الإندماج والإنشقاق**، مركز الدراسات للبحوث العربية والإفريقية، ص ص 149-150.

تونس ما عليه سوى التقدم بطلب الحصول عى رخصة –جواز السفر– يتم استظهارها لدى ممثلي الدولة الفرنسية بتونس[1].

لقد كان الإقبال على استلام جوازات السفر معتبرا ومرضيا للسلطات الفرنسية، واستفاد منه الكثير من المهاجرين الجزائريين، وبحديثنا عن المهاجرين القسنطينيين فقد أوردت الوثائق الأرشيفية الفرنسية قائمة للمستفيدين من هذه التصريحات ينحدرون من مناطق مختلفة مثل عنّابة وقالمة وقسنطية ومسكيانة وواد زناتي[2]، والجدول التالي يورد بعض العيّنات:

الجدول رقم 15: عيّنات لبعض القسنطينيين المستفيدين من جوازات السفر قبيل الحماية[3].

الإسم	مكان الميلاد	تاريخ الحصول على الجواز.
محمد السيفة	عنابة	1847
ابراهيم بلعيد	قسنطينة	1847
مسعود بن احمد	قسنطينة	1848
أحمد بن بلقاسم الحركاتي	الحراكتة/ أم البواقي	1848
محمد بن سهيب	واد الزناتي	1849
زهرة بن سليمة	قسنطينة	1851

[1] أحمد بن جابو، **المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس1830–1954، أطروحة مقدم لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر**، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010–2011، ص ص 157–161.

[2] ISHMN, Centre des Archives d'outre Mer, Aix en provence, Série 25H, A22, 25H16, Dos2, Doc N° 162 **Minute d'une Lettre adressé par le Governeur Général de L'Algérie au Consul de France a Tunis**. Alger Le 4 aout 1857.

[3] الجدول تم إعداده بناءا على دراسة الماجري، ص ص 346-348.

ب- التحذير من تفاقم الهجرة:

يبدو أن قرار السلطات الفرنسية بتسهيل تسريح الجزائريين كان متسرعا وغير مدروس العواقب، فمع تفاقم حركة الهجرة إلى تونس بدأت السلطات الإستعمارية بمراجعة قرارتها قصد تنظيم العملية ومن ثم وقفها نهائيا.

كانت باكورة تغيّر المواقف الفرنسية من خلال تصريح قنصل فرنسا بتونس عدم استعداده لقبول هذا الكمّ الهائل من الجزائريين داخل المحمية لصعوبة مراقبتهم، ودعا سلطات الحماية إلى التسهيل في منح جوازات السفر للجزائريين الرّاغبين بالعودة للجزائر، والذين حسب زعمه لايستفيد من وجودهم بتونس سوى الباي التّونسي الذي قدّم لهم مساعدات للعمل في المجال الفلاحي للإستفادة من خبرتهم، ولذلك وجه نداءا إلى سلطات الجزائر طالبهم فيه بعد السماح بخروج أفواج أخرى من الجزائريين حفاظا على أمن المحمية[1].

غير أن موقف القنصل الفرنسي بتونس سيتصادم مع رفض الحاكم للجزائر عودة هؤلاء المبعدين بحجة إثارتهم للقلاقل، وهنا لنا أن نتخيّل الحالة الّتي أصبح عليها المهاجرون الجزائريون خاصّة مع تزايد أعدادهم يوما بعد يوم، أمام تصادم مصالح الطرفين[2].

وكانت أهم المراسيم الخاصة بهذه العملية، اقتراح مدير الأراضي الدّولية بالجزائر سنة 1871، تطبيق الفصل الثاني من مرسوم 31 أكتوبر 1845 الذي ينص على مصادرة أراضي كل متغيب عن مقر إقامته لمدة تزيد عن ثلاثة (3) أشهر، وهو ما قوبل بالرفض من طرف حاكم قسنطينة والحاكم العام بالجزائر[3].

---

[1] عبد الكريم الماجري، مرجع سابق، ص ص 101-102.

[2] -ISHMN, Centre des Archives d'Outre-mer d'Aix-en-Provence, série 25H, A24, 25H17, dossier 3, Doc N° 331, , **Lettre de Gouverreur Général de l'Algérie au Ministre de la Guerre, Alger Le 10 Octobre 1864.**

[3] عبد الكريم الماجري، مرجع سابق، ص 109.

بعد هذه الخطوة تواصلت الضّغوطات الفرنسية على الباي التونسي من أجل تعاونه للتصدي للمهاجرين وطردهم فقام قنصل فرنسا بتونس بإرغام الباي على إصدار أمر عليّ بتاريخ 6 أفريل 1874، ينصّ على منع دخول الجزائريين إلى تونس دون رخصة[1].

وقد وجّه الوزير "خير الدين" نسخا من هذا الأمر إلى عمّال الكاف والرقبة والرديف، والجريد والفراشيش للسهر على تنفيذه، وقد كانت حجّته في ذلك أن هؤلاء المهاجرين يرتكبون تجاوزات قانونية بالجزائر ويفرون إلى تونس للإحتماء بها وهذا أمر غير صحيح، لأن خير الدين في الحقيقة أصدر هذا القرار تحت ضغط القنصل ولم يكن يريد إظهار ضعفه أمام عمّال الرقابات المدنية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد كان متخوفا من أن تعامل السلطات الفرنسية بالجزائر القبائل التونسية الفارة من دفع ضريبة المجبي بالمثل[2]، ونحن نعلم مدى أهمية هذه الضريبة للخزينة التونسية التي كانت في حالة احتضار، وهذا يبين لنا أن المصلحة المشتركة اقتضت هذا التعاون ضد الجزائريين، لوضع حد لهذه الهجرة التلقائية المتزايدة[3].

وأمام عدم قدرة السلطات الفرنسية على وقفها، أصدر الحاكم العام بالجزائر أمرا إلى حكّام المقاطعات، بعدم تسليم رخص السّفر لمن يرغب بمغادرة الجزائر بصفة نهائية، ويمكن تسليمها بصفة استثنائية للذين يرغبون في الإستقرار بإيالة تونس وذلك بموجب مرسوم 16ماي 1874 الذي يلزم الجزائريين على الحصول على تصريح سفر لمغادرة بلادهم، وتواصل العمل بالتراخيص إلى عشية الحرب العالمية الأولى، أين تم إلغائها بموجب مرسوم 14جويلية 1914[4].

---

[1] I.S.H.M.N, Centre des Archives d'Outre-mer d'Aïx-en-Provence, série 25H, A27, 25H (18)2. dossier 11, Doc N° 791.**Le Préfet au Governeur Général**, Constantine Le 23/11/1874.

[2] **أوامر علية مؤرخة في 19صفر 1291هـ**. Ibid, série 25H, A28, 25H (18)2, dossier 1, Doc N° 29 وأيضا عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص110.

[3] المرجع نفسه، ص 110

[4] المرجع نفسه، ص ص 111، 138.

ويورد "العياشي روابحي" في دراسته أسلوبا آخر لجأت إليه السلطات الفرنسية لمحاولة وقف الهجرة، عن طريق استصدار الفتاوي من العلماء والأئمة تلزم الجزائريين بالبقاء في بلدهم، واستطاعت بفضل أحد الشيوخ التجانيين استصدارها من علماء القيروان، وصادق عليها علماء الأزهر ومكّة والطائف، وعملت السلطات الفرنسيين على إقناع الجزائريين بالعمل بها[1]، ومن المواقف الأخرى التي أقدمت عليها سلطات الإحتلال لمنع الهجرة ربطها بالتعصّب الديني ورفض العيش تحت سلطة المسيحيين، كمحاولة يائسة منه للتغطية على حقيقة الهجرة خاصة بعد فشلها في وقفها[2].

2- فترة الحماية1881 الفرنسية على تونس-1956.

أ: التشريعات القانونية.

لعلّ انشغال القيادات العسكرية الفرنسية، بإخماد نيران المقاومة الشعبية الشّرسة التي عرفتها الجزائر خاصة في النصف الأول من القرن التاسع عشر[3]، لم يسمح لها بمراقبة حركة الهجرة الجزائرية للأراضي التونسية، التي كانت تتم في شكل أفراد وجماعات خاصة القادمة من الشرق الجزائري مثل قسنطينة، عنابة تبسة وخنشلة وعين البيضاء[4]، وتسارعت وتيرتها بشكل كبير خاصة بعد فشل ثورة المقراني عام 1871[5] أين ارتفعت نسبة هروبهم إلى تونس خاصة سكان المناطق الحدودية[6].

---

[1] العياشي روابحي، "هجرة النخب الجزائرية إلى البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر: الخلفيات والتحديات"، **المجلة التاريخية الجزائرية** ، مج6، ع1، 2022،ص 761

[2] المرجع نفسه، ص 762.

[3] للإطلاع على أهم المقاومات الشعبية التي عرفتها الجزائر خلال القرن التسع يمكن الرجوع إلى دراسة، محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، دار البعث، قسنطينة، الجزائر.

[4] صالح عسول، مرجع سابق، ص63.

[5] العيّاشي روابحي، **هجرة النخب...**، مرجع سابق، ص 763.

[6] بشير مديني، **الجالية ...**، مرجع سابق، ص 28.

ففي البداية كانت الهجرة تتم بشكل عفوي ولم يكن هناك تشريع يضبطها لكن مع تزايد تدفق المهاجرين تفطنت السلطات الفرنسية في كل من الجزائر وتونس لإلزامية مراقبة حركة الهجرة وتنظيمها، وهذا ما أكدته المراسلات التي كانت تتم بين الحاكم العام في الجزائر وممثل فرنسا بتونس[1].

ورغم هذا الإجراءات إلا أن السلطات الفرنسية بقيت عاجزة على تنفيذ مشروعها، بوقف الهجرة الجزائرية إلى تونس، وهو ما تؤكده الأرقام التي بقيت في ارتفاع مستمر[2]، ويتعزّز لدينا هذا الطرح من خلال تصريحات المهاجرين القسنطيينيين الذين التقينا بهم، فقد أكدوا لنا أن سلطات الحماية في البداية كانت متراخية نوعا ما في مراقبة حركة الهجرة لكنها، ضيقتها خاصة مع اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية[3]، أين استخدمت جميع الأساليب القانونية والعقابية وصلت لحد القتل والترهيب في كثير من الأحيان خاصة في الفترة الأخيرة من الوجود الإستعماري بكلا البلدين[4]، فقد لايسعنا المقام لسرد جميع التقارير التي كتبت حول منع الهجرة الجزائرية إلى تونس[5]، حيث سنكتفي باختيار عيّنات منها رأينا أنها مهمّة في هذه الدّراسة.

مع بدايات القرن العشرين أصدرت السلطات الفرنسية عدة مراسيم هادفة للتضييق على المهاجرين الجزائريين أملا في إجبارهم على مغادرة تراب المحمية واضعة في يد السلطات

---

[1] الأرشيف الوطني التونسي، الحافظة 277، الملف 11، **مراسلات تتعلق بمراقبة مرور التونسيين والجزائريين عبر الحدود**، الوثيقة رقم 26،

Le controleur civil à Tunis à Le risident Général de France à Tunis, Le 4 Février 1937.

[2] يراجع العنصر الخاص بتعداد المهاجرين القسنطينيين في الفصل الأول.

[3] تصريحات المهاجرين الجزائريين الذين التقينا بهم سواء في تونس أو الجزائر من بينهم: علي توايتية (سوق اهراس)، بن العياشي يزة،(سوق اهراس)، عائلة زماموش(تونس).يراجع: المقابلات السابقة.

[4] عبد المجيد خلوف،" الجالية الجزائرية بين المعاناة وأمل العودة"، **مجلة الجيش**، ع 165، الجزائر، ديسمبر 1975، ص11.

[5] من أهم الملفّات الّتي ذكرت في الأرشيف الوطني التونسي حول مراقبة حركة الهجرة الجزائرية يراجع:
الأرشيف الوطني التونسي، الحافظة 277، الملف رقم 11، مصدر سابق.

المدنية والعسكرية كل التسهيلات من أجل نجاح العملية وهو مأشار إليه التقرير الصادر في عام1901 بعنوان "مسلمون أجانب في تونس" **(Musilmans étrangers àTunisie)** يضمّ (22) وثيقة تنص على ضرورة مراقبة الجزائريين وجميع أنشطتهم وتنقلاتهم، وذلك بموجب القوانين المؤرخة في 28 جوان 1881، 27جوان 1888، 25جوان 1890 وجميعها تهدف إلى تطبيق عمليات المضايقة والتّرحيل وإيقاف المهاجرين الجزائريين القاصدين تونس[1].

بل دعى من خلاله صاحبه إلى ضرورة تطبيق نفس القوانين السارية في الجزائر على الجزائريين المتواجدين بتونس، وأتبعت هذه التعليمات بقانون 17 ديسمبر 1901 و23ماي 1902، كإجراءات مكملة لعملية المراقبة[2]، لذلك فعند تحليلنا لهاته المراسلات يتبين لنا عدة نقاط أهمها:

– الحرج الكبير والتأثير المهم للتواجد الجزائري بتونس وثقله هذا من جهة، من جهة أخرى تبين هذه الإجراءات أن النظام السائد بتونس، هو نظام استعماري بحت تزين بثوب الحماية، ويتعزز لدينا هذا الطرح خاصة مع الدعوات الرامية إلى تطبيق القوانين السائرة في الجزائر، مما يعني أن سلطة الباي التونسي أضحت مجرد بروتوكول كتابي لا أكثر ولا أقل.

وبالعودة للإجراءات السابقة، فقد صدر مرسوم بمنع التسوّل وذلك شهر جانفي من العام 1902 منح من خلاله لرؤساء البلديات كل الصلاحيات في تطبيقه[3]، جدير بالذكر أن السلطات الفرنسية بتونس لطالما ركزت في تقاريرها على تخويل جميع السلطات لرجال الشرطة والأمن[4] ونحن نعلم أن الكثير من المهاجرين القسنطينيين يصلون إلى تونس في

[1]ISHMN, Quai d'Orsay, P. 41, Nouvelle série, 117, **Musilmans étrangers à Tunisie, Mai1901-Juin1914**, **circulaire aux contrôleurs civils**.05 février 1901.
[2] Ibid.
[3] Jamel Heggui**, Les Algériens en Tunisie…,** Opcit, P 70.
[4] من خلال التقارير التي اطلعنا عليها المتعلقة بمراقبة حركة المهاجرين الجزائريين لفت انتباهنا تخويلها لجميع الصلاحيات لرجال الشرطة والدرك، والمراقبين بالمراكز الحدودية، وذلك بهدف تسهيل توقيف المهاجرين وإعادتهم وطردهم، للتفصيل في

حالة يرثى لها ولا يجدون حتى مأوى وهو الأمر الذي يعرضهم للتسوّل والتشرد، ويكونون عرضة للإعتداء والسّرقة خاصة في الأوقات المتأخرة من الليل التي تعرف انتشار اللّصوص والسكارى[1]، وقد أشارت "مارتي" (Marty) في دراستها لحالة هؤلاء[2].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن غلاء أسعار بعض الفنادق[3] والوكالات يدفع بالمهاجرين عموما إلى التسوّل والمبيت في الشّارع خاصّة إذا قارنا هذا الإرتفاع بانعدام فرص الشغل[4]، التي استأثر بها الأجانب المنتشرون في تونس بقوة خاصّة المدن التي يقطنها القسنطينيون مثل تونس العاصمة وبنزرت[5].

ويبدو من خلال تحليلنا، للمراسيم السابقة وربطها بأوضاع المهاجرين القسنطينيين يتبين لنا أن هذا المرسوم القانوني وضع خصّيصا لمحاربة هذه الفئة من المهاجرين أي الفقراء والمتسوّلين وهو الهدف الأسمى وليس محاربة التسوّل كظاهرة كما تدعيه سلطات الحماية.

الموضوع يرجع إلى الملفات التالية: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة A، الحافظة 277، الملف 11، ، الوثيقة رقم 20. **Départs clondistains d'indindijènes** وأيضا:

.A.N.T, Série E, Carton 550, Dos. 5, Doc N°. 4: **Lettre du commandant de la brigade d'occupation la Tunisie adressée le 19 mai 1890, au RG** وأيضا ibid,Carton, 277, Dos 13 **Algérie, Questions Générales, Statut des Algériens domicilés dans la Régence 1935**. Doc N° 34. **Rapport sur le nombre des Algériend en Tunisie**.

[1] سنية الريحاني، **التاريخ الإجتماعي لتونس العاصمة في فترة ما بين الحربين من خلال جريدتي الزمان والشباب لمحمد بيرم التونسي**، بحث لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس، قسم التاريخ، جامعة منوبة، فيفري 2015، ص ص 78-79.

[2]Germain Marty, Opcit, p306.

[3] تقوم الفنادق بنفس الوظائف التي تقوم بها الوكالات من حيث إيواء الوافدين إلى المدينة من أجل العمل، وكذلك التجار القادمين من مناطق بعيدة إلى الأسواق من أجل بيع منتوجاتهم،خاصة وأن هذه الفنادق تتوفر على أماكن خاصة لتخزين البضائع، ويكون شكلها الهندسي في الغالب بسيط يتكون من طابقين يتوسطهما فناء واسع مربع وغير مسقوف، تحيط به غرف ضيقة لإيواء الوافدين.

[4] A.N.T.Série S G, S/ série, SG3, Carton 308, Dos 3,**Texte Légilatif relatifs au prix chambres d'hotels en Tunisie et en Algérie**1937-1945. Doc N° 1, P 7 **prix des chambres**.

[5] حول تعداد الجالية الأجنبية في تونس وأماكن استقرارها ونشاطها يراجع:

R.T,P,F.S,G,G,T**, Dénombrement de La population civile tunisienne (Musulmane et israélite) en Tunisie au 1921**, Ibid.

عموما فالإجراءات السابقة أعقبها مرسوما آخر بتاريخ 20 فيفري 1909 صادر من الإقامة العامة تحت رقم (67c/c) ينص على تحويل المهاجرين الجزائريين وإعادتهم قسرا إلى موطنهم الأصلي حتى لو تطلّب ذلك استخدام القوة[1].

وهكذا تمكّنت السلطات الفرنسية وإدارة مراقبة حركة الحدود الجزائرية التونسية، من توقيف الكثير منهم خاصة في النقاط الحدودية المعروفة على طول الشريط، وهو ما ورد في مراسلة والي قسنطينة عام 1909 الموجهة الى الحكومة العامة يخبرهم فيها باعتقال مئة واثنان وأربعين (142) مهاجرا دون وثائق هوية[2].

وفي ذات السّياق أوردت إحدى المراسلات الصادرة بتاريخ 14 أفريل 1921 تحت رقم (11329) موجهة من الحاكم العام بالجزائر إلى المقيم العام الفرنسي بتونس تبادلا فيها الطّرفان ضرورة إيجاد الحلول الكفيلة بمنع المهاجرين الجزائريين من المرور إلى تونس، وأصر الطرفان على ضرورة أخذ الأمور بجدية تامة من أجل نجاح العملية، كما أشار خلال المراسلة بأن تزايد أعداد الجزائريين يشكل خطرا على المحمية[3].

ومن الأساليب الأخرى التي اعتمدتها سلطات الجزائر وتونس عثرنا عليها خلال بحثنا في الأرشيف التونسي هي قرارات تمديد تصاريح السفر الخاصة بخروج الجزائريين، ويبدو حسب الوثيقة أن كل من خرج دون إظهار هذا التصريح يعتبر مخالفا للقوانين وقد ترتب عنه عقوبات ردعية ربما تصل لحد السجن[4].

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 279, Dos 1, Opcit.

[2] Jamel Haggui, **les Algériens en Tunisie** ...Opcit, pp70-71.

[3] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة A، الحافظة 277، الملف 11، مراسلات تتعلق بمراقبة مرور التونسيين والجزائريين عبر الحدود، الوثيقة رقم 18.

A.s de la circulation des Indigènes Algériens allant en Tunisie réciproquement. Le 14 Avril 1921.

[4] A.N.T. Série A, Carton 276, Dos 3. Doc N° 90**. Prolongation des permis de voyage au indigènes**.Tunis Le 9 Mai 1901.

جدير بالذكر أن هذه الإجراءات دخلت حيّز التنفيذ في ظرف وجيز، وطبّقت بصرامة كبيرة دون تفريق بين كبير وصغير ولا ذكر وأنثى، وهو ما يبن لنا الحرص الشديد لسلطات الإحتلال على محاربة حركة الهجرة، والتعرض للمهاجرين الجزائريين وذلك باستخدام جميع الوسائل المتاحة.

ب- مراقبة المراكز الحدودية و توظيف الأعوان والمخبرين.

يبدو أن الحلول التي لجأت إليها السلطات الفرنسية للتّضييق على المهاجرين الجزائريين لم تأت أكلها لذلك سعت جاهدة لإيجاد حلول موازية للمشاريع السابقة، تكون كفيلة بنجاح مخططاتها ضد الجزائريين، وذلك عن طريق فرض رقابة صارمة على المناطق الحدودية بين المنطقتين، و توفير كل السبل المادية والبشرية لهاته العملية.

عملت سلطات الحماية على تعزيز الرقابة على الحدود بين البلدين، كما أوردت لنا وثائق الأرشيف التونسي في السلسلة **(E)**، مراسلات من الحاكم العام للجزائر إلى سلطات الحماية تطرق فيها الطرفان لمسألة زيادة نقاط التفتيش والمراقبة على طول الشريط الحدودي بين البلدين[1]، والتي تكللت بإنشاء عدة نقاط في نفطة وتامغزة وخنقة النص، وفج المتلوي وتلدجة[2].

وفي سنة 1892 قامت سلطات الحماية ببناء عدة مراكز حدودية على مسافة أربعين (40كم) على غرار مركز هنشير شيحة وعرق الخزين والمقطع والحشانة في شمال ووسط وغرب تونس[3].

[1] في لقائاتنا مع المهاجرين القسنطينيين أوردوا لنا أن أهم النقاط الحدودية التي يتم المرور عبرها نجد: ساقية سيدي يوسف، بوشبكة، أم الطبول. وغيرها. يراجع: المقابلات السابقة.

[2] A.N.T, Série E, Carton 550, Dos 5 Doc N°. 4: **Lettre du commandant de la brigade d'occupation la Tunisie au RG,** adressée le 19 mai 1890.

[3] A.N.T. Série A, Carton 278, Dos 18. S/dos 18/1 **incidents frontiére algéro-tunisienne :gendarmeriede Feriana 1883-1938**., Doc N° 116**. Lettre du C.C. de Gafsa à Castalin Saint victor délégué de la Résidence Générale**, Le 21 Novembre 1892.

وبما أن بناء المراكز الحدودية يحتاج لتسخيرات مادية وبشرية هامة خاصة الموظفين من رجال الشرطة والمراقبة كان لزاما على القائمين على هذه العملية أخذ ذلك بعين الإعتبار، وهذا ما أقدمت عليه سلطات الحماية من خلال زيادة عدد الموظفين في نقاط "بوشبكة" وغار ديماو و" ساقية سيدي يوسف"[1]، التي تعرف إقبالا كبيرا للجالية القسنطينية القادمة من تبسة وخنشلة وسوق اهراس وعنابة ومسكيانة[2].

ورغم ذلك فقد اعترفت الإدارة الفرنسية في إحدى مراسلاتها أن تشتّت الجزائريين في مناطق متفرّقة عبر الحدود شكّل صعوبات كبيرة على السّلطات الفرنسية في مراقبتهم والسيطرة عليهم، وهذا الإنتشار الجغرافي الواسع مثّل تحدّيا كبيرا في متابعة تحركاتهم، مما أضعف قدرة الإدارة على السيطرة عليهم، وأدى إلى زيادة الإحتياطات الأمنية في تلك المناطق الحدودية[3].

بالإضافة للإجراءات السابقة تم تشديد المراقبة وعمليات البحث ونشر الإعلانات والملصقات تحمل صورا ومعومات شخصية حول الأشخاص المطلوبين، على غرار ماحدث مع أحد المهاجرين القسنطينيين المسمى "أحمد بن مصطفى" المنحدر من مدينة مسكيانة[4]، والذي وردت معلوماته الشخصية كاملة في إحدى الوثائق التي اطلعنا عليها بأنه يبلغ من العمر 36سنة، وطوله واحد متر و ستة وثمانون(86) سنتمرا، وأسود الشعر والعينين واللّحية، طويل الأنف، صغير الفم، بشرة بيضاء مستديرة، ذقن دائري، وهكذا فإن هذه

[1] A.N.T,Série A, Carton 277, Dos 13 **Algériens Questions Générals, Statut des Algériens domicilés dans La régence 1935**, Doc N° 34 **Rapport sur les nombres des Algériens en tunisie.**

[2] المقابلات السابقة.

[3] A.N.T. Série A, Carton 48, Dos 20 **Administration général indigène de Tabarka**, S/dos 20/2 **Caïdat Ain Draham, Cheikh des Algériens 1947-1949**. Doc N° 14 **Les difficultés de L' éparpillement des Algériens sur des zones frontières** , Le 11-08-1949.

[4] **مسكيانة:** مدينة تقع في الشرق الجزائري قريبة من ولايتي خنشلة وتبسة، وهي تابعة لولاية أم البواقي، أهم عروشها الحراكتة، ومعظمهم يتحدثون اللغة الشاوية. يراجع: معلومات جمعها الباحث خلال زيارته للمدينة بتاريخ 20فيفري 2023.

الأوصاف التي تنشر في المراسلات وتقارير البحث من شأنها أن تسهّل عملية توقيف المهاجرين القسنطينيين داخل حدود المحمية[1].

كما أن سلطات الحماية فرضت رقابة صارمة وتتبع المهاجرين القسنطينيين المتواجدين بتراب الإيالة خطوة بخطوة كمحل الإقامة[2] وطبيعة العمل وحتى العلاقات الإجتماعية بين المهاجرين الجزائريين أو مع التونسيين، وتفنّنت في استصدار القوانين والتعليمات التي تنظم تلك العمليات، وقد اطلعنا على العديد من الوثائق التي تبين هذا الإجراء[3]:

ومما جاء في إحداها أن السيد "العجاري حمود الشريف" كان متمركزا في تونس العاصمة وأقام بأحد الفنادق هناك، وقد غادر منذ بداية شهر فيفري1916 إلى الجزائر[4]، وفي نفس الملف دائما أوردت وثيقة أخرى في شكل تقرير عن "الحاج السعيد بن حديد الغربي الدراجي" وهو من الشخصيات القسنطينية البرجوازية المعروفة بتونس، أدرج فيه التقرير معلومات مفصلة عن جميع تحركاته ونشاطاته وممتلكاته، خاصة وأن اسمه ورد ضمن المشبوهين بنشاطهم السياسي المعادي لسلطات الحماية الفرنسية رفقة حركة الشّباب التونسي[5].

كما اطلعنا على وثيقة أخرى يعود تاريخها إلى 21 نوفمبر 1912 تخص المسمى "محمد بن الطاهر مخنان"، ومما جاء فيها بأن هذا الأخير دخل إلى تونس قادما من سطيف للإلتحاق بعائلته المقيمة بالقلعة الجرداء بالمراقبة المدنية بالكاف، من خلال هذه المراسلة

[1], A.N.T,série A , Carton 276, Dos 4 **Léleringe de la Macque 1900-1910**, Doc N° 29. **Départs clandestins pour La Mecque**. 1902.

[2] A.N.T. Série A, Carton 279, Dos 3 **Algériens venus en Tunisie sans autorisation 1907-1947**, Doc N° 55, **Lettre de Gouverneur Général de l'Lgerie à Le Résident Général de La republic Française àTunis A.S des agissements de la famille Mehnane**, Le 21 Novembre1912.

[3] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية أ، العلبة 277، الملف 11، الوثيقة رقم 18. مصدر سابق.

[4]A.N.T.Série E, Carton 550, dos 30/15 **Gens Suspects**, S/dos 33 **Laiari Mohamed Cherrif**, Doc N°33 **Lettre de Police Attestation sur Le sejour de.** adressé Février 1916.

[5] IBid, S/dos1002 **Gharbi Habib**, Doc N°2 **Lettre de Gouvernement Tunisien au Résidant Général**.Le 26 Février 1916.

يتبين لنا مدى الرقابة الشديدة المفروضة على جميع المعابر الحدودية، من أجل تعقّب المهاجرين القسنطينيين، وتسجيل جميع تحركاتهم[1].

أما الوثيقة الصّادرة بتاريخ 9سبتمبر 1913 فهي تقرير مفصّل عن المهاجر القسنطيني المنحدر من سطيف السعيد بن الحاج عبد الله بن بلقاسم قاسمي، وهذه العائلة معروفة بانتشارها بكثرة في منطقة بنزرت، والعديد من أفرادها شاركوا في نشاطات سياسية مختلفة في تونس، فقد أورد التّقرير كلّ التّفاصيل المهمّة خطوة بخطوة عن حياة الرجل وتحركاته ونشاطاته وحتى علاقاته والأشخاص الذين يجتمع معهم، من هنا يتسنى لنا فهم السياسة التي طبقتها السلطات الفرنسية للتضييق على المهاجرين القسنطينيين، لذلك فإن هاتين العينتين توضحان لنا التضييق الشديد والمراقبة الصّارمة ضد المهاجرين عموما والقسنطينيين خصوصا[2].

ورغم ذلك فإن هذه التدابير لم تنجح في وقف الهجرة بشكل نهائي، وذلك راجع لامتداد الحدود الجزائرية التونسية وشساعتها هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن الروابط الإقتصادية والإجتماعية والثقافية بين البلدين كانت أكثر من كل هاته الإجراءات لذلك تم تجاوزها[3].

وهكذا فإن المهاجرين القسنطينيين سيتمكّنون من العبور إلى الطّرف الآخر سواء كانت الحدود مفتوحة أو مغلقة، وإلّا فكيف نفسّر تزايد أعداد المهاجرين القسنطينيين في تونس خاصة خلال طوال فرة الحماية الفرنسية، وهو ما أكدته عديد التقارير الصادرة عن السلطات الفرنسية في الجزائر وتونس ولطالما كان موضوع الهجرة محل اهتماماتها، واتخذ جانبا واسعا من مراسلاتها[4].

---

[1] A.N.T. Série A, Carton 279, Dos 3, Doc N° 55. Opcit.

[2] AN.T Série E, Carton 550, Dos Gs30/15, s/dos 299 **Annabi Sadok Ben Mohamed 1913**. Doc N°1.

[3] **الصباح**، "مأساة اللاجئين الجزائريين بالبلاد التونسية"، 29 مارس 1958، ص3.

[4] للتوسع أكثر حول الموضوع يراجع التقارير والمراسلات الخاصة بدخول المهاجرين الجزائريين إلى تونس بدون تصاريح، وهي مرقمة كالتالي :

وقد أكّد لنا الكثير من المهاجرين الّذين التقينا بهم أنهم لطالما سلكوا طرقا غير معروفة وبعيدة عن أعين المراقبة للولوج إلى التَراب التونسي خاصّة في جهة سوق اهراس ونقرين وبئر العاتر، وسكان أولاد سيدي عبيد القادمين من جهة تبسة، وهو نفس الشيء الذي أورده لنا التونسيون القاطنون بالمناطق الحدودية جهة الكف وتبرسق والقصرين وغيرها[1].

وهنا نستشهد بما أخبرنا به السيد عبد الله محرز الساكن بسوق اهراس أنه فر من السجن ونجح في عبور الحدود التونسية وسط شعاب وجبال ساقبة سيدي يوسف،[2] أما السّيد سعايدية خليفة فأورد لنا بأن أفراد عائلته هاجرت بأكملها خفية على أعين السلطات بعد باعت جميع ممتلكاتها، عبر ممر ساقية سيدي يوسف التي كانت تحت حراسة أمنية مشددة، لدرجة أن السلطات الفرنسية قامت بتهجير جميع السكان القاطنين بالقرب من الشريط الحدودي حتى لا يلجؤون إلى تونس[3].

جدير بالذّكر أن سلطات الإحتلال فرضت المراقبة الصّارمة وتصاريح السفر حتى على الأشخاص الرّاغبين في أداء مناسك الحج وهو ما عثرنا عليه في وثائق الأرشيف التونسي، بخصوص طلب تقدم به مجموعة من سكان القالة[4] يطلبون فيه السماح لهم بعبور الحدود التونسية لغرض التوجه إلى مكة، وذلك بتاريخ 5 جوان1909[5].

وفي ذات السياق اطّلعنا على وثيقة أخرى تحمل اسم "الطيب بن ابراهيم" و "أحمد بن بلقاسم" المنحدرين من سوق اهراس، اللذان قدّما طلبا للسلطات الفرنسية بتاريخ 18مارس

A.N.T. Série A, Carton 279, Dos 1, 2. **Algériens venus en Tunisie sans autorisation. 1887-1906.**

[1] معلومات جمعناها من المهاجرين الذين حاورناهم، في تونس والجزائر، من بينها مقابلة مع **عمّار ملّاح**، بمكتبه بجمعية أول نوفمبر ببانتة، بتاريخ 8 مارس 2017، الساعة 14:00.

[2] مقابلة شخصية مع عبد الله محرز، المقابلة السابقة.

[3] مقابلة شخصية مع **خليفة سعايدية**، بساقية سيدي يوسف، ولاية سوق اهراس، يوم 20 فيفري 2023، الساعة 13.00.

[4] **القالة:** مدينة ساحلية في شرق الجزائري، قريبة من الحدود التونسية وهي تابعة إداريا لولاية الطارف.

[5] A.N.T. Série A, Carton 276, Dos 4 **Léherinage de La Mecque de 1900-1910**, Doc N°7 **Départs clandistains pour La Mecque.** Addressé Le 5Juin1905**.**

1910 يطلبان فيه الحصول على إذن بالذَهاب لأداء مناسك الحج، ثم جاء الردّ في نفس الوثيقة بالموافقة على خروجهما حيث كتب في نهاية الوثيقة يسمح لهما بالمغادرة[1].

وفي وثيقة أخرى يعود تاريخها إلى 17 فيفري 1905 بعث الحاكم للجزائر رسالة إلى المقيم العام الفرنسي بتونس تحت رقم 1275، تطرّق فيها الطّرفان لقيام مجموعة من القسنطينيين ينحدرون من منطقة "الميلية[2]" بعبور الحدود التّونسية عبر سوق اهراس متّجهين إلى مكّة دون رخصة لذلك يجب توقيفهم وإعادتهم فورا[3].

كما أورد ذات الملف مراسلات بين سلطات الجزائر وتونس بتاريخ 7ماي1910، حول توقيف ثلاثة حجّاج في مدينة المتلوي عبروا الحدود دون رخصة، واتخذت في حقهم إجراءات الإعادة القسرية للجزائر[4]، ومن خلال نفس الملف دائما يظهر لنا أن السّلطات الفرنسية أولت اهتماما كبيرا بمسألة إعادة الحجّاج الجزائريين حتى الذين انكشف أمرهم بعد وصولهم إلى مصر، وهو ماجاء في إحدى مراسلات الوزير الأول للحكومة التونسية وكاتبها العام بتاريخ 30أوت 1948[5]، وتبعتها مراسلة أخرى بتاريخ 26 نوفمبر1948[6]، تطرق فيه الطرفان للإجراءات اللازمة لإعادة هؤلاء الحجّاج، وقد وصل الأمر في بعض الأحيان إلى التنسيق حتى مع القنصل الفرنسي بمدينة جدّة من أجل تسهيل عملية منع هؤلاء الحجاج من أداء مناسكهم[7].

وواصلت سلطات الإحتلال السّير في إطار سعيها إلى عرقلة حركة الهجرة المستفحلة نحو تونس، فعزّزت التّدابير السّابقة بالأمر الصّادر عن وزارة الخارجية في 30جانفي

[1] Ibid, Doc N° **14 Lettre de Commissaire centrale à Commissaire Police Guelma**.

[2] **الميلية:** تابعة لولاية جيجل.

[3] Ibid, Doc N° 18. **Lélerinage de La Mecque- Départs clandistains**, Le 17 Février1905.

[4] Ibid, Doc N° 14. **Départs clandistains pour La Mecque**.adréssé. Le 26 Novembre1948.

[5] Ibid, Doc N° 90 **demande de la repaitiement** Tunis. Le 30 Aout 1948. -94.

[6] Ibid, Doc N° 94 **Reparitement de Tunisiens expulsés d' Egypte.** Le 26 Novembre 1948.

[7] Ibid, Doc N° 1 27 **Pèlerinage de La Mecque Algériens se rendant clandestinement au au Lieux Saints** . Mars 1902.

1916 المتعلّق بنظام جوازات السفر وشروط منحه، والموافقة عليه[1]، فحسب رسالة الحاكم العام للجزائر الموجهة لقنصل فرنسا بتونس الصادرة بتاريخ 30 ماي 1921، فإن هذه الجوازات الممنوحة تسمح بالتّمييز بين المهاجرين القانونيين وغير القانونيين وبذلك يسهل مراقبتهم[2].

جدير بالذّكر أن عمليات المراقبة وإجبارية الحصول على التّصاريح شملت حتى رجال الدّين والزوايا من القسنطينيين، وهو ما لمسناه في المراسلة رقم 1396 بتاريخ 12سبتمبر1917 الموجهة من حاكم عمالة قسنطينة، إلى المقيم العام الفرنسي بتونس، تطرّق فيها الجانبان لدراسة طلب تقدم به مقدم الزاوية الطيبية بقسنطينة "عبد الحميد بن مصطفى" بخصوص رغبته في الذهاب إلى تونس والمكوث لمدة ثلاثة أشهر لغرض العلاج[3]، حيث شدد فيها الطرفان على ضرورة المراقبة الشديدة لمثل هذه الشّخصيات، وهو نفس الإجراء الذي تم اتخاذه مع شيخ زاوية خيران بخنشلة[4].

من خلال تحليلنا لما ورد المراسلة، يتبيّن لنا مدى تخوّف السّلطات الفرنسية سواء في الجزائر أو تونس من هاته الشّخصيات الدّينية بحكم شعبيتها الكبيرة ووجود العديد من أتباعها في البلدين[5]، خاصّة وأن معظم الثّورات والإنتفاضات الشّعبية خلال تلك الفترة كانت

---

[1] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie**…,Opcit, pp- 69-70.

[2] هناك العديد من المراسلات التي تطرقت إلى جواز السفر–تصاريح السفر– وكيفية الحصول عليها للتوسّع أكثر حول هذا الموضوع يراجع: .A.N.T. Série A, Carton 276. Dos 3, Doc N° 90, Opcit وأيضا يراجع دراسة عبد الكريم الماجري، مرجع سابق، ص ص 344–349. وأيضا: A.N.T, Série A , Carton 277, Dos 11. Doc N° 19 **A.S de la circulation des indijènes algériens allant en Tunisie et réciproquement**. Alger Le 14 Avril 1921.

[3] Ibid, Série D, Carton 178, Dos 2/16 **Personnages religieux Algériens 1917,** S/ dos **Boucherit Abdelhafid ben Mostafa mokaddem de la zaouia des Taibia à Constantine** , Doc N° 5 **lettre de Préfet du Département de Constantine àMonsieur le Résident Général de France à Tunis- Affaires indijènes –** Constantine le 12 Septembre 1917.

[4] Ibid, Dos 2/3, **Personnages religieux Algériens**1899, S/ dos **Djenidi ben Moh Lazhari Marabout de la Zaouia de Kheirane- Khenchla-**, Doc N° 2 **Lettre de Gouverneur Géneral Affaires indijènes à Résident Général de France à Tunis.** Le 24-07-1899.

[5] للتوسع أكثر حول الملاحقات التي طالت رجال الدين وشيوخ الزوايا ينظر الملحق رقم 04، ص 362.

تحت قيادتها[1]، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن السّلطات الفرنسية لطالما حاولت التستّر عن حقيقة الهجرة الجزائرية إلى تونس[2] وأرجعتها إلى التعصّب الدّيني كما ذكرنا سابقا ووجدت في هذا الجانب سببا لملاحقة رجال الدين[3].

إضافة لما سبق ذكره فقد تم اتّهام المهاجرين الجزائريين بألقاب متعددة مثل"غير المرغوب – فيهم" و بأنهم أسباب العديد من المشاكل والتوتّرات الإجتماعية، وهذا ما جعلهم عرضة لإجراءات قمعية كالتّرحيل والسّجن والملاحقات القانونية، عن طريق إصدار مراسيم تمنع التشرّد على غرار مرسوم 25 جويلية 1923، الذي جاء فيه أن كل شخص تم العثور عليه في حالة تشرد سيتم سجنه لمدة تفوق ستّة أشهر، وقد جرى تطبيق هذا القرار خاصّة في المدن الكبرى[4] الّتي تعرف تواجدا كبيرا للجالية القسنطينية المهاجرة على غرار تونس العاصمة و بنزرت[5].

وقد وصل الأمر في بعض الأحيان لاستخدام العنف، إذ شاركت قوات السبّاهين و الدّرك الّتي تقوم بملاحقة الجزائريين وتوقيفهم وكأنهم قطّاع طرق أو لصوص وتجميعهم في شكل قوافل، من أجل نقلهم إلى تونس بشكل دوري في بعض الضوابط المدنية، وقد

---

[1] للتوسّع أكثر في موضوع الزّعامات الدينية وقيادتها للمقاومات الشعبية والسياسة الفرنسية في مواجهتها يراجع دراسة: حكيم عواج، مرجع سابق، ص ص :47-53.

[2] من بين الأساليب التي لجأت إليها الإدارة الإستعمارية للتستر عن الأسباب الحقيقة للهجرة الجزائرية إلى تونس لجوئها لاستصدار الفتاوي من الأئمة والمشايخ ورجال الطرق الصوفية ، تقضي بعدم جواز مغادرة البلد الأصلي، والبقاء تحت نير الإستعمار الذي هو حسبها قضاء وقدر. للتوسع أكثر: يراجع العياشي روابحي، **هجرة النخب** ...، المرجع السابق، ص ص 761-762.

[3] من بين الدراسات التي ربطت الهجرة الجزائرية بالرابط الديني نجد دراسة :

Ageron Charles Robert, **Histoire de L'Algerie contemporaine, De L'insurrection de 1871au déclenchement de la guerre de libération 1954**, Tome 2, Paris, 1979.

[4] للتفصيل أكثر في هذه الإجراءات يرجع إلى:

Jamel Heggui**, Les Algérien en Tunisie**…, Opcit, pp214-216.

[5] تعد مدينتي بنزرت تونس العاصمة من أهم المناطق التي عرفت استقرار الجاليات القسنطينية من مختلف المناطق. للتوسّع أكثر يراجع: G. Marty, Opcit. PP302-306.

اضطر هؤلاء الجزائريين، عند وصولهم إلى العاصمة، للبقاء رهن الإعتقال في السّجن المدني لفترات غير محددة كانت في كثير من الأحيان تصل إلى عدة أشهر[1].

أما الوثيقة الصادرة بتاريخ 15جويلية 1921 تحت رقم (637) والتي جاءت بعنوان "**Circulation des indijènes Algériéne entre la Tunisie et le Maroc**"[2] موجهة من القنصلية العامة المكلفة بشؤون الأجانب إلى الحاكم العام بتونس "لوسيان سان" (Lucien Saint)[3]، وممّا ورد فيها أن الوزارة المذكورة أعلاه تلقّت بلاغا من المارشال "ليوتي" (Lyouty)[4]، بضرورة مراقبة تحركات المهاجرين الجزائريين في الإيالة واتّخاذ التّدابير اللازمة لهذا الغرض، و ذلك بالتشاور مع السلطات المحلية بتونس، كما ورد في الوثيقة اسم السيد "آبل" (ABEL) والذي يبدو على حسب ما جاء في الوثيقة أنه إحدى الشخصيات التي قدّمت اقتراحات لكيفية مواجهة تحرّكات المهاجرين الجزائريين[5].

---

[1] Jamel Heggui, **Les Algérien en Tunisie**…, Opcit, PP 216-217.

[2] **الترجمة:** تنقل الأهالي الجزائريين بين تونس والمغرب.

[3] **لوسيان سان: (Lucien Saint)** هو إداري فرنسي وُلد سنة 1867 وتوفي سنة 1938، عُرف بدوره كممثل رسمي للحكومة الفرنسية في مستعمراتها. شغل منصب المقيم العام للجمهورية الفرنسية بتونس ما بين 1921 و1929، وهو أعلى منصب إداري فرنسي في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية (1881–1956).
كان لوسيان سان مسؤولًا عن إدارة شؤون البلاد السياسية والاقتصادية والأمنية، وكان يمثل السلطة الفرنسية أمام السلطان التونسي والشعب التونسي، حيث كان يمارس السلطة الفعلية باسم فرنسا، تميزت فترته بمحاولات تنظيم الإدارة ومراقبة الحركات الوطنية، وبتعامله مع قضايا الهجرة والتنقل بين مستعمرات شمال إفريقيا (تونس، الجزائر، المغرب).

[4] **هوبير ليوطي، (Hubert Lyautey)**، الملقب بـ الماريشال ليوطي، هو ضابط وسياسي فرنسي وُلد سنة 1854 وتوفي سنة 1934. يُعد من أبرز الشخصيات الاستعمارية الفرنسية في شمال إفريقيا. عُرف خاصة بدوره كمؤسس وأول مقيم عام فرنسي بالمغرب، حيث شغل هذا المنصب من 1912 إلى 1925 خلال فترة الحماية الفرنسية على المغرب، كان ليوطي من منظّري الاستعمار "الناعم"، إذ دعا إلى احترام البنى التقليدية المحلية والعمل من خلالها، مع الحفاظ على السيطرة الفرنسية. حاول تقديم نموذج "حماية متحضّرة" تخدم مصالح فرنسا وتُظهرها بمظهر الحامي للثقافة المحلية، نال رتبة مارشال فرنسا (Maréchal de France) سنة 1921 تقديرًا لدوره في الحرب العالمية الأولى وأعماله الاستعمارية، ويُعد من رموز الإمبريالية الفرنسية.

[5] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة A، الحافظة 277، الملف 11، الوثيقة رقم 15:
"**Circulation des indijènes Algériéne entre la Tunisie et le Maroc**. Paris Le 4 Juillet 1921.

ما نفهمه من خلال قراءتنا لهذه الوثيقة هو توسّع نطاق المشاورات حول مسألة تنقّلات الجزائريين ليشمل السّلطات الفرنسية في المغرب، وهذا دليل على مدى التّأثير الكبير لحركة الهجرة إلى تونس، والحرج الذي سبّبه تواجد الجزائريين بالمحمية، والذي يرتفع عددهم كل مرة[1].

وكنتيجة لهذه المباحثات صدر منشور إضافي بتاريخ 8 أكتوبر 1924 يضيف بعض العراقيل أمام هجرة الجزائريين، وقد تم تدعيمه بمرسومي 4 أوت 1926 و4 أفريل 1928 اللّذان يلزمان الجزائريين الحصول على بطاقة هويّة تحمل صورة وسجلا جنائيا نظيفا أو بدون إدانة خطيرة، وشهادة طبيّة مزدوجة، ودفع مبلغ مالي مخصّص لتغطية مصاريف العودة إلى الجزائر[2].

ومن خلال تحليلنا لهذا المرسوم في بنده الأخير يتبيّن لنا أن إدارة الإحتلال أرادت أن تظهر مغادرة الجزائريين لوطنهم، وكأنه هجرة طوعية ربّما لغرض السّياحة لكنه في الحقيقة وضع لإبقاء المهاجرين الجزائرين مجبرين على العودة لأرض الوطن هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه في حالة ما قرّروا البقاء في تونس بصفة دائمة فإن المبلغ المدفوع السّالف الذكر سيوجه تلقائيا إلى خزينة الإحتلال.

وهناك نقطة أخرى نود إضافتها، لهذا التحليل وهي أن إدارة الإحتلال لما رأت نفسها غير قادرة على وقف الهجرة الجزائرية إلى تونس أرادت أن تستفيد من هؤلاء المهاجرين مادّيا عن طريق نهب مستحقّات رحلة العودة[3].

---

[1] حول تزايد أعداد المهاجرين الجزائريين في تونس يراجع التعدادات الأربعة التي تم التطرق لها في العنصر الخاص بتطور الهجرة القسنطينية إلى تونس. وأيضا دراسة الماجري السابقة، ص ص 138-141.

[2] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie**…, Opcit, pp69-70.

[3] Ibid, P 70.

إذا كان هذا التحليل غير صحيح نود طرح سؤال هنا كيف لمهاجر جزائري فقير يعيش في حالة من الفقر والبؤس والتضييق أن يترك بلاده وعائلته وأرضه طواعية وينتقل لبلد آخر بنية العودة[1]؟؟.

وخلال فترة الثّلاثينات من القرن العشرين استمرّت المراسلات دائما بين السّلطات الفرنسية في تونس والجزائر لذات الغرض، ففي رسالة بعث بها الأمين العام للحكومة التونسية بتاريخ 4 ماي 1935 إلى المراقب المدني لتونس، تناول فيها الجانبان مسألة المهاجرين الجزائريين عامّة واصفين إياهم "بالغير مرغوب فيهم" وبأنهم سكان قرويون فرّوا إلى تونس بحثا عن سبل تضمن لهم العيش بسلام من خلال كسب القوت والحصول على مسكن دائم، ويواصل دائما في نفس الرسالة بأن هؤلاء المهاجرين مستعدّين للعيش هناك في حالة تشرد واعتبر قمعهم أمرا ضروريًا[2].

بدوره المراقب المدني لتونس كان له رده في رسالة موجّهة إلى المقيم العام في سنة 1937 تظهر الكثير من علامات الغضب والتذمّر والسَخرية اتجاه المهاجرين الجزائريين قائلا: "في هذه الفترة من البؤس، يشغل الجزائريون عددًا من الوظائف الصّغيرة التي يجب تخصيصها للتّونسيين العاطلين عن العمل، حيث يتعيّن على كل دولة من حيث المبدأ تأمين مواطنيها[3].

من خلال العبارات التي وردت في الرسالة نفهم جيدا مدى التّأثير الذي أصبح يمثله المهاجر الجزائري في تونس، والعبء الملقى على كاهل السلطات الفرنسية، كما تبيّن لنا فحوى الرسالة ما يتعرض له المهاجر الجزائري من مضايقات واستفزازات، وما ورد في هذه

[1] حول الحالة الإجتماعية للمهاجرين القسنطينيين في تونس يراجع: المقابلات السابقة، وأيضا دراسة:
Germain Marty, Opcit PP 302-306.

[2] A.N.T, Série A, Carton 4, dos18, S/dos1, Doc N°41.**Lettre du Sécritère Général du gouvernement tunisien à cheikh el-médina**. adressée Le 4 Mai 1935.

[3] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة A، الحافظة 277، ، الملف رقم 11 مصدر سابق، الوثيقة رقم 26:
Lettre du Control Civil de Tunis au R.G. 1937.

الرسالة عند إسقاطه على تصريحات المهاجرين القسنطينيين الذين قابلناهم نجده يتطابق تماما[1].

وهنا نستدلّ بما ذكره لنا الطّاهر خالدي في لقائنا معه، عن تعرّض المهاجر الجزائري للمضايقات من طرف العمّال التونسيين خاصة في الأعمال الحرّة التي تعرف إقبالا واسعا للجالية القسنطينية[2].

كذلك أوردت الكثير من الوثائق الأرشيفية التّونسية بخصوص أوامر بتوقيف وملاحقة المهاجرين الجزائريين وإرجاعهم إلى موطنهم الأصلي، بل وصل الأمر إلى مداهمة الوكالات والفنادق والمقاهي[3] التي تشهد تواجدا كبيرا للجاليات القسنطينية، على غرار مقهى "الجزائر" ومقهى "سوق الطّعمة" بباب جديد[4].

أما التقرير الصادر بتاريخ 2 فيفري 1939 فقد أورد لنا نوعا آخر من التّوقيفات والملاحقات التي طالت فئة الأئمة من المهاجرين القسنطينيين فيورد لنا أن المسمّى "الطّاهر الورغي" الذي يتولّى الإمامة بأحد المساجد قد تعرّض للإعتقال وأفرج عنه بتاريخ 2 فيفري 1939، وهذه صورة أخرى تصوّر لنا معاناة المهاجر القسنطيني في تونس جرّاء الحملة البشعة الشّعواء التي أطلقتها سلطات الحماية ضدّهم[5].

نودّ الإشارة كذلك إلى أن حملة التوقيفات والإبعاد القسري للمهاجرين تتصاعد بشدة بعد كل مظاهرة، أو نشاط سياسي من شأنه أن يحدث مساسا بنظام الحماية الفرنسية بتونس[6]

---

[1] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة A، الحافظة 277، ، الملف رقم 11 مصدر سابق، الوثيقة رقم 26:

[2] أكد لنا الطّاهر خالدي الذي اليقينا به في سوق اهراس تعرضه للمضايقات من طرف التونسيين، الذين رفضوا أن يعمل بجانبهم، بحجة أن الأولوية "لأولاد البلاد"، ينظر : الطاهر خالدي، المقابلة السابقة.

[3] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie**…, Opcit, p 72.

[4] بشير مديني، **مساهمة الجالية**... ، مرجع سابق، ص 54.

[5] A.N.T. Série MN, Carton 45, Dos 1, Doc N° 20. **Lettre du G.G.au R.G**. adressé Le 20 Février 1939.

[6] للإطّلاع على الملاحقات والتّوقيفات التي مسّت العديد من النشطاء الجزائريين بتونس يراجع الملف:

وهو ما أوردته إحدى المراسلات الفرنسية بخصوص إعادة أحد المهاجرين القسنطينيين بسوق الأربعاء، إلى الجزائر بعد مظاهرات "واد مليز" بتاريخ 4 أفريل1938[1].

جدير بالذكر أن السّلطات الفرنسية لم تكتف بالتّرحيل القسري للمهاجرين بل زجّت بالكثير منهم في السّجون خاصّة بعد تطبيق قرار منع التشرّد السابق الذكر الذي أحال الكثير من المهاجرين إلى دهاليز السّجون التّونسية، خاصّة في سنوات 1938-1940 التي شهدت ارتفاعا محسوسا في عدد المساجين مما صعّب مهمّة الإدارة في تسييره، فالسّجن المدني في تونس العاصمة مثلا كان يضم بين ثمانمائة (800) إلى تسعمائة(900) معتقل لكن العدد ارتفع في بعض الأحيان إلى (1500) أو حتى (1700) معتقل في ديسمبر 1940 ليرتفع بعدها إلى (1800) معتقل[2].

وبحديثنا عن أوضاع السجن فأقلّ ما يقال عنها أنها كارثية نظرا لافتقادها لأدنى شروط الحياة بسبب الإهمال وقلّة النّظافة و الحالة القذرة لغالبية السّجناء الذين تعرّضوا لخطر الإصابة بالأمراض النّاجمة عن التلوّث وغياب قنوات الصّرف الصحّي، وهذا ما يصوّر لنا معانات المهاجر الجزائري الذي فرّ من بطش المستعمر في بلاده لينتهي به المطاف بين جدران الزّنزانة[3].

في هذا السّياق نودّ الإشارة إلى نقطة مهمة استلهمتنا في بحثنا، وهي رحلة المعاناة التي يعيشها المهاجر الجزائري عموما، فمحنة المعتقلين من المهاجرين تبدأ من لحظة توقيفهم وتجميعهم كدفعة واحدة في انتظار وصولهم إلى العاصمة، ومن ثم البقاء رهن

A.N.T. Série MN, Carton, 45, Dos 1.**Notes et rapports relatifs à la protestation de la population contre la restation des leaders néo-destourienset la recrudescence des activités nationalistes dans la 1ére région**.

[1] Ibid, Doc N° 11, 92, 94.

[2] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie**…, Opcit, P 72.

[3] Ibid, P73.

الإعتقال في السّجن المدني لفترات غير محدّدة، كانت في كثير من الأحيان تصل إلى عدّة أشهر حتى يحين وقت ترحيلهم إلى الجزائر[1].

فالمهاجرون القسنطينيون يتم ترحيلهم أحيانا عبر البحر إلى عنابة[2]، أو بواسطة القطار إلى سوق اهراس، أو عبر مركز "فزيانا" الذي تم بناؤه عام 1950 أو مراكز حدودية أخرى، إذ أن سلطات الحماية بهذا الإجراء تهدف إلى تخفيف العبء عن نفسها بترحيل أفواج كبيرة من المهاجرين دفعة واحدة، هذا من جهة ومن جهة ثانية تسعى من خلال هذه المعاملات إلى إذلال الجزائريين وإكراههم على عدم العودة إلى تونس مرة أخرى، وفي نهاية المطاف عندما يتم تجميع أكبر عدد ممكن جمع من المهاجرين يتم نقلهم في النهاية إلى الجزائر عبر الطرق السالفة الذكر[3].

ومن الأساليب الأخرى التي اعتمدتها إدارة الحماية لملاحقة المهاجرين القسنطينين عثرنا عليها خلال بحثنا في وثائق الأرشيف التونسي، هي اللّجوء إلى توظيف المخبرين والعملاء الّذين يقومون بتدوين كل كبيرة وصغيرة عن تحرّكات الشّخص المعني بالتقفّي، ونستدل هنا بما ورد في الوثيقة الصادرة عام 1939 التي تطرقت لعائلة نوري مما جاء فيها: <<...**لقد سلكوا الشوارع المهجورة مثل شارع بوليفارد وشارع باريس، وبمجرد وصولهم بالقرب من ساحة فرنسا توقفوا قليلا لبعض الوقت، وفي تلك اللحظة وفد عليهم محمد نوري، صانع الأحذية وتبادلوا أطراف الحديث معا، ثم غادروا محل البقالة الذي يديره أحمد بن حاج محمد نوري...>>**[4].

[1] Ibid, P73

[2] **عنابة:** ولاية ساحلية في الشرق الجزائري.

[3] Ibid, p72.

[4] A.N.T, Série MN, Carton 45, Dos 1, Doc N° 78.

وهو نفس ما ورد في الوثيقة الصّادرة بتاريخ 5نوفمبر 1938 بخصوص تحرّكات نفس العائلة، وكان الهدف من وراء هذا الأسلوب هو تسهيل مراقبة المهاجرين والتحكّم فيهم وإيقافهم [1].

من خلال تحليلنا لهذا الإجراء الأخير الذي اعتمدته سلطات الحماية يتبيّن لنا أنه نجح لحد بعيد جدا، بالنّظر إلى جملة التّوقيفات الّتي طالت المهاجرين القسنطينيين خاصّة النّشطاء السياسيين خلال الأحداث الكبرى، على غرار أحداث "الزلاج"[2] ومظاهرات4 و9 أفريل 1938[3] وغيرها من الأحداث[4].

ج- أساليب أخرى للتّضييق على المهاجرين.

في سياق تتبّع سياسة الحماية الفرنسية تجاه المهاجرين القسنطينيين، يتّضح أن المضايقات لم تقتصر على الجانب الأمني أو الإداري فحسب، بل شملت أيضًا جوانب اجتماعية واقتصادية ومالية هدفت إلى كبح استقرارهم خارج الوطن.

وفي هذا الإطار اعتمدت سلطات الحماية جملة من الأساليب التي تهدف في جوهرها، إلى الضّغط على المهاجرين ودفعهم إلى المغادرة أو الانصياع الكامل لسلطة الاحتلال، ويُعدّ استغلال أدوات مالية مثل "بيت المال" أحد أبرز أوجه هذه السّياسات.

---

[1] Ibid, Doc N° 79,80.

[2] **أحداث الزلّاج:** كانت واقعة الزلاج أول اصطدام عنيف بمدينة تونس بين الجماهير الشعبية والجهاز الإستعماري وسببها صدور قرار عن بلدية مدينة تونس لتسجيل مقبرة الزلاج بالسجل العقاري وهي مقبرة لها مكانة خاصة في نفوس السكان المسلمين بهذه المدينة مما أدى إلى انتفاضة عارمة تنديدا بهذا القرار، نتجت عنها موجهات دامية بين المتظاهرين وقوى الأمن العمومية خلفت عديد القتلى والجرحى. للتوسع أكثر في واقعة الزلاج، يراجع: علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التّونسية 1904-1934**، تعريب عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، تونس 1999، ص143.

[3] للتوسع أكثر حول أسباب هذه المظاهرات وحيثياتها ونتائجها يراجع دراسة: خولة لعيرج: **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية(مقاربة)1881/1964**، جامعة منوبة، تونس، 2008، ص ص 100-105.

[4] نظرا لتعدد الوثائق الأرشيفية الخاصة بالملاحقات والتوقيفات التي طالت عديد النشطاء من المهاجرين القسنطينيين لم يسعنا المقام لذكرها جميعا ، ومن بين هذه الوثائق نورد:

A.N.T, Série MN, Carton 45, Dos 1, Doc N° ,68.87,92,94.

- بيت المال:

بيّنت لنا المراسلات التي اطّلعنا عليها لجوء سلطات الحماية لاستخدام الضّرائب وتركات بيت المال للتضييق على المهاجرين القسنطينيين وذلك في إطار سياسة الإعادة القسرية إلى أرض الوطن.

ومن المراسلات التي اطّلعنا عليها تلك التي أوردت أن بعض المهاجرين اشتروا أراض تابعة لأملاك الدولة التونسية أين قاموا ببناء سكناتهم[1]، وبعد مطالبتهم بدفع الرسوم المترتّبة عن الأراضي رفضوا ذلك بحجّة أنّ المبلغ المتّفق عليه تم زيادته عن السّابق، كما أشارت المراسلة لضرورة التّضييق عليهم و متابعتهم قضائيا في حالة رفضهم دفع المستحقات التي في ذمّتهم[2].

-فرض الضّرائب:

اطّلعنا في الوثائق الأرشيفية التونسية أسلوبا آخر استخدم للتّضييق على المهاجرين القسنطينيين، وذلك عن طريق إكراههم بالضرائب[3]، التي يتم رفعها وتنويعها في كل مرة، فهناك ضريبة المجبة وضريبة العشور، وضريبة الكراء وغيرها[4]، وهو الأمر الذي تسبب في استيائهم وتهرّبهم من دفعها ورفعهم لتظلّماتهم إلى السّلطة الفرنسية ضد المشرفين على هذه العمليّة خاصة الشّيوخ القسنطينيين[5].

---

[1] A.N.T. Série D, Carton 189, Dos 10 **Bit –el Mal**, Doc N° 1 **رسالة من المقيم العام إلى نائب قنصل فرنسا بتونس مؤرخة في جانفي 1887**.

[2] Ibid

[3] للإطّلاع على نوعية الضرائب المفروضة على الجزائريين المقيمين بتونس يراجع الملف:
A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 21**. Caidat de Algérie questions diverses de la Khedma1921-1926.**

[4] Ibid, Doc N°1, **A.S de la Khedma**. adressé Le 2 Décembre 1926.

[5] من بين مظاهر رفض المهاجرين الجزائريين للسّياسة الضريبية المجحفة في حقهم، دخولهم في مشاحنات قد تصل لحد العراك وتبادل أبشع أنواع السب والشتم مع المشرفين على تحصيل الضرائب ومن بين الحوادث التي وقعت بتاريخ 27 ديسمبر 1947، أين اعتدى أحد المهاجرين الجزائريين على الشيخ علي بن ذياب، حيث تم ضربه وانتزاع محفظته التي كانت تحتوي مبالغ مالية من عائدات الضرائب. للتوسع أكثر يراجع:
A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14

جاء في الوثيقة الصادرة بتاريخ 22 جويلية 1920 موجّهة من الأمين العام للحكومة التّونسية إلى شيخ المدينة من أجل فتح تحقيق بخصوص شكوى تقدّم بها المسمّى "علي بن الحاج الطاهر" ضد شيخ القسنطينيين، الّذي سلبه مبالغ مالية بالقوة[1]، وهذا مقتطف من الرسالة:

<<...Veuillez trouver ci-inclus en communication une plainte formulée par Ali Ben El Hadj Tahar Br-Hai El Madaoui contre le Cheikh des Constantinois qui se serait fait verser par lui des sommes d'argent>>[2]

وقد بيّنت لنا هذه الرّسالة صورة المعاناة والإبتزازات التي عانى منها المهاجر القسنطيني جرّاء هذه الملاحقات الضريبية التي لا يستطيع دفعها خاصة إذا علمنا أن معظمهم عاطل عن العمل وقادم من بيئة اجتماعية فقيرة.

ولطالما كانت هذه المسألة محلّ نقاش في العديد في المجالس البرلمانية والإنتخابية، خاصة في بدايات القرن العشرين، إذ طالب من خلالها ممثلوا الأهالي المسلمين ومن بينهم الجالية الجزائرية بتخفيض هذه الضرائب أو إلغائها لكن دون جدوى، بسبب تعنّت الممثّلين الأوروبيين، الذين رأوا في ذلك خطرا على مصالحهم وعلى الخزينة الفرنسية خاصة أن هذه المبالغ توجه إلى خزائن الكولون، وعلى رأس هؤلاء "فكتور كارنيير" (Victor Karniére) رئيس اللجنة المالية، في البرلمان[3].

C.C.de Thala, Caidat des Fraichiches/Cheikhs des Algériens , S/dos14/05, **Mohamed Ben El Hadj Ahmed Mokrani 1923-1957**, Doc N°16 **رسالة شيخ الحوافظ إلى قايد الفراشيش، 1923/12/29.**

[1] A.N.T, Série A, Carton 1, Dos 15, **Algériens / Cheikhs des Constantinois,** S/dos 15/1 **Mohamed Salah Ben Ahmed Zarouk Ben Abdelkarder**, Doc N° 9, **Plainte Ali Ben El hadj Tahar Er-Rai EL madaoui**, Le 22 juillet 1920.

[2] **التّرجمة:** << يرجى العثور رفقة هذه الرسالة على شكوى تقدّم بها علي بن الحاج طهّر ضد شيخ القسنطينيين، الذي يُزعم أنه حصل منه على مبالغ مالية...>>.

[3] بشير مديني، **مساهمة...**، مرجع سابق، ص 411.

فحسب زعم السّلطات الفرنسية أن المساهمات الجزائرية في دفع الضّرائب غير كافية ولا تساهم في دفع عجلة الإقتصاد التونسي[1]، لذلك يستوجب التّشديد في التّعامل معها، وقد اطّلعنا على العديد من الوثائق الخاصة بالضرائب المسلّطة على الجزائريين[2] نورد منها مراسلة المراقب المدني "بتالة" إلى المقيم العام "لوسيان سان" (Lucién Saint) سنة 1925 حول ضريبة الخدمة المفروضة على الجزائريين المقيمين بتونس.

وبحسب المراسلة فإن هذه الضريبة تقتطع من أجرة العمّال الجزائريين في القطاع الذي يشغلونه، وممّا جاء فيها عن ملاحقة أحد القسنطينيين الذي رفض دفع الضريبة المفروضة على الغابات، وأن هذا الأخير لم يستجب للإستدعاءات المتكررة التي وردته من قائد الغابات "بتالة" لذلك وجب اتخاذ الإجراءات اللازمة في حقّه[3].

وهو نفس ما تطرّقت له رسالة المراقب المدني في بنزرت، التي تعرف تواجدا كثيفا للجالية القسنطينية إلى المقيم العام الفرنسي بتونس بتاريخ 12 جانفي 1922، بخصوص وجود عديد الجزائريين القاطنين بالمنطقة يتهرّبون من تحصيل الضّرائب[4].

كما اطّلعنا على تقرير آخر يعود لسنة 1933 الذي يحصي عدد الجزائريين الملتزمين بدفع الضرائب والمقدر ب ثلاثة آلاف وثلاثمائة (3300) شخصا من بينهم ستمائة وتسعين (690) قسنطينيا[5]، أما التقرير الثاني فيعود تاريخه لعام 1946، وهو مراسلة من الإقامة العامّة موجّهة إلى الحكومة التونسية تحت رقم 4547، تضمّن حوصلة إجمالية للمبالغ التي

[1] A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 21, Doc N° 1**. A.S. de la Khedma**, adressée le 4 Décembre 1925.
[2] Ibid, Doc N° 2, **Section d'état .A.S de la Khedma**. Adressée Le 26 Janvier 1926.
[3] Ibid, Doc N°1.Opcit.
[4] Ibid, Carton 28, Dos 21 **Cheikhat des Algériens à Bizerte- organisations**,s/ dos 21/01, **Ouanés El Ghezali Ben Mohamed Ben Mahjoub**. Doc N°19, **Lettre du D.G.F au S.G.G.T**, Tunis 01/03/1922.
.

[5] يراجع ملف الشيوخ الجزائريين:

A.N.T, Série A, Carton 1, Dos 15, S/ dos 15/1

تم جنيها من عند المهاجرين الجزائريين لصالح للخزينة التّونسية في تلك السّنة، والتي علّق عليها التقرير بأنّها لا ترقى إلى المستوى المطلوب[1].

وفي خضم حديثنا عن الجالية القسنطينية فلقد أورد التقرير قائمة للجاليات الجزائرية الملتزمة بدفع الضرائب ولقد احتلت فيه الجالية القسنطينية في الترتيب ما قبل الأخير قبل العاصميين–سكان العاصمة–، بمبلغ قدره 1.3 مليون فرنك فرنسي[2].

ومن خلال هذا التقرير يتبين لنا مدى مساهمة الشيوخ الجزائريين في التضييق على بني جلدتهم من المهاجرين بصفتهم المسؤولين المباشرين على عملية جمع الضرائب التي أثقلت كاهل المهاجر الجزائري وعرضته للمضايقة والإستبزاز وجعلت سهام سلطات الحماية دائما مصوبة اتجاهه[3].

كما أوردت تقارير فرنسيّة أخرى مراسلات تخصّ تنظيم الجزائريين ومدى التزامهم بدفع ضريبة المجبى، وهذا دليل آخر على أن السّلطات الفرنسية أولت اهتماما مثيرا لهاته المسألة[4]، مهما يكن من أمر فإن هذه الوثائق مثال آخر على أن جميع الإدارات متّفقة ومتعاونة ضد الجزائريين من أجل نهبهم والتّضييق عليهم[5].

إن الوثائق التي تم تحليلها في هذا العنصر تُعدّ شاهدًا حيًّا على تضافر جهود مختلف الإدارات الفرنسية وتنسيقها في فرض الرّقابة والتّضييق على الجزائريين المقيمين بتونس، فقد

---

[1] A.N.T, Série D, Carton 189, Dos 10, Doc N°1 Opcit.

[2] Ibid.

[3] لم يكتف الشيوخ الجزائريون بفوض الغرامات المالية فقط وإنما لجؤوا إلى أساليب أخرى كالإستبزاز وتلقي الرشاوي مقابل تقديم خدمات للمهاجرين وهو ما ورد في إحدى المراسلات الأرشيفية بخصوص شيخ القسنطينيين محمد صلاح زروق، الذي طلب من أحد المهاجرين مبلغ من المال مقابل تسوية وضعية الخدمة العسكرية لأحد أبنائه وهو ما ورد في مراسلة المقيم العام الفرنسي إلى المراقب المدني بتونس بتاريخ 21سبتمبر 1925. للتوسع أكثر حول هذا الموضوع . يراجع :
A.N.T, Série A, Carton 1, Dos 15, S/ dos 15/1, Doc N° 12**, A.S Cheikhs des Algériens**. Adressée le 21 Séptembre 1925.

[4]Ibid, Doc N° 2. :1887 وأيضا: رسالة من المقيم العام إلى نائب قنصل فرنسا بتونس مؤرخة في جانفي
I. S. H M.N, Quai d'orsay série Bobine (P41) carton nouvelle série 117, dossier 1, Doc N° 5, **Musulmans étrangers en Tunisie, rapport du résident général adressé au ministère de affaires étrangères**,Tunis **17/12/1901**.

[5] A.N.T, Série D, Carton 189, Dos 10, Doc N° 1 Opcit.

كشفت المراسلات الرسمية والتعليمات الإدارية عن سياسة ممنهجة، لم تكن وليدة قرارات معزولة، بل نتاج رؤية استعمارية شاملة تسعى إلى الحد من تحركات المهاجرين الجزائريين، والتحكم في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، بل وحتى النفسية.

إن استعراضنا لهذه الوثائق لم يكن بهدف السّرد فقط، بل لتوضيح مدى تركيز سلطات الحماية على هذه الفئة، التي لطالما كانت محلّ رصد دائم، ومصدر قلق محتمل في نظر الإدارة الإستعمارية التي سعت جاهدة لمحاربتها وإعادتها لأرض الوطن.

لذلك يتضح من خلال ما سبق أن الهجرة القسنطينية نحو تونس خلال فترة الحماية لم تكن ظاهرة عابرة أو هامشية، بل كانت نتاجًا لمجموعة من العوامل المتداخلة، سواء الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية، وقد شهدت هذه الهجرة تطوّرًا كميًّا ملحوظًا، جعل منها محل اهتمام وتتبّع من قبل سلطات الحماية الفرنسية، التي سعت جاهدة لوقفها خاصّة مع تزايد أعداد المهاجرين وتوسّع مجالات تواجدهم، كما أظهرت الخصائص الإجتماعية والديموغرافية لهذه الجالية تنوعًا لافتًا، بين فئات عمرية ونشاطات مهنية متعدّدة، ما أضفى على وجودها بشكل مؤثر في المجتمع التونسي، وقد أثارت هذه الظاهرة ردود فعل متباينة، إذ تعاملت السلطات الفرنسية معها بكثير من الحذر، معتبرة إياها عنصرًا يجب مراقبته وتطويقه فصدرت تعليمات إدارية وضريبية للحد من توافدهم.

ثانيا: تنظيم المهاجرين القسنطينيين في تونس 1881-1956.

إذا كانت دوافع الهجرة إلى تونس قد شكّلت مدخلًا لفهم بدايات تشكّل الجالية القسنطينية هناك، فإن فهم طبيعة وجودها يستدعي التعمق في أنماط تنظيمها واستقرارها داخل المجتمع التونسي، فقد عمل المهاجرون على بناء شبكات دعم ذاتية ومؤسّسات أهلية مكّنتهم من الحفاظ على روابطهم الإجتماعية والثّقافية، كما سعوا إلى التأقلم مع شروط الحياة الجديدة، من خلال التموقع المهني والسكني، والتّفاعل مع الإطار القانوني الذي فرضته سلطات الحماية الفرنسية، ويهدف هذا الفصل إلى دراسة الكيفيات التي نظّم بها المهاجرون شؤونهم، ومظاهر استقرارهم في المجالين الحضري والرّيفي، بما يكشف عن حيوية هذه الجالية ومرونتها في مواجهة شروط الاغتراب.

1. شيوخ الجاليات القسنطينية في تونس 1881 - 1956.

كما هو الحال في الجزائر، فقد احتفظت الإدارة الفرنسية بمؤسسة شيخ الجزائريين طوال الحقبة الإستعمارية ولم يتم إلغاء العمل به حتى عام 1957 بقرار وزاري[1]، إذ أنّ تسمية "الشيخ" ليست بالغريبة على الجزائريين فهذا النّظام كان معمولا به في الجزائر، ذلك أن شيخ العرش والقبيلة كان أكثرهم سنّا فيحترمونه ويستشيرونه في كل القضايا مثل الصّلح والنّزاعات[2].

[1] في الغالب يطلق مصطلح الشيخ على كبار السن من العلماء والأئمة والذين يحظون بتقدير وتبجيل من الوزراء والملوك، ينظر: خديجة يعقوب، **شيوخ القبائل ومؤسّسة المشيخة في بايلك الشرق الجزائري والوسط الغربي التونسي 1700-1860**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة2، 2017-2018، ص ص 28-30.

[2] خليفة الميلي، **مؤسّسة المشيخة بين الإستمرارية والتغير دراسة سوسيولوجية في الجنوب الشّرقي التّونسي**، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، تونس، 1992-1993، ص16.

وقد عمل الإستعمار على ترك هذا الأمر ساريا لتسهيل التحكّم في الجزائريين ومراقبتهم، عن طريق استمالة هؤلاء الشيخ[1]، وتطويعهم وبذلك حادوا عن مهامّهم ومبادئهم وأصبحوا أداة تحكّم في في يد السلطات الإستعمارية[2].

ولمعرفة أهمية هذا المنصب والأهداف من وجوده، كان لزاما علينا أن نشير إلى أمر في غاية الأهمية وهي الطريقة التي كانت تجبى بها الضرائب، فهذه المسألة التي لطالما كانت محل اهتمام ونقاش في تونس قبيل وأثناء الحماية، فقد كانت العملية تتم بإشراف سلطتان هما مستلموا الهيئات المالية والمدراء، ومهمّتهم تحصيل الضّرائب المباشرة المسجّلة نيابة عن دافعي الضرائب من خلال وساطة الشّيوخ، فالجزائريون وخاصة المقيمون في المشايخ البعيدة يدفعون الضرائب لأقرب سلطة[3]، والتي تكون في أغلب الأحيان الشيخ التونسي على وجه التحديد[4].

ومع تزايد أعداد الجزائريين وصعوبة إدارتهم والتحكّم فيهم[5] رأت السّلطات المحلّية في تونس ضرورة تعيين شيوخ يشرفون على إدارتهم بشكل مباشر بعدما كانوا في السّابق

[1] بدأ الإهتمام الفرنسي بالشيوخ الجزائريين منذ البدايات الأولى لإحتلال الجزائر من أجل محاولة إحكام السيطرة على الجزائريين وجعلهم واسطة بينهم وبين الإدارة الإستعمارية، وكانت أول القرارات بإصدار مرسوم "فالي" في 30 سبتمبر 1838 الذي أعطى لقب خليفة للشيوخ المسيطرين على بعض المناطق، للتوسّع في الموضوع يراجع: دريد حمو، مرجع سابق، ص 94.

[2] أشارت وثائق الأرشيف التونسي إلى تعاون العديد من الشيوخ الجزائريين مع سلطات الحماية لفرض ضرائب مرهقة على أبناء جلدتهم من المهاجرين، للإطلاع على هذه المعطيات يراجع :

A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 18, Doc N°3. Opcit.

[3] A.N.T. Série A, Carton 01, Dos 14/01, **Cheikh Algérois**, **Bounnoua Ferhat ben Houssine ben Hadj Ahmed 1914-1929**. Doc N°1 **,** P2**, Lettre du Cheikh Médina au P.M**, Tunis, 24/02/1914.

[4] للإطلاع على بعض الأمثلة المتعلقة بنوعية وكم الضرائب التي فرضت على المهاجرين الجزائريين في تونس، يراجع:

A.N.T, Série A, carton 278, Dos 21, Doc N°.1,2,3, Opcit. et Ibid, Dos 13, Doc N° 7,8.**Indijènes tunisiens habitant le terretoire Algériens**. adressé Le31 Avril 1905.

[5] من بين الصعوبات التي واجهت الشيخ التونسي في إدارة الجزائريين، هو احتمائهم بصفة المواطنين المحميين الفرنسيين ما يعني مقاضاتهم في المحاكم الفرنسية ولا يخضعون للقضاء التونسي وهذا الأمر شكل صعوبة بالغة في إدارتهم لذلك

تابعين لشيخ مدينة تونس، وهو ما ورد في عديد المراسلات التي اطّلعنا عليها في الأرشيف التونسي من بينها مراسلة قايد "تبرسق" للحكومة التونسية بتاريخ 23 جانفي1909[1]، ومراسلة المراقب المدني بمكتر إلى المقيم العام الفرنسي بتاريخ 22جانفي 1923[2]، وهو نفس الطلب الذي تقدم به المراقب المدني بتوزر إلى المقيم العام الفرنسي بتاريخ 30ديسمبر1945[3].

ولتوضيح الصورة أكثر حول هذه الطلبات نعرض مقتطفا من رسالة قايد "عين دراهم" للوزير الأكبر التونسي "صلاح الدين البكوش[4]" بتاريخ 12جوان 1947: << ...**أن أطلب من سيادة الجناب الإذن في انتخاب شيخ جزائري من بينهم كما هي العادة في جهات أخرى ليكون مسؤولا لدى السّلطة المحلية والإدارة حتى يمر سير الخدمة المتعلقة بهم على أحسن حال...**>>[5]

نجد أن عديد الشيوخ التونسيين قدموا طلبات للإدارة الفرنسية بفصل الجزائريين عنهم، وجعلهم تحت إدارة شيوخ خاصين بهم. للتوسع أكثر في الموضوع يراجع دراسة دريد حمو السابقة: ص ص 138–140.

[1] ورد في مراسلة قايد تبرسق بتاريخ 23جانفي 1909 مايلي: << **يوجد في غالب مشيخات العمل عدد وافر من الجزائريين وحرفتهم مثل الأهالي الفلاحة وتربية الحيوانات بالكيفية الجاري العمل بها في الوطن** ...>>. يراجع A.N.T Série A, Carton 60, Dos 22/02, **TeberSouk , Cheikh des Algériens , Si Salah ben Hadj Mohamed Hadid Darradji**, Doc N°3, **رسالة عامل تبرسق إلى الكاتب العام للحكومة التونسية ، تونس 23جانفي 1909**.

[2] للإطّلاع على محتوى هذه الرسالة يراجع:

A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/01, **Administration général indijène Ouled Aoun, Cheikh des Algériens El Hadj Ahmed Lakhmi dit El Badaoui**, Doc N°2, **Lettre de C.C de Maktar au M.P.R.G,** Maktar, 22/01/1923.

[3] للإطّلاع على محتوى الرسالة يراجع: A.N.T, Série A, Carton 112, Dos 36, **Administration Général indijène Touzeur , Caidat Djérid,**S/ do 36/01**. Cheikh des Algériens à Touzeur, Hamdi Bacha Soltan ben Bourgaa**, Doc N°1**, Lettre du C.C de Touzeur au R.G**, Tunis adressée le 30-11-1945.

[4] **صلاح الدين البكوش**: 1883-1959: ولد في14أوت 1883، وهو شخصية سياسية تونسية، تولى عدد من المسؤوليات على عهد لمين باي سنوات1943-1947وكذا1952-1954، توفي في24ديسمبر1959.

[5] A.N.T, Série A, Carton 48, Dos 20/02, Doc N° 20.

رسالة من كاهية عين دراهم إلى الوزير الأكبر التونسي بتاريخ 1947/06/12، عين دراهم.

من هنا يتبيّن لنا أن الهدف الأوّل والأسمى من هذا المنصب هو جباية أكبر قدر ممكن من الضّرائب والذي يدخل ضمن شروط تعيين الشيوخ[1]، بل وفي بعض الأحيان يجعل منصبهم مهددا بالزّوال إذا تساقطت المبالغ المجباة، وباعتبارها السّلطة التقليدية الوحيدة القادرة على فرض هيمنتها على المجتمع الجزائري وإدارته أقدمت سلطات الحماية على دعم موقف المشايخ من خلال تعزيزه بقوة القانون[2].

أ – لمحة عن مشيخة القسنطينيين في تونس.

بحديثنا عن مشيخة القسنطينيين في تونس، فقد أورد "دريد حمو" في دراسته أنها تأسّست بشكل رسمي في تاريخ 9 أكتوبر 1907 عندما تم تعيين "محمد الصالح زرّوق" شيخا للمهاجرين القادمين من إقليم قسنطينة[3]، غير أن بعض الوثائق الأرشيفية تورد أن وجود مشيخة القسنطينيين يعود لما قبل هذا التاريخ مستندة في ذلك إلى تولي ثلاثة شخصيات قسنطينية إدارة هذا المنصب منذ تاريخ 1890[4].

وهي على التوالي: صهر الشيخ محمد الصالح زرّوق الذي تولى المشيخة لغاية وفاته عام 1903، ليخلفه محمد الصالح زروق بين عامي 1903–1905، بصفة مؤقتة ثم محمد بن بلقاسم لغاية 1907[5]، ليتمّ بعدها تعيين محمد الصالح زرّوق شيخا على القسنطينيين بتاريخ 9 أكتوبر 1907[6].

---

[1] Auguste Sebaut, **Dictionnaire de la Législation Tunisiènne**, Imprimerie de François Carré, Dijon, 1888, P175.

[2] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie**…, Opcit, pp-155-156.

[3] دريد حمو، المرجع السابق، ص 133. وأيضا الملحق رقم 05 ص 363

[4] المرجع نفسه، ص 133

[5] المرجع نفسه، ص133.

[6] A.N.T. Série A, Carton 1, Dos 15, S/Dos 15/01, **Algériens, Cheikhs des Constantinois, Mohamed Salah ben Ahmed Zarrouk ben Abdelkader** , Doc N°01, **Rapport du commissaire de police**, Tunis Le 13/02/1916.

ب – طريقة تعيين الشيوخ القسنطينيين:

وأما عن طريقة تعيين الشّيخ فقد أوردتها لنا وثائق الأرشيف التونسي التي اطّلعنا عليها[1] والمقابلات التي أجريناها مع بعض المهاجرين القسنطينيين[2]، أنها تتم عبر ثلاثة مراحل بداية بالمراقب المدني المقيم بتونس –وهو فرنسي–، ثم يعينه بشكل آخر المقيم العام الفرنسي بتونس، ثم يعين بشكل رسمي بمرسوم من الباي، على غرار طريقة تعيين الشيخ التونسي[3].

خلال اطّلاعنا على الملفات الأرشيفية الخاصّة بالشيوخ الجزائريين يتّضح لنا أن معظم المراسلات والقضايا والتّعليمات الموجّهة للشّيوخ الجزائريين، تخضع لسلطة المراقب المدني والمقيم العام ونادرا ما ذكر اسم الباي التونسي في الوثائق[4].

تُظهر إحدى الوثائق المؤرّخة في 3 ماي 1950، والمتعلّقة بتعيين "خنتاش محمد بن محمد بن الحاج صالح" شيخًا على الجالية القسنطينية في تونس خلفًا للشّيخ عبد الرزاق حميني، مدى تحكم سلطات الحماية الفرنسية في عملية التعيين، رغم الطّابع الشكلي الذي أُضفي عليها عبر مرسوم الباي[5].

---

[1] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة A، الحافظة 278، الملف 05 **مراسلات تتعلق بقضايا وشكاوي تخص عروش ورقلة القاطنين بتونس 1888–1949.**، الوثيقة رقم 4، **حجة اتفاق أعيان عرش بني ابراهيم المقيمين في تونس حول اختيار "محمد بن بوبكر بن عطا الله الورقلي الإبراهيمي" شاوشا عليهم**، تونس 25–07–1888.

[2] من بين هؤلاء: **شويخة سيساوي وعلي توايتية**، يراجع المقابلات السابقة.

[3] خلال اطلاعنا على الملفات الأرشيفية الخاصة بالشيوخ الجزائريين يتضح لنا أن معظم المراسلات والقضايا والتعليمات الموجهة للشيوخ الجزائريين، تحت تصرف المراقب المدني والمقيم العام ونادرا ما ذكر اسم الباي التونسي في الوثائق يراجع مثلا: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة A، الحافظة 278 ، الملف 5، الوثيقة رقم 4، المصدر السّابق.

[4] من بين الوثائق التي اطلعنا عليها و لم يذكر فيها اسم الباي مطلقا نجد القرار الصادر بتاريخ 2 جويلية 1919 القاضي بتعيين "محمد صلاح بن احمد زروق" شيخا على القسنطينيين. للإطلاع على الوثيقة يراجع:

A.N.T. Série A, Carton 1, Dos15, S/dos 15/01, Doc N° 08 **Journal Officiel** , Adressée le 02/07/1919.

[5] A.N.T, Série A, carton1, Dos15, s/dos15/4, **Khantech Mohamed Ben Ben Haj Salah**. Doc N°1, **Française Musulmans d'Algérie Cheikh des Constantinois 1949-1951**, Tunis Le 28 Février 1950.

فالوثيقة التي وردت على شكل مراسلة من المقيم العام الفرنسي إلى الأمين العام للحكومة التونسية، توضح أن قرار التعيين لم يكن من صلاحيات الباي التّونسي على نحو فعلي[1]، بل كان يمثّل المرحلة الأخيرة في مسار إداري وسياسي تتحكّم فيه السّلطات الفرنسية بشكل كامل[2].

وتعكس هذه الإجراءات مدى محدودية سيادة الباي في ظل نظام الحماية، حيث أصبح المقيم العام فعليًا صاحب القرار ليس فقط في الشؤون الإدارية العليا، بل أيضًا في تعيين ممثلي الجالية الجزائرية[3]، ونستدل هنا من خلال ما ورد في وثيقتين أرشيفيتين:

الأولى صادرة بتاريخ 19نوفمبر، والثانية بتاريخ 27 نوفمبر 1928 تحت رقم CC36، تضمّنتا ردّا بالرّفض لطلب تقدّم به المدعو "معمري عمر بن عمارة" لتولّي مشيخة الجزائريين بتاريخ 4 سبتمبر 1928، وما أثار انتباهنا في الوثيقتين أن قرار الرّفض صدر من الحكومة العامّة في الجزائر وهذا يدعّم ما ذكرناه حول الإطاحة بسلطة الباي[4].

ج – مهامّ الشّيوخ:

من خلال تتبّع الوثائق الإدارية والمراسلات الرّسمية خلال فترة الحماية، يتّضح أن مهامّ الشّيوخ لم تكن ذات طابع واحد، بل تميّزت بتنوّعها وتشعّبها تبعًا لمقتضيات السّلطة الإستعمارية، وقد حدّد لنا كاهية "عين دراهم" في مراسلته السّابقة للوزير الأكبر التونسي "صلاح الدين البكوش"، هذه المهام قائلا[5]:

<<...إنه يوجد بعملنا عدد كبير من الرعيا الجزائريين مستقرين بعملنا بجهات مختلفة بعضهم يتعاطى التجارة والبعض الآخر الفلاحة وبعضهم أجر عمله اليومي ،

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02,**Cheikh des Algériens à Tunis 1919-1948**. Doc N°88, **Lettre du Le S.G.G.T au Le R.G**, Tunis,21/03/1945.

[2] ينظر مراسلة المقيم العام بخصوص تعيين الشيوخ القسنطينيين، الملحق 06 رقم ص 364 .

[3] Ibid, Doc N°6, **Française Musulmans d'Algérie .Cheikh des Constantinois**, adressée le 8 Mars 1950.

[4] Ibid, Carton 1, Dos 15, S/dos 15/01, Doc N° 19.**Caid Condidature MaMeri Amor**, adressée Le 27 Novembre1928. et Doc N°20, **Opcit**, adressée Le 19 Novembre 1928.

[5] Ibid, Carton 48, Dos 20/02, Doc N° 20, Opcit.

وكثيرا ما تدعو الحاجة لاستدعائهم فما يتعلّق بالإحصاء أو تجنيد الشبّان منهم أو لخلاص مطالب الولية مثل الأداء على الحيوان أو المساهمة الجهوية أو الضّريبة الشّخصية وغير ذلك...>>[1]، من خلال هذه الرسالة يتبيّن لنا تشعّب وتعدّد المهامّ الموكلة للشّيوخ الجزائريين ويمكن تقسيمها على النحو الآتي:

-الحالة المدنية:

تتمثّل بإصدار بعض الوثائق للمهاجرين المقيمين بتونس[2]، مثل شهادات الميلاد وشهادة الإقامة، وطلبات الحصول على الجنسية الفرنسية التي تتطلّب تحقيقا حول هويتهم الجزائرية[3]، كما أنه يمثّل هيئة الاتصال الرّسمية مع سلطات الرّقابة المدنية، وهذه المهامّ ذكرها كاهية "عين دراهم" في الرّسالة المشار إليها آنفا[4].

وكمثال حول المهام الإدارية للشّيوخ القسنطينيين، نورد ماجاء في الوثيقة الصّادرة بتاريخ 28 فيفري 1928، بخصوص طلب تقدّم به أحد المهاجرين القسنطينيين للشّيخ محمد صلاح زرّوق للحصول على بطاقة هوية، وحسب المراسلة فإن هذا الأخير تماطل في إعدادها لإرغام صاحب البطاقة على دفع مبلغ من المال مقابل تسوية وضعيته[5].

-الشرطة الإدارية

[1] دريد حمو، المرجع السابق، ص 144.

[2] أشارت إحدى الوثائق بخصوص مراسلة موجّهة إلى شيخ القسنطينيين محمد صلاح بن زروق بضرورة إحصاء الجزائريين المتواجدين بتونس، وهذا يدخل ضمن المهام الإدارية للشيخ. ينظر:

A.N.T, Série A, carton 1, Dos15, S/dos 15 /01, Doc N°2 . **Française Musulmans d'Algérie Cheikh des Constantinois**, Le 28 Février 1950.

[3] Ibid, Carton 84 , Dos 03 **Administration général indigène de Kairouan, Cheikhs des Algériens**, S/dos3 /02 **Hamou Ben Abderrazak 1916-1926**.

[4] Ibid, Carton 48, Dos 20/02, Doc N° 20, Opcit.

[5] Ibid, Carton 1, Dos 15, S/dos 15/01, Doc N° 19**, Plainte au R.G Lucien Saint**, adressée Le 28 Février 1927.

-التّجنيد العسكري[1]:

يكون ذلك عن طريق إعداد قوائم التّجنيد وتبليغ المعنيين وإحصائهم فقد أكدّت المراسلات التي اطلعنا عليها الخاصّة بتجنيد الجزائريين، بين عامي 1918-1920 بالدّور الكبير الّذي يقوم به الشّيخ في تسهيل عمليات الإحصاء وملاحقة الفارّين والمتغيّبين والمتخلّفين، من المستدعين وإيقافهم وتسليمهم للسّلطات الفرنسية[2].

فإسم الشّيخ والقايد لطالما وردا كثيرا في هاته المراسلات على غرار تلك الموجّهة من المقيم العام الفرنسي إلى المراقب المدني بتاريخ 8 جوان 1918، مطالبا إياه بتوجيه نداء إلى القيّاد والشّيوخ للمساعدة في عمليات توقيف المتغيّبين عن فحوصات التجنيد[3]، وهو نفس ما تضمّنته الوثيقة المحررة بتاريخ 21جوان 1915 الموجّهة من سلطات الحماية إلى كافّة المسؤولين المحليين ومن بينهم الشّيوخ الجزائريين[4].

وكذلك المراسلة الصّادرة، بتاريخ 28 ماي 1926 الموجّهة لشيخ القسنطينيين "محمد صلاح زرّوق" بخصوص الإشراف على عمليات التّجنيد في الخدمة العسكرية[5]، وهذا خير دليل على الدّعم والخدمات الجليلة الّتي يقدمها الشيوخ للسلطات الفرنسية في هذا الجانب،

---

[1] صدر مرسوم 3أوت 1917 الذي يقر بضرورة إحصاء الشباب الجزائريين المهاجرين بتونس من أجل تجنيدهم في الجيش الفرنسي وهو ماأثار استياءا واسعا لدى الجزائريين المقيمين في تونس وحاول العديد منهم التهرب من العملية للتوسع أكثر يراجع: عبد القادر بلججة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907-1954**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة جيلالي ليابس معسكر، 2014-2015. وايضا الملحق رقم 07، ص365

[2] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة A ، الملف 278، الحافظة 16، الوثيقة رقم 6:

Lettre de R.G.au C.C. De La recherche et de l'arrestation des désertteurs du contingent Algérien, adressé Le 8 janvier 1916

[3] المصدر نفسه. وايضا الملحق رقم 08.

[4] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة A، الملف 278، الحافظة 16، الوثيقة رقم 5. **رسالة موجهة من المراقب المدني إلى الوزير الأكبر الخدمة العسكرية للجزائريين.** بتاريخ 21 جوان 1915.

[5] A.N.T, Série A, carton 1, Dos 15, S/dos 15/1, Doc N°15.**lettre de R.G au C.C de Tunis**, adressée le 28 Mai 1926.

خاصة في الأماكن التي تعرف تواجدا كبيرا للجالية القسنطينية على غرار تونس العاصمة وأحوازها[1].

وهنا نودّ الإشارة إلى نقطة مهمّة استلهمتنا خلال بحثنا في الوثائق الأرشيفية تخصّ تجاوزات الشّيوخ القسنطينين في حقّ الأهالي واستغلال منصبهم للمساومة وتلقّي الرشاوي مقابل القيام بتلاعبات في قوائم التجنيد، ومثال ذلك الشكوى التي تقدم بها "علي صالح الوردغلي" ضد شيخ القسنطينيين "محمد صلاح زرّوق" بقيام هذا الأخير بطلب مبلغ من المال مقابل سحب إسم إبنه من قوائم التّجنيد وذلك بتاريخ 21 سبتمبر 1925[2].

-جباية الضرائب:

لطالما مثّلت جباية الضرائب مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للسلطات الفرنسية[3]، بتونس وأعطت تعليمات صارمة للشيوخ القسنطينيين من أجل تحصيلها بالقدر الكافي الذي يرضي السلطات الفرنسية، وهو ماتبيّنه المراسلة الصادرة بتاريخ 28 مارس 1927 تحت رقم 1482، فقد بينت لنا مدى الحرص الشديد لشيخ القسنطينيين "محمد صلاح زرّوق" على إنجاح عمليات تحصيل الضراب على أحسن وجه، من خلال إرغامه للمهاجرين القسنطينيين على إظهار وصلات الدّفع عند طلبها حتى يتمكّن من تحديد جميع دافعي الضرائب دون استثناء[4].

فهذه الأخيرة ولجني أكبر قدر ممكن من الأرباح وبعد مشاورات حثيثة بين المقيم العام الفرنسي والحكومة التونسية أدخلت تعديلات على نظام تعيين الشّيوخ سنة1919[5]،

[1] يراجع العنصر الخاص بمناطق استقرار المهاجرين القسنطينيين.

[2] A.N.T, Série A, Carton1, Dos 15, S/ dos 15/1, Doc N° 12, Opcit.

[3] جاء في إحدى المراسلات الأرشيفية الخاصة بشيخ القسنطينيين محمد صلاح بن أحمد زروق أن قيمة الضريبة المجباة من المهاجرين القسنطينيين آنذاك بلغت فرنك واحد عن كل شخص. للتوسّع يراجع:
A.N.T. Série A, Carton 1, Dos 15, S/dos 15/1, Do c N°1, Opcit.

[4] Ibid, Doc N°18, **Lettre du C.C àTunis àMonsieur Lucien Saint Ministre plénipotentiaire, Résident Général de France**. Tunis 23 Mars 1927.

[5] ibid, Dos14, S/ Dos 14/02, Doc N°16**, Lettre du D.G.F au S.S.G.T**, Tunis, 04/04/1919.

وذلك بتقسيم المشيخات إلى سبعة (7) أقسام:هي القسنطينيين، السّوافة، التواتية، المزابية، الورقلية. الوهرانية، العاصمية وأضافت بذلك مناصب جديدة لمشيخات وهران و العاصمة وقسنطينة[1].

وبذلك تمكّنت الإدارة الفرنسية من تحقيق مرادها من خلال مراقبة الجزائريين وتوسيع قاعدة دافعي الضّرائب في مدينة تونس وهو الهدف الأسمى، حيث ارتفع عدد منتسبيها في المدينة إلى أكثر من الضّعف، فبعدما كان عددهم ألف وثلاثمائة وإثنان وثمانون(1382) شخصا في عام 1919، ارتفع إلى ثلاثة آلاف وخمسمائة (3500) شخصا بحلول عام 1933، هذا الرقم الكبير كان للجالية القسنطينية نصيب كبير منه من خلال المبالغ، الّتي ساهم في دفعها أكثر من ستمائة وتسعون(690) مهاجرا قسنطينيا[2].

ورغم كل ذلك فإن الإدارة الفرنسية بتونس لم تنظر بعين الرضى لجميع الشّيوخ فكثيرا ما أبدت تذمّرها من البعض منهم خاصة بعد كل مراجعة للحسابات المالية، بسبب معدّلات التّحصيل المنخفضة أو معارضتهم أو تعطيلهم لعمليات جمع الضرائب، مثلما أقدم عليه شيخ القسنطينيين "محمد صلاح بن أحمد زرّوق" عندما عارض ضريبة البلدية المفروضة على الجزائريين، وهو ما قد يعرّضه للعزل من منصبه في نهاية المطاف[3].

هنا لابد من التوقّف عند أمر مهم وهو لماذا تم إدخال هاته التعديلات على منصب المشيخة في هذا الوقت بالذات؟؟، الإجابة لا يمكن معرفتها إلا من خلال قراءة الأرقام المتعلّقة بتطوّر الهجرة الجزائرية إلى تونس التي عرفت ارتفاعا محسوسا مع بدايات القرن العشرين وذلك حسب تحليلنا راجع إلى:

-الهجرة الطّلابية والعلمية[4].

[1] Ibid, Doc N°21, **Lettre du C.C du Tunis au R.G**, Tunis, 06/05/1919.
[2]Ibid, Doc N° 68.
[3]ibid, Dos 15, S/dos, 15/1, Doc N°1. Opcit.
[4] في موضوع الهجرة الطّلابية الجزائرية إلى تونس، يراجع دراسة محمد الصالح الجابري، مصدر سابق، ص ص 37-38.

-الفرار من قانون التّجنيد الإجباري الذي كان وقعه كبيرا على الجزائريين وتسبّب في فرار جماعي لعديد العائلات[1].

-الإنفراج السّياسي في تونس وعودة الرّوح للأحزاب والصّحف وظهور محاولات لضخّ دماء جديدة لبعث هذا النشاط من عن طريق الوجوه والشخصيات التي ستبرز في الساحة السّياسية التونسية مما أدى إلى التقارب والتأسيس لعمل سياسي وطني مشترك[2].

كل هذه المعطيات كان لها وقعها وأثرها في ارتفاع حركة الهجرة الجزائرية عموما إلى تونس، لذلك نرى أن السّلطات الفرنسية درست هذا الموضوع جيّدا وخطّطت بإحكام من أجل الإستفادة من الوجود الجزائري الكبير في الأراضي التونسية، على الأقل في ملأ الخزينة الفرنسية التي خرجت منهكة من الحرب العالمية الأولى ، بسبب الخسائر والإمكانيات التي استنزفتها فرنسا في هاته الحرب وغيرها، لذلك سعت جاهدة للتّعويض ولملمة الجراح وكان المهاجرون الجزائريون ضمن هذا الجانب[3].

عموما نودّ الإشارة إلى أن مسألة الضّرائب همزة وصل في العلاقات بين الشّيوخ الجزائريين والإدارة الفرنسية، لذلك ورد ذكرها في العديد من الوثائق الأرشيفية خاصة المتعلّقة بقرارات تعيين الشيوخ، وهو ماتوضّحه الوثيقة الخاصة بتعيين شيخ القسنطينيين "خنتاش بن محمد بن محمد بن الحاج الصالح"، بتاريخ 3ماي 1950 حيث جاء في آخر النص الذي قمنا بترجمته<< ...**تخويل هذا الوكيل بتحصيل الضرائب**...>>[4].

---

[1] ناصر بلحاج، مرجع سابق، ص 88.

[2] علي المحجوبي، مرجع سابق، ص ص 237-239.

[3] عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، تونس، ط1، ص ص 99-102.

[4] A.N.T.Série A, Carton 1, Dos 15, S/dos 15/4, Doc N° 9 **Arrete**. Tunis Le 28 Avril 1950 .

ونفس الشّيء للوثيقة الصادرة بتاريخ 13 أكتوبر 1918، التي وردت فيها تعليمات لشيخ القسنطينيين "محمد صلاح زرّوق" لضرورة ابتزاز المهاجرين، ونهبهم من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الأموال[1].

د- طريقة تعيين الشّيوخ

جدير بالذكر إلى أن تعيين الشّيوخ الجزائرين عموما لا يتمّ إلّا إذا توفّرت فيه مجموعة من الشروط التي رأت فيها إدارة الحماية ضرورة حتمية مكملة لمراسيم التعيين والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

-انتماؤه الجغرافي للجهة التي يعين عليها:

حدّدت الإدارة الفرنسية هذا الشّرط، لأن تنفيذ المهام الإدارية والتّواصل مع المهاجرين يتطلّب معرفة دقيقة حولهم تخصّ كل كبيرة وصغيرة، وهذا المهام لا يكفلها إلا العارفين بتلك المنطقة[2]، لذلك نجد الشيوخ القسنطينيين الذين تولّوا منصب المشيخة من 1907إلى غاية 1957 ثلاثة منهم ينحدرون من مدينة قسنطينة، وواحد من سوق اهراس[3].

-الولاء التام لفرنسا:

وهذا شرط أساسي في التعيين، لذلك فالحصول على منصب المشيخة لا يتم إلا بعد إجراء تحقيق معمق حول المترشح[4]، وهو ما لمسناه في مراسلة شيخ مدينة تونس إلى الوزير مصطفى الكعّاك[5] بخصوص تعيين "محمد بن الحاج صالح ختّاش" شيخا على

[1]Ibid, Doc N° 4. **Lettre de C.C au R.G**, Tunis, Adressée le 13/10/1918.

[2] A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03, S/dos 03/02, **Administration Général Indijène Kairaouan, Cheikhs des Algériens**, Doc N°3**, Lettre du C.C de Kairaouan au M.P.R.G**, Kairaouan, 29/01/1917.

[3] دريد حمو، موسى بن موسى، "مشيخة الجالية الجزائرية بمدينة تونس خلال فترة الحماية الفرنسية 1882-"1956، **مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية**، مج 7، ع2، ماي2023، ص 1161.

[4] A.N.T, Série A, Carton 15, S/dos 15/01, Doc N° 19. P.3, Opcit.

[5] **مصطفى الكعاك: 1893-1984**: من عائلة أندلسية الأصل والده الشيخ محمد العربي الكعاك رئيس إدارة الخزينة بالوزارة الكبرى درس بالصادقية وتحصل على شهادة الدبلوم في اللغة والآداب، التحق بكلية الحقوق بأكس بروفانس ونال الشهادة منها، شغل منصب منصب رئيس الجمعية الصادقية بين 1924-1931، سمي وزيرا أكبر للحكومة بين 1947-1950

القسنطسينيين سنة 1950، ومما جاء في نصّ الرّسالة: <<...**إن البحث الذي أجريناه في شأن من ذكر أنتج أنه لائق للخطة المذكورة ...وأن سيرته حسنة وأخلاقه مرضية وهو من عائلة ماجدة...>>**[1] وفي ذات السياق نستدل بما وقع مع المترشح لمنصب مشيخة القسنطينيين المسمى "معمري عمر بن عمار" الذي قوبل ترشيحه بالرّفض بعد إجراء تحقيق معمّق حوله كما أشارت لذلك إحدى الوثائق الأرشيفية[2].

والمقصود بالولاء التام هو الإلتزام بأوامر السّلطات الفرنسية فما يتعلّق بالمهام الموكلة إليه خاصة تحصيل الضرائب، وعدم تورطه في أعمال من شأنها المساس بالمصالح الفرنسية[3]، وهنا نستدل بما ذكره أحد المراقبين النمساويين خلال زيارته إلى تونس مع بداية القرن العشرين قائلا: <<...**أنه من السّهل جدّا قيادة الشّيوخ والأعيان إلى الولاء والتّعاون مع السّلطات الفرنسية نظرا لعلاقتهم الكبيرة مع إدارة المحمية...>>**[4].

-الثّراء وكثرة الملكيات العقارية:

إن الملاحظ لجميع الشيوخ القسنطينيين، الذين تعاقبوا على منصب المشيخة يجد أن جميعهم أصحاب ممتلكات عقّارية وتجار كبار وذو نفوذ ومكانة راقية داخل مجتمعاتهم[5]، وهنا نورد بعض الأمثلة على ممتلكات الشيوخ القسنطينيين، فنجد "محمد صلاح بن زروق"

توفي يوم 6جويلية 1984. للتوسع أكثر يراجع: أم الخير بان، **الجاليات الأوروبية في تونس وموقفها من الحركة الوطنية التونسية 1881-1956**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراء الطور الثالث ل.م.د، في التاريخ، تخصص تاريخ بلاد المغرب المعاصر، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2021-2002، ص 208.

[1] Ibid, S/dos 15/04, Doc N°9, **Lettre de Cheikh el Medina au P.M,** adressée le 3/04/1950.

[2] Ibid, S/dos 15/01, Doc N° 19, P1 ,2.Opcit.

[3] A.N.T, Série A, carton 1, Dos 15, S/dos 15/1, Doc N°6. **Notice individuelle**, Tunis, le 6 Mai 1919.

[4] Mahmoud Abdelmoula**, Le mouvement patriotique de libération en Tunisie et le panisialisme 1906-1920**, Thèse de doctorat Histoire, Faculte des sciences humaines et sociale, université de Tunis 1, PP 183-184.

[5] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/04, **Algériens, Cheikh des Mozabites, Amara Enanacer ben Youcef ben Amara**, Doc N°05, Lettre du C.C de Tunis au M.P.R.G, Tunis,19/05/1927.

مالك أراضي وعقارات في سوق اهراس، و"الطاهر بن محمد مصطفى بورناز" تاجرا، و "بن عبد الرزاق حميمي"، مالكا وتاجرا، ونفس الشّيء لمحمد بن محمد بن الحاج صلاح خنتاش[1].

من خلال تحليلنا لهذا العنصر توصّلنا لنتيجة مفادها أن جميع أسماء الشيوخ القسنطينيين تتركب من جزئين مثل "بن، آل" وهذه الألقاب في الغالب ما نجدها لدى العائلات القسنطينية الشهيرة مثلما رأينا مع عائلات المقراني وبن حديد، وبن يزة، ومعظمها عائلات وجيهة وبرجوازية، وهذه الخصائص تبيّن لنا مدى مكر السلطات الفرنسية وخبثها ودراستها المعمّقة للشعب الجزائري وطبيعته، واستخدمت ذلك سلاحا فعالا لتحقيق مصالحها فهي تعلم أن من يحتلون مكانة راقية داخل المجتمع يجدون آذانا صاغية، ممّا يسمح لهم بالسّيطرة على أتباعهم وقيادتهم وهو أمر ضروري لممارسة هذه الوظيفة التي تعتبر حملا ثقيلا.

-توفّر مجموعة من الضمّان:

بالنّظر إلى شروط الترشّح لمنصب المشيخة خلال فترة الإدارة الفرنسية، كان من الضّروري أن يقدّم المترشح لائحة بأسماء الضّامنين من بين أفراد مجتمعه، ولم يكن يُشترط عدد معين لهؤلاء الضامنين، إذ أن الفيصل في ذلك لم يكن الكمّ، بل قيمة ما يملكونه من ثروات[2]، فالسلطات الفرنسية تعتبر هذه الثروات بمثابة ضمانة ماديّة تقيها من الخسائر المحتملة في حال وقوع اختلاس أو عجز مالي من قبل الشّيخ، تُمكّنها ممتلكات الضّامنين من استرداد ما فُقد من ضرائب أو أموال عامة[3].

---

[1] للتوسّع أكثر يراجع الملف الخاص بشيخ القسنطينيين:
A.N.T, Série A, Carton1, Dos 15, S/dos 15/01, Opcit.

[2] دريد حمو، **نظام المشيخة...**، مرجع سابق، ص 171.

[3] A.N.T, série A, Carton 01, Dos 14, S/dos 14/02, Doc N°84, **Lettre du D.G.F Au S.S.G.T**,, Tunis, 04/01/ 1939, P07.

بالإضافة إلى تحديد المناصب التي تولّاها في السّابق مدنية كانت أو عسكرية كوكيل الحبوس أو أمين الحمامات، وهذا الشّرط وضع للتأكّد من كون المترشّح يمتلك خبرة في التّعامل مع السكّان أو ربما على علاقة بهم من قبل، وهذه الممارسات والأوصاف تذكر جميعها في التقارير والمراسلات بين السلطات الفرنسية والباي[1]، كحجج تدعّم السّيرة الذّاتية للشّيخ مما يسهّل عملية تنصيبه، هذا ناهيك عن المستوى التعليمي للشيخ وإتقانه اللغة الفرنسية لتسهيل التعامل مع الإدارة والمقيم العام[2].

-علاقة الشيخ بالطرقيين والمرابطين:

يجب أن تكون العلاقة جيدة وعلى ما يرام، ونحن نعرف مدى تأثير الشيوخ والطّرقيين على المجتمع وكثرة أتباعهم في أوساط الجالية القسنطينية، خاصة قبيلة أولاد سيدي عبيد، والزاوية الطيبية بقسنطينة وزاوية خيران بخنشلة التي أشرنا لها سابقا، لذلك فإن حدوث أي خلاف أو صدام معهم قد يتسبّب في مشاكل كبيرة للإدارة الفرنسية وللشيخ ذاته[3].

وقد وردت الكثير من الوثائق الأرشيفية الخاصة بالشيوخ القسنطينيين في تونس، تدل على أهمية هذا المنصب لدى الإدارة الفرنسية التي أولته اهتماما قاطع النّظير من بينها ماجاء في مراسلة بين المقيم العام والأمين العام للحكومة، بتاريخ 24مارس 1950 أظهر فيها الطرف الأول قلقه من شغور منصب شيخ القسنطينية وألحّ على ضرورة الإسراع في تعيين من يتولاه، وقد تم اقتراح اسم "خنتاش بن محمد بمحمد بن حاج صلاح"[4].

وكان الردّ على هاته الرسالة في 26أفريل 1950، بقبول مقترح التعيين، من خلال هذه المراسلة لفت انتباهنا نقطة مهمة رأينا وجوب الإشارة إليها وهي أن هاته المراسلة كانت بين المقيم العام والأمين العام للحكومة التونسية، ونحن نعلم أن الهيئة المكلفة بالإشراف

[1] ينظر الملحق رقم 09، ص367، الخاص بالسيرة الذاتية لشيخ القسنطينيين محمد صلاح بن زروق

[2] A.N.T, Série A, carton 1, Dos 15, S/dos 15/1, Doc N° 6, **NoTice Individuelle, Tunis Le 6 Mai 1919.**

[3] bid.

[4] Ibid, Doc N° 9, Opcit.

على عملية تنصيب الشيوخ الجزائريين تضم: المقيم العام والمراقب المدني، والباي التونسي– كما ذكرنا سابقا– وهنا يظهر طرف آخر في القضية؟؟

وهذا ما يعني أن الإدارة الفرنسية بتونس تسعى لإرضاء جميع المستشارين والمسؤولين في تولية، منصب الشيخ وهذا دليل آخر عن مدى أهمية وحساسية هذا المنصب للسّلطات الفرنسية، خاصّة إذا علمنا أن المدّة بين مراسلة القيم العام، وإجابة الأمين العام تجاوزت الشّهر، وهي مدّة كافية لإجراء التّحريات اللّازمة حول الشيخ المراد تنصيبه[1].

–المستوى التعليمي للشيخ:

تأتي أهمية هذا الشرط في قدرة الشيخ على التواصل مع الإدارة الفرنسية وتحرير بعض الوثائق الإدارية، فقد كان بإمكان معظم الشّيوخ الجزائريين القراءة والكتابة باللغتين العربية والفرنسية بإتقان[2]، خاصّة وأن بعضهم حاصل على شهادات التّعليم الإبتدائي والعالي[3].

في الأخير وبعد استيفاء الإجراءات اللّازمة يتم تعيين الشيخ بصفة رسمية بموجب قرار ينشر في الجريدة الرسمية[4]، كما حدث مع شيخ القسنطينيين "محمد صلاح بن زرّوق، عندما نشر قرار تعيينه بتاريخ 26 جويلية 1919[5].

وبخصوص الشيوخ القسنطينيين الذين تولّوا منصب المشيخة خلال فترة حماية الفرنسية على تونس، هم على النحو التالي:

[1] Ibid.

[2] دريد حمو، **نظام المشيخة**...، مرجع سابق، ص 191.

[3] A.N.T,série A, carton 1, Dos 15, S/dos 15/01, Doc N° 7: **أمر علي بتاريخ 3شوال 1337– 2جويلية 1919.**

[4] Ibid, Doc N° 8, Opcit.

[5] Ibid.

الجدول رقم 16: الشيوخ القسنطينيين الذين تولوا منصب المشيخة بتونس[1].

اسم الشيخ	تاريخ ومكان الميلاد	بداية المهام	نهاية المهام
محمد صالح بن احمد زروق	1865 سوق اهراس	1919	1929
الطاهر بن محمد بن مصطفى بوزنار	1879 تونس، أصيل عنابة	1929	1943
حماني بن عبد الرزاق المدعو حمو بن علي	1882 بقسنطينة	1944	1949
محمد بن محمد بن الحاج صالح خنتاش	/	1950	1951

2/ علاقات الشيوخ بالمجتمع.

أ/ مع المهاجرين القسنطينيين.- دراسة نماذج-

من خلال احتلال موقع السّلطة في الإدارة الفرنسية، وجد بعض الشيوخ الفرصة مواتية لإثراء أنفسهم وزيادة ثرواتهم ومكانتهم الإجتماعية، لكن في بعض الأحيان استخدم الشيخ الجزائري هذه الميزات بوحشية، ومارس سلطته باستخدام القوة وذلك بإرهاب وإذلال مجتمع المهاجرين المدرج تحت وصايته.

لقد ورد في الوثيقة رقم S/274 المحررة بتاريخ 28جويلية 1920[2]، والوثيقة المحررة بتاريخ 12 أوت1920[3]، تضمنتا شكوى قدّمها "علي بن الحاج الطاهر المداوي" ضد شيخ القسنطينيين "محمد صلاح بن زروق" بخصوص قيام هذا الأخير باقتطاع مبالغ مالية منه بالقوّة، فالشّيخ يتقاضى نسبة معيّنة من الضّرائب المحصّلة وهي المسألة التي كثيرا ما جعلته

[1] دريد حمو، موسى بن موسى، المرجع سابق، ص 1160.

[2]A.N.T,Série A, carton 1 , dos15/1, Doc N° 9. **Note pour Le cheikh El Madaoui**. Adressée Le 28/07/1920.

[3]Ibid, Doc N°10. **Lettre de Cheikh el Medina à Monsieur Le secritaire général du gouvernement tunisien**. Adressée Le 12 Aout 1920 à Tunis.

يدخل في صراعات مع شيخ المدينة بتونس ومع أبناء بلده، وهو ما أوردته العديد من الوثائق الأرشيفية التي تضمّنت عشرات التّقارير والإلتماسات من جزائريين اشتكوا من تصرّفات شيوخهم[1].

ومن صور استغلال الشيوخ مناصبهم لجمع المال نجد كذلك، تلقّي الرّشا مقابل تقديم بعض الخدمات، وهو ما جاء في الوثيقة رقم 77 الصادرة بتاريخ21 سبتمبر 1925، التي تضمّنت شكوى تقدم بها السيد علي صالح روردوغي المدعو "فورصا" ضد شيخ القسنطينيين "محمد صلاح زروق" الذي طلب منه مبلغا من المال مقابل إعفاء ابنه من الخدمة العسكرية[2]. غير أنه بعد التّحقيق تبين أن التّهم الموجّهة لشيخ القسنطينيين غير ثابتة وهو ما جاء في التقرير الصادر تحت رقم15537، المؤرّخ بتاريخ 22 أكتوبر 1925[3].

ب/ علاقة الشيوخ القسنطينيين مع بقية الشيوخ الجزائريين:

في هذه العينة سنتطرق لما ورد في الوثيقة رقم 12928الصادرة بتاريخ 9 نوفمبر1924، بخصوص الخلاف الذي وقع بين شيخ القسنطينيين محمد صلاح بن زروق، وشيخ التّواتية "مبارك بن عبد القادر"، حين تقدّم كاتب هذا الأخير المسمّى بوبكر مصطفى، بشكوى ضد شيخ القسنطينيين، الذي صرّح بأن شيخ التواتية يقدم على شراء احترام ومودّة رجال الدرك عن طريق إهدائهم صناديق من التّمر[4].

ومما جاء في الوثيقة كذلك تذمّر شيخ التّواتية من هذه التصريحات كونها، خرجت للملأ، وهذا مايضرّ بسمعته، وحسب ذات المراسلة فإن هذا الخلاف سيتسبّب بانقسام بقية الشّيوخ الجزائريين بين مؤيّدين لشيخ القسنطينية، والتّواتية، هذه الوثيقة تعطي صورة عن

[1]Ibid, Doc N° 1,Opcit et Doc N° 17 **Lettre de Mr le risidents Général à Mr le contrleur civil de Tunis**. Objet: A.S **Cheikh de Constantinois**. adressée le 12 Mars 1927 à Tunis.
[2]Ibid, Doc N° 12. Opcit.
[3]Ibid, Doc N° 13. **Lettre de C.C àTunis à Monsieur de castillon saint-victor Ministre plénipotentiaire délégué à la Résidence Générale de France**. Adressée le 22 Octobre 1925.
[4]Ibid, Doc N° 11. **Enquète ouverte par La gendarmerie contre un cheikh Algérien**. Adressée le 9 Novembre 1924 à Tunis.

الصّراع الّذي كان دائرا بين مختلف شيوخ الجاليات الجزائرية في إطار سعيها لكسب ودّ ومحبّة وتقدير واحترام السّلطات الفرنسية بتونس التي بدورها عرفت كيف تستدرج هؤلاء الشّيوخ[1].

3/ الشّيوخ والأحداث السياسية:

باعتبارها وسيلة الإتصال الرّسمية بين الإدارة الاستعمارية والمهاجرين الجزائرين المقيمين بتونس، فإن مؤسسة المشيخة لم تكن بعيدة عن الأحداث والتطوّرات السّياسية التي عاشتها تونس مع بدايات القرن العشرين[2]، ولذلك حاولت الإدارة الفرنسية جاهدة جلبها واستمالتها للدّعاية السياسية لصالحهما لنشر أفكارها وبسط نفوذها، قدر الإمكان ومنع تعاطفها وتضامنها مع الجالية الجزائرية التي تشرف عليها، إلا أن بعض الشّيوخ لم يسيروا على النّهج الذي رسمته الإدارة الإستعمارية، وحاولوا الإحتكاك مع أبناء بلدهم ومساعدتهم خاصّة خلال الأحداث الكبرى والحاسمة التي عرفتها تونس، كالمظاهرات والإحتجاجات والإضرابات.

وبحديثنا عن الشّيوخ القسنطينيين ونشاطهم المعادي للإدارة الإستعمارية فأوردت لنا الوثائق الأرشيفية أنه في فترة تولّي الشّيخ "محمد صلاح بن زروق" في عام 1916 مشيخة القسنطينيين، كان المحرّض الرئيسي للجزائريين ضد ضريبة البلدية بدعوتهم للتّجمهر أمام مقر شيخ المدينة للإعتراض عليها والمطالبة بإلغائها، مما تسبّب في فوضى عارمة وهلع في المدينة، خاصة وأن تونس كانت لا تزال تعيش تبعات أحداث التّراموای، وتطوّرات الحرب العالمية الأولى[3].

كما ورد إسم نفس الشيخ في محاضر الشرطة كعضو في القسم الشّيوعي الإتحادي في تونس في عام 1931 ، وقبلها في عام 1926 كان شيخ القسنطينيين محل اتّهام رفقة شيوخ

[1] Ibid.

[2] للإطلاع على أهم هذه الوقائه يرجع لدراسة : علي المحجوبي السابقة.

[3] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie**…, Opcit, pp164-165.

الجاليات الجزائرية الأخرى، من قبل المراقب المدني، بتحريض مواطنيهم على الإحتجاج والمطالبة بزيادة قيمة الفرنك، خاصّة في ظلّ غلاء أسعار المعيشة من مواد غذائية وغيرها[1].

من خلال تحليلنا للحادثتين نتوصل إلى أن الشيوخ القسنطينيين على وجه الخصوص حاولوا مواكبة التطوّرات الحاصلة في تونس في فترة العشرينيات والثلاثينيات، من خلال استغلال الأزمة الإختناق الذي تمرّ به البلاد ودعم أبناء بلدهم وإلا فلماذا كان ظهورهم وتعاطفهم السياسي مع أبناء جاليتهم في هاته الفترة تحديدا، نعتقد أن المسألة تحتاج إلى تدقيق أكثر؟؟؟.

في ختام هذا العنصر يتبيّن لنا أن السّياسة التداخلية للإدارة الفرنسية مكّنتها من الوصول المباشر والتغلغل العميق في الحياة المجتمعية للمهاجرين للجزائريين، وهكذا كانت قادرة على ممارسة المراقبة المستمرّة على العناصر المشتبه بها في المجتمع من أجل نزع فتيل أي محاولة محتملة للتّحريض، وإن تقاطع مصالح الشيوخ الجزائريين والملّاك والتجّار بالدّرجة الأولى ومصالح السّلطات الإستعمارية انتهى بخضوع الشّيوخ شبه الكامل لمطالب الإدارة الاستعمارية[2].

ثالثا/ مناطق وأماكن إستقرار المهاجرين القسنطينيين:

1 مناطق استقرار المهاجرين القسنطينيين بتونس:

لم يقتصر استقرار المهاجرين القسنطينيين على منطقه بعينها داخل البلاد التونسية بل كان تفرّقهم في شتى المناطق[3]، من الجنوب حتى الشّمال تبعا لجودة المواسم الفلاحية[4] وكذا علاقتهم بالسلطة الحاكمة بتونس، وكانت أكثر الهجرات خلال فترة المقاومة الشعبية ضد الإحتلال الفرنسي، خاصة بعد انتفاضة1871 التي عمت العديد من أرجاء الشرق

[1] Ibid.P 165.
[2] Ibid 165.
[3] كوثر العايب، **حركة القبائل الحدودية الجزائرية التونسية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2020-2021، ص 166.
[4] تصريحات تشابهت لدى معظم المهاجرين الذين حاورناهم.

الجزائري[1]، أين هاجرت عائلات بأكملها ضمّت مختلف الفئات، من فقراء وفلاحين و أعيان وعلماء وقضاة من مناطق مختلفة من إقليم قسنطينة، منهم من استقر بالمناطق الحدودية، ومنهم من واصل رحلته نحو الداخل إلى المناطق الشمالية والوسطى[2].

أ –استقرار المهاجرين بمنطقه الشمال الغربي والجنوب:

استقرّ المهاجرون القسنطينيون بمختلف المناطق بتونس، شرقها وغربها وشمالها وجنوبها، لكن بعض المناطق انفردت بالأغلبية الساحقة من السكّان القسنطينيين، فحسب تصريحات المهاجرين الذين التقينا بهم فإن مناطق الإستقرار في البداية كانت بالجهة الحدودية الغربية، والشمالية الغربية لتونس، مثل الكاف وسوق الأربعاء، وكريب، و جندوبة و القصرين[3]، ومداشر وقرى ساقية سيدي يوسف والسرس[4].

ففي جهة الكاف مثلا، استقرّت عائلات من مختلف المناطق التّابعة لإقليم قسنطينة خاصة المناطق المحاذية للشّريط الحدودي بين تونس والجزائر[5]، فنجد من سوق اهراس عائلات بن يزة وخالدي، وروابحية، وتوايتية[6]، ومن قالمة عائلات بن جديش، بن جديدي، بن عبد الله، و بوكحيلي، وبن صالح، وبن منصر، ومن سطيف عائلة بن عبد الله[7]، وداودي[8].

وكمثال عن تعداد العائلات القسنطينية بجهة الكاف مثلا، نورد ماجاء في إحدى دفاتر سجلّات الحالة المدنية بمدينة الكاف بين سنتي 1911–1929، التي رصدت أسماء

---

[1] عبد الكريم الماجري، مرجع سابق، ص 105.

[2] ينظر الخريطة الخاصة بمناطق استقرار المهاجرين القسنطينيين في تونس، الملحق رقم10، ص368

[3] للتوسّع أكثر يراجع الملف: A.N.T, Série A, Carton72, Dos 32 S/dos 32/4 Opcit.

[4] أكد لنا المهاجر عرعار عمار أنه فر من سوق اهراس واستقر بساقية سيدي يوسف عام 1954، يراجع: **مقابلة مع عمار عرعار**، بسوق اهراس، بتاريخ 21 فيفري 2024، الساعة 12:00.

[5] ينظر الملحق رقم 10، ص 368.

[6] **مقابلات شخصية** مع هذه العائلات، بين الفترة 20–25 فيفري 2024 بسوق اهراس.

[7] **Régistre d'immatriculation N° 3968**, Opcit.

[8] **مقابلة مع ابراهيم داودي**، بالمعبر الحدودي حيدرة، يوم7مارس2024، الساعة 12:10.

المواليد الجدد بالمراقبة المدنية الكاف، ضمّت أربعة عشر (14) مولودا من تبسة و سبعة عشر (17) مولودا من قسنطينة، وهو الرقم الأعلى بين الجاليات الجزائرية وهذا ما يبيّن لنا جاذبية منطقة الكاف، للعائلات القسنطينية نظرا لقربها من مدينتي تبسة وسوق اهراس، وهذا كان عاملا أساسيا ومحفّزا على استقرار هؤلاء المهاجرين بالمنطقة، هذا بالإضافة لتشابه الظّروف الطّبيعية بين الجهتين وتوفّر بعض الأنشطة الإقتصادية التي دأب عليها المهاجرون في بلدهم الأصلي خاصة الأنشطة الرّيفية[1].

أما في جهة تبرسق[2]، فنجد عائلات بن حديد[3]، وبن لخضر، بن الحفصي، بن أحمد وجميعها من مدينة قسنطينة، وفي جهة باجة نجد عائلات بن طالب، وبن علي من قسنطينة وعائلات صغير من باتنة، وفي جهة "تالة" نجد عائلات بن ملوك القادمة من جيجل، وفي ماطر عائلة المولادي[4]، وتمكّنت هذه العائلات من تشكيل تجمّعات ريفية خاصة بها، أحيت بها الصورة التي كانت عليها في الجزائر[5].

وعند تحليلنا للأسباب التي كانت وراء استقرار المهاجرين القسنطينيين في هذه الجهة يتبيّن لنا أن السّبب الرئيسي يعود إلى الموقع الجغرافي، المتاخم للحدود الجزائرية وسهولة التنقل ومعرفة أقرب الطرق والمسالك كلها عوامل مرتبطة بالقرب الجغرافي جعلت عديد المهاجرين القسنطينيين، يختارون هذه المناطق كخيار أولي لاستقرارهم.

---

[1] يوسف جفالي، المرجع السابق، ص 180.

[2] **تبرسق:** تقع في الشمال الغربي لتونس شرق الكاف.وتضمّ مركزا للمراقبة المدنية الفرنسية في فترة الحماية الفرنسية على تونس، ينظر: دريد حمو، **نظام المشيخة...**، مرجع سابق، ص 155.

[3] A.N.T.Série E, Carton550, Ssérie 30/15, Dos1002 **Gharbi Habib 1916**. Doc N°**3 Lettre de C.C de Tebersouk à Le Résident Gén"ral de la republic francaise**. Teboursouk.Le 6 Avril 1916.

[4] Ibid.

[5] من خلال تصريحات المهاجرين الذين حاورناهم، توجد أراضي جهة تبرسق تسمى المقارنة نسبة لعائلات المقراني.

حيث أشارت الوثائق الأرشيفية إلى دخول العديد من العائلات القسنطينية من القالة[1]، والنمامشة[2]، سوق اهراس[3]، وعنّابة، وسطيف[4].

كما أن طبيعة المنطقة الريفية[5]، مما توفره من أعمال فلاحية ورعوية دأب عليها المهاجرون القسنطينيون في الجزائر، حفزهم على الإستقرار بالجهة[6]، فعمل هؤلاء كخمّاسين وأجراء[7]، ورعاة لدى التونسيين[8]، خاصة أن جهة الكاف من المناطق التي يكثر فيها النشاط الرعوي، فقائمة العائلات التي أوردناها عملت معظمها في مجال الفلاحة[9]، ففي عينة أجريناها على إحدى عشر (11) مهاجرا قسنطينيا مستقرّا بجهة الكاف وجدنا أن تسعة (9) منهم عملوا في الأنشطة الفلاحية، وإذا علمنا أن معظم الهجرات القسنطينية كانت عائلية ستتضاعف الأرقام، لأن العيّنة التي أجريناها شملت قائمة بأسماء الأفراد دون عائلاتهم[10].

بالإضافة للعوامل االسابقة فإن ازدهار النّشاط التّجاري في المناطق الحدودية خاصة تجارة الكونترا–التهريب– التي عرف بها سكان المناطق الحدودية، ومتاخمة الحدود التونسية

[1] A.N.T.Série A, Carton 279, Dos 1, Doc N° 189. **Lettre du GGA au R.G** adressée le 13Mars 1896.

[2]من خلال لقاءاتنا مع المهاجرين القسنطينيين، وجدنا من بين هاته العائلات لقب النموشي، نسبة لجهة النمامشة، التابعة لخنشلة وتبسة، ينظر: **مقابلة مع عائلة النموشي**، مدينة الكاف، يوم 1 مارس2024، الساعة 13.00.

[3]من بينها لقب بن يزة وروابحية، مقابلة مع شويخة سيساوي، وعبد الله روابحية، المصدر السابق.

[4]مثل عائلة داودي المنحدرة من سطيف، والتي عمل المسمى الزايدي داودي في المناجم المتواجدة بالجهة، ينظر: **مقابلة مع ابراهيم داودي**، بالمعبر الحدودي حيدرة، يوم7 مارس2024، الساعة 12:10.

[5]حول الأنشطة المتوفرة بالمنطقة يراجع الملف: A.N.T, Série A, Carton 60, Dos22, S/dos 22/3.

[6]A.N.T, Série A, Carton 60. Dos 22 **Contrôle Civil de Téboursouk, Cheikhs des Algériens,** S/dos 22/3 **El Hadj Ismail Ben Eddahmani Ben Ahmed Ben Hadid 1936-195**.

[7]A.N.T Série A, Carton 279, Dos 1, Doc N° 73 **Liste des Algériens de La commune mixte de la Calle se trouvant en 1895 en Tunisie**.

[8] بهذا الخصوص بنظر في العنصر المخصص للنشاط الإقتصادي للمهاجرين القسنطينيين في الفصل الثالث.

[9]ما لاحظناه من خلال اللقاءات التي أجريناها مع عديد المهاجرين، القاطنين جهة الكاف والمناطق الحدودية الغربية، تركز معظم أنشطتهم في الفلاحة وتربية الماشية، ينظر المقابلات الشخصية للمهاجرين القسنطينيين بتونس والجزائر.

[10] **Registre dimmatriculation N° 3968,** 1876. Opcit.

الجزائرية، مكّن من استمرارية ورواج هذا النشاط[1]، وهناك عامل آخر وهو تمسّك معظم المهاجرين القسنطينيين بأمل العودة لأراضيهم وذويهم الذين فرّق بينهم الإستعمار[2].

أما المهاجر علي توايتية فأورد لنا أن سبب استقرار القسنطينيين بهذه المناطق، يعود لبعد المسافة وعدم وجود وسائل التنقل، مما يصعّب من مأمورية التقدّم للمناطق الداخلية، خاصة للذين اصطحبوا عائلاتهم[3].

كما أن العلاقات الإجتماعية والإقتصادية التي سبقت فترة الإستعمار الفرنسيكانت من العوامل المساعدة على استقرار هؤلاء المهاجرين القسنطينيين، ونخص بالذكر هنا القبائل الحدودية، ومسألة العلاقات الناجمة عن حدود الرعي والتواصل التجاري[4].

وفي هذا الصّدد ذكر لنا المهاجرون القسنطينيون، بأن رعي الأغنام قد يكون صباحا في الجزائر ومساءا في تونس، وهذا ما يعني أن قرب المسافة والجوار سهّل التّواصل والتّقارب بين الرّعاة خاصة في مسألة سقي الأغنام، ففي بعض الأحيان يكون السّقي من نفس المنبع، لذلك فإن هذا التّواصل كسر الحواجز الجغرافية، وكأن المهاجر لما ينتقل للجهة الأخرى لن يكون الأمر بغريب[5]، وحسب شهادات المهاجرين القسنطينيين[6]، فإن الأوضاع المادّية المتدهورة التي كانت عليها معظم العائلات القسنطينية، نتيجة السياسة الإستعمارية

---

[1]وردت العديد من المراسلات بخصوص إلقاء القبض على جزائريين وتونسيين، يمتهنون نشاط التهريب في المناطق الحدودية، كتهريب المواد العذائية والألبسة، وحتى الماشية، للإطلاع على بعض أسماء القسنطينيين الذين نشطوا في هذا المجال، يراجع دراسة: **التهريب في منطقة خمير**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ، جامعة تونس، 2009.

[2]خير دليل على ذلك هو عودة معظم العائلات القسنطينية إلى تونس بعد الإستقلال مباشرة، للتوسع في هذا الموضوع يرجع للمقابلات التي أجريناها مع المهاجرين القسنطينيين في تونس والجزائر.

[3]**مقابلة مع علي توايتية**، بمنزله ببلدية تاورة، فيفري 2023، الساعة 19:00.

[4]وردت العديد من الدراسات حول هذا الموضوع، الخاص بالعلاقات الجزائرية والتونسية من بينها، نصر الدين سعيدوني، **التجارة الخارجية** ...، مصدر سابق، وأيضا كوثر العايب، مرجع سابق.

[5]معلومات أفادنا بها المهاجرون القسنطينيون جهة سوق اهراس.

[6]هذه المقابلات تم إجراؤها في الجزائر وتونس، لتكون المعلومات المقدمة تخص الطرفين، وتمكّننا من وضع مقاربة بين الشهادات حتى تكون أكثر مصداقية.

المنتهجة ضدهم، وفقدانهم لأراضيهم وممتلكاتهم جعلتهم لا يقدمون على التوغّل إلى المدن الكبيرة[1].

وفي هذا الصدد ذكر لنا عديد المهاجرين عند سؤالهم عن سبب استقرارهم بالمناطق الحدودية المعزولة، قالوا لنا: لم نكن نعرف عن المدينة شيئا، فلا لباس ولا تعليم ولا إمكانيات تسمح لنا بالعيش في المدينة، حيث المساكن الراقية، والمحلات التجارية والأسواق الكبيرة وكل هذه الأمور لم نألفها[2]، فحياتنا كانت قائمة على "قوربيات" بسيطة من الطين، نعيش ونسكن رفقة الأغنام والدّواب، لا نعرف شيئا عن التقدّم والحضارة، بل أنهم لطالما رأو في المدينة تلك الصورة التي تذكرهم، بالمستعمر الغاشم وإدارته والمعمّرين، وهذا ما جعلهم ينفرون من السكن في المدن الكبيرة[3].

كما أن العمل بالمناجم الموجودة بالجهة[4]، استهوى عديد سكان تبسة مثل عائلة خالدي، خاصّة وأن هذا النّشاط يمكّنهم من الإستقرار والعمل لمدة طويلة في مكان واحد، كما أن معظم النشاطات المنتشرة بالجهة الحدودية تشجّع على اصطحاب جميع أفراد العائلة[5]، وهذا ما جعل الهجرة القسنطينية هجرة عائلية[6]، وهذا الجدول يوضح لنا أهم العائلات القسنطينية التي قطنت المنطقة بشكل جماعي:

---

[1] عمار بوحوش، "أسباب الهجرة إلى فرنسا"، **الثقافة**، ع 14، الجزائر أفريل –ماي1973، ص66. وأيضا عبد الحميد زوزو، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين، 1919–1939**، الجزائر، 1958، ص ص 36–37.

[2] مقابلة مع الطاهر خالدي، بمنزله بسوق اهراس، يوم 22 فيفري، 2023، الساعة 13:30، وأيضا مقابلة مع شويخة سيساوي، بمنزلها، يوم 22 فيفري2023، الساعة 12:00.

[3] **مقابلة مع ربعي علي**، بمنزله بسوق اهراس، يوم 22 فيفري 2023، الساعة 11:00.

[4] للإطلاع على المناجم المتواجدة جهة الكاف يرجع إلى دراسة: نادية عوادي، **مناجم جهة الكاف في العهد الإستعماري، من خلال تقارير المراقبين المدنيين 1894–1956**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة تونس، 2020–2021.

[5] مقابلة مع **الطيب خالدي**، بمدينة ونزة، يوم 25 فيفري2023، الساعة 15:00.

[6] حسب الوثائق الأرشيفية الفرنسية فقد هاجرت العديد من العائلات المنحدرة من قسنطينة، عنابة، خنشلة، وسوق اهراس، بمجموع 645 خيمة في تونس عام 1892، ينظر: . I.S.H.M.N., Centre des Archives d'Outre-mer, Aix en Provence, Série 25H, A16, 25H13 Dossier **Frontière Algéro-Tunisienne**, Tunisie, Doc N° 73 .- 85

جدول رقم 17: عينات من العائلات القسنطينية القاطنة بالشمال التونسي[1].

لقب العائلة	منطقة الإنطلاق	أماكن الإستقرار
زماموش	قسنطينة	تونس
المقراني	قسنطينة	تبرسق/ تونس
خالدي	ونزة/ سوق اهراس	الكاف
سيساوي	سوق اهراس	الكاف
قليل	عنابة	تونس
سهتال	خنشلة	تونس
بوشارب	خنشلة	تونس

كما إن الجنوب التونسي شهد خلال بداية القرن العشرين حركة اقتصادية مهمه وقد تكون هي اهم عنصر جذب لهؤلاء المهاجرين الجزائريين تمثلت في الشركات المنجمية في كل من: أم العرائس، والمتلوي، الرديف، المضيلة، وقد ربطت شركه صفاقس– قفصه المنجمية– بميناء صفاقس بواسطه السكة الحديدية، وقد بعث ذلك حركيه في هذه المنطقة وأتاح فرص الشّغل للمهاجرين الجزائريين الذين تحوّل بعضهم من الفلاحة الى العمل بالمناجم[2].

غير أن العمل في المناجم لم يستوعب كل الأيادي العاملة الموجودة بالمنطقة نظرا لتوافد أعداد كبيرة من المهاجرين الجزائريين إضافه للمهاجرين الليبيين والسكّان أصيلي المنطقة.[3]

[1] هذه المعلومات جمعناها من المهاجرين القسنطينيين خلال حواراتنا معهم. وايضا ينظر الملحق رقم11، صص ص369-371

[2]– بحيرة سعيد، **الإضرابات العمالية بتونس من خلال الصحافة**، شهادة الكفاءة في البحث جامعة تونس، كلية العلوم الانسانية، تونس، 1983م، ص50، (غير منشورة).

[3]– عبد السلام بن حميدة، **تاريخ الحركة النقابية للشغيلة بتونس**، تونس دار علي الحامي، 1984م، ص 24.

فقد ذكرت مراسلات السلطات الفرنسية، أن العديد من سكان من قبائل أولاد سيدي عبيد والنمامشة نصبوا خيامهم على الأراضي المحاذية لمجمع قفصة المنجمي قدر عددهم ب مئة وإثنان وسبعون خيمة(172) خيمة، مئة وثلاثة عشر (113) منها تعود لأولاد سيدي عبيد وتسعة وخمسون (59) للنّمامشة، موزّعة حول ثلاثة مراكز تعدينية في الرّديف ومولارس ومتلوي[1].

ونظرا للطّابع الرّيفي لهذه المنطقة فقد انعكس ذلك على حياه العمال اذ أصبح الجانب العشائري له دوره في تحديد العلاقة بينهم[2]، وأصبح لكل مجموعة حيّزا خاصّا تسكنه، وكان الإستعمار وراء هذه الفكرة حتى يحول دون تقويه اللّحمة بين أبناء أبناء الوطن الواحد، ولم يقتصر النّشاط المهني للمهاجرين الجزائريين بمنطقة الجنوب على العمل في المناجم فحسب، بل تعددت أوجه نشاطاتهم بحكم تعدّد نشاطهم الحرفي والمهني فمنه العامل والتاجر والفلاح وغيرهم[3].

ب- استقرار المهاجرين بالوسط والشمال التونسي.

كانت منطقه الشمال التونسي من أهم المناطق التي استقطبت أنظار المهاجرين القسنطينيين[4]، نظرا لصبغتها الزّراعية وشهرتها في إنتاج الحبوب بسبب توفّر المياه وخصوبة الأرض، وحسب تحليلنا فإن هذه المعطيات ساهمت في تمركز المهاجرين القسنطينيين بالجهة، وجعلها تجذب كبار المزارعين من مناطق الشّرق الجزائري خاصة الذين استمروا في ممارسة نفس النّشاط الذي عهدوه بموطنهم الأصلي، وهكذا فإن هذه الخاصيّة تريح المهاجر القسنطيني من مشقة البحث عن العمل، خاصة وأن العمل في الفلاحة يفتح الباب لجميع

[1]Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie**…,, Opcit, p64.

[2]-عبد السلام بن حميدة، مرجع سابق، ص25، وأيضا للتوسّع أكثر يراجع:
kraeim (m), **le Mouvement social Tunisie dans les Année Trante,** Tunis, 1984, p153.

[3]يوسف جفالي، مرجع سابق، ص ص 59-61.

[4]ينظر الخريطة الخاصة بمناطق استقرار المهاجرين القسنطينيين، الملحق رقم 10، ص 368.

أفراد الأسرة لممارسته، لذلك كان من الطبيعي أن تكون جهة الشمال التونسي مقصدا ومستقرّا لعديد العائلات القادمة من إقليم قسنطينة[1].

فقد استقبلت بنزرت مع بداية الاحتلال 1830م العديد من المهاجرين الذين كانوا في أغلبهم من المزارعين الاثرياء[2]، بعد احتلال عنابة عام 1832م ، من بعدها قسنطينة عام 1837م[3]، وازدادت وتيرة الهجرة القسنطينية عقب الإنتفاضات التي عرفتها مناطق الشّرق الجزائري عام 1871[4].

استقر اغلب الوافدين الجزائريين بمختلف جهات الشمال التونسي[5]، مثل جندوبة وماطر وباجة وبنزرت، هذه الأخيرة استقرت بها خاصة العائلات المنحدرة من عنابة[6]، على غرار عائلات نوري و العنابي[7]، والخميري، والسيفاوي، وبن عبد الرحمان، وبن جوتاش، والمنري، وصنادلي، ومن مدينة قسنطينة نجد عائلات بن محمد، بوعزيز، ولحسن، ومن جيجل عائلات بن محمد، بن ملوك بن مقران، بن يوسف[8]، ومن سطيف مثل عائلة قاسمي[9] وبن عيسى، وجميعها عثرنا عليها في المراسلات والوثائق الأرشيفية ودفاتر التسجيل[10].

---

[1] معلومات جمعناها من حواراتنا مع المهاجرين القسنطينيين.

[2]– حمادي بن حماد، **بنزرت عبر العصور**، تونس: مطبعة شركة فنون الرسم، 1979م، ص95.

[3]– أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص475.

[4] عبد الكريم الماجري، مرجع سابق، ص 105.

[5]ينظر خريطة البلاد التونسية الملحق رقم ص .

[6]تصدر مهاجرو عنابة عدد المهاجرين القسنطينيين بمدينة بنزرت خلال السنوات الأولى للحماية الفرنسية على تونس، للتفصيل في الموضوع الدفتر الخاص بأول تسجيل للمسلمين والإسرائليين المتواجدين بتونس سنة 1876، والمعنون ب: **Registre d'immatriculation**, N° 3968, Opcit. .

[7]عائلة العنابي وردت أسمائها في الوثائق الأرشيفية في الملفات:

A.N.T.Série E,Carton 550, Dos, 30/15, S/dos 510 **Annabi Abdelaziz**. 1921-1920.

[8]هذه الألقاب وردت في دفتر التسجيل سنة 1876، ينظر: Ibid.

[9] عائلة قاسمي من العائلات القسنطينية المعروفة ببنزرت ووردت حولها العديد من التقارير والمراسلات بخصوص نشاطها السياسي في تونس، يراجع: A.N.T, Série E, Carton 550, Dos 30/15 , S/dos 299 **Annabi Sadok Ben Mohamed 1913**, Doc N° 2.

[10] يحتوي الأرشيف الوطني التونسي عديد الملفات التي تطرقت للمهاجرين الجزائريين وأعدادهم ومناطق استقرارهم، ونشاطاتهم. للإطلاع عليها:

أما مدينة تونس فقد استحوذت على النصيب الأوفر من العائلات القسنطينية القادمة من مختلف جهات الإقليم، و أكثر المدن التي أقام بها المهاجرون القسنطينيون[1] حسب ماورد الدراسات الخاصة بإحصائيات سكان مدينة تونس أعوام 1921[2]، 1926[3]، 1936[4]، التي ذكرناها سابقا، أما المؤرخة الفرنسية "مارتي" (Marty) فقد ذكرت أن عددهم بمدينة تونس بلغ (2500) شخصا سنة بين سنتي1945-1946 وهو رقم معتبر مقارنة بالعدد الإجمالي للمهاجرين الجزائريين[5].

ولمحاولة معرفة أصول العائلات القسنطينية الساكنة بمدينة تونس قمنا بزيارة لبعض الأحياء هناك، حيث وجدنا من ينحدر من خنشلة مثل عائلتي سهتال وبوشارب، ومن قسنطينة عائلة زماموش، ومن عنابة عائلة قليل، ومن سوق اهراس عائلة بخّوش وجميعها هاجرت بين نهاية القرن التاسع عشر(19) وبداية القرن العشرين[6].

أما الوثائق الأرشيفية فأوردت لنا أن عددا كبيرا من أفراد عائلة المقراني إلتجأ لمدينة تونس عقب ثورة 1871، فقد ذكرت إحدى المراسلات أن المسمّى محمد بن أحمد بن عبد السلام المقراني، كان مقيما بحي الحجّامين بباب الجزيرة رفقة عائلته[7].

***Registre d'immatriculation, N° 3968,** Opcit. A.N.T, Série, A Carton 1, Dos 14,15, **وأيضا** Carton 277, Dos 2,3,8,6,9.et Carton 278, Dos 3,4,14,18, Carton 279, Dos, 1, 2, 6, 7, 9, 10, 11, 13, 20, 21.et Ibid.Série E,Carton 550, Dos, 30/15, S/dos 510 , Opcit.

[1] Germain Marty, Opcit, P 305.

[2] R.T, P.F, S.G.G.T**, Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite en Tunisie au 1921**, op.cit, p156**.**

[3] Ibid**, Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite en Tunisie au 1926**, op.cit, p148

[4]Ibid, **Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite en Tunisie au 1936**, opcit, p136.

[5] G Marty, Opcit, P 305.

[6] مقابلات أجراها الطالب مع هذه العائلات بمدينة تونس شهر فيفري 2024.

[7] هذه الوثيقة نقلا عن : العياشي روابحي، **هجرة النخب...**، مرجع سابق، ص 764.

وهذا يتوافق مع الدراسات التاريخية والوثائق الأرشيفية[1] التي أشارت إلى أن ذروة هجرات العائلات القسنطينية كانت عقب ثورة المقراني1871، وتزايدت أعدادهم بعد هذا التاريخ[2].

وحسب تحليلنا فإن هذا التزايد يرجع إلى التّحضير لصدور قانون التجنيد الإجباري منذ 1908م[3]، وإلغاء ضريبة المجبي عام 1913، ومن بعده إلغاء تصاريح السّفر في جويلية 1914[4]، والفرار من الملاحقات التي أعقبت ثورة الاوراس عام 1916م[5].

ولتوضيح الصّورة أكثر بخصوص استقطاب المناطق الشمالية التونسية للمهاجرين القسنطينيين، ارتأينا أن نورد هذه العينة الخاصة بالمهاجرين القادمين من مدينة عنابة المستقرين بجهة الشمال التونسي، شملت تسعة وثلاثين(39) مهاجرا موزعين على أربعة مدن تونسية، كما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم 18: عيّنة تخصّ مناطق استقرار مهاجري مدينة عنابة في المدن التونسية سنة بناءا على دفتر السجل لعام 1876[6]:

المدينة	بنزرت	تونس	جربة	المنستير	المجموع
التعداد	15	20	02	02	39
النسبة	%38	%52	%05	%05	%100

الوحدة:النسبة المئوية.

[1] حمادي الساحلي، **تراجم وقضايا معاصرة**، بيروت، دار الغرب الاسلامي، 2005م، ص423.

[2] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، دار الغرب الإسلامي، ص476.

[3] نص مرسوم 12 جويلية 1908 على إحصاء كل الشباب الجزائريين البالغين سن الثامن عشر ليتم تجنيدهم في السنة التي تليها وحدد الحاكم العام تاريخ 31 ديسمبر من نفس السنة لتقديم النتائج والإحصائيات النهائية من طرف رؤساء البلديات . للتوسع أكثر يراجع دراسة: ناصر بلحاج، مرجع سابق، ص 420.

[4] الماجري، مرجع سابق، ص 138.

[5] حول ثورة الأوراس يراجع دراسة: نورالدين بن قويدر، "البعد الوطني لثورة الأوراس 1916 ومشروع الجمهورية الجزائرية"، **مجلة الإحياء**، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر – باتنة 1–، مج 21، ع 28، جانفي 2012.

[6] **Registre d'immatriculation**, N° 3968, Opcit.

يتضح من المعطيات الإحصائية المُستخلصة من دفتر سجل سنة 1876 أن مدينتي تونس العاصمة وبنزرت شكّلتا الوجهتين الرئيسيتين لاستقرار المهاجرين القادمين من عنابة، حيث استحوذتا مجتمعتين على 90% من مجموع التعداد، وهو ما يُبرز الجاذبية التي مارستها هاتان المدينتان، مقارنة بباقي المناطق، خاصة جربة والمنستير اللتين لم تستقطبا سوى عدد ضئيل لا يتجاوز 10% من مجموع الوافدين.

وحسب تحليلنا للجدول فإن هذا التمركز الكثيف في شمال البلاد يُعزى إلى مجموعة من العوامل الإقتصادية والإجتماعية، أبرزها وفرة فرص العمل لاسيما في قطاعي الفلاحة والصناعة التي كانت تُدار في تلك المرحلة من قبل مستثمرين ومزارعين فرنسيين وأوروبيين، وقد أفرزت هذه الحركة الإقتصادية حاجة متزايدة إلى اليد العاملة، سواء في الزراعة أو خلال مواسم الجني والحصاد.

ولتدعيم هذه الأسباب كان لزاما علينا أن نورد مثالا آخر لنفس العيّنة نسلط فيه الضوء على الأنشطة الإقتصادية في المدينتين حتى نفهم سبب استقطابهما للمهاجرين القسنطينيين، فنجد أن المهاجرين المستقرين في مدينة تونس البالغ عددهم عشرون(20) شخصا ، كلهم اشتغلوا التجارة بنسبة 100% كما يضح الجدول التالي:

الجدول 19رقم: أنشطة مهاجري مدينة عنابة المقيمين بمدينة تونس–عينة تخص عشرون(20)شخصا[1]–

الأنشطة الممارسة	العدد	النسبة
التجارة	20	%100
الفلاحة	00	/
دباغة الأحذية	00	/
صناعة الخزف	00	/
الحدادة	00	/

الوحدة: مهاجر عنابي.

من خلال هذا الجدول وتدعيما لما ذكرناه سابقات حول أهمية النشاط الإقتصادي في تمركز المهاجرين القسنطينيين فإن الإحصائيات المستقاة من نفس العينة (الخاصة بمهاجري عنابة) يتضح لنا أن عشرين (20) مهاجرًا عنابيًا استقرّوا في تونس العاصمة، وقد انخرطوا جميعًا في مجال التجارة بنسبة 100%، ما يدل على وجود مناخ اقتصادي وتجاري ملائم سمح لهم بمزاولة هذا النشاط ضمن نسيج المدينة، كما يبين لنا رغبة المهاجر القسنطيني في الإستقرار الدائم بعيدا عن أشكال العمل المأجور المؤقت المرتبط بالموسم الفلاحي.

ودائما حسب نفس العينة، الواردة في دفتر التسجيل لعام 1876 الخاصة بالمهاجرين القسنطينيين القادمين من مدينة عنابة، نورد هذه الأرقام الخاصة بالمقيمين في مدينة بنزرت فقد أوردت المعطيات توزيعهم على الأنشطة المهنية التالية:

[1] **Registre d'immatriculation, N° 3968**, Opcit.

جدول رقم20: عينة لأنشطة لمهاجري مدينة عنابة القاطنين في بنزرت[1]:

النشاط	الفلاحة	التجارة	دباغة الأحذية	صناعة الخزف	الحدادة	الكتابة
العدد	03	05	02	02	02	01

الوحدة: مهاجر عنابي.

من خلال تحليلنا لهذه المعطيات يتبين لنا أن حيوية النشاط الفلاحي والتجاري ووجود العديد من المحلات التجارية والأسواق المتخصصة في الحرف المعروفة لدى المهاجرين القسنطينيين مثل الصناعات التقليدية كاللفة والبرنوس، والدباغة[2]، وانتشار الورشات والمصانع الخاصة ورواج الصناعات التعدينية، و انتعاش الحركة التجارية خاصة بمدينة بنزرت [3]، التي تسمح بتوفّر بعض فرص الشغل كالعمل اليومي في الأسواق والمقاهي، للباعة المتجولين، كلها عوامل حفّزت المهاجرين القسنطينيين على الإستقرار بهذه المناطق، كما تعكس هذه الأرقام رغبة المهاجر القسنطيني في بناء علاقات جديدة من خلال الدخول في التّنظيم الإجتماعي للمدينة والإنسجام في المجتمع التونسي.

بالإضافة إلى العوامل السابقة فإن قرب المراكز التعليمية مثل جامع الزيتونة الذي كان مقصدا لعديد الطلبة القسنطينيين منذ عام 1913، ساهم في استقرار عديد المهاجرين القسنطينيين بتونس حتى يمكنهم ذلك من مواصلة الدراسة[4].

---

[1] Ibid.

[2] لمعرفة الأسواق المنتشرة بتونس، والحرف، وأماكن ممارستها يرجع إلى دراسة محمود فروة، **التجارة والتجار في تونس1881-1956**، وهي في الأصل رسالة دكتوراء نوقشت بجامعة تونس عام2009، وطبعت في شكل كتاب.

[3] كانت مديمة بنزرت سنة 1954 تضم 1141 محلا محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد المراقبة المدنية لتونس التي كانت تضم 4566 محلا وتحتل محلات بيع النسيج والملابس والمواد الغذائية مقدمة النشاطات التجارية بالمدينة. للتوسع أكثر يراجع: علي آيت ميهوب، **جهة بنزرت 1924-1956**، بحث لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة تونس الأولى ، 2007-2008، ص270.

[4] محمد الصالح الجابري، مصدر سابق، ص ص 37-38.

أشارت الوثائق الأرشيفية إلى استقرار العديد من الطلبة القسنطينيين بمدارس السكنى، المنتشرة بالعاصمة على غرار المدرسة الحسينية الكبرى والمدرسة الأندلسية، خاصة في الفترة التي عقبت الحرب العالمية الثانية، التي تزايد خلالها عدد الطلبة القسنطينيين[1].

ومن العوامل الأخرى التي جعلت القسنطينيين يتّخذون من المناطق الشمالية التونسية مستقرا لهم، حسب تحليلنا فهو رغبة العائلات المتأصلة والوجيهة في استمرارية العيش على نفس النمط الذي كانت عليه في الجزائر، من خلال السكن في المناطق الحضرية[2] والإنخراط في الأنشطة السياسية والثقافية[3]، وهذا النوع من الأنشطة غالبا ما يتم في المدن الكبيرة[4]، التي تعرف إقبالا لمختلف الجاليات، فمقرات الأحزاب السياسية غالبا ما تكون في تونس العاصمة، وفروعها الرئيسية في بنزرت وهذا حال الحزب الدستوري التونسي القديم والجديد[5]، كما أن النشاط الصحفي والنّقابي والتّظاهرات الثقافية، والنوادي والجمعيات غالبا ما نجدها في المدن الكبيرة، لذلك فإن جميع هذه المعطيات جعلت من المناطق الشمالية مقصدا للهجرة القسنطينية.

زيادة على ذلك فتوفر المياه[6] والأراضي الخصبة الصالحة لممارسة الأعمال الفلاحية[1]، الجاذبة للعائلات القسنطينية، التي لطالما سعت للإستقرار في مكان واحد والتخلّص من عناء التنقل من جهة إلى جهة، وهذا كان عاملا محفزا لاستقرارهم بكثرة في المنطقة.

---

[1] A.N.T, Série,D, Carton 35, Dossier 7, S/dos 7/3, Doc N°, 2,4,6,7. Opcit.

[2] Marty, Opcit, P 305.

[3] تقلد العديد من أفراد العائلات الوجيهة والموالية للسلطات الفرنسية، منصب المشيخة نظرا للمكانة التي كانت عليها في الجزائر ودورها في حماية المصالح الفرنسية وهو ما كان عليه الحال لشيخ القسنطينيين محمد بن حاج صلاح خنتاش، ينظر لملفات الشيوخ الجزائريين تحت رقم، Ibid, Série A, Carton,1, Dos15, S/dos,15/1, 15/2, 15/3, 15/4.

[4] عبد اللّطيف الحنّاشي، **تطور الخطاب السياسي في تونس اتجاه القضية الفلسطينية**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص 175.

[5] علي المحجوبي، مرجع سابق، ص ص236، 567.

[6] تعرف منطقة الساحل التونسي بتساقط كثيف للأمطار خاصة خلال شهر الخريف عكس بقية المناطق وهذا ما يساعد على ازدهار النشاط الفلاحي، ينظر:

هكذا يتضح لنا أن منطقتي الوسط والشمال كانتا أكثر المناطق استقطابا للمهاجرين القسنطينيين لوجود فرص أكثر للعيش، سواء من حيث النشاط التجاري أو الفلاحي أو العمل اليومي، هذا في ما يخص استقرار القسنطينيين على المستوى الجماعي، أما وجودهم المهاجرين القسنطينيين على المستوى الفردي فإنه بالكاد يغطّي كافّة المدن والمناطق للبلاد التونسية.

2/ أماكن استقرار الجاليات القسنطينية في تونس:

تعتبر أماكن الإقامة الشّاغل لعديد الوافدين من المهاجرين القسطينيين في تونس، التي مثلت صورة للوضع الإجتماعي الذي كانت عليه العائلات القسنطينية، فمنهم من مكنته ظروفه من السكن في السّكنات الخاصّة، والقريبة من الأماكن الإستراتيجية بقلب المدن كالمدارس والمساجد، والوزارات وغيرها، وفي الجانب المقابل اظطرّ العديد من المهاجرين بسبب ظروفهم القاهرة إلى الإقامة بالوكالات والمقاهي، والمستودعات، ونصب الخيم والقوربيات أو حتى المبيت في الشارع.

أ/ السكنات الخاصة:

يخص هذا النمط من السكن فئة البرجوازية، أوالعائلات الميسورة والوجيهة التي كان قدومها إلى تونس في فترات سابقة للحماية، بسبب اللّجوء أو العمل[2]، وهذه الفئة استمرت على نفس الوضع الذي عاشته في الجزائر، من خلال تقلّد الوظائف الحكومية وتملّك العقّارات، والمحلات، ومن الطبيعي أن تسكن في مساكن خاصة بالأحياء العريقة في تونس

phytogéographique, Sociéte anonyme de Bourrolet**, Le Sahel de Sousse**, Monographie .l'imprimerierapide de Tunis, 1927, p.p. 19-20

[1] علي اللّطيف، **الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بظهير سوسة القلعة الكبرى وأكودة نموذجا**، ج1، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، تونس2011، ص ص36-37.

[2] من بين هذه العائلات نجد عائلة العنابي المنحدرة من مدينة عنابة وعائلة بن حديد المنحدرة من قسنطينة

العاصمة وبنزرت[1]، وفي السكنات الريفية الخاصة بها في المناطق التي تمتلكها جهة الكاف وتبرسق وكريب، وأشهر هذه العائلات المقراني، بن حديد، بن يزة، ستالة[2].

ب/ الوكالات:

غالباً ما كانت إقامة الوافدين الجدد من المهاجرين القسنطينيين، تمرّ عبر عدّة محطّات بداية من السّكن بالوكالة أوّلاً، ثم الإقامة لدى زميل جزائري مقيم في تونس للوصول في النهاية إلى استئجار منزل يمكنه من الإستقرار بشكل دائم؛ وكانت هذه المحطات تعكس الوضعية التي كان عليها أغلب المهاجرين[3].

وبحديثنا عن الوكالات فهي عبارة عن غرف يضعها أصحابها على ذمّة الوافدين، مقابل مبلغ مالي يختلف حسب التجهيزات والمرافق المتوفرة فيه، أو حسب قربها من المرافق الحيوية، يرتادها في الغالب فئة العزّاب من الذّكور العاطلين عن العمل، لعدم مقدرتهم على تأجير منازل خاصة[4]، وقد سكنها من القسنطينيين خاصة الطّبقة الفقيرة من سكان خنشلة وتبسة، القادمين بحثا عن العمل بصفة مؤقتة ريثما يعودون لموطنهم في مواسم الحصاد[5]، كما سكنها فئة الطلبة الزيتونيين القادمين من مختلف جهات إقليم قسنطينة[6].

وفما يخصّ وضعية الوكالات في الدّاخل فلم تكن تتّسع لأكثر من شخصين، أو ثلاثة وكثيرا ما يضطرّ المهاجرون للتّزاحم داخلها، خاصّة إذا وفد مهاجر جديد، لتستوعب في

---

[1] بشير مديني، **مساهمة**....، مرجع سابق، ص ص 60-61. وأيضا: Marty, Opcit, P303

[2] لقاء شخصي، مع بعض أفراد هذه العائلات في تونس. مثل عائلة ستالة وزماموش، بتاريخ 4 مارس 2024، الساعة 14:00.

[3] Jamel Heggui**, Les Algériens en Tunisie**…, Opcit, p87.

[4] خير الدين شترة، **الطلبة**...، مرجع سابق، ص 1004.

[5] Marty,Opcit, pp305-306

[6] ومن هؤلاء الطلبة نذكر أحمد والصادق حماني.

بعض الأحيان خمسة أوستة أشخاص، وهذا ما يتسبّب بانبعاث الرّوائح الكريهة وخطر الإصابة بالأمراض[1].

ويزداد الأمر سوءا إذا كانت الوكالة في الطّابق العلوي الذي دائما ما يكون مجالا مفتوحا أمام ولوج الهواء البارد خاصّة في فصل الشتاء، وإذا ما وجد بها جهازا للتّدفئة فإن المستأجر ملزم بدفع معلوم هذه الخدمة، وغالبا ما يكون هذا الجهاز معطّلا ولا يشتغل في أوقات الشدّة[2].

وفيما يتعلّق بأثاث الغرف الموجود بالوكالة، فإنه بسيط بساطة أهله بحيث يتمثّل في سرير حديدي وهو المعروف "بالمولة" يشترى من السّوق العام بدون غطاء، أما الفراش فهو من القشّ المعروف "بالكرينو"، ويعتبر السّرير شيئا كماليا بالنسبة للكثير من الجزائريين، بحيث لا يستعمله إلا ليلا أثناء نومه[3].

هذا نموذج لتنظيم الحياة الإجتماعية والمكانية للمهاجرين التي تعكس صورة الإندماج المجتمعي والتّضامن بين أفراد المهاجرين لإعادة إحياء نمط المجتمع الذي ألفوه في الجزائر كالقرية والقبيلة والمدينة، لذلك يمكن اعتبار هذه الوكالات كمجتمعات صغيرة داخل المجتمع الأوسع، حيث كانت روابط القرابة والإنتماء القبلي ذات أهمية بارزة، وقد كان لهذا التّنظيم المكاني دور كبير في تعزيز الرّوابط الإجتماعية والثقافية بين المهاجرين والحفاظ عليها[4].

غير أن هذه الصورة قد تندثر في بعض الأحيان لما تحمله الوكالات من مظاهر سيّئة كما أوردته التقارير، من انتشار القمار واللهو، والتدخين والفسق والسرقة والإجرام

[1] علي العايبي، **المهاجرون التواتيون في تونس وإسهاماتهم 1900-1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2024-2025. ص 121.

[2] خير الدين شترة، **الطلبة...**، مرجع سابق، ص 1005.

[3] بشير مديني، **مساهمة...**، مرجع سابق، ص ص 49-50.

[4] علي العايبي، المرجع السابق، ص 121.

والخلافات والشّجار بين السكارى، لعدم وجود قانون تنظيمي داخل لتسييرها[1]، ومعظم قاطنيها من العاطلين عن العمل والمتشرّدين الذين يقضون معظم أوقاتهم في لعب الأوراق و القمار والسّهر لساعات متأخرة[2].

بالإضافة إلى الوكالات، سكن المهاجرون القسنطينيون، في المقاهي التي كانت تضم جناحا منفصلا للمبيت كثيرا ما لجأ إليه المهاجرين أو الأشخاص المعوزّين، كحل سكني مؤقّت، خاصّة الوافدين دون وثائق هويّة[3]، وهو ما أشارت له المذكرة الموجهة إلى الأمين العام للحكومة التونسية عام 1897 إلى أن "**عددًا كبيرًا من المواطنين الجزائريين من 3000 إلى 4000 شخص، معظمهم لا يمتلكون وثائق هويّة أو تصاريح سفر يقيمون حاليًا في تونس، في المقاهي العربية والفنادق التي يديها أبناء بلدهم**"[4].

ومن المقاهي المعروفة التي يقصدها المهاجرون القسنطينيون، نجد مقهى الجزائر الواقعة في باب السويقة وعمالها من قالمة وسطيف، وسوق هراس وباتنة، فبالإضافة للمبيت لعبت المقهى دورا مهما في كسر الحواجز الإجتماعية وربطت المهاجرين ببعضهم البعض خاصة وأنهم يشتركون في نفس الظروف المعيشية ونفس الطّموحات والميول السياسية والنّقابية[5].

إذ يكون الالتقاء عادة في المقاهي التي يديرها المواطنون الجزائريون سواءا كانوا ملّاكا أو مديرين، فمجرد وجود آلة صنع القهوة كان كافيا لاجتماع المهاجرين، إذ أن معظم

[1] بشير مديني، **مساهمة** ...، المرجع السابق، ص50.

[2] علي العايبي، المرجع السابق، ص 121.

[3] معلومات جمعنها من حواراتنا مع المهاجرين القسنطينيين.

[4] A.N.T, Série A, Carton 277, Dos. 2, Doc N°38 **Une note adressée au S.G. du gouvernement tunisien.** adressée le 11/11/ 1897.

[5] Marty, Opcit, PP 306-307.

المقاهي توجد في الأحياء التي يعيشون فيها أو بالقرب من الوكالة، يجلس مرتادوها على الكراسي أو الحصر وتجد فيها بعض المعلّقات من صور السلاطين أو الملوك[1].

بالإضافة للقهوة والشاي توجد كذلك "الترنقيلة" أو "الشيشة" وفي الصيف تتزين المقاهي بأواني وأوعية تزرع فيها أزهار الترنفل، وعموما فالمقاهي لا يرتادها إلا الفئات الشعبية البسيطة ولا يجلس أعيان البلد في المقاهي لأنها مضرّة بالأخلاق لاشتغال الناس فيها بما لا ينفعهم، كلعب الورق والنرد والطاولة والتحدث بالأخبار المضرّة بالأعراض وأخلاق الناس والأمور التافهة[2].

فهذا التجمّع المبرمج والمنظم يفسّر لنا ويبيّن مدى حاجة هؤلاء إلى النقابة والمساعدة المتبادلة لاستقبال الوافدين الجدد وطلب الأخبار من الجزائر، والشرب والغناء، بالإضافة إلى ذلك كانت هذه المقاهي جامعة لشمل المهاجرين وملتقى للدّعاية السّياسية والنّقاش، وهنا تجب الإشارة إلى نقطة مهمّة وهي أن المقاهي كان يتردد عليها الأشخاص من كل الجنسيات وهو مايفسر لنا مدى قابلية المهاجرين القسنطينيين للتواصل والإندماج[3].

ويذكر علي كافي في مذكراته، أن بعض الطلبة الزيتونيين، الذين لم يتمكنوا من الحصول على مقرات للإقامة في مدارس سكنى الطلبة، ومع عدم مقدرتهم على توفير مبالغ الإيجار سكنوا في المبيتات الخاصة، وذلك عن طريق الإشتراك فما بينهم لدفع ثمن الشقّة لغلاء السكن بالنّزل[4].

وهناك فئة أخرى من المهاجرين لم يسعفها الحظ للظّفر بالأصناف السابقة من المبيتات، مما دفعها إلى بناء "القوربيات" في أحياء وضواحي العاصمة، ومناطق التعدين

---

[1] محمود فروة، مرجع سابق، ص181.

[2] المرجع نفسه، ص 181.

[3] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie**…, Opcit, p165-166.

[4] علي كافي، **مذكرات الجزائر**، دار القصبة، الجزائر، ص 29.

وهي عبارة عن مساكن بسيطة، مبنيّة من مواد بسيطة مثل الطين والخشب[1]، يتم تقسيم غرفها بين عديد الأفراد ، وغالبًا ما لا تكون مزودة بالبنية التحتية الصّحية الأساسية وأسقفها منخفضة، وتفتقر لأدنى شروط السلامة والصحة، كقنوات التصريف والتزوّد بالمياه والإنارة وغيرها، تعكس هذه المساكن الأوضاع القاسية التي كان يعيشها الكثير من المهاجرين القسنطينيين الوافدين إلى تونس، وهو ما جعل العديد منهم لايقدم على جلب عائلته معه، ريثما يتمكّن من الإنتقال إلى مكان أفضل وشراء أو استئجار منزل[2].

جدير بالذكر أن ارتفاع أسعار الفنادق بتونس العاصمة وضواحيها دفع بالعديد من المهاجرين للإقبال على الإقامة والمبيت بهذه الدّور والأماكن رغم خطورتها وقساوتها، ولتوضيح تلك الصورة نورد قائمة للتسعيرات التي وضعها اتحاد الفنادق بتونس بتاريخ 18جانفي 1945 وكانت كمايلي:

-فنادق الدرجة الأولى:

تتراوح بين ستون (60) ومئتان وخمسون (250) فرنك وهي فنادق المجستيك، فندق تونس، سنت جورج، آليتي. [3]

فنادق الدرجة الثانية: تتراوح بين خمسة وأربعون (45) و مئة وعشرون(120) فرنك وتضم فنادق: ترونسات،أستوريا، كارالون، ميسون دور، الواحة، الإيالة، الأجانب، الإنقليز.

فنادق الدرجة الثالثة: تتراوح أسعارها بين ثلاثون (30) ومئة (100) فرنك وتضم الفنادق التالية:

روايال، ترمينيس، فيكتوريا، فرنسا، ريتزا، متروبول، كومودور.

---

[1] معلومات جمعناها من مقابلاتنا مع عدد من المهاجرين القسنطينيين.

[2] المصدر نفسه.

[3] أوردنا بعض العينات لأسعار الفنادق في تونس العاصمة خلال الثلاثينات والأربعينات لنبين أسباب لجوء المهاجرين للسكن في أماكن غير مريحة وغير آمنة، للإطلاع يراجع ملف تنظيم التجارة في تونس:
A.N.T, Série SG, S/Série SG3,Carton 308, Dos 3,**Texte Légilatif relatifs au prix chambres d'hotels en Tunisie et en Algérie**. Doc N°. 1, 7

فنادق الدرجة الرابعة: تتراوح بين خمسة وعشرون(25) وخمسة وتسعون(95) فرنك، تضم الفنادق التالية:

سيرتا،أميلكار، صاليمبو، جنيف، أستوريا، أراقو.[1]

من خلال هذه التسعيرات نفهم سبب توجّه المهاجرين القسنطينيين للإقامة في الوكالات والمبيتات، والمقاهي والزوايا وغيرها، لأن هذه التسعيرات الباهظة لا يمكن مقارنتها بأجر العامل البسيط والخمّاس، والحمّال التي قد لا تصل إلى خمسة(5) فرنك، فكيف له أن يوفر هذا المبلغ من أجل الإقامة في الفنادق، التي يبدو أنها كانت حكرا على البرجوازية، وأغنياء البلاد والأجانب.

في نهاية هذا العنصر الذي أعطى بعض النماذج لأماكن إقامة المهاجرين القسنطينيين نتوصل إلى نقطة مهمة وهي قابلية الجالية القسنطينية للتّواصل والإندماج مع الجزائريين أو حتى مع التونسيين، فنجدها سكنت في الوكالات والمبيتات الخاصة، والأحياء، والنزل والمقاهي، وهذه الأماكن العمومية بطبيعة الحال ستضم أشخاصا آخرين من مناطق أخرى، وهذه الخطوة ستؤدي لتمازج وانصهار البعض منهم في تقاليد البلد المضيف شيئا فشيئا وتمهّد لتكوين علاقات اجتماعية واقتصادية وحتى ثقافية[2].

وفي ختام هذا الفصل، يتبين أن موقف السلطات الفرنسية من المهاجرين القسنطينيين في تونس لم يكن موقفًا عابرًا أو ظرفيًا، بل جاء في إطار سياسة استعمارية قائمة على المراقبة الدقيقة وتنظيم وجود الجزائريين، بما يضمن التحكم في تحركاتهم والحد من أي نشاط قد يشكل خطرا أو تهديدا للإدارة الاستعمارية، وقد انعكس هذا التوجه في جملة من الإجراءات الإدارية والتنظيمية التي مست مختلف جوانب حياة المهاجرين، سواء في ما يتعلق بالإقامة أو الاستقرار أو ممارسة أنشطتهم اليومية.

[1] Ibid.

[2] محمد واهمة، **التجارة والتجار في تونس 1881-1956**، جامعة منوبة، تونس، 2003، ص ص 218-220.

ومع ذلك، فإن المعطيات التاريخية تُبرز أن المهاجرين القسنطينيين لم يكونوا مجرّد فئة خاضعة لهذه التدابير، بل أظهروا قدرة على التكيف وإعادة تشكيل أوضاعهم داخل المجتمع التونسي، من خلال بناء شبكات اجتماعية واقتصادية ساعدتهم على الاستقرار، وحافظت في الوقت نفسه على تماسكهم الداخلي وهويتهم الجماعية. وقد أسهم هذا الوضع في بروز ديناميكية خاصة داخل الجالية القسنطينية، اتسمت بالتنظيم الذاتي والتفاعل مع محيطها الإجتماعي والإقتصادي.

وسنفهم هذا التّفاعل في الفصل الموالي الّذي يقودنا إلى دراسة النّشاط السياسي والاقتصادي للمهاجرين القسنطينيين، من خلال تحليل أوجه انخراطهم في الحياة الاقتصادية وتفاعلاتهم السياسية، والكشف عن طبيعة إسهاماتهم.

الفصل الثالث

النشاط السياسي والإقتصادي للمهاجرين القسنطينيين بتونس

أولا: النّشاط السياسي.

ثانيا: النّشاط الإقتصادي.

يُسلِّط هذا الفصل الضوء على أحد الجوانب البارزة في حياة المهاجرين القسنطينيين بتونس، والمتمثل في نشاطهم السياسي والإقتصادي خلال فترة الحماية الفرنسية، وهي المرحلة التي شهدت تفاعلاً متزايدًا بين الجالية الجزائرية والواقع السياسي والإجتماعي التونسي. فقد لم يكن وجود المهاجرين القسنطينيين مجرّد إقامة اضطرارية فرضتها الظروف الإستعمارية، بل تحوّل إلى حضور فعّال ساهم في تشكيل ملامح الحياة العامة في تونس، سواء من خلال مشاركتهم في النشاط الوطني أو انخراطهم في مجالات الإنتاج والعمل.

يتناول هذا الفصل في جانبه الأول "النشاط السياسي"، الذي برز من خلال مشاركة المهاجرين القسنطينيين في مختلف أشكال المقاومة السياسية ضد الاستعمار الفرنسي عبر انضمامهم إلى مختلف التشكيلات السياسية، والمشاركة في مختلف الأحداث التي شهدتها تونس المحمية، وكل هذا جاء في إطار الجهود الرامية إلى الحفاظ على الهوية الوطنية الجزائرية، كما يسعى هذا المحور إلى إبراز طبيعة العلاقة بين هؤلاء المهاجرين والحركات الوطنية في كلٍّ من تونس والجزائر، ومدى تأثير تواجدهم في المهجر في إثراء الوعي الوطني.

أما في جانبه الثاني، فيركّز الفصل على "النشاط الاقتصادي" للمهاجرين القسنطينيين، من خلال دراسة طبيعة الأعمال والمهن التي امتهنوها، والقطاعات التي برعوا فيها داخل المجتمع التونسي، فضلًا عن تحليل العوامل التي تحكّمت في بروزهم في قطاع على حساب آخر، كما يهدف هذا المحور إلى إبراز مساهمة المهاجرين القسنطينيين في الدورة الإقتصادية التونسية، ودورهم في تعزيز الروابط الاجتماعية والاقتصادية بين البلدين.

أولا: **النشاط السياسي للمهاجرين القسنطينيين في تونس 1881-1956:**

شكّلت الهجرة القسنطينية إلى الإيالة التونسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وما تلاه، ظاهرة اجتماعية وسياسية متعددة الأبعاد، لم تقتصر على جوانبها الديموغرافية أو الاقتصادية، بل اتخذت مع مرور الزمن بعدًا نضاليًا واضح المعالم.

فقد أثبت المهاجرون القسنطينيون، من خلال انخراطهم المتواصل في الحياة السياسية التونسية، أنهم لم يكونوا مجرد جالية وافدة، بل مكوّنًا فعّالًا ساهم في صناعة التاريخ الوطني للبلاد التونسية، عبر مشاركتهم الفاعلة في جميع المحطّات المفصلية التي عرفها النضال الوطني، بدءًا من المواقف الأولى لحركة الشباب التونسي، مرورًا بالأنشطة السياسية والإحتجاجية المنظّمة، ومنه المشاركة في تأسيس وهيكلة الأحزاب السّياسية، ويأتي هذا الفصل ليتناول بالدّراسة والتحليل مظاهر هذا الحضور القسنطيني ومساهمته في مقاومة الإستعمار على أرض المهجر كما لو كانت أرض الوطن.

1-المشاركة القسنطينية في حركة الشباب التونسي:

يعد حضور الجالية القسنطينية في النشاط السياسي بتونس من أبرز مظاهر إسهاماتها في الحياة التونسية، كونها ساهمت في كتابة تاريخ الحركة الوطنية التونسية خلال كفاحها ضد نظام الحماية الفرنسية فالمتتبع لجميع محطات الحركة الوطنية التونسية من بدايات القرن العشرين لغاية الإستقلال يلاحظ الحضور القوي للجالية القسنطينية، كيف لا ونسبة الجالية القسنطينية بتونس تعتبر من أكبر الجاليات وأعرقها[1].

وحسب تحليلنا فإن هذه البصمة للجالية القسنطينية في الحياة السياسية التونسية يرجع لتواجدها الكثيف خاصة في المناطق الحضرية[2] التي تعرف حيوية كبيرة من حيث الحركة الإعلامية والأنشطة الثقافية وانتشار مختلف المؤسسات كمركز إقامة الباي، والمقيم العام و البلدية والساحات العمومية التي تعرف اجتماع الناس وتبادل الآراء، ناهيك عن التواجد الكثيف للجاليات الأوروبية، كلها عوامل ساهمت في تعاطي النشاط السياسي وجعل الجالية القسنطينية من الجاليات السباقة والمؤثرة في العمل السياسي.

[1] هاجر العديد من سكان إقليم قسنطينة إلى تونس في الفترات التي سبقت الحماية الفرنسية على تونس ومن بين هذه العائلات بن يزة والمقراني، وبخوش، يراجع المقابلات السابقة مع هذه العائلات بالجزائر وتونس.

[2] في هذا الجانب يراجع العنصر السابق الخاص بمناطق استقرار المهاجرين القسنطينيين وأيضا: عبد الكريم الماجري، مرجع سابق، ص ص 135-142.

فالوثائق التي اطلعنا عليها واللقاءات التي أجريناها مع أحفادها وأبناء الجيل الأول من الجالية جعلتنا نفهم هاته المعطيات ونفهم سبب الحضور القوي للجالية القسنطينية وتميزها على غيرها من قريناتها الجزائريات[1].

وهناك سبب آخر توصلنا إليه بعد التحليل الدّقيق لأوضاع الجالية القسنطينية هو تمثيلها الكبير من طرف فئة الطلبة وعلاقتها بجمعية العلماء المسمين الجزائريين التي كان نشاطها كبيرا خاصة في الشرق الجزائري[2]، إضافة إلى سقوط معظم مدن الشرق الجزائري في يد الإحتلال الفرنسي في مرحلة متقدّمة مثل عنابة 1832 وقسنطينة عام 1837، واجتياح مدينة تبسة عام 1847، وما تلاها من تخريب وتنكيل جراء الحملات الفرنسية وفي هذا الصدد كتب أحمد توفيق المدني: <<**كيف لا يظهر البأس في وجه الأهالي، حيث يرى عدوه يسكن الدور و القصور في المدن أما هو يهيم في البادية القاحلة**>>[3].

وهو الأمر الذي زرع في نفسية هؤلاء المهاجرين الإيمان بضرورة إيجاد حلول بديلة تتيح لهم الإنتقام من هذا المستعمر الغاشم الذي قضى على الأخضر واليابس، فالمهاجر الجزائري عموما والقسنطيني بالخصوص المتواجد بتراب الإيالة التونسية في تلك الفترة كلما ذكر له اسم فرنسا يتصور في مخيلته تلك المشاهد المرعبة والصورة الوحشية التي خلفها المستعمر[4].

لذلك فإن التطرّق للنّشاط السياسي للجالية القسنطينية في تونس لم يكن المراد منه القيام باستعراض زمني للأحداث أو تسلسلها التّاريخي، بل يتجاوز الغرض من ذلك إلى

---

[1] أوردت "مارتي" (Marty) في دراستها استقرار العديد من العائلات القسنطينية من تبسة وخنشلة وقسنطينة وعنابة بمختلف طبقاتها في العاصمة تونس وأحوازها، ولا تزال بعض هذه العائلات تقطن هناك لحد الساعة وهذا ما اطلعنا به خلال زيارتنا لعدد منها، للتفصيل في الموضوع يرجع إلى:

G.Marty Opcit pp 304-309.

[2] رضوان شافو، عماد الدين خوالدية، "النشاط الصحفي للجزائريين بتونس 1945-1956- نماذج من صحفيي الشرق الجزائري-،" **مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم ب الصحافة والصحافيون الجزائريون خلال الحقبة الإستعمارية 1830-1962**، جامعة الوادي، 6-7 ماي 2024.

[3] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، الجزائر، 2005، ص 132.

[4] معلومات قمنا بجمعها من عند المهاجرين القسنطينيين الذين التقيناهم بتونس والجزائر.

محاولة تفكيك الخلفيات العميقة التي شكلت هذا الحضور السياسي اللّافت للنشطاء السياسيين القسنطينيين، فالغاية الأساسية تكمن في تحليل الأسباب والدوافع التي جعلت المهاجرين القادمين من إقليم قسنطينة يتميّزون عن غيرهم من الجاليات، من حيث درجة الوعي والإنخراط في مختلف التشكيلات السياسية بتونس، فالسؤال الجوهري هنا لا يقتصر فقط على متى وأين شارك القسنطينيون؟ بل لماذا كانوا في طليعة الفاعلين السياسيين؟ وما الذي منحهم هذا التميز؟

من خلال ما ذكره "جمال حقي" (Jamel Heggui) في بداية حديثه عن نشاط جمعية الشباب التونسي وإذا أخذنا بهذا الطرح نفهم ونعي مباشرة توجه هذه الحركة إذ أورد مايلي: <<...**في تونس أوكلت الدعاية للأفكار الإسلامية إلى الشباب التونسي>>**، أي أن هذه الحركة في مطالبها ونشاطاتها، كانت ذات توجه إسلامي وحدوي[1].

وما يدعم هذا الطرح أكثر تلك الزيارة التي قام بها محمد عبدة[2] إلى تونس عام 1903 والتقائه بعديد الشخصيات الفاعلة على الصعيد السياسي والإجتماعي في ذلك الوقت خاصة وأن أفكاره لاقت قبولا كبيرا في الأوساط المغاربية عموما، وفي هذا الصدد يذكر محمد الفاضل بن عاشور في مؤلّفه "الحركة الأدبية والفكرية في تونس" أن الشيخ عبد العزيز الثعالبي[3] بعد عودته من رحلته المشرقية إلى تونس عام 1901، أصبح يتكلم بأفكار جمال الدين الأفغاني ومحمد عبدة[1].

---

[1] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie**..., Opcit, P 183.

[2] **محمد عبدة** :1849-1905، مصلح إسلامي نشر العديد من الآراء خلال فترة الثمانينات كان لها تأثير كبير على قادة الحركات الوطنية المغاربية، ودور فاعل في نهضة الفكر القومي وتطوره خاصة في الجزائر وتونس.

[3] **عبد العزيز الثعالبي:** ولد بتونس عام 1873، نال شهاد التطويع من جامع الزيتونة عام 1896 وتردد على المدرسة الخلدونية ، أصدر في عام 1896 جريدة سبيل الرشاد بين 1897-1902 سافر إلى عدة دول عربية وأوروبية، حكم عليه بالسجن لمدة شهرين عام 1904 وأبعد من تونس عام 1912 بسبب تقربه من حركة الشباب التونسي في جويلية 1919 سافر إلى باريس من أجل عرض القضية التونسية والإتصال بالرئيس الأمريكي ويلسون، ألقي عليه القبض لإحالته على المحكمة بسبب إصداره كتاب تونس الشهيدة رفقة أحمد السقا بعد إطلاق سراحه غادر تونس عام 1923 ولن يعود إليها إلا في عام 1937، توفي عام 1944. للتوسع يراجع: علي الزيدي، **دور الزيتونيين في الحركة الوطنية التونسية**

كما أن هذه الزيارة لا تعد الأولى لمحمد عبدة فقد سبقتها زيارة أخرى عام1896، في حين يذكر علي المحجوبي أن الزيارة الأولى كانت في الفترة الممتدة بين 6 ديسمبر 1884إلى غاية 4جانفي1885[2]، وقد طالته عدة انتقادات رغم دوره الكبير بل أن البعض منهم أطلق سمّاه "رجل الإنجليز"[3].

ما يهمّنا هنا هو أن ذلك التقارب مع الشباب التونسي أسفر عن ميلاد تنظيم سياسي عام 1906 برئاسة علي باش حامبة[4]، أطلق عليه إسم "حركة الشباب التونسي"[5] حمل على عاتقه إسماع صوت التونسيين المتأثرين بالثقافة الفرنسية[6]، بداية بالمؤتمر الإستعماري المنعقد بمرسيليا عام1906[7]، الذي دعا فيه تحقيق الحرية والرّفاهية للأهالي وتحسين أوضاعهم في شتى القطاعات[8].

1904-1945، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تونس الأولى، 2001-2001، ص40.

[1] محمد الفاضل ابن عاشور، **الحركة الأدبية والفكرية في تونس** ، الدار التونسية للنشر، تونس 1972، ص 68.

[2] علي المحجوبي، مرجع سابق، ص 133.

[3]Sammut, **La jeunesse du nationalisme tunisien Le mouvement jeunes tunisien1881-1914,** Tunis, 1974**,** pp 106-107**.**

[4] **علي باش حامبة:** 1876-1918: ولد بتونس العاصمة من عائلة تركية الأصل درس بالمعهد الصادقي وعين متصرفا بهذوي الأصول التركية-العثمانية- والذي روث عن جده البسالة والقوة والصرامة بحكم أنه كان رئيسا للجند الأتراك، وقد عرف عنه منذ شبابه بالصراحة وتأثيره في أرانه من الشباب خاصة في أوساط تلاميذ المدرسة الصادقية، التي سخر لها جزءا كبيرا من وقته بعد تخرجه بالإشراف على إدارتها وهياكلها للتوسع أكثر يراجع: الصادق الزمرلي، **أعلام تونسيون،** دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص ص 142-154

[5] **الشباب التونسي:** ظهرت الحركة للعيان منذ عام 1906 ونادت بإدخال إصلاحات جذرية على البلاد التونسية تمس شتى المجالات وتعود أصل التسمية إلى المصلحين التونسيين من قبل الطاعنين عليهم في أوساط المتفوقين بالمقارنة بحركة تركيا الفتاة. للتوسع أكثر في الموضوع يراجع: علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص 134-138.

[6] في حين يرى شارل أندري جوليان في مؤلفه المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسيون أن أصل التسمية فرنسي، يعود إلى الصحافة الفرنسية حينما أطلقته الفرنسية على مجموعة الشباب التونسي المثقفين المتخرجين من المدارس الحكومية وتمكن بعضهم من مزاولة دراسته بفرنسا وبدؤوا يبرزون بنشاطاتهم على الساحة الثقافية والإجتماعية بالبلاد التونسية ونعتتهم بهذا النعت تشبيها لهم بالشبان الأتراك فبقي هذا الإسم عالقا بهم وتبنوه. للتوسع أكثر يراجع:
شارل أندري جوليان، **المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي،** تع محمد مزالي وبشير سلامة، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، د ت ن، ص ص 72-73.

[7] Sammut, Opcit, p 107.

[8]علي المحجوبي، مرجع سابق، ص 137.

كما أصدرت الحركة جريدة ناطقة باسمها أطلقت عليها تسمية "التونسي" **(Le Tunisien)** ، صدر عددها الأول بتاريخ 7 نوفمبر 1907 وقد دعت الصحيفة إلى الأخذ بالحضارة الفرنسية وتعلم اللغة العصرية الفرنسية، بل وصرح قادتها أن مصير تونس مرتبط بشكل رسمي وغير متقطّع بمصير فرنسا وورد ذلك في المقال الصادر بتاريخ 31-10-1907، بعنوان: "kouttabs ou école franco arabes" ، كما أكد باش حامبة في العديد من المرّات أن الحركة وصحيفتها، ليست مجالا للصراع الفكري العقيم والمجادلات الشخصية العنيفة[1].

إن هذه الحركة هاجمت الإدارة الفرنسية وسياستها بشكل غير مباشر بدعوتها إلى تعليم التونسيين من أجل المساهمة في تسيير شؤون بلادهم وانتقاد السياسة التعليمية الفرنسية بالبلاد التونسية بعد مرور ربع قرن من انتصاب الحماية، حيث جاء في الصحيفة: "وسنضع في مقدمة مطالبنا مسألة التعليم العام، "وفي هذا الصدد نجد علي باش حامبة يقوم بتوجيه انتقادات وهجمات على اللغة العربية[2] التي حسبه لا تستطيع أن تكون أداة للتعليم العصري بسبب قصورها على على التلائم مع الأفكار العلمية[3].

أما في الجانب الإقتصادي فقد دعت إلى إدخال إصلاحات اقتصادية من خلال توسيع نطاق التعليم المهني الزراعي وتجعله في متناول أبناء الطبقة الشغيلة، وضرورة السماح لأبناء البلد بولوج عالم الإنتاج والنهوض بالصناعات التقليدية والبسيطة وإصلاح النظام الجبائي وتنظيم الإسعاف العمومي من خلال إدخال مصحّات لتكوين المساعدين الطبيّين من الأهالي وإنشاء صناديق ريفية للمساعادات الإجتماعية[4].

---

[1] Mahmoud abdelmoula, **le mouvement patriotique de liberation en tunisie et le panislamisme-1906-1920**, Thèse de doctorat Histoire, faculte des sciences humaines et sociale, universite de Tunis, p84-87.

[2] علي الزيدي، مرجع سابق، ص219.

[3] Ali Bacha Hamba," Kouttabs ou écoles franco- arabs", **Le Tunisien**, Tunis, 31-10-1907.

[4] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص 136-139.

كما طالت مطالب الحركة سلك العدالة إذ دعت إلى ضرورة إدخال إصلاحات أكثر مرونة على هياكله، ومقابل كل ذلك تتعاون الحركة مع السّلطات الفرنسية من أجل التسهيل والمساهمة في تحقيق هذه المطالب[1].

وفي هذا الصدد يذكر علي باش حامبة أن عدد منخرطي الحركة ارتفع بنسبة كبير من الفترة 1907إلى 1911 حيث وصل إلى أكثر من ثلاثة آلاف عضوا، بعدما كان في البداية ألفا وخمسمائة[2].

وأثناء أحداث الزلاج الشهيرة ومقاطعة الترامواي أبدى علي باش حامبة وجماعته مواقفا مساندة ومتعاطفة مع الشعب التونسي مما عرّضه للطّرد وتوقيف جريدة التّونسي وتوجه بعدها لإسطنبول لمواصلة كفاحه من هناك[3].

ما يهمنا في في كل هذا الزخم هو نشاط المهاجرين القسنطينيين والدور الذي اظطلعوه في هذا التنظيم الذي تصدر المشهد السياسي في تونس خلال العقد الأول من القرن العشرين، فقد ورد في وثائق الأرشيف التونسي التي سلطت الضوء على نشاط هذه الحركة قائمة تضم مجموعة من النشطاء السياسيين المنحدرين من مختلف جهات إقليم قسنطينة كان لهم دور بارز في عديد المحطات السياسية والنضالات التي قادتها حركة الشباب التونسي[4].

ومن بين الشخصيات البارزة التي انخرطت في هذا النشاط، يبرز اسم "الحاج سعيد بن حديد الغربي الدراجي"، أحد كبار مُلّاك الأراضي بجهة تبرسق، وقد ذُكر اسمه ضمن تقرير رسمي يضم قائمة لأبرز نشطاء الحركة، والذي باركته السلطات الفرنسية في البداية كما جاء

---

[1] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص 137-139.

[2] علي الزيدي، مرجع سابق، ص230.

[3] الصادق الزمرلي، مرجع سابق، ص ص 141-153

[4] وردت العديد من المراسلات في الأرشيف الوطني التونسي حول النشاط السياسي للمهاجرين القسنطينيين في حركة الشباب التونسي من بين هذه الملفات يراجع:

A.N.T,Série, E, Carton 550, Dos30/15, Gens à surveiller

في التقرير[1]، رغم أن التقرير لم يشر إلى الدور الذي قام به الحاج سعيد، إلا أن نشاطات الحركة في عديد المحطات التي شهدتها تونس بداية القرن كما ذكرنا سابقا، تبيّن لنا مدى أهمية الإنخراط في الأنشطة السياسية في هذه الفترة والحرج الذي ألحقته بسلطات الحماية فمجرد الإنخراط في صفوف الحركة يعني دون شك المشاركة الفعلية والحاسمة في عديد المحطات دون شك، وحسب ذات التقرير دائما فإن السلطات الفرنسية كانت تأمل من هذه الحركة أن تكون سدّا منيعا في وجه الدعاية الإيطالية آنذاك وخدمة المصالح الإستعمارية في تونس[2].

أما الشّخصية القسنطينية الثانية فهي "محمد بن الحاج حسين الغربي" المنحدر من سطيف، وحسب إحدى المراسلات الصّادرة عن سلطات الحماية في شهر فيفري 1917 فإن هذا الشخص ورد اسمه في صفوف جماعة الشباب التونسي المتّهمة بالضّلوع في حادثة الجلّاز الشهيرة في نوفمبر 1911[3]، التي أدّت لصدام عنيف بين سلطات الحماية والجماهير الشعبية أسفرت عن سقوط عدد من القتلى والجرحى وصدور محاكمات عشوائية قاسية في حق المتظاهرين، و حجر وتوقيف العديد من الصحف العربية باستثناء جريدة الزهرة[4].

ولمعرفة التّأثير الذي خلفته هذه الحادثة التي شارك فيها بعض القسنطينين وهو الجانب الأهم في هذا العنصر، اطلعناعلى عدد من الوثائق الأرشيفية التي أرّخت للحادثة[5]، فذكرت أن سلطات الحماية سنّت أوامر صارمة[6] بإغلاق المحال التجارية والمقاهي المتواجدة

[1] Ibid, s/dos 1002 **El Hadj Said ben Hadid El Gharbi Derraji**, Doc N° 2, **Lettre de Secrétariat Général du Gouvernement Tunisien au Résident Général**, adressée le 26 Février 1916.

[2] Ibid.

[3] Ibid, S/dos 1585, Doc N° 1, **Lettre de Secrétariat Général du Gouvernement Tunisien au Résident Général**, adressée Février 1917

[4] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص148.

[5] عثرنا في الأرشيف التونسي على ملف خاص بأحداث الزلاج يضم 529 وثيقة تطرقت لجميع الوقائع منذ بداية الأحداث يراجع الملف التالي:

A.N.T, Série E, Carton 550, Dos 16/6, **Emeute du 7 Novembre1911 à Tunis**. S/dos 529.

[6] Ibid, Doc N° 29 **Emeute du 7 Novembre1911**, adressé Le 15 Novembre 1911.

قرب مكان الحادثة[1]، ومنعت السكّان من التنقل خاصة في الأحياء المحاذية لساحة المقبرة ودام الحال على ما هو عليه لعدة أشهر، وهو ما تسبب في تضرّر السكّان وتدهور أوضاعهم، وتفشّي البطالة خاصة لدى أصحاب الحرف والمحال التجارية وحتى العمال اليوميين حسب ما ورد في التقارير[2].

كما أوردت ذات المراسلة أن محمد بن الحاج حسين الغربي، كانت له مشاركة كذلك في أحداث مقاطعة الترامواي في فيفري1912، والتي كان لحركة الشباب التونسي دور كبير فيها، وحسب التقرير فإن هذا الشخص ساهم في تهييج الرأي العام ضد سياسة نظام الحماية في تونس، وإثارة الهلع والفوضى[3].

وقد بيّنت المراسلة السّابقة الصادرة في شهر فيفري 1917 أن هذا الأخير كانت له نشاطات مشبوهة ومعادية لسلطات الحماية خلال هذه الفترة، وجاء في نهاية المراسلة أنه اختفى عن الأنظار خلال الفترة المذكورة، خاصة وأن البلاد التونسية شهدت حالة من الطواريء منذ أحداث الزلاج لغاية انتهاء الحرب العالمية الأولى[4].

شخصية أخرى كان لها نصيب من النّضال في حركة الشباب التونسي هي قاسمي السعيد بن الحاج عبد الله بن بلقاسم والذي ورد اسمه في تقرير فرنسي صادر بتاريخ 9 سبتمبر 1913، ومما جاء فيه أن هذا الشخص له نشاطات سياسية في صفوف حركة الشباب التونسي، وأنه يقيم بجهة بنزرت التي تعرف إقبالا كبيرا للعائلات القسنطينية[5].

كما أشارت المراسلة إلى علاقاته مع المهاجرين في سوريا، وتحركاته ونشاطاته السّياسية وعلاقاته مع بعض الأشخاص المشبوهين بعدائهم للسّلطات الفرنسية لذلك يجب توخّي الحذر الشّديد منه ومراقبته بشدّة، وأردف التّقرير بأن هذا الشخص قد لوحظ من خلال

[1] Ibid, Doc N° 28.
[2] Ibid, Doc N° 31. Adressée le 30 Novembre 1911.
[3] Ibid.
[4] A.N.T, Série E, Carton 550, Dos30/15, S/dos 1585. **Gharbi Mohamed**1917-1922, Doc N° 1, opcit.
[5] Ibid.

أحاديثه تلهفه واهتمامه الشديد بالأنشطة والأحداث السياسية على غرار "مسألة البلقان"[1] والحرب العثمانية البلغارية[2].

وأضاف التّقرير بأنه تم توجيه استدعاء له لاستجوابه لكنه لم يدل بأي تصريحات مفيدة، كما أسرد التقرير في صفحته الثانية قائمة تضم ثلاثة(3) أشخاص تربطهم علاقات مع هذا الرجل من بينهم "عبد الرحمان لعصم"، والذي تربطه علاقات مع حركة الشباب التونسي، والحرب الإيطالية التركية وهو محل استدعاء من طرف سلطات الحماية[3].

وفي ذات السياق أورد ذات التقرير بتاريخ 13 سبتمبر 1913 المسمى قلّي السّعيد بن محمد المنحدر من سطيف والمقيم ببنزرت، داعيا إلى ضرورة مراقبة تحركاته جيدا خاصة وأنه مشتبه في انخراطه بنشاطات سرية سياسية خلال هذه الفترة[4].

من خلال تحليلنا لهاته الوثائق يتبيّن لنا أن السّلطات الفرنسية بتونس تهتم بكل صغيرة وكبيرة تخصّ تحرّكات النشطاء السياسيين، هذا من جهة من جهة أخرى نفهم أن كل ما يتم تسجيله حول هاته الشخصيات يجب أن يتم بمشاركة أطراف عديدة ونقصد هنا أن الإدارة الفرنسية ربما تستخدم أعوانا ونشطاء سريين مهمتهم فقط مراقبة مثل هؤلاء الأشخاص لأن المعلومات التي تجمع جد دقيقة ومفصّلة يصعب الوصول إليها[5].

---

[1] **أزمة البلقان:** هي حروب نشبت بين الدولة العثمانية ودول اتحاد البلقان وهي بلغاريا وصربيا واليونان والجبل الأسود، اندلعت الحرب الأولى في أكتوبر 1912 وانتهت في 30ماي 1913، بتوقيع معاهدة لندن بعد خسارة الدولة العثمانية لجزء كبير من أراضيها في أوروبا، لتندلع بعدها الحرب الثانية بعد قامت بلفاريا بمهاجمة صربيا واليونان لتدخل بعدها رومانيا والدولة العثمانية الحرب ضد بلغاريا. وكانت الأحداث الدولية المتسارعة عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى أحد الأسباب الرئيسية في نشوب هاته الحروب. للتوسع أكثر يراجع: نايف عيد هجاج العازمي، "موقف ألمانيا والنمسا من الحرب البلقانية الأولى والثانية – دراسة تاريخية–" **مجلة الدراسات العربية**، كلية دار العلوم ، جامعة المنيا، الكويت، دع، د س ن، ص 2171.

[2] A.N.T, Série E, Carton 550, Dos30/15, S/dos 1585, Doc N° 1, opcit.

[3] Ibid.

[4] Ibid.

[5] Ibid.

وربما هنا نقوم بعملية إسقاط لما ما ورد في كتاب –المراقبة السياسية بالبلاد التونسية، خلال الحقبة الإستعمارية الجهاز السري انموذجا– لصاحبه طارق بضيوف،[1] ومما جاء فيه أن عمليات الإستخبارات والملاحقة والكشف عن التجمّعات والأنشطة السياسية توكل لرجال خاصين، درسوا وتدربوا على هاته المهام ومن بين المصالح المكلّفة بذلك مصلحة مراقبة الأجانب والذين حسب زعم السلطات الفرنسية أصبحوا يمثلون مصدر إزعاج وقلق، لذلك يجب مواجهتهم ووقفهم، من خلال تجنيد مخبرين ووسطاء لمتابعة كل التحركات والتظاهرات السياسية والأنشطة الصحفية وتحرير الإستعلامات حول أنشطة الأهالي وغيرها[2].

كما تم إحداث عدة مكاتب فرعية خاصّة بالمصلحة مثل مكتب شؤون الأهالي والنزاعات الإجتماعية، ومصلحة المحافظة الأمنية الخاصة بالهجرة ومهامها تحرير المراسلات والتقارير التي يقع تمريرها مباشرة إلى رئيس مصلحة الأمن العام والمقيم العام الفرنسي بتونس وتتم تلك المراسلات مع الممثلين الدبلوماسيين خارج البلاد ومع المراقبين المدنيين وأيضا مع مختلف مصالح الأمن والجندرمة داخل البلاد، ناهيك عن تقسيم المهام بطريقة عقلانية وناجعة للوصول للهدف الأسمى وهو محاربة أعداء فرنسا[3].

نلاحظ أن المنخرطين من القسنطينيين في مجموعة الشّباب التونسي يمثلون نموذجا لأعضاء الحركة جميعا، ما نود قوله أن القسنطينيين هم عيّنة يمكن إسقاطها على جميع المنخرطين، سواء تونسيين أو جزائريين، فهم موزّعين بين كبّار ملّاك الأراضي والوجوه المحلية البارزة والأرستقراطية، ولنا في مثل الحاج السّعيد بن حديد المعروف بجهة تبرسق

[1] تطرق صاحب المؤلف لهيكلة الأجهزة الأمنية المكلفة بمراقبة الأنشطة السياسية بتونس خلال فترة الحماية بالتفصيل.
ينظر: طارق بضيوف، **المراقبة السياسية بالبلاد التونسية، خلال الحقبة الإستعمارية الجهاز السري انموذج**ا–.ص ص277–279.

[2] نفسه، ص ص 280–288.

[3] نفسه، ص 288.

خير مثال على ذلك[1]، ونفس الشيء مع السعيد بن عبد الله بن بلقاسم قاسمي فكما أشارت التّقارير والمقابلات التي أجرينها سواء في الجزائر أو تونس على أن العائلتين معروفتين منذ أمد بعيد في المنطقة وخاصة عائلة بن حديد التي قمنا حتى بزيارة للأراضي التي تمتلكها بتبرسق لحد الساعة[2].

أما العضو القسنطيني الثالث الناشط في حركة الشّباب التونسي فهو المسمّى محمد بن حسين الغربي والذي اكتفت المراسلة الواردة حوله بالإشارة إلى حالته الإجتماعية فقط، فهو ينحدر من عائلة متواضعة ويمتهن مهنا بسيطة وحالته تنطبق على غالبية المهاجرين القسنطينيين الذي وفدوا على تونس هروبا من الممارسات الإستعمارية وتركوا بذلك أراضيهم وممتلكاتهم وامتهنوا في تونس مهنا ثانوية وبسيطة[3].

ما أود الإشارة إليه في هذا العنصر أنه من خلال تحليلنا نلاحظ أن غالبية المنخرطين وخاصة قيادات الحركة من هم أبناء الطبقة المثقّفة ودرسوا في المعاهد الفرنسية والمدرسة الصادقية ويتقنون اللغة الفرنسية بشدة، ورغم اختلاف المشارب الثّقافية والمستوى التعليمي مع بقية المنخرطين إلا أن الحركة استطاعت استيعابهم ونشر أفكارها في الأوساط الهشّة والفقيرة[4].

يبقى السؤال المطروح هل هذا الإنخراط جاء في إطار الحفاظ على المصالح بحكم امتلاك الأراضي والمحلات وغيرها خاصة وأن الحركة في مرحلة أولى دعت إلى التعايش مع نظام الحماية، أم أنه جاء كنتيجة سخط على السياسة الفرنسية في الجزائر وتونس؟

بعد عرضنا لنشاط حركة الشباب التونسي خلال بدايات القرن العشرين والذي هو نشاط جماعي بطبيعة الحال خاصة لمّا يتعلق الأمر بالمظاهرات والإحتجاجات وتعبئة الرأي العام يتأكد لنا أن الجالية القسنطينية كان لها إسهام معتبر في هذه التحركات وهذا دليل ربما

[1] يرجع إلى المبحث الذي تطرقنا فيه للنشاط الإقتصادي للمهاجرين القسنطينيين، لمعرفة ممتلكات هذه العائلات.

[2] زيارة ميدانية من طرفنا للمنطقة.

[3] يراجع التقرير الذي ورد في الصفحات السابقة حول نشاطه السياسي في حركة الشباب التونسي.

[4] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie**…, Opcit, PP182-185.

على درجة الوعي السياسي للمهاجرين القسنطينيين في تلك الفترة ونضوجهم وإيمانهم بأهمية المشاركة في الأحداث المعادية لنظام الحماية.

ونحن من خلال تحليلنا لهاته اللّمسة القسنطينية في هذه الأحداث نفهم ربما أن المهاجر القسنطيني أخذ في نفسه نقمة الثأر من المستعمر الغاشم الذي أجبره على الهجرة وترك بلاده[1]، وهو ما بيّنته الأحداث لاحقا لأن العديد من المهاجرين الجزائريين بتونس عموما استغلّوا الخبرة التي اكتسبوها من نشاطهم بتونس وتوظيفها في بلدهم الجزائر، في وقت لاحق[2].

2- صالح خوالدية ودوره في جعية الإتحاد الإسلامي:

يُعدّ صالح خوالدية[3] من أبرز الشخصيات القسنطينية التي هاجرت إلى تونس خلال فترة الحماية الفرنسية، وترك بصمته الواضحة في السّاحة الفكرية والسياسية من خلال نشاطه في جمعية الاتحاد الإسلامي، وهي من أبرز الجمعيات التي كانت تجمع المثقفين آنذاك حول قضايا الهوية والإصلاح ومقاومة الاستعمار، فقد ساهم خوالدية بفعالية في إبراز القضية الجزائرية والدفاع عنها، من خلال مشاركته في اللقاءات الفكرية التي كانت تنظمها الجمعية، حيث دعا إلى وحدة الصف المغاربي وإلى الدفاع عن مقوّمات الأمة الجزائرية في

[1] أورد عبد الكريم الماجري في دراسته أعداد المهاجرين القسنطينيين الذين وفدوا على تونس منذ فترة ما قبل الحماية لغاية 1936، للتفصيل يراجع الفصل الأول الخاص بتطور الهجرة القسنطينية.

[2] للتوسّع في هذا الموضوع يراجع دراسة محمد الصّالح الجابري السابقة.

[3] **صالح خوالدية:** اسمه الكامل صالح بن صالح بن عمار بن لعلى بن عيسى ، أصله من الأوراس شرق الجزائر هاجرت عائلته واستقرت بنواحي قالمة حوالي سنة 1844ودخلت في خدمة الإدارة الفرنسية، وهو من مواليد حوالي سنة 1879، وسجل في الحالة المدنية باسم خوالدية صالح بن عمار وكان يوقع باسم خوالدية ويسميه الفرنسيون بعبارة صالح الخالدي المدعو خوالدية ، حفظ القرآن في بداية حياته بزاوية بديار الحفناوي بقالمة، ثم دخل إلى المدرسة الفرنسية لعلاقة عائلته بالإدارة الفرنسية، ثم درس المرحلة الثانوية بقسنطينة كما كان من العناصر النشطة بالنوادي الفكرية بالعاصمة، شغل منصب مترجم محلف ودخل العمل السياسي عام 1900م ، حيث كان السكرتير الخاص للسيد "دوروا" وزير المستعمرات الفرنسي، وفي الوقت نفسه مسؤولا عن قضايا المسلمين في المستعمرات، تنقل بين عدة بلدان أوروبية وعربية للدفاع عن مصالح المسلمين. للتوسع أكثر يراجع: منى صالحي، "علاقة صالح خوالدية بالإدارة الفرنسية وموقفه من قضايا عصره (1900-1911)، من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، قسنطينة، الجزائر، مج 35، ع02، 2021، ص ص 917-918.

وجه محاولات الطمس الاستعماري، و تجلّى نشاطه من خلال تحريره بيانا باسم اللّجنة المركزية للإتحاد الإسلامي يدعو فيه إلى وحدة المسلمين، جاء تحت عنوان "نداء الثورة" نشر في صحيفة "لا دبياش تونيزيان" (La Dépêche Tunisienne) ، بتاريخ 1906/1/1، وهي صحيفة تونسية ناطقة بالفرنسية كانت تحظى بانتشار واسع في الأوساط الثقافية[1].

كما قام بمراسلة المقيم العام الفرنسي بتونس حول القضية الجزائرية، عبّر فيه عن موقف وطني صريح يدعو إلى مقاومة الهيمنة الإستعمارية واستنهاض الوعي الشعبي الجزائري، عكست هذه المبادرة روح المثقّف الملتزم الذي سخّر قلمه للدفاع عن قضيته الوطنية، وللتعبير عن طموحات جيله في الحرية، وهو ما جعل الإدارة الفرنسية تدق ناقوس الخطر حول تحركاته، وخطورته التي قد تضر بالوجود الفرنسي في تونس والجزائر لذلك قامت بإبعاده من تونس بتاريخ 3 جانفي1906[2].

لينتهي بذلك فصل من فصول الكفاح المهجري بتونس، رغم قصره إلا أنه أبان عن مدى الدور الرّيادي الذي اضطلع به بعض المهاجرين القسنطينيين في تونس في نقل الوعي الوطني خارج حدود الوطن المحتل، وفي جعل المنفى منبرًا للدفاع عن الجزائر وهويتها، ما يبرز مكانته كأحد رموز الفكر الوطني في المهجر التونسي خلال تلك المرحلة الحساسة من تاريخ البلدين.

3-الحضور القسنطيني في الحزب الدستوري التونسي.

شهدت تونس في أعقاب الحرب العالمية الأولى تحوّلات سياسية واجتماعية عميقة، ساهمت في إعادة تشكيل ملامح الكفاح الوطني ضد نظام الحماية الفرنسية، فقد أدّت الظروف الدولية المتغيرة، إلى جانب تزايد الوعي السياسي لدى مختلف شرائح المجتمع التونسي، إلى بروز نخب جديدة تتبنى خطابًا أكثر جرأة وتنظيمًا في مواجهة الستعمار.

[1] بشير مديني، **مساهمة...**، مرجع سابق، ص 266.

[2] منى صالحي، المرجع السابق، ص 932

وفي هذا السياق، لم تكن الجالية القسنطينية المقيمة في تونس بمعزل عن هذه التحولات، بل كانت جزءًا أصيلًا من النسيج النضالي الوطني، أسهمت فيه بفعالية، سواء من خلال المشاركة المباشرة في الأنشطة السياسية، أو من خلال دعمها لقيادات الحركة الوطنية الجديدة، ومع بروز الحزب الحر الدستوري التونسي كأداة تنظيمية جديدة للمطالبة بالإصلاحات ورفع الهيمنة الاستعمارية، برز الحضور القسنطيني من جديد، ليعكس استمرار انخراط هذه الجالية في مختلف المراحل المفصلية للنضال التونسي.

بنهاية الحرب العالمية الأولى سيبدأ النشاط السياسي التونسي بالظهور بشكل أكثر مواجهة وحدة ويدخل طورا جديدا، من الكفاح ضد نظام الحماية بتأسيس الحزب الدستوري التونسي الذي الذي مهد له عبد العزيز الثعالبي وأحمد السقّا[1] بمشاركتهما بمذكرة إلى الرئيس "ولسون"[2] مطالبين فيها باستقلال تونس، لكن مطلبهما لم يجد سوى التجاهل واللّامبالاة والتنكّر لمجهودات أبناء المغرب العربي عموما أثناء الحرب[3].

بعدها نشط الشيخ الثعالبي في الأوساط الفرنسية والدولية لتنوير الرأي العام والدعاية للقضية التونسية في الخارج، وكللت هذه المجهودات بإصداره كتابه الشهير "تونس الشهيدة"

[1] **أحمد السقّا:** ولد بالمنستير في 3مارس 1892، ابن محمد الصالح ، الذي شغل وظائف هامة في الإدارة التونسية منها القيادة في قابس، زاول دراسته في باريس بكلية الحقوق أين حاز فيها على الدكتوراء، تزوج من فرنسية في شهر أوت 1917، وقد ترك لكلية الحقوق ذكرى طالب ذكي جدا ونشيط، –. للتوسع أكثر يراجع: علي المحجوبي، مرجع سابق، ص 223.

[2] **ودرو ولسون**. **Thomas Woodrow Wilson**: الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية حكم من سنة1912حتى سنة1924، ولد بتاريخ 28 ديسمبر1856ح سنة، اقترح سنة 1919مجموعة من المبادئ لإقرار السلم في العالم ضبطت في أربع عشرة نقطة، نال جائزة نوبل للسلام1919، وتوفي3 فيفري 1924. ينظر: محمد السعيد عقيب، **الحزب الدستوري التونسي القديم- 1934-1956-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2009-2010، ص 16.

[3] أنور الجندي، **عبد العزيز الثعالبي رائد الحركة والنهضة الإسلامية**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1984، ص35.

بينما كان رفاقه في الداخل يربطون اتصالات أخرى بسمو الباي والمقيم العام "فلاندان[1]" (Flandan) من أجل تأسيس حزب سياسي ينظم مطالبهم[2].

وحسب رواية علال الفاسي فإن الذين قاموا بهذه المحاولة الدستورية كانوا كلهم من خريجي المدارس والجامعات الفرنسية وأن الزيتونيين من الوطنيين لم ينظموا إليهم إلا بعد رجوع الثعالبي وترأسه للحزب، ويضيف "الفاسي" دائما أن هذا الأخير لم يكن صادقا في قرارات نفسه على هذه الخطة وإنما اظطرّ إلى مسايرة التيار العام[3].

وأورد الشيخ أبو اليقظان وهو أحد المقرّبين من الشيخ عبد العزيز الثعالبي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وهو أيضا موضع ثقة وأمانة زعيم حزب الدستور في الأمور السرية الخطيرة أنه <<... **عام 1917 أنشأ الشيخ الثعالبي في تونس جمعية سرية فدائية مهمتها إحداث حركة تحريرية في المغرب العربي كله ... وفي تونس كان رئيسها الشيخ الثعالبي، ومعه خمسة أعضاء والجمعية تتركب من ستة، ولكل من هؤلاء الستة أن يستأذن الجمعية في إنشاء فرع لها مع أناس تثق فيهم الجمعية وترضاهم" يكون هو رئيسهم لا يعرفون غيره من أعضاء الجمعية المركزية**[4]>>.

وتشير الدراسات التي تطرقت للحزب الدستوري التونسي أن بداية التأسيس الفعلي يعود لتاريخ 5 فيفري لعام 1920 بعدما عقدت النخبة التونسية اجتماعا عاما بتونس تمت فيه الموافقة على برنامج الحزب وأهدافه القريبة والبعيدة، والتي من بينها تخليص البلاد التونسية

---

[1] إيتيان فلانـدان–Etienne Flandin: خلف غابرييل ألابتيت-Gabriel Alapetite-وظل في منصبه بتونس من سنة1919إلى غاية الفاتح من جانفي سنة1921. ينظر : محمد السعيد عقيب، مرجع سابق، ص 29.

Alapetite-وظل في منصبه بتونس من سنة1919إلى غاية الفاتح من جانفي سنة1921،

[2] عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، تع : حمادي الساحلي، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1984، صص 16-21.

[3] علاّل الفاسي، **الحركات الإستقلالية في المغرب العربي**، دار الطباعة المغربية، المغرب، ص102.

[4] صالح الخرفي، **عبد العزيز الثعالبي**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1995، ص ص67-68.

من نظام الحماية الجائر وتحقيق حياة كريمة للشعب التونسي على غرار شعوب العالم الأخرى، ويكون ذلك بتحديد دستور يكفل وينظم هاته المطالب.[1]

وعن تسمية الحزب يذكر "عبد الرحمان بن العقون" في مذكراته أن مقترحه يعود للأمير خالد الذي راسل إخوانه التونسيين وحثّهم على ضرورة المثابرة والجهاد، عن طريق تأسيس حركة سياسية تسمى الحزب الدستوري التونسي[2].

وفي حديثنا عن الحضور القسنطينيي في هذا الحزب فإن الوثائق المتحصل عليها والدراسات التي اطلعنا عليها أوردت لنا أنه كان ضئيلا مقارنة بالجاليات الأخرى على غرار المزابية والعاصمية، وهذا ما يجعلنا نتسائل عن الأسباب وراء ذلك خاصّة وأن القسنطينين كانوا من الرّعيل الأوّل المهاجر إلى تونس ومن أكثر الجاليات انتشارا خاصة في العاصمة، التي كانت تدار فيها اجتماعات الحزب وكل صغيرة وكبيرة تخصه[3].

وهنا نود الإشارة إلى أن الدّراسات الأخرى على غرار دراسة (Jamel Heggui)

لم تورد أي اسم من إقليم قسنطينة في محاضر التأسيس الرسمية للحزب، وهو ما حتّم علينا البحث أكثر في أصول المؤسّسين الأوائل للحزب فتوصّلنا إلى وجود ثلاثة(3) شخصيات كانت من ضمن الفاعلين في نشاطات الحزب منذ تأسيسه[4].

البداية كانت مع عبد الرحمان اليعلاوي المنحدر من سطيف –قرية بوقاعة– التي كانت تسمى لافاييت (Lafayétte) زمن الإستعمار، أشارت المراسلات الأرشيفية أنه يعدّ من الأعضاء البارزين في تأسيس الحزب الدستوري التّونسي، وعيّن ممثلا له في سوق الأربعاء، كما أشارت التّقارير التي اطلعنا عليه إلى مشاركته في جميع النشاطات المرتبطة بالحزب منذ تأسيسه إلى غاية إبعاده إلى الجزائر عام1925[5].

---

[1] محمد السعيد عقيب، مرجع سابق ص 31.

[2] عبد الرحمان بن ابراهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، ج2، الجزائر، ص 150.

[3] ينظر الملحق رقم 20، ص383

[4] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie…**, opcit, pp 185-188.

[5] محمد الصالح الجابري، مصدر سابق، ص 265.

فكانت باكورة نشاطاته بحضوره في مناقشات إصلاحات عام 1921التي أطلقها المقيم العام لوسيان سان (Lucien Saint)، والتي أدت لإنشقاق الحزب وظهور تيار منافس له، أو ماسمي بالشق الإصلاحي بقيادة حسن قلاتي[1]، وفي خضم هذا الصراع وسعي الحزب الدستوري لتوسيع خلاياه وسد الطريق أمام الإصلاحيين، لم يجد من هو أجدر و أكفأ من اليعلاوي للإضطلاع بهذه المهمة فيقول: <<...**شرّفني المركز الرئيسي بالذهاب إلى بعض جهات المملكة داعيا ومبشرا، فقمت بمأموريتي وخطبت في الناس مبينا لهم أسباب تقهقرنا، مرشدا إياهم إلى دعائم العلم والتقدم، والرجوع إلى أصول ديننا الحنيف**[2]...>>.

من خلال هذا الخطاب يتبيّن لنا مدى التمسّك الشّديد لليعلاوي بمباديء الدَين الحنيف من روابط الأخوّة والتّضامن، والدّعوة إلى اكتساب العلم وكلها عماد النّجاح وتحقيق الغايات والأهداف المنشودة حسبه.

كما كان لليعلاوي مشاركه فعّالة في مناقشة مسألة التجنيس عام 1923 من خلال إرساله لبرقيات المعارضة حول هذا القرار، ممّا جعل الشرطة الفرنسية توجّه له استدعاءا بدعوى التحريض على إثارة الفوضى وبث القلاقل في الأوساط الشعبية، بالإضافة إلى هذا فإن اليعلاوي كان دائم الحضور في النادي المركزي للحزب بالعاصمة، وبقية النوادي الأخرى منها نادي "المركاض" الذي تأسّس في نوفمبر 1923ونادي "المطويين"[3].

---

[1] **حسن علي قلاتي 1880-1966:** من مواليد قصر البخاري قرب العاصمة الجزائرية هاجرت عائلته إلى تونس في السنوات الأولى للحماية الفرنسية ، عاد إلى الجزائر لدراسة الحقوق بعد انتقال عائلته من سوسة إلى تونس، تحصل على شهادة الباكالوريا من معهد الحقوق بتولوز سنة 1902، ولما عاد إلى تونس اشترك مع علي باش حامبة في تأسيس حركة تونس االفتاة وجريدة التونسي عام 1907، كانت له نشاطات سياسية واسعة أبرزها تأسيسه الحزب الإصلاحي، وجريدة البرهان توفي عام 1966. ينظر: خير الدين شترة، **إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900-1939**، ط2، دار كردادة ، الجزائر، 2013، ص 71.

[2] محمد الصّالح الجابري، المصدر السابق، ص 265.

[3] محمد بوطيبي، "نشاط المهاجرين الجزائريين في الحزب الحر الدستوري التونسي ما بين1900-"1930، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية**، المجلد 10، ع1، جوان 2019، ص ص77-79.

كما كلّف بإلقاء محاضرات أسبوعية بنوادي العاصمة، مثلما حدث في اجتماع 29 أفريل 1924 واجتماع 2 أوت1924 الذي عقد بمناسبة رأس السنة الهجرية واجتماعين آخرين يومي 11و12أكتوبر من نفس السّنة بمناسبة المولد النبوي الشريف الذي ارتفعت فيه الأصوات الوطنية عالية مرددة أنشودة:" **تونسي وحسبي أنني تونسي ...حزبها الحر حزبي حزبي الوطني**"[1].

ولم يتوقف النشاط الدّؤوب لليعلاوي خلال سنة 1924من خلال نجاحه في تكوين خلايا في مناطق سوق الأربعاء والخميس، وزيارته لمدينة باجة خمسة (5) مرات أين عقد فيها اجتماعين الأول كان في مدينة "الدهمين" بتاريخ 10نوفمبر1924، والثاني في مدينة "السرس" بتاريخ 11نوفمبر 1924، وتمكّن من بيع أربعمائة وثلاثين(430) بطاقة انخراط، كما كان له نشاط كبير في جهة "الكاف"، وأيضا قيامه بإرسال تقارير حزبية حول مناطق السرس سوق الخميس، ماطر، باجة، بنزرت.[2]

وامتد نشاط اليعلاوي إلى المشاركة في الإجتماعات السرية بمنازل المنخرطين على غرار اجتماع 11ماي 1924، المخلّد لإحياء ذكرى الحماية الأليمة بتاريخ 12ماي 1881، واجتماع 16 جويلية 1924 الذي عقده صالح فرحات، كما كان له دور كبير في تقديم افتتاحية مؤتمر 16سبتمبر 1924 وإشرافه على إطعام الوفد الحاضر للمؤتمر.

وأعقب هذا النشاط بمشاركته في التجمّع الشعبي في نادي الحلفاويين في 12ديسمبر1924، الذي كان له علاقة بسفر الوفد الثالث إلى تونس، والإجتماع الذي تم بتاريخ 22 مارس1925 للوقوف على نتائج الإضراب الذي نظم بيوم واحد قبله[3].

كما كانت له إتصالات حثيثة لجمع المنخرطين وتحفيزهم وإقناعهم بأفكار ومباديء الحزب الدستوري التونسي خاصة في تلك الفترة الحساسة من عشرينات القرن العشرين، التي

---

[1] مجموعة مؤلفين، **تونس الأمس وتونس الغد**، الملتقى المنظم من 9 إلى 11 جانفي، الندوة الدولية الحادية عشر حول الزيتونة، الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي، تونس ، ط1، مطبعة الحكمة، 2002، ص 231.

[2] أحمد توفيق المدني، **مذكرات حياة كفاح**، ج1، 1905-1925، الجزائر 1973 ص178.

[3] المصدر نفسه، ص78

عرفت تسيّد الحزب الدستوري التونسي للمشهد السياسي بتونس، وفي هذا الصدد يقول عبد الرحمان اليعلاوي: << **تمكنت من التفاف الناس حول الحزب الحر وفهم مبادئه واتخاذها دينا وسياسة>>،** وتبقى مشاركته في المظاهرات المناهضة لتنصيب تمثال الكاردينال "لافيجري" في إحدى ساحات العاصمة تونس بتاريخ 28 نوفمبر 1925 من أكبر نشاطات اليعلاوي خلال هذه الفترة خاصة وأنها عرّضته للطرد[1].

كما أسرد لنا مصطفى كريم في دراسته أن عبد الرحمان يعلاوي كانت له اتصالات حثيثة مع الحزب الشيوعي التونسي وهذا بهدف تكوين رابطة موحدة لمواجهة نظام الحماية وتعزيز العمل النقابي[2].

من خلال تتبع مسار النشاط السياسي لعبد الرحمان يعلاوي خلال هذه الفترة يتبين لنا أنه كان حاضرا في أهم المحطات الرئيسية والفعاليات التي نظّمها الحزب، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدلّ على الثقل والوزن الذين يحظى بهما داخل هيأة الحزب، وعلى الثقة الكبيرة الموضوعة في شخصه، وكذلك على حسه وثقافته الواسعة خاصة وأنه يتقن اللّغتين العربية والفرنسية، وما يؤكد لنا هذا الطرح هو حملات النفي والتوقيف التي طالت أبرز قيادات الحزب على غرار الثعالبي والمدني والتي كان من ضمنها اليعلاوي الذي أبعد إلى مدينة عنابة بتاريخ 7ديسمبر 1925، بناءا على المرسوم الملكي الصادر بتاريخ 7جوان 1925[3].

وهكذا من خلال تحليلنا نفهم أن سلطات الحماية سعت من خلال هاته الحملة إلى القضاء على الرموز الأساسية والمؤثرة داخل الحزب، والتي أصبحت تشكل خطرا على الحضور الفرنسي بتونس وهو ما نفهمه من ردة فعلها تجاه هؤلاء المناضلين.

---

[1] أحمد توفيق المدني، **مذكرات حياة كفاح**، ج1، 1905-1925،، ص80.

[2] Mustapha Karaiem, **Le parti Communiste pendent La période coloniale**, université de Tunis, 1997, pp27-30

[3] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie…,** Opcit p 190.

شخصية أخرى كان لها نصيب من النّشاط والحيوية داخل الحزب الدستوري التونسي وهو محمد الصالح ختاش[1]، الذي ينحدر من أسرة ميسورة الحال مما سمح له بتقديم مساعدات مالية كبيرة للحزب الذي كان يعتمد بشكل كبير على الدعم الشعبي في نشاطاته، كما يعد من بين الأعضاء المؤسسين للحزب، ونظرا لمكانته ومنصبه داخل الحزب فقد كان من الفاعلين في مختلف الأنشطة السياسية كالإجتماعات وتأطير الشّعب ومناقشة المسائل السياسية المختلفة[2].

على غرار حضوره للإجتماع الذي جمع قيادتي الحزب الدستوري والحزب الإصلاحي بهدف تقريب وجهات النظر كمحاولة للتكتّل في مواجهة سياسة المقيم العام، ومما جاء به البيان نورد: **<<... من أجل مقاومة الخطر ووقوفا أمام إتحاد أحزاب الفلاحة والمالية ومن أجل مطالب الشعب التونسي، واستنهاضنا للمدافعين عن النزعة التحررية والإنسانية، وبعيدا عن الخروج عن الشرعية المحددة في اتفاقية الحماية، فإن زعماء هذه الأحزاب المختلفة تتكتل من أجل الإصلاحات الضرورية والأمن التام...[3]>>**

وخلال مؤتمر نهج الجبل[4] المنعقد شهر ماي 1933، من أجل إعادة لملمة أوراق الحزب وإحياء نشاطه، بانضمام جماعة العمل التونسي، عين محمد الصالح ختاش في اللجنة السياسية للحزب، كما أوردت التقارير الفرنسية اسم "بشير العنّابي" الذي نعتقد من خلال اسمه أنه ينحدر من مدينة عنابة، فقد ورد نشاطه في الحزب الدستوري وحضوره لبعض اجتماعاته المهمة خلال بداية العشرينات[5].

---

[1] **محمد الصالح ختاش:** 1904- 1941، من مواليد مدينة اليعقوب قرب قسنطينة تعلم الكتاب ثم انتقل إلى قسنطينة أين تتلمذ على يد الشيخ ابن باديس ترأس جريدة الحق عام 1926، له مقالات عديد في جريدة النجاح والشهاب. يراجع: خير الدين شترة، **إسهامات...**، المرجع السابق، ص 321.

[2] المرجع نفسه، ص103، وأيضا: محمد السعيد عقيب، مرجع سابق ص 58.

[3] المرجع نفسه، ص ص 73-90.

[4] **مؤتمر نهج الجبل:** انعقد في الفترة بين 12و13 ماي 1933، وفيه تم الإعلان عن الميثاق الذي سيتم به العمل مستقبلا ووجد قبولا لدى غالبية الحاضرين. للتوسع أكثر يراجع: علي المحجوبي، مرجع سابق، ص ص 543-544.

[5] محمد السعيد عقيب، المرجع نفسه، ص ص 73-90.

ودائما في خضم حديثنا عن إسهامات القسنطينيين في الحزب الدستوري التونسي فقد أورد أحمد توفيق المدني أن عبد السلام القلي–من مدينة القل– والذي اشتهر بأنشطته الصحفية في تونس مع بدايات القرن العشرين وتحديدا في جريدة صدى الساحل، تم اختياره ضمن أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب اثر انتخاباتها التي جرت بتاريخ 29 ماي1921[1].

عموما فإن الشخصيات التي تم عرضها كانت لها بصمة و مشاركة فعالة في أنشطة الحزب خاصة وأنها تشغل مناصب محورية، وتجسدت إسهاماتها من خلال الحضور في اجتماعات الحزب والمشاركة في مناقشة القضايا الهامة، على غرار الحضور في اجتماع 17جوان1921 المخصّص لدراسة الخلافات مع الحزب الإصلاحي وإصلاحات المقيم العام عام1921، وقضية التجنيس عام1923، والنشاط الصحفي، وتنظيم الإضرابات وتأطير الشعب خاصة أن عدد شعب الحزب بلغ حوالي خمسة وسبعون (75) شعبة بحلول عام 1923[2].

لم نعرف السبب الحقيقي وراء نقص تمثيل الجالية القسنطينية في الحزب االدستوري التونسي وحضورها في التشكيلات السياسية والنقابية الأخرى ولو بنسبة قليلة مقارنة بالجاليات الأخرى خاصة الجالية المزابية، فهل كان هذا الوضع هل هو متعمدا أم بمحض الصدفة؟

خاصة إذا علمنا أن الجالية القسنطينية منتشرة بكثرة في العاصمة التونسية، والتي تشير الدراسات إلى أن أغلب منخرطي الحزب الدستوري الجزائريين من العاصمة وضواحيها، إذ نجد إثنا عشر(12) مناضلا من العاصمة، وإثنان(2) من سوق العرابة وواحد (1) من بنزرت وواحد (1) من الكاف، وغالبيتهم من الوجهاء المحليين وكبار ملّاك

[1] أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص194.

[2] خير الدين شترة، **الطلبة...**، مرجع سابق، ص 364، وأيضا:
Jamel Heggui**, Les Algériens en Tunisie**…, Opcit, p190.

الأراضي والتجّار وأصحاب المهن الحرة والمعلّمين والطلّاب وقلّة من هؤلاء الذين كانوا من أصول متواضعة[1].

لذلك فإن تعدد الأصول المهنية للمنتسبين للحزب يطرح تساؤلا عن سبب نقص التمثيل القسنطيني خاصة وأن الجالية القسنطينية تضم تعدادا هاما يشمل كبار ملاك الأراضي والتجّار والمحامين وغيرهم، هذا من جهة من جهة أخرى فإن عدد المنخرطين القسنطينيين يبدو قليلا إذا ما قارناه بالعدد الإجمالي لمنخرطي الحزب الذي قدّره الثعالبي بمئة ألف (100.000)ألف مسجّلا عام 1923[2].

عموما فالجالية القسنطينية بمن حضر منها في الحزب الدستوري التونسي لابدّ أنها كانت لها إسهامات وأنشطة مختلفة في جميع المحطّات التي عاشها الحزب الدستوري التونسي خاصة إذا علمنا أن الحزب كان يعتمد في تموينه على التبرّعات التي يتم جمعها من طرف المناضلين من مختلف ساكني المدن والقرى التونسية، وامتدت حتى إلى الجزائر.

ذلك أن الشعب الجزائري اعتبر أن القضية التونسية هي قضيته وانتصارها هو انتصاره، كما أن المهاجرين من عامة طبقات الشعب انخرطوا وساندوا أفكار الحزب الدستور وبرنامجه خاصة وأن هذه الفترة–العشرينات– شهدت تصدر الحزب للمشهد السياسي التونسي –منذ تأسيسه لغاية الإنقسام الشّهير إثر مؤتمر قصر هلال 1934[3]، والذي عرف ميلاد الحزب الدستوري الجديد والذي سيكون للجالية القسنطينية نصيب فيه.[4]

4–النشاط السياسي للجالية القسنطينية في الحزب الدستوري الجديد:

عرفت مرحلة الثلاثينات من القرن العشرين تطورات هامة في الساحة السياسية التونسية بظهور تيار جديد يضم مجموعة من الشباب المتحمسين من ذوي الثقافة الفرنسية حمل على عاتقه مهمة تصدر المشهد السياسي في تونس وقيادة القضية التونسية في ما

[1] Ibid, pp186-189.

[2] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 280.

[3] **مؤتمر قصر هلال:** انعقد بمدينة قصر هلال الساحلية يوم الجمعة 2مارس 1934، على الساعة التاسعة صباحا وتم فيه الإعلان الرسمي عن حدوث الإنشقاق داخل الحزب الدستوري. للتوسع يراجع : علي المحجوبي، المرجع نفسه، ص 568.

[4] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie**…Opcit, p189.

يسمى بالمواجهة المباشرة مع نظام الحماية، وفي ظرف وجيز استطاعت التشكيلة الجديدة جمع أعداد كبيرة من الجماهير المتحمسة لبرنامج الحزب السياسي الذي ظهر بحلّة جديدة إثر مؤتمر قصر هلال الشهير في 2 مارس 1934، الذي أسفر عن ميلاد الحزب الدستوري التونسي الجديد بقيادة محمود الماطري[1]، والحبيب بورقيبة[2] كاتبا عاما، ومحمد بورقيبة أمينا للمال[3].

هذه التشكيلة رأت أن الحزب القديم يفتقد للقيام بأعمال جريئة لمواجهة سلطات الحماية، وأنه حركة تراجعية خطرة في البرنامج واللهجة وأساليب المقاومة، تعمل بخفاء بعيدا عن القاعدة الشعبية[4].

أما الفئة الجديدة والتي معظمها درست في فرنسا وتعلمت وسائل العمل الحزبي وتأثرت بمباديء الحرية والمساواة التي عايشتها هناك، وتعلمتها في الكليات والجامعات الفرنسية وتعودت عليها نفوسهم[5]، جعلت من برنامجها نظاما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا قوامه العدالة والمساواة يزيد فرنسا قوة ومتانة، ويجعل الشعب التونسي قويّا مرتبطا بالأمّة الفرنسية لما بينه وبينها من تضامن لا ينكره أحد[6].

---

[1] **محمود الماطري:1897-1972:** ولد بمدينة تونس في ديسمبر سنة 1897، درس في الصادقية ، وبعد حصوله على شهادة ختم الدروس عين في شهر أكتوبر 1916 معلما، بعد حصوله على الباكالوريا التحق بالمدرسة الطبية في ديجون بفرنسا، عين رئيسا للحزب الدستوري الجديد سنة 1934، أبعد لبرج لوبوف ودخل في خلافات مع بورقيبة

[2] **الحبيب بورقيبة 1903-2000:** ولد يوم 3أوت 1903بمدينة المنستير -160كم عن العاصمة، زاول تعليمه الإبتدائي والثانوي بالمعهد الصادقي ثم بمعهد كارنو تحصل على الباكالوريا سنة 1924، ثم التحق بجامعة باريس ونال منها الإجازة في الحقوق، انخرط في الحزب الدستوري منذ سنة 1922، كتب في العديد من الصحف ثم أسس جريدة العمل مع نخبة من أصدقائه، عين عضوا في اللجنة التنفيذية للحزب سنة 1933 ما لبث ان انشق عنه وأسس الحزب الدستوري الجديد وتولى أمانته العامة ، اعتقل العديد من المرات، فاوض فرنسا على الإستقلال الداخلي ثم الإستقال التام الذي أعلن في مارس 1956، انتخب رئيسا للجمهورية التونسية ستة 1957 إلى غاية نوفمبر 1987، توفي في 6أفريل 2000بالمنستير.

[3] **محمد بورقيبة 1882-1956:** من مواليد تونس سنة 1882درس بالزيتونة وكان لديه اهتمامات بالصحافة، سافر لعديد الدول بالمشرق، وساهم في جريدتي البرهان والنهضة.

[4] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص 568-569.

[5] المرجع نفسه، ص 571.

[6] محمد السّعيد عقيب، مرجع سابق، ص ص 95-95.

وخلافا لما كان عليه الحال مع الحزب الدستوري القديم كانت المشاركة القسنطينية هذه المرة أكثر حضورا، ويفسر ذلك لعدة أسباب أبرزها ربما الأفكار الجديدة التي جاء بها الحزب الدستوري الجديد، خاصّة في ما يخصّ وسائل وطريقة العمل التي كانت أكثر جرأة وتنظيما[1].

وكذلك الإنتشار السّريع لأفكار وشعب الحزب الدستوري الجديد بمختلف المناطق لتمتد حتى للأرياف، وهذا ما أكدته المراسلات التي اطلعنا عليها في الأرشيف التونسي بأن عمّال المزارع أصبحوا يهتمون بشكل كبير بأخبار الحزب الدستوري الجديد، ونحن نعلم أن الجالية القسنطينية كانت منتشرة بكثرة سواء في الأرياف أو المدن التي تحظى بشعبية الحزب الدستوري الجديد، على غرار مدينة بنزرت والتي تعد أهم قلاع الحزب[2].

ناهيك عن توافد العديد من العائلات والطلبة أثناء هذه الفترة وبداية التقارب مع الحركة الوطنية الجزائرية ممثلة في نجم شمال إفريقيا– حزب الشعب الجزائري من بعده– والذي كانت له فروع عديدة خاصة في جهة الشرق الجزائري، المعروفة بنضالاتها الكبيرة ضد الإستعمار أثناء فترة الكفاح الوطني [3].

حيث أنجبت المنطقة عدة شخصيات سياسية ودينية بارزة كان لها الفضل الكبير في إرسال عائلاتها وطلبتها للدراسة والتكوين، وحتى التجارة والسكن في تونس، وهنا نستدل بالعائلات الأرستقراطية القسنطينية العريقة على غرار بن حديد، المقراني، قاسمي وغيرها، والتي نادرا ما لا نجد لها أثرا أو نشاطا في الساحة السياسية والثقافية بتونس[4].

---

[1] كان مقر الحزب الدستوري الجديد ب 20مكرر نهج التريبونال بتونس العاصمة.ينظر: المرجع نفسه، ص 210.

[2] هذا الأمر لمسناه خلال زيارتنا لجهة بزرت بتاريخ 20فيفري2024.

[3] للإطلاع على أعداد الطلبة القادمين من الشرق الجزائري، يراجع. الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة D، الحافظة 35، الملف 7، الملف الفرعي 3/7، **مراسلات تتعلق بمد السلطات الإستعمارية بقائمة الطلبة الجزائريين والمغاربة الدارسين بجامع الزيتونة 1927–1952**، الوثيقة رقم 7، **أسماء التلاميذ الجزائريين الذين يزاولون التعلم بالجامع الأعظم 1945–1946**.

[4] وردت أسماء هذه العائلات ونشاطاتها السياسية خاصة في الملف: A.N.T,Série, E, Carton 550, Dos30/15, Gens à surveiller.

تذكر مصادرنا أن عائلة نوري المنحدرة من عنابة كان لها مساهمة ملموسة في مسار النشاط السياسي للحزب الدستوري الجديد منذ تأسيسه إثر مؤتمر قصر هلال مارس1934[1] والذي كان لحسن نوري[2] دور كبير في إنجاحه بصفته أحد النواب الستة الذين مثلوا شعبة بنزرت رفقة المناضل القسنطيني الآخر مصطفى قاسمي والذي سنتطرق له لاحقا، وكعربون وفاء على الثقة التي يحظى بها نوري تم اختياره للكتابة العامة ببنزرت والتي تعد من أهم قلاع الحزب الدستوري الجديد[3]، كونها شهدت أهم الأحداث السياسية التي نظّمها الحزب كما أوردته الوثائق التي اطلعنا عليها، وفيها كان حسن نوري يعقد الإجتماعات التي تحث الناشئة على التعليم ويسهر على المشاريع الخيرية ويرعى جمعية النهضة التمثيلية وغيرها من المشاريع القيّمة[4].

بالإضافة للنشاطات السّابقة تولى نوري الإشراف على حركة الشبيبة الدستورية و حركة العمال ببنزرت، التي أشارت التقارير الأرشيفية أنه كان وراء العديد من تحركاتها، ويبدو أن شعار الحزب الجديد القائل" الصدق في القول والإخلاص في العمل" هو من بنات أفكار _ حسن النوري _ الذي تمكن من جعل بنزرت قلعة من قلاع الدستوري الجديد الحصينة[5].

---

[1] A.N.T, Série MN, Carton 10, Dos 3 **Notes et rapports relatifs aux mesures de clé-mence à l'égard des Algériens refoulés des territoires de la Régence suite aux événements du cimetière de Bizerte 1935-1936**, Doc N° 10.

[2] **حسن نوري1905-1939**: أصله من مدينة عنابة، ولد بمدينة بنزرت والده الحاج أحمد بن أحمد النوري وأمه حبيبة اللزام، وفي بنزرت تلقى تعليمه تعليمه الأول مع رفيقه الحبيب بوقطفة ثم زاول دراسته بالمعهد الثانوي وبعد أربع سنوات يقع طرده بسبب مواقفه الوطنية ، شارك في مؤتمر قصر هلال وبسبب موقفه الرافض للتجنيس طرد من الجزائر سنة 1934، وسمح له بالعودة سنة 1936 أين أسس الجامعة الجامعة الدستورية، كما شارك في أحداث الماتلين أي تعرض للسجن، وفي جانفي 1938 تم إبعاده إلى الجزائر وسجن بالحراش، وبه مات عليلا من شدة التعذيب والمعاناة. يراجع: خير الدين شترة، **إسهامات**...، المرجع السابق، ص 341.

[3] A.N.T. Série M N, Carton 10, Dos 3, Doc N° 10. Opcit.

[4] خير الدين شترة، **الطلبة**...، مرجع سابق، ص ص115-116.

[5] محمد بوطيبي، مرجع سابق، 66.

وفي وصفها لحسن نوري ونشاطه السياسي أوردت إحدى التقارير الفرنسية أن نوري يستخدم سلاحا عنيفا ودهاءا سياسيا حادّا، من خلال إتقانه اللغة العربية بفصاحة خاصة أثناء الخطابات التي كلفها به الحبيب بورقيبة والدكتور سليمان بن سليمان يوم 20 فيفري 1938 ببنزرت، وحكم عليه جرّاء ذلك بغرامة مالية قدرها خمسة عشر ألف (15.000) فرنكا مع إيداعه السجن لمدة ثلاثة أيام[1].

وتعدّدت نشطاته خلال هذه الفترة بإشرافه على تنظيم اجتماع كبير في حي الأندلس ببنزرت لتكليف اللجنة التحضيرية لمؤتمر قصر الهلال بمهام شعبة دستورية تابعة للحزب الدستوري الحر، وقد تحمّل مسؤوليتها بكثير من الإصرار والعزم وعمل، وأوردت وثائق الأرشيف التونسي في إحدى مراسالاتها الصادرة بتاريخ 1939 تحذيرا من تحركات حسن نوري ودعوته في الأوساط الشعبية لتقمّص الأفكار الدستورية وتوزيعه مناشير تدعو للتّحريض ضد سلطات الحماية ونصرة الحزب الدستوري التّونسي والإنخراط فيه، ووما جاء في إحدى هذه المناشير التي عثرت عليها سلطات الحماية بتاريخ 16-17 فيفري 1939: <<...**الشعب التونسي يدوس على المسيحية الفرنسية، على فرنسا من أجل مصلحتها أن تتصالح مع بورقيبة، يحيا الدستور ... بورقيبة في السلطة...**>>[2].

وهي نفس التحذيرات والأوامر التي وردت في التقرير الصّادر تحت رقم 788 بتاريخ 13 فيفري 1938، حول توزيع مناشير دستورية مناهضة للحضور الفرنسي[3]، كما أوردت التقارير الفرنسية أنه أثناء زيارة الرئيس "دلاديي" (Di ladieé)[4] إلى تونس[1] حاول

---

[1] A.N.T. Série M N, Carton 45, Dos 1 **Notes et rapports relatifs à la protestation de lapopulation contre l'arrestation des leaders néo-destouriens et la recru-descence des activités nationalistes dans la 1ére région**, Doc N° 1, 11.

[2] Ibid.Doc N° 67, et Doc N° 87.

[3] Ibid. Doc N°.13, et Doc N° 14.

[4] **إدوارد دلاديي** (1884-1970م) سياسي فرنسي، شغل منصب نائب في البرلمان عن التيار الراديكاليين سنتي1919-1940م و1946-1958م، تقلد عدة مناصب وزارية: المستعمرات، الأشغال العامة، الحربية ثم رئيسا للوزراء (1933-1934م) و(1936-1937م) و(1938-1940م)،اشتهر بتوقيعه اتفاقية ميونيخ عام1938م التي سمحت لألمانيا بالسيطرة على النمسا.

حسن نوري، استغلال الفرصة للتعبير عن مواقف الحزب بخصوص نظام الحماية والدفاع عن المطالب الشعبية للجماهير التونسية[2].

وبعد تتبعنا وتحليلنا للأنشطة والتحركات التي قام بها نوري خلال هذه الفترة نلاحظ أن أهميتها تكمن بمجيئها في وقت عصيب تمر بها فرنسا مع صعود الجبهة الشعبية للحكم عام 1936[3]، وما تلاها من تطورات سياسية في أوروبا قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية[4]، هكذا إذن عمل نوري بجد وإخلاص على نشر مبادئ الحزب الجديدة كلّما أتيحت الفرصة لذلك، بالإضافة إلى جمع المنخرطين من جميع الطبقات الشعبية في كل البلاد دون اعتبار لانتماءاتهم الإجتماعية أو توجّهاتهم الفكرية.

وهنا نستدل بالوثيقة التي اطلعنا عليها في الأرشيف التونسي الصادرة بتاريخ 5 نوفمبر1938حول انتشار أفكار الحزب حتى في المساجد والمدارس، إذ يورد التقرير أن المسمى "مصطفى الخبطساني" الطّالب بالمسجد الكبير، وعمّار الدخلاقي مشرف المدرسة ببنزرت كانت لهما علاقات سياسية مع الحزب الدستوري الجديد[5].

وبالعودة لنشاط نوري، فقد كان يجول في المقاهي والأماكن العامة، بنفسه باحثا عن المتعاطفين من جميع الفئات، وهذا يتطابق ما ما أورده مصطفى كريم بأن الحزب الدستوري

---

[1] كانت هذه الزيارة بتاريخ 3جانفي 1939 التقى فيها مع عدة شخصيات تونس من بينها الوزير محمد شنيق وقائد صفاقس عزيز الجلولي، كما قام خلالها بزيارة عدة مدن تونسية من بينها العاصمة وصفاقس وسوسة ، التقى خلالها بالجماهير الشعبية وأعد له استقبال حار، وحضر عدة استعراضات. للتوسع يراجع المقال المنشور في :

Tunis Journal, 3 janvier 1939.

[2]. A.N.T. Série M N, Carton 45,Dos 1, Doc N° 4 et 8.

[3] **الجبهة الشعبية** : عبارة عن ائتلاف حزبي لليسار في فرنسا، فاز في انتخابات جوان 1936ومنها قامت أول حكومة لليسار منذ الحرب العالمية الأولى برئاسة ليون بلوم. يراجع محمد السعيد عقيب، مرجع سابق، ص 166.

[4] قامت الحكومة الفرنسية خلال هذه الفترة بتقديم وعود للشعب التونسي بإصلاح أوضاعه والتنديد بسياسة الحكومات السابقة خاصة فما تعلق بسياسة التجنيس وتحسين الأجور والأوضاع الإجتماعية للشعب التونسي للتوسع أكثر في الموضوع يراجع دراسة:

Aleya Sghier Amira, **La Droite Française En Tunisie Entre 1934-1946**, Diplôme de Recherche Approfondies ,Faculte des Sciences Humaines et Sociale, Departement d'histoire, Université de Tunis, 1991-1992.

[5] A.N.T. Série M N, Carton 45, Dos 1, Doc N° 23 et 24.

الجديد استطاع اختراق جميع الطبقات والإمتداد لجميع المناطق الجغرافية بتونس، سواء في الشمال أو الريف، من خلال تعبئة الفلاحين والتقارب مع الطبقة العاملة[1].

ونحن بدورنا نعزز هذا الطرح من خلال تحليلنا للمشارب التي ينحدر منها النشطاء القسنطينيون في الحزب الدستوري الجديد التي وجدناها متعددة ومختلفة شملت كبار الملاك والبرجوازية والعائلات المتأصّلة والتجّار، وهذا راجع للخطّة والدّهاء والتّوظيف السياسي الذي انتهجه قادة الحزب الجديد من أجل جمع جميع الأطياف[2].

وبالإضافة للأنشطة السّابقة لا يجب أن ننسى مساهمته عام 1936 في تأسيس الجامعة الدستورية بتونس والتي نفهم من خلال إسهاماتها الأهداف والمباديء التي ناضلت وسعت لتحقيقها، عموما فإن الحركة الوطنية التونسية فقدت أحد كوادرها الهامة جرّاء تلك الحملة التي قادتها سلطات الحماية ضد الناشطين السياسيين وكوادر الحزب الدستوري الجديد التي شملت حسن نوري وانتهت بإبعاده للجزائر عام1938[3].

كما ذكرنا سابقا بأن الحزب الدستوري الجديد استطاع اختراق الطبقة الريفية من الفلاحين والمزارعين، فنود أن نشير إلى أن الجالية القسنطينية كان لها دور وإسهام في هذا الإنتشار[4]، فمن خلال ما أوردته إحدى المراسلات الأرشيفية بخصوص المسمى محمد بن محيوز بن عبد الرزاق، المولود بقسنطينة الذي عين رئيسا للخلية الدستورية بجبل الأبيض (سوق الأربعاء) وحسب ما جاء في التقرير الصادر عن درك باجة بخصوص مراسلاته مع سكان سوق الأربعاء وسوق الخميس وشارديماكو، مستغلا تواجده هناك بصفته بائعا للتمور، الأمر الذي جعله يحتك بالسكان لنشر أفكار الحزب الدستوري الجديد، والدعوة إلى تبنّيها،

[1] Mustapha Karaim, Opcit, P37.

[2] للتوسّع في أصول وأوضاع المهاجرين القسنطينيين يوجد في الأرشيف التونسي عدة ملفات تخص هذا الغرض يمكن الرجوع إليها من بينها الملفات التالية:

A.N.T. Série M.N. Carton 48. Dos 1. Carton 45, Dos 4,Dos 1, Carton 10, Dos3.

[3] علي البلهوان، **حياته وآثاره**، بيت الحكمة، تونس ص ص 80-81.

[4] عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص ص 160-165.

طيلة فترة بقائه هناك التي دامت أحد عشر (11) يوما، فضلا عن مشاركته في مظاهرات 4أفريل 1938 بوادي مليز، (سوق الأربعاء)[1].

و يبدو أنه كان من المدبرين لها بحكم ترأسه للخلية الدّستورية هناك، التي شهدت احتجاجات واسعة ضمّت حوالي ألفان (2000) شخصا، تفنّنت خلالها سلطات الحماية وعملائها في قمع المتظاهرين واعتقالهم، وتأتي أهمية هذه المظاهرات كونها مثلت الشّرارة التي أعطت الضوء لاندلاع المظاهرات الكبرى الشهيرة بتاريخ 9 أفريل، وكنتيجة لنشاطاته تعاملت معه سلطات الحماية على نفس نهج سابقيه بإبعاده إلى الجزائر عقب المظاهرات مباشرة[2] .

من خلال تحليلنا يتبين لنا مدى الجرأة والدّهاء وقوة التمويه التي استخدمها هذا الناشط القسنطيني في خدمة الحزب وتمرير أفكاره، رغم الرقابة الصّارمة المفروضة على جميع التحركات خلال هذه الفترة بالذات، ونحن جميعنا نعلم مدى أهمية الطبقة الريفية في مختلف الأحداث السياسية والعسكرية التي عرفتها تونس والجزائر خلال تلك الفترة، ما نود قوله هو أن النجاح في استقطاب هذه الفئة يعني محاصرة نظام الحماية من جميع الجهات سواء في الريف أوالمدينة.

الأطفال القسنطينيون بدورهم كان لهم نصيب من هذا الحراك السياسي من خلال ما أوردته الوثيقة الأرشيفية الصادرة بتاريخ 11أكتوبر 1939حول اعتقال إثنان وثلاثين (32) شابّا، من ضمنهم جزائيين قسنطينين كانوا يقومون بالتجول بين الأزقة، وسط الصراخ وحاملين لافتات مسيئة للنظام، وختم التقرير قائلا بأن هذا النشاط كان بإيعاز من آبائهم[3].

ويبدو أن فترة الثلاثينيات من القرن العشرين عرفت زخما واسعا للنشاط السياسي للقسنطينين بتونس في صفوف الحزب الدستوري الجديد، وهو ما ورد حول كل من "علي بن موسى" المولود في 6 سبتمبر1906 بدوار غلاطة بقسنطينة، و"محمد مجتوش بلونيس"

[1] A.N.T. Série M.N. Carton 45. Dos 1, Doc N° 94.
[2] Ibid.
[3] Ibid. Doc N° 58.

المولود بتاريخ 4جانفي 1903 والساكنين بشارع سيدي عروس بالعاصمة، التي تعج بخلايا الحزب الدستوري الجديد، حيث أفاد التقرير الصادر بتاريخ 27 أفريل 1936، عن توقيفهما من قبل الشرطة، بسبب ضلوعهما في أنشطة سياسية[1].

وأسرد التقرير بأن الشخصي المذكورين غير معروفين لدى مصلحة المخابرات، وهذا دليل على أن سلطات الحماية تعتمد بشكل كبير على مصلحة المخابرات في الكشف عن النشطاء السياسيين في المحمية، ونتيجة لذلك فقد تم إبعادهما إلى الجزائر عبر مدخل نقطة المراقبة الحدودية بسوق اهراس بتاريخ 1936[2].

محطتنا التالية ونحن في سياق حديثنا عن النشاط السياسي للمهاجرين القسنطينيين في الحزب الدستوري الجديد، توقفنا عند شخصية أخرى هامة لم تنل نصيبا وافرا من الكتابات رغم نشاطها الدؤوب خاصة في فترة الثلاثينات يتعلق الأمر بمحمد العيد الجباري (1911_1942)، واسمه الكامل حسب ما جاء في الوثيقة الأرشيفية الصادرة عن المدير العام للشرطة بتاريخ 25فيفري 1936، محمد العيد بن خليفة بن محمد حساسنة، ومما جاء فيها أن المعني بسبب نشطاته السياسية مع الحزب الدستوري الجديد، صدر في حقه قرار بالتّوقيف والإعادة القسرية إلى الجزائر بموجب محضر الإخطار الذي يعود تاريخه إلى 29 جانفي 1936، ولذلك سيتم إحالة المتّهم على المراقب المدني قصد الشّروع في إجراءات الإعادة القسرية إلى الجزائر[3].

وبما أن إدارة الصّحف تتطلب ثقافة واسعة ومعرفة باللغتين الفرنسية والعربية، فقد أوكلت له مهمة، إدارة جريدة العمل (L'action) و هي لسان حال الحزب الدستوري الجديد وناطقها الرسمي، ناهيك عن توليه رئاسة الشبيبة الدستورية، هذا بالإضافة الى

[1] Ibid, Carton 10, Dos 3 **Notes et rapports relatifs aux mesures de clé-mence à l'égard des Algériens refoulés des territoires de la Régence suite aux événements du cimetière de Bizerte 1935-1936.** Doc N° 41.
[2] Ibid. Doc N° 43.
[3] Ibid, Carton 32, Dos 1 **Rapports, notes et coupures de presse sur la libération des chefs destouriens et leurs réunions publiques à Gambetta parc.1936**. Doc N° 446.

نشاطه الإقليمي كتأسيسه لجمعية شباب شمال إفريقيا سنة 1936 ورئاسته للجنة إسعاف فلسطين[1]، وكتاباته لعدد هائل من القصائد والمقالات السياسية، وبسبب هذا النضال الكبير قبضت عليه هو الآخر سلطات الحماية عدة مرات أُدخل خلالها السجن، ولاحقا أبعد مع بعض التونسيين إلى قرية بن قردان في أقصى جنوب شرق تونس[2]، ثم نفي لاحقا لوحده إلى منفى "برج البوف" امعانا في التنكيل به[3].

وكان آخر عهد للجباري في السجن في ديسمبر 1939 عندما أُبعد إلى الجزائر باعتباره من أصل جزائري، تحديدا من قسنطينة، ولكنه استطاع هذه المرة أن يفلت من سجنه ويقطع المسافة راجلا متنكّرا بين الجزائر وتونس، ووصل إلى مدينة تونس وهو في حالة قصوى من الإرهاق والوهن، وقام إثر ذلك بجمع تراثه الأدبي لتدوينه لكن الأجل سبقه حيث وافته المنيّة أياما معدودات بعد ذلك في تونس يوم 12 أكتوبر 1942، وهو في ريعان شبابه حيث لم يتجاوز 31 سنة وانتهت بذلك مرحلة هامة من تاريخ هذا المناضل والمجاهد الجزائري القسنطيني بتونس[4].

أما عائلة بوشامي فبدورها كان لها نصيب وافر من النشاط السياسي الذي خاضته الجالية القسنطينية بتونس المحمية من خلال ما ورد حول المسمى "بوشامي أحمد بن المكي"، في تقرير صادر بتاريخ 13 أكتوبر 1934، ومما جا فيه أن هذا الأخير يمتهن سمسار حبوب(courtier cérales) وله علاقات سياسية تربطه بالحزب الدستوري الجديد[5].

من خلال تحليلنا، ما لفت انتباهنا هنا هو اعتماد الحزب الدستوري الجديد كثيرا على فئة التجّار في نشر أفكاره، والدعاية له، وحسب تحليلنا فإن ذلك يعود ربّما لاحتكاك هذه الفئة كثيرا مع عامّة الشعب وتميزها بقدرتها الفائقة على الإقناع وجلب الزبائن بحكم

---

[1] عميرة علية الصغير، **في التحرر الإجتماعي والوطني**، تونس، 2010، ص ص165-166.

[2] محمد العيد الجباري، **سلسلة مشاهير**، المكتبة الوطنية، تونس، ص ص 4-5.

[3] المصدر نفسه، ص 6.

[4] محمد الصالح الجابري، مصدر سابق، ص 320.

[5] A.N.T. Série MN. Carton 26, Dos 2 **Rapports sur les cellules destouriennes régionales dans la Régence 1933-1938**, Doc N° 12.

مهنتها، وهذا يسهّل عملية التواصل دون إحداث أي شك أو ريبة خاصة أن هذه الفترة – الثلاثينات–، شهدت رقابة جد صارمة على نشاطات الأحزاب السياسية في تونس.

ودائما مع عائلة بوشامي وهذه المرة من خلال المسمى "بوشامي صلاح بن العربي بوشامي، والمكي بن العربي بوشامي بصفتهما ناشطين في خلايا الحزب الدستوري الجديد خاصة في منطقة زغوان، وورد اسمهما في قوائم الأشخاص المعنيين بالطرد الذي طال نشطاء الحزب الدستوري الجديد منذ منتصف الثلاثينات، رغم عدم وجود معلومات كفيلة بعرض نشاطهما، فالأكيد انهما لعبا دورا في الدعاية للحزب بمنطقة زغوان خاصة في فترة الإجتماعات ومتابعة أخبار الحزب، والمشاركة في المظاهرات وكلها أعمال تشمل الدعاية المضادّة لسلطات الحماية وبالتالي وردا ضمن قوائم الإبعاد التي سبق ذكرها[1].

شخصية أخرى كان لها صدى واسع في أوساط النخبة الجزائرية في تونس إنه الشادلي المكي[2] إبن خنقة سيدي ناجي–كانت تابعة لخنشلة آنذاك–، المعروف بتحمسه الشديد للحزب الدستوري الجديد، عرف بنشاطاته الواسعة في الوسط الطلابي الزيتوني، خاصة في فترة ترأسه "جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين" 1935–1939، من خلال إشرافه على العديد من الأنشطة والتظاهرات الثقافية، والتي تحمل في طياتها شعارات وممارسات سياسية، وهذا ما جعل قادة الحركة الوطنية في تونس والجزائر آنذاك يوكلونه بمهمة ربط علاقات سياسية بين الحزب الدستوري الجديد[3]، وحزب الشعب الجزائري، ونعرف جميعا مدى صعوبة هذا العمل الذي يتطلب التنقل بين الجزائر وتونس مرارا وتكرارا ونقل

[1] Ibid.

[2] **الشادلي المكي1912–1988:** ولد بخنقة سيدي ناجي وبها حفظ القرآن الكريم واستقر مع عائلته في تبسة حيث عكف على العلم والتحصيل وفي شبابه ناضل في صفوف النجم، لكن فيما بعد التحق بجمعية الزيتونة وهناك ترأس جمعية الطلبة الجزائريين، كما كان له نشاط في الأوساط الطلابية الفكرية بتونس، مع اندلاع الحرب العالمية الثانية أعتقل بعين الصفراء وبعد اطلاق سراحه تفرغ للنضال الفكري السياسي السري، سافر إلى تونس ومصر، وكان الشيخ الفاضل بن عاشور هو الذي مكنه من اجتياز الحدود التونسية الليبية، عمل ضمن نطاق الجامعة العربية، شارك في الثورة التحريرية وغداة الإستقلال اشتغل بالتعليم ووظائف إدارية أخرى وبعد التقاعد التزم بيته حتى وفاته. يراجع خير الدين شترة، **إسهامات...**، مرجع سابق، ص 339.

[3] A.N.T, Série M N, Carton 39, Dos 1 **Rapports, notes et coupures de presses: les incidents du 9 avril 1938 (II partie de mai à décembre 1938)**. Doc N° 392.

رسائل ووثائق سياسية مهمة وفي حال تسريبها أو وقوعها في يد السلطات الفرنسية فإن كل المجهودات تذهب مهب الريح.[1]

خاصة وأن الإدارة الفرنسية في فترة الثلاثينات كانت تضرب بيد من حديد كل عمل سياسي وطني حفاظا على وجودها، وخير دليل على ذلك ما ألمّ بقيادة الحركة الوطنية في تونس والجزائر مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، من حلّ للأحزاب وسجن وتوقيف وإبعاد وغيره[2].

ومن العائلات البارزة كذلك في النشاط السياسي للمهاجرين القسنطينيين بتونس نجد عائلة قاسمي المنحدرة من سطيف، والمقيمة ببنزرت، من خلال كل من مصطفى وحسين قاسمي، فالأول على حسب ما ورد في رسالة المراقب المدني الموجهة للمقيم العام تحت رقم c2/36 –4205 بعنوان (l'expulsé de Mostafa Gasmi)حيث تطرقت الوثيقة لتعرضه للطرد بتاريخ 5جوان 1935، جراء نشاطاته السياسية[3]، الدستورية ليتم العفو عنه بعد تدخل الطاهر بن عمار نائب رئيس القسم التونسي للمجلس الأعلى للإقامة العامة[4].

إذ جاء في المراسلة أن عودته لبنزرت لا تشكل إزعاجا لسلطات الحماية، لذلك تمت القضية بإشراف المقيم العام "مارسيل بيرتون[5]" شخصيا، وفي بنزرت انتخب في عام 1936نائبا لرئيس الجمعية الخيرية الإسلامية هناك، فأمينا لصندوق الخلية الدستورية بتاريخ1937، أما شقيقة حسين فقد كان من بين وجهاء بنزرت الدستوريين، وهذا ما يؤهله للقيام بنشطات واسعة لصالح الحزب الحزب الدستوري الجديد، كما كان ضمن المشاركين

[1] Ibid. Doc N° 439.

[2] خير الدين شترة، **إسهامات...**، المرجع السابق، ص ص 142–143.

[3] A.N.T, Série MN, Carton26, Dos2**,** Doc N° 22 et 27.

[4] Ibid. Carton10, Dos 3, Doc N° 6.

[5] **مارسيل بيرتون:** تولى الإقامة العامة في تونس بداية من جويلية عام 1933، حتى شهر ماي 1936، خلفا لفرونسوا مونصرون الذي تولى نفس المنصب خلال الفترة من 1929-1933. يراجع: محمد السعيد عقيب، مرجع سابق، ص 131.

في أحداث أفريل 1938، نتيجة لذلك فقد ألمّ به ما ألم بسابقيه، بإبعاده إلى الجزائر بتهمة حمله للسلاح أثناء المظاهرات[1].

عائلة المقراني أو "المقارنة" كما يحلو للتونسيين تسميتها وهي المنطقة التي تسكنها هاته العائلات لحد اليوم وتمتلك فيها العديد من الأراضي جهة تبرسق وباجة والكاف وغيرها، وكان لها إسهام معتبر في نشاط الجالية القسنطينية في تونس فنجد فيهم رؤساء خلايا وأمناء شعب وأعضاء ومنخرطين وغيرهم ومن هؤلاء نورد:

مسعود المقراني: شغل رئاسة الخلية الدستورية بباجة، وهذه المنطقة قطنها العديد من أفراد الجالية القسنطينية خاصة وأنها قريبة من الشرق الجزائري، تبسة سوق اهراس، عنابة، نظرا لتوفر الأنشطة الفلاحية التي أقبل عليها المهاجرون القسنطينيون شهدت العديد من الأحداث السياسية التي أطّرها الحزب الدستوري الجديد خاصة خلال شهر أفريل 1938[2].

وهو نفس الشّيء تقريبا حول ما ورد عن محمد بن علي بن مهدي المقراني إبن أخ عبد العزيز الثعالبي، عكس عمّه فقد انخرط في نشاطات الحزب الدستوري الجديد من خلال مشاركته في أحداث أفريل 1938، وهو ما جعله محل اقتراح لإبعاده إلى الجزائر[3].

– الطاهر بن محمود المقراني: والذي تولّى الأمانة العامة للحزب الدستوري الجديد بمنطقة تاله، وبعضوية العلمي بن عزيز المقراني وهنا تكمن أهمية المشاركة القسنطينية من خلال انتشارها الجغرافي في مختلف أماكن تونس، وهي الإستراتيجية التي دأب عليها الحزب منذ تأسيسه، بالتركيز على شموليته وتوزيعه للشعب والخلايا في جميع أنحاء القطر التونسي، ويبدو أن تعيين الطاهر وعزيز المقراني في هذا المنصب يعود لوجود الجالية الجزائرية هناك

[1] Ibid. Carton 38, Dos 2, Doc N° 178.
[2] Ibid. carton 45. Dos1, Doc N° 137.
[3] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie**…, Opcit, P 275.

بكثرة ، خاصة الطّبقات الرّيفية الفقيرة، لذلك نستنتج أن هذا التعيين لم يكن بمحظ الصدفة وإنما كمحاولة لتسهيل ضمّهم واحتوائهم داخل خلايا الحزب[1].

-علي بن موسى عنان: من مواليد 1914 بقسنطينة، ومما ورد حوله اتقانه الجيّد للّغة العربية وكان على صلة بالحزب الدستوري الجديد، ممّا عرّضه للسّجن لمدة ثلاثة أشهر بعد أحداث أفريل1938[2].

-أحمد بن عاشور: ينحدر من قسنطينة شارك في نشاطات الحزب الدستوري الجديد بصفته عضوا في الخلية الدستورية بتبرسق[3].

ومن قسنطينة نشد الرحال إلى عنابة حيث يوجد محمد العنابي الذي لقي نفس مصير سابقيه بإبعاد إلى الجزائر بتاريخ 22 نوفمبر 1937، نتيجة لعلاقاته مع الحزب الدستوري الجديد[4].

في ختام هذه العنصر نود العودة لما ذكرناه في البداية حتى نتمكن من إيجاد إجابة لتحليلنا، حيث ذكرنا أن مباديء وأهداف الحزب الدستوري الجديد منذ تأسيسه، دعت لإنخراط جميع طبقات المجتمع من جميع المناطق في إطار ما يسمى بلملمة الجهود من أجل المواجهة، وبالفعل فقد نجحت الأهداف المسطّرة فوجدنا أن خلايا الحزب الدستوري الجديد كانت منتشرة في جميع مناطق القطر التونسي، ومن هنا كانت إسهامات الجالية القسنطينية جدّ واضحة وكبيرة، من خلال تصدّرها نسبة التمثيل بين الجاليات الجزائرية، بعدما كان التفوق في بداية العشرينات لصالح الجالية المزابية، من خلال تحليلنا لصعود القسنطينية على حساب المزابية توصلنا لسببين رئيسين هما:

-تراجع المساهمات المالية للجالية المزابية في الحزب الدستوري الجديد أي أن الحزب أصبح يعتمد على إيرادات أخرى بخلاف المناضلين، عكس ما كان عليه الحال في الحزب الدستوري برئاسة الثعالبي.

[1] A.N.T, Série MN, Carton 26, Dos 2, Doc N° 124.
[2] Ibid, Carton 48, Dos 1, Doc N °49.
[3] Ibid, Carton 45, Dos 4, Doc N° 11.
[4] Ibid, Carton 38, Dos 2, Doc N° 167.

النقطة الثانية والأهم، وهي برنامج الحزب الدستوري الجديد، والتكوين الثقافي لقادته–تكوين غربي– جعل الجالية المزابية ربّما تنفر من الإنخراط في الحزب عكس الجالية القسنطينية التي اعتادت التعايش مع هذه الأفكار الغربية، خاصة وأن منطقة قسنطينة عموما عرفت الإستعمار والمستوطنين في وقت مبكر جدا، ما جعلها تحتك وتعايش هاته المباديء والتقاليد مع الجاليات الأخرى التي وفدت عليها سواء في تونس أو في الجزائر، لأنه حتى في تونس فالجاليات القسنطينية في منطقة بنزرت وتونس العاصمة مثلا احتكت وجاورت كثيرا الجاليات الأجنبية وخاصّة الأوروبية وهذا الأمر جعلها ترى في أفكار الحزب الدستوري الجديد سبيلا لتحقيق الحريات والإنفراج السياسي لذلك أقبلت عليه.

ضف إلى ذلك انتشار الكثير من الفروع والشعب التابعة للحزب الدستوري الجديد في مناطق تمركز الجاليات القسنطينية خاصة تونس العاصمة وبنزرت وهو ما سهل عملية الإندماج بين الطرفين.

5–نماذج من نضال القسنطينيين في الحزب الشيوعي التونسي:

منذ تأسيسه إثر مؤتمر حلق الوادي المنعقد بتاريخ 18ديسمبر 1921، من المعروف أن الحزب الشيوعي كانت له خلايا وفروع في مختلف أنحاء البلاد التونسية على غرار بنزرت سوسة، حلق الوادي وغيرها، ما يهمنا هنا هو نجاح الشيوعيين في استقطاب نفر من الجاليات الجزائرية بتونس لبرناماجها والذي مسّ بشكل كبير الطبقات العمّالية، وركّز في جل مطالبه بالقضايا الإجتماعية والإقتصادية، فكان شعاره تغيير النظام الإقتصادي والإجتماعي القديم، وإقامة نظام جديد يقوم على المساواة والعدالة، وذلك يتم عن طريق تحسين الأجور وتوفير التأمينات للعمال، ووقف استغلالهم وتسخير الإقتصاد التونسي وثروات البلاد للمستعمر[1].

يذكر مصطفى كريم أن الحزب الشيوعي بتونس دعا في عديد المرات إلى الإتحاد والتعاون مع الحزب الدستوري التونسي من أجل مناهضة الرأسمالية ونظام الحماية من خلال

[1] Chronique de Tunisie, **l'afrique française Aout 1922-1928**, pp122-126.

خطاب ألقي بتاريخ 9أكتوبر 1921، ويضيف بأن الثعالبي كانت له اتصالات سرية مع الشيوعيين خلال تواجده بفرنساعام1921، وهذا من أجل مساعدته في تحقيق مطالبه القومية التي كان الحزب الشيوعي يتبناها، وإيصال صوته للجماهير الشعبية[1].

وشيئا فشيئا مع بداية الثلاثينات ظهرت النّوايا الحقيقية للحزب الشيوعي التونسي من خلال دعوته إلى وجوب بقاء فرنسا في تونس لمواجهة الخطر الفاشي، راجيا من التونسيين الوقوف معها ومساعدتها، وأصبحت بذلك قضية المستعمرات لا تنال سوى مقاطع قصيرة من اهتمامات الحزب الشيوعي، وتواصل الأمر خلال الفترة التي عقبت الحرب العالمية الثانية مركّزا في جميع خطاباته على الدّعوة للتحرّر الإقتصادي ومواجهة الخطر الأمريكي، وكأن القضية التونسية حلولها اقتصادية.

ومن خلال هذه المطالب يتبين لنا أن الحزب الشيوعي جانب الصواب، بإهماله للمطالب الأساسية للشعب التونسي والمناضلين الوطنيين التي أساسها إدانة سياسة الحماية والنقم عليها، وضمان الحقوق السياسية للتونسيين تضمن لهم استقلالهم، من خلال هذه القراءة لتوجّهات ومطالب الحزب الشيوعي بتونس نفهم مباشرة مدى الفراغ الذي عاشه والنفور الشعبي من الإنخراط فيه، ورغم ذلك استطاع جلب بعض الأنصار والمتعاطفين معه من أبناء الجالية القسنطينية التي هي محل الدراسة ممثّلة في شيخ القسنطينين "محمد صلاح بن زروق" والذي أوردته التقارير الأرشيفية التونسية ومحاضر الشرطة بمشاركتة في حركة تحريض الجزائريين ضد ضريبة البلدية[2].

كما ذكرت الدراسات إلى أن أهم نشاط محسوب على الشيوعيين القسنطينيين خلال هذه الفترة هو ذلك الذي قاده محمد الخميري في بنزرت. أثناء إضراب عمال الرّصيف شهر أوت 1924[3].

---

[1] Mustapha Kareim**, Le Parti Communiste Tunisien pendant la période coloniale**, Tunis,1980, pp45-47.
[2] A.N.T, Série A, Carton 1, Dos 15, S/dos 15/1, Doc N° 1, Opcit.
[3] Ibid, Série MN, Carton 10, Dos 3 **Notes et rapports relatifs aux mesures de clé-mence à l'égard des Algériens refoulés des territoires de la Régence suite aux événements du cimetière de Bizerte 1935-1936.** Doc N° 6.

جدير بالذكر أن الحزب الشيوعي جل أعضائه وبنسبة 84.78% من تونس العاصمة والباقي موزّعين بين بنزرت صفاقس الكاف وغيرها، ما يهمنا هنا هو العزوف عن الإنخراط في الحزب الشيوعي من الجالية القسنطينة، مقارنة بالجالية السوفية مثلا رغم أن التأسيس الفعلي للحزب نواته العاصمة وبعدها بنزرت وكلتا المنطقتين، تعرفان تواجدا كثيفا للجالية القسنطينة من جميع الطبقات[1].

وفي تحليلنا لسبب نقص تمثيل الجالية القسنطينية عن المشاركة والإنخراط ضمن الحزب الشيوعي التونسي نجد أن برنامجه لا يتناسب وطموحات القاعدة الشعبية، فلم نجده يدعو لاحترام العادات والتّقاليد الإسلامية ولا لوقف الأعمال العدائية ضد الشعب التونسي ولا للحريات الصحفية، إنما كان همّه تغيير بعض الأوضاع الإجتماعية لفئة من العمّال في إطار الإرتباط مع فرنسا[2].

5- المشاركة القسنطينية في المظاهرات والإحتجاجات.

عرفت أعمال الشّغب في أحداث الجلاز في نوفمبر 1911 ومقاطعة الترامواي في فيفري 1912 مشاركة العديد من أفراد الجالية القسنطينية كما أوردته تقارير الشرطة الفرنسية في محاضر الإعتقال والتوقيفات والمحاكمة التي استمرت عدة أيام[3]، وكان لهذه الأحداث انعكاسات كبيرة على الحياة الإجتماعية والإقتصادية في تونس، فالكثير من الباحثين يرون أنها مجرّد مظاهرات تم توقيفها ومعاقبة نفر من الفاعلين في النهاية، لكن المطّلع على وقائع الأحداث وما تلاها في الأيام الموالية يدرك جيدا أنها ليست كذلك.

رصدت لنا وثائق الأرشيف التونسي المئات من الأشخاص الذين تم جرّهم للمحاكم، وتعرضوا للتّعذيب والتنكيل سواء من قوات الشرطة أو من أفراد الجالية الإيطالية

[1] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie…**, Opcit, p 277
[2] Ibid, p278.
[3] Ibid, p169.

خاصّة، التي وقفت إلى جانب الأمن الفرنسي خلال هذه المواجهات، التي انتهت بصدور أحكام جائرة باطلة ظالمة في حق المتظاهرين، تراوحت بين السجن والإعدام[1].

أرادت سلطات الحماية من خلال هذه الممارسات توجيه رسالة مفادها أنها ستقف بالمرصاد لكل محاولة وعمل عدائي من شأنه أن يهدد الحضور الفرنسي والأوروبي في تونس هذا من جهة، من جهة أخرى أثبتت الأحداث أن سلطة الباي التونسي مجرد كناية اسمية لا تسمن ولا تغن من جوع، وأن جميع القرارات السيادية في أيدي المقيم العام وأعوانه، غير أن النقطة الإيجابية التي نلمسها من خلال هاته الوقائع هو ذلك التلاحم بين أفراد الجاليات المسلمة في تونس التي أثبتت أن المساس بالشعائر والمقدسات الإسلامية خط أحمر لا يمكن تجاوزه مهما كانت طبيعة وشخصية الفاعل.

ما يهنا هنا هو مشاركة بعض أفراد الجالية القسنطينية في هاته الأحداث التي اطلعنا على مكانها خلال زياراتنا المتعددة إلى تونس، أين أخبرنا بعض القاطنين هناك بمكانها وساعدونا في رسم خريطة تقريبية للساحة التي شملتها المظاهرات ومن خلالها توصلنا أنها كانت بمقربة من الأحياء التي تقطنها الجالية القسنطينية، مثل حي ديبوزفيل، ونهج الحجامين، وباب منارة[2].

هذا ما يجعلنا ندرك أن الجالية القسنطينية رغم غياب الإحصائيات كانت لها مشاركة فعالة في هذه المظاهرات التي هيأت لها تعبئة دينية لم يسبق لها مثيل، وقد كان سببها المباشر القرار الذي اتخذته البلدية لتسجيل المقبرة باسمها بحجة حمايتها من الإعتداءات، وحدّدت مصلحة المسح الطوبوغرافي يوم 7نوفمبر1911 موعدا لضبط حدود المقبرة، فما إن أعلنت جريدة التونسي الخبر للعموم حتى أصبحت القضية هي الشغل الشاغل لأحاديث الناس في جميع الأماكن[3].

---

[1] Ibid P 169.

[2] حاولنا محاورة سكان المناطق المجاورة للمقبرة خاصة كبار السن، من بينهم المسمى، عمري محمد، بتاريخ 22 فيفري 2024.

[3] الجيلاني بن الحاج يحيى، محمد المرزوقي، **معركة الزلاج**، المكتبة الوطنية، تونس 2009، ص ص 16-25.

وفي هذا الصدد يورد لنا أحمد توفيق المدني المشهد آنذاك قائلا:<<... **الأفكار متهيّجة والأنفس منفعلة انفعالا غريب طاغيا... وفي اليوم الموعود خرج الناس أي الخميس 7 نوفمبر خرج الناس مبكرين للدفاع عن مقبرتهم وهناك حدثت اشتباكات دامية بين الجماهير قوات الشرطة والجيش المدججة بمختلف الأسلحة...>>**[1].

ومن خلال تحليلنا يتبين لنا أن القوات الفرنسية قد أعدّت عدّتها سابقا وحضّرت جيدا لهذه العملية من أجل قمع المتظاهرين، كما شارك المستوطنون الإيطاليون الذين كانوا يسكنون في الأحياء المجاورة في قمع المتظاهرين وضربهم بالحجارة والعصي وشتمهم وسبهم، بعدها شهدت العاصمة التونسية حالة من الطواري وشلّت جميع المرافق الحيوية وبدأت عمليات التوقيف العشوائية للمتظاهرين فكانت الحصيلة ثقيلة شملت توقيف ثلاثمائة وسنة وثلاثون (336) شخصا، وتقديم سبعمائة وأربعة وسبعون (774) للمحاكمة، وصدرت أحكام بالسجن في حق أربعمائة وواحد وعشرون (421) شخصا، تراوحت بين ثلاثة أيام، وثلاثة أشهر، وأحكام على إثنين وثلاثين (32) آخرين تراوحت بين السجن ستة (6) أشهر والأشغال الشّاقة المؤبّدة، مع أحكام بالإعدام على تسعة نفّذت في إثنين منهم، في حين أوردت لنا وثائق الأرشيف التونسي أن السلطات الإستعمارية اعتقلت ثمانمائة وسبعة وعشرين(827) شخصا، من ضمنهم ستون(60) جزائريا، إثنان وسبعون(72) منهم حوكموا أمام محكمة فرنسية والباقي أمام محاكم تونسية[2].

استغرقت محاكمة الدفعة الرئيسة طيلة شهر جوان 1912، ولحقتها محاكمة الدفعة الثانية أيام5 و6 و7 أوت 1912، وتم تنفيذ حكم الإعدام في العديد من المحكومين[3].

وعن المشاركة القسنطينية في الأحداث فقد أوردت لنا الوثائق الأرشيفية أن المدعو عبد الحميد بن عبد الله البالغ من العمر 21 سنة والمنحدر من قرية الغرافي بتبسة،

[1] أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 223.

[2] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie**..., Opcit p197.

[3] علي الزيدي، مرجع سابق، ص 253.

وجّهت له تهمة ارتكاب مخالفات تتعلق بالعصيان، وهي نفس التّهمة الموجّهة للمسمى عمر بن عمر التومي المنحدر من سوق اهراس، وكانت المحاكمة في جلسة الإثنين 3جوان[1].

وتكونت هيأة المحمكة من السيد "دوما" رئيسا للمحكمة، وعضوية "راندي"، "لاكومب"، ووكيل الجمهورية ريفردان، والسيد "إبريبا" كمترجم بحكم أن المتهمين لا يتقنون الفرنسية، جدير بالذكر أن المحكمة هي التي أشرفت على تعيين المحامين خلال هذه الجلسة وكان عددهم عشرة (10) وليس من ضمنهم محام مسلم، في الأخير تم إطلاق سراح المتَهمين ومنحهم حكما بالعفو[2].

ولمعرفة مدى أهمية هذه الحوادث وانعكاساتها على الحياة اليومية في تونس ارتأينا أن نعرض بعضا مما جاء في وثائق الأرشيف التونسي حولها، خاصة فما يتعلق بتوقّف الحركة الإقتصادية على غرار المراسلات المتعلّقة بإغلاق جميع المقاهي، والمحلات التجارية مثل محلات صناعة الحلي والشاشية والدّباغة، والبرانس خوفا من حدوث التلاحم والإجتماعات بين أفراد الشعب، وكمثال على ذلك نورد مراسلة بتاريخ 30نوفمبر 1911 يشتكي فيها صاحبها من عدم قدرته على توفير حاجياته اليومية، جرّاء هذا الشّلل الذي أصاب الحاضرة كونه يعمل في السوق الذي تم غلقه[3].

أما المراسة الصادرة بتاريخ 15نوفمبر 1911فجاءت كتعليمة لغلق المقاهي بكل من باب السويقة، باب منارة، سوق الباي، نهج الحجامين، باب الممر، سوق العصر، ونفس الأمر تطرّقت له المراسلة الصادرة بتاريخ 23 نوفمبر1911 حول تضرّر صانعي البرانس جرّاء الإغلاق[4].

عموما فإن هذه المشاركة القسنطينية في أحداث الجلّاز وإن لم تكن فاعلة حسب الأرقام، فهي تمثل حلقة من حلقات النضال الجزائري في تونس، أبان فيه المتظاهرون عن

[1] الجيلالي بلحاج، محمد المرزوقي، مصدر سابق، ص 75-77.

[2] المصدر نفسه، ص ص 75-77.

[3] A.N.T.Série E, Carton 550, Dos 16, S/dos 16/7, Doc N° 29.30.41.

[4] Ibid, Doc N° 260.265.

مدى تضامنهم وتلاحمهم للدّفاع والتصدّي لكل مساس بالعقيدة والهويّة الإسلامية، وهو ما مهّد لبروز التكتّلات السّياسية والأحزاب المنظّمة من بداية العشرينات لغاية استقلال تونس.

6- المهاجرون القسنطينيون والعمل النقابي:

امتدت اهتمامات ونشاطات الجالية القسنطينية في تونس حتى للعمل النقالبي، وشارك العديد منهم كمنخرطين ومناضلين وهناك من تولّى مناصب قيادية وإدارية داخل المنظّمات النّقابية، ونحن هنا سنشير لبعض الحالات التي تعرفنا عليها ومن هؤلاء:

-حسن النّوري والذي ورد حوله في التّقارير الفرنسية مشاركته وانخراطه في العديد من الأعمال النّقابية المعادية لسلطات الحماية خلال الثلاثينات، بداية بانخراطه في جامعة عموم العمل التونسية[1] وتأسيسه في 15 سبتمبر 1937 إتحادا للنقابات ببنزرت يضم حوالي سبعة عشر (17) نقابة من مختلف المهن، والتي كانت تحظى بشعبية كبيرة في الأوساط العمّالية، بل واحتلت الرّيادة بين النّقابات التونسية[2].

كما أسردت التقارير الفرنسية الدور الريادي الذي اضطلعه نوري في انعقاد اجتماع جماهيري غفير بتاريخ 23أوت 1936، برحبة الغنم ببنزرت، ضم ما لايقل عن 800 مشارك، خاصة وأن بنزرت من أكبر المدن التي تعرف تواجدا للجالية القسنطينية[3].

وأشرف خلال نفس السنة على تنظيم إضراب عام بتاريخ 22-7-1936 شارك فيه كل العمال المنتمين إلى نقابة بنزرت للمطالبة بتحسين أوضاعهم العمالية، واستمرت أنشطته النقابية طيلة عام 1937 من خلال وقوفه وراء إضراب عمال "مورا لوليفي" والذي استوجب تدخل قوات الأمن لوقفه، كما كان وراء الإضرابات التي عمت مدينة بنزرت منذ بداية عام 1937، وتسببه في وقف العمل في حضائر شركة "هرسان" شهر جويلية 1937[4].

---

[1] جامعة عموم العمل التونسية: تنظيم نقابي مهمته الدفاع عن مصالح العمال، ومواجهة الإستغلال الإقتصادي لخيرات البلاد من طرف سلطات الحماية ، تأسس التنظيم الأول بين عامي 1924 -1925، أما التنظيم الثاني فتأسس بتاريخ 14 جوان 1936. للتوسع أكثر يراجع أم الخير بان، المرجع السابق، ص ص ص 177-182.

[2] Jamel Heggui**, Les Algériens en Tunisie**…, Opcit, p p196-197.

[3] A.N.T. Série M N. Carton 26, Dos 2, Doc N° 10.

[4] خير الدين شترة، **الطلبة...**، مرجع سابق، ص ص 376-377.

وفي السنة ذاتها ورد اسمه ضمن المشاركين في إضرابات السائقين بمدينة "ماتلين"، والتي تسببت في وقوع مواجهات دامية بين الشرطة والمضربين أسفرت عن عدة ضحايا، وجراء نشاطه النقابي المزعج لم تجد سلطات الحماية من سبيل لوقفه سوى اللجوء لتقاليدها المعروفة مع كبار المناضلين إما النفي أو السجن، وهو ما تم بالفعل بإبعاده مرة ثانية إلى الجزائر عام1938، لكن هذه المرة دون عودة[1].

ونظرا للشعبية الكبيرة التي يحظى بها حسن نوري سواء لدى الطبقة العمالية أو القادة السياسيين، فقد تم تنظيم اضرابات واسعة قادها الحزب الدستوري الجديد والنقابات العمالية التونسية للشغل، تنديدا بهذا القرار وتعبيرا عن تضامنهم معه، وقد أسفرت هذه المواجهات عن سقوط ستة (6) قتلى وإصابة العديد بجروح، واعتقال ستة (6) آخرين[2].

ونحن من خلال تتبّعنا وتحليلنا لمسار حسن نوري النقابي يتبين لنا أنه جاء في وقت مهمّ شهد صعود الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا والتي لطالما ادعت وقوفها لجانب المستعمرات والشعوب المقهورة على أمرها، ومحاربة النظام الإستبدادي لكن يبدو أن تلك الشعارات لم تكن سوى ورقة رابحة استخدمتها الجبهة للوصول إلى الحكم، وخير دليل ما عرفته تونس والبلدان المغاربية خلال هذه الفترة[3].

من جهة ثانية تتبين لنا الحنكة والمكر السياسي الذي حاول حسن نوري استخدامه ضد نظام الحماية، وهو نفس ما أشار إليه التقرير الذي اطلعنا عليه والذي يعود لعام 1938[4]، بشأن تحذيرات من نشاطات حسن نوري النقابية والسياسية واصفا إياه بالرجل الذكي الخارق، حيث استغل هذه الفترة بالذات –أواخر الثلاثينات– التي كانت تشهد

---

[1] حمادي بن حماد، **رجالات زمن الكفاح**، منشورات المتوسط، تونس 2004، ص ص 130–132.

[2] A.N.T, Série MN, Carton 36, Dos 2, Doc N°30, **Note sommaire sur les principaux incidents et manifestation qui se sont déroulés dans la régence depuis le1 janvier1936**.

[3] للتوسع أكثر حول حكومة الجبهة الشعبية يراجع دراسة: عبد الرزاق تومیات، "الجزائريون وحكومة الجبهة الشعبية،– 1936–1938–"، **مجلة دراسات وأبحاث**، جامعة الدكتور يحيى فارس المدية، مج 14، ع 01، جانفي 2022. وأيضا محمد السعيد عقيب، مرجع سابق، ص 166.

[4] A.N.T, Série MN, Carton 45, Dos 01, Doc N° 8.

صراعات سياسية وعسكرية في أوروبا، تمهيدا لاندلاع الحرب العالمية الثانية، لذلك رأى حسن في هذه الأزمة التي كانت تعيشها فرنسا فرصة لوضع بعض الضغوطات من خلال طرح قضية العمال أملا في الحصول على بعض الإصلاحات، وبما أن فرنسا في هذه الفترة بالذات لم تكن تريد رؤية أي تيار أو حركة أو هيأة تونسية مناهضة لوجودها بتونس، ولذلك قامت بنفيه.

ونقل لنا "حمادي بن حمّاد"، أن المسمى "مصطفى قاسمي" المنحدر من سطيف كانت لها مساهمة فعالة في المظاهرات العمالية خلال الثلاثينات، وهو ما تسبب في نفيه بتاريخ 14 أفريل1938[1]، غير أن وثائق الأرشيف التونسي أوردت لنا أن المعني أبعد إلى الجزائر بتاريخ 5 جوان1935، بسبب نشاطاته في إطار الحزب الدستوري الجديد، لذلك ربما يكون قد عاد إلى تونس مرة أخرى[2].

وكما ذكرنا سابق فإن عائلة المقراني تعد من أقدم وأعرق العائلات القسنطينية بتونس، والتي كانت منتشرة بشكل كبير في تبرسق والكاف والعاصمة، فمن البديهي أن يكون لها تمثيل ونشاط نقابي وحضور قوي في السّاحة السياسية التونسية، فقد أوردت لنا وثائق الأرشيف التونسي أن المسمّى الطاهر المقراني شغل منصب أمين مساعد في نقابة التعدين من 1943إلى غاية 1952[3]، كما شارك في نشاطات اتحاد نقابات العمال بتونس (UD-CGT)[4]، وبعدها انخرط في الإتحاد النقابي للعمال التونسيين (USTT)[5] المنتمي للحزب الشيوعي، الي كانت أبرز أنشطته عقد مؤتمر في الفترة بين 26 و27 أكتوبر 1946 حيث قدم برنامج عمل يضم أكثر من تسعة عشر (19) نقطة تمحورت معظمها حول المساواة والعدل الإجتماعي بين العمّال[6].

[1] حمادي بن حماد، المصدر السابق، ص 82.

[2] A.N.T. Série MN, Carton 10, Dos3, Doc N° 6.

[3] Ibid, Carton 36, Dos 2, Doc N° 30, Opcit.

[4] **UD-CGT**: Union Départementale des Syndicats de Tunisie

[5] **USTT**: Union Syndicale des Travailleurs Tunisiens

[6] Jamel Heggui**, Les Algériens en Tunisie**…, Opcit , P 261.

وبما أن عددا من العمّال القسنطينيين كانوا يشتغلون في مراكز التعدين والأرصفة والمواني‌ء، وبالتّالي فهم يعانون الأمرين جرّاء اللّامساواة والتمييز مع الجاليات الأخرى خاصة الأجانب، لذلك ستحاول هاته الشخصيات الظّفر ببعض الحقوق ولو كانت بسيطة في سبيلها لتحرير العمال من الطبقية والتمييز، وجراء نشاطاته السّابقة تم إبعاد إلى الجزائر عام1952[1].

أما ابراهيم محمد التبسّي(نسبة لمنطقة تبسة) نظرا لقلّة المعلومات حوله فقد أشارت الدراسات بأنه نشط ضمن الإتحاد العام للعمال الفرنسي، وفي عام 1936، كانت له تحرّكات وأنشطة نقابية في منجم حوض قفصة، الذي شهد إضرابات دامية لعل أعنفها تلك التي وقعت بتاريخ 2 مارس 1937، بسبب المطالبة بتحسين وضعية العمال من حيث الوقت والأجور وكانت نهايتها بحصيلة كارثية بلغت نحو سبعة عشر (17) قتيلا وخمسة وثلاثين(35) جريحا[2].

عموما فقد شهدت الفنرة الممتدة من 1936-1956العديد من الإضرابات في قطاعات العمل المختلفة أي حوالي (176) إضرابا، قادتها النقابات السابقة الذكر (UGTT)[3] و (USTT) لعبت فيه الشخصيات القسنطينية دورا كبيرا في تأجيجه وتصعيده خاصة تلك التي كانت تحتل مناصب قيادية، مثل حسن نوري والطاهر المقراني، وقد أدت هذه الضغوطات والنشاطات النقابية الكثيفة إلى الإفراج عن بعض الإصلاحات لفائدة العمّال، ونستدل هنا بمرسوم 7 أوت 1936 الذي نصّ على زيادة الأجور وتنظيم الحجم الساعي للعمال، ناهيك عن توقيع حوالي مئة (100) إتفاقية بين العمال والشركات المستخدمة خلال هذه الفترة[4].

هناك نقطة استنتاج توصلنا إليها بعد طرحنا لهذا العنصر فقد أشار "جمال حقي" (Jamel Heggui) في دراسته إلى أن معظم النقابات تشكلت في مدينة بنزرت، وكما هو

[1] Ibid, P 261.
[2] Ibid, pp 262-263.
[3] **UGTT** :Union Générale Tunisienne du Travail
[4] A.N .T, Série MN, Carton 45, Dos 1, Doc N° 6 Opcit.

معروف فإن هذه المدينة تعرف تواجدا كبيرا للجاليات القسنطينية خاصة سكان عنابة وقسنطينة لحد الساعة، لذلك وبالرغم من غياب أرقام إحصائية حول عدد المنخرطين في النقابات فلا بد أن أعداد المنحدرين من إقليم قسنطينية قد تكون كبيرة، ربما ليس مثل جالية السوافة التي نالت حيزا كبيرا من النشاط النقابي فاق حتى التونسيين في بعض الأحيان، لكن أكيد أنها كانت متواجدة بأعداد لا بأس بها خاصة إذا علمنا أن الكثير من عمالها اشتغلوا في الأرصفة، كما أشاروا لنا في مقابلاتنا مع البعض منهم وهي المهنة التي تشكلت من خلالها الكثير من النقابات.

ثانيا: النّشاط الإقتصادي للمهاجرين القسنطينيين في تونس.

لم يكن الحضور القسنطيني في تونس مجرّد وجود سكاني عابر، بل اقترن بانخراط فعّال في شتى ميادين النشاط الاقتصادي، الأمر الذي جعل من هذه الجالية عنصرًا ديناميكيا في النسيج الاقتصادي المحلي، فقد توزّعت مشاركتهم بين مختلف القطاعات خاصّة الفلاحة والتجارة، هذا فضلًا عن المهن الحضرية الحرة التي مارسوها في المدن كوسيلة للإندماج وتأمين سبل العيش، ويبرز هذا التنوع المهني مرونة هذه الجالية وقدرتها على التكيّف مع مختلف التحولات الإقتصادية والإجتماعية في بلد المهجر سواءا في الريف أو المدينة، أثبت القسنطينيون كفاءتهم واستعدادهم للعمل، رغم قسوة الظروف التي دفعتهم إلى الهجرة من ديارهم، هذا التنوع في الأنشطة الإقتصادية، سيكون محور هذا العنصر، الذي يستعرض نماذج من الأنشطة الإقتصادية للمهاجرين القسنطينيين.

1-الأعمال الحرة (المهن الحضرية):

في سياق حديثنا عن الهجرة القسنطينية نحو الأراضي التونسية، برزت فئة واسعة من المهاجرين الذين اضطرتهم الظروف الإقتصادية والإجتماعية الصّعبة إلى الإنخراط في الأعمال الحرة والمهن الحضرية ذات الطابع البسيط، وقد شكّل هذا النّشاط أحد المظاهر الجوهرية لاندماج الجالية القسنطينية في النّسيج الحضري التّونسي، لا سيما بالنسبة للفئات الأقل حظًا من حيث الثروة أو التأهيل المهني، ويكشف هذا الجانب عن أبعاد اجتماعية واقتصادية عميقة، تعكس طبيعة الحراك البشري القائم على الضرورة، ولنوضح كيف أسهمت هذه الفئات في دعم بعض جوانب الإقتصاد المحلي، رغم هشاشة مواقعها المهنية.

تضم هذه الفئة الباعة والعمال اليوميين وعمال المقاهي وصانعي الأحذية وفي هذا الصدد تورد "جرمان مارتي" أن سكان خنشلة وتبسة[1] هم الأقل ثراءا، وتدفقوا بشكل متواصل

[1] إن هجرة سكان هاته المناطق الحدودية ساهم فيها القرب الجغرافي للحدود التونسية خاصة من سوق اهراس وتبسة وخنشلة. للتوسع أكثر يراجع: جياب فاروق، "دور المهاجرين الجزائريين في تونس وتأثيرهم على الحركة الوطنية في الجزائر"، **القرطاس**، ع 4، جانفي2017، ص197.

إلى تونس خاصة في فترات المجاعة، ومارسوا مهنا صغيرة كعمال يوميين وأجراء، وهو ما أكّده لنا المهاجر علي توايتية في لقاء جمعنا به بأن المهاجرين السوق اهراسيين يرضون بأي عمل يجدوه متاحا نظرا لحاجتهم الماسّة للقمة العيش فلا عجب أن نجدهم يمتهنون مثل هكذا أعمال[1].

وقد لخّص لنا المهاجر محمد بلايلي المنحدر من قرية سيدي افرج ولاية سوق اهراس هذا الوضع بقوله كان هدفنا من العمل هو البقاء من أجل العيش،[2] وهذا الأمر أكده لنا العديد من المهاجرين الذين التقينا بهم في تونس، مثل عائلة زماموش القاطنة بحي لالة السيدة المنوبية، بأن العديد من أفراد العائلة حين قدموا إلى تونس في بداية الأمر عملوا في مهن بسيطة كعمال يوميين وفي الأسواق وفي العديد من الأحيان بقوا بطّالين، مما يجبرهم على النهوض باكرا والجلوس في المقهى في انتظار قدوم المسؤول، ليقوم باختيار عدد منهم ونقلهم للشّروع في العمل[3].

كما برع المهاجرون السوق اهراسيون كذلك في مهنة الجزّارة، وهو ما أفادنا به توايتية علي بأن المسمى الشابي موساوي امتهن القصابة بتونس[4]، وفي نفس السياق دائما يورد لنا المهاجر بوحوية صالح بأن عائلة "حامي" المنحدرة من سوق اهراس اشتهرت بهذه المهنة بمنطقة الكاف[5]، حيث تمارس هذه المهنة في دكاكين معدة لبيع لحوم الخرفان والأبقار التي يتم ذبحها في المحل أو في المسلخ البلدي الذي شيد عام 1888 بحاشية المدينة تونس، وكثيرا ما كانت نظرة الأهالي للجزّارين سلبية، بسبب لجوئهم للغشّ ببيع لحم الشاة على أنه خروف، وبيع اللحوم قبل تجفيفها من الماء ما يجعل وزنها أكثر، وكذلك قيامهم ببيعهم اللّحم الرّديء أولا، حتى يتسنى لهم بيع النوعية الجيدة بالثمن الذي يريدون، مما جعل

[1] مقابلة مع المهاجر **علي توايتية**، المقابلة السابقة.

[2] مقابلة مع المهاجر **محمد بلايلي**، بمنزله بقرية سيدي فرج ولاية سوق اهراس، يوم22 فيفري2023، الساعة13:00

[3] مقابلة مع **عائلة زماموش**، المقابلة السابقة.

[4] علي توايتية، المقابلة السابقة.

[5] مقابلة مع المهاجر **صالح بوحوية**، بمنزله بقرية سيدي فرج ولاية سوق اهراس، يوم22 فيفري2023 ، الساعة16:00.

الأمناء يفرضون رقابة صارمة على الجزارين ومن ثبت في حقه هذه التهمة يتم إتلاف لحومه وتغريمه[1].

وأورد لنا لنا صالح بوحوية بأن الكثير من مهاجري المنطقة عملوا في مستودعات طحن القمح و الشعير[2]، وتوزيع السميد والفرينة[3]، أما المهاجر عرعار عمار فقد صرح لنا بأنه عمل كمساعد بناء في تونس[4].

أما المهاجر الطاهر خالدي فقد أكد لنا بأنه عمل في الحفر وأشغال الطّرق مقابل أجر زهيد، ويضيف لنا أنه رغم بساطة هذه المهن إلا أن العمال الجزائريين لم يسلموا من مضايقات التونسيين ومنافستهم في العمل بل ووصل بهم الأمر لطردهم في بعض الأحيان[5].

عموما فقد مكنتهم هذه الحرف رغم بساطتها، من الإندماج في الإقتصاد التونسي وأصبح لهم وزنهم ولو بنسب متفاوتة[6]، وقد أشارت الدراسات أن هذه الطبقة شملت نسبة كبيرة من المهاجرين الجزائريين وقدرت بحوالي 90%[7].

ويذكر "جمال حقي" (Jamel Heggui) أن هذه المهن يمتهنها في العادة أولئك الذين ليس لهم تخصّص نقابي، وكانوا مستعدّين لممارسة جميع المهن الصغيرة (الوظائف الأقل أجرا) لجهلهم بالآليات الإجتماعية والإقتصادية الخاصّة بالبلد الذي جاءوا إليه، والإندماج الضّعيف في الطبقة العاملة وغياب ردود الفعل التي تعطيها الخبرة الطويلة من العمل المأجور[8].

---

[1] محمود فروة، مرجع سابق، ص77.

[2] صالح بوحوية، **المقابلة السابقة**.

[3] Marty, Opcit, P 306.

[4] مقابلة مع المجاهد **عمار عرعار**، بمنزله ببلدية الحدادة ولاية سوق اهراس، يوم21 فيفري 2023، الساعة13:00

[5] مقابلة مع المجاهد **الطاهر خالدي**، بمنزله بقرية بطوم التابعة لبلدية تاورة ولاية سوق اهراس، يوم 24 فيفري 2023، الساعة 10.00.

[6] Marty, Opcit, P 306.

[7] الأرشيف الوطني التونسي، **رسالة من المراقب المدني بالكاف إلى المقيم العام الفرنسي بتونس حول إلقاء القبض على بعض الجزائريين ونقلهم إلى بلادهم**، السلسلة A ، العلبة 279، الملف 18، الوثيقة رقم 12.

[8] JameL Haggui, **Les Algériens en Tunisie**…, Opcit, pp 144-145.

كل هذا بدون شك له تأثير حقيقي في دفع هؤلاء المهاجرين لقبول هاته الوظائف البسيطة، وهو مأكده لنا معظم المهاجرين الذين قابلناهم، وهناك عامل آخر مهم وهو تدهور الزراعة والثروة الحيوانية الذي أدى إلى تدهور وضع المهاجرين، ونتيجة للعوامل السّابقة التحق الكثير منهم بصف العاطلين عن العمل، بل وفي بعض الأحيان عاشوا على أعتاب التسوّل[1].

جدير بالذكر أن المهاجر الجزائري بصفة عامة العاطل عن العمل، لا يفشل فيجعل الآخرين من حوله يشعرون بأنه لم يعد له مكانة في المجتمع، بل أن "مارتي"(Marty) تذهب في وصفها لتدهور أوضاع المهاجرين القسنطينيين إلى أبعد من ذلك فتقول أن سكان بونة (عنابة) يحضرون معهم القليل من الحيوانات، ويبيعون كل ما لديهم حتى أفرشتهم وأغطيتهم[2]، وهذا يتطابق مع أورده لنا العديد من المهاجرين الذين قابلناهم، من بينهم عبد الله بوسكين وعبد المجيد بلعباس ومبروك تليلي وخليفة سعايدية الذين أخبروننا بأن معظم سكان المناطق الحدودية أخذوا معهم حيواناتهم واستقروا بسيدي رابح، وواد لكحل وقرن الحلفاية وملاق وشارلو المحاذية للحدود الشرقية الجزائرية[3].

ومن المهن الممارسة كذلك نجد صانعي الفحم والدباغة والتي كانت منتشرة بكثرة في أسواق العاصمة التونسية خاصة في باب الجزيرة، والحدادة في باب الجديد وربض باب السويقة[4]، كما دفعتهم ظروفهم القاسية إلى العمل كمنتقي القمامة خاصة في الشوارع والأسواق التي يترك فيها التجار بقايا مبيعاتهم وأمام المحلات والمقاهي، والعمل في

---

[1] Ibid, pp 144-145. معلومات أفادنا بها معظم المهاجرين الذين التقينا بهم وأيضا

[2] Marty,Opcit, p305.

[3] معلومات أفادنا بها مجموعة من المهاجرين في إطار بحثنا بقرى وبلديات سوق اهراس في الفترة الممتدة من 21إلى 24 فيفري2023.

[4] محمود فروة، المرجع سابق، ص46.

مستودعات توزيع الحبوب والسميد، وهذه المهنة تعتبر من الأعمال الشاقة نوعا ما لما تتطلبه من جهد وتحمل كبيرين[1].

كما عمل القسنطينيون كذلك في جر ونقل حزمات الصوف[2] التي تباع في سوق مخصصة لها تسمى سوق الصوف، الذي يستخدم للحشايا والغزل[3]، كما أشارت "مارتي" (Marty) إلى أن القسنطينيين عملوا كذلك كأوصياء ممتلكات[4] رغم أن هذه المهنة من اختصاص الوارقلية والتواتية، وهو ما أكدته لنا عائلة كنتاوي المنحدرة من توات التي قابلناها في تونس[5].

ويعتبر العمل في المقاهي من المهن التي استقطبت المهاجرين القسنطينيين[6] خاصة بتونس العاصمة وضواحيها[7]، ومن بين القسنطينيين الذين الذين اشتغلوا بالمقهى نجد فرجاني أحمد بن ابراهيم، المنحدر من قسنطينة[8]، ومن المقاهي المعروفة نجد مقهى الجزائر الواقعة في باب السويقة وعمالها من قالمة وسطيف، وسوق هراس وباتنة[9].

---

[1] معلومات أفادنا بها المهاجرون القسنطينيون. في لقائاتنا معهم.

[2] Marty,Opcit p,306.

[3] محمود فروة، المرجع سابق، ص67.

[4] لطالما اعتبرت مهنة الحراسة والخدمة المنزلية من اختصاص الورقلية ففي رسالة وجهها رئيس الوزراء عام 1889 ذكره أحمد البداوي الورقلي شيخ بني ابراهيم بورقلة بأن حراسة سوق العطارين كانت لمدة خمس قرون مكفولة من قبل الورقلية، كما عملوا حتى في البيوت التونسية، وعملت نسائهم كخادمات ومربيات لدى الأعيان التونسيين. ينظر:
JameL Haggui, Opcit, p143.

[5] مقابلة مع **نزيهة بوخيرة، وعبد الفتاح كنتاوي**، بمنزلهما، تونس العاصمة، يوم 11فيفري2024، الساعة 1:30.

[6] شكلت المقاهي دورا مهما في الحياة اليومية للمهاجرين الجزائريين، كل حسب المنطقة التي قدم منها فنجد القسنطينيين يجتمعون في ثلاثة مقاهي في باب السويقة، والسوافة يترددون إلى مقهى سيدي البشير في باب الجديد، والوارقلية يجتمعون في مقهى يحمل اسم مقهى الوارقلية، بينما كان المزابيون يفضلون أماكن أخرى على المقاهي لأسباب دينية وثقافية، إذ يجتمعون في الحمامات المغاربية والأكشاك والمساجد، وغرف يمتلكها المواطنون المزابيون، لكن البعض منهم يرتاد المقاهي لأسباب سياسية من أجل المساهمة في الدعاية السياسية وقراءة الصحف والمنشورات ينظر:
jameL Haggui,**Les Algériens en Tunisie**…, Opcti, pp90-91.

[7] Marty, Opcit, p306.

[8] **Registre dimmatriculation, N° 3968**, Opcit.

[9] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie…**, Opcit, P 90.

محطات الميناء كذلك تعد من أهم الأنشطة التي استقطبت الجالية القسنطينية، ففي مقابلة لنا مع عائلة سهتال المنحدرة من خنشلة والقاطنة بحي السيدة المنوبية، أكدت لنا بأن جدّهم المسمى الجمعي، لما هاجر إلى تونس اشتغل لفترة كبيرة في الميناء خلال الأربعينات[1]، وهو نفس ماذهب إليه "محمد صوالح" المنحدر من وادي سوف والذي أكد لنا نقلا عن والده الذي عمل في ميناء العاصمة، بأن المهاجرين القسنطينيين عملوا بجانبه وكانت أعدادهم كبيرة، وأضاف بأن هذا العمل يعد مهنة عائلية آنذاك يلقنها الآباء لأبنائهم[2]، وهذا ينطبق مع مأكده لي أحد الموظفين التونسيين المسمى –جمال– المكلف بشؤون الجالية الجزائرية بتونس في لقاء جمعني به، بأنه أثناء قيامه بإحصاء الجزائريين المتواجدين في تونس، بحكم اطلاعه على وثائقهم الخاصة، وجد أن العديد من العائلات القسنطينية عملت في الموانيء[3].

ومن خلال تحليلنا لسبب إقبال المهاجرين القسنطينيين على هذه المهنة، توصلنا لنتيجة مفادها بما أن هذه المهنة لاتشترط خبرة طويلة أو مؤهلات علمية، وتتطلب فقط مجهودات عضلية بسيطة، لذلك كان الإقبال عليها ملفتا للإنتباه، أما عائلتي قليل وبوعبد الله المنحدرتين من عنابة فقد اشتهرتا بالعمل في السكك الحديدية كما صرح لنا أحد أبنائها[4].

كما عمل المهاجرون القسنطينيون في المطاعم المنتشرة في مختلف أحياء العاصمة والتي عادة ما تختص قي تقديم الأطباق التقليدية الحارّة التي تشتهر بها المنطقة، وهو ما جعلها مقصدا للكثير من المهاجرين القسنطينيين بتونس، بالإضافة للمهن السابقة هناك بعض من القسنطينيين ممن تخصص بالعمل في ورشات الكهرباء، وميكانيك السيارات[5].

[1] مقابلة مع **عائلة سهتال**، حي السيدة المنوبية، يوم 04 فيفري2024، الساعة 1:30.

[2] مقابلة مع **عباس صوالح**، يوم 11فيفري2024، بحي ديبوزفيل، الساعة10.

[3] مقابلة مع **جمال م**، يوم 11فيفري2024، بحي ديبوزفيل، الساعة10.

[4] مقابلة مع **عائلة قليل**، بباب الجديد يوم 10فيفري2024، الساعة 9:00.

[5] المقابلات السابقة، وأيضا Marty, Opcit p p 306-307.

بدورهم الأطفال القسنطينيون كانت لهم مساهمة كذلك في هذا النشاط الإقتصادي إذ أوردت لنا "مارتي" (Marty) في مقالها أن الأطفال الذين ينتمون للعائلات الفقيرة، يمارسون بعض الأعمال بعد عودتهم من المدرسة مثل تلميع الأحذية وبيع الصحف والجرائد و السّجائر[1].

جدير بالذكر أن الإقبال على الأعمال الحضرية ازداد بشكل كبير خلال فترة الثلاثينات التي عرفت تزايد أعداد المهاجرين من الريف إلى المدينة، وهذا الأمر خلق نوعا من المنافسة وجعل الحصول على وظيفة أمرا في غاية الصعوبة، وهو ما عرّض العديد من المهاجرين إلى البطالة، وقد أشارت "مارتي" (Marty) في دراستها بأن الكثير منهم عاشوا على حافّة الفقر والبطالة مما دفعهم في بعض الأحيان حتى للتسوّل[2] .

2/العمل في الفلاحة وتربية الماشية:

استقطب النشاط الزراعي في تونس عددا هاما من المهاجرين القسنطينيين، خاصة وأنه مثل امتدادا لنشاطهم السابق بالجزائر، باعتباره مجالا رحبا يستوعب نسبة هامة من اليد العاملة، وفرص العمل متاحة لكل أفراد العائلة، وهو مأكدته لنا السيدة سيساوي شويخة التي هاجرت رفقة عائلتها عام 1948، بأن العديد من النساء القسنطينيات اشتغلن مع أزواجهن في العمل الفلاحي، كالزراعة والحصادة[3].

إضافة لكون هذا النشاط يخلص العائلة من مشقة التنقل والبحث عن العمل (نشاط عائلي) خاصة إذا علمنا بأن هجرات سكان التل اتخذت طابعا، عائليا عكس سكان الجنوب[4]– كما أشرنا سابقا–، وهذا ما أكده لنا العديد من المهاجرين السوافة والتواتية الذين قابلناهم في تونس، على غرار السيدة "نزيهة بوخيرة" وزوجها "عبد الفتاح كنتاوي" المنحدرين

[1] Marty, opcit, pp306-307
[2] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie**..., Opcit, p224.
[3] مقابلة مع **شويخة سيساوي**، بسوق اهراس، فيفري 2023، الساعة 10.
[4] احمد بن جابو، **مظاهر**...، مرجع سابق، ص272. وأيضا: بشير مديني، **الجالية**...، مرجع سابق، ص 6.

من توات[1]، وأحمد قيطوبي المنحدر من واد سوف، حيث نادرا ما تتبع الزوجات والأطفال رب الأسرة كما ذكرنا سابقا.[2]

وهذا يتطابق مع ما أخبرنا به المهاجر "الطيب خالدي" بأن الكثير من أقاربه هاجروا رفقة عائلاتهم التي بلغ عددهم حوالي ثماني (8) عائلات تضم حوالي مئة (100) فردا استقر معظمهم في واد سرات وقلعة سنان وتاجروين والكاف والبعض منهم في تونس العاصمة[3]، وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه المهاجر مقداد بطايطية الذي أفادنا أن معظم مهاجري قرى سوق اهراس الحدودية استقروا بعائلاتهم في الشريط الحدودي وامتهنوا الفلاحة والرعي[4].

أما المهاجر علي توايتية فأضاف فوق كل هذا نقطة مهمة تستحق الوقوف عندها وهي أن سبب بقاء المهاجرين القسنطينيين على الشريط الحدودي هو تمسكهم بأمل العودة لبلدهم الأصل، وبما أنهم لم يجدوا من بديل آخر لكسب قوتهم مارسوا مهنة الفلاحة[5].

بالإضافة لكل هذا لا ننسى توفر العوامل الجغرافية كالتربة والمناخ، كلها محفّزات ساهمت في ولوج هؤلاء المهاجرين لهذا النشاط، خاصة من مدن سوق اهراس قسنطينة وعنابة وسطيف وأم البواقي وخنشلة، المنتشرين على طول الشريط الحدودي، وأيضا بالمناطق الشمالية والوسطى[6].

أ / تربية الماشية[7].

[1] نزيهة بوخيرة، المقابلة السابقة، وأيضا عبد الفتاح كنتاوي، المقابلة السابقة.

[2] Marty, Opcit, p302

[3] مقابلة مع المهاجر **الطيب خالدي**، بمدينة ونزة ولاية تبسة، يوم23 فيفري 2024، الساعة 15:30.

[4] مقابلة مع المهاجر **مقداد بطايطية**، بمدينة المراهنة ولاية سوق اهراس، يوم 23فيفري2023، الساعة10:30.

[5] علي توايتية، المقابلة السابقة.

[6] أحمد بن جابو، **المهاجرون الجزائريون...**، مرجع سابق، ص ص196-197.

[7] عرف هذا النشاط في الجزائر خاصة لدى سكان الهضاب وسكان خنشلة وأم البواقي وتبسة وبريكة حيث الظروف الطبيعية ملائمة لذلك للمزيد من التفاصيل يراجع: عبد الرحمان رزاقي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين الحربين**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 96-97.

مارس المهاجرون القسنطينيون هذه المهنة كثيرا، خاصة أن معظمهم ينحدر من مناطق ريفية، ومعرفتهم بالمهن الأخرى منعدمة وأولية، ضف إلى ذلك توفر الظّروف الملائمة لممارسة الرعي من شساعة للأراضي الطبيعية وامتدادها، وهذا ما لاحظناه في الزيارة التي قادتنا للمنطقة في إطار جمع الشهادات الحية من عند المهاجرين الجزائريين والتونسيين القاطنين هناك، خاصة جهة الكاف وجبل سيد احمد وقلعة سنان وقرن الحلفاية وملاق وشارلو وسيدي رابح، وأم العرائس وطبرقة، وساقية سيدي يوسف، التي تعرف إقبالا كبيرا للجاليات القسنطينية الوافدة من سوق اهراس، قسنطينة، مسكيانة، أم البواقي[1].

غير أن وضعية هذا النشاط اتّسمت بعدم الاستقرار فهي تتغير بتغيّر الظّروف الطبيعية، حسب سنوات الجفاف والإمطار هذا من جهة، ومن جهة أخرى أفادنا بعض المهاجرين أنهم تعرضوا في بعض الأحيان لمضايقات من طرف جيرانهم التونسيين بل ودخلوا في مشادّات معهم بسبب الخلاف على حدود مناطق الرعي ووقوع بعض قطعان الأغنام في أراضي التونسيين ما أجبرهم في بعض الأحيان على التوقف عن ممارسة هذا النشاط وبيع قطعانهم نهائيا[2].

هكذا إذن امتهن القسنطينيون هذا النشاط وبرعوا فيه، فبالإضافة للإستفادة من لحومها وأوبارها وأصوافها فالماشية تستعمل كذلك كقوة عمل في الحرث، وتشير المعلومات

[1] خلال جولتنا بالمناطق الحدودية الشرقية المحاذية للحدود التونسية لاحظنا أن مهنة تربية الماشية لا تزال قائمة لليوم نظرا لشساعة الأراضي، وتشابه طبيعتها مع المناطق التي استقر بها المهاجرون الجزائريون في تونس في قلعة سنان والكاف وجبل سيدي احمد، وأولاد سيدي صالح وهذا ما ساهم في استمرارية ممارسة هذا النشاط في الأراضي التونسية.

[2] رغم امتناع الكثير من المهاجرين عن الإدلاء بتصريحات تخص دخولهم في خلافات مع جيرانهم التونسيين إلا أننا استطعنا أن نظفر ببعض المعلومات في هذا الجانب، والتي تشير إلى وقوع مناوشات ومعارك بسبب قطعان الماشية التي تجتاز حدود الطرف الآخر، سواء بقصد أو غير قصد. ينظر: **مقابلات مع مجموعة من المهاجرين الجزائريين** بقرى وبلديات سوق اهراس في الفترة الممتدة بين 21-24 فيفري 2023.

المتحصل عليها أن هؤلاء المهاجرين مارسوا هذا النشاط عن طريق التملّك أو الشّراكة، خاصة عند عروش أولاد فرح والهمامة والحنانشة التابعة لسوق اهراس[1].

***امتلاك المواشي.**

تشير المعلومات التي بحوزتنا تملّك البعض من المهاجرين القسنطينيين لقطعان من الماشية من غنم وبقر وماعز، وهذا ماورد في العقد الذي تضمن أسماء: الحاج الكبير بن خليفة الشرفي الغربي، ورابح بن امعمر بن مسعود الشرفي الغربي والطيب بن الطيب الغربي كانوا يمتلكون مئة وخمسون(150) رأسا من البقر كبارا وصغارا ورأسين (2) من الخيل، و إثنين(2) من البغال، ولعل تملّك هؤلاء لهذا العدد الكبير من الماشية خير دليل على أهميتها[2].

جدير بالذكر أن تربية الأبقار عرفت لدى المهاجرين القسنطينيين بشكل كبير جهة "تبرسق" نظرا لتوفر الظروف الملائمة لممارسة هذا النشاط، وهذا ما أكده لنا المهاجرين القسنطينيين الذي حاورناهم بالجهة، وأضافوا لنا أن تربية الأبقار ساعدتهم على تعلم مهنة الجزّارة[3].

وتجدر الإشارة إلى أن الإهتمام لم يكن مقتصرا فقط على تربية الأبقار بل كذلك الأغنام والماعز والإبل[4]، وهو ما أورده لنا المهاجر عبد الجواد النّموشي أن والده كان يملك حوالي ثلاثمائة (300) رأس من الغنم بنواحي الكاف وقام ببيعها بعد الإستقلال مباشرة، خاصة وأن عائلة النموشي تعد من أقدم العائلات القسنطينية المهاجرة إلى تونس[5].

---

[1] يوسف جفالي، **الجالية الجزائرية بجهة الكاف1881 1929**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، 1992-1993، ص149. وأيضا أحمد بن جابو، **مظاهر...**، مرجع سابق، ص279.

[2] يوسف جفالي، المرجع السابق، ص ص 179-180.

[3] علي توايتية، وصالح بوحوية، المقابلتين السابقتين.

[4] George Barthélemy, Opcit, P 461.

[5] مقابلة مع، **عبد الجواد النموشي**، قرب منزله ببلدية الحدادة، ولاية سوق اهراس يوم 21 فيفري2023، الساعة 14:00.

وفي حديثنا دائما عن تربية الماشية نورد نوعا آخر من النشاط في هذا المجال أفادنا به المهاجر عبد الله محرز بأن بعض المهاجرين السوق اهراسيين بالكاف امتهنوا الرعي لدى التونسيين للتستر والتخفي عن أعين السلطات الفرنسية التي تلاحقهم وخاصة العائلات المشكوك في وجود بعض أفرادها في صفوف الثورة التحريرية[1].

هذا النشاط عرف خاصة لدى سكان خنشلة وتبسة وسوق اهراس في الجهة الشرقية الذين عانوا الأمرين في الجزائر، وظروفهم كانت متدهورة لذلك نجد أكثرهم نشط في تربية الماشية بأحواز تونس دون الدخول إلى المدينة[2].

وقد أوضح لنا المهاجرين الذين أجرينا معهم مقابلات شفوية بأن سبب عدم ولوجهم للعاصمة هو طبيعتهم الريفية البدوية، وجهلهم بحداثة المدينة حيث ظروف العيش صعبة من كراء المنازل ولباس وطعام وغيرها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن توفر الأراضي الرعوية سهّل لهم مواصلة نشاطهم المعتاد في تربية الماشية[3].

وقد أكدت "مارتي" (Marty) بأن استقرارهم كان في أحياء مثل "لالة السيدة المنوبية" والملاسين غرب العاصمة، وحمام الأنف جنوب العاصمة، وغالبا ما تعود هذه العائلات إلى موطنها الأصلي لأن بقاءها في تونس مؤقت ومرتبط بالظروف الطبيعية ففي فصل الحصاد الجيد تعود لموطنها الأصلي[4]، وأثناء زيارتنا لهذه الأحياء وجدنا العديد من هاته العائلات لا زال مستقرا هناك لحد الساعة[5].

وفي حديثنا عن عودة العائلات القسنطينية عموما لموطنها الأصلي نستحضر هنا عائلات أولاد سيدي عبيد، التي تمتهن الحصاد في تونس وبانتهاء موسم الحصاد تعود لجني

---

[1] مقابلة مع المهاجر **عبد الله محرز**، بسوق اهراس، يوم 21فيفري، 2023، الساعة 15:00.

[2] أشارت التقارير الفرنسية إلى استقرار العديد من العائلات الجزائرية من قبائل أولاد سيدي عبيد بخيامهم في المناطق الحدودية جهة القصرين بين سنتي 1893-1895، ينظر:

A.N.T.Série A, Carton278, Dos 9, S/dos 9/1, Doc N°,17,20,21,29, 30

[3] هذه المعلومات تكررت تقريبا عند جميع المهاجرين الذين التقينا بهم.

[4]Marty, Opcit, PP 302-306.

[5] من بين العائلات التي التقيناها عائلة سهتال وزماموش. ينظر المقابلات السابقة.

الزيتون في الجزائر، وهناك من يبقى في تونس ويذهب إلى أولاد عيار للمتاجرة في التين الشوكي[1].

وأشارت مارتي (Marty) في دراستها أن الكثير من هاته العائلات القسنطينية التي تعمل في الفلاحة استقرت منها عشرة (10) عائلات بالمرناقية وعشرون(20) في نواحي طبرقة وعدد كبير بعين غلال وستون (60) عائلة في الجديدة، وهذه العائلات لوحدها تكون عرش الشقاقة[2].

يذكر أن النشاط الفلاحي لهؤلاء المهاجرين ساهم في توطيد العلاقات الأخوية وبعث روح التضامن والتآزر فما بينهم ومد يد العون والمساعدة وهذا يظهر في مواسم الحرث والحصاد، فيجتمعون لمساعدة صاحب الحرث والحصاد وتكون العملية بالتناوب حتى ينتهي جميعهم[3].

*** الشراكة في تربية الماشية:**

مثلت الشراكة نوعا آخر من نشاط المهاجرين القسنطينيين بتونس سواءا الشراكة مع جزائريين أو مع تونسيين، ونستشهد هنا بالعقد الذي تم بين عوايطية أحمد بن خليفة من سوق اهراس مع الحاج عثمان الغربي في شراكتهما في تربية الماشية قدرت بسبعة رؤوس من البقر، هكذا إذن يتبين لنا مدى مساهمة الجالية القسنطينية، في تنامي هذا النشاط والمحافظة عليه وتنويعه[4].

---

[1] . jameL Haggui, Opcti, p 65

[2] بشير مديني، "**قراة تاريخية**... ، مرجع سابق، ص194. وأيضا jameL Haggui, Opcti, p 65 وأيضا: المقابلات السابقة مع المهاجرين القسنطينيين.

[3] يوسف جفالي، المرجع سابق، ص113.

[4] المرجع نفسه، ص 114.

ب/ خدمة الأرض عن طريق التملك:

ففي مدن بنزرت[1]، الكاف[2]، تبرسق، تالة سوق الأربعاء، نجد عددا كبيرا من سكان الريف القسنطينيين يشملون العمال مزارعين والخماسين وملاك أراضي مثل التونسيين والفرنسيين، فبفضل حق التملك العقاري الذي صدر عن ميثاق سنة 1857[3] ودستور 1861[4]، أصبح من حق الجزائريين امتلاك الأراضي مثل التونسيين، ورغم قلة الوثائق الخاصة بهذه الفترة فإن المعلومات التي بحوزتنا تشير إلى ملكية المهاجرين القسنطينيين لأراض شاسعة عبر أنحاء الإيالة، خاصة في بنزرت، وماطر و القصرين والكاف[5].

وما يلاحظ في النشاط الزراعي للمهاجرين الجزائريين هي تركيز ملكية الأرض في أيدي عدد قليل من الأشخاص، وهذا ما أوردته وثائق الأرشيف التونسي التي تطرقت إلى أن أكبر ملاك الأراضي متواجدين بمنطقة "مكتر"[6]، فمن بين (445) هكتارا موزعة على أحد

---

[1] **بنزرت:** عرفت هذه المدينة بوجود عدد كبير من المهاجرين القسنطينيين خاصة من مدن قسنطينة وعنابة وسطيف، ويعود السبب في ذلك لتوفر الأنشطة التي يمارسها هؤلاء المهاجرين المهاجرون القسنطينيون لكن تبقى الغالبية منهم في تونس العاصمة، التي نالت نصيبا وافرا من الجالية القسنطينية. للتفصيل في الموضوع يراجع: بشير مديني، **الجالية...**، مرجع سابق، ص ص 19-21.

[2] **الكاف:** تقع شمال تونس، بمنطقة التل الأعلى تبعد حوالي 30كم عن الحدود الجزائرية. ينظر: **الموسوعة التونسية**، ط2، ج2، بيت الحكمة، تونس، 2013، ص512.

[3] يسمى بعهد الأمان صدر في 09 سبتمبر 1957 وهو يعتبر اعلانا لحقوق الإنسان والمباديء الديمقراطية من مساواة بين الأفراد والحرية والشخصية وعدالة الأديان.ينظر: خير الدين شترة، **إسهامات...**، مرجع سابق، ص 25.

[4] تطبيقا لعهد الأمان تم إقرار دستور لتونس أو قانون الدولة لى عهد محمد الصادق باي1859-1882 وكان ذلك في جانفي 1861 ودخل حيز التنفيذ بداية من 26 أفريل من نفس السنة وتضمن: فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وإقامة النظام البرلماني، وتأسيس مجلس تشريعي –المجلس الكبير– له سلطة واسعة كحق خلع الأمير إذا خالف بتصرفاته أحكام الدستور، ونظم الإدارة المركزية والمحلية تنظيما عصريا كالبلديات والمحاكم الشرعية وشؤون الأوقاف. ينظر: محمد السعيد عقيب، مرجع سابق، ص17.

[5] استقر عدد كبير من المهاجرين القسنطينيين بمدينة الكاف بشكل نهائي واستفادوا من بعض الحقوق الإدارية، إذ تم تسجيل مواليدهم في دفتر الحالة المدنية لبلدية الكاف. ينظر: محمد بوطيبي، مرجع سابق، ص25

[6] ANT,série A, Carton72, Dos32, s/dos 32/4,:**Relevé des biens de certains notables algériens s'étant portés caution de saddok ben ha chabane,proposé pour la fonction du cheikh des algériens d'ouled aoun** la date du 27 mai 1932.

عشر(11) جزائريا، تمكن شخصان فقط من حيازة مئتان وخمسة (205)هكتار أي بنسبة بلغت 46% من المجموع[1].

وفي ما يخص المهاجرين القسنطينين في منطقة تبرسق مثلا فإن ما مساحته(445) هكتارا موزعة بين أيدي أحد عشر (11) شخصا من الأعيان تشكل (60)% منها ممتلكات الحاج سعيد بن حديد الدراجي القسنطيني، بمساحة قدرها (710) هكتارا موزعة كالتالي:

400 هكتار في منطقة "كريب"

150 هكتار في الجرعة 10 كم عن تبرسوق.

160 هكتار قرب بنزرت.[2]

بفضل هذه الثروة، أصبح هذا الأخير أحد أكبر الجزائريين حيازة للأراضي في المنطقة[3]، وقد أكد لنا العديد ممن التقينا بهم، من الجزائريين والتونسيين أن هذه الأراضي موزعة بين الرعي والفلاحة خاصة القمح والشعير التي اشتهرت بهما المنطقة[4].

وفي ذات السياق أوردت الوثائق الأرشيفية أن المسمى ابن يزة الشيخ الرزقي بن مصباح بن ثابت الخياري الجزائري المولود سنة 1860 بسوق اهراس، يمتلك مساحات شاسعة من الأراضي بجهة تاجروين قدرت مساحتها بأكثر من 270 هكتار، وهو ما أكده لنا أحفاده في اللقاء الذي جمعنا بهم، وسلمونا نسخة من شهادة ملكية[5]، هذه المساحات، التي تم شرائها الأراضي عام1882، وقسمت فما بعد بينهم[6].

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22, S/dos 22/3**, Etat des biens appartenant aux garants d'el Hadj Ismail Ben Hadid**. Juillet 1936.

[2] Ibid, Série E, Carton 550, S/série 15/30, Dos 1002, Doc N°3, **Lettre du C.C de Teboursouk** adressé le 6/4/1916 au R.G.

[3] Jamel Heggui, **Les Algériens en Tunisie**…, Opcit, p136

[4] معلومات جمعناها من المقابلات السابقة.

[5] ينظر الملحق رقم12، ص ص 372-375

[6] وثيقة سلمها لنا العياشي بن يزة ،(أحد أحفاد الرزقي) تضم قائمة لأبناء وأحفاد الرزقي بن يزة تثبت ملكيتهم لمساحة أرضية مقدرة ب270هكتار جهة الكاف موزعة فما بينهم ولا يزالون يستغلونها لحد الساعة. وينظر أيضا إلى مقابلة مع **العياشي بن يزة**، بمنزله، بقرية المراهنة ولاية سوق اهراس يوم 22فيفري الساعة 12:00.

ودائما في إطار حديثنا عن أكبر العائلات القسنطينية المالكة للأراضي بتونس نشير هنا إلى عائلة خالدي التي أكد لنا أحد أفرادها المدعو الطيب في لقاء معه بأن عم والده المسمى صالح كان من المهاجرين الأوائل الذين استقروا في قلعة واد سنان، واشترى مساحات شاسعة بتلك الجهة وهذا ما حفّز الكثير من أقاربه من عائلات خالدي على اللحاق به للإشتغال عنده في الفلاحة وخدمة الأرض، من بينهم خالدي عبد المجيد المولود عام 1927 رفقة عائلته وإخوته الذين استقروا في واد سرات[1].

ويبدو أن عائلة خالدي لها باع طويل مع امتلاك الأراضي وممارسة الأنشطة الفلاحية، فقد ذكر لنا أيضا خالدي الطاهر في لقائنا معه بأن المدعو "خالدي الباشا" اشترى أراض شاسعة في قلعة سنان يستغلها في الفلاحة والرعي[2].

وفي نفس السياق دائما فقد ورد في المراسلة الموجهة من المراقبة المدنية بتونس إلى الإقامة العامة بتاريخ 12جانفي 1911، أن عائلة قاسمي تحوز على مسحات شاسعة قدرها (450) هكتارا بجهة بنزرت[3]، هذه العائلة المنحدرة من سطيف تعتبر من العائلات القسنطينية المشهورة بتونس، ارتبط إسمها بالعديد من الأحداث التي شهدتها تونس خلال فترة الحماية[4]، وفي مراسلة أخرى من حاكم قسنطينة إلى الإقامة العامة بتاريخ 8 أكتوبر 1910، تطرقت للعائلات الجزائرية المنتشرة بتونس ورد فيها أن عائلة بن عيسى تمتلك أراض في زغوان بلغت مساحتها(250) هكتارا[5].

وفي لقائنا مع عائلة "ستالة" المنحدرة من قسنطينة القاطنة بتونس العاصمة، أكدت لنا إحدى بنات الطيب ستالة المسماة "نادية" أن والدها يمتلك أراضي شاسعة جهة "زغوان"،

[1] الطيب خالدي، المقابلة السابقة.

[2] الطاهر خالدي، المقابلة السابقة.

[3] A.N.T, série A ,Carton279, Dos 21, Doc N° 80: **lettre du préfet de Constantine au Résident Général**. adressée le 8 Octobre 1910.

[4] A.N.T, Série E, Dos 30/15, S/dos 299, Doc N° 2 et 3, **Lettre du G.G au C.C. de Tunis**

[5] ibid, Dos 11, Doc N° 47 :**lettre du C.C de Tunis**, adressée le 12 janvier 1911 au R.G.

اشتراها جدها لأول مرة وهذه المساحات لا يزال يستغلها أفراد العائلة لحد اليوم، وما لفت انتباهنا من تصريحاتها هو تطابقها في العديد من النقاط التي أوردتها الوثائق الأرشيفية الفرنسية التي تطرقت لكبار ملاك الأراضي، فمثلا تذكر التقارير الأرشيفية أن العائلات البرجوازية شكلت مجتمعات ريفية صغيرة تتكون من نفس العائلة وهذا ما أوردته لنا السيدة نادية ستالة[1].

كما تضمّنت إحدى المراسلات الأرشيفية المحرّرة من شيخ الجزائريين بتاريخ 27 ماي 1932 أن ما مساحته ثلاثة عشر ألف(13.000) هكتارا بجهة تبرسق تعود ملكيته للجزائريين، وعشرة آلاف (10.000) خارجها، رغم أن الوثيقة لم تورد أسماء هؤلاء المالكين، لكن يبدو أن معظمهم من القسنطينيين خاصة إذا علمنا أن الجالية القسنطينية استقرت بأعداد كبيرة هناك، نظرا لقرب الحدود الجزائرية التونسية في تلك الجهة[2]، وهذا ما أكده لنا الأستاذ يوسف جفالي في اتصالنا معه والذي كانت له دراسات عديدة حول هذا الموضوع[3].

وبخصوص أنواع المزروعات، فإنها تعتمد بشكل كبير على القمح والشعير وبعض الخضروات، بالتناوب لمدة عامين، أي بترك جزء من الأرض غير مزروع حفاظا على سماد التربة ليكون الإنتاج وفيرا، كما تمكّن كبار الفلاحين من مضاهات الفرنسيين في وسائل وأساليب العمل بإدراج الآلات الحديثة والماكينات المتطورة كالحاصدات والجرّارات، وآلات طحن الدقيق، بعدما كانت تعتمد على الخماسين والمزارعين والعمال اليوميين[4].

[1] مقابلة مع ن– ستالة، بمنزلها بحي ديبوزفيل تونس العاصمة، يوم 4 فيفري2024، الساعة 15:00.

[2] Jamel Heggui, Opcit, P136.

[3] اتصال عبر الفايسبوك مع الأستاذ جفالي يوسف بتاريخ 22مارس 2024 الساعة 19.50.

[4] استخدم المعمرون الفرنسيون المحراث السوري لأول مرة عام 1913، للتفصيل يراجع: عبد اللطيف الحناشي، **عقود التشغيل بجهة قابس–تونس–1881–1956**، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بتونس العاصمة، جامعة تونس، ص 66.

ويذكر "جمال حقي" (Jamel Heggui) أن كبار ملّاك الأراضي تمكنوا من جني ثروات كبيرة من خلال امتلاك الأراضي وتربية الأغنام والماشية من ماعز و خيول و أبقار وتجارة المنتجات الزراعية، واستمرت ممتلكاتهم في التوسع مع شراء الأراضي المجاورة والبعيدة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء المالكين كانو يحوزون أراضي شاسعة حتى في موطنهم الأصلي، على غرار "الحاج سعيد بن حديد" الذي استأجر مساحة (550) هكتارا في الحروش شمال قسنطينة، وهذا الأمر لاحظناه كذلك عند المهاجرين غير القسنطينيين مثل السوافة، الذين استمروا في استغلال نخيلهم في واد سوف بتمويلها من الفائدة التي تجنيها أراضيهم في تونس[2]، فهؤلاء الملاك الكبار قاموا بتشغيل عقاراتهم في ملكية مشتركة من خلال الإعتماد على قوة عاملة جزائرية بالكامل[3].

ونحن من خلال تحليلنا نتوصل إلى أن هذه العائلات ساعدتها وضعيتها المادية على الإستقرار في أرقى الأماكن بتونس العاصمة وبنزرت، وتمكنت بفضل ثرائها من امتلاك المحلات والعقارات وتعليم أبنائها، والإنخراط في التشكيلات السياسية، بل وهناك من يورد أن كثرة الممتلكات والثراء أصبحت معيارا ضروريا لمصاهرة هاته العائلات، التي أعادت تشكيل الصورة التي كانت عليها في الجزائر[4]، من خلال إنتاج نسيج من الطبقات البرجوازية الأرستقراطية قادمة من نفس المنطقة أو نفس العائلة مجتمعة مع بعضها تكاد تشكل قرى خاصة بها في المساحات التي تمتلكها منغلقة على المجتمع الخارجي، وهذا ما لاحظناه مع عائلات المقراني وستالة خلال جولتنا بالمناطق الريفية جهة تبرسق وزغوان، إذ وجدناها تحوز على مساحات شاسعة جعلت ذلك المكان يسمى باسمها– المقارنة– وستاتلية[5].

---

[1] Jamel Heggui, Opcit, P137.

[2] مقابلات مع عدد من المهاجرين السوافة، بحي ديبوزفيل، بتاريخ 11فيفري2024

[3] Jamel Heggui, Opcit, p137.

[4] بلحسن الساحلي، **الزواج والطلاق بجهة بنزرت من خلال دفاتر عدل الإشهاد أحمد مرابط**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة تونس، 2017–2018، ص 53.

[5] ن ستالة، المقابلة السابقة.

كما يلاحظ وجود فئة أخرى من الملاك ممثلة في صغار الفلاحين في منطقتي القصرين والكاف وساقية سيدي يوسف[1]، وهو ما بينته المراسلة المؤرخة بتاريخ10 مارس1920، الموجّهة من طرف مجموعة من الفلاحين بساقية سيدي يوسف للإقامة العامة، وأكده لنا بعض المهاجرين خلال جولتنا بالمناطق الحدودية[2].

وهذه الفئة تمتلك أراضي بمساحات قليلة مقارنة بعددهم، تستغلها في زراعة الحبوب والقمح والشعير باستخدام وسائل بدائية بسيطة تعتمد بالدرجة الأولى على البقر والأحصنة، دون أن تتمكن من تسويق منتجاتها، ففي كل عام يتم زراعة بضعة هكتارات من القمح والشعير ويترك جزءا في حالة راحة وذلك لقلة الإمكانيات المادية[3].

عموما فإن هذه الفئة شكلت نسبة كبيرة من العمال القسنطينيين كما أشارت لذلك الوثيقة التي يعود تاريخها لعام 1895، الخاصة بإحصاء الجزائريين المنحدرين من منطقة القالة، المتواجدين بتونس، فمن بين (341) شخصا ضمّت القائمة (212) خمّاسا (66) فلّاحا (29) مزارعا[4].

وهكذا يتبين لنا مدى أهمية نسبة اليد العاملة الفلاحية من المهاجرين القسنطينيين في تونس التي شكلت أعداد كبيرة، وهو ما ميزها عن باقي المهاجرين الجزائريين، وهنا نستطيع القول بعد تحليلنا لما ورد بخصوص النشاط الفلاحي للجالية القسنطينية أنها تخصّصت في هذا النوع من الأنشطة التي دأبت عليها في الجزائر.

وهو نفس الحال الذي كانت عليه بعض الجاليات الجزائرية الأخرى في إطار استمرارية نفس النشاط، كما هو الحال للجالية السّوفية التي تخصصت في زراعة التمور مع غياب الجاليات المزابية الورقلية والتواتية عن هذا القطاع، وما ميز هذه الفئة في الغالب بقائها،

[1] هاجر العديد من سكان المناطق الحدودية من سوق اهراس والحدادة وتاورة، واستقروا في ساقية سيدي يوسف أين نشطوا في الفلاحة وتربية الماشية بكثرة، ينظر: شويخة سيساوي، المقابلة السابقة، وأيضا روابحية عبد الله، المقابلة السابقة.

[2] A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 35, **Lettre envoyée le 10 Mars 1920 au R.G.**

[3] معلومات استقيناها من خلال مقابلاتنا مع المهاجرين القسنطينيين.

[4] A.N.T, Série A, Carton 279 Dos 1, Doc N° 73 **Liste des Algériens de la commune mixte da la Calle se trouvant enTunisie .1895.**

قابعة تحت رحمة الظروف الإقتصادية والطبيعية والتي غالبا ما تفسر مديونيتهم اتجاه كبار الملاك المحليين ومحلات البيدق اليهودية والقبائل، وخلاصة القول فإن وضعهم لازمه عدم الإستقرار بين الغنى والفقر[1].

ج/ خدمة الأرض في اطار الشراكة:

شكّلت الشراكة، أو ما يُعرف اصطلاحًا بـ"الشركة"، إحدى الآليات الأساسية التي اعتمد عليها المهاجرون القسنطينيون لممارسة النشاط الفلاحي في الأراضي التونسية، فباعتبار الأرض محورًا مركزيًا في العلاقات الإقتصادية بالريف، وجد هؤلاء المهاجرون في نظام الشراكة وسيلة عملية للاندماج في الدورة الزراعية، مستفيدين من خبراتهم السابقة في هذا المجال، ومن ملائمة البيئة التونسية لمزاولة النشاط الفلاحي، وقد انعقدت هذه الشراكات في الغالب بين القسنطينيين من جهة، وفلاحين تونسيين أو مهاجرين جزائريين من جهة أخرى، بما يعكس قدرة هذه الفئة على التكيّف والانخراط في المجتمع الفلاحي.

وفي هذا الصدد يوضح لنا المهاجر عبد الجواد النّموشي هذه العملية التي يجب أن يكون فيها مالك الأرض طرفا في الشراكة بواسطة التراب المخصّص للزّراعة، والطرف الثاني يشارك بالعمل والبذور ويجني الطرف الأول ربع الأرباح(4/1)، هذا فما يخص النوع الأول من الشّراكة، أما النوع الثاني فتقريبا مثل الأول يختلف في البذور فقط، إذ يتوجب على الطرفان المشاركة في البذور بالتساوي وفي النهاية يتم تقاسم الأرباح بالنصف[2].

وقد وردت العديد من العقود الخاصّة بهذا النوع من الأنشطة على غرار العقد الذي تم بين الحاج الصادق بن خليل الكافي، والحسين بن الحاج بلقاسم الجزائري بتاريخ 23 نوفمبر 1911[3].

[1] Jamel Heggui, Opcit, P 138.

[2] عبد الجواد النموشي، المقابلة السابقة.

[3] للإطلاع على محتوى العقد يرجع إلى يوسف جفالي، مرجع سابق، ص ص 140-141.

د/ خدمة الأرض عن طريق الكراء:

شمل هذا النوع كراء الأراضي الزراعية، فيتم الكراء من مالك الأرض لعدم قدرته على توفير تكاليف خدمتها والإمكانيات المادية اللازمة لذلك، فيخيّر كراءها على تركها بورا مهملة خاصة إذا كانت في جهة الجبال ويصعب استغلالها، فالمعلومات المتوفرة بحوزتنا تشير إلى كراء جزائريين أراضي ملكا لتونسيين كما أفادنا به المهاجر محرز عبد الله بوجود عدة مهاجرين قاموا بكراء أراضي من التونسيين واستغلوها في زراعة القمح والذرى[1].

ونستشهد هنا بالعقد الذي تم بين محمد بن الحاج العربي بن عياشي الكافي وأحمد بن العيفة بن الطاهر الغربي المقراني سنة 1917، ويتم إبرام عقود الكراء بين مالك الأرض ومن يريد كراءها بهدف الاستغلال الزراعي، حيث يتم فيها تحديد المدة والتي تكون في العادة "عاما" لزراعة نوع من الحبوب وكان الهدف من وراء هذه العملية هو تحقيق الربح المادي عن طريق الإستثمار، وتحسين وضع العائلة الإقتصادي[2].

ن/ العمل بنظام الخمّاسة[3]:

شكل نظام الخمّاسة نوعا من نشاطات المهاجرين القسنطينيين في الزراعة فهي كانت تمثل قوة العمل الأساسية في كل من الجزائر وتونس، وهو أوردته إحدى المراسلات الأرشيفية التي قدمت أرقاما حول عدد الخمّاسين الجزائريين بتونس حيث بلغ عددهم (212) خمّاسا، من بين قائمة تضم(341) شخصا وذلك في عام 1895 أي بنسبة 62.17%، وهذا رقم كبير يبين لنا إقبال الجالية الجزائرية على هذا النوع من العمل في مجال الخمّاسة، ورغم أن الوثيقة لم تشر إلى أصول العمال، لكن لا بد أن تكون للجالية القسنطينية نصيب

---

[1] عبد الله محرز، المقابلة السابقة.

[2] يوسف جفالي، مرجع سابق ص112، وأيضا أحمد بن جابو، **المهاجرون...**، مرجع سابق، ص 45.

[3] **الخماسة:** مأخوذ من الخمس 5/1 للمحصول الذي يأخذه (العامل) الذي قام بعمل الحرث والبذر في فصل الشتاء والحصاد وجمع المحصول الزراعي في فصل الصيف، بينما يأخذ صاحب الأرض باقي المنتوج وهو5/4 المحصول في السنة. ينظر: نصر الدين سعيدوني، **دراسات في الملكية والوقف والجباية (الفترة الحديثة)**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص301.

وافر منها، خاصة وأنها أوردت أن معظم هؤلاء الخماسة جهة القصرين والكاف التي تعرف تواجدا كبيرا للجالية القسنطينية[1] هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أكد لنا عديد المهاجرين القسنطينيين الذين حاورناهم ممارستهم لهذا النوع من النشاط سواء لدى التونسيين أو الجزائريين[2].

ودائما ما ينظر للخماس نظرة ازدراء واستحقار من قبل العامة، حيث أنه يمثل أدنى مرتبة في السّلم الإجتماعي ويوصف بجميع النعوت السّيئة وتلصق به جميع الجرائم، ولا يتخلص من هذه اللعنة مهما علا شأنه أو تغير موقعه الطبقي[3].

لذلك هذه الصورة تبين لنا الوضعية التي كان عليها المهاجرون القسنطينيون، الذين اظطروا للعمل كخمّاسة نظرا لغياب خيارات العمل في مجالات أخرى بسبب الأوضاع الإجتماعية المزرية التي كانوا يعيشونها من جهل وفقر وبطالة، فوجدوا في هذه المهنة البسيطة متنفّسا لسدّ رمق احتياجاتهم، خاصة تلك العائلات التي لاحقتها السلطات الفرنسية حتى أثناء وجودها بتونس[4]، بسبب مشاركتها في المقاومات الشعبية[5]، فوجدت نفسها مظطرة للعمل في هذا المجال بعدما فقدت كل ما لديها، وهو ما ورد في إحدى المراسلات الأرشيفية بخصوص أفراد من عائلة المقراني دفعت بهم الظروف إلى العمل كخمّاسة بجهة الكاف.[6]

جدير بالذكر أن أجرة الخمّاس تتراوح أجور بين خمسة عشر(15) فرنكا وأربعمائة وخمسة عشر(415) فرنكا، وهذه الفوارق في الأجور تتحكم فيه المعطيات التالية:

طبيعة العمل: مثل سقي النخيل ومهام أخرى، يعني إذا كانت هناك مهم إضافية بجانب السقي يرتفع الأجر.

---

[1] A.N.T. Série A, Carton 279, Dos 1, Doc N° 73, Opcit.

[2] عبد الجواد النموشي وآخرون، المقابلات السابقة.

[3] عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص78.

[4] العياشي روابحي، **هجرة النخب**...، مرجع سابق، ص 769.

[5] A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 6, Doc N° 44.

[6] يوسف جفالي، المرجع السابق، ص72.

عدد أفراد العائلة المرافقة له: خاصة و أن الهجرة القسنطينية اتسمت بالطابع العائلي، يعني الخماس العازب الذي تعيش معه أمه، يختلف عن الخماس المتزوج، و لديه أبناء.

مساحة الأرض المخصصة للعمل: تزيد الأجرة كلما زادت مساحة الأرض الفلاحية.

مزايا أخرى: امتلاك الخماس لقطيع أو بعض رؤوس الأغنام، فإن ذلك ينقص من أجرته[1]. كما أن حصة الخماس تخضع أيضا للعوامل الطبيعية والمناخية وقانون العرض والطلب في سوق الشغل، فقد يتحول الخماس في السنوات العجاف إلى أجير بالثوب والطّعام أو بالطّعام فقط، تحت شعار "أخدم وكول"[2].

وإذا تهاون الخمّاس في خدمة الأرض لسبب أو لآخر وتراجع الإنتاج عما كان عليه في السنوات الماضية، حسب تقديرات المالك، فيقوم هذا الأخير بالخصم من حصته[3]، وهذا الوضع الذي وصل إليه الخمّاس قد يجره إلى تناول اللاقمي القديم أو حشيشة التكروري، للهروب من الواقع الذي يعيشه[4].

ويزداد وضع الخماس سوءا بتراكم الديون، التي اقترضها من اليهود أو مالك الأرض في شكل مسبّقات وهذا ما يظطره للهروب، وفي حالة تجديد العقد يظل مرتبطا بمالك الأرض لزمن غير معلوم، مسخّرا لكل الأعمال حتى تلك التي لاعلاقة لها بالأرض والعمل الزراعي، وليس لوحده وإنما بالضرورة جميع أفراد عائلته المقيمين معه في المزرعة[5].

وتكون صيغة العمل بإبرام عقد كتابي أو شفوي بين صاحب الأرض والعامل الفلاحي لمدة سنة من بداية الموسم الزراعي إلى نهاية جمع المحصول[6]، يتم فيه الإتفاق على

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص 78.

[2] المرجع نفسه، ص ص 77-78.

[3] المرجع نفسه، ص 77.

[4] Azaiez B.L, **Mon fils Carthage**, 2èm Edition, Tunis, 1955, pp 78-79.

[5] عبد اللطيف الحناشي، المرجع سابق، ص77.

[6] يوسف جفالي، مرجع سابق، ص ص 145-147، وأيضا مقابلات شخصية مع عدد من المهاجرين القسنطينيين في سوق اهراس.

وظائف الخماس مثل الحرث، البذر، الحصاد، تثنية الحطب والسدر، وإيصال المحصول إلى المندرة، تحديد الملكية وحدودها ومساحتها، تحديد قيمة التسبقة المالية[1].

بعدها يضع الفلاح على ذمة الخمّاس الأرض والبذر والمحراث وحيوانات العمل[2] ويتولى الخماس خدمة الأرض التي تتراوح مساحتها بين عشرة (10) و خمسة عشر(15) هكتارا على حين خصوصيتها، وهناك عقود أبرمت بين قسنطينيين وتونسيين، قسنطينيين وجزائريين، وقسنطينيين ومعمرين ونورد منها[3]:

قسنطيني وتونسي: بين عامر بن الطاهر الغربي القالمي[4] ومحمد بن الحسيني العرفاوي التونسي، حيث جاء فيه أن يدفع صاحب الأرض (250) فرنكا مسبقا مقابل عمل يده في الحرث بالخمس، ويدفع له المبلغ عينا ويعتبر ذلك دينا يعيده في فصل الحصاد بعد جمع المنتوج الزراعي، وثم تحرير هذا العقد بتاريخ 26 سبتمبر 1917[5].

كما تم إبرام عقود بين جزائريين ومعمرين رغم تفضيل المعمرين للعمل رفقة خماس شريك في عملية الإنتاج حتى يكون مردوده أفضل[6]، ومن بين العقود المسجلة ذلك الذي تم بين باجي بن بوجمعة بن دايرة الغربي العنابي[7] والمعمر الفرنسي"جورج نوا" (jorj Noua) للقيام بعملية الحرث والبذر[8]، وقد شجعت السلطات الفرنسية هذا النوع من العقود، أملا منها في تقليص نسبة البطالة، مما يساهم في تقلص نسبة الآفات الإجتماعية واستتباب الأمن[1].

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص66.

[2] استخدمت الأبقار بكثرة من قبل المعمرين الأجانب، أما الأهالي فقد اعتمدوا على الأحمرة ينظر: عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص 66، وأيضا شهادات المهاجرين الجزائريين.

[3] يوسف جفالي، المرجع السابق، ص ص 145-146.

[4] **القالمي:** نسبة لمنطقة قالمة، وانتشرت هذه الألقاب التي تنسب للمنطقة التي ينحدر منها المهاجرين مثل القالمي، العنابي، السطايفي.

[5] أحمد بن جابو، **مظاهر**...، مرجع سابق، ص ص 276-277 ، وأيضا يوسف جفالي، مرجع سابق، ص ص145-147.

[6] عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص66.

[7] تتواجد ألقاب العنابي خاصة في مدن بنزرت، للتفصيل ينظر: رشيد الذوادي، **وجوه من بنزرت**، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1993ص31.

[8] يوسف جفالي، المرجع سابق، ص145.

قسنطيني و جزائري: كالعقد الذي أبرم بين محمد بن الحناشي (نسبة إلى الحنانشة) بن العلمي الغربي مع الشيخ بن عبد الله بن الفضيل الغربي، وتضمن هذا العقد عمل خماسة إضافة إلى حراسة ورعي حيوانات المالك[2].

هـ/العمل بنظام الإجارة:

هي العمل اليومي في الفلاحة مقابل أجر يومي، وقد شغله العديد من المهاجرين القسنطينيين، الذين انتهكت أراضيهم بالجزائر وطردوا منها غصبا، وأجبرتهم ظروفهم على تقبل أي عمل رأوا فيه فرصة تكسبهم بعض الفرنكات لقضاء شؤونهم، على غرار عائلة بخوش التي تعد من أقدم العائلات القسنطينية المهاجرة إلى تونس حيث أكد لنا المسمى "محمد علي بخوش" في لقائنا معه بحي ديبوزفيل، أن جده محمد بخوش الذي هاجر إلى تونس عام 1889، اشتغل كأجير في الفلاحة رفقة أبنائه حمادي، جلال، وصالح في جهة الكاف[3].

وقد تم هذا النوع من العمل في غالب المرات بين الجزائريين والمعمرين، إذ يتم الاتفاق على قيمة الأجر ويدفع للأجير كل يوم نظير عمله، وإذا غاب عن العمل لا يتحصل على أجرته[4]، وهنا نستحضر العقد الذي تم بين المعمر الفرنسي موزار(Mouzar)، والجزائري "بوزيد بن مكي بن صالح الغربي السطايفي" بوادي الرمل ناحية تاجروين، بأجرة يوميه قدرت بإثنا عشر (12) فرنكا، وذلك بتاريخ 13 نوفمبر 1929[5].

ويجب الاشارة إلى نقطة مهمة وهي الفوارق الواضحة في الأجور بين العمال الجزائريين والفرنسيين ففي حين يتقاضى الجزائري ما قيمة خمسة(5) إلى ستة (6) فرنك في اليوم،

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص66.

[2] عثمان زقب، عماد الدين خوالدية، "النشاط الإقتصادي للمهاجرين القسنطينيين في تونس 1881-1956- مهاجري سوق اهراس نموذجا"، **مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية**، مج 8، ع1، جوان 2024، ص 304.

[3] مقابلة مع **محمد علي بخوش**، حي ديبوزفيل، تونس العاصمة، يوم 11 فيفري 2024، الساعة 12:00.

[4] عثمان زقب، عماد الدين خوالدية، المرجع السابق، ص305.

[5] يوسف جفالي، المرجع السابق، ص ص 147.

يتقاضى الأجير الأوروبي بين ثلاثة وعشرين(23) وأربعة وأربعين (44) فرنكا، وهذا يدل على شيئين مهمين:

– التميز العنصري بين الجزائريين والأوروبيين فبالرغم من تشابه العمل نجد الأجور مختلفة.

– الوضع المأسوي للمهاجر الجزائري الذي دفع به إلى قبول العمل لدى الفرنسيين، وبأجر زهيد [1].

3/التّجارة:

شكّلت التّجارة إحدى المحاور المهمة في نشاط المهاجرين القسنطينيين بتونس خاصة القادمين من المناطق الحدودية[2]، فرغم منافسة الشركات الأجنبية والجاليات الأوروبية التي فتحت لها إدارة الحماية الباب على مصراعيه للتغلغل في الإقتصاد التونسي والسيطرة على الأسواق والسلع ووسائل النقل وغيرها، هذا زيادة على عراقيل السلطات الفرنسية لمنع ممارسة هذا النشاط، غير أن المهاجرين القسنطينيين نشطوا فيه بقوة.

برز المهاجرون القسنطينيون خاصة في بيع المنتجات الزراعية والحرفية ذات القيمة الكبيرة مثل الأقمشة ومناشير الخشب، والفلفل، وتجارة الحرير والملابس الصّوفية المعروفة باللفّة والبرانيس، واحتفظ البعض منهم بصلات تربطهم بالجزائر، إذا اشتغلوا في تجارة الجملة بين الجزائر وتونس[3].

فنجد مثلا مدينة قسنطينة عرفت عبر تاريخها بالصّنائع التقليدية ففي مقال بعنوان "الصنائع الأهلية"، ضرب صاحبه مثالا بصناعة الطّربوش والبلغة التي كان سكان القطر

[1] يوسف جفالي، ص ص147–149. وأيضا أحمد بن جابو، **مظاهر**...، مرجع سابق، ص 277–278

[2] خاصة سكان سوق اهراس وتبسة، وكذلك السوافة الذين بدورهم كان لهم نشاط تجاري كبير خاصة وأن واد سوف قريبة من الحدود التونسية جهة قابس وتوزر والجريد وقد أكد لنا ذلك العديد من أفراد العائلات المنحدرة من وادي سوف الذين التقينا بهم بتونس العاصمة على غرار عائلتي بورقعة ومناعي، ينظر: شويخة سيساوي، المقابلة السابقة، وأيضا مقابلة مع **محمد العربي بورقعة**، بباب الجديد، يوم 4 مارس2024.

[3] ANT Sérié A, Carton 278 Dos 3, s/dos3/1, Doc N°1: **Lettre des souafas**. adressée le 23 mai1890 au résident général

يستعملونها فيقول:<< ...**فأصحاب المعامل تراهم في حركة رائجة قويّة تضاهي المعامل الكبرى الإفرنجية في السوق وقوة الحركة...**>>[1].

وممّا ساعد التجّار القسنطينيين على رواج تجارتهم هو كثرة الأسواق خاصّة بمختلف أنحاء العاصمة، حيث أشارت جريدة الرّائد أن عددها تجاوز الثلاثين (30) سوقا عام 1861، ومن أهمها[2]: سوق الشواشية الكبير، سوق الريكاضون، سوق الحفصي، سوق الباي سوق الترك، سوق البركة، سوق الكبايجية، سوق الربع، سوق القماش، سوق العطّارين، سوق الشبارلية، سوق البلاغجية، سوق القرانة، سوق السرّاجين، سوق السكّاجين، سوق الصاغة سوق البرانسية، سوق البلاط، سوق البوالة، وغيرها[3].

وحسب اللقاءات التي أجريناها مع بعض الشيوخ التونسيين، والمهاجرين القسنطيينيين بالعاصمة، فإن سوق المدينة العربية الإسلامية يعد أشهر الأسواق التي يقصدها المهاجرون القسنطينيون الذي تمارس فيها الأنشطة الحرفية المتماثلة في مكان واحد[4]، فنجد محلات دكاكين العطارين، وباعة الفواكه الجافة والمكسرات والمرطبات والحلويات، في الواجهة الأولى من السوق المحيطة بجامع الزيتونة، ويبدو أن السّوق لم يكن فقط لممارسة النشاط التّجاري وإنما فرصة لإقامة الشّعائر الدّينية كالصّلاة والذّكر[5].

وبتوغلنا في الدّاخل نجد المحلات التي اشتهر بها القسنطينيون مثل الأقمشة والأحذية والشاشية والبرانسية والمطرزين وباعة الأحذية، أما المنطقة الثالثة فيها سوق النّحاس والحياكة والحرايرية، وتوجد فضلا عن الأسواق الدائرة حول جامع الزيتونة أسواق أخرى على طول الشارع والأنهج الفرعية المشعة من قلب المدينة نحو سورها، يقصدها الفقراء وعامّة النّاس لما توفره من منتوجات متواضعة وملابس مستعملة وغيرها من المصنوعات القديمة.

---

[1] عمّار بوطبة، مرجع سابق، ص211.

[2] محمود فروة، مرجع سابق، ص 47.

[3] المرجع نفسه، ص ص 45-47.

[4] معلومات جمعناها من مقابلاتنا السابقة مع المهاجرين القسنطينيين في تونس والجزائر.

[5] محمود فروة، المرجع السابق، ص 46.

ومن بين الأسواق العريقة نجد سوق العطّارين المعروف بتجارة الشاشية والمنتوجات الصّوفية والحريرية والسّتائر، وهي التّجارة التي تخصّص فيها القسنطينيين حسب ما ذكرته "مارتي(Marty) وهو ملاصق لجامع الزيتونة من الجهة الجوفية– السفلى–، وهذه المنتوجات لا يقتنيها إلا الكبار من الأعيان وأثرياء البلاد[1].

وهناك أيضا سوق الجزايرية الذي يؤمه السكّان الجزائريون من مختلف الفئات وتعرض فيه جميع أنواع السلع، خاصة تلك التي تأتي من الجزائر، هذا كله ناهيك عن الأسواق الأسبوعية التي كانت تنتشر خارج المدينة في القرى والأرياف[2].

ونورد هنا عينات من المهاجرين القسنطيينين الذين اشتغلوا بالتجارة في مختلف المناطق التي استقروا بها في تونس، فهذا السيد "روابحية عبد الله" القاطن بدوار أولاد عباس بسوق أهراس أفادنا بأنه هو أقاربه كانوا يبيعون الأفرشة المنسوجة بأيديهم من مادة الحلفاء في أسواق تونس خاصة في تاجروين وقلعة سنان[3]، وذلك الطاهر خالدي الذي أورد لنا بأن عمه المسمى الحاج صالح خالدي امتلك محلا تجاريا لبيع القماش في قلعة سنان[4]، أما المهاجر العياشي بن يزة فصرّح لنا بأن أحد أقاربه المدعو "عمارة" المنحدر من عرش "الحنانشة" كان يملك محلا لبيع المواد الغذائية "بهنشير العج" قرب الكاف[5].

وهو نفس ما ذهب إليه المهاجر محمد بلايلي بأن قريبه المسمى بلايلي صالح بن ابراهيم كان خضارا في ساقية سيدي يوسف[6]، وأضافت لنا السيدة سيساوي شويخة بأن المهاجرين القسنطينيين كانوا يلجؤون إلى التراب الجزائري خلسة ويقتانون سلعا من أسواق خنشلة وعين البيضاء وقسنطينة مثل القشّابية والأغطية الصّوفية ويبعونها في أسواق تونس،

[1] محمود فروة، المرجع السابق، ص ص 47–51.

[2] نفسه، ص68.

[3] مقابلة مع المهاجر **عبد الله روابحية**، بمنزله بدوار أولاد عباس، سوق اهراس يوم 22فيفري2023، الساعة 14:00

[4] الطاهر خالدي، مصدر سابق.

[5] العياشي بن يزة، مصدر سابق.

[6] محمد بلايلي، مصدر سابق.

وتضيف دائما بأن المراقبة كانت شديدة على الحدود لدرجة أن التجار في بعض الأحيان يبيتون لدى سكان الحدود تخفيا على أعين المراقبة، ثم يواصلون رحلتهم في اليوم الموالي[1].

وبما أن المناطق الشرقية الحدودية معروفة بتربية الماشية[2] فلا بد أن ينشط سكانها في تجارتها، وخاصة الأغنام وهو ما أخبرنا به السيد عبد الجواد النموشي بأن العديد من مهاجري سوق اهراس نشطوا في هذه التجارة الرائجة[3]، التي خصّصت لها أسواق خاصة تباع فيها أنواع البقر والغنم والماعز والجمال، وبجانبه سوق الخيل والبغال والحمير، يقصده الفلاحون بقطعانهم من كل مكان، وله قوانين وأداء معلوم وله دلالون وأمين كغالب الأسوق، ووسطاء يسمون "المشاكلية"، يعقدون البيع بين البائع والمشتري مقابل أجر زهيد[4].

كما نشط المهاجرون القسنطينيون كذلك في تجارة الحبوب وهو ما جاء في إحدى المراسلات الأرشيفية حول المسمى "بوشامي أحمد بن المكي" المنحدر من قسنطينة وذكرت الوثيقة أن هذا الشخص يمتهن تجارة الحبوب[5]، حيث توجد أسواقها في الرحبة الكبيرة بسوق المركاض بربض باب الجزيرة، أو برحبة البحيرة قرب ميناء تونس[6].

أما عائلة نوري المنحدرة من عنابة فقد اشتهرت بامتلاك المحال التجارية الخاصة بالباقوليات والخضر والفواكه، وصناعة الأحذية وهو ما أورده التقرير الذي تطرّق لنشاط بعض أفراد العائلة مشيرا إلى امتلاكها محلا بأحد الشوارع الرئيسية بالعاصمة تونس[7]، التي تعرف انتشارا واسعا لدكاكين الخضر والفواكه القريبة من السكان والتي بلغ عددها مائتي

[1] مقابلة مع المجاهدة المهاجرة، **شويخة سيساوي**، بمنزلها بمدينة المراهنة ولاية سوق اهراس، يوم 22 فيفري 2023، الساعة 12:00.

[2] George Barthélemy, Opcit, P 463.

[3] عبد الجواد النّموشي، المقابلة السابقة.

[4] محمود فروة، المرجع سابق، ص72.

[5] A.N.T, Série MN, Carton 26, Dos 02, Doc N° 26, **lettre de C.C. adressée le 13Octobre1934**.

[6] محمود فروة، المرجع السابق، ص 70.

[7] A.N.T, Série MN, Carton 45, Dos 01, Doc N° 78**. Lettre du C.C adressée le 30 Octobre 1939.**

(200) دكان سنة 1890 حسب "شارل لالمان"، كما نجد عائلة عمراوي بلقاسم بن أحمد بن الحاج عمارة التي تمتهن دباغة الأحذية[1].

عمل القسنطينيون كذلك كتجّار وباعة متجولين في الأزقّة وعند مدخل الأسواق يعرضون سلعهم وسط هتاف الأصوات العالي يثنون على بضاعتهم للفت انتباه المارّة من المشترين، وجعلهم يقبلون على سلعهم وإقناعهم بجودتها، على غرار عائلة قليل المنحدرة من عنابة، حيث كان المسمى حسن قليل يتاجر في البراغي والمفاتيح بسوق النحاس[2]، وهناك من يبيع الأواني وآخرون يبيعون الملابس، وهناك من يبيع الحطب، جدير بالذكر أن الباعة المتجولون في الأزقة والأنهج يتعاملون في الغالب مع النساء[3].

4/ العمل في الصّناعة والمؤسسات المنجمية:

تشير المصادر التي بحوزتنا إلى نسب مرتفعة لعدد العمال الجزائريين في شركات التعدين لا سيما تلك الموجودة بقفصة[4] إذ بلغ عددهم عام 1930 حوالي ألفان وخمسمائة (2500) شخص بنسبة 24.1% من السكان المسلمين، كما عملوا كذلك في مناجم الوسط والشمال الغربي (قلعة جردة وجريسا) [5].

وفي ما يخصّ المهاجرون القسنطينيين فتذكر المصادر أنه عقب ثورة 1871 توافدت إلى تونس عائلات من قسنطينة وسطيف، و قبائل أولاد سيدي عبيد، القاطنة بالمناطق الشرقية الجزائرية وهناك من عمل منهم في المناجم المنتشرة بتونس في مدن المتلوي[6]، وأم العرائس[1]

---

[1] محمود فروة، المرجع السابق، ص 67.

[2] مقابلة مع **عائلة قليل**، مصدر سابق.

[3] محمود فروة، مرجع سابق، ص82.

[4] **قفصة:** تقع بالجنوب الغربي التونسي على بعد 335 كم من مدينة تونس و205كم عن القيروان و146كم عن قابس هي من مدن السهوب ينظر: الموسوعة التونسية، بيت الحكمة، قرطاج، ج2، 2013، ص ص471-474.

[5] A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 35, **Lettre anonyme**. adressée le 10 Mars 1920 au Gouverneur Général d' Algérie.

[6] **المتلوي:** هي معتمدية من معتمديات ولاية قفصة، تقع بين قفصة وتوزر أي في الجنوب الغربي لتونس بمحاذاة الحدود الجزائرية التونسية، وهي أكبر مراكز الفوسفات، ينظر: محمد الصالح بن علي، **الشيخ حسين حمادي حياة علم وكفاح**، ط1، مطبعة سخري، الوادي الجزائر، 212، ص37.

والرديف[2] والمظيلة[3]، ومما سهّل قدومهم هو تواجد معظم المناجم قرب الحدود الجزائرية خاصة الشرقية وهوما يجعلها أول فرصة عمل تعترض المهاجرين[4] خاصة القادمين من جهة تبسة[5].

وحسب الدّراسات فإن هذا النشاط كان محل إقبال خاصة من فئة العاطلين أو ذوي التأهيل المهني المحدود لذلك أقبل عليه عديد المهاجرين القسنطينيين ربّما كحل مؤقت يبعدهم عن شبح البطالة والتسول، ومن العائلات القسنطينية المعروفة في النشاط المنجمي أورد لنا المهاجر توايتية علي أن عائلة خالدي من أكثر العائلات التي اشتغلت في المناجم وذكر منها المسمى صالح بن بلقاسم الباشا الذي اشتغل في المناجم لفترة طويلة[6].

جدير بالذكر أن الإقبال على العمل بالقطاع المنجمي تزايد تدريجيا خاصة سنة 1930 مع اندلاع الأزمة الإقتصادية العالمية[7]، وبالرغم من غياب بيانات واضحة عن عدد العمال القسنطينيين في المناجم، لكن لابد أنهم شكلوا رقما لا يستهان به وسط العمال الجزائريين الذي تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 80% منهم ينحدرون من منطقة القبائل[8].

---

[1] **أم العرائس:** تقع في نفس المجال الجغرافي لمنطقة الرديف يحدها شمالا ولاية القصرين وجنوبا منطقتي المتلوي والرديف وشرقا قفصة الجنوبية والمتلوي، أما غربا فالحدود الشرقية للجزائر. ينظر: حفيظ طبابي، **القرى الإستعمارية قرى مناجم قفصة نموذجا**، المعهد الأعلى للحركة الوطنية التونسية، تونس، ص148.

[2] **الرديف:** قرية منجمية تقع بالجنوب الغربي لتونس على الحدود الجزائرية . ينظر: مبروكة رحيلي، **التحولات الإقتصادية والإجتماعية بالقرى المنجمية خلال الفترة الإستعمارية (مثال قرية الرديف بالجنوب التونسي 1939-1956)**، رسالة ختم الدروس الجامعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، إشراف عبد الواحد المكي،2005-2006، ص12.

[3] **المظيلة:** سميت نسبة لجبل توجد به صخرة تشبه المظلة التي توضع على الرأس، يحدها من الشمال منطقة القصر وقفصة الجنوبية وولايتي قبلي وتوزر جنوبا وقرية المتلوي شرقا، وقرية القطار بولاية قفصة غربا. ينظر: محمد بالعربي محمود، **رجال الداموس**، تع: المنذر المرزوقي، ط1، قفصة، 2005، ص73.

[4] يوسف جفالي، المرجع سابق، ص ص 151-152 ، وأيضا: Jamal Haggui, Opcit, p142

[5] عماد الدين خوالدية، عثمان زقب، المرجع السابق، ص 407.

[6] علي توايتية، مصدر سابق.

[7] أحمد بن جابو، "المهاجرون الجزائريون في مناجم قفصة بتونس"، **المصادر**، ع 22، 2010، ص207.

[8] حفيظ طبابي، مرجع سابق، ص31

إن ما يجعلنا نقر بوجود أعداد لا بأس بها من القسنطينيين العاملين في المناجم هو تفضيل القائمين على الشركات المنجمية للعمال القاطنين بالمناطق الحدودية، على بقية العمال من المناطق الأخرى وذلك راجع لعدة معطيات:

-امتلاكها الخبرة والتجربة كونها قادمة من مناطق منجميه – الكويف-.

-أكثر انتاجية لابتعادها عن موطنها الأصلي وتخلصها من عقدة العمل عند "الرومي".[1]

-الإغراء بارتفاع الأجور خاصة وأنهم يعانون الفقر والحرمان، وهناك سبب آخر وربما رئيسي جعل الشركات المنجمية لا تعتمد على اليد العاملة الأوروبية والفرنسية لارتفاع تكلفة الأجور، وبذلك وجدوا في فقر وحاجة المهاجرين خير بديل للعامل الأجنبي، هذا دون أن ننسى الدور الذي قام به القيّاد والمشايخ في جلب هؤلاء العمال من خلال توسطهم بين المهاجرين والشركات[2].

وبحديثنا عن ظروف العمل فإنها تتم في ظروف جدّ صعبة، في صالات تحت الأرض، سيّئة الإضاءة ونقص في التهوية دون أي حماية[3]، وهؤلاء العمال جاؤوا من طبقات اجتماعية محرومة، والكثير منهم قد استدانوا من أجل دفع ثمن تنقلهم وسفرهم إلى تونس، وحينما يصل هؤلاء إلى تونس وبالضّبط إلى مناجم قفصه وضواحيها، فإن شركة الفوسفات تتكفل لهم جزئيا بمصاريفهم، حيث تفتح لهم سجلّات الديون في انتظار صبّ أجرتهم الأولى[4].

5/ الأنشطة الغير الشرعية:

نشط المهاجرون القسنطينيون خاصة القادمين من المناطق الحدودية في مجال التّهريب، الذي شمل الملح والدخان والمواشي والسكر والزيت، حيث يتم تمريرها عبر سوق

---

[1] عماد الدين خوالدية، عثمان زقب، المرجع السابق، ص 407.

[2] حسين الأسود، "المهاجرون السوافة بمناجم قفصة بتونس 1895-1945"، **مجلة المعارف**، ع3، 2015، ص211. وأيضا حفيظ طبابي، مرجع سابق، ص25.

[3] Jamel Haggui, **Les Algeriens en Tunisie…**,Opcit, p142.

[4] بشير مديني، **مساهمة…**، مرجع سابق، ص399.

الأربعاء والكاف ومكتر، وقد وردت العديد من التقارير حول هذا النشاط، منها المراسلة الموجهة من قايد "نفزاوة" إلى الإقامة العامة بتاريخ 13جانفي 1890 بخصوص القبض على كميات كبيرة من السكر بلغت مئة وتسعة وثمانين(189) قنطارا في المناطق الحدودية المتاخمة للشرق الجزائري[1].

وفي نفس السياق أشار "يوسف جفالي" في دراسته إلى توقيف مجموعة من المهربين ينحدرون من سوق اهراس بحوزتهم (250) كلغ من الدخان، وسلاح ناري يستخدم لإنجاح العملية وهذا ما يبيّن لنا مدى احترافية هؤلاء[2].

أما السيدة " شويخة سيساوي" القاطنة بقرية المراهنة بسوق اهراس فقد ذكرت لنا قائمة لبعض أقاربها الذين نشطوا في مجال التهريب على غرار المدعو "أحمد بن يزة"، و"النوار سيساوي" و"محمد بن عباس بطايطية" و"سلطان بن يزة"، و"حمدة بن يزة"، وحسب ما أفادتنا به فإنهم كانوا يجلبون الزيت والشاي من تونس على متن الأحصنة والخيل ويقومون ببيعها في الأسواق المجاورة لسوق أهراس، وأحيانا يقومون بمقايضتها مع سلع أخرى مثل اللوز والعسل والسكر[3]، وتضيف دائما بأنه في بعض الأحيان يقع هؤلاء الأشخاص في قبضة مراكز المراقبة الحدودية فيصادرون سلعهم وقد يودعونهم في السجن[4].

ما ذكرته لنا شويخة سيساوي يتطابق مع ما أورده لنا المهاجر "خالدي الطاهر" بأن عمّه الجموعي كان يجلب بعض المواد الغذائية خفية من تونس ويعيد بيعها للتجار في مدينة "ونزة" يتم الإتفاق معهم مسبقا على السعر ومكان البيع، وذلك للتخفّي على أعين المراقبة خوفا من حجز المواد والتغريم[5].

[1] A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 4, Doc N° 5, **Rapport du Caid de Nefzaoua,** adressée le 13 janvier 1890 au R.G.

[2] يوسف جفالي، المرجع السابق، ص ص 159-160.

[3] شويخة سيساوي، المقابلة السابقة.

[4] نفسه.

[5] الطاهر خالدي، المقابلة السابقة.

جدير بالذكر أن هذا النشاط يدرّ أرباحا كبيرة على أصحابه نظرا لقيمة الفائدة التي يتم الحصول عليها، وهو ما جاء في مراسلة قايد "نفزاوة" السابقة التي أشار فيها إلى أن مادة القهوة يتم شراؤها بمبلغ إثنين(2) فرنك ويعاد بيعها بقيمة تتراوح بين أربعة (4) إلى (5) فرنك.

وتحتلف قيمة السلع بين المناطق الحدودية وتونس العاصمة، حيث كلما توغلنا إلى الداخل ارتفعت القيمة أكثر[1].

نود الإشارة إلى نقطة لفتت انتباهنا في هذا العنصر وهي أن هذا النشاط كان يسمى لدى غالبية من التقينا بهم "بالكونترا" وهو المصطلح الذي يطلقه العامّة على التجارة الممنوعة[2].

6/الوظائف الحكومية:

نود الإشارة إلى أن المهاجرين القسنطينيين استطاعوا اقتحام الوظائف الحكومية التي كانت حكرا على الفرنسيين وبعض التونسيين، ففي لقائنا مع عائلة بوشارب المنحدرة من خنشلة تحصلنا على شهادة انخراط في سلك حرس الباي للمسمى "بوشارب مرزوق" بصفته خيالا، وهذه الشهادة موقعة من الوزير مصطفى الكعاك عام1948[3]، وهذا يتطابق مع ما ذكرته "مارتي" (Marty) في دراستها بخصوص تمكّن عدد من القسنطينيين من تقلّد بعض الوظائف الحكومية[4].

أما المهاجر عجايلية بشير فقد أكد لنا في لقائنا معه، أنه خلال تواجده بتونس للدراسة بالمدرسة الصادقية، التقى بعديد المهاجرين القسنطينيين، ومن بينهم إماما قسنطينيا اسمه "الطاهر شباحي" كان مكلّفا بتسيير أحد المساجد بالعاصمة التونسية[5].

وفي ختام هذا العنصر يتبين لنا مدى تنوع أنشطة المهاجرين القسنطينيين بين الفلاحة والتجارة والإدارة وغيرها، وهذا دليل على مدى الأهمية والكثرة العددية والحضور الفعّال لهذه

[1] A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 4, Doc N° 5, Opcit.

[2] معلومات تم جمعها من المقابلات التي أجريناها مع المهاجرين القسنطينيين في تونس والجزائر.

[3] ينظر الملحق رقم13 ص 376. والملحق رقم 14 ص 377.

[4] Marty,Opcit, p309.

[5] مقابلة مع عجايلية بشير، سوق اهراس يوم 22 فيفري 2023.

الجالية بتونس في شتّى القطاعات، وقدرتها على التكيّف مع نمط الحياة الجديدة في تونس، والتعايش مع المجتمع المحلي وحتى الأوروبي.

في ختام الفصل يمكن أن نفهم كيف أثبت المهاجرون القسنطينيون في تونس حضورهم اللّافت على أكثر من صعيد، غير أن أبرز ما ميّزهم كان انخراطهم المبكّر والفاعل في النشاط السياسي، حيث لم يتعاملوا مع المهجر كحيّز للنجاة من الأوضاع الصّعبة فقط، بل كفضاء للنضال والمساهمة في قضايا التحرر الوطني، فقد شاركوا بفعالية في مختلف محطات العمل السياسي التونسي، بداية حركة الشباب التونسي، التي كانت وراء عديد الأحداث السياسية بداية القرن العشرين، ومن ثم الإنخراط في الحزب الدستوري والمساهمة في عديد نشاطاته، وهذا ما جعل حضورهم السياسي عنصرًا بارزًا في المشهد العام، يعكس درجة الوعي الوطني.

وفي المقابل، مثّل النشاط الاقتصادي والإجتماعي ركيزة أساسية لبناء استقرارهم في المجتمع التونسي، حيث توزعوا بين الزراعة، والتجارة، والمهن الحضرية البسيطة، مؤسّسين بذلك شبكة من العلاقات المهنية والمعيشية التي مكّنتهم من الإندماج التدريجي داخل المجتمع المحلي.

لقد أظهر القسنطينيون في تونس قدرة واضحة على التأقلم مع التحدّيات، وعلى تحويل واقع الهجرة إلى فرصة للمشاركة الفعّالة في الحياة العامة للبلد المضيف، وعليه فإن هذا الفصل يكون قد ألقى الضوء على أوجه الحضور القسنطيني المختلفة، السياسية منها والإقتصادية، ليُمهِّد بذلك للغوص أعمق في الفصل القادم، الذي سيتناول بالدراسة والتحليل الإسهامات الفكرية والثقافية لهؤلاء المهاجرين، بوصفها امتدادًا لنشاطهم السياسي، وتجليًا آخر لارتباطهم العميق بقضايا الهوية والوعي الوطني، وكذلك بعض مظاهر الحياة الإجتماعية للمهاجرين القسنطينيين التي تمثل صورة عاكسة للواقع الذي كان عليه المهاجر القسنطيني آنذاك.

الفصل الرّابع

النّشاط الثّقافي ومظاهر الحياة الإجتماعية للمهاجرين القسنطينيين بتونس 1881-1956م.

أولا: النّشاط الثّقافي.

ثانيا: مظاهر الحياة الإجتماعية للمهاجرين القسنطيسنيين في تونس.

لا تكتمل صورة الحضور القسنطيني في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية بمجرد تتبع مشاركتهم السياسية والإقتصادية، بل يكتسب هذا الوجود عمقه الحقيقي من خلال الإسهامات الفكرية والثقافية، وبعض الممارسات الإجتماعية التي تركت بصمتها في المشهد التونسي.

يركز هذا الفصل على إبراز طبيعة مساهمة القسنطينيين في الحياة الثقافية بتونس، من خلال دورهم في الصحافة، والجمعيات، والأنشطة التعليمية والفكرية، وما انبثق عنها من تفاعلات كان لها أثر واضح في المحافظة على الهوية الوطنية، ونشر الوعي السياسي والإجتماعي داخل أوساط الجالية الجزائرية.

كما يتطرق في عنصره الثاني لمظاهر الحياة الإجتماعية لهؤلاء المهاجرين، وما رافقها من تحولات في البنية الأسرية، والعلاقات الإجتماعية، وأنماط العيش، والعادات والتقاليد التي نقلوها من موطنهم الأصلي إلى بيئتهم الجديدة، ويُبرز هذا الجانب مدى قدرة المهاجرين القسنطينيين على التكيّف مع المحيط التونسي، مع الحفاظ في الوقت نفسه على خصوصيتهم الثقافية والإجتماعية.

أولا: النّشاط الثقافي للمهاجرين القسنطينيين بتونس 1881-1956.

لقد ساهم المهاجرون القسنطينيون في تنشيط الحياة الفكرية بتونس من خلال التأسيس أو المشاركة في الصّحف والمجلّات والنوادي الثقافية والعلمية التي كانت منابر للتوعية والنقد، كما برز عدد منهم في ميادين العلم والتعليم، مما يعكس عمق ارتباطهم بالثقافة العربية الإسلامية، وحرصهم على الحفاظ على الموروث الثقافي الوطني رغم العراقيل.

وعليه يتناول هذا العنصر بالدّراسة والتحليل مظاهر الحضور الثقافي للمهاجرين القسنطينيين بتونس، مركّزًا على أبرز الشخصيات، المؤسسات، والدلالات التي حملها هذا النشاط في إطار النضال من أجل الكرامة، الهوية، والتحرر.

1: النشاط الصحفي للمهاجرين القسنطينيين 1881-1956.

أ. الإسهامات الصحفية القسنطينية خلال الفترة 1881 حتى 1921.

من الواجب الإشارة إلى أن المسألة الإعلامية أو الصحفية كانت حيوية في العلاقة بين الشعبين الجزائري والتونسي، ذلك أن رواج الصحف التونسية في الجزائر أخد في التوسع والانتشار منذ بداية مطلع القرن العشرين وحتى سنة1912[1]، وهو العام الذي توقف فيه النشاط الصحفي التونسي، وعرفت هذه الفترة مساهمة كبيرة من الكتاب والصحفيين الجزائريين المتواجدين بتونس، سواء من خلال مقالاتهم أو ترؤسهم لبعض الصحف التي نذكر منها: التقدم سنة (1906) مرشد الأمة (1900)، المنير (1907) المشير (1911)[2].

وبفضل مجهودات الشيخ عبد العزيز الثعالبي ومساعيه لدى السلطات الفرنسية التي كلّلت برفع الحظر عام 1921 عاد النشاط الصحفي للظهور ومعه عادت الأقلام الجزائرية للعمل[3]، فكانت الصحافة التونسية، منبرا مفتوحا وساحة فكرية وأدبية وسياسية هامة للجزائريين وخاصة النخبة المثقفة، والتي كان لها الدور البارز على صفحات تلك الجرائد خاصة وأن الظروف ساعدتها، من حرية في الكتابة والتعبير عكس التضييق الذي لاقوه في وطنهم الجزائر[4].

وفي هذا الصّدد أوردت جريدة "الزّهرة" أن الجزائريين في تونس وجدوا سلاحا خطيرا لم يتح لهم استعماله في الجزائر والمتمثل في الصّحافة، وتضيف مسترسلة دائما بأن التفكير

---

[1] خير الدين شترة، **الطلبة**...، ج1، مرجع سابق، ص 503.

[2] للإطلاع على أهم الصحف التي كتب فيها الجزائريون بتونس يراجع دراسة: خير الدين شترة ، **إسهامات** ...، مرجع سابق.

[3] بشير مديني، **مساهمة**...، مرجع سابق، ص 90.

[4] فاروق جياب، المرجع السابق، ص 197.

في إصدار صحيفة في الجزائر هو أمر محكوم عليه بالإعدام مسبقا، ونحن من خلال هاته الصورة نستطيع أن نفهم لماذا توجه الجزائريون للكتابة في الصحافة التونسية[1].

وهكذا إذن استطاع خيرة من المثقفين الجزائريين أن يكتبوا في أهم وأشهر الصحف التونسية، بل وصل البعض منهم لرئاستها وتقلّد مناصب راقية فيها ومن أهم هاته الصحف نورد": العصر الجديدة (1920)، الوزير (1920)[2]، لسان الشعب (1920)،النهضة (1924)، العالم الأدبي (1929)، الزمان (1931)، الوطن (1936)، البوق (1936)، الزيتونة (1936)، صبره (1937)، تونس (1937)، المباحث (1937)، الأسبوع (1945)، العمل (1934)، الصباح (1950)، الندوة (1953)، الفكر (1955)، الإذاعة (1962) وغيرها من الصحف والمجلات التي ساهم في صياغتها الكثير من أبناء الجزائر[3].

جدير بالذكر أن الأقلام الجزائرية في الصحف التّونسية كانت متعددة ومختلفة الإنتماءات والمشارب، كان للكتاب والصّحفيين والشعراء القسنطينيين نصيب وافر منها، ونحن في هذا الحيز سنخصّص حديثنا عن الأقلام القسنطينية التي صالت وجالت في أروقة الصحف التّونسية من بدايات القرن العشرين حتى استقلال تونس 1956.

تذكر "رانيا المقراني" في دراستها حول الصحفيين الجزائريين في البلاد التونسية أن أول الإسهامات الجزائرية في الصحف التونسية كانت من قبل "حسن البوني"، المنحدر من عنابة الذي عمل كمحرّر ومدير لجريدة "الرائد" لمدة أربعين سنة[4]، وتضيف أن سبب بروز

---

[1] الزهرة، 1 أفريل 1951.

[2] **الوزير** : صاحبها الطيب بن عيسى هذه الصحيفة كان لها دور بارز في نشر الأفكار القومية الوحدوية المغاربية حتى أن "محمد السعيد الزاهري" كتب فيه مقالا يثني فيه على على جريدة الوزير بعنوان الوحدة المغاربية قال فيه لقد أثنيت فيه على الوزير إنها صحافة مغربية تهتم بسائر بلاد المغرب وتونس والجزائر ومراكش اهتماما يكاد يكون سواء ، حتى إذا قرأتها لا تدر أهي بقلم تونسي أم جزائري أم مراكشي. يراجع: فاروق جياب، المرجع السابق، ص 204.

[3] بشير مديني، **مساهمة...**، مرجع سابق، ص104.

[4] رانية المقراني، **الصحفيون الجزائريون بالبلاد التونسية 1890-1942**، بحث لنيل شهادة الماجستير في تاريخ العالم المتوسطي وحضارته، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونمس، 2013-2014، ص 61

الصحفيين القادمين من شرق الجزائر يعود لأواصر العلاقات التاريخية والثقافية بين القطرين[1].

أما الشخصية القسنطينية البارزة في الميدان الصحفي التي تعد من الرعيل الأول المهاجر إلى تونس فهي شخصية " علي بوشوشة[2]، الذي استطاع أن يجمع حوله و حول جريدته "الحاضرة"[3] كتلة قوية من أصدقائه من مثقفي الزيتونة ومدرّسيها للنشاط وخدمة القضية الوطنية ووضع اللبنات الأولى للعمل الصحفي بتونس، وقد برزت في 18 أوت 1888[4]، واستمر صدورها لأكثر من عشرين عاما أي لغاية 1911[5].

ففي بداية الأمر اتّخذ هؤلاء الصحفيين مبدأ الحيطة و الحذر في كتاباتهم خوفا من التّعطيل والملاحقة، ثم تطورت مطالبهم بالدّعوة إلى تقوية روابط القطر التونسي بالجامعة الإسلامية واحترام بنود الحماية الفرنسية على تونس[6].

لقد انفرد على بوشوشة بجملة من الخصائص والميزات ميّزته عن زملائه بالدعاء المفرط والسلوك الحسن والفطنة مع الحفاظ على المبادئ والقيم النبيلة، وهو ما جعله يحضى بالتّقدير والإحترام من طرف رفاقه بل وحتى من طرف أساتذته، ويشير البعض إلى أن

---

[1] رانية المقراني، المرجع السابق، ص 71.

[2] **علي بوشوشة 1859-1971**: أصله من جيجل من عائلة مهاجرة إلى تونس في فترات مبكرة درس لدى الكتّاب ثم الجامع وبعدها انتقل إلى المعهد الصادقي عند افتاتحه ، بعدها انتقل للدراسة في انجلترا لمدة ثلاثة سنوات ، وفي سنة 1881 عاد إلى تونس وأسس جريدة الحاضرة عام 1888، التي تطرقت لعديد المحطات السياسية التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة ، كما كان من المساهمين في تأسيس الجمعية الخلدونية سنة 1896، وكان من أهم من نشط صالون الأميرة نازلي للإطلاع أكثر يراجع: الصادق الزمرلي، مرجع سابق، ص ص 134-140.

[3] ينظر الملحق رقم 15، ص 378 واجهة جريدة الحاضرة.

[4] علي الزيدي، مرجع سابق، ص 37.

[5] بشير مديني، **مساهمة...**، المرجع السابق، ص 84.

[6] علال الفاسي، المصدر السابق، ص48.

أكثرية تلامذة الصادقية تهجّ ألسنتهم باسمه وتردد خصاله كونه استطاع أن يسبق زملائه في الدّراسة وكذا إتقانه لأربعة لغات إتقانا تامّا[1].

لقد وجد علي بوشوشة فرصته حينما تألفت كتلة رجال النهضة التونسية التي ظهرت ببروز جريدة "الرائد الرسمي" التونسي للجزائري الشيخ محمد السنوسي[2] (1849- 1900) حيث أعانوه على إصدار جريدة "الحاضرة"، كأول جريدة عربية غير رسمية ظهرت في تونس بتاريخ 18 أوت 1888[3] ولاقت رواجا في الأوساط التّونسية المثقفة[4].

وبالحديث عن هذه الصحيفة فإنها تناولت في صفحاتها أفكار ومباديء مجلة "العروة الوثقى"،[5] إذ كات تدعو إلى إصلاح المناهج التعليمية بما يتوافق والتطوّرات المعاصرة وتنشئة جيل عربي إسلامي مهيّأ لانتشال بلاده من الأوضاع المتردية ومواجهة قرارات إدارة الإحتلال[6].

ولا شك في أن هذه الآراء كات تبلغ الأوساط الجزائرية المحرومة من الصّحف الوطنية كما كات تبلغ عددا من الأقطار العربية المشرقية، حيث نجد صدى واسعا لهاتين الصّحيفتين ولصحف تونسية أخرى، لا سيما بعد الزيارة الأولى التي أداها الشيخ محمد عبدة إلى تونس ولقائه بالنخبة التونسية، وتعرفه على أوجه النهضة العلمية بالزيتونة[7]، كما كانت

---

[1] رشيد الذوادي، **أعلام بنزرت**، دار المغرب العربي، تونس، 1971، ص45.

[2] **محمد السنوسي:** ولد بتونس عام 1851 تخرج من جامع الزيتونة فتم تكليفه عام 1871 بتدريس الأمير محمد الناصر باي وانتدبه الوزير الأكبر خير الدين للعمل في جريدة الرائد التونسي إلى جانب شيخه محمد بيرم الخامس في 1876، قاد حركة أفريل الإحتجاجية في 1885 مما تسبب في عزله من وظيفته في جمعية الأوقاف وإبعاده إلى قابس، توفي عام 1900. للتوسع أكثر يراجع: محمد الصادق بسيس، **محمد بن عثمان السنوسي حياته وآثاره**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1978، ص ص 9-22.

[3] رانيا المقراني، المرجع السابق، ص 61.

[4] عمر بن قفصية، **أضواء على الصحافة التونسية**، د ط، تونس، 1972، ص56.

[5] **العروة الوثقى:** جريدة تصدر من المشرق ولها باع كبير في الدول المغاربية على غرار الجزائر وتونس.

[6] عمر بن قفصية، المصدر السابق، ص 56.

[7] محمد الصالح الجابري، مصدر سابق، ص ص 175-176.

على علاقة بالأحداث المحيطة بدول الجوار على غرار دعمها للمقاومة الليبية من خلال نشر أخبارها وانتصاراتها، والتشهير ضد سياسة الإحتلال وعملائه، والإهتمام بأخبار الدولة العثمانية والتنويه بتاريخها وإنجازاتها[1]، لأنها الحصن الوحيد للعالم الإسلامي وحامي عرينه في ذلك الوقت رغم كل مالحق بها، جراء التّكالب الأوروبي المسيحي ضدها[2].

إن ما يميّز صحيفة الحاضرة شموليتها واهتمامها بالأخبار الخارجية والأحداث الدولية آنذاك، وهو ما ينم عن الثقافة الواسعة لصاحبها، واطلاعه بعديد الأحداث، وكمثال على ذلك نورد ماجاء في عددها رقم 659 الصادر عام 1901، من تنوع في الأخبار السياسية حول امبراطورية النمسا وخلافاتها مع ألمانيا، وتوتّر الأوضاع بمنطقة البلقان، ومساعي إيطاليا التوسعية مثل بقية الدول الأوروبية، وأطماع الدول الأوروبية بطرابلس الغرب والمغرب الأقصى، وهكذا من خلال هذه الأمثلة التي أشرنا إليها يتبين لنا مدى شمولية أخبار هذه الصحيفة واتساع رقعتها الإخبارية وتنوّعها.[3]

ورغم كل المضايقات التي فرضت عليه فإن القسنطيني ابن مدينة جيجل علي بوشوشة[4] استمر في إدارة هذه الجريدة وتمكن من فرض وجوده، وانسلخ عن وظيفته لينغمس كليّة في الحياة الصحفية من أجل إيقاظ شعبه وتنبيهه إلى العلل والأمراض التي نخرته، ولم تتوقف جهود علي بوشوشة عند هذا الحد، بل استمرت في ميادين أخرى، على غرار مساهمته بفعالية في نشاط الخلدونية التي كان من مؤسسيها عام 1896 ولم يهمل علي بوشوشة الوطن الأم –الجزائر– التي خصّصها بالزيارة مرتين في رحلتين دراسيتين حيث جمع فيها

[1] رانية المقراني، المرجع السابق، ص ص 47-48.

[2] عبد العزيز الثعالبي، "مركز الخلافة العثمانية بين الطوائف الإسلامية" ، **سبيل الرشاد**، ع 8، 29 مارس 1896، تونس، ص 8.

[3] علي بوشوشة، "خلاصة سياسية"، **الحاضرة**، ع 659، سنة 1901.

[4] العريبي محمد، **علي بوشوشة حياه وآثاره**، المركز الوطني للإتصال الثقافي، وزارة الثقافة والمحافظة والتراث، تونس، ص10.

العديد من الوثائق التي تهمه[1]، وواصل بوشوشة مساعيه ونشاطاته السياسية والفكرية إلى أن توفي عام 1917 م[2].

وهكذا فإن جريدة الحاضرة التي أسسها "علي بوشوشة " كانت مع اتجاهاتها بداية لحركة ايديولوجية " نتج عنها لاحقا ظهور منظمات فكرية وثقافية تعتبر أول نتاج لهذا الفكر الذي كان يقاوم ضد دخول رأس المال الفرنسي إلى تونس[3].

وبالنظر إلى افتتاحيات علي بوشوشة في الحاضرة " أو حتى في غيرها فإننا نلاحظ أن شخصيته تتميز بشخصية المصلح الذي يطمع في صلاح أخلاق الشعب التونسي ورفعتها، ولم يدّخر جهدا في دعوة كل التونسيين إلى اللحاق بركب الأوربيين عن طريق التعلم، وهو ما تطرق له في إحدى افتتاحياته "بعنوان التربية والتعليم الدور الثاني"، أشار فيها إلى أهمية الوالدين في تلقين الأبناء التربية الصحيحة القائمة على الأخلاق الفاضلة، وحب التعلم واكتساب المعرفة في مختلف المجالات، بداية بمجالسة المشايخ لتعلم أصول الدين، والأحكام التوحيدية والفقهية، واستكمال الباقي بالمعارف الدنيوية التي تسوق إلى اكتساب الخبرة المهنية، وتمكّنه من الولوج إلى عالم التجارة والصناعة، واقتناء المكاسب والأرباح، وتعلم اللغات والفلسفة والأدب والتاريخ وغيرها[4].

وما ميّز هذه الصحيفة هو استمرارية أعدادها رغم تطبيق قانون الضمان المالي سنة 1897، حيث فرضت الحكومة الفرنسية على كل صحيفة صادرة بالعربية دفع مبلغ مالي قدره ستة آلاف فرنك، وكان من آثار هذا القرار الجائر توقّف جميع الصحف باستثناء

[1] بشير مديني، **مساهمة...**، المرجع السابق، ص 83.

[2] Sammut, Opcit, p 65.

[3] للتوسع أكثر حول مطالب جريدة الحاضرة يراجع دراسة علي المحجوبي، مرجع سابق، ص ص 126-127.

[4] علي بوشوشة، "التربية والتعليم الدور الثاني"، **الحاضرة**، ع 660، 27 أوت 1901.

الحاضرة، التي دفع المشرفون عليها المبلغ المطلوب وبذلك استطاعت المثابرة والمواصلة في الظهور رغم توقف جميع الصحف العربية[1].

ترك بوشوشة خلال فترة إدارته للصحيفة، كمّا هائلا من المقالات، مثّلت إسهاما في الحياة الصحفية والفكرية في تونس، ومن تلك المقالات ما كتبه بتاريخ 04-02-1895 حول مسألة الإنتماء والهوية العربية الإسلامية، ومقال بتاريخ 27-07-1896، بعنوان "فرنسا والإسلام"، ومقال بعنوان "حفظ الآداب" في 1897/06/22، ومقال عنوانه "الإسعاف" 1897/07/31، وغيرها، ذلك هو إذا علي بوشوشة الصّحفي الجزائري الرّائد والقائد للصحافة التونسية في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 [2].

وكعربون وفاء للوطن الأمّ فتحت جريدة الحاضرة صفحاتها للكتاب والمثقّفين الجزائريين لنشر أفكارهم وثقافتهم من أدب وشعر، ومن هؤلاء "محمود كحول[3]"، الذي نشر فيها بعض القطع الشعرية، كما نشر فيها "عمر بن قدور"[4] قصيدة بعنوان "نفثات قلم جزائري"[5].

---

[1] عمر بن قفصية، المصدر السابق، ص 9.

[2] خير الدين شترة، **الطلبة...**، مرجع سابق، ص ص 505-506.

[3] **محمود كحول:** اسمه بن دالي عمر محمود بن الحاج كحول ، ولد سنة 1870بمدينة قسنطينة أين تلقى العلم هناك على يد الشيخ المجاوي وحمدان لونيسي، بعدها تولى عدة وظائف مثل التدريس في المدرسة الإبتدائية الفرنسية في سيدي مسيد بقسنطينة وكان ذلك من أكتوبر 1896إلى أكتوبر 1905، كما اشتغل محررا في جريدة المبشر، ثم كوكب إفريقيا عام 1907، وأصدر التقويم الجزائري، وفي عام 1935 عين مفتيا لمدينة الجزائر، كان المفتي كحول مناوئا لجمعية العلماء المسلمين تم اغتيال كحول شهر أوت 1936.

[4] **عمر بن قدور:** صحفي وكاتب وشاعر من رواد الصحافة العربية الوطنية في الجزائر ولد بالجزائر العاصمة عام 1886، درس في الكتاب بالعاصمة بالمدرسة الثعالبية ،التحق بجامع الزيتونة ثم إلى مصر ومن بعدها استنبول ليعود إلى الجزائرعام 1908، نظرا لمواقفه المعادية للإحتلال الفرنسي نفي إلى الأغواط قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى ، ليطلق سراحه عام 1918، ليزاول نشاطهة الصحفي ، لكنه لم يستمر طويلا في الميدان الصحفي بعدما دخل في عزلة صوفية، توفي عام 1932 عن عمر 46 سنة. للتوسع أكثر يراجع: فهيمة بن عثمان، "إسهامات عمر بن قدور في ميدان الصحافة ومحاربة التشويه الفرنسي"، **مجلة المعيار**، مج 27، ع2، 2022، ص ص 116-117.

[5] بشير مديني، **مساهمة...**، مرجع سابق، ص ص 84-85.

ويذكر أبو القاسم سعد الله أن "الحاضرة" اهتمّت بمؤلفات التونسيين والجزائريين على حد سواء، فنشرت قصائدا في المدح والرّثاء لشعراء جزائريين آخرين من بينهم المجاهد أحمد الغريسي الذي كان قاضيا، و"محمد بمن مصطفى بن خوجة" الذي كان صحفيا بالمبشر[1].

وعقب أحداث الزلاّج الشهيرة في نوفمبر 1911 والتي استغلتها السلطات الفرنسية لقمع العمل الصحفي وتوقيفه، خاصة بعد الحملة التي قادتها الصحف ضد هذا المشروع الخطير[2]، وفرضت بذلك حالة الطواريء على جميع الصحف منذ 8 نوفمبر 1911، وتعطّلت جميعها باستثناء جريدة "الزهرة"[3].

وتواصل الإجرام الفرنسي في حق الصحافة بإصدار قرار بتاريخ 13 نوفمبر 1911 يخوّل للسلطة العسكرية الممثلة في قائد جيش الإحتلال حق تعطيل كل صحيفة لا تستجيب لقرار 8 نوفمبر 1911، أو قد تشكّل خطرا على الأمن العام، ليعزّز بأمر 18 نوفمبر 1911، الذي يمنع بموجبه بيع المنشورات المصوّرة التي تمثّل الإقتتال، فتولى الجنرال "بيستور" (Pistour) قائد قوات الإحتلال تطبيق هذه الأوامر، وبذلك نجحت سلطات الحماية في تحقيق أهدافها بقمع كل ما من شأنه تشكيل خطر على الحضور الفرنسي بالبلاد التونسية وتعطيل مصالح المعمرين[4].

وخلافا للصحف المحلية فإن التعطيل لم يطل الصحف الموالية لسلطات الحماية ومنها الصحف العبرية، والتي استمرت بشكل عادي وتصدّرت المشهد الصحفي بالبلاد في عامي

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج3، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1998، ص196.

[2] رانيا المقراني، المرجع سابق، ص 50.

[3] بموجب قرار نوفمبر 1911 تعطلت جرائد "أبو نوّاس" ومرشد الأمة لسليمان الجادوي، و"التّسامح" لمحمد الشريف التيجاني، و "الحاضرة" الصادرة منذ سنة 1888، و"الصواب" لمحمد الجعايبي و"الضحك" لبن عيسى بن الشيخ أحمد، و"المشير" للطيب بن عيسى و"المضحك" لعبد الله زروق، و"النّمس" لمحمد بن الحاج محمود التونسي. ينظر: حمدان محمد، **مدخل إلى تاريخ الصحافة**، الدار التونسية، تونس، ص 39.

[4] رانيا المقراني، المرجع سابق، ص ص 50-51.

1911-1912، على غرار "صوت صهيون" قول صهيون"، و"كنيست اسرائيل"، و"مبشرات صهيون"[1].

تواصل الحال على ما هو عليه أثناء أحداث التراموای 2 فيفري1912[2]، واشتدّ أكثر أثناء احداث العرب العالمية الأولى، التي لعب خلالها الشيوخ والطرقيون دورا كبيرا في الدّعاية لصالح الإستعمار وعملائه، وهو الأمر الذي نال إعجاب وثناء سلطات الحماية والمقيم العام، منوّها بجهودهم الدعائية الجبّارة لصالح فرنسا بل ذهب بهم الأمر للدّعاية ضدّ الدّولة العثمانية مستغلّا بذلك الفراغ الإعلامي خلال فترة الحرب لبثّ أفكارهم وسمومهم[3].

ومن بين ما أوردته الصحف على لسانهم أنهم يشعرون بالحزن والأسى من سلوك تركيا وهمجية ألمانيا؛ إن سردنا لهاته الوقائع ليس الهدف منها الحطّ من قيمة المشايخ، ولكن للوصول لحقيقة مفادها أن إنسانية فرنسا وتمدّنها وحرياتها، لا تشمل سوى من يخدمها ويرعى مصالحها في الفترات العصيبة، والحرب العالمية الأولى خير دليل على ذلك[4].

أما الباي التونسي والذي يبدو أن سلطته أصبحت إسمية فقط، بل ومجرد زخرفة في يد المقيم العام، فبدوره سلك نفس الطريق الذي سلكه شيوخ الزوايا، وذلك يظهر من خلال بيانه الصّادر بتاريخ 10 نوفمبر 1914 في صحيفة العالم الإسلامي، والذي استذكر فيه فوائد الحكومة الحامية وخصالها الحميدة وفضلها على الشعب التونسي، من خلال ترقيته وتعليمه،

[1] Dabbab(Mohamed) , "**La Presse Tunisienne sous le régime du Protectorat**", **L'Action**, Le 11 Mars 1964, p 2.

[2] **أحداث التراموای:** تعود أسبابها لمقتل طفل تونسي، على يد سائق تراموای إيطالي يوم 8فيفري 1912 مما أدى إلى قيام السكان المحليين باحتجاجات واسعة،وقاموا بمقاطعة عربات التراموای التي يسوقها الإيطاليون، وكذلك المتجر الإيطالية، وانتهز العمال المسلمون بشركة التراموای الفرصة للمطالبة بنفس المزايا التي يتمتع بها العمال الأجانب، دامت هذه الأحداث قرابة الشهر، وتسببت في نفي العديد من أعضاء لجنة المقاطعة، من بينهم علي باش حامبة، وحسن قلاتي، وعبد العزيز الثعالبي ومحمد نعمان، لكنهم سيعودون إلى تونس بعد بضعة أشهر. للتوسع أكثر حول الحادثة يراجع: علي المحجوبي، مرجع سابق، ص ص 148-152.

[3] Mahmoud abdelmoula, Opcit pp 183-184 . .

[4] Ibid, pp 183-184.

واحترام العادات والتقاليد الإسلامية، ناسيا بذلك أن تونس بلد مسلم منذ قرون وجامع الزيتونة كفيل بهذا الدور[1].

ب/ الكتابة الصّحفية من 1921 حتى 1945.

عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، عاد النشاط الإعلامي من جديد بقرار من المقيم العام "فلاندان" (Flandan) بعد احتجاب دام ثماني سنوات و ثلاثة أشهر، وقد كان للشيخ الثعالبي دور كبير في عودته بفضل مساعيه لدى سلطات الحماية، ومعه عاد الصحفيون القسنطينيون للظّهور في أروقة الصّحف والمجلّات على غرار "صدى الساحل" لعبد السلام القلّي، التي صدرت عدة أعداد منها منذ بداية العشرينات[2].

وباطلاعنا على هاته الصحيفة، فإن عبد السلام بالإضافة للكتابة فقد شغل منصب المسؤول المالي للإشتراكات التي تدفع للجريدة، وقد عرفت صدى الساحل بالتنوّع في مواضيعها التي مسّت مختلف الأحداث بتونس وخارجها، وقد خصّص لعبد السلام حيزا خاصّا في الصحيفة في شكل إعلان إشهاري للتسويق للمرسى، وتميزت الصحيفة بالسّلاسة في طرحها وتعدد مواضيعها، وقد صدرت منها أعداد كثيرة خاصة في فترة العشرينات، ومما يلاحظ في هذه الصحيفة وقريناتها اهتمامها كثيرا بأخبار الدولة العثمانية وهو على ما يدل ربما على تعلق آمال المسلمين بها حتى وهي في آخر أيامها[3].

ولا يمكن الحديث عن فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى دون ذكر شخصية البشير الخنقي – نسبة إلى منطقة خنقة سيدي ناجي، والتابعة لخنشلة–، وقد بدأ بشير نشاطه الصّحفي بمراسلة جريدة "الكامل" الصّادرة بحيفا فلسطين، كما راسل جريدة البلاد اللبنانية[4]، وتجنّبا للملاحقات والمضايقات فقد كان يكتب بأسماء مستعارة في كثير من الأحيان، وقد

[1] Ibid, PP 184.

[2] بشير مديني، **مساهمة...** ، مرجع سابق، ص 88.

[3] نفسه، ص 88.

[4] خير الدين شترة، **الطلبة...**، مرجع سابق، ص ص 1319-1320.

عرفت كتابات الخنقي بطابع السّهولة في الغالب وهذا ينم على مدى تقديره للقراء والمتلقّين راجيا أن تصل كتاباته جميع الشرائح، وهذه ميزة تفرّد بها "الخنقي"[1].

فخلال اطلاعنا على بعض الصحف التونسية وجدنا أن الكثير من مقالاتها يصعب فهمها خاصة من ذوي المستوى المحدود فلطالما استخدم أصحابها العربية الفصحى والألفاظ الغريبة التي يصعب فهمها وبالتالي تضع القاريء في متاهات الضياع، ويبدو أن هذا الأمر أدركه الخنقي جيدا، لأننا نعلم جميعا أن الجالية الجزائرية عموما ضمّت جميع الفئات سواء الأمية أو المثقفة أو ذوي المستوى المحدود[2].

ويذكر علي المحجوبي في مؤلفه، أن بشير الخنقي من أهم مديري الصحف العربية في تونس خلال فترة العشرينات، كانت له إسهامات واسعة في الميدان الصحفي ولطالما تصدى لمخططات الإدارة الفرنسية الرامية إلى تعطيل الصحف وحجبها[3].

كما عرف عن بشير الخنقي بين مثقفي جيله بالدّفاع عن مصالح البلاد ومساندة العاملين مع الحرص على عدم خدمة هيئة أو جمعية بذاتها، وهذا مما يشهد له من إخلاص وصدق وحياد، فقد أغرته حركة "النادي التونسي" بعشرة آلاف(10.000) فرنك ليكون لسان حالها وناطقا باسمها ويفسح مجال جريدته لأقلام معتنقيها فرفض ذلك بحدة، وبقى شامخا رغم تجدّد العرض وتنوّعها[4].

وقد قال عنه إبن قفصية بأنه **<<... يبشرك بكل إنتصار، وبكل هزيمة للخارجين فترى لسانه دائم الإلتواء، لا يميل إلى الإنزواء، له مكاتب للمحابر والدفاتر والصحف والمجلات، وله مجلس في مفترق الطرقات وهو ذو إنتباه لما يحدث ببلاده ويعلمها، من كل المسالك**

[1] عمر بن قفصية، المصدر السابق، ص 91.

[2] خير الدين شترة، **الطلبة**...، مرجع سابق، ص 1320.

[3] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 438.

[4] عمر بن قفصية، المصدر السابق، ص 155.

وذو اشتغال بالأخبار عما حاصل في مختلف الممالك ولكن بتضامن مشتركيه قد بخلوا وقصروا وتركوه ينادي تعالوا وانظروا...>>[1].

وتواصلت الإسهامات الصحفية القسنطينية التي عاشت معظم مراحل الحماية الفرنسية بتونس وكانت طرفا بارزا وشاهدا معايشا لجميع الأحداث، إذ لايمكن الحديث عن النشاط الصحفي في تونس دون التطرق للصحفيين القسنطينيين، خاصة في منتصف العشرينيات التي عرفت زخما كبيرا ونشاطا حافلا برزت خلالها طلائع القسنطينيين المقيمين بتونس الذين ساهموا في إثراء الحياة الفكرية والصحفية، مستغلين بذلك الإنفراج السياسي والإصلاحي الذي ميز تونس خلال هذه المرحلة[2].

ومن الأسماء الصحفية البارزة خلال هذه الفترة نجد "عبد الرحمان اليعلاوي" الذي بدوره يعد من أهم الصحفيين القسنطينيين، من خلال مساهمته في الدفاع عن حريّة الصحافة، رفقة إخوانه التونسيين، ومن أهم أعماله الصحفية، قيامه بإعداد تقرير عن وضعية الصّحافة وعرضه على قيادة الحزب الدستوري في اجتماعها المنعقد بتاريخ 17ماي 1923، ليتم اعتماده من قبل صالح فرحات[3] خلال نشاطاته بالعاصمة الفرنسية، كما اشتهر بكتاباته في أعمدة الصحافة بأسماء مستعارة[4].

ويبدو أن هذا الزخم الصحفي الذي عرفته تونس خلال هذه الفترة لم يعجب سلطات الحماية التي سارعت إلى العودة إلى سياستها القديمة، من خلال إصدار القوانين والأمريات

---

[1] عمر بن قفصية، المصدر السابق، ص 91.

[2] محمد الصالح الجابري، **النشاط العلمي...**، مصدر سابق، ص 184.

[3] **صالح فرحات**: 1894-1979: من مواليد مدينة منوبة ، درس بثانوية كارنو وحصل على شهادة الباكالوريا الفرنسية عام 1914، وتابع في الوقت نفسه دروسا في اللغة والآداب العربية بجامع الزيتونة أحرز شهادة الإجازة في القانون، وعين محاميا بتونس عام 1917، وفي عام 1921أصبح عضوا في اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي وبلجنته التشريعية، اختير أمينا عاما ومساعدا للحزب سنة 1923، ثم انتخب كاتبا عاما سنة 1935، ترأس الحزب الدستوري لغاية رجوع الثعالبي سنة 1937، حارب سياسة الإدارة الفرنسية في تونس وطالب بإدخال إصلاحات في شتى القطاعات، اعتقل إثر مؤتمر ليلة القدر سنة 1946، ودعم الكفاح المسلح عام 1954. يراجع : أم الخير بان، مرجع سابق، ص 172.

[4] خير الدين شترة، **الطلبة...**، مرجع سابق، ص 1332.

القمعية بداية بقانون 4 جانفي 1922 الذي ينصّ على ضرورة الحصول على موافقة مسبّقة صادرة من الكتابة العامة من الحكومة لكل طلب يخصّ إصدار جريدة جديدة باللغة العربية مما أدى إلى تعطّل أي مولود صحفي جديد[1].

فمن بين مئات المطالب التي قدّمت لم تستجب الكتابة العامة إلا لمطلبين أو ثلاثة مطالب جديدة بين سنتي 1921-1923، وصدر في 29 جانفي 1926 أمران يهدفان إلى الحد من الأنشطة المعارضة لسياسة إدارة الحماية، بمعاقبة كل من يمسّ سيادة الدولة الفرنسية ويخل بالنظام العام، يعني كل ما يمسّ الوجود الفرنسي بتونس ومصالحه وأتباعه، ورغم كل هذا فإن النشاط والمواجهة الصحفية للوقوف في وجه سياسة الحماية لم تخمد ولم تتوقف خلال العشرينات[2].

أين يقودنا الحديث هذه المرة عن شخصية كان تأثيرها كبير وبارز، تجاوز المجال الصّحفي ليشمل السياسة والأدب والتصوّف وغيرها، وهي شخصية "محمد العيد آل خليفة"[3] الذي تبنّت جريدة "العمل" التونسية لسان حال الحزب الدستوري الجديد الصادرة عام 1934

[1] رانيا المقراني، المرجع السابق، ص 53.

[2] المرجع نفسه، ص54.

[3] **محمد العيد آل خليفة:** هو محمد العيد بن محمد علي بن خليفة من مواليد مدينة عين البيضاء (ولاية أم البواقي) في 27 جمادى الأولى 1323 هـ الموافق لـ 28أوت 1904م؛ واستهل سبيل العلم بحفظ القرآن الكريم في الكتّاب، والتحق بالمدرسة الابتدائية لمدينة عين البيضاء أين تمدرس على يدي الأستاذين الشيخ أحمد بن ناجي الصائغي والشيخ محمد الكامل بن الشيخ المكي بن عزوز، في عام 1918 تنقل رفقته إلى بسكرة أين تحصل على ختمة القرآن الكريم، وفي عام 1921التحق بالزيتونة أين تحصل على شهادة التطويع، بعدها عاد للجزائر كمدرس في مدرسة الشبيبة الإسلامية عام 1927، ثم انتقل للتدريس بباتنة بين 1941-1947، ومن بعدها عين مدرسا ومديرا لمدرسة العرفان بعين امليلة، مع اندلاع الثورة التحريرية ألقي عليه القبض وسجن مرتين، ثم وضع تحت الإقامة الجبرية ببسكرة لغاية استقلال الجزائر، عاش محبا للخير داعيا للإصلاح إلى أن وفاه الأجل عام 1979 بمستشفى باتنة. ودفن بمدينة بسكرة. للتوسع أكثر يراجع: **محمد العيد آل خليفة سيّد الشّعراء** https://oulama.dz/2020/08/02/ تاريخ الدخول: 2025/11/08.

أفكاره، ولكن سرعان ما عطّلها المقيم العام "بيرطرون" (Pirtron)، بسبب مواقفها وكتاباتها الجريئة[1].

وبوصولنا لفترة الثلاثينات يتحتّم علينا التوقّف لدى شخصية قسنطينية مهمّة برزت في مختلف المجالات سياسية كانت أم ثقافية، إنها شخصية "محمد العيد الجباري"[2] الشاعر الجزائري المهاجر والوطني المثالي الذي تميز نضاله بالعناد والصّمود فكات كتاباته مددا ثوريا تتباهى به جريدة العمل التونسية،[3] وتتبنى مضمونه للتعبير عن اتجاهها فكان من أهم أعماله قصيدة بعنوان تحية، جاء في مقدمتها:

شدتم عراها عرى الأقدام وانطلقت *** سفينة الحق باسم الله مجراها

تجري بآمال شعب ماجد فطن *** لم يرض من رتب الدنيا بأدناها

ثم في 12 جوان 1934 صدرت قصيدة سياسة المشاركة جاء فيها:

سياسة الغصب سموها مشاركة *** فعجب لمن قد غدا منا يواليها

ألست تعجب دار عكفت لها *** حينا من الدهر دون الناس من تبنيها[4].

ثم بعد ثلاثة أيام من صدور سياسة المشاركة نشر قصيدة يتحسّر فيها على بلده الجزائر بعنوان "كيف لا أبكي" ومما جاء فيها:

سوف تدري يا ظلوما عاث في الأرض وجارا.

سوف تدري يا غشوما آخر الضغط انفجارا[1].

---

[1] عمر بن قفصية، مصدر سابق، ص 54.

[2] **محمد العيد الجباري:** هو محمد العيد بن خليفة بن محمد بن أبو القاسم بن حسن الحسني الجباري، أصيل إحدى قرى مدينة قسنطينة، هاجر والده إلى تونس تلقى تعليمه الأولي في المدرسة الخلدونية ، ثم بجامع الزيتونة العريق، عمل مشرفا على جريدة العمل التونسية وتولى رئاسة لجنة إسعاف فلسطين ، كما شارك في نشاطات الحزب الدستوري الجديد وترأس الشبيبة الدستورية، وبسبب نشاطاته تم نفيه إلى الجزائر.، من أهم أعماله نذكر: ديوان اللهيب، الفرائد في العلم والأدب. للتوسع أكثر يراجع: ديوان الغائبين، مبدعون توفوا في ريعان الشباب، **محمد العيد الجباري تونس 1911-1942**، 24 جوان 2018. .https:alantologia.com، تاريخ الدخول 8 نوفمبر2025 الساعة 16.30.

[3] محمد الصالح الجابري، **النشاط...**، مصدر سابق، ص 188

[4] محمد العيد الجباري، "سياسة المشاركة" **العمل**، 12 جوان1934.

وبوصول الجبهة الشعبية للحكم بعد انتخابات أفريل 1936[2] سيعرف العمل الصحفي نوعا من الإنفراج والإنفتاح خاصّة مع الآمال المعقودة على النظام الجديد الذي تولّى مقاليد الحكم في فرنسا ودعواته الصّاخبة وشعاراته الرنّانة المنادية بالحريّة وقمع الإستبداد ومناهضته، وإقرار مبدأ العمل بالمساواة بين الصّحف العربية والأجنبية من جهة، والصحف العربية والعبرية من جهة أخرى، كما تم إلغاء قرار 1926 السابق الذكر، الذي حدّ من صلاحيات تدخل إدارة الحماية في العمل الصحفي، إذ أصبح التّعطيل لا يشمل سوى الصّحف التي تنال من سلطة الباي أو إدارة الحماية بشكل مباشر، وهذا الأمر نادرا ما يحدث خلال هذه الفترة[3].

وعلى إثر صدور قانون الصّحافة الجديد سنة 1936، صدر 24 عنوانا جديدا وبعدها بعام صدر 20 عددا جديدا، لكن هذا لا يعني أن العمل الصحفي لم يتعرض للتّعطيل نهائيا وأعطيت له الحرية المطلقة، إذ صدرت الكثير من أحكام التعطيل والمتابعات القضائية[4].

وبعودتنا للحديث عن الأقلام القسنطينية ونشاطها خلال هذه الفترة فبدورها استغلت هذا الإنفراج المؤقّت للتّأليف والكتابة وتنوير الرأي العام من خلال سفيرها "محمد العيد الجبّاري"، والذي أسردنا بتاريخ17جويلية 1936 بقصيدة "الأرنب والسلوقي"، مشبّها هذا الأخير بالفرنسي الجائع، وقد نشرت أبياتها في مجلة العالم الأدبي وهي قصيدة طويلة اطلعنا عليه خلال تواجدنا بتونس ومما جاء فيها:

فالمرء لا يرضي بغير اللحم*** ولست إلا ناهش العظم

إن نبحت تطلب الطعاما *** فمنه تلقى الضرب والإيلاما[5]

---

[1] محمد العيد الجباري، "كيف لا أبكي"، **العمل**، 15جوان 1934.

[2] عبد الرزاق بن تومیات، مرجع سابق، ص 877

[3] محمد حمدان، مرجع سابق، ص 179.

[4] نفسه، ص ص 176-179.

[5] محمد العيد الجباري، "الأرنب والسلوقي"، **العالم الأدبي**، 17جويلية 1936.

وقد قام الأستاذ "محمد الصالح الجابري" بجمع هذه القصائد في كتابه "الأدب الجزائري في تونس" كعربون وفاء للمناضل الصّحفي محمد العيد الجبّاري الذي صال وجال بأشعاره ومقالاته في أروقة الصحافة التونسية، تعبيرا منه على حبه ونضاله وتعلقه بوطنه الجزائر ولطالما كانت هذه الكتابات، سلاحا فعالا ورسالة مباشرة للسّلطات الفرنسية مفادها أن الصحفي الجزائري حتى وإن غاب جسده عن الوطن الأم فروحه وقلبه مرتبطان مهما بعدت المسافات.[1]

كما برز خلال هذه الفترة كذلك الطالب الزيتوني "أحمد حماني"[2] بمقالاته في الصحف التّونسية خاصة بمجلة الإرادة، أبرزها مقال بعنوان "صراع ثلاث سنوات" بمناسبة محاكمة الشيخ "الطيب العقبي"[3]، وهو ماجعله عرضة للمتابعة من قبل السلطات الفرنسية[1]، ونظرا

[1] للإطلاع على هذه القصائد يرجع إلى دراسة: محمد الصالح الجابري، **الأدب الجزائري في تونس**، ج2، ص ص 415-418.

[2] **أحمد حماني**: هو أحمد بن محمد بن مسعود بن محمد حماني ولد عام 1915، بولاية جيجل، كان والد محمد من أعيان المنطقة، تعلم القرآن والمباديء الأولى في الفقه وأصول الدين بسقط رأسه ببلدية العنصر، وبعد بلوغه سن الخامس عشر سافر إلى قسنطينة عام 1930، حيث أتم حفظ القرآن بكتاب سيدي أحمد النجار، ثم انخرط في سلك طلبة الإمام عبد الحميد بن باديس ابتداءا من أكتوبر 1931 إلى غاية سبتمبر 1934، حيث أتقن خلال ثلاث سنوات مواد الدراسة الإبتدائية ، في عام 1934 ارتحل إلى تونس للدراسة في الجامع الأعظم تحصل على شهادة الأهلية عام 1936، وشهادة التحصيل عام 1940، وشهادة العالمية سنة 1943، كان لها نشاط سحفي واسع في تونس خلال عام 1937، برجوعه من تونس شارك في نشاطات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وتم تعيينه كاتبا على مستوى ولايات الشرق وفي عام 1951 انتخب عضوا في إدارة الجمعية ، التحق بالثورة التحريرية وتم اعتقاله عام 1957إلى غاية 1962، بعد الإستقلال تولى عدة وظائف منها: -مفتشا عاما للتربية والتعليم في قطاع الشرق الجزائري سنة 1963.

-أستاذ بكلية الآداب بجامعة الجزائر.

-رئيسا للمجلس الإسلامي الأعلى من 1972-1987.

-عضوا في المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي سنة 1973.

-رئيسا لجمعية العلماء المسلمين ومديرا لجريدة البصائر.

-رئيسا للجنة تصحيح المصاحف بوزارة الشؤون الدينية. للتوسّع أكثر يراجع: عبد الكريم حامدي، "البعد المقاصدي في فتاوي الشيخ أحمد حماني" **مجلة البحوث العلمية والدّراسات الإسلامية** ، مج 16، ع2، 2024، ص ص 21-23.

[3] **الطيب العقبي**: من مواليد 1890م، بسيدي عقبة هجرت عائلته للحجاز سنة 1895 لأداء مناسك الحج، تعلم القرآن هناك على يد أساتذة مصريين، اتهم الشيخ العقبي بمشاركته في الثورة العربية 1916، ليعود إلى الجزائر عام 1920،

لمقالاته القيّمة فقد أعجبت به "البصائر" ونوّهت بمقالاته في عدد من إصدراتها، من بينها المقال الذي جاء بعنوان،"الجزائر في الصحف التونسية" ركزت فيه على الطالب أحمد حمّاني[2].

وباندلاع احداث افريل1938[3]، فرضت حالة الحصار على الصحف، وتفاقمت مع اندلاع الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939، حين أصدرت سلطات الحماية أوامر تنصّ وتلزم الصحف على مساندة فرنسا أثناء الحرب من خلال الكتابة والدّعاية لها والتّمجيد بتاريخها وانتصاراتها ورفع رايتها، ونحن نعرف الدّور الكبير والمهمّ الذي تلعبه الدعاية في مثل هذه الأحداث، كما شهدت هذه الفترة ما يعرف بأزمة الورق بسبب غياب العمّال أو توجيه الورق لأغراض ومؤسسات أخرى، وبذلك وقع تقسيط كبير في الورق واشتّدت الرّقابة مما أدّى إلى تعطّل معظم الصّحف باستثناء يوميتي "الزهرة" و "النهضة"[4].

ولمعرفة الوضع الذي آل إليه النشاط الصحفي خلال هذه الفترة نورد ما كتبة عمر بن قفصية في مقاله "الصحافة التونسية في ثلثي القرن": **<<...كانت الصحافة تحت رقابة الإدارة الإستعمارية مع بداية الحرب العالمية الثانية حيث قاست الصحافة العربية التونسية**

بالضبط إلى مدينة بسكرة أين انطلق في إعطاء الدروس بمسجد سيدي منصور، وهاجم شيوخ القادرية والتجانية لتعاونها مع الإدارة الإستعمارية، برع الشيخ العقبي في العمل الصحفي من خلال مشاركته في تأسيس جريدة صدى الصحراء، وهي أول جريدة إصلاحية تطبع بقسنطينة، أسس جريدة الإصلاح عام 1927، حضر إجتماع العلماء المسلمين عام 1931، ليتم استدعائه لإلقاء الدروس بنادي الترقّي، بعد خلاف مع ابن باديس استقال من الجمعية عام 1938، عاش العقبي أياما صعبة بعد اتّهامه بمقتل المفتي كحول، في عام 1940 انتخب العقبي رئيسا للشبيبة الإسلامية، في عام 1947 قام بتأسيس اتحاد عام للجمعيات الإسلامية، غير أن هذا الإتحاج منع من ممارسة أي نشاط، توفي الشيخ العقبي يوم 21ماي1960عن عمر ناهز 72 سنة. للتوسع أكثر يراجع دراسة: حدّة طيطوش، نورالدين ثنيو، "الشيخ الطيب العقبي ونشاطه الإصلاحي 1938-1947"، **مجلة عصور الجديدة**، مج 10، ع 1، مارس 1444-2020.

[1] خير الدين شترة، **الطلبة...**، مرجع سابق، ص 1337.

[2] نفسه، ص 1337.

[3] للتوسّع حول هذه الأحداث يراجع دراسة: محمد السعيد عقيب، مرجع سابق، ص ص 225-226. وأيضا: الإرادة، العدد 274 ، 17 مارس 1938، والعدد 276، 1أفريل 1938.

[4] رانيا المقراني، المرجع السابق، ص52.

أشد أنواع الضغط، فهي فضلا عمّا قاسته من تشذيب الرقيب بقلمه الأحمر فهو يجبرها على أن تسدّ الفراغ الذي خلفته جريدتي الزهرة والنهضة اليوميتين...>>[1] .

وتواصل الحال كما هو عليه حتى لما احتلت جيوش المحور البلاد التونسية حيث عطّل الحاكم العسكري الألماني كافة الصّحف العربية وعوّضت جميعها بجريدة "اليوم" عام 1942، ثم جريدة "صدى تونس" عام 1943، والتي عوّضتها جريدة "إفريقيا الفتاة اليومية"، وجريدة الشّباب الأسبوعية[2].

إن هذه الإسهامات النشيطة للصحفيين القسنطينيين خلال هذه الفترة رغم التضييقات والقوانين والمحاكمات والملاحقات التي لاقوها دليل واضح على مدى دورهم الفعّال في الساحة الصحفية التونسية، في إطار سعيهم للوقوف والمساهة في الدّفاع عن القضية الوطنية والتعريف ببلادهم وأمّتهم من خلال ما يتطرّقون لهم في كتاباتهم، التي توزّعت بين نبذ السياسة الإستعمارية، ومهاجمة العملاء، وشحن الهمم، ومواجهة السياسة التنصيرية ومقاومة الإحتلال عموما، والتصدّي لأفكاره الخبيثة.

ج/ الكتابة الصحفية بعد الحرب العالمية الثانية حتى1956.

عقب الحرب العالمية الثانية عرف الإعلام الجزائري في تونس قفزة نوعية، خاصة مع مجيء المقيم العام "جون مونص" (Jean Monce)[3] سنة1947، الذي رفع بعض القيود عن الصّحافة ومنح بعض التسهيلات لصدورها، ناهيك عن تزايد البعثات العلمية الجزائرية إلى تونس وهو ما زاد في تنشيط الحياة الإعلامية بها، خاصّة وأن هذه الأخيرة قد دخلت في معركة جديدة تجاه المحتلّ الفرنسي.

---

[1] رانيا المقراني، المرجع السابق، ص 52.

[2] عمر بن قفصية، المصدر السابق، ص 36.

[3] **جون مونص:** عين مقيما عاما في تونس بتاريخ 21 فيفري1947، وباشر منصبه في مارس 1947 وعمره حينها 40 سنة. ينظر : محمد السعيد عقيب، مرجع سابق، ص 277.

ولعل أهم ما يميز هذه الفترة هو انقسام الكتابات بين تيارين إيديولجيين التيّار الإصلاحي المحسوب على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والتيار الوطني عن حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، فكانت معظم كتابات التيّار الأوّل حول تحرير اللّغة العربية والتعليم ومحاربة البدع والخرافات والعقائد الفاسدة، أما الطرف الثاني فقد طغى الجانب السياسي على معظم مواضيعه سواء ما تعلّق منها بالإطار المحلي –الجزائر– أو الإقليمي –تونس والمغرب–، وهو الأكثر حدّة وجرأة في مواجهة الإستعمار[1].

ومن بين القسنطينيين الذين برزوا هذه الفترة أي فترة الخمسينات نجد "أحمد الغوالمي الميلي" الذي أورد قصيدة بعنوان (فلا تحفل بغير العلم زادا)، والتي قدّمها إلى "جمعية البعثة العلمية الزيتونية الجزائرية" ومما جاء فيها:

أأنت الزهرة توجه النهار *** أم الورد المطيب والبهار.

أم الغصن النير من الأماني *** ونبت صالح فيه ثمار[2].

هذه القصيدة تلتها قصيدة أخرى بعنوان "بنت المغارب"[3]، التي بدورها نشرت على صفحات جريدة "الصّريح" بتاريخ 30 أفريل 1949[4]، كما تزيّنت السّاحة الإعلامية التّونسية في هذه الفترة ببروز شخصية "عبد الله شريط" إبن مدينة مسكيانة بأم البواقي، الذي اشتهر باسم "ابن الفكون"، حيث أبدع في أشهر قصائده "دعاء الحب " ضمّت (33) بيتا شعريا ونشرت على صفحات مجلّة "المباحث" ومما جاء فيها:

كان الصّباح الوليد العزيز *** كعرس الملائك في الجو حيا.

---

[1] خير الدين شترة، **الطلبة**...، المرجع السابق، ص ص 1270-1276.

[2] أحمد الغوالمي الميلي، "فلا تحفل بغير العلم زادا"، **الصّريح**، ع 157، 14أفريل 1950.

[3] للإطلاع على أبيات القصيدة، يرجع إلى محمد الصالح الجابري، **الأدب**...، مصدر سابق، ص 439.

[4] **الصّريح**، 30أفريل 1949.

وهاعو الوجود يغني له *** ويصح بالصلوات شديا[1].

ولعل أشهر كتابات عبد الله شريط تلك المتعلّقة بالوحدة العربية والتي نشرها في عشرة(10) مقالات جاءت في أعداد متفرّقة، فكان أول مقال حول هذا الموضوع بعنوان "منشأ فكرة القومية العربية" تم نشره عبر جريدة "الصباح" في عددها الصّادر بتاريخ 18ماي1951، في الصفحة الرابعة، استهلّها بالعبارات التالية:

<< ...**يكاد يجمع الباحثون فيما يدعى بالقضية العربية، إن ميلاد هذه القضية يشكل أهم حدث في تاريخ العرب الحديث، وهو ما أصبح يدعى أيضا بقضية الوحدة العربية أو القومية العربية على اختلاف ما يستعمل لها من التعابير**...>>، ثم يطرح مجموعة من التساؤلات يجيب عنها في المقالات المتتالية حول ذات الموضوع، والتي عنونها "بالقومية العربية بين الفكر والواقع"[2].

صدرت هذه المقالات خلال الفترة بين 18ماي و3أوت 1951 في جريدة "الصّباح"، شرح فيها معنى القومية العربية وأكّد أنّها مازالت في الطّور الفكري، ولم تنزل بعد إلى الواقع رغم توفر الخصائص المؤسسة لها، من مجال جغرافي متصل، جنس وإرث فكري واحد من لغة وثقافة ودين ورغبة مشتركة في التجمّع ورابطة الدم، وحتى المحن السياسية الناتجة عن التجزئة كعامل جذب للتجمع، وفي رأيه أن ذلك القصور يرجع إلى أن الأمر لم يأخذ مجراه الطبيعي كما جرى في أوروبا، أي من القاعدة إلى القمّة لكن الذي حدث عند العرب هو العكس أي أن القمّة حاولت فرض هذه الإيديولوجيا على الشعب الذي بقي بمعزل عنها لا يدري من جزئياتها شيئا ولا يعلم عن كليّاتها قليلا أو كثيرا، وها يعني أن عبد الله شريط يرى أنه لا قومية بدون شعب، والشعب العربي هو المخزن للقومية العربية[3].

---

[1] ابن الفكّون، "دعاء الحب،" **المباحث**، 6 سبتمبر 1944، وأيضا محمد الصالح الجابري، **الأدب**...، مصدر سابق، ص ص 436-437.

[2] "القومية العربية بين الفكر والواقع"، **الصباح**، ع 130 ، 1951، ص 3.

[3] كتب عبد الله شريط حول مسألة القومية 10مقالات في جريدة الصباح في الفترة بين 18 ماي و 3أوت1951.

كما هزّت كتابات عبد الله شريط في جريدة "الأسبوع" الساحة الصحفية والثقافية آنذاك، خاصة في مقاله المعنون "مجاهد تونسي يتحدّث عن معارك التحرير بالأراضي المقدسة"، تغنّى فيه بالمقاتلين المغاربة الذين خاضوا معاركا ضد الكيان الصهيوني واستشهدوا في أرض المعركة، واصفا إيّاهم بالأبطال والشّجعان[1].

من خلال تحليلنا لهذا المقال نجد أن الشاعر عبد الله شريط استعمل تكراره لكلمة العرب والعروبة والتي كانت وراءها عدّة مقاصد أراد أن يبرهن ويبيّن فيها أن المجتمع الجزائري لم يتخلّ يوما عن عروبته، رغم محاولات الإستدمار والإجتثاث الذي طالته من طرف المستعمر[2].

كما أراد استغلال الظّروف الإقليمية المتمثّلة في قيام جامعة الدول العربية للفت انتباهها بنداء غير مباشر لدعم القضية الجزائرية والدفاع عنها من خلال طرحها في دوراتها، خاصّة وأن الأمّة العربية كانت على وقع الحرب العربية الإسرائلية التي انتهت بقيام دولة اسرائيل، وهذا ما يدل على الثقافة الواسعة لهذا الرجل ومقدرته الفائقة لربط صلات التّضامن والتّكاتف بين الدول العربية من خلال تلك الكتابات راجيا منها أن تجد آذانا صاغية[3].

ومن الملاحظ في كتابات عبد الله شريط خاصة في جريدة "النجاح" استناده على الحضور الشعبي الذي يرى فيه قوام الأمّة وأساسها الذي ترتكز عليه في تحقيق غاياتها، ومن أمثلة ذلك ما ورد في مقاله بذات الجريدة بعنوان "ثقافة شعب" الصادر بتاريخ 24أوت 1951، والذي وجه فيه انتقادات لاذعة لدستور 1947 خاصة فما تعلّق بتمثيل السكان في الإنتخابات والمجالس البلدية، واصفا ذلك بالأمر المجحف والغير العادل مناديا إلى رفضه ومقاطعته[4].

---

[1] عبد الله شريط، "مجاهد تونسي يتحدث عن معارك التحرير بالأراضي المقدسة"، **الأسبوع** 24،جويلية، 1948، ص01.

[2] الطيب الشريف، "من وحي العروبة"، ج2، **الأسبوع**، 11 أفريل1948، ص03.

[3] نفسه.

[4] ثقافة شعب، **الصباح**،ج3، 24أوت 1951

ومن أمثلته على ذلك قوله في إحدى مقالاته، ونحن إذا نلح في حديثنا عن القومية العربية على نقطة الشعبية فلأننا نعتقد أن كل طريق آخر لتحقيق القومية العربية في وطنها العربي غير طريق الشعب بأوسع معانيه إنما هو طريق ضال لا يخلو من غش أو بلاهة، فقد رأينا أن تحقيق هذه القومية عن طريق السياسيين وحدهم قد باء بالفشل[1].

كما ظهرت كتابات عبد الله شريط[2] في صفحات جريدة الصباح في العدد رقم (180) الذي هو عبارة عن عرض لكتابه مواطنون لا رعايا[3]، والذي عالج فيه بعض المحطّات التاريخية من تاريخ بلاده، كالحكم التركي الذي حسب رأيه كان سببا في العديد من الويلات والمآسي للعرب عامّة والجزائريين بالأخصّ، كما تطرّق في كتاباته حول الحرية السياسية التي ضرب بالمغرب العربي مثالا بها، وأشار للحراك السياسي الذي شهدته البلدان المغاربية خلال منتصف الأربيعينات من القرن العشرين[4].

ومن القسنطينيين الذين برزوا خلال هذه الفترة نجد "عبد الرحمان بن ابراهيم العقون"[5] أصيل مدينة واد زناتي بأم البواقي شرق الجزائر، الذي كانت له إسهمات صحفية في أروقة

---

[1] ثقافة شعب، **الصباح**،ج3، 24أوت 1951

[2] **عبد الله شريط** من مواليد سنة 1921م بمدينة مسكيانة ولاية أم البواقي أستاذ جامعي متحصل على دكتوراه الدولة في الفمسفة، ويعد احد من كبار المفكرين المعاصرين،ومن أبرز رواد التفكير الفمسفي في الجزائر،يعد أحد أعمدة الثقافة العربية الجزائرية، ومن رواد الفكر العربي، تميز بفكره الشامل، ونضاله المستمر كما له حضور قوي في عالم الفلسفة العربية المعاصرة. للتوسع أكثر يراجع: حسن معمري عبد الحق بالنور ، "الفكر والفلسفة عند عبد الله شريط الجزائري"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية** ، مج 2، ع2، 2011، ص 75.

[3] الصباح، ع 180.

[4] نفسه، ص 180.

[5] **عبد الرحمان بن ابراهيم العقون:** ولد بواد زناتي ، توفي في الجزائر العاصمة ، تعلم القرآن في مسقط رأسه وأنهى دراسته هناك تتلمذ على يد عمار مهري وأحمد الميلي، قضى سنوات في دمشق وعمان، اعتمد على جهده الخاص في تكوين ثقافته والدأب على الإطلاع في أنواع المعارف الأدبية والإجتماعية والسياسية، نشر العديد من المقالات والأشعار وأصبح إسما بارزا في تاريخ الحركة الإصلاحية، شارك في ثورة التحرير وسجن غير أنه استطاع الهروب سنة 1956 إلى خارج الجزائر وعمل في بعثة جبهة التحرير الوطني في سوريا، ثم أصبح ممثلا للجزائر في عمان بين عامي 1958-1964، بعد الإستقال اشتغل كمعلم ثانوي حتى سن التقاعد. للتوسّع أكثر يراجع: ضوء المكان بوزبرة، "فرع المنظمة الخاصّة،

الصحف التونسية خاصة جريدة الأسبوع، من بينها ما كتبه في مقال جريء شديد اللهجة يحمل في معانيه عدة طيّات نشرته جريدة الأسبوع التونسية شهر أوت 1948، تحت عنوان "وحدة المغرب العربي يجب أن تحقق قلبا وقالبا"، ألحّ فيه على ضرورة الوحدة بين البلدان المغاربية تونس والجزائر والمغرب، متباهيا بانتشار هذه الأفكار الوحدوية في الأوساط الشعبية للبلدان الثّلاثة وداعيا للحفاظ على هذا المكسب وتطويره[1].

ويبدو أن عبد الرحمان استغلّ الظّروف الدّولية التي عقبت الحرب العالمية الثانية وما تلاها من حراك سياسي في البلدان المغاربية للتعبير عن هذا التلاحم و الثناء عليه والتّمجيد به هذا من جهة، من جهة ثانية وحسب تحليلنا فإن عبد الرحمان وجّه هذا النداء للحبيب بورقيبة الذي بدأت نزعته الإقليمية وطموحاته الفردية في سلخ القضية التّونسية من أكناف العمل المغاربي المشترك، ولا نستبعد كذلك أن يكون هذا المقال دعما بشكل غير مباشر للّجنة التّنفيذية للحزب الدستوري التونسي رغم أن الأمر يبدو مستبعدا.

أما الطالب الزيتوني ابن مدينة برج بوعريريج "عبد الحميد بن هدّوقة"[2] فقد اشتهر بكتابته لمجموعة من المقالات عنونها برسالة الجمعيات، نشرت معظم أعدادها في جريدة "الصّباح"،

بمنطقة واد الزناتي 1947-1950 من الهيكلة إلى الإكتشاف"، **مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية**، مج 6، ع 1، 2022، ص ص 180-181.

[1] الأسبوع 1 أوت 1948.

[2] **عبد الحميد بن هدوقة:** (1996/1925): أديب جزائري من الرعيل الأول، من مواليد 9 جانفي 1925 في قرية "الحمراء" التابعة للمنصورة ببرج بوعريريج شرقي الجزائر، نشأ في وسط فلاحي وتعلم في كُتاب والده مبادئ اللغة العربية وحفظ أجزاء من القرآن الكريم، ثم التحق بالمدرسة الابتدائية بالمنصورة وتعلم فيها اللغة الفرنسية، وفي سن الخامسة عشر قرر والده إلحاقه بالمعهد الكتاني بقسنطينة الذي كان فرعا للزيتونة وأساتذته من خريجي الأزهر والمدرسة العربية الإسلامية العليا بالجزائر. فلبث فيه نحو خمس سنوات .

في أواخر عام 1945 سافر إلى مرسيليا وتلقى تكوينا في صناعة تحويل المواد البلاستيكية، ثم عمل في أحد المصانع المتخصّصة في هذا المجال، وفي عام 1949 عاد إلى الجزائر واتصل بالمدرسة الكتانية التي أوفدته إلى جامع الزيتونة بتونس ونال منه شهادة التحصيل، بدأ عبد الحميد بن هدوقة الكتابة في الصحف التونسية منذ عام 1951 وكان من بينها: النهضة، الزهرة، الصباح، الشباب الجزائري، وفي عام 1952 نشر أول نص شعري بعنوان « حامل الأزهر ». وعلى الرغم من بدايته الشعرية فإنه لم يكتب له الاستمرارية في كتابة الشعر، ولذلك لم يعتبره عبد الملك مرتاض جديرا بأن يصنف في

التي أحدثت انقلابا وتطورا في الصحافة اليومية وثابرت على البروز والإستمراية وهو الأمر الذي عرّضها للتعطيل خاصة أثناء أحداث الثورة التونسية[1]، جاء في المقال الأول منه:

<< هذه سلسلة مقالات توجيهية ودراسية رأت جمعية الطلبة الجزائريين ضرورة القيام بها، حتى تنير للشّباب والطلبة الجزائريين أنفسهم، بعض النواحي من مشاكلهم الثقافية والإجتماعية والإقتصادية، ومحاولة إيجاد الحلول لها>>، ثم يتطرّق لبرنامج الجمعية والجدوى منه، والهدف الذي سطرته الجمعية للسير عليه، وبعد الحديث مطوّلا عنه يطرح تساؤلا عمّا إذا كانت هذه البرامج مجدية أم لا.

وفي خضم حديثنا دائما عن إسهامات الأقلام القسنطينية في أروقة الصحافة التونسية وجب علينا التوقّف عند شخصية مهمة في تاريخ الجزائر المعاصرة، إنه المؤرخ والكاتب "يحيى بوعزيز[2]" الذي أنارت كتاباته صحيفة الصباح التونسية خاصة في ما تعلق بتاريخ

طبقة الشعراء ، عاد إلى الجزائر عام 1954 ليعمل مدرّسا للأدب العربي في المعهد الكتاني، ولكن بسبب نشاطه السياسي ضمن حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، اضطر تحت ضغط الاستعمار وملاحقته لمغادرة التراب الوطني في نوفمبر 1955 متوجها نحو فرنسا واستقر في مدينة مرسيليا، حيث عامل لفترة في مصنع للبلاستيك، ثم انقطع عن هذا العمل لأسباب صحية، وانشغل بإعداد برامج ثقافية للقسم العربي بالإذاعة الفرنسية، الذي أصبح مخرجا فيه (1957 / 1958)، غادر فرنسا متجها إلى تونس بأمر من جبهة التحرير الوطني، وكرس وقته للكتابة في الصحف والعمل في الإذاعة منتجا ومخرجا لعدة تمثيليات وبرامج اشهرها برنامج : صوت الجزائر، ألوان، جنة الأطفال (1958 / 1962) .

بعد عودته إلى الجزائر عمل في قسم الإخراج بالتلفزيون (1962 / 1963)

• منسق عام للمصالح الفنية ومسير للبرامج (1963 / 1966)

• مدير الإذاعتين العربية والقبائلية (1966 / 1970)

• رئيس لجنة دراسة الإخراج (1970 / 1978)

• مستشار ثقافي بالمديرية العامة إلى غاية تقاعده (1983 / 1987). ينظر: محمد هواري، "معلومات جديدة حول الأديب الجزائري عبد الحميد بن هدوقة- قراءات ودراسات-"، **المجلة الثقافية الجزائرية**، 2022. نقلا عن: https://thakafamag.com. تاريخ الدخول: 2025/11/21.، الساعة 9.45.

[1] عمر بن قفصية، المصدر السابق، ص 45.

[2] **يحيى بوعزيز**: من أعلام الجزائر المعاصرة، كاتب وأستاذ التاريخ في التاريخ، من مواليد 27/5/ 1929م بدائرة الجعافرة ولاية برج بوعريريج، تلقى علومه بجامع الزيتونة في تونس، ودرس في القاهرة حيث نال الإجازة هناك، كما توج مساره العلمي والتحصيلي بالحصول على درجة الدكتوراه من جامعة الجزائر، شغل ة يحيى بوعزيز عضوية المجلس الإسلامي الأعلى، واشتغل في التعليم العالي حيث تخرّج على يديه آلاف الطلبة والباحثين، كماترك موسوعة تاريخية ضخمة، توفي

الثورة التحريرية، وفي هذا الصّدد يذكر "محمد الميلي" أنه اتصل بالحبيب بورقيبة لمعرفة ما إذا كانت هذه الصحيفة جزائرية أو تونسية[1].

وهذا دليل آخر على مدى الكمّ الهائل من الكتابات الجزائرية المهجرية في هذه الصّحيفة، وبحديثنا دائما عن يحي بوعزيز فقد برع في كثير من المقالات، أشهرها ذلك الذي كتبه في شهر أوت بعنوان "إن الثورة الجزائرية قد وضعت النقاط على الحروف"، من بين ما تضمنه المقال الموجه للحاكم العام "روبيرت لاكوست"(Robert Lacoste)[2] واصفا إيّاه بالإجرامي والتغريبي والسّفاح المهدّم للمعالم الإنسانية ويواصل قوله: << يتحدث اليوم لاكوست بما يندى له جبين الإنسانية ويخجل منه رسل الحرية، يتحدث اليوم عن تقسيم الجزائر إلى دويلات وإمارات صغيرة لا تمنّ إحداها بصلة إلى الأخرى، فمن منطقة أوروبية إلى أخرى أوروبية إلى ثالثة عربية إلى رابعة إسلامية وخامسة لا يعلم كيانها إلا هو، يتحدث اليوم عن التقسيم لأنه يعلم حق العلم أن شعب الجزائر متّحدا موحّدا، لا يمكن لأي كان أن يقهره أو يسلب منه حقوقه، لكن هل تعلم يا لاكوست إنك فاتك وأنت

العلامة يحيى بوعزيز يوم الأربعاء 7/ 11/ 2007م في وهران عن عمر ناهز الثامنة والسبعين عاما. للتوسع أكثر يراجع: سليمان قوراري، "يحيى بوعزيز ودوره في إبراز أعلام الجزائر ومآثرهم"، **مجلة روفوف**، جامعة أدرار، الجزائر، ع 7، سبتمبر 2015، ص 226.

[1] براهمة بلوزاع، **كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية (1947-1962)**، رسالة التعمق والحث في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، تونس، 1999، ص3.

[2] **روبيرت لاكوست:** من مواليد مدينة أزارت في مقاطعة دوردون بتاريخ 5جوان 1898، خلال الإحتلال النازي لفرنسا أسس حركة تحرير شمال إفريقيا اختاره الجنرال ديغول ممثلا له في حركة فرنسا لمقاومة الإحتلال النازي عام 1944، شغل روبيرت لا كوست عدة وظائف : عين وزيرا للإنتاج الحربي في الحكومة الفرنسية المؤقتة ، إنتخب نائبا للحزب الإشتراكي عن مقاطعة دوردون ما بين 1946-1968، استلم حقيبة وزارة الصناعة في عدة حكومات فرنسية ، في 09 فيفري 1956 عينه "غي مولي" وزيرا مقيما في الجزائر، واستمرّ في منصبه إلى غاية 15 أفريل 1958، عمل مع حكومة بورجيس مونري من 13 جوان إلى 6 نوفمبر 1957، إلى 14 ماي 1958، مات روبير لاكوست في 9مارس 1989. للتوسع أكثر يراجع: محمد بن موسى، "سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956-1958"، **مجلة قضايا تاريخية**، ع2، 2016.

تتقدم بمراسمك هذه إلى برلمانك بأن تعلم أن هذا آخر ما استطعت أن تخترعه محاولا إخفاء ضعفك، وستر عجزك الفاضح أمام فرنسا حكومة وشعبا[1].

ويواصل دائما: إن الجزائر يا لاكوست أمّة واحدة وشعب واحد لا تنفصم عراه، كما لا يتجزّأ هيكله مهما كانت مغريات الإستعمار ووسائله الخبيثة، كما ذكر الحكومات الفرنسية المتعاقبة على الجزائر بتاريخها الأسود الإجرامي الذي لن ينساه الجزائريون، على غرار مجازر 8 ماي 1945، التي راح ضحيتها أكثر من 45 ألف جزائري[2].

كما عرف عن "يحي بوعزيز" بكتاباته خلال الخمسينات عن الثورة التحريرية في مجلة الصّباح التونسية منها ما أورده حول مسألة الإتفاقيات الفرنسية التونسية التي انتهت باستقلال تونس عام1956[3]، واعتبر أن الإستقلال القطري لتونس والمغرب يشدّد حالة الحصار العسكري على الجزائر وقد أوردته الجريدة التونسية في عددها الصادر بتاريخ27 أكتوبر1956،[4] ومهاجمته وفضحه للسّياسة الإستعمارية وممارسات الجنود الفرنسيين في حق المدنيين العزّل من الجزائريين، وإقامة ما يعرف بالمناطق المحرّمة التي تسبّبت في فرار الجزائريين من أراضيهم خشية حتفهم وتعذيبهم، خاصّة وأن هذه الممارسات تأتي بعد كل هزيمة يلقاها الجنود الفرنسيون على يد الثوار الجزائريين[5].

عموما فإن مرحلة الخمسينيات من القرن العشرين فإن النّشاط الصّحفي الجزائري عموما كان أقلّ حدّة نظرا للأحداث التي عرفتها تونس في إطار المقاومة ضد نظام الحماية، وأزمة الحركة الوطنية التي مرّت بها الجزائر، كل هذه العوامل كان لها أثرها في تراجع العمل

[1] محمد بن موسى، المرجع السابق، ص76.

[2] نفسه، ص 76.

[3] نفسه، ص 76.

[4] نفسه، ص 76.

[5] نفسه، ص 76.

الصّحفي بتونس[1]، وتبقى أبرز الإسهامات الصّحفية للقسنطينيين خلال هذه المرحلة كتاباتهم في جريدة المقاومة، التي أسستها جبهة التحرير الوطني ومن أبرز هؤلاء عبد الله شريط و محمّد الميلي[2].

من خلال اطّلاعنا على أنشطة الصحفيين الجزائريين في تونس استلهمتنا نقطتين جد مهمتين رأينا أنهما تستحقان العرض، تتعلّق الأولى بأزمة الورق التي عرفتها الصّحافة التونسية حيث عانت من قلة الورق، إذ كانت الكميات المتوفّرة غير كافية لكتابة كل المواضيع ففي بعض الأحيان تصدر الصحيفة بورقة واحدة وتظطرّ إدارة الصحيفة إلى المفاضلة بين المنشورات، هنا نستنتج مدى أهمية ومكانة الصّحفي الجزائري عموما الذي يكافح من أجل نشر أخباره ومواضيعه في ظلّ هذه الأزمة.

أما النقطة الثانية فتتعلّق بتضييق السّلطات الفرنسية والتي تذكر مصادرنا أنها تقوم بمراقبة كل ما يكتب، وتعديل وحذف كل ما قد يمسّ بسمعة الوجود الفرنسي بالجزائر لذلك فنحن لا نستغرب إذا وجدنا أن معظم المواضيع التي تكتب تتجنّب المواجهة المباشرة مع المستعمر للسّبب المذكور[3].

---

[1] خير الدّين شترة، **الطلبة**...، المرجع السابق، ص 1342.

[2] **محمد الميلي:** سمي نسبة إلى مدينة الميلية، وهو من مواليد سنة 1898، في دوار أولاد امبارك قرب الميلية تربى في بيت جده، بعد أن فقد والديه في عمر 14 سنة، حفظ القرآن الكريم منذ صغره، ثم درس الإبتدائية على يد الشيخ محمد بن معنصر الميلي، ثم درس بالجامع الأخضر، ليلتحق بعدها بجامع الزيتونة بتونس، ونال شهادة التطويع عام 1924، بعدها كلف بالتعليم والإدارة للمكتب العربي بقسنطينة، ثم انتقل إلى الأغواط سنة 1927، ومكث هناك عدة سنوات، لما تأسست جمعية العلماء انتخب في مجلس إدارتها، أسس بمدينة ميلة مدرسة الحياة، ثم تولّى رئاسة تحرير جريدة البصائر، بوفاة ابن باديس تولى الميلي مهمة تدريس الطلبة، ساهم الميلي في إثراء تاريخ الجزائر بعدة مؤلفات، منها تاريخ الجزائر في القديم والحديث، رسالة الشرك ومظاهره، وله عديد المقالات قي مختلف الصحف مثل المنتقد، والشهاب ووادي مزاب، وغيرها...، توفي الميلي بتاريخ 8 فيفري 1945 بالميلية. للتوسع أكثر يراجع دراسة : فريدة مقلاتي، "مبارك بن محمد الميلي ومنهجه في رسالة الشرك ومظاهره"، **مجلة الذاكرة**، مج 9، ع2، جوان 2021، 30-34.

[3] عمر بن قفصية، المصدر السابق، ص ص43-44.

من خلال هذا العرض الذي أوردناه حول الكتابات الصحفية للمهاجرين القسنطينيين في تونس يتبين لنا مدى الدور الكبير الذي لعبته الجالية القسنطينية في هذا المجال، والتي يمكن اعتبارها من المؤسّسين له، وهذا لا يمكن ملاحظته إلا من خلال استعراض تاريخ الصحافة الجزائرية بتونس التي شهدت في جميع محطاتها سواء مع تأسيسها أو في نهاية الوجود الفرنسي بتونس والجزائر، مشاركة فعّالة للكتّاب والصّحفيين القسنطينيين التي كانت لهم بصمتهم في جميع الصحف تقريبا، وهذا دليل على ثقافتهم الواسعة وحبّهم للعلم والكتابة وإخلاصهم لوطنهم فكانوا بذلك خير سفير للأقلام الجزائرية بالمهجر.

2: النشاط العلمي للطّلبة القسنطينيين في تونس.

أ/ جامع الزيتونة ودوره في استقطاب الطلبة القسنطينيين:

مثّلت تونس منذ القدم قبلة لاتجاه الكثير من الجزائريين نحو هذا البلد المجاور كونه يعدّ حلقة وصل بينهم وبين المشرق العربي حيث مقصدهم باتجاه بيت الله الحرام والحج، إلا أن تونس كانت في ذات الوقت مقصدا لتعلّم الجزائريين وأخذهم بسبل التطوّر والنموّ، ذلك أنها كانت تمتلك العديد من المعالم العلمية والفكرية أبرزها جامع الزيتونة المعمور، الذي يعتبر أهم منبر علمي في تونس وهو مقصد ومحجّ للكثير من الجزائريين، الذين وجدوا فيه متنفسا وبديلا للفرار من سياسة الإجتثاث العرقي والثقافي التي سلّطها الإستعمار منذ دخوله، من خلال محاولته طمس هوية الشعب الجزائري وتاريخه وثقافته وحضارته، فجامع الزيتونة يعد منارة أضاءت سماء المغرب العربي ويشكل في أهميته التربوية المرتبة الثانية بعد جامع الأزهر بمصر[1].

وبما أن جسور التبادل العلمي بين الجزائر وتونس كانت ممتدة منذ فترات سابقة، عمل الإستعمار على بترها من خلال سن قوانين منع الهجرة والتنقّل وفرض مراقبة صارمة على

[1] خير الدين شترة، **الطلبة**،....مرجع سابق، ص 881.

رجال العلم والمؤسسات التعليمية وغيرها[1]، فإن القادة والمصلحون من رجال العلم منذ بدايات القرن العشرين عملوا على إعادة إحيائها وبعثها من جديد، فكانت رحلة ابن باديس التاريخية في اتجاه جامع الزيتونة1908-1913 إيذانا في الهدف المنشود، وجسرا ممتدا لعبور البعثات العلمية من الشرق والغرب والشمال والجنوب، وبرعايته وصلت إلى تونس أول دفعة علمية عام 1913 التي اظطرّت للعودة إلى جزائر بسبب الحرب العالمية الأولى وإغلاق المدارس والمعاهد[2].

ب/ البعثات الطّلابية القسنطينية إلى جامع الزيتونة:

وبحديثنا عن الطلبة القسنطينيين المرتحلين لجامع الزيتونة فقد شكّلوا اللّبنات الأولى للنشاط العلمي الطلابي بجامع الزيتونة، ومهّدوا لالتحاق عديد الطلبة من باقي جهات الوطن، حيث ضمّت الدّفعة الأولى المهاجرة بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة مجموعة من الطّلبة على غرار محمد الميلي، عبد السلام القسنطيني، العربي التّبسي، وهم من الرعيل الأول[3] الذي تخرّج بين سنتي 1924-1925[4].

إن نجاح هذه البعثة في الوصول إلى تونس والدراسة في جامع الزيتونة ونيل الشهادة منه يعتبر إنجازا في حد ذاته، خاصّة مع مشقّة الرّحلة التي تدوم لأيام وما يصاحبها من جوع وعطش ومخاطر، ومراقبة السلطات الفرنسية كلها نجاحات محقّقة تحسب لهذه البعثة، التي كانت بمثابة السيل الذي لم ينقطع لغاية الإستقلال، والسّند الأساسي الذي استند إليه الشيخ عبد الحميد ابن باديس[5]، لوضع ركائز حركة علمية تربوية وإصلاحية دينية لنفض

---

[1] للإطلاع على الأساليب التي اعتمدتها الإدارة الإستعمارية لمنع الجزائريين من الإنتقال للدراسة في الجامع الأعظم والتضييق عليهم يراجع دراسة: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**... ج2، مصدر سابق، ص 123.

[2] محمد الصالح الجابري، **النشاط العلمي**...، المصدر السابق، ص38.

[3] عمار هلال، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954**، الجزائر، دار هومة، 2004، ص 89

[4] خير الدين شترة، **إسهامات**...، ص 200.

[5] **عبد الحميد بن باديس:** هو عبد الحميد بن المصطفى بن المكي بن باديس، ولد بقسنطينة في أسرة مشهورة بالعلم، في الثالثة عشر من عمره أتم حفظ القرآن الكريم، سافر إلى تونس عام 1908 وتخرج من جامع الزيتونة بشهادة التطويع بداية

الغبار على المجتمع الجزائري وإيقاظه من سباته العميق، مما خلفوه من إسهامات ثقافية على جميع الأصعدة، سواء في الجزائر أو تونس[1].

فالحديث عن النشاط الثقافي للطلبة الجزائريين خلال هذه الفترة لا يخلو من هاته الشخصيات، وهنا تكمن أهمية البعثات العلمية القسنطينية، التي أعطت دافعا وحماسا لبقية زملائهم للإلتحاق بالجامع والنّهل من علومه ومعارفه، ويعزّز أحمد توفيق المدني هذه المكاسب التي حققتها البعثة الطلابية الأولى في نصرة أبناء بلدها والتواصل والتلاحم فما بينهم قائلا: "أغلب الطلبة الذين كاوا يرتادون جامع الزيتونة هبّوا جميعا لتحيتي بمناسبة الإفراج عني سنة 1918.

وعن إحصائيات الطلبة القسنطينيين خلال فترة العشرينات فإن الدّراسات والوثائق الرسمية والأرشيفية بتونس التي اطلعناعليها لم تتطرق لهذا الجانب بالتفصيل وتبقى الأرقام المقدمة تكتنفها النسبية والمقاربة والغموض، وذلك حسب رأينا راجع للأسباب التالية:

-تسجيل بعض الطلبة أنفسهم بأسماء مزورة للتهرب من المتابعة الأمنية خاصّة خلال فترة إعداد قوائم التجنيد الإجباري وهو ما أشارت له عديد الوثائق الأرشيفية من بينها الوثيقة الصادرة بتاريخ 21جوان 1934[2]، لذلك وجدنا أن عديد المراسلات الأرشيفية بين سلطات الحماية ألحّت على ضرورة الإحصاء الدقيق للطلبة والتأكد من أماكن قدومهم وهذا ما لمسناه في المراسلة الصادرة تحت رقم 508، المؤرخة بتاريخ 18 أكتوبر 1927[3].

من سنة 1913، بدأ حياته الإصلاحية كواعظ، بقسنطينة ليؤسس عدة جرائد بدءا من عام 1925، ساهم في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ ماي 1931 و ترأسها إلى غاية وفاته عام 1940.

[1] شارك العديد من الطلبة الزيتونيين في مختلف المحافل والنشاطات التي شهدتها تونس، سواء النشاط الصحفي أو الإنخراط في الأحزاب والفعاليات السياسية، للتوسّع يراجع دراسة محمد الصالح الجابري، **النشاط العلمي...**، مصدر سابق، ص ص95-101.

[2] A.N.T, Série D, Carton 35, Doc N° 9, **Lettre de Tribunal Militaiire Permanent de Tunis à Monsieur le sécrétaire Général du Gouvernement Tunisien**, adressée le 21 juin 1934.

[3] ibid

-إستفادة بعض العائلات من الجنسية التونسية وتسجيل أبنائهم بوثائق تونسية[1].

-انقطاع الطلبة في بعض الفترات عن الدراسة بسبب تدهور ظروفهم الإجتماعية، وكذلك تفرق الطلبة بالفروع الزيتونية بالعاصمة ومناطق أخرى-

-وجود الكثير من الطلبة الأحرار الذين يدرسون بدون دفاتر لغاية عام 1944، أين أصدرت السلطات الفرنسية مرسوما يقضي بإلزامية تسجيلهم[2]، كما أن العديد من الوثائق وشهادات النجاح التي منحت للطلبة لم تشر إلى هوية الطّالب أو جنسيته[3].

لذلك فإن هذه العوامل مجتمعة تجعل من ضبط أعداد محدّدة للطّلبة المتواجدين بجامع الزيتونة خلال فترة الدراسة أمرا صعبا للغاية، إلا أننا حاولنا تقديم إحصائيات تقريبية تعطي صورة عامّة عن الطلبة القسنطينيين بجامع الزيتونة، استنادا على أرقام واستنتاجات اطلعنا عليها في بعض الوثائق والدراسات التي تطرقت للموضوع.

أورد "خير الدين شترة" في دراسته أن العدد الإجمالي للطلبة الجزائريين ارتفع من ثلاثة (3) طلبة سنة 1904 إلى(48) طالبا سنة 1923[4]، وذكر بأن هذا التعداد لا يدخل ضمنه أفراد البعثة المزابية لعام1913[5]، إذا سلمنا بهذا الطّرح، فذا يعني أن غالبية الطلبة في هذه الفترة ينحدرون من جهة قسنطينة، ويتعزّز لدينا هذا الطّرح ويكون قريبا للصّواب إذا أسقطناه على المعطيات التالية:

-الدور الذي قام به ابن باديس خلال هذه الفترة بعد عودته لقسنطينة، عام 1912 حاملا لشهادة التطويع، ودعوته وحثه الطلبة على الإلتحاق بجامع الزيتونة وتكلّل ذلك بإرسال أول

[1] هذا الأمر لمسناه خلال زيارتنا لتونس ولقائنا مع بعض العائلات القسنطينية هناك من بينها عائلة زماموش.

[2] A.N.T, Série D, carton 35, Doc N° 48**, Etudiants Algériens de la Zitouna**, adressée le 6 Février 1947.

[3] Ibid, Doc N° 10**, Lettre de Chikh Directeur de la grand Mosquée**, adressée le 6 Novembre 1934.

[4] خير الدين شترة، **الطلبة**...، مرجع سابق، ص 936

[5] المرجع نفسه، ص 939.

بعثة طلّابية من الشّرق الجزائري عام 1913 ضمّت العربي التبسي مبارك الميلي وعبد السلام القسنطيني[1]، السعيد الزاهري وغيرهم[2].

تأخر البعثات الطلابية من المناطق الأخرى -باستثناء المزابيين[3] والسّوافة[4]- إلى غاية الثلاثينات من القرن العشرين.

-عودة البعثة الطّلابية القسنطينية الأولى التي تخرجت من جامع الزيتونة بين 1924-1925، وحصولها على شهادة التطويع[5]، وهو ماجعل بقية الطلبة يسعون للسّير على خطاهم والحذو حذوهم، لما لمسوه لديهم من مكتسبات ومعارف، تلقّوها خلال فترة دراستهم بالجامع، هذا الأمر غرس في نفوسهم فكرة الهجرة والدراسة بجامع الزيتونة، خاصة مع تشجيع عائلاتهم[6].

[1] محمد الصالح الجابري، **النشاط...**، مصدر سابق، ص ص37-38.

[2] محمد رحموني، "محمد السعيد الزاهري"، **جريدة البرق**، ع 16، 18جويلية 1927، ص 2.

[3] كانت أول بعثة مزابية إلى جامع الزيتونة عام 1917، تحت قيادة الشيخ ابراهيم أطفيش وهي البعثة التي ضمّت عددا من الشّعراء والكتّاب والسّياسيين مثل إبراهيم بن الحاج عيسى المكنى بأبي اليقضان، والشيخ صالح بن يحيى ثم الشاعرين مفدي زكرياء وحمود بن سليمان، والكاتبين عبد العزيز الثميني ومحمد علي دبوز للتوسع يراجع: عبد الله بن محمد، **أبو إسحاق إبراهيم أطفيش**، مطبعة الشهاب، قسنطينة، 1966، ص 33. وأيضا محمد الصالح الجابري، **النشاط العلمي...**، المصدر السابق، ص 40.

[4] ضمّت البعثات العلمية الأولى من وادي سوف إلى جامع الزيتونة الأسماء التالية: إبراهيم العوامر، محمد الساسي معامير، الطاهر لعبيدي، التحق سنة 1904، أحمد العبيدي التحق سنة 1908، عبد العزيز الشريف سنة 1913. للتوسع في الموضوع يراجع: الإمام بريك، **المهاجرون السوافة في البلاد التونسية ودورهم في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (1882-1962)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراء العلوم في التاريخ العام، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2024-2025، ص 104.

[5] محمد الصالح الجابري، **النشاط العلمي...**، المصدر السابق، ص 38.

[6] أبو القاسم سعد الله، **منطلقات فكرية**، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2005، ص 44.

-ظهور النوادي والجمعيات الثقافية التي ساهمت في نشر الوعي والتعليم، والدعوة للتجديد والإحياء الثقافي وترك الجمود، على غرار نادي صالح باي بقسنطينة[1] الذي كان يضم 1700 في صفوفه عضوا عام 1908 كما ذكر سعد الله[2].

-التطوّرات السّياسية والعسكرية التي شهدتها مناطق الشرق الجزائري خلال هذه الفترة مثل ثورة الأوراس1916، وما تلاها من انتقامات، جعلت السكان يقدمون على الفرار بأبنائهم لمناطق آمنة قصد تعليمهم وتربيتهم، فكانت تونس وجامع الزيتونة أوفر الفرص أمامهم[3].

-القرب الجغرافي للشّرق الجزائري ومتاخمته للحدود التونسية، مما يسهّل حركة الهجرة الفردية والجماعية، لذلك فإن هذه العوامل مجتمعة تجعلنا نأخذ بصحّة هذه المعطيات لحد بعيد[4].

أما خلال فترة الثلاثينات فقد أشارت الدراسات التي بحوزتنا بأن عدد الطلبة بجامع الزيتونة قد شهد ارتفاعا كبيرا، وهو ما جاء في جريدة البصائر حول زيادة عدد الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة إذ ناهز مائتي (200) طالبا عام 1936[5].

كما أوردت ذات الجريدة على لسان "الشادلي المكي"[6] رئيس جمعية الطلبة الجزائريين بتونس بخصوص ارتفاع أعداد الطلبة الجزائريين بالجامع إذ بلغ ثلاثمائة (300) طالبا في

---

[1] **نادي صالح باي:** أسسه بعض المثقّفين الجزائريين، بالإشتراك مع بعض الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائريين بقسنطينة سنة 1907 ، كان على رأس هذا النادي شخصية فرنسية تدعى "اريب". للتوسع أكثر يراجع: سلوى لهلالي، "جوانب من النشاط السياسي للنخبة الجزائرية قبل الحرب العالمية الأولى"، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، مج 5،ع 12 ديسمبر 2017، جامعة سطيف 2 ،الجزائر، ص 178.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية...**، ج2، المصدر السابق، ص 137.

[3] أوردت وثائق الأرشيف التونسي وجود العديد من الطلبة المنحدرين من الأوراس، خنشلة، تبسة، باتنة ، للتوسع يراجع الملف التالي :

A.N.T, Série D, Carton 53, Dos 139, S/dos 8/1.

[4] فاروق حباب، المرجع السابق، ص 197.

[5] **البصائر**، ع44، الجزائر،20 11 1936، ص 5.

[6] **الشادلي المكي1912-1988:** ولد بخنقة سيدي ناجي وبها حفظ القرآن القرآن الكريم واستقر مع عائلته في تبسة حيث عكف على العلم والتحصيل وفي شبابه ناضل في صفوف النجم، لكن فيما بعد التحق بجامع الزيتونة، وهناك ترأس جمعية

الموسم الدراسي 1938-1939، كان للطلبة القسنطينيين النصيب الأوفر منها، فقد أورد ""خير الدين شترة في دراسته حول الأصول الجغرافية للطلبة الزيتونيين التي أجراها حول عينة تشمل مائتين وسبعين(270) طالبا خلال هذه الفترة توصل فيها إلى أن (70)% منهم من القطاع القسنطيني خلال الفترة من 1900-1918.

و حسب ذات الدراسة فإن النسبة ارتفعت إلى (79)% خلال الفترة بين 1919-1939 وهذا يعني أنه إذا أخذنا بالمعطيات التي وردت في تصريح "الشادلي المكي" بأن عدد الطلبة الإجمالي بلغ (300) طالبا عام 1939، وقمنا بإسقاطها على الأرقام التي أوردها شترة فنتوصّل إلى أن عدد الطلبة القسنطينيين خلال عام 1939، لن يقل عن مائتي (200) طالب وهذا رقم معتبر جدا، يبيّن لنا أهمية الهجرة الطّلابية القسنطينية إلى تونس، وهذا ليس بالأمر المفاجيء خاصّة عند العودة للمعطيات التي ذكرناها سابقا[1].

وقد وردت العديد من المراسلات بخصوص الطّلبة الزيتونيين خلال الحرب العالمية الثانية[2]، والتي أشارت إلى أن عدد الطلبة القسنطينيين خلال هذه الفترة عرف انخفاضا كبيرا بسبب ظروف الحرب[3] التي مرّت بها تونس أواخر عام 1942 والنصف الأول من عام 1943، وعودة الكثير منهم إلى الجزائر نتيجة إغلاق المعاهد والمدارس، وتشير الدّراسات الخاصّة بهذا الشأن أن عدد الطلبة بالجامع الأعظم انخفض من ثلاثة آلاف(3000) طالبا

الطلبة الجزائريين، كما كان له نشاط في الأوساط الطلابية والفكرية بتونس، مع اندلاع الحرب العالمية الثانية اعتقل بعين الصّفراء وبعد اطلاق سراحه تفرّغ للنّضال الفكري والسياسي، سافر إلى تونس و مصر، وكان الشيخ الفاضل بن عاشور هو الذي مكنه من اجتياز الحدود التونسية الليبية، عمل ضمن نطاق الجامعة العربية، اشترك في الثورة التحريرية وغداة الإستقلال اشتغل بالتعليم ووظائف إدارية، وبعد التقاعد التزم بيته لغاية وفاته. للتوسع ينظر: عبد السلام بوشارب، **تبسة (معالم وآثار)**، الجزائر، المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص ص 37-38.

[1] خير الدين شترة، **الطلبة...**، مرجع سابق، ص ص 945-968.

[2] A.N.T, Série D, Carton 35, Dos 28, Doc N° 19**. Lettre de Directeur de L'Administartion Générale et Communale à Monsieur Le chef de La Section d'etat**, adressée le 31Mai 1939.

[3] A.N.T, Série D, Carton 35, Dos 28, Doc N° 103.

في نوفمبر 1942 إلى خمسمائة (500) طالبا في ديسمبر من نفس العام، من بينهم (450) طالبا من الجزائر أو من التونسيين خارج الحاضرة[1].

وجاء في إحدى المراسلات الأرشيفية في ذات الفترة، بخصوص الطلبة الذين تقدموا بطلبات لتزويدهم بالمنح والإعانات عام 1942 جراء تردّي أوضاعهم بسبب الحرب العالمية الثانية، وإغلاق جميع المنافذ فكانت النسبة الأكبر للقسنطينيين، إذ بلغ عددهم مئة وأحد عشر(111) طالبا من ضمنهم تسعة وتسعون(99) طالبا من قسنطينة[2].

وهذا يتعزز بما أورده "هنري دي مونتي" في كتابه العائلات التقليدية والنخب الجديدة بالبلاد التونسية، بخصوص التفوّق العددي للطلبة القسنطينيين مقارنة بنظرائهم القادمين من مختلف جهات الوطن، حيث يورد بأنه في آخر الحرب العالمية الثانية كان عدد الطلبة القادمين من الجزائر (123) طالبا، ومعظمهم من قسنطينة[3].

أما الباحثة الفرنسية "جرمان مارتي" (Germain Marty) فأوردت في دراستها أن الطلبة القسنطينيين لطالما شكّلوا نسبة كبيرة من مجموع الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة، حيث بلغ عددهم (134) طالبا من مجموع (152) سنة1945[4]، وهذا ما يتطابق مع الدّراسة الإحصائية التي أجريناها على عيّنة لقائمة الموسم الدراسي عام 1944-1945، شملت (28) طالبا جميعهم ينحدرون من قسنطينة أي بنسبة (100)%[5].

واستمرّ التّفوق العددي للطّلبة القسنطينيين خلال السّنوات الموالية حيث أوردت "مارتي" (Marty) أنهم شكّلوا 9/10، من مجوع الطّلبة الجزائريين عام1947 الذين بلغ عددهم خمسمائة (500) طالبا[6].

---

[1] الإمام بريك، المرجع السابق، ص 475.

[2] A.N.T, Série D, Carton 35, Dossier 28, Doc N° 25-26-27-28-29-30.

[3] هنري دي مونتي، **العائلات التقليدية والنخب الجديدة بالبلاد التونسية**، نقلا عن خير الدين شترة، **إسهامات...**، المرجع السابق، ص 204.

[4] Marty.G , Opcit, p, 308.

[5] A.N.T, Série D, Carton 35, Dos 7, S/dos 3, Doc N° 35.

[6] Marty,Opcit, p308.

وبالعودة لدراسة خير الدين شترة السّابقة، فإن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بلغ فيها عدد الطلبة القسنطينيين بجامع الزيتونة (476) طالبا بنسبة (74) % من المجموع الكلّي للطّلبة الجزائريين[1]، وهذه الأرقام تبيّن لنا الكثافة العددية والحضور القويّ للطّلبة القادمين من إقليم قسنطينة، ولتعزيز هذا الطّرح سنعطي نموذجا من خلال قوائم السنة الدراسية للموسم الدراسي 1945-1946، التي أوردتها مراسلة أرشيفية موجّهة لإدارة الجامع بخصوص إحصاء الطلبة الجزائريين، وقد جاء اختيارنا لهذه العيّنة كونها تعتبر الفترة الأدقّ والأشمل، خاصّة بعد صدور قرار 1944 الذي يقضي بإلزامية تسجيل جميع الطلبة التابعين للجامع[2].

فكانت دراستنا لعيّنة شملت ثلاثمائة وواحد (301) طالبا، كان ضمنها حوالي مئة وعشرون (120) طالبا من قسنطينة، معظمهم موزّعين على المناطق التّالية سوق اهراس، قسنطينة، خنشلة، ميلة، أم البواقي، تبسة، عين البيضاء، واد الزناتي، جيجل، الميلية، وغيرها من المناطق[3]، أما العينة الثانية فأجرينها على قائمة واحدة لنفس الموسم الدّراسي تضم(29) طالبا، فكانت النتيجة أن واحدا وعشرين(21) طالبا ينحدرون من إقليم قسنطينة[4].

عموما فإن هذه الأرقام المقدمة حتى وإن كانت غير مضبوطة، فإنها تتطابق حول ما ورد من إحصائيات حول المعدل العام لنسبة الطلبة القسنطينيين من أول بعثة إلى غاية عام 1956، حيث ناهز (72.96)%[5]، وهذا يبيّن لنا مدى الحضور القوي لطلبة الجالية القسنطينية في ذلك السّرح العلمي المعمور، ويتوافق مع الأرقام السّابقة التي تم طرحها لحد بعيد.

---

[1] خير الدين شترة'، **الطلبة**...مرجع سابق، ص 968.

[2] A.N.T, Série D, Carton 35, Dos 7, S/dos 3, Doc N° 41. أسماء التلاميذ الجزائريين الذين يزاولون التعلّم بالجامع الأعظم مع بيان مكان ولادتهم وعناوينهم ورتبهم في التعلم في العام الّدراسي الجاري 1945-1946.

[3] Ibid. Doc N° .2,3,4,5,6,7.

[4] Ibid, Doc N° 12.

[5] خير الدين شترة، **الطلبة**...، مرجع سابق، ص 968.

إذن من خلال تحليلنا وقراءتنا لهذه الأرقام التقريبية والتي أشارت في عمومها إلى أن نسبة الطلبة القسنطينيين، لم تنخفض عن (55%) طيلة فترة تواجدهم بتونس، سواء تعلق الأمر بأوقات الحرب أو السلم، نفهم بأن الطلبة القسنطينيين احتلّوا الرّيادة من حيث تواجدهم في جامع الزيتونة أثناء دراستهم هناك، وذلك راجع حسب تحليلنا للعوامل التالية:

-القرب الجغرافي، وما نتج عنه من تقارب بين القسنطينيين والتّوانسة في العادات والتّقاليد واللّغة، كلها عوامل ساهمت في تعلّق القسنطينيين بالجامع الأعظم والإقبال على الدّراسة فيه، لذلك فالطّالب المنحدر من تبسة أو سوق أو عنابة أو خنشلة لن يجد اختلافا كبيرا في هاته النقاط والتي تعتبر جوهرية وأساسية في استقراره[1].

-توجّه طلبة الغرب الجزائري للدّراسة في جامع القرويين وفاس لبعد المسافة بين جامع الزيتونة ومنطقة الغرب الجزائري.

-قدم وعراقة العائلات القسنطينية، التي يعود تواجدها في تونس لفترة ما قبل الحماية الفرنسية والعديد منها من ذوي الأسر البرجوازية والثّرية على غرار عائلات المقراني وقاسمي ونوري، التي مكنتها هاته الميزات من توفير الظّروف المناسبة لأبنائها للدراسة في الجامع[2].

الدور الدعائي والتوعوي الكبير الذي أسسه عبد الحميد بن باديس وسارت على نهجه الجمعيات والنوادي، والتّيارات السّياسية المنتشرة بالشّرق الجزائري في إرسال أبناء الجهة للتعلّم في جامع الزيتونة[3].

لذلك فإن هذه المعطيات التي قمنا بعرضها سنترجمها ونتأكد من مدى نسبة مصداقيتها والإعتماد عليها من خلال التطرّق للنّشاط الجمعوي الطلابي ودور الطلبة القسنطينيين فيه لاحقا[1].

---

[1] يلاحظ لحد الساعة مدى التشابه في اللهجة والعادات بين سكان المناطق الحدودية للجزائر وتونس خاصة تبسة وعنابة.

[2] سكنت العائلات القسنطينية في المناطق القريبة من جامع الزيتونة، ومدارس سكنى الطلبة وهذا ما يسهل في إرسال أبنائهم للدراسة.

[3] محمد الصالح الجابري، **التّواصل...**، مصدر سابق، ص ص 37-38.

ج/ أوضاع الطلبة القسنطينيين في جامع الزيتونة.

-رحلات السفر

بخصوص الحديث عن رحلة الطلبة القسنطينيين إلى تونس، فقد كانت تتم عبر القطار من قسنطينة أو من تبسة إلى تونس العاصمة، على غرار رحلة الشيخ محمد حماني وابن عمه الصادق حماني، واصفا إياها برحلة المعاناة بسبب بطء القطار ورائحة الدّخان المتصاعد، وهو ماتسبّب في إصابتهما بمرض الرّمد الصّديد[2].

كما اظطرّ الطلبة القسنطينيون في العديد من المرّات إلى السّفر خفية على أعين المراقبة خاصة أولئك الذين لا يحوزون على وثائق هوية[3]، فيسلكون طرقا خاصة بالمهرّبين وسط الشّعاب والجبال، تتخلّلها المعاناة والعذاب والمشقّة الجوع والعطش والخوف من الحيوانات المفترسة، في جنح الظّلام وسط البارد القارس، وقد تدوم الرحلة في بعض الأحيان ثلاثة(3) أيام كاملة لمن أسعفه الحظ بالدخول إلى تونس[4].

- مساكن الطلبة.

وبالنسبة لمساكن الطلبة القسنطينيين وأماكن إقامتهم، فقد أشارت الوثائق الأرشيفية أن معهظمهم سكنوا بمدارس سكنى الطلبة المتواجدة بالعاصمة خاصّة المدرسة الأندلسية، المدرسة التوفيقية، ومدرسة الهداية، والمدرسة الحسينية الكبرى المتواجدة -بنهج باب الجديد[5].

---

[1] خير الدين شترة، **الطّلبة**...، مرجع سابق، ص ص 937-968.

[2] نفسه، ص 976.

[3] أشارت الوثائق الأرسيفية إلى عبور العديد من المهاجرين الجزائريين إلى تونس دون وثائق لذلك يجب مراقبتهم، من خلال تكثيف الرقابة وزيادرة مراكز المراقبة، للتوسع يراجع الملف:
A.N.T. Série A, Carton 277, Dos11, Opcit.،

[4] خير الدين شترة، **الطلبة**...، مرجع سابق، ص ص 970-980.

[5] A.N.T. Série D,Carton 53, Dos8/2 Doc N°31.

وعن وضعية هذه المدارس فيصفها الطّلبة أنها كانت بمثابة الجحور التي تفتقد لأدنى الظروف الصحية، كالماء الشروب، وقنوات الصرف الصحي، والكهرباء، والتهوية، وانعدام الأمن بسبب دخول الغرباء إلى الغرف التي لاتحتوي على أبواب، وقد لخّص لنا "مبارك الميلي" وضعية المسكن قائلا: **<< ...كنا نقيم في زنزانات كل ما يوجد فيها من أثاث، هو حصيرة بالية ومطرح أكل عليه الدهر وشرب...>>**[1].

ويزداد الأمر سوءا إذا علمنا أن عدد الطلبة في الغرفة الواحدة قد يصل في بعض الأحيان إلى(20) عشرين طالبا، خاصة في الفترة التي عقبت الحرب العالمية الثانية، وهو ما سينجّر عنه بطبيعة الحال الإصابة بالأمراض والأوبئة الفتاكة كالسلّ والتّيفوس بسبب الإكتظاظ، مثلما حدث مع العديد من الطلبة القسنطينيين على غرار محمد العيد الجباري ويحيى بوعزيز[2]، أما أغطية وأفرشة ومأكولات الطلبة فيوجزها مبارك الميلي قائلا:

<<... لقد كانت وضعيتهم يؤسف لها، إذ لم يكن لديهم سوى موارد قليلة للعيش تتمثل في بعض الوقفيات المحلية التي تضمن لهم فقط مقاومة الجوع، ووما زاد من تعاسة الطلبة أن إمكانياتهم المادية لم تكن لتسمح لهم بالحصول على سكن لائق وأحسنهم وضعية أولئك الذين يستطيعون الإشتراك في كراء غرفة متواضعة في فندق بسيط...>>،[3]

ويبدو أن أزمة السكن اتخذت حيزا واسعا من اهتمامات إدارة المسجد الأعظم والوزير الأكبر، وهذا ما لمسناه في العديد من مراسلاتهما، نورد منها المراسلة المؤرخة بتاريخ 21 فيفري 1936، والمراسلة المؤرخة بتاريخ 26 أفريل 1937، ومراسلة 7 فيفري1938، و مراسلة 2أفريل 1938 وجميعها نصّت على ضرورة الحرص على مراقبة وتسجيل الطلبة

[1] خير الدين شترة، **الطلبة...**، مرجع سابق، ص993.

[2] العزري، "سكنى الطلبة"، **النهضة**، 15-04-1932،

[3] خير الدين شترة، **الطلبة...**، مرجع سابق، ص993.

المتغيّبين عن الإمتحانات، وتحديدهم بدقّة قصد الشّروع في إجراءات ترحيلهم من سكنات المدارس[1].

وبما أن إدارة الجامع كانت تسعى بكل السّبل لتوفي أكبر عدد ممكن من السّكنات، وإيجاد حلول بديلة لمواجهة أزمة السكن، كان لابد لها من التخلّص من بعض الطّلبة ممن ثبت سوء سلوكهم وسيرتهم، وهو ما ورد في مراسلة شيخ جامع الزيتونة مع الوزارة الكبرى بتاريخ21 جوان 1938[2].

وهذه الفئة الأخيرة تظطرّ رفقة الطّلبة الموقوفين من الجامع بشكل مؤقت لأنشطتهم السياسية إلى المبيت في الوكالات، أو رفقة الباعة المتجوّلين المصحوبين بذويهم ودواجنهم، وسائقي العجلات وعمّال الرصيف، كما حدث مع الطّالبين القسنطينيين أحمد و الصادق حمّاني وهذا الوضع حتما سيفقدهم الرغبة والعزيمة في الدراسة، ويشوّه صورة الطالب الزيتوني[3].

وقليلة هي تلك الفئة التي أسعفها الحظ للسّكن في أماكن راقية ومقبولة إذ شملت فقط أبناء العائلات الميسورة والوجيهة بطبيعة الحال، فكان أبناؤها يقيمون في النزل والوكالات الرّفيعة التي توفّر الظّروف المناسبة للدّراسة من نظافة وأمن وشساعة[4].

وقد اطلعت على العديد من المراسلات التي أبدى فيها الطلبة الزيتونيون تذمّرهم جرّاء المعاناة التي لحقت بهم بسبب أزمة السكن، والتي كانت محل مراسلات بين الأمين العام للحكومة التونسية، والمقيم والعام وإدارة جامع الزيتونة، كما بينته الوثيقة الصّادرة بتاريخ 6 ديسمبر 1934 حول تلقي الأمين العام للحكومة التونسية مراسلات بهذا الخصوص[5].

---

[1] A.N.T. Série D,Carton35, Dos8/1 Doc N° .241. وأيضا Ibid, Carton 53, Dos8/2, Doc N° 30,31,32..

[2] Ibid, Doc N°.27,28.

[3] وردت العديد من التقارير الخاصة بهذا السياق، يراجع نفس الملف: Ibid

[4] العياشي، **الزيتونة والزيتونيون**، ، بيت الحكمة، قرطاج، ص ص 164-166.

[5] A.N.T. Série D, Carton 53, Dos 8/1, Doc N° 2.3.4.

ولتوضيح الصورة أكثر حول المحن التي عاشها الطلبة القسنطينيون في سبيل الحصول على مأوى لهم، نقلنا ما جاء في العديد من مراسلاتهم حول الموضوع، على غرار المراسلة الصادرة تحت رقم 94، الموجهة من رئيس جمعية الأوقاف "الشادلي العقبي" عام 1936، والتي جاءت ردّا على طلب تقدم به أحد الطلبة الزّيتونيين للحصول على سكن بالزاوية الكائنة بنهج سيدي السعيد، وكان ردّ جمعية الأوقاف بالرّفض بحكم أن الزاوية المذكورة إنما هي مقبرة تابعة لزاوية سيدي دلّة[1].

أما المراسلة الصادرة بتاريخ 28 جانفي 1939، فتطرّقت لطلب تقدم به طالبين من قسنطينة وواد سوف إلى مدير الجامع للسماح لهما بالبقاء في إحدى المدارس السكنية لغاية استكمال دراستهما، وهذا يوضّح لنا صورة من صور المعاناة التي عاشها الطلبة القسنطينيون أثناء دراستهم بجامع الزيتونة، وتبين لنا مدى صبرهم ونضالهم من أجل تحقيق مبتغاهم رغم المعانات[2].

واستمرت معاناة الطلبة القسنطينيين مع أزمة السكن خلال فترة الأربعينات خاصّة مع تزايد أعدادهم، وهو ما تطرّقت له العديد من الوثائق الأرشيفية منها تلك التي صدرت شهر نوفمبر 1944[3]، وتبعتها وثيقة أخرى يعود تاريخها إلى 16ديسمبر 1944، بالإضافة لوثيقة أخرى بتاريخ 21ديسمبر 1944، تضمنت جميعها مراسلات بين إدارة جامع الزيتونة و الوزير الأكبر "صلاح الدين البكوش" تخصّ الحالة التي وصل إليها الطالبين القسنطينيين "الغازي خالد بن علي بن محمد"، و"ابن حامد مسعود بن أبي بكر"، بسبب عجزهما على الظفر بمسكن يقيمان فيه من أجل الدراسة، وهو ما جعلهما عرضة للعودة للجزائر إذ ظلّ وضعهما كما هو عليه.

[1] Ibid,Doc N° 235.
[2] Ibid, Dos8/2, Doc N° 6.
Ibid, Doc N° 76.

ما لاحظناه من خلال تحليلنا لما جاء في طلب الإستغاثة والمساعدة الذي تقدم به الطالبين القسنطينيين هو رغبتهما الشديدة في تسجيل نفسيهما الدراسة بالجامع رغم ظروفهما القاهرة، وهو ما بينته لنا بشكل خاص الوثيقة المؤرخة في 16 ديسمبر 1944 حيث يقولان فيها: **<<... لكن الظروف لم تساعدنا في جميع حالاتنا الضرورية ...لم نجد السكن وإلى أين نأوي...زد إلى ذلك فقرنا الذي جعلنا عاجزين عن كل شي، لهذا فإننا نرجو من سمو جلالتك وحضرتك العالية أن تحفز آمالنا ورغبتنا بأن تعطي لنا بيتا من البيوت لنسكن فيها لتتحقق رغبتنا...وإن لم تتفضل فضيلتكم السامية لا قدر الله علينا بما طلبناه منها ورغبتنا فيه رجعنا إلى بلادنا خائبين كل الخيبة وذهبت حياتنا مفعمة جهلا، ولم نربح لا الدنيا ولا الآخرة...>>**[1].

وقد كان الردّ الأوّل على طلبهما بتاريخ 21 ديسمبر 1944 ومما جاء فيها بأن الطالبين نظرا لتحملهما مشقّة الفقر والغربة من أجل للدراسة بجامع الزيتونة، قررت إدارة الجامع النّظر في هذه المسألة من أجل منحهما مقرا لإيوائهما في حالة مواظبتهما على الدراسة بانتظام وحصولهما على نتائج جيدة[2].

ومن خلال تحليلنا لهذا الرد نفهم لنا مدى الحرص والصّرامة والإنضباط الشديد التي تفرضه إدارة الجامع من أجل، ضمان تكوين مثالي للطلبة خلقيا وعلميا، وأن أي تهاون أو تخاذل من الطلبة يعرضهم للطّرد والتّوقيف.

وأما الجواب الثاني والنهائي على هذا الطلب فقد ورد في رسالة تحت رقم 2273، بتاريخ 27 ديسمبر 1944، بقبول طلب الأول لاستيفائه كل الشروط وأهمها الأقدمية، في حين رفض طلب الثاني بسبب سكنه في أحد الحلات التي قام بكرائها[3].

[1] Ibid, Doc N° .77,89,93.
[2] Ibid,Doc N°.70,72.
[3] Ibid,Doc N°73

وفي نفس السياق دائما، ففي مراسلة موجهة من شيخ الجامع الأعظم "صالح المالقي" إلى الوزير الأكبر صلاح الدين البكوش بتاريخ 3-1-1945، تطرق فيه الطرفان إلى مطلب تقدم به الطالبين القسنطينيين "علي بن محمود القسنطيني" و "المختار بن محمود القسنطيني" بخصوص الحصول على سكن بإحدى مدارس سكنى الطلبة، علما أن الطالبين كانا يقيمان رفقة طالب آخر يدعى "حمودة الشعري" بالبيت رقم أربعة (4) بالمدرسة المرادية، ولما سقط عليهما حق السكن وجدا نفسيهما عرضة للضّياع والإهمال والمبيت في الشّوارع[1]، فكان الجواب باستحالة ذلك لعدم توفر الأماكن، وكحلّ مؤقّت تم تحويل الطالبين للسّكن بإحدى الوكالات لغاية شغور بعض الأماكن داخل المدرسة[2].

من خلال تحليلنا لما جاء في هذه المراسلات يتبيّن لنا أن شروط الحصول على السكن تستند إلى معايير أساسية أهمها:

-حالة الطالب المادية.

-أقدمية تسجيله بالجامع.

-توفر أماكن شاغرة داخل مدارس السكنى.

-المواظبة على الدراسة والحضور بانتظام وحسن السلوك.

-الحصول على نتائج جيدة خلال الإمتحانات[3].

ورغم الشروط والصرامة الشديدة والقواعد التي وضعتها إدارة الجامع من أجل الحصول على سكن، إلا أن ذلك لم يمنع من وقوع بعض التجاوزات في توزيع سكنى المدارس، وهذا ما ورد في رسالة لأحد الطّلبة السّوافة الصّادرة بتاريخ 22ديسمبر1938، بعد ترحيله من السكن الذي كان يقطنه بنهج الصوردو عدد44 ، مشيرا في رسالته بأن العديد من الطلبة

[1] Ibid, Doc N°.75.
[2] Ibid, Doc N° 87 . .
[3] Ibid, Dos 8/2, Doc N° 70,72.

الميسوري الحال ومن الموظفين، يقطنون هذه المساكن التي هي بالأساس مخصّصة للفقراء[1].

أما الطالب "محمد بن الصابر بن حميدة" في رسالته الوجهة إلى الوزير الأكبر "الطاهر بن عمار" بتاريخ 27 نوفبر1954 والتي قال فيها أن مدير المدارس الزيتونة، طلب منه تقديم حزمة ملابس بقيمة خمسة وعشرين (25) ألف فرنك، مقابل إسكانه بالحي الزّيتوني لذلك فهاتين العينتين تبيّنان لنا أن معاناة الطلبة الزيتونيين مع السكن، لا يكون سببها الإكتظاظ دائما، وإنما قد تكون لتجاوزات إدارية ومصلحية، في إطار استخدام سلطة النفوذ[2].

جدير بالذكر أن معاناة الطلبة مع السكن، لاحقتهم حتى أثناء العطل المدرسية وخاصّة العطلة الصّيفية، وهو ما ورد في عديد الوثائق الأرشيفية التي تطرقت لهذا الجانب كالوثيقة التي حرّرها، "محمد الطاهر بن عاشور"، في شكل لائحة تسرد القوانين المنظّمة للجامع الأعظم، والتي كانت على النحو التالي:

الفصل الأول: غلق أبواب مدارس سكنى الطلبة مدة الراحة الصيفية.

الفصل الثاني: التلاميذ المغادرين لأوطانهم لايسمح لهم بترك أشيائهم.

الفصل الثالث: التلميذ الذي يغادر ويترك أشيائه، يعتبر غادر مدرستة، لذلك يشرف شيخ المدرسة على عملية جمع أغراضه وتحويلها وتأمينها في المكان الذي يراه مناسبا[3]،

هذا الأمر أثار حفيظة واستنكار الطلبة وجعلهم يوجهون رسائل احتجاج إلى إدارة الجامع[4] وذلك بتاريخ 26جويلية 1955، للمطالبة بترك مدرسة سكنى الطّلبة مفتوحة، خلال العطلة

[1] Ibid, Doc N° 88.
[2] Ibid, Dos 8/6, Doc N° 17.
[3] Ibid. Doc N°.6.
[4] هناك العديد من الرسائل في هذا الجانب وهي قائمة تحمل أسماء الطلبة وتوقيعاتهم موجهة لإدارة الجامع الأعظم يرجع للملف التالي:

A.N.T, Série D, Carton 53, Dos 8/6.

الصيفية، مثلما كان عليه الحال سابقا[1]، كما ندّدوا بتصرّفات شيخ المدينة وأعوانه، الذين يقدمون على استخدام العنف ضد الطلبة لطردهم[2].

من خلال هاته الرسالة التي وجهها الطلبة نفهم أن المدارس في السابق كانت مفتوحة أمامهم، لكن منذ عام 1952 بدأت الإدارة بإصدار قرارات تنصّ على إغلاقها، وطرد الطلبة الممتنعين على المغادرة، وهو ما وجدناه في مراسلات شيخ المدينة "محمد الشادلي حيدر" إلى السيد "الطيب بلخيرية"، تحت رقم2286 بتاريخ 14 شهر أوت 1952، تطرّق خلالها الطرفان لمسألة تنظيم سكنى المدارس خلال العطلة الصيفية[3].

بما أننا لانعلم الأسباب وراء اتخاذ هذا القرار في هذه الفترة بالذات، هل يعود ذلك لتدخل سلطات الحماية التي كانت لها يد مبسوطة على حكومة "صلاح الدين بكوش" الثانية حينها(1952-1954) أم أنه بسبب سلوكات بعض الطلبة، كما ادعت إدارة المدارس، في العديد من مراسلاتها[4]، منها تلك الصادرة تحت رقم 1277 المؤرخة بتاريخ 28جوان 1955، والموجهة من محمد الشادلي النيفر مدير إدارة المدارس الزيتونة إلى الشيخ علي النيفر نائب شيخ الجامع الأعظم، أكد له فيها وجوب إغلاق المدارس أثناء العطل الصيفية، بسبب سلوكيات بعض الطلبة مثل رفضهم مبارحة المدرسة أثناء عمليات ترميمها وإصلاحها، ناهيك عن اصطحابهم لبعض الغرباء بحجة الإستئناس بهم، زيادة على ما يتم ارتكابه من أعمال منافية للآداب العامة، كما أكد له بأن المدارس في السابق تبقى مفتوحة أمام الطلبة للتحضير لإمتحانات الحقوق التي تجري شهر أكتوبر، وبما أنه في هذا العام تم إجراؤها مبكرا فلا داعي لبقائها مفتوحة، من خلال ما ورد في الرسالة نفهم أن التجاوزات التي يقدم

[1] Ibid, Doc N° 7.
[2] Ibid, Doc N° 8.
[3] Ibid, Doc N° 25.
[4] Ibid.

عليها الطلبة الزيتونيين كانت سببا في إغلاق هاته المدارس أثناء العطل الصيفية، غير أن هذا الأمر نفاه الطلبة بشكل قاطع في رسائل الإحتجاج التي وجهوها للإدارة[1].

وأمام تزايد رسائل الإحتجاج أقدمت إدارة الجامع الأعظم على إصدار قرار بترك المدرسة البادیسية مفتوحة في وجه بعض الطلبة فقط، أثناء العطلة الصيفية وذلك في رسالة موجهة من "علي النّيفر" نائب شيخ الجامع الأعظم إلى الوزير الأكبر "الطاهر بن عمار"، تحت رقم6354 بتاريخ28جويلية 1955، وهذا ما يدعّم صحّة فرضية ما أوردته الإدارة حول التجاوزات الأخلاقية التي يقدم عليها بعض الطلبة، لأنه ما فهمناه من خلال الرسالة أن الطلبة الذين ثبت في حقّهم الإخلال بالنّظام العامّ لم يتم السماح لهم بالبقاء في المدارس أثناء العطلة، ما أكّدت الإدارة أنها ستظطرّ لاستخدام القوّة في حالة امتناع البعض عن التقيّد بهذا القرار[2].

من خلال هذه العيّنات تتّضح لنا الصّورة التي كان عليها الطّالب الزّيتوني القسنطيني وما لحق به من معاناة في إطار رحلته للبحث على مسكن، يستقرّ به أثناء فترة دراسته بالجامع، ورغم كال ذلك فإنه ثابر وجاهد من أجل إكمال تحصيله العلمي وتتويج مجهوداته بنيل الشهادة العلمية، وتوظيف هذا المكسب في خدمة وطنه من خلال التدريس أو الكتابة الصحفية أو النضال السياسي والعسكري، ونحن جميعا نعلم قيمة وأهمية فئة الطلبة الزيتونيين في تاريخ الكفاح الوطني الجزائري.

- المصادر المالية للطلبة:

إذا كانت ظروف السكن والإقامة قد شكلت أحد أبرز التحديات التي واجهت الطلبة خلال تلك المرحلة، فإن الجوانب المادية لم تكن أحسن حالا، بل كانت تشكل عبئًا يوميًا، يؤثر بشكل مباشر في المسار الدراسي لهؤلاء الشباب، فقد مثّلت المسائل المالية عاملاً حاسمًا في

[1] ينظر رسائل الإحتجاج الصادرة في الوثائق: Ibid, Doc N° .6,7,8,9.

[2] Ibid. Doc N° 11.

تحديد قدرة الطلبة على مواصلة تعليمهم، خاصة أولئك المنحدرين من الأوساط الفقيرة أو الريفية، الذين وجدوا أنفسهم مضطرّين للبحث عن موارد إضافية تسدّ النّفقات الأساسية للمعيشة[1].

إن هذا الوضع دفعهم للعمل خارج أوقات الدراسة، كالعمل مثلا في المحلات الخاصة بنسخ الكتب، واظطرّت فئة أخرى للعمل رفقة السرّاجين، وفي محلّات الخياطة وغيرها من المحلات أو العمل في المنازل لدى العائلات الثريّة والوجيهة[2]، أملا في توفير بعض الفرنكات، للنفقات المنزلية وبعض الملابس وأدوات الحلاقة وغيرها[3].

وهناك فئة أخرى تعتمد على ما يتم إرساله من عائلاتهم بالجزائر عبر حوّالات البريد الخاصّة، وهنا لابد أن نميّز بين فئتين، فئة العائلات الميسورة التي تستطيع إرسال مبالغ قد تكفي الطالب طول العام الدراسي على غرار عائلة محمد مبارك الميلي، وعائلات أخرى ترسل مبالغ رمزية لا تسمن ولا تغن من جوع على غرار عائلة أحمد حماني[4].

وقد أوردت وثائق الأرشيف التونسي مراسلة بهذا الخصوص موجّهة من المقيم العام الفرنسي بتونس الأميرال "أستيفا" (ESTIVA) إلى الأمين العام للحومة التونسية تحت رقم 614 بتاريخ 6 ديسمبر 1942، ناقش فيها الطّرفان تدهور أوضاع الطلبة الزّيتونيين المادية بسبب تأخّر وصول الحوّالات، مطالبا من مؤسّسات الأوقاف والحبوس تغطية مصاريفهم، لتسيير شؤونهم ريثما يتم اقتطاعها من الخزينة الجزائرية لاحقا[5].

جدير بالذكر أن المبالغ والمساعدات المالية التي ترسلها العائلات القسنطينية لأبنائها تتأثّر بمواسم الحصاد والإمطار، وازدهار الحرف انتعاش التجارة، خاصة أن جهة الشرق

---

[1] في هذه المسألة يراجع مراسلة الطلبة الزيتونيين مع السلطات المحلية التونسية من أجل منحهم بعض الإعانات منها المراسلة الواردة في الوثيقة: A.N.T, Série D, Carton 35, Dos 28, Doc N° 19. Adressée en 1943.

[2] خير الدين شترة، **الطلبة**...، المرجع السابق، ص ص 1018-1020.

[3] المرجع نفسه، ص 1019.

[4] نفسه، ص ص 1018-1020.

[5] A.N.T, Série D, Carton 35, Dos 28, Doc N° 16.

الجزائري في عمومها تعتمد على الفلاحة وتربية الماشية، فكلما كان العام وفيرا من حيث كميات الحصاد ووفرة الأغنام وخصوبتها، كلما كانت الإرساليات أكثر والعكس صحيح، هذا دون أن ننسى الجالية الجزائرية المتواجدة في تونس والتي قدّمت مساعدات كبيرة للطّلبة في ما يخص الإيواء والمأكل والملبس والمال والمواصلات، خاصة عائلات "بن حديد" و"بن عاشور" المعروفتين جهة تبرسق[1]، زيادة على دور الأحزاب والجمعيات والدينية وبعض الشخصيات المرموقة التي تطوّعت بإعانات مالية للطلبة بتونس، وهذا إن دلّ على شيء فهو يدلّ على مدى التّضامن والتّلاحم بين أبناء الجزائر في وقت الشّدة، والصورة الرائعة التي دأب الجزائريون على الظهور بها[2].

-سلوك الطلبة الزيتونيين القسنطينيين:

إن الحديث عن فئة الطلبة الزيتونيين ليس بالضرورة إظهار تلك الصورة الجيدة والأخلاق الحميدة والشهادات العليا، فهناك وجه آخر ظهر عليه الطلبة الزيتونيين أثناء تواجدهم بتونس سواء في فترات الدّراسة وأماكن الإقامة أو خارج الدراسة، جعلتهم محل ملاحظات ومضايقات من قبل إدارة الجامع الأعظم كما أشارت لذلك عديد الدراسات والوثائق الأرشيفية.

فقد أوردت الوثائق الأرشيفية تأخر الكثير منهم وانقطاعه عن الدراسة لمدة تصل إلى أشهر، ناهيك عن عدم التزامهم بالقواعد الداخلية داخل مدارس سكنى الطلبة، كرفضهم الإنصياع لأوامر المدراء ومخالفة التعليمات بخصوص إصطحاب الأجانب لمقرات السكن،

[1] **البصائر**، ع 20، الجزائر، 19-01-1948.

[2] عمار هلال، "الطلبة الجزائريون في الأزهر"، **الثقافة**، ع 79، 1فيفري 1984، الجزائر، نقلا عن: سمية لوافي، **نشاط الطلبة الجزائريين الفكري والثقافي بتونس، 1930-1962، جامع الزيتونة نموذجا**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2014-2015، ص 53.

وهو ما أجبر الإدارة في عديد المرات على اتخاذ إجراءات ردعية كالطّرد بالقوة وتحرير تقارير إدارية ضدهم.

ويبدو أن هذه الفئة بالخصوص تشمل أولئك الذين لم يكن قدومهم إلى تونس لغرض الدراسة وإنما للتهرّب من الخدمة العسكرية وضغوط الإدارة العسكرية، والهروب من أعمال الرعي والفلاحة، أو لعدم قدرتهم على فرض أنفسهم في المحيط العلمي بسبب صعوبة المناهج وكثرتها وهذا ما يؤدي بهم إلى الرسوب[1]، وهذه الفئة تجدها تتسكّع في المقاهي والأسواق تصول وتجول بحثا عن فرص العمل، لا تراها في إقامات الطلبة إلا في الليل[2].

هذا بالإضافة الى الصراعات والتناحرات التي وصلت في بعض الأحيان لحد الشجارات الدموية باستخدام الأسلحة البيضاء، بسبب الخلافات الإيديولوجية التي طفت على السّطح خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فانقسم الطلبة إلى شق إصلاحي تابع لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وشق اندماجي تابع لفرحات عباس والأغلبية السّاحقة، متضامنة مع حزب الشعب-حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية-، وتشتد الخلافات أكثر خاصة أثناء المناسبات والنّدوات والأنشطة التي يشرف عليها قادة هؤلاء التيارات أثناء زياراتهم لجامع الزيتونة مثلما حدث مع "العربي التبسي"[3] أثناء إلقائه خطابا بأحد المساجد بتونس حين تم رشقه بالقارورات من قبل بعض الطلبة التابعين لحزب الشعب الجزائري، والأمر ذاته وقع مع الشيخ "محمد خير الدين"[4].

---

[1] خير الدين شترة، **الطلبة** ...، مرجع سابق، ص 1106.

[2] وردت العديد من المراسلات بهذا الخصوص ، للتوسّع في الموضوع يرجع إلى الوثائق الأرشيفية التالية:
A.N.T Série D, Carton 53, Dos8/6, Doc N° 6,7,8,9.

[3] **العربي التبسي 1896-1957**: ولد بتبسة ثم انتقل إلى نفطة بالجريد لحفظ القرآن ومنها إلى جامع الزيتونة ليتوجه بعدها إلى مصر للدراسة بالأزهر ، كان من أبرز المؤسسين لجمعية العلماء اغتالته السلطات الفرنسية عام 1957.

[4] **محمد خير الدين**: من مواليد 1902 بمنطقة فرفار ببسكرة، تربى تربية دينية منذ صغره، وعرف منزل والدة بكثرة زيارات المشايخ والعلماء، في عام 1916 قم برحلة إلى قسنطينة، ورحلة أخرى لجامع الزيتونة عام 1918 من أجل طلب العلم، أين قضى بالزيتونة 7 سنوات، ليتحصل بعدها على شهادة التطويع، تقلّد الشّيخ خير الدين عدة مناصب في جمعية العلماء المسلمين، أين عين عضوا مستشارا في الإجتماع الثاني للجمعية عام 1932، وتولى مسؤولية جريدة البصائر منذ

هذا عن علاقات الطلبة في إطار التنظيمات والتشكيلات السياسية، أم عن علاقات الطلبة القسنطينيين الشخصية الثنائية مع زملائهم فنورد ما ذكره رابح تركي حول علاقته الطيبة الأخوية مع الطالب الصديق السعدي، خلال تواجدهما معا، والتي مثّلت نموذجا للأخوّة والمحبّة والتّعاون، كما يذكر الطالب "أحمد حمّاني" عن علاقته مع "محمد بن الصادق جلولي الملياني" بأنه يكاد لا يفارقة سواءا في أوقات الدّراسة أو الرّاحة، والتّعاون فما بينهما، والإنسجام والتّشارك في إنجاز الأشغال المنزلية من طهي وتنظيف وغيره، جادّين مجتهدين طيلة العام الأوّل.

د/ النظام التعليمي في جامع الزيتونة: البرامج والمناهج

بيّنت لنا الوثائق الأرشيفية وملفات الطّلبة القسنطينيين بجامع الزيتونة، المراحل التعليمية التي كان يمر بها الطلبة، وكانت بالتدرّج عبر ثلاث مراحل كالتالي[1]:

-**المرحلة الإبتدائية:** في هذه المرحلة مدة الدراسة تتراوح من ثلاثة(3) إلى أربعة(4) سنوات، تبدأ هذه المرحلة بإجراء مقابلة مع شيوخ الجامع، يتم خلالها الخضوع لاختبار تقييمي لبعض قدرات الطّالب أمام شيخه، ليمنح له بعدها دفترا مسجّلا فيه اسمه وبلده وعدده القومي، بعد أيام من تحضير الدّروس وإبداء الشيخ ملاحظات حولها وما يسمّى حاليا عندنا بالتّسجيل، لأنه بموجب هذا الدفتر يصبح مسجّلا بصفة رسمية كتلميذ في الزيتونة.

ففي المرحلة الإبتدائية يدرس التلميذ المباديء الأولية في التّوحيد والفقة والتّجويد والنحو، ويقرأ خلالها الكتب على حسب ترتيبها وتدرّجها، فلا يمكن خلالها للتلميذ قراءة كتاب لفن من الفنون إلا بعد إثبات مؤهلاته التي تعرض على الشيخ، ويقول الشيخ الطاهر بن

تأسيسها، كما عين عضوا في اللجنة التنفيذية بالمؤتمر الإسلامي الجزائري عام 1936، وتولى تسيير جمعية إعانة الفقراء ببسكرة، توفي الشيخ خير الدين بتاريخ 10ديسمبر 1993، بعد مرض عصال ألمّ به. للتوسع أكثر حول شخصية محمد خير الدين يراجع: حياة تابتي، "الشيخ محمد خير الدين وجهوده الإصلاحية"، **مجلة الحضارة الإسلامية**، مج 21، ع 01، جوان 2020.

[1] A.N.T, Série D, Carton 35, Dos 7, Doc N° 28.

عاشور:<<... **كان التعليم ينحصر في أسلوب الإلقاء دون تمرين شفاهي أو كتابي، أي أنه قراءة لكتاب، يتكوّن من متن وحاشية، أما عن البرنامج اليومي للدّروس فإن الطّالب يستيقظ فجرا من حتى السابعة لحفظ المتن، بعدها تنطلق الدّروس حتى الزّوال دون توقّف، ومساءا يعود الطّالب للجامع حتى الساعة الخامسة، كان الطلبة يجلسون متربّعين على الحصير في حلقات دائرية حول شيخهم، ويستخدمون ركبهم مناضد لكتابة بعض الملاحظات، وقد يكثر عدد الطلبة ويقلّ على حسب إقبالهم وحبّهم للدّروس..>>.**

وفما يخص العطل المدرجة في النظام الدراسي فقد كانت على النحو التالي:

عطلة الصّيف: من 16جويلية إلى 30سبتمبر.

العطل الدينية: الجمعة، عاشوراء، المولد النبوي، أيام شهر رمضان، عيد الفطر، عيد الأضحى، حسب التنظيم الصادر بتاريخ 29 أفريل1933[1].

عموما في نهاية المشوار الدراسي الذي يمتد على مدار أربع سنوات يتوّج الطّالب خلالها في النّهاية، بشهادة الأهلية[2].

وقد اطلعنا على العديد من الوثائق الأرشيفية التي تخصّ الطّلبة القسنطيينين الحائزين على شهادات التّطويع، على غرار الوثيقة التي أوردت قائمة المتحصّلين على شهادات التّطويع لموسم 1931 حملت الأسماء التالية كما يوضح الجدول:

[1] العياشي، **الزيتونة والزيتونيون**، المرجع السابق، ص 186.

[2] خير الدين شترة، **الطلبة**...، مرجع سابق، ص ص 1120-1122.

جدول رقم21: عيّنات من شهادات التّطويع للطّلبة القسنطينيين سنة 1931[1].

الشهادة	اسم الطالب	المنطقة	سنة الحصول عليها
شهادة التطويع	والي عبد الحفيظ	قسنطينة	1931
شهادة التطويع	الشريف بن الصديق الحيدوسي	مروانة-باتة-	1931
شهادة التطويع	عيسى بن بلقاسم	تبسة	1931
شهادة التطويع	عبد المجيد حيرش	قسنطينة	1931
شهادة التطويع	أحمد بن عمر بن الشيخ الحسين	قسنطينة	1931

ولتوضيح المعلومات التي يتم كتابتها في ظهر الشّهادة نورد مثالا، لشهادة الطّالب أعراب الشريف المنحدر من قسنطينة، وذلك شهر مارس عام 1932، وكتب فيها مايلي: في مارس 1932 أعطيت شهادة إلى أعراب الشّريف من قسنطينة عدد15587، بكونه من تلامذة الجامع الزيتوني، حسب شهادة شيخ الجامع عدد30 في6 مارس1932[2].

-المرحلة الثانوية أو تعليم الدرجة الثانية:

تدوم الدّراسة أربعة سنوات تنتهي بحصول الطالب على شهادة تسمى التّطويع بعد اجتيازه الإمتحان النهائي الذي يشمل المقالة والدّرس والأسئلة الشفوية، غير أن النّجاح في هاته المرحلة يعدّ أمرا جد صعبا، نظرا لتشعّب الدروس وكثرتها[3]، فالطّالب لزاما عليه حفظ القرآن الكريم كاملا أو أربعين حزبا منه، بالإضافة إلى متن التّلخيص في البلاغة والجوهر المكنون، والتّوحيد وفقه القضاء والألفية لابن مالك، والأدب والشّعر والمعلّقات وغيرها، لذلك نجد أن نسبة النّجاح في هذه المرحلة قد لا تتجاوز 50% في بعض المواسم[4].

---

[1] A.N.T, Série D, Carton35 , Doc N° 8.

[2] ينظر الملحق رقم 16، ص 379

[3] للإطلاع على أهم الكتب التي تدرس في هذه المرحلة يراجع دراسة: محمد بوطيبي، "التعليم في جامع الزيتونة خلال النصف الأول من القرن العشرين- دراسة في المنهج والبرامج-"، **المجلة المغاربية للمخطوطات**، جامعة يحيى فارس المدية، ع 5، جوان 2017، ص ص 199-202.

[4] خير الدين شترة، **الطلبة**...، المرجع السابق، ص 1126.

الدرجة الثالثة: وهي التعليم العالي فتنتهي بالحصول على شهادة "العالمية"، بعد انقضاء ثلاث سنوات من الدراسة، وهي ثلاث شعب الشرعي والأدبي والقراءات، وكل هذه الشهادات تمنح لأصحابها بالإمتحان العمومي كتابيا وشفويا، والطّلبة الحائزون على شهادة العالمية لهم الحقّ في طرق أبواب الوظائف العامّة، فالذين اختصوا في علوم الشريعة لهم حق العمل في مجال العدالة والإمامة والقضاء والفتوى، والنابغون في العلوم الوضعية لهم حق الانخراط في سلك الوظائف بالإدارات والمجالس العدلية وبالأعمال وبالوكالة (المحاماة)[1].

عموما فقد وجه انتقادات لاذعة للبرامج التعليمية بجامع الزيتونة واتهمتها بالتحجّر والجمود والرجعية وعد مواكبة التطور والحضارة، الأوروبية وهو ما جعل العديد من طلبته يثورون في وجه شيوخ وإدارة الجامع، لإدخال الإصلاحات على التعليم الزيتوني[2]، عن طريق إدراج المواد العلمية في مناهج التدريس كالرياضيات وغيرها[3]، واستفادت هذه الفئة من الصحافة لتمرير أفكارها، والدفاع عنها[4].

أما عن التعداد البشري للجامع، فقد كان مكوّنا من شيوخ لكل مذهب، يتقدمهم رئيس منهم يلقب بشيخ الإسلام، والمجلس الشرعي هو أعلى هيئة إسلامية في المجتمع، وعددهم إثنا عشر(12) فقيها، ستة(6) من الحنفية ومثلهم من المالكية[5].

وكان نظر التعليم بالجامع الأعظم منوطا بعهدة النظارة العلمية وهي هيئة تتركب من شيخي الإسلام الحنفي والمالكي والشيخين القاضيين بالمذهبين وذلك منذ ترتيب التدريس فيه في عهد الباشا أحمد باي الأول عام 1258هـ[1].

---

[1] خير الدين شترة، **الطلبة...**، المرجع السابق، ص 1127.

[2] محمد بوطيبي، **التعليم...**، المرجع السابق، ص ص 203-205.

[3] محمد فلاح العلوي، **التعليم في الزيتونة والقرويين بين التقليد والتجديد أواخر القرن 19 وبداية القرن 20**، أعمال الندوة الدولية الحادية عشرحول الزيتونة الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي، تونس ، 5 و6 ماي 2002، ، ص 30

[4] العياشي، **الزيتونة والزيتونيون...**، مرجع سابق، ص 123.

[5] المرجع نفسه، ص 123.

ثم وقعت تنقيحات على عهد محمد الصادق باشا في عهد وزارة الصدر الأعظم خير الدين باشا الذي أدخل عدة إصلاحات في جل المؤسسات التونسية لجعلها تواكب التطور الحاصل في أوربا في عهد النهضة الصناعية، ثم تطور النظام التعليمي الإداري في عهد أحمد باشا باي الثاني في مارس 1933 حيث منحت إدارة الجامع الأعظم لشيخ الجامع عوض مجلس النظّار وإحداث مجلس للإصلاح ينعقد مرتين في السنة ووظيفته تحسين التعليم[2]، وأنواع طبقات التدريس وخصائص مباشريها هي:

_ مدرسو الطبقة الأولى من المالكية.

_ مدرسو الطبقة الثانية من الحنفية.

_ مدرسو الطبقة الثانية من غير تخصص المذهب.

_ مدرسو الطبقة الثانية في القراءات.

_ مدرسو الطبقة الثالثة من غير تخصص المذهب.

_ مدرسو الطبقة الثالثة في القراءات.

ثم تأتي الطبقات التنظيمية الأخرى[3].

وفي الأخير نقول أن الجامع الزيتوني الأعظم، يبقى منارة علمية أتاح الفرصة للطّلبة الجزائريين عموما والقسنطينيين خصوصا، للنهل من علومه والإستفادة من شيوخه، وفاتحا بذلك الأبواب التي أوصدها الإستعمار، وبفضل ذلك تمكّن الطلبة القسنطينيون من التحصيل منه، والتكوين ونيل الشهادات التي فتحت لهم آفاقا جديدة لم يكونوا ليحلموا بها في بلدهم الأصلي، وهذا ما نعتبره نحن فصلا من فصول المواجهة الثّقافية التي أطلقها الإستعمار الفرنسي بالجزائر، فكان الرد من الطلبة المهاجرين إلى تونس.

---

[1] العياشي، **الزيتونة والزيتونيون...**، مرجع سابق، ص 123.

[2] بشير مديني، **الجالية...**، مرجع سابق، ص ص191-193.

[3] إبراهيم شبوح، "إشارات وهوامش حول الجامع الزيتوني"، **الحياة الثقافية**، ع82، تونس، 1997، ص ص 4-10.

هـ/ الطلبة القسنطينيين والنضال الطلابي:

- الإضرابات والإحتجاجت

لم يكن الطلبة القسنطينيون الزيتونيون بعيدين عن المعترك السياسي والأنشطة الجمعوية الطّلابية والفعاليات الكبرى التي شهدتها الحركة الطلابية الزيتونية، خاصة تلك التي ثارت ضد نظام الحماية الإستعماري، إذ وجدوا في هذه الفعاليات فرصة لرد الإعتبار نوعا ما، والإنتقام من المستعمر الغاشم الذي أجبرهم على الإغتراب وفراق الوطن والأرض والأهل، خاصّة وأنهم الفئة الأكثر تمثيلا من بين الطلبة الجزائريين، لذلك فالمتتبّع لجميع الأحداث والتّظاهرات التي حدثت بجامع الزيتونة يجدها لا تكاد تخلو من الحضور القسنطيني، سواء في المناصب القيادية أو التمثيلية الفرعية.

تشير الدراسات التي تناولت موضوع الطلبة الزيتونيين إلى أن أول نشاط طلابي شارك فيه الطلبة القسنطينيون، يعود لبدايات القرن العشرين بقيادة "عبد الرحمان اليعلاوي" سنة 1918، وذلك في المظاهرة المناهضة لاستقالة الباي "محمد الناصر"[1]، حين خطب في الناس وحثّهم على الولاء للباي ونصرته، وهو ما أزعج سلطات الحماية[2].

وفي فترة تأسيس الحزب الدستوري الحر، انخرط العديد من الطلبة القسنطينيين في صفوفه كما ذكرنا سابقا –في النشاط السياسي للقسنطينيين– ومن ضمنهم عبد الرحمان اليعلاوي ومحمد العيد الجباري وحسن نوري، ما نود إضافته في هذا العنصر هو تركيز الحزب الدستوري الحر على منح الإشراف على إلقاء الخطابات للطلبة القسنطينيين، وذلك ربما راجع ربّما لثقافتهم الواسعة والفصاحة الكبيرة التي يتمتعون بها، وتعلموها من دراستهم بالجامع الأعظم.

[1] **محمد الناصر باي:** أو محمد الناصر باشا باي :هو الباي الخامس عشر من البايات الحسينيين بتونس، حكم من 11 ماي 1906 إلى 8 جويلية 1922. للتوسع أكثر يراجع: https://www.marefa.org / . تاريخ الدخول: 21 نوفمبر 2025، الساعة 17:00.

[2] خير الدين شترة، **الطلبة...**، المرجع السابق، ص 1159.

كما أوردت وثائق الأرشيف التونسي أن الطالبين علي بن موسى ومحمد مجتوث المنحدرين من قسنطينة، كانا ضمن المشاركين في الإضراب الدموي بتاريخ 23 فيفري 1936 الذي تسبّب في شلل كبير بتونس العاصمة جرّاء استجابة التجّار لنداء إغلاق المحلات، في باب سويقة وأسوار العاصمة، وهو ما أدى إلى إبعادهما إلى الجزائر[1].

كما أوردت التقارير الفرنسية أن الطالب محمد العيد الجباري كان وراء إضراب الطلبة عن الدروس خلال الموسم الدراسي لعام 1936-1937[2]، الذي كان له وقع كبير على الطلبة وتسبب في إعادة العديد منهم إلى حواضرهم الأصلية[3].

وتواصل النشاط السياسي للطلبة القسنطينيين خلال الحرب العالمية الثانية، بواسطة أحمد حماني الذي كان ضمن الوفد التونسي الجزائري الذي التقي بالألمان عند نزولهم 1942، إذ يصفها بالمغامرة العظيمة التي كانت ستخدم البلدين لو نجحت[4].

أما الطالب عبد الله شريط فقد كان الزيتوني الوحيد، ضمن اللّجنة المختلطة الزيتونية الصادقية التي تم إنشائها خلال الأربعينات، وعين بها في منصب أمين المال[5]، ويذكر محمد عباس في مؤلّفه -نداء الحق- أن الشادلي المكي تم تكليفه من قيادة حزب الشعب لتمثيلها في المشرق العربي بعد الحرب العالمية الثانية في الفترة التي كانت تشهد مخاضا لميلاد الجامعة العربية، كما ساهم في ربط اتصالات مع قيادات مغاربية من أجل تنسيق العمل الوحدوي[6].

---

[1] A.N.T, Série MN, Carton 17, Dos 2, Doc N° 8.

[2] خير الدين شترة، **الطلبة...**، المرجع السابق، ص 1298.

[3] محمد بوطيبي، **التعليم...**، المرجع السابق، ص 215.

[4] نفسه، ص 1192.

[5] العيّاشي، **الزيتونة والزيتونيون...**، المرجع السابق، ص ص255-256.

[6] محمد عباس، **نداء الحق**، دار هومة، الجزائر، 2003، ص ص 14-19.

أنشطة الطلبة القسنطينيين تواصلت مع الطالب "رابح تركي"[1] الذي كانت لها تحرّكات داعية لنصرة القضية الفلسطينية، من خلال محاولته الإلتحاق بجبهات القتال في فلسطين رفقة عدد من التونسيين، غير أنه قبض عليه في النّهاية وعوقب بغرامة مالية باهضة[2]، ويذكر الطالب الزيتوني "بودوح السبتي" في مذكراته قيام مجموعة من الطلبة الزيتونيين بمحاولة لتهريب مصطفى بن بولعيد أثناء اعتقاله في الحدود التونسية اللّيبية[3].

إذن كانت هذه عيّنات مبسّطة لبعض أنشطة الطّلبة القسنطينين بجامع الزيتونة، وهي اجتهادات فردية تبيّن الدور الكبير للنشاط الطلابي الذي لم يقتصر فقط على طلب العلم، بل امتد للميدان السياسي، مثل المشاركة في المظاهرات والإحتجاجات والإنخراط في الأحزاب والمشاركة في الجمعيات والنوادي.

- الإنخراط في الجمعيات والنوادي.

من المبادرات الفردية امتد نشاط الطلبة القسنطيينين إلى العمل الجماعي المهيكل في إطار الجمعيات والنوادي الثقافية، بداية بجمعية الطلبة الزيتونيين الجزائريين التي تأسست عام 1934 بعد مخاض عسير، وكان الهدف منها الدّفاع عن مصالح الطلبة ولمّ شملهم في

[1] **رابح تركي:** اسمه الكامل تركي رابح عُمامرة، ولد بمدينة سطيف بتاريخ 15 سبتمبر 1932م، وبها نشأ وترعرع، وعندما حفظ القرآن الكريم في صغره، وفي الثامنة من عمره، التحق بمدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وظل يزاول دراسته بها مدة عشر سنوات، أي من سنة 1940 إلى غاية سنة 1950، وأثناء دراسته بمعهد ابن باديس، عمل مرشدا في صفوف الكشافة الإسلامية الجزائرية ما بين 1948و1950، بعد تخرجه من معهد الإمام ابن باديس، عينته جمعية العلماء معلما في بعض مدارسها، فقام بالمهمة التي أنيطت به خلال السنة الدراسية 1950-1951، انتقل بعد ذلك إلى تونس والتحق بجامعة الزيتونة، وفيها تلقى العلوم الشرعية والعربية على علمائها، وجد واجتهد في الطلب حتى نال شهادة التحصيل في العلوم، بعد الإستقلال عمل كأستاذ في جامعة الجزائر، توفي عام 2014 بعد صراع مع المرض. للتوسع أكثر يراجع: مسعود فلوسي، الدكتور رابح تركي عمامرة وجهوده العلمية والتربوية، نقلا منbinbadis.net/archives/ تاريخ الدخول:21 نوفمبر2025، الساعة 20:40.

[2] خير الدين شترة، **الطلبة**..، مرجع سابق، ص 1195.

[3] نفسه، ص 1197.

إطار وحدة متناسقة متماسكة متضامنة، وبذلك ظهر الطلبة القسنطينيون في المناصب القيادية للجمعية منذ البداية.

تذكر الكتابات التاريخية التي تطرقت لتاريخ الجمعية أن رئيسها الأول هو الشيخ "بورنان بن نصر الدريدي الميلي"، بصفته هو من تحصّل على رخصة تأسيسها من الحكومة التونسية، بتاريخ 20 جويلية 1934 وهو ما ذهب إليه الشيخ "محمد الصالح بن عتيق" بقوله والمؤسس الأول لجمعية الطلبة هو بورنان الميلي في حين تولى "عبد المجيد حيرش"، رئاستها بعد أشهر قليلة من تأسيسها خلفا للمهدي البجائي، والتي كان من أهم أنشطتها خلال هذه الفترة تكريم الشيخ أبو اليقظان بتاريخ 9 ديسمبر 1934[1].

واستمرّت قيادة القسنطينيين للجمعية بواسطة "الشادلي المكي" الذي انتخب رئيسا لها عقب انعقاد مؤتمرها الأول بتاريخ 6 نوفمبر 1935[2]، الذي انتخب فيه الشادلي المكي رئيسا للجمعية، لمدة أربعة سنوات1935-1939[3]، أمّا الهيأة الإدارية للجمعية فقد ضمّت من القسنطينيين كلا من "مصطفى بن سعيد الجيجلي" نائبا للأمين العام، و"الهادي بن أبي القاسم السطايفي" مراقبا عاما، و"أحمد حماني" في الهيأة الإستشارية[4].

عرفت الجمعية خلال رئاسة الشادلي المكي أزهى فتراتها، من حيث تعدّد وقيمة الأنشطة والتظاهرات العلمية والثقافية، لعل أبرزها إصدارها لنشرة الثمرة الأولى سنة 1937، بمطبعة الشباب الكائنة بباب منارة، التي تعد مصدرا مهمّا في العديد من الدراسات الدينية والأدبية، بالإضافة إلى استقبال العلماء والمشايخ للإستفادة من معارفهم ومحاضراتهم، وفتح المجال أمام الطلبة للإلتقاء بهم، وهو ما نلمسه من تفاعل خلال الزيارات الثلاثة التي قام بها الشيخ

[1] أحمد مريوش، **الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954**، أطروحة لنيل شهادة الدكتورا في التريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، ص 193

[2] نفسه، ص195.

[3] للنظر في هيكلة الجمعية خلال هذه الفترة ينظر: **البصائر** ع44، الجزائر، 20نوفمبر1936.

[4] أحمد مريوش، المرجع سابق، ص 197.

عبد الحميد بن باديس بين سنتي 1936-1937، والتي كان لها وقع كبير على السّاحة الزيتونية، ومن المناسبات الخالدة كذلك في تاريخ الجمعية إشرافها على احتفالية خاصة بالهجرة في 25مارس 1937، بمقر الجمعية الخلدونية حضرها عدد من المشايخ والمدرّسين بجامع الزيتونة.

ومن الأنشطة التي دأبت عليها الجمعية خلال هذه الفترة، بل وأضحت من تقاليدها استقبال الطلبة الجدد وتوديع المتخرجين بإقامة الحفلات والأناشيد والمحاضرات وغيرها، كما لا ننس إصدارها لأول نشيد خاص بالطلبة يتم عزفه أثناء المناسبات الدينية والوطنية، وربط الطّلبة الجزائريين وتقريبهم من أفراد الجالية الجزائرية بتونس في إطار سعيها لزرع روح التّضامن والأخوّة بين الجزائريين من جميع الفئات[1].

عقب الحرب العالمية الثانية واصل الطلبة القسنطينيون نضالهم في الجمعية بداية من "أحمد بوروح[2]" الذي تولّى رئاستها بصفة مؤقته بتاريخ 1946، حاول خلالها لم شملها وإحياء أنشطتها من جديد، كما اختير "عمار نجّار" في الهيأة الإدارية للجمعية المنتخبة عام 1946، أما الطالب "يحي بوعزيز" فقد كان ضمن اللجنة التي عقدت لقاءا مع "الأمين الشابي" وزير التربية الوطنية عام 1956، تمحور حول تقديم مساعدات للطلبة، و إمكانية إعادة المضربين للدّراسة، وتكلل ذلك بموافقة المدير على المطلبين واتخذ قرارا في صيف

[1] للإطلاع على مضمون الخطابات التي ألقاها عبد الحميد بن باديس، ينظر محمد الصالح الجابري، **النشاط العلمي...**، مرجع سابق، ص ص84-92.

[2] **أحمد بوروح:** من مواليد مدينة تكسانة بولاية جيجل، حفظ القرآن الكريم في مسقط رأسه على يد الشيخ بلقاسم بن منيع، التحق بجامع الزيتونة سنة 1939م، أين تحصل على شهادة " الأهلية " في دورة جوان 1943م، ثم أحرز على شهادة التحصيل سنة 1946م، كان له دور مبير في النضال الطلابي خلال تواجدة بتونس، بعودته لأرض الوطن تولى إدارة مدرسة الحياة بجيجل، ثم عين مديرا لمدرسة التربية والتعليم بوهران سن 1947، بعدها انتقل إلى معهد ابن باديس في قسنطينة أين قام بمجهودات كبيرة في نشر العلم وتوعية الناس رفقة مجموعة من العلماء، كانت له اسهامات كبيرة في الثورة التحريرية أين ألقي عليه القبض وتعرض للتعذيب، عاد إلى جامع الزيتونة عام 1960، أين تحصل على شهادة التطويع، بعد استقلال الجزائر تولى عدة مناصب في قطاع التربية، توفي عام 1986، بعد مرض عضال.للتوسع أكثر يراجع:https://binbadis.net/archives/13546 ، مسعود بولجويجة، الدكتور أحمد بورزاق في ذكرى وفاته36، تاريخ الدخول: 21نوفمبر2025، الساعة 21:00.

1956 بإطعام أكثر من 500 طالبا مرتين في اليوم في المطاعم الجامعية، والسماح للطّلبة بإعادة إجراء الإمتحانات حينما يرفع الإضراب[1]، وبحكم عددهم الكبير كان للطلبة القسنطينيين دور فاعل في الإضراب الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني في ماي 1956 الذي دام أكثر من ثلاثة أشهر، راح ضحيته عدد كبير من الطلبة[2].

جدير بالذكر أن الطلبة القسنطينيون كان لهم نصيب في ذلك الصراع الإيديولجي الذي عرفته الحركة الوطنية الجزائرية وانتقل عدواه ليخترق صفوف جمعية الطلبة مما أدى إلى انقسام طلبتها بين تيارات متنافسة على قيادتها حسب ما أورده "علي كافي" في مذكراته[3]، على غرار ما وقع في انتخابات 1946، حين فاز بأمانة الجمعية عبد الحميد مهري[4]، عضو حزب الشعب-حركة انتصار الحريات الديمقراطي- على حساب منافسه محمد الشريف مساعدية[5] ممثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

---

[1] Jamel Heggui, Les **Algériens en Tunisie**…, Opcit, p253.

[2] Ibid, p 255

[3] تطرقت العديد من المصادر لهذا الصراعات والإختلافات الإيديولوجية بين الطلبة واستفحلت كثيرا خاصة خلال انتخابات تجديد هياكل الجمعية، للتفصيل في الموضوع يراجع: علي كافي، المصدر السابق، ص24.

[4] **عبد الحميد مهري:** من مواليد أفريل 1945، بالخروب ولاية قسنطينة، بدأ نشاطه السياسي في قرية واد زناتي بعد أحداث ماي 1945، في عام 94 انتقل إلى تونس لمواصلة دراسته، وهناك انخرط في الأنشطة السياسية في خلية حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية التي من مهامها ، الإشراف على الطلبة والمهاجرين وتنسيق العلاقة مع المناضلين الدستوريين، بعودته إلى الجزائر واصل نشاطه السياسي في خلية الحزب بمدينة سطيف، ثم العاصمة، وكلف على صحيفة الحزب منها جريدة صوت الجزائر، اعتقلته السلطات الفرنسية عام 1954، ووضع للسجن لغاية 1955، التحق بالثورة التحريرية في نفس العام أين كلف بعدة مهام دبلوماسية لتمثيل الثورة في الخارج، عين مهري عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ عام 1957، كما عين وزيرا لشؤون شمال إفريقيا في الحكومة المؤقتة الأولى، ووزيرا للشؤون الإجتماعية والثقافية في الحكومة الثانية، مع ظهور أزمة 1962 قرر مهري الإبتعاد عن أجواء الصراعات التي عصفت بقيادة الثورة. للتوسع يراجع: عبد الله مقلاتي، "عبد الحميد مهري- نضاله ودوره السياسي في الثورة التحريرية"، **مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والإجتماعية**، ع 5، جوان 2017، ص ص 12-30.

[5] **محمد الشّريف مساعدية:** ولد في أكتوبر 1924 بتيفاش دائرة مداوروش ولاية سوق أهراس، بدأ حياته النضالية في الحركة الوطنية في عام 1942 في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية. درس بجامع الزيتونة بتونس في بداية الخمسينيات قبل أن يلتحق كضابط بجيش التحرير الوطني من بوابة القاعدة الشرقية في الحدود الجزائرية التونسية رفقة الشاذلي بن جديد، كان ضمن مؤامرة العقيد لعموري الذي حاول الإنقلاب على الحكومة الجزائرية المؤقتة في

عموما فإن هذا الإنشقاق تسبب بتراجع نشاط الجمعية التي أصبحت مسرحا للتنافس والتناحر بين الطلبة المتعاطفين مع أحزابهم، فهذا تابع لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وذاك تابع لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، والآخر محسوب على أحباب البيان واستمر الحال كما هو عليه لغاية 1957، أين تم حل جميع المنظمات ودمجها في الإتحاد العام للطلبة الجزائريين[1].

ودائما في خضم حديثنا عن النشاط الجمعوي للطلبة القسنطينين الزيتونيين، نورد ما جاء في جريدة البصائر، بخصوص الطالب الزيتوني محمد العيد الجباري الذي أسس في ديسمبر1936[2]، منظّمة طلابية مغاربية تضم منخرطين من البلدان الثلاث تونس والجزائر والمغرب، سماها شبيبة شمال إفريقيا الموحدة، ومن خلال تسميتها نفهم الأهداف التي وجدت من أجلها الجمعية، والتي يبدو أنها جاءت نتيجة لتوصيات مؤتمرات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، خاصة مؤتمري تونس1934 وتلمسان1935، ويظهر لنا مدى التأثير والقبول الكبيرين الذي لاقته الجمعية من خلال الإقبال الكبير للمنخرطين الذي بلغ قرابة ال100منخرط في ظرف وجيز جدا، من بينهم 40 منخرطا من جامع الزيتونة[3].

ولجلب أكبر عدد ممكن من المنخرطين قام محمد العيد الجباري، بتوزيع مؤلفه الشعري الذي حمل عنوان أيها الشعب، بين الأوساط الطلابية في تونس، كما ربط اتصلات بقادة

نوفمبر 1958، اعتقلته الحكومة المؤقتة وعذّبته وسجن إلى غاية 1960 ليطلق سراحه ويرسل إلى الحدود الجزائرية المالية، تولى عدة مهام بعد الإستقلال خاصة في حزب جبهة التحرير الوطني، توفي عام 2002، بباريس.للتوسع أكثر يراجع:https://ar.wikipedia.org/wiki/ ، تاريخ الدخول: 20255//11/22، الساعة 8:40.

[1] خير الدين شترة، **الطلبة**...، المرجع السابق، ص 1222.

[2] البصائر، 20-11-1936.

[3] عمار هلال، **نشاط الطلبة**...، مرجع سابق، ص ص 137-140.وأيضا خير الدين شترة، **الطلبة**...، مرجع سابق، ص ص 1204-1205.

الأحزاب السياسية المغاربية، أمثال علّال الفاسي[1]، مصالي الحاج[2]، عبد الخالق الطّريس[3]، داعيا إياهم إلى تأييد جمعيته المغاربية، كما انتقل إلى الجزائر أواخر عام 1937، قصد الدّعاية لهذه الجمعية التي أوجد لها فروعا في عنابة-سوق اهراس-قالمة، حيث ألقي عليه القبض هناك، بعد إطلاق سراحه عاد إلى تونس في جانفي 1938 وواصل على نفس الدرب بالدعوة لفكرة الوحدة المغاربية، إذ استطاع أن يجمع قرابة مئة وخمسين150 منخرطا من الطلبة الزيتونيين معظمهم من الجزائر[4]، ونتيجة لنشاطاته تعرض الجباري للسجن والإبعاد إلى الجزائر عدة مرات، إلى أن توفي عام1942[5].

[1] **علّال الفاسي1910-1947**: من القيادات السياسية البارزة في المغرب الأقصى، تكون تكوينا دينيا ساهم في تطور حسه الوطني ودفاعه عن قضايا الأمة المغاربية، برز اسمه في قضية الظهير البربري، 1930، ومن ثم ذاع صوته في الأقطار المغاربية خاصة من خلال نشاطه داخل مكتب المغرب العربي بالقاهرة، دافع عن القضية الجزائرية وساند الثورة التحريرية في عديد المحطات. للتوسع أكثر يراجع: عبد الباقي براكني، "علال الفاسي والقضية الجزائرية"، **مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية**، مج 05، ع 04، 2021، ص 115.

[2] **مصالي الحاج:** من مواليد 17 ماي 1898 بتلمسان، نشأ وسط أسرة فلاحية بسيطة، درس في الكتاب وحفظ ما تيسر من القرآن الكريم قبل التحاقه بالمدرسة الفرنسية، ثم توجه إلى وهران لتأدية الخدمة العسكرية، ليعود عام 1920، هاجر إلى باريس عام 1923 ، بدأ نشاطه السياسي بالمشاركة في تلأسيس منظمة مغاربية تهتم بأوضاع المهاجرين سميت بنجم شمال إفريقيا وذلك عام1926، شارك في المؤتمر الإسلامي 1936 ثم قام بتأسيس حزب الشعب عام 1937، تعرض مصالي الحاج للسجن عدة مرات آخرها عام 1958 سريعا ما أطلق سراحه. للتوسع أكثر يراجع دراسة: عبد الصمد عصماني، "محطات من حياة مصالي الحاج قبل اندلاع الثورة التحريرية(بين المنشأة والمنفى)"، **مجلة مدارات للعلوم الإجتماعية والإنسانية**، ع06، أفريل 2022.

[3] **عبد الخالق الطريس:** من مواليد 1910 بتطوان، وسط عائلة غنية معروفة بتقلدها للمناصب، وهو ما مكنه من السفر إلى الخارج للدراسة والتكوين، كانت لها اسهامات سياسية كبيرة في الدفاع عن وحدة المغرب ضد نظام الحماية الفرنسية الإسبانية خاصة في الثلاثينات من القرن العشرين، عندما قام بتأسيس جمعية وقفت في وه الظهير البربري، وكتب عدة مقالات صحفية بهذا الخصوص، كان مؤسسي الهيأة الوطنيى السرية الأولى وشارك في تقديم ميثاق مطالب الأمة رفقة زملائه السياسيين، في عام 1942 شارك بتقديم وثيقة مطالبة باستقلال المغرب للقوات الأمريكية خلال نزولها بتطوان وطنجة، عمل على كسب تأييد الرأي العام العالمي للقضية المغربية خاصة خلال عام 1947، وفي عام 1952 عاد للنشاط داخل المغرب داعية لمساندة الملك محمد الخامس، دخل في خلافات مع الملك المغربي بعد عام 1956، تقلد عدة مناصب في أسلاك مختلفة بعد استقلال المغرب، توفي عام 1970.

[4] المرجع نفسه، ص 1205.

[5] محمد الصالح الجابري، **النشاط...**، المصدر السابق، ص320.

هذه إذن كانت عينات لأهم الأنشطة الجمعوية للطلبة القسنطينيين بجامع الزيتونة، التي بينت لنا أن الطالب القسنطيني لم يهاجر إلى جامع الزيتونة لطلب العلم وتلقّي المحاضرات فقط، وإنما امتد نشاطه لتشكيل الجمعيات والمنظّمات الطّلابية التي وقف بجانب الطلبة، والقضية الأساس، قضية الوطن، لذلك فإن هذه الفئة بذلت كل ما في وسعها للتعريف بالقضية الوطنية ونصرتها في مختلف المحافل والفعاليات عن طريق تنظيم التجمّعات وجمع المنخرطين والكتابة في الصحف، واستقبال العلماء والسّاسة الكبار، وهو ماساعد في تنوير الرأي العام العالمي، بما يحصل في البلدان المغاربية، وفتح المجال أمام القادة السياسيين في بداية التحضير للمواجهة المحتومة مع المستعمر الغاشم.

ثانيا: مظاهر الحياة الاجتماعية للمهاجرين القسنطينيين بتونس 1881-1856.

1- العادات والتقاليد في الأفراح والمناسبات:

إن استقرار الجالية القسنطينية بتونس لفترة طويلة، لم يكن ليمنعها أو لينسيها العادات والتّقاليد التي عهدتها بالجزائر رغم اختلاطها مع التونسيين والجاليات الأخرى خاصة في المدن التي تشهد تواجدا كثيفا لمختلف الأجناس، ففي لقائاتنا مع البعض من العائلات القسنطينية سواء العائدة إلى الجزائر أو المستقرّة بتونس حاليا، أباحت لنا بالعديد من الأسرار التي تخصّ نمط الحياة الإجتماعية التي عاشتها بتونس خاصة تلك الفترة، المتعلّقة خاصّة بالعادات والتّقاليد وسنركّز هنا على المناطق التي عرفت تجمّعات كثيفة من القسنطينيين، مثل: تونس العاصمة والمناطق الحدودية الكاف، ساقية سيدي يوسف، وغيرها.

أولا: المأكولات:

تذكر "جرمان مارتي"(Marty) في دراستها أن القسنطينيين حافظوا على عاداتهم المألوفة في الجزائر من حيث إقبالهم على المأكولات الحارّة، التي تستخدم فيها التّوابل بكثرة خاصة الكسكسي والشخشوخة[1] وهما طبقان رئيسيا لسكّان خنشلة وتبسة وسوق اهراس وأم البواقي، يقدّمان خاصة في المناسبات[2].

بالنسبة للكسكسي تشرف على تحضيره مسبّقا، ربّة البيت وتساعدها مجموعة من النساء إذا كان الحضور كبيرا، وتضيف لنا السيدة "سيساوي شويخة" أنه في مواسم الصّابة التي يكون فيها الإنتاج وفيرا يتم تحضير كميات كبيرة في آخر الصيف، وتخزينها حتى فصل

[1] Germain Marty, Opcit, PP 302-306.

[2] شويخة سيساوي، المقابلة السابقة.

الشتاءوالكسكسي صالح لجميع المناسبات سواء الأعراس، أو الجنائز، مناسبات عاشوراء وغيرها[1].

أما الشخشوخة، يتم إعدادها بمزيج من السميد والماء تترك لمدة معينة لتنتج عجينة، تشكل منها صفائح رقيقة دائرية، تقطّع لأجزاء صغيرة تصبّ فوقها ما يسمى ب "المرقة"، وهي سائل لمزيج من الخضر واللحم والماء والتوابل، وتقدّم بشكل جماعي، ما يميّز الشّخشوخة عن الكسرة أنها تحضّر غالبا في الأفراح[2].

الرفيس أو الطمينة: وهو خليط من التمر المجفف والدقيق المحمص وبعض من الزبدة المستخرجة من حليب الأغنام أو الأبقار، وقد ذكر العديد من الطلبة القسنطيينين بجامع الزيتونة، اعتمادهم على هذه الأكلة كمؤونة خلال تواجدهم في تونس خاصة وأنها قابلة للحفظ والإستهلاك لفترة قد تصل لأسبوعين[3]، وهو ما أكده لنا بعض مجاهدي الولاية الأولى خلال لقائاتنا معهم اعتمادهم على هذه الأكلة كثيرا[4].

الرّوينة: من المأكولات التي ذكرها الطلبة الزيتونيون، في يومياتهم لطالما اصطحبوها معهم أثناء توجّههم للدّراسة بجامع الزيتونة بعد تحضيرها مسبّقا من العائلة، عن طريق طحن القمح الصّلب المحمّص[5]، تقدّم بعد مزجها مع الماء والسكّر أو الحليب، أما في حالة ازدياد مولود جديد في العائلة فإنها تقدّم مع العسل بدل الماء أو الحليب، خاصّة العائلات الميسورة[6].

---

[1] شويخة سيساوي، المقابلة السابقة.

[2] المصدر نفسه.

[3] خير الدين شترة، **الطلبة**...، المرجع السابق، ص ص 1013-1018.

[4] مقابلة مع المجاهد **عبد الله خياري**، بمنزله بولاية خنشلة، يوم 10مارس 2017، الساعة 14.00.

[5] خير الدين شترة، **الطلبة**...، المرجع السابق، ص ص 1013- 1018.

[6] شويخة سيساوي، المصدر السابق.

كسرة الرخساس: يشتهر بها سكان خنشلة وتبسة، تحضر بمزيج من السميد والماء والزيت وقليل من السكر، تطهى على نار عالية فوق طاجين الطيني، أو أسطوانة حديدية دائرية[1]، لا تكاد تخلو منازل المهاجرين من هذه الأكلة التقليدية التي لا ترتبط بمناسبة معينة، ومن الطّرائف التي سمعتها من المهاجرين أن النساء يتفاخرن بينهن في إعدادها بأحسن صورة، كما أن كبار السن لا يحبّذونها لعدم قدرتهم على هضمها، بالمقابل فإنها طبق مفضّل لدى الأطفال الصغار، ونظرا للحالة التي كان عليها المهاجرون القسنطينيون فهي تغنيهم على العديد من الأطباق الأخرى[2].

كانت هذه عينة لأهم المأكولات التقليدية التي دأبت النسوة المهاجرات القسنطينيات على تحضيرها، وأثبتن بذلك أن ألم الهجرة والغربة وفراق الوطن والأهل والأقارب لن يقطع صلتهن بعاداتهن، وتقاليدهن التي رسّخت للأجيال القادمة، ونحن بدورنا تعتبر أن الحفاظ على هذا الموروث التّقليدي يعتبر حلقة من حلقات المواجهة ضد السياسة الإستعمارية التي عملت على اجتثاث كل ماهو جزائري.

ثانيا- اللّباس:

يعرف مهاجرو إقليم قسنطينة، في غالب الأحيان بلباس الجبّة ذات اليد القصيرة، والشّاشية التي تلفّ حول الرّأس عدّة مرّات، أما القاطنين بالعاصمة فيتبعون النّمط الأوروبي في لباس الحذاء الكلاسيكي وسراويل الجينز المستوردة، مع أحذية أو بلغة جلدية[3]، وما يميز القسنطينية في لباسهم، ولائهم الدّائم للشاشية والعمامة والبرنوس[4]، أما الفئات الفقيرة على كثرتها بالعاصمة، وبعضا منها من الطلبة الزيتونيين فنجدها بألبسة بالية ممزّقة سيئة للغاية،

---

[1] محمد العربي مداسي، **مغربلوا الرمال الأوراس النمامشة 1954-1962**، تع صلاح الدين الأخضري، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر، الجزائر، 2011، ص 60.

[2] شويخة سيساوي، المقابلة السابقة.

[3] Germain Marty, Opcit, P P 302-306.

[4] مها عيساوي، "عادات وتقاليد ريفية معاصرة في الشرق الجزائري ودلالاتها التاريخية"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية**، مج 5، ع1، 2013، ص 65.

وهو ما يعكس حالتها المادية المتدهورة[1]، وهذه الخصوصيات والتصنيفات في الملابس لا نجدها لدى المزابية والسّوافة، التي يكون لباسها موحّدا في الغالب لجميع الفئات الميسورة والفقيرة[2].

أما النّساء فتلتفّ من الرّأس إلى أسفل القدمين بالحايك، وأمام أعينهن حجابا أبيضا مخزذما ومطرّزا،[3] والملحفة فتتزيّن بها النّساء خلال الأعراس والمناسبات وهي لباس تقليدي ملون بالأسود والأصفر[4]، وقد تتميّز الميسورات منهن بالإقبال على المجوهرات المعدنية الثّمينة والملابس المصنوعة من أجود أنواع الطرز[5].

كما تتزيّن المرأة القسنطينية باللّحاف وعقود إقران تضعها فوق رأسها وفي جبينها وخلخال في رجلها وحزام ومقياس، أما في فصل الشتاء تعرف المرأة القسنطينية بلباس الشليقة" أبخنوق" وهي قطعة مصنوعة من الصّوف تغطّي الأكتاف والظّهر لتقيها برد الشتاء القارس[6]، خاصّة أثناء مساعدة زوجها في الرّعي والأعمال الفلاحية في جهة الكاف مثلا المعروفة بشتائها القارس[7].

أما الأطفال فقد أكد لنا المهاجرون الذين التقيناهم أنهم حين كان في سن الطفولة في الغالب لباسهم بسيطا، يشمل سروالا وجبّة، ولا يلبسون الأحذية في كثير من الأحيان ولا يعرفونها حتى، وهذا يبيّن لنا الوضع الذي كانت عليه غالبية العائلات المهاجرة[8].

---

[1] العياشي، المرجع السابق، ص 168.

[2] Marty, Opcit ,p 307.

[3] يوسف جفالي، المرجع السابق، ص 123.

[4] شويخة سيساوي، المقابلة السابقة.

[5] Ibid, P 307.

[6] شويخة سيساوي، المقابلة السابقة.

[7] أحمد الخطيب، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985، ص 231.

[8] معلومات جمعناها من المهاجرين الذين التقيناهم في الجزائر وتونس مثل عائلات خالدي وبن يزة.

ثالثا/ اللغة:

يجب أن نميّز بين وجود مجتمعين مختلفين من المهاجرين القسنطينيين في تونس وهما المجتمع الريفي والذي ضم في أغلبه الفئة التي استقرّت في الأحواز قرب المناطق الحدودية، ولم تتوغل إلى المناطق الحضرية مثل العاصمة وبنزرت، لذلك حافظت على لغتها كما كانت في الجزائر، خاصّة سكان النّمامشة وتبسة المعروفين باللغة الشاوية، وهذا ما تبيّن لنا خلال لقاءاتنا مع بعض العائلات الخنشلية القاطنة بحي "السيدة المنوبية"، بحفاظها على اللهجة الشاوية المحلية لحد اليوم[1].

أما الفئة التي استقرّت بالمناطق الحضرية مثل العاصمة وبنزرت، فبحكم احتكاكها بالمجتمعات المحلية والجاليات الأوروبية، ومجاورتها لها بالأحياء الجديدة للمدينة الأوروبية انصهرت معها تدريجيا، فنجدها تتحدث الفرنسية بطلاقة وتلقّنها لأولادها، وهو ما منح لهم الفرصة للتعلّم وارتياد المدارس الفرنسية، وهذا يتطابق وفق ما ذكره لنا أحد المهاجرين القسنطينيين أن الناس تنتابهم حيرة ودهشة كبيرتين، حين يرون المدعو "مسعود المقراني"يقرأ صحيفة تونسية، ويفسّر لنا الموقف قائلا: نحن كنا لا نعرف سوى لعب الدّومينو و الرّند، وهو يقرأ صحيفة الفرنسية بطلاقة[2].

رابعا/ الخطوبة والزواج:

أ/ الخطوبة:

إن الزّواج ليس ممارسة دينية وقانونية فحسب فهو ظاهرة جماعية وقضية عائلية بالأساس، ويعدّ من المناسبات التي يتم فيها لم شمل العائلة والأقارب، وتختلف تقاليده من

[1] المقابلة السابقة مع عائلة سهتال.

[2] ن. ستالة، المقابلة السابقة.

منطقة إلى أخرى وهنا سنحاول رصد أهم العادات والتقاليد التي دأب عليها المهاجرون القسنطينيون في هذه المناسبة الإجتماعية.

احتفظ المهاجرون القسنطينيون بعاداتهم وصلاتهم التي تربطهم بالجزائر في مراسيم الزّواج الذ يمرّ عبر عدّة مراحل بداية بالخطوبة، فهذه الصيغة تتم في كثير من الأحيان بين والدي الزّوجين، أو عن طريق وسيط من العائلة في العادة تكون امرأة مسنّة من أقارب الطرفين[1] دون رؤية الرجل للمرأة[2].

ونظرا للظّروف الصّعبة التي كان يمرّ بها المهاجرون فإن تكاليفه في الغالب تكون بسيطة ببساطة صاحبها، فبعد موافقة الطرفين على مهر الفتاة الذي قدرته سيساوي شويخة ب خمسة (5) فرنك، في زواج الأقارب، وأوردت أنه يسمى ب –حق الرّضاعة– وتضيف بأن قيمته ترتفع في حالة ما إذا كان الزّواج خارج نطاق العائلة[3]، ويقدّم المبلغ المتّفق عليه لوالد الفتاة رفقة بعض المقتنيات مثل: الملحفة الحايك، الحزام، القفطان، حسب وضع العائلة المادي[4].

وفي هذا الصدد يقول "ويليام سبنسر" أن حفلات الزّواج الجزائرية لم تكن فقط مناسبات للعائلات كي تفتخر بثروتها أو كرمها لبناتها بصداق فاخر، ولكنّها جهود فوق العادة للإعجاب بالمرأة[5]، لذلك نجد أن العائلات الميسورة في الغالب تسعى لمصاهرة عائلات على نفس الحالة المادية، وهذا من مظاهر التّفاخر الذي ربما قصده "سبنسر"، وكمثال على ذلك

---

[1] الطاهر خالدي، المقابلة السابقة.

[2] بلحسن الساحلي، **الزواج والطلاق بجهة بنزرت من خلال دفاتر عدل الإشهاد أحمد مرابط**، مذكرة لنيل سشهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس، جامعة تونس، 2017–2018، ص 62.

[3] شويخة سيساوي، المقابلة السابقة.

[4] فاطمة الزهراء قشي، **الزواج والأسرة في قسنطينة في القرن 18**، دط، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص ص 41–45.

[5] وليام سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تر: عبد القادر زبادية، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 99.

نجد المسماة "حلّومة بنت حمدة بن محمد القدادي العنابي" ارتبطت "بمحمد العربي الشريف" وهو من وجهاء بنزرت، ومقدم الزّاوية الشّريفة، فزواج أبناء العائلات الوجيهة هنا أصبح وسيلة لدعم سمعة العائلة[1].

بعد الإجراءات السّابقة وموافقة جميع الأطراف يتم إقامة وليمة يذبح فيها خروف للحاضرين، وبعدها تقرأ فاتحة الكتاب كإعلان رسمي بارتباط الطرفين، جدير بالذّكر أن معظم عقود الخطوبة والزواج تتم بدون عقد كتابي، وتسمّى الزواج على العرف وذلك يرجع للظّروف التي كانت عليه العائلات المهاجرة خلال هذه الفترة[2].

ب/الزواج:

بعد الخطوبة يتم الإتفاق على تحديد موعد الزفاف الذي عادة ما يكون يوم الأربعاء والخميس، يتم خلالها دعوة الأقارب والجيران، ومن مظاهر التضامن والأخوّة بين المهاجرين القسنطينيين، هو أن الحضور يتضمّن حتى الذين لم توجه لهم الدعوة كما أكده لنا المهاجر القسنطيني روابحية عبد الله[3].

في غالب الأحيان تدوم فترة العرس يومين، في اليوم الأول تقام فيه الولائم في كلا البيتين، ويجتمع أقارب الطرفين، ويكون فيها تخضيب الحنّى من أهم مراسم اليوم الأول[4]، وفي اليوم الثاني يتزيّن الطّرفان بأحلى الملابس، إذ يعتبر "البرنوس" هو اللّباس الرّسمي الذي يرتديه للرجل[5]، أمّا المرأة فتلبس الملحفة، أو رداءا أبيضا مرصّعا بنقوش ذهبية، فضفاضا لتغطية كامل جسمها عكس ما نراه اليوم[6].

---

[1] فوزي فليس، **عائلات بنزرت تاريخها ومشاهيرها**، بنزرت، 2013، ص 278.

[2] معلومات جمعنها من مقابلاتنا مع المهاجرين القسنطينيين.

[3] عبد الله روابحية، المقابلة السابقة.

[4] أحمد مريوش، **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 226.

[5] الطاهر خالدي، المقابلة السابقة.

[6] شويخة سيساوي، المقابلة السابقة.

أما المرحلة الأخيرة تكون بقدوم العروس على ظهر حصان أو حمار، كما ذكر لنا بعض المهاجرين في موكب يحرصه ثلاثة رجال، أحدهم يمينا والآخر شمالا وآخر يقود الحصان، يتبعها جمع من النساء، وسط الأغاني والزغاريد والبارود[1].

ومن الطرائف التي رويت لنا أن الرجال يضعون النساء نصب أعينهم، خوفا من إظهار زينتهن أثناء سير الموكب، ومن العادات المترسّخة لدى غالبية القسنطينيين أن المرأة تحضر معها بعض المقتنيات البسيطة ممثلة في قندورة ووسادة وكمية من أكلة الرفيس، وحزام مزخرف مرصّع بالأصفر، يتم جمعها في غطاء كبير يتم ربطة بالبشكير، وبوصول العروس لبيت زوجها تستقبلها أم العريس، بالزّغاريد ورشّها ببعض الماء، ثم تقوم بعرض ما جاءت به العروس أمام النساء[2].

بعدها يتم تقسيم الحاضرين من الرجال والنساء لإطعامهم الكسكس باللّحم حيث، تتناول النّساء الطّعام في مكان منفصل عن الرجال، ومن صور التآخي بين النسوة كذلك قيام المرأة الضيفة بمساعدة مضيفتها في إعداد الطعام، وتنظيف المائدة بعد الإنتهاء منه، وتناول الطعام على الحصير في شكل جماعي[3].

ومن العادات المترسّخة لدى القسنطينيين كذلك اجتماع الحضور على وقع أغاني تقليدية خاصة الرحّابة، بمصاحبة القصبة والبندير المعروفة لدى سكان الشّرق الجزائري، وهذه الأغاني في غالبها تحمل كلمات تاريخية، تمجّد للثورة أو أحد قادتها[4]: مثل أغنية "مسعود أو زلماط"، وهو من رجال الأوراس الخارجين عن القانون، وأغنية "جينا من عين مليلة سبعة

[1] الطيب خالدي، عبد الله روابحية، المقابلتين السابقتين.

[2] شويخة سيساوي، المقابلة السابقة.

[3] المصدر نفسه.

[4] عبد الله روابحية، المقابلة السابقة.

أيام على رجلينا"، وأغنية أخرى تتغنى بالمنفيين من سكان خنشلة إلى بريكة في أواخر القرن التسع عشر(19)[1].

في صبيحة اليوم الموالي يسمّى -شد الحزم- يعود أقارب العروس، صباحا وتقام مأدبة "العصيدة"، التي تعدها في الغالب النساء المسنّات، ومن بين العادات التي رويت لنا عن ذلك اليوم، هو مشاركة الحضور في لعبة يكون الفائز فيها من نجح في خطف العروس وتسليمها لزوجها أو العكس، وفي حالة نجاح النساء في خطف العروس يتوجّب على الرّجال شراء هدايا للنّساء الحاضرات، ومن العادات المنتشرة كذلك بقاء الزّوجة لمدة أسبوع دون قيامها بأي عمل، وتجنّب الكلام الكثير مع أهل الزوج وعدم الخروج من منزلها وغيرها، وبانقضاء الأسبوع الأول من الزواج تعود لحياتها المألوفة[2].

أما العائلات الميسورة فالعادات تكون نفسها تقريبا، ويبقى الإختلاف في مهر الفتاة وتكاليف الزواج، مثل تجهيز المرأة والرّجل وذهابهما للحمام، وترصيع المرأة بالحليّ وبعض المجوهرات، وذهابها لطلاء شعرها، وهذه التفاصيل موجودة لدى سكان المناطق الحضرية، لذلك كان تركيزنا على الفئات الفقيرة، بحكم أن معظم لقاءاتنا كانت معها، وشكّلت نسبة كبيرة من المهاجرين القسنطينيين بتونس[3].

خامسا/الطّلاق:

كما وجد الزواج فبالمقابل سنّ كذلك الطّلاق، الذي يقع في الغالب بسبب المشاكل بين الزّوجين، وهو ما لمسناه في عقد الطلاق الذي وقع بين "قاسي موسى بن لخضر بن علي السّطايفي" من منطقة "الحدادة" بسوق اهراس، و"زكية بنت عبد الله بنت محمد العياري" من "ساقية سيدي يوسف"، ومما جاء فيه أن العقد تم

[1] معلومات جمعناها من لقاءاتنا مع المهاجرين القسنطينيين.

[2] المصدر نفسه.

[3] بلحسن الساحلي، المرجع السابق، ص ص 63-65.

بالتراضي بين الطرفين وبصفة شرعية، ضمن للمرأة ما لها من حقوق كفلها لها الشّرع، وهذا دليل على التزام المهاجرين القسنطينيين بتطبيق مباديء وتعاليم الدّين الإسلامي في المناسبات الإجتماعية، رغم محاولات طمسها وتشويهها من طرف الإستعمار[1].

سادسا/ الجنائز:

من شيم التّضامن والتآخي بين المهاجرين الجزائريين في ديار الغربة، وقوفهم إلى جانب بعضهم البعض في الشّدائد والمآسي والمصائب التي تلحق بهم، ولعل أكثر هذه الصور نجدها في المناسبات الجنائزية، إذ أكد لنا عديد المهاجرين القسنطينيين في لقاءاتنا معهم حضور جميع الأقارب والجيران لمواساة أهل الميّت[2]، الذي يكون دفنه في مقبرة "الجلاز" بالنسبة للسّاكنين بالعاصمة، وهذا ما أكده لنا أحد العاملين بهذه المقبرة حول وجود العديد من أفراد العائلات القسنطينية المدفونين في المقبرة[3].

أما القاطنين خارج العاصمة فيدفنون في مقابر خاصّة بالمسلمين منتشرة بمختلف القرى والأرياف، ويدوم العزاء في العادة ثلاثة(3) أيام تتناوب خلالها نساء جيران وأقارب أهل الميّت على إعداد الطّعام للحاضرين، الذي يكون الكسكسي في غالب الأحيان[4]، ومظاهر الجنازة لا تختلف عن وقتنا الحالي فنجد النساء يشكّلن مجموعة وسط الصّراخ والبكاء، كما تقوم البعض منهنّ بندب وجوههن وأرجلهن، أمّا الرّجال فيتجمّعون في السّاحة المحيطة بمنزل العزاء[5].

[1] يوسف جفالي، المرجع السابق، ص ص 126-127.

[2] عبد الله روابحية، المقابلة السابقة.

[3] زيارة من طرفنا لمقبرة الجلاز بالعاصمة تونس بتاريخ 10 فيفري 2024، الساعة 10.00.

[4] الطّاهر خالدي، المقابلة السابقة.

[5] شويخة سيساوي، المقابلة السابقة.

سابعا/ المولود الجديد:

من مظاهر الفرح والسّرور في العائلة ازدياد مولود جديد، إذ تشرف على عملية الولادة نساء مسنّات متخصّصات لديهن طقوس خاصة، في كيفية إخراج الجنين بطريقة سليمة ناجحة[1]، وهي مناسبة لتجمّع الأقارب لتقديم التهاني لعائلة المزيود، والدّعاء للأمّ ومولودها بالصحّة ودوام العافية، وفي بعض الأحيان تقام وليمة غداء أو عشاء للأقارب، ومن العادات المنتشرة كذلك قيام كبير العائلة، أو جدّ المولود برفع صوت الآذان في أذن الطفل، ويمنح له اسما، كما يتم قصّ شعر الطّفل بعد أسبوع من ولادته ووزنه، ويقدم مقابل وزن الشّعر، مالا في شكل صدقة للفقراء[2].

وفي الأيام الأولى لحياة المولود تتولّى جدّته من أبيه أو أمّه، مساعدة الأم في في بعض المهام التي في العادة تتقنها النساء المسنّات مثل إرضاع المولود، وتحضير بعض الوصفات الطبية من الأعشاب الطبيعية للأم والمولود، وتدليك المولود بزيت الزيتون، ولفّه في قطع من القماش يشدّها حزام يستخدم خصّيصا لتغطية المولود، كما تحرص المرأة على حماية المولود الجديد بجملة من الطّقوس والتّعاويذ والممارسات التي تعتقد أنها نافعة لحماية طفلها مثل تعليق الحروز والتّمائم على رقبة الطفل ملفوفة بخيط أحمر أو أخضر، ووضع الوشم على الذّقن أو الوجه أو الجبين، ووضع قارورة الماء بجانب الصّبي لحمايته إذا بقي وحده[3].

ثامنا/ الختان:

تقام فيه حفلة للمدعوّين من الأقارب، تحضّر فيه النساء طبق الطّمينة، بعدها يحمل الطفل إلى الرجل الذي يقوم بعملية الختان أو قد يأتي للبيت، ويسمى "البشّار أو "الحجّام"، لينقل الجزء المبتور في موكب نسائي وسط الأغاني والأهازيج ويدفن في حفرة بعيدة عن أعين

[1] شويخة سيساوي، المقابلة السابقة.

[2] محمد بن رمضان شاوش، **باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص ص 380-381.

[3] شويخة سيساوي، المقابلة السابقة.

الأطفال، وأحينا تكون الحفرة في أرض من ممتلكات العائلة، ومن المهاجرين القسنطينيين الذين برعوا في مهنة الحجامة ذكرت لنا السيدة ستالة ن، الحاج "محمد أو لخضر ستالة"[1].

وتورد لنا السيدة شويخة سيساوي أن بعض العائلات القسنطينية لا تقيم حفلات عند ختان أطفالها، ودعمت هذا الطرح بقولها: كنا نقول لأهل المختون: "طهوركم أخفوه، وعرسكم أشهروه"[2]، وهذا يتوافق مع ما أورده "ابن حمادوش" بأنه لم يقم أي احتفال لختان ابنه ولم يعلم أحدا بذلك فيذكر أنه لقي حجّاما فأخذه معه إلى داره، وختن ابنه دون علم أهل المنزل[3].

عموما فإن هذه الصّور التي عرضناها تتشابه بشكل كبير بين العائلات القسنطينية المنحدرة من مختلف مناطق الجزائر، وبعض هذه الطقوس لا تزال منتشرة لحد اليوم، وتبقى أكثر المظاهر المشتركة بين العائلات القسنطينية في حفلات الختان لحد الساعة هو إعداد موكب نسائي لدفن الجزء المبتور في مكان بعيد عن الأعين.

تاسعا/ عادات الموسم الزراعي:

من العادات المنتشرة في أوساط الفلّاحين، تحضير طبق البسيسة-الروينة- وخلطها بحبّات من الرمان، تقدم في شكل حفنات كبيرة للخمّاسة، لأن المعتقد الشائع هو انعكاس جودة وحجم الحفنة على جودة المحاصيل، وتكون حبات القمح والشعير مثل حبات الرمان تلك، وفي اليوم الأخير من الحصاد تترك النساء بعض السنابل للخماسة لالتقاطها والدعاء للملّاك بالبركة[4].

---

[1] ن ستالة، المقابلة السابقة.

[2] شويخة سيساوي، المقابلة السابقة.

[3] عبد الرزاق ابن حمادوش الجزائري، **رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال**، تق: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1983، ص 118.

[4] يوسف جفالي، المرجع السابق، ص 122.

وفي مواسم الجفاف يقيم الفلاحون "الوعدة"، التي يتشاركون فيها بشراء عجل أو بقرة ويذبحونها، ويقومون بتوزيعها على الفقراء، طلبا للمطر والصّابة[1]، كما يقومون بالتذرّع بالأولياء وزيارة الأضرحة وتقديم "الوعدة"، وهذه العادة لا تزال قائمة لحد الساعة خاصة لدى سكان أولاد سيدي عبيد والنّمامشة[2].

وحفاظا على توريث هذه العادة للأجيال القادمة، نجد الأطفال يشاركون في إحيائها والذين هم في المخيال الجماعي ملائكة الله، فقبل النحر يطوفون في القرية التي يقطنونها أو القرى المجاورة يدعون الشفاعة من الله ويطلبون الغيث النافع.[3]

عاشرا / شهر رمضان:

يعتبر شهر رمضان المعظّم من المناسبات الدينية الهامة لدى الجزائريين، وفي هذا الصدد يذكر "هايدو" (Haedo) مدى تمسّكهم بصيام هذا الشهر فيورد بأن الصّوم له أهمية كبرى عندهم، حيث لا يأكل أحدا عندهم سواء كان مريضا أو طاعنا في السنّ، وحتى النساء الحوامل[4]، وهو فرصة لدى غالبية المهاجرين لتجميع الأقارب على موائد الإفطار، المكوّنة في الغالب من بعض التمر والحليب، والشربة أو الكسكسي إن توفرا[5].

إحدى عشر/ الأعياد:

أ /**عيد الفطر**:عيد الفطر أو العيد الصغير كما ذكره (هاينريتش)[6]، بأنه ينتظره الناس بعد شهر من الصيام، بتناول بعض الحلوى إن توفرت، ولباس ما توفر من الثياب الجديدة، وزيارة الأقارب و الجيران والإمتناع عن العمل فيه[1].

---

[1] يوسف جفالي، المرجع السابق، ص 122.

[2] معلومات جمعناها من لقائاتنا مع المهاجرين القسنطينيين.

[3] يوسف جفالي، المرجع السابق، ص 122.

[4] Haedo, **Topografie et Histoire générale d'Alger**, Revue Africaine , 1870, P 210.

[5] الطاهر خالدي، المقابلة السابقة.

[6] هاينريتش فون مالتسان، **ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا**، تر: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 65

ب/ عيد الأضحى:

قد تدوم هده المناسبة ثلاثة(3) أيام ، يتم فيها ذبح الخرفان وأكل لحومها بصفة فردية أو جماعية، وهو من مظاهر التّضامن والتّقارب بين المهاجرين خاصة العائلات الفقيرة، التي لا تستطيع توفير الأضحية، ومن العادات المنتشرة ليومنا هذا، كذلك تجفيف لحم الأضحية وتخصيص جزء آخر للشّواء مع العائلة[2].

2- المعتقدات الشعبية:

انتشرت الكثير من العادات والممارسات والإعتقادات في أوساط المهاجرين، وأصبحت جزءا مهما مرتبطا بحياتهم اليومية، شملت مختلف المجالات، وورثها الأبناء عن آبائهم وأجدادهم حتى أصبحت من المقدسات التي لا يمكن المساس بها أو النقد في عدم فاعليتها، وهذا راجع لغياب الوعي الثقافي والمراكز التعليمية وطغيان الجهل والأمية على سواد المجتمع، باستثناء قليل من العائلات التي مكّنتها ظروفها من إرسال أبنائها إلى الكتاتيب، وجامع الزيتونة، أو المدارس العصرية، لذلك فلا عجب أن نجد الحياة الإجتماعية يسيطر عليها التّقليد والخرافة، والأسطورة وغيرها من المعتقدات، التي سنورد البعض منها:

أ: الطبّ الشّعبي:

انتشرت بكثرة في المناطق التي تقل فيها الجاليات الأوروبية ظاهرة التداوي التقليدية، التي يشرف عليها حسب مصادر الرحالة الأوروبيين، أناس يتحصّلون على ترخيص من الباي أو أمين الأطباء، والغريب في الأمر أن هؤلاء الأشخاص لم يتلقّوا دراسات وتكوينات في الطب و قد يكونون حلاقين، أو رجال زوايا، أو من السّحرة والعرّافين والدجّالين والمجذوبين، الذين يستخدمون طرقا غريبة في العلاج تختلف عن الطرق الطبيعية المعروفة،

[1] عبد الله روابحية، المقابلة السابقة

[2] المصدر نفسه.

فنجد الحلّاق يختص على في آلام الأسنان والتّشخيص العامّ للمرض والختان والكيّ والحجامة والفصد وجبر الكسور وغيرها[1].

وعموما فإن طرق العلاج متشابهة تستخدم فيها امتصاص الدّم بالمحجمة، في حالات الصّداع المختلفة والحمى، وفي الغالب ينصح بالحجامة بعد حلاقة الرأس، أما الفصد بالذراع والجبين فيستخدم للتخلص من الشّوائب التي التصقت بالدم، أما عملية الكيّ فتتم باعتماد مكاو ذات أشكال مختلفة وأعواد نبات الشيح والقطن المغموس في الزيت والنباتات النادرة التي يزرعونها، أو يعرفون مكان تواجدها في الشّعاب والجبال[2].

أما رجال الزوايا فيعالجون مرضاهم بالبركة المستمدة من الأولياء والصالحين، فكثيرا ما تجد جموعا من الناس حول الزوايا طلبا للعلاج خاصّة أثناء مواسم الزيارات والزرد، فهم مجازون إلى العالم الماورائي ولهم رؤية للغيب ومعرفة لا يختصّ بها الشخص العادي، فبركة الولي تحل على المريض ليتعافى من كل مرض يشكو منه، سواء كان عضويا أو روحيا، وطرق العلاج في الزوايا تعتمد في الغالب على الأحجبة والتفل التي تعلق في الرقبة وتبخرتها بأنواع من الأبخرة التي يحضرها المريض أو يدفع ثمنها، مع التفوه ببعض التمتمات والتعويذات الغامضة المصحوبة ببعض الآيات القرآنية[3].

كما تختصّ الزّوايا أساسا في علاج مرض العقم وذلك من خلال حلول بركة الولي على العقيم، ومعالجة صيبة العين التي تتسبب في الأمراض مستخدمين في ذلك أحاديث نبوية

[1] عبد الرحمان لونيسي، **السياسة الصحية في تونس في عهد الحماية 1881-1956**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تونس، 2002-2003، ص 17.

[2] معلومات متباينة تم جمعها من عند كبار السن من المهاجرين القسنطينيين .

[3] فاتن كرمي، **السحر والشعوذة في تونس 1881-1956**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس، 2018-2019، ص ص 140-141.

مثل استعيذوا بالله فإن العين حق، ولو كان شيء سابق للقدر لسبقته العين، العين تدخل الرجل القبر وتدخل الجمل القدر وغيرها[1].

أما النّساء فغالبيتهن يتوجهن للعرّافات والقابلات المتخصّصات بأمراض النسوة، معتمدات على وصفات تقليدية سحرية وعلى خط الرّمل لكشف مستقبل الناس في الإصابة بالأمراض، كما تتردّد النسوة على الزوايا لطلب الأطفال وتحديد جنس المولود لاعتقادهن في قدرة الولي الخارقة على منحهن أجنة خاصة بالذكور[2].

كما يمكن أن يوظف في الطبّ التقليدي، إقامة الحضرة للمريض ليتمايل ويرقص، فما يعرف "بشطيح الحضرة"، كما اختصت الزوايا في معالجة الجان والأرواح الشريرة التي تسكن المريض، خاصّة أتباع الطريقة العيساوية، حيث يقيمون الحضرة ويمسكون ببعضهم في شكل حلقة ويتمايلون ويرقصون على أنغام الدفّ والمزمار ويردّدون الأناشيد ويصلّون على الرسول[3].

كما انتشرت ظاهرة التداوي لدى العرّافين القادمين من المغرب الأقصى وغرب الجزائر، المنتشرين بكثرة في الأسواق الأسبوعية وأمام المساجد، والذين يستخدمون نفس الأساليب المتّبعة في الزوايا كالرّقص الإيقاعي والبخور والأحجبة وغيرها، نحن من خلال تحليلينا لظاهرة الطب التقليدي يتبين لنا أن الإقبال الشعبي كان عليها كبيرا ولقيت تجاوبا وقبولا من المجتمع آنذاك، وذلك راجع لغياب الوعي الثقافي، وعدم توفر الطب الحديث الذي كان مقتصرا فقط على الطبقة الراقية والجاليات الأجنبية هذا ما دفع وحتم على المهاجرين الجزائريين للإقبال على هذا النوع من الطب[4].

[1] فاتن كرمي، المرجع السابق، ص 141.

[2] نفسه، ص 176.

[3] المرجع نفسه ص 141.

[4] عبد الرحمان لونيسي، المرجع السابق، ص 34.

وهناك عامل آخر فهمناه من خلال لقائاتنا مع كبار السن مع المهاجرين، يخصّ الإعتقاد الموروث عن الآباء والأجداد في أهمية وفعالية هذا النوع من الطب، والذي حسبهم يضاهي أو قد يتعدى الطب الحديث آنذاك[1]، بالإضافة لرفض السكّان لتنقل الأطباء إليهم وفحصهم ومعاينتهم ورأوا في ذلك أمرا دخيلا وغريبا على المجتمع وأنه لا حاجة لوجود هؤلاء الأطباء مادام الطب التقليدي متوفرا وكفيلا بعلاجهم وشفائهم[2].

ب/: الشعوذة وأشكالها:

اختصت هذه الفئة في قراءة المستقبل والكشف عنه والأمراض والحظ وتبعاته وغيرها، واختلفت طريقة علاجها للقضايا فمنهم من يستخدم مادة الرّمل التي يشكل بها خطوطا متقاربة متشابكة توصله لما سيحدث في المستقبل، أو يضع حفنة من الرّمل في يد الزبون ويأمره بتقريبها لشفاهه والهمس لها لسبب زيارته ومنها يقوم النقاز بقراءة الطّالع، وتذهب النساء للشوافة أو النقازة وهي عجوز مسنّة تظطلع بقراءة خطوط الكفّ والكشف عن المستقبل وسرد أحداث وقعت في الماضي[3].

عموما فإن فئة السّحرة والمشعوذين والنقازين هي تجمع لمن يرى في نفسه القدرة والمهارة على السّيطرة على الأسياد والتنقيب على الكنوز، وفتح أبواب المستقبل والتّفريق والتكهن والتفاؤل والتشاؤم وغيرها[4]، باستخدام الطلاسم من الكتابات والوصفات الطبية، كالقراءة على شعيرات المسحور واللعب بالأفاعي، فتجدهم بكثرة في الأسواق والأزقة، وقد انقادت الكثير من العائلات لهاته الفئة، طمعا في تغيير أوضاعها، فاحتالوا عليها ونهبوهم ما يملكون[5].

---

[1] عبد الله روابحية، المقابلة السابقة.

[2] نفسه.

[3] فاتن كرمي، المرجع السابق، ص ص 175-176.

[4] الحاضرة، **الدجالون**، ع 317، 9 أكتوبر 1896.

[5] فاتن كرمي، المرجع السابق، ص 141.

ج: زيارة الأضرحة والوكلاء والزوايا:

انتشرت لدى الجالية القسنطينية عادات زيارة الأضرحة والتبرّك بالأولياء، خاصة وأن الزاوية الرحمانية وزاوية سيدي عبيد كانت لها فروع في الشّرق الجزائري وكذلك تونس، مما سهّل تواصل هذه العادات وتوريثها، فتجدهم يقدّسون أضرحتهم ويزورون مقاماتهم ويرفعون أعلامهم وينشدون الأذكار، إيمانا بقدرة أوليائهم على جلب السّعادة والأمان، وحمايتهم من الشرور[1].

د: المعتقدات والخرافات.

نظرا للحالة التعليمية المتدنية، وقلة الوعي والتوجيه والإصلاح، في الوسط المجتمعي سادت الكثير من المعتقدات والخرافات، وسيطرت على العقول لدى الكبير والصغير، فأصبح الناس يؤمنون ويتناقلون القصص والأخبار التي تصوّر وجود عديد الأشياء الغريبة كمخلوق الجان، أو الرّهبان الذي هو آدمي في شكل حمار أو حصان أو ماعز، أو قطّ أو دجاج أسود وجان الخلاء الموجود في الصحراء، والجان الغربي الذي يلاحق الأطفال، وجان بيت الرّاحة، حيث تحاك القصص وتقام الطقوس والتّعاويذ للحماية منه، ومحاولة استرضائه كذبح الدّيك الأحمر، وتجنب المرور عبر الأماكن التي يسكنها في الأرياف والمناطق الخالية والمهجورة، والأزقّة الضيقة والأماكن المظلمة[2].

ومن التّدابير المتّخذة كذلك لدى بعض العائلات ذكر آيات قرآنية وأسماء الله في أوقات محددة، إنارة الأماكن المظلمة وتبخرة المنازل بالبخور في أيام معينة خاصّة يوم الجمعة، وكتابة الأحجبة وتعليقها في عتبات المنزل، ومحتوى هذه الأحجبة كلمات وأدعية وأسماء الله وكلمات غير مفهومة[3].

[1] عبد الله روابحية، وآخرون، المقابلات السابقة.

[2] معلومات جمعناها من روايات وقصص المهاجرين القسنطينيين من كبار السن.

[3] المصدر نفسه.

الأطفال بدورهم كان لهم نصيب من هذه الأساطير والمعتقدات التي تلقى على مسامعهم من قبل آبائهم وأمّهاتهم، كأسطورة الغول وبنت الغولة قصد تخويفهم، ورضوخهم وانصياعهم لأوامر أوليائهم، بعدم مبارحة المنزل أو الذّهاب إلى مكان معين، أو القيام بتصرف ما[1]، لكن هذه الأساطير تكون لها عواقب سيّئة في بعض الأحيان على الأطفال، كالعقد النّفسية مثل الخوف من دون سبب والتبوّل اللاإرادي، والصّراخ أثناء النوم[2].

ومن المعتقدات السائدة بين الناس كذلك والتي لا تزال قائمة ليومنا هذا، التفاؤل والتّشاؤم من بعض الأفعال والحركات والصّور، مثل سكب القهوة وسيلانها، والحلف والقسم بها عند البعض فيقول- وراس هاذ الخير- ، والتفاؤل بأيام معيّنة للزّواج والسفر والشفاء، والفرح لطنين الأذن اليسرى لدلالتها على ورود خبر سار، ورعيان الكف الأيسر للدّلالة على الحصول على الأموال، ورعيان الحاجب الأيسر للدلالة على رؤية صديق أو بعيد، والتّفاؤل بعض اللسان أثناء الأكل وفيه دلالة على الحصول على هدية، والتفاؤل من ملأ الماء حتى الإنكباب، ورؤية القطّة تلحس باطن كفّها وتمرّره على وجهها كدلالة على قدوم ضيف عزيز، وتمرّغ الكلب كدلالة على قدوم المطر، ودوران الفراشة حول المصباح بشرى خير، والتفاؤل كذلك برؤية هلال أول الشهر فتقرأ الأدعية وتذكر أسماء الله الحسنى[3].

أما صور التّشاؤم فتتجسّد في عدّة أفعال وتصرّفات نذكر منها ارتداء اللّون الأسود خاصة إذا كان في البيت مريض، وارتداء الحذاء مقلوبا، أو نزعه وتركه مقلوبا وهي عادات لا تزال لوقتنا الحاضر، وذلك للإعتقاد بانقلاب حال صاحبه من الأحسن إلى الأسوأ، وترك المقصّ مفتوحا لأنه يجلب المشاكل والنزاعات داخل البيت[4].

---

[1] عبد الرزاق الحمامي، "المجتمع التونسي في نظر مجلة إبلا 1937-1957"، **إبلا**، 1998، ص 22.

[2] عبد الله روابحية، المقابلة السابقة.

[3] نفسه.

[4] الطاهر خالدي، المقابلة السابقة.

كما يمنع الكنس داخل البيت في وقت المغرب خاصّة إذا كان فيه مسافر لدلالته على عدم الرجوع، كما يتشائم من رؤية بعض الحيوانات كالماعز صباحا والقط الأعور، والقطط السوداء، وسماع صوت البومة فهو دليل على خراب البيت أو الدوّار، ويتشائم من رؤية الغراب لذلك يهب الأطفال ورائه يصيحون حرام، حرام، حرام، ومن صور التشاؤم المتعلّقة بالجسد رعيان الكفّ الأيمن وهو دليل على الحزن والبكاء، وطنين الأذن اليمنى دليل على خبر سيء ومزعج[1].

وتدخل الإعارة كذلك ضمن صور التّشاؤم، فمثلا لا يحبّذ استعارة الملح والغربال، والخميرة من أحد لأنها نذير شؤم، فهي مكونات تستخدم في المآتم وتنبيء بلحاق المستعير بالميت، كما يتشاءم الناس من إعارة أدوات الخياطة والقصّ لاعتقادهم بإلحاقها الضّرر بمستعيرها[2].

كما يتشاءم الناس من استخدام بعض الألفاظ التي تجلب النّحس ومصدر شؤم، فيستبدلها بمقابلاتها لجلب الحظّ والسّعادة، فمثلا لا يتلفظ بكلمة ملح التي ترمز حسبه للفقر والإحتياج، ويبدلها بربح، ويستبدل عبارة فحم ببياض، لدلالة اللّون الأبيض على الفرح والسّعادة، ويستبدل لفظ أغلق الباب بزين الباب، أو أصلح الباب وهو دلالة على فتح الباب للرّزق وعدم قطعه.

وكمحاولة منّا لإجراء مقاربة لما ورد في الكتابات التاريخية مع واقع المجتمع، تقرّبنا من بعض العائلات التي عاشت تلك الفترة، وأجرينا حوارات مع بعض الشيوخ والنساء المسنّات حول الموضوع فوجدنا أن هذا الإعتقاد كان سائدا بكثرة لدى عامّة النّاس خاصّة القاطنين

[1] شويخة سيساوي، المقابلة السابقة.

[2] المصدر نفسه.

في البوادي والأرياف، ولا زالت بعض آثاره لحد السّاعة خاصة ظاهرة السّحر والشّعوذة والرّهباني وغيرها[1].

حاولنا من خلال هذه الأمثلة إعطاء نماذج لبعض صور وواقع الحياة الإجتماعية للمهاجرين القسنطينيين في تونس والتي لا يمكن سحبها وفصلها عن بقية أفراد المجتمع الجزائري أو حتى التّونسي، لأن هذه الظاهرة كانت منتشرة في جميع أنحاء شمال إفريقيا، كما أشارت لذلك الكتابات التي تناولت هذا الموضوع "إدموند دوتي" Doutté Edmound[2].

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يتّضح لنا أنّ النشاط الثقافي للمهاجرين القسنطينيين بتونس كان مرآة عاكسة لصيانة هويتهم الوطنية والحفاظ على إرثهم الحضاري، فقد أسهموا من خلال مؤسسات تعليمية وجمعيات ثقافية وصحافة مهاجرة في نقل قيمهم ومعارفهم، وفي توطيد روابطهم بالوطن الأم، مما مكّنهم من المحافظة على اللّغة والدّين والعادات، ومواجهة محاولات الطمس الثقافي التي فرضتها سلطات الحماية الفرنسية.

أما من الناحية الاجتماعية، فقد تجلّى وعيهم الجماعي من خلال مظاهر التّضامن والتّكافل، عبر الروابط والعائلية، الأمر الذي ساعد على تماسك الجالية واستمراريتها رغم التحديات الإقتصادية والسياسي، ومن خلال هذا التّلاحم الثّقافي والإجتماعي، برز المهاجر القسنطيني كفاعل مؤثر، حافظ على ذاكرة جماعية قوية وأسهم في إثراء الحياة الفكرية والمجتمعية في تونس.

وبالتالي، يمكن القول إنّ الهجرة القسنطينية لم تقتصر على كونها مجرّد حركة سكّانية، بل شكّلت ظاهرة تاريخية مركّبة ذات أبعاد ثقافية واجتماعية مترابطة، أسهمت في إعادة صياغة العلاقات بين الجزائريين والتونسيين، وفي تعزيز الوعي المشترك والإنتماء إلى فضاء

[1] معلومات جمعناها من كبار السن من المهاجرين القسنطينيين.

[2] Doutté Edmound, **La société Musulmane du Maghreb**,.

مغاربي متداخل، بما يبرز الدّور المحوري للجالية القسنطينية في تاريخ المنطقة خلال فترة الحماية الفرنسية.

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة حول المهاجرين القسنطينيين في تونس، يمكن تسجيل النقاط التالية حول أبرز ما توصلت إليه:

-ساهمت الخصائص الطبيعية والبشرية والتاريخية، لإقليم قسنطية في جعله منطقة جغرافية مهمّة، استقطبت العديد من السكان الجزائريين، وهو ما جعله في مقدمة المناطق التي توليها الحملات العسكرية الفرنسية اهتماما كبيرا، لتحتل جميع مناطق الإقليم بعد مرور ثلاثة عقود من الإستعمار.

-ساهم الإحتلال الفرنسي في هجرة سكان الإقليم بسبب السياسة التعسفية الإظطهادية، التي قادها العساكر الفرنسيون، من تشريد وتهجير وقمع وسلب ونهب، تحت راية نشر رسالة التحضر والتمدن.

-إن قرب الحدود الجغرافية للإقليم من الأراضي التونسية، وتلامسها في نقاط عديدة جهة الغرب، والشمال الغربي والجنوب التونسي، جعل هذه الأخيرة خيارا أوليا للهجرة القسنطينية.

-هذه الخصائص الطبيعية عززتها الظروف التاريخية والإجتماعية كتأصّل العلاقات بين القبائل الحدودية، وتشابه العادات والتقاليد واللّغة، والعلاقات الإقتصادية كالتّجارة، والأنشطة الفلاحية كل هذه المعطيات كانت عاملا مهما في حملات الهجرة القسنطينية إلى تونس، التي لم تقتصر فقط على الأفراد، وإنما شملت عائلات وعروش بأكملها، رغم محاولات السلطات الإستعمارية لوقفها.

رغم عدم دقّة الإحصائيات الخاصّة بالمهاجرين القسنطينيين، إلا أن الأرقام المشار إليها، أعطت صورة واضحة عن ثقل المهاجرين القسنطينيين في تونس المحمية، وذلك بتصدّرهم أعداد المهاجرين الجزائريين في فترات طويلة، بالتناوب مع السّوافة.

تميّزت الهجرة القسنطينية إلى تونس بشموليتها وتنوعها، فنجدها ضمّت مختلف المشارب والفئات والطّبقات من الفقراء والبرجوازية، ورجال الدّين والسياسة وطلبة العلم والمثقّفين، وهذا ما يجعل تتفرّد عن غيرها من الهجرات القادمة من باقي مناطق الجزائر.

تميز الجالية القسنطينية لم يقتصر فقط على الجانب العددي أو الإنثي، وإنما شمل توزيعهم الجغرافي، فاكتسح حضورهم المناطق الشمالية والشمالية الغربية التونسية

وهي من أكبر وأشهر المناطق في البلاد، من حيوية النشاط الإقتصادي، والبنى التحتية والمراكز المؤسساتية والتعليمية الكبرى.

مثّلت أوضاع المهاجرين القسنطينيين، صورة عاكسة لأماكن سكنهم كغيرهم من أقرنائهم الجزائريين، فالفئات الفقيرة توزّعت بين الوكالات والمقاهي والقوربيات والخيام، ومدارس سكنى الطلبة، أما العائلات الوجيهة فالعديد منها حافظ على مكانتها في الجزائر، بالإقامة في السكنات الخاصة القريبة من المراكز الحيوية، المؤسسات التعليمية، والمؤسسات الإدارية والأسواق الكبرى.

لم يسلم المهاجرون القسنطينيون والجزائريون عموما من المتابعات الفرنسية التي لاحقتهم حتى خلال تواجدهم في تونس، فسعت السلطات الفرنسية لتغيير الوضع القانوني للجزائريين، وبتر المباديء الإسلامية المتعارف عليها بموجب اتفاقية ترسيم الحدود سنة 1628، التي تعطي حق الحماية للمهاجرين الوافدين على تونس بإصدارها للقرار المشيخي في 14 جويلية1865، سعيا لتجنيس الجزائريين وجعلهم تحت الخضوع الفرنسي.

-على غرار بقية إخوانهم من المهاجرين الجزائريين، خضع المهاجرون القسنطينيون لنظام المشيخة، فتم تعيين شيوخ خاصين لهم ينحدرون من نفس المنطقة، لتسهيل اتصالهم بالإدارة الفرنسية، ووضعهم تحت المراقبة وإخضاعهم للضرائب، وهذا ما يبين مكر وخبث سلطات الإدارة الإستعمارية، في اعتمادها على هذه الفئة التي لطالما أثبتت ولائها وخضوعها وتعاونها مع النظام الإستعماري ضد أبناء جلدتها، وسهّلت في امتداد أيديه لجزائريي تونس.

-لا يمكن الحديث عن النشاط السياسي أو الثقافي في تونس دون إدراج الأسماء القسنطينية، التي لطالما شكلت اللّبنات الأولى لمختلف الفعاليات والأحداث التي شهدتها تونس المحمية، وهذه الميزة تفردت بها الجالية القسنطينية، عن بقية قريناتها.

فالمتتبّع لكرونولوجيا الأنشطة السياسية منذ بدايات القرن العشرين حتى الخمسينات منه يلاحظ هذا الحضور الفعال، بداية بحركة الشباب التونسي، مرورا إلى الحزب الدستوري، سواء في شقيه القديم أو الجديد، وامتد هذا النشاط حتى للحزب الشيوعي وهذا دليل على الوعي والنّضج السياسي، للنشطاء القسنطينيين، الذين رأوا أن استعمار الجزائر وتونس، أمرا واحدا وقضيّة الشّعبين قضيّة واحدة لا يمكن فصلها.

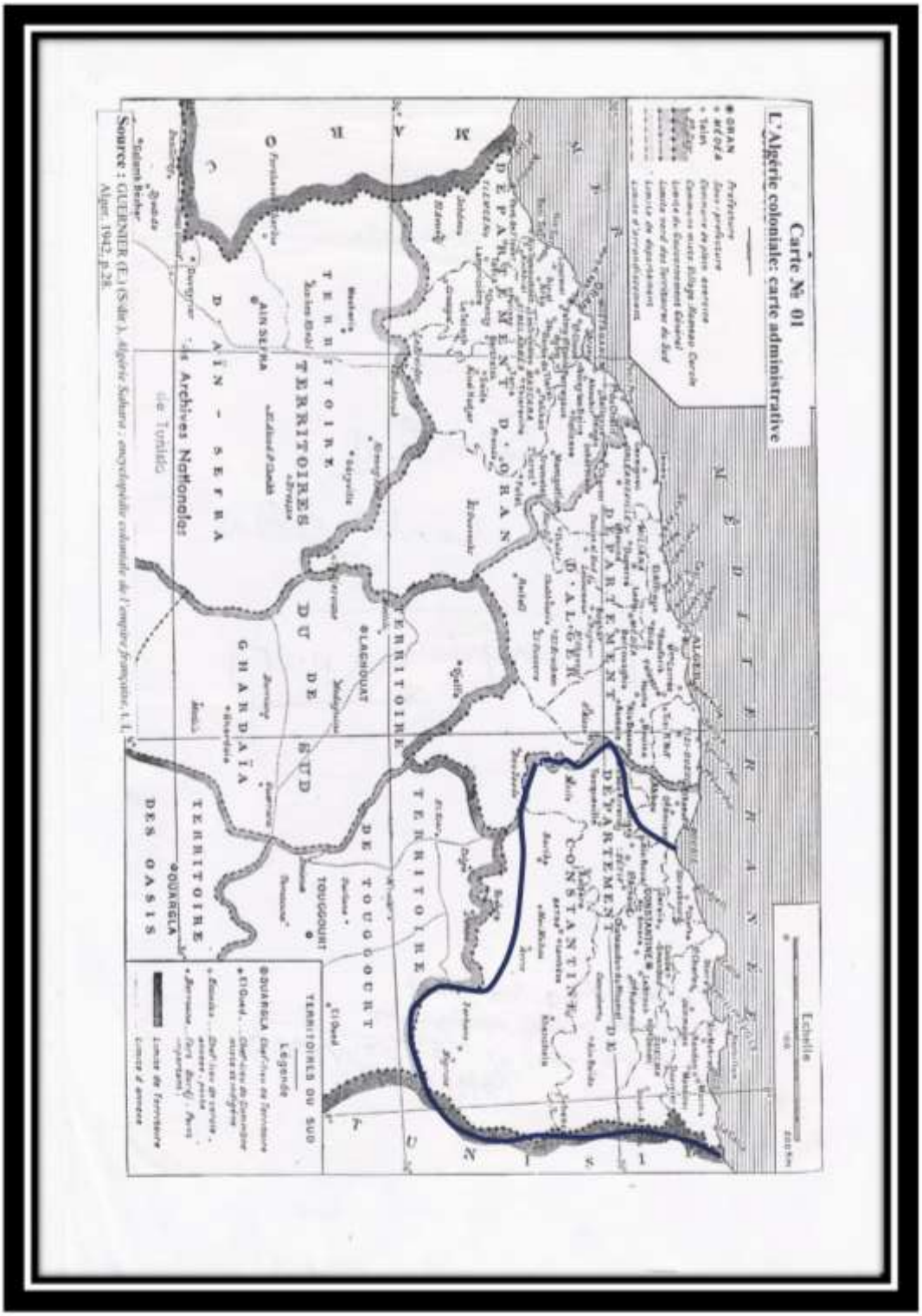
مارس المهاجرون القسنطينيون أنشطة اقتصادية متنوعة، توزّعت بين الفلاحة والتّجارة والمهن البسيطة، وتمكّن العديد منهم من امتلاك العقارات والأراضي الفلاحية والمحلّات التجارية، وهذا التنوع دليل على كثافتهم وثقلهم العددي في تونس، خاصة إذا علمنا أن عديد العائلات تمتلك أراض شاسعة، لحد الساعة.

ساهم قرب الحدود الجغرافية في توجّه العديد من طلبة الجهة للدّراسة في جامع الزيتونة المعمور ونيل الشهادات منه، وكان لهذه الرحلات انعكاس على أنشطتهم الثّقافية التي شملت التّنظيمات الطّلابية الجمعوية والكتابات الصّحفية، التي وجدوا فيها منبرا لفضح السياسة الإستعمارية على المنابر وصفحات الجرائد، وساهمت هذه التحرّكات والنّشاطات في إعطاء دفعة معنوية لخدمة القضية الوطنية في نضالها التحرري.

في نهاية هذا العرض يمكن القول أن دراسة موضوع الهجرة القسنطينية إلى تونس، أتاح لي فرصة التّعامل مع الأرشيف والشّهادات الحيّة، وتتبّع المناطق التي يقطنها المهاجرون القسنطينيون، وهذا العمل الميداني في حد ذاته تشويقا وتحفيزا لبقية الطّلبة والباحثين للخوض فيه، واستغلال فرصة بقاء العديد من العائلات على قيد الحياة للإستفادة منها، لأنه جزء من تاريخنا الوطني.

الملاحق

ملحق رقم 1: خريطة توضح حدود إقليم قسنطينة.

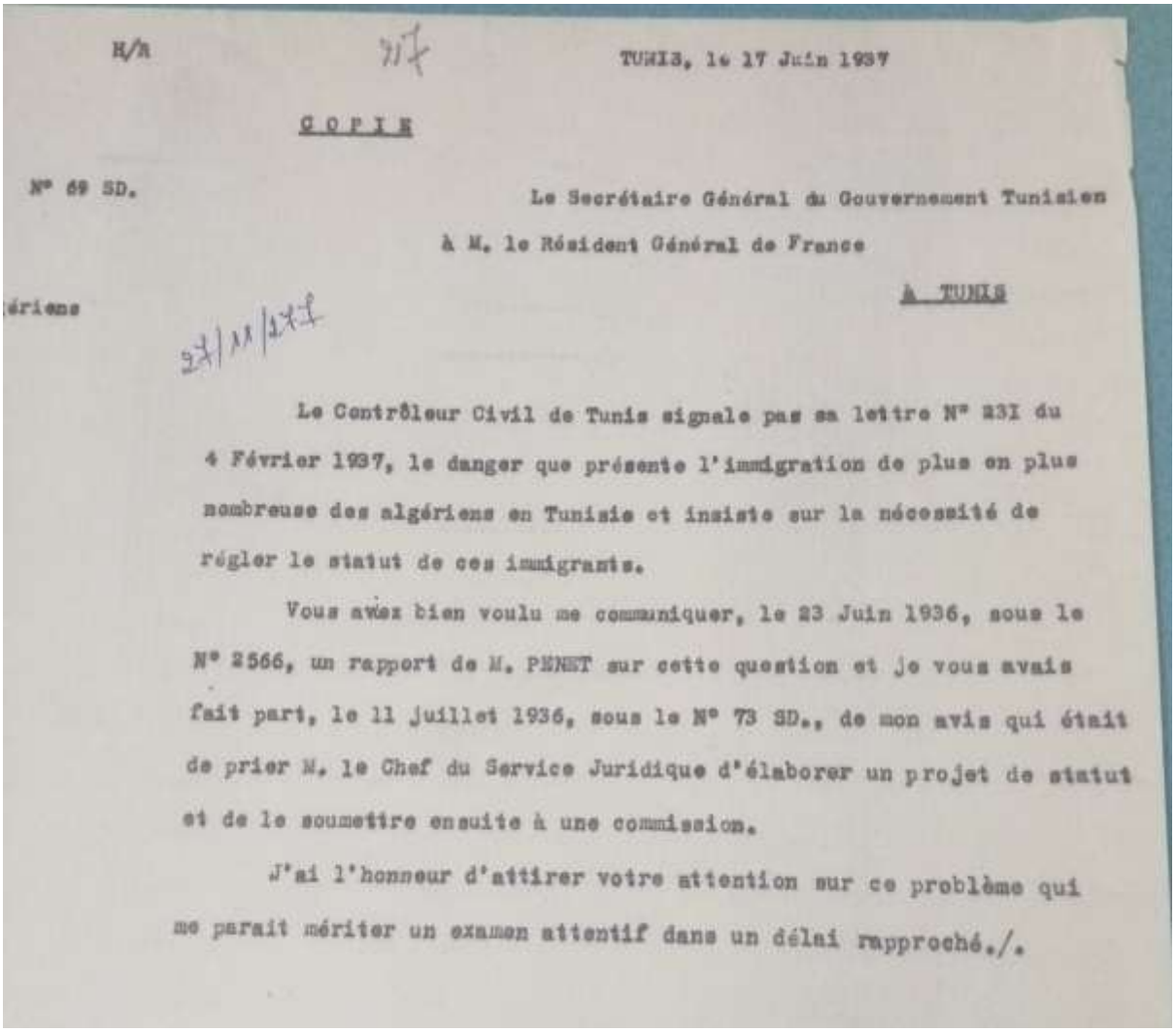


المصدر:

من اعداد الطالب (بتصرف) نقلا عن دراسة : Jamel Haggui, les Algériens en Tunisie ...Opcit, p385

ملحق رقم 02: مراسلة من الكاتب العام للحكومة التونسية الى المقيم العام الفرنسي

-تنص على مراقبة دخول الجزائريين الى تونس-



H/R

TUNIS, le 17 Juin 1937

COPIE

N° 69 SD.

Le Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien

à M. le Résident Général de France

à TUNIS

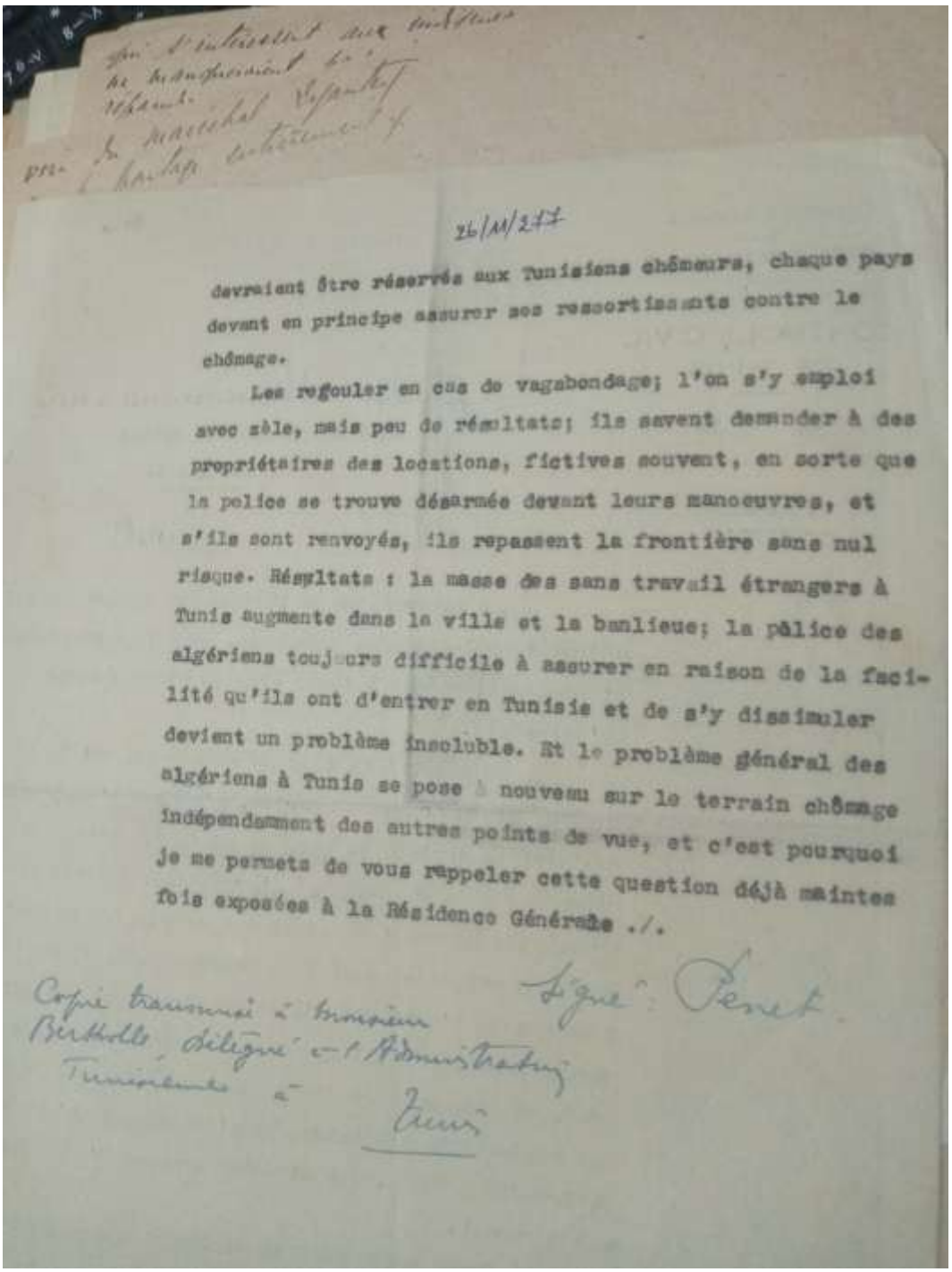
ériens

Le Contrôleur Civil de Tunis signale pas sa lettre N° 231 du 4 Février 1937, le danger que présente l'immigration de plus en plus nombreuse des algériens en Tunisie et insiste sur la nécessité de régler le statut de ces immigrants.

Vous avez bien voulu me communiquer, le 23 Juin 1936, sous le N° 2566, un rapport de M. PENET sur cette question et je vous avais fait part, le 11 Juillet 1936, sous le N° 73 SD., de mon avis qui était de prier M. le Chef du Service Juridique d'élaborer un projet de statut et de le soumettre ensuite à une commission.

J'ai l'honneur d'attirer votre attention sur ce problème qui me paraît mériter un examen attentif dans un délai rapproché./.

ص1



26/M/277

devraient être réservés aux Tunisiens chômeurs, chaque pays devant en principe assurer ses ressortissants contre le chômage.

Les refouler en cas de vagabondage; l'on s'y emploi avec zèle, mais peu de résultats; ils savent demander à des propriétaires des locations, fictives souvent, en sorte que la police se trouve désarmée devant leurs manoeuvres, et s'ils sont renvoyés, ils repassent la frontière sans nul risque. Résultats : la masse des sans travail étrangers à Tunis augmente dans la ville et la banlieue; la police des algériens toujours difficile à assurer en raison de la facilité qu'ils ont d'entrer en Tunisie et de s'y dissimuler devient un problème insoluble. Et le problème général des algériens à Tunis se pose à nouveau sur le terrain chômage indépendamment des autres points de vue, et c'est pourquoi je me permets de vous rappeler cette question déjà maintes fois exposées à la Résidence Générale ./.

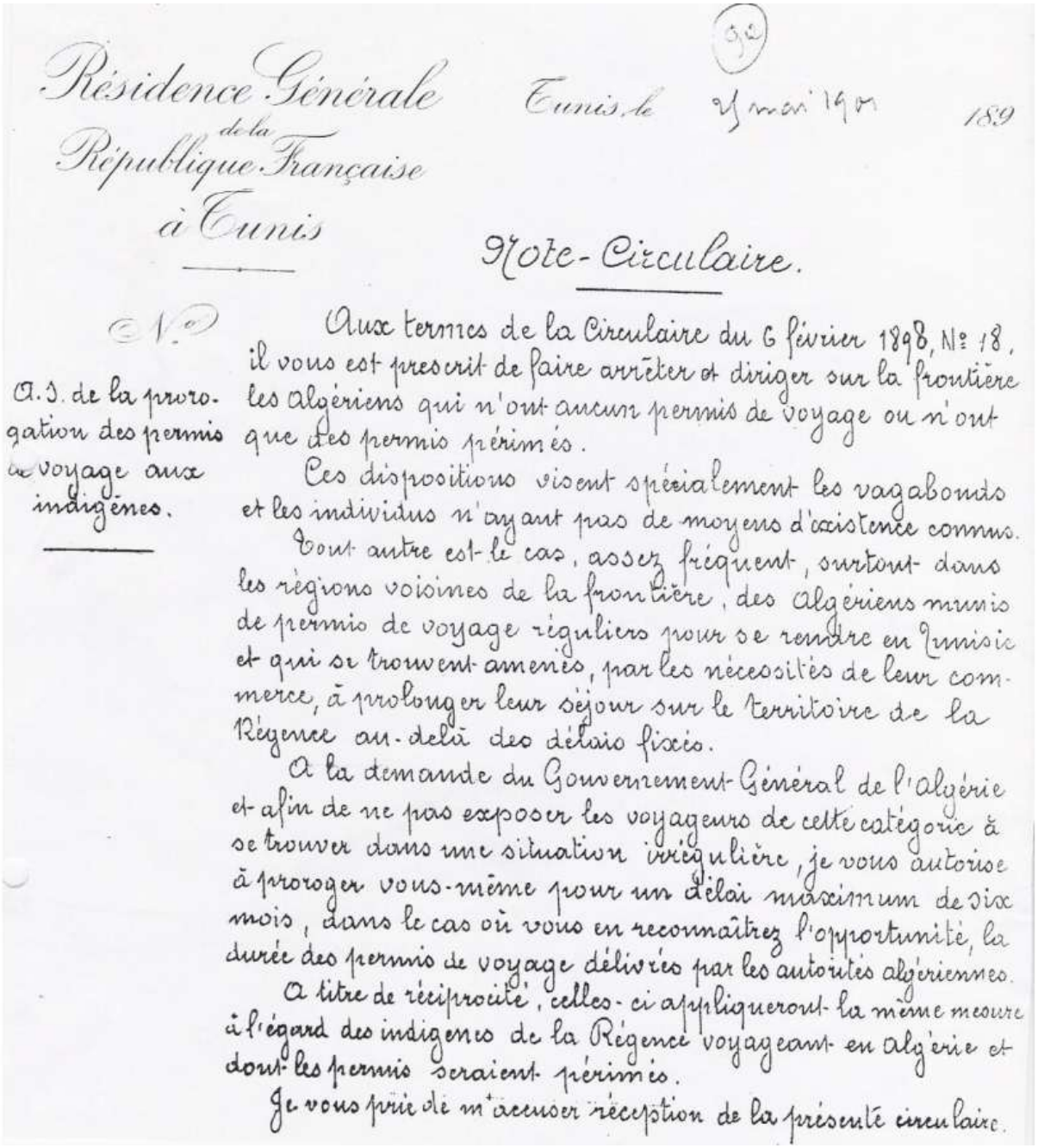
Signé : Peyret

Copie transmise à titre pour
Berthelot, délégué à l'Administrateur
Tunisienne à
Tunis

ص2

المصدر : A.N.T. Série A, Carton277, Dos11, Doc. N^{0} 27.

ملحق رقم 03: تصاريح السفر



Résidence Générale de la République Française à Tunis

Tunis, le 25 mai 1904 189

Note-Circulaire.

N°

A.I. de la prorogation des permis de voyage aux indigènes.

Aux termes de la Circulaire du 6 février 1898, N° 18, il vous est prescrit de faire arrêter et diriger sur la frontière les algériens qui n'ont aucun permis de voyage ou n'ont que des permis périmés.

Ces dispositions visent spécialement les vagabonds et les individus n'ayant pas de moyens d'existence connus.

Tout autre est le cas, assez fréquent, surtout dans les régions voisines de la frontière, des algériens munis de permis de voyage réguliers pour se rendre en Tunisie et qui se trouvent amenés, par les nécessités de leur commerce, à prolonger leur séjour sur le territoire de la Régence au-delà des délais fixés.

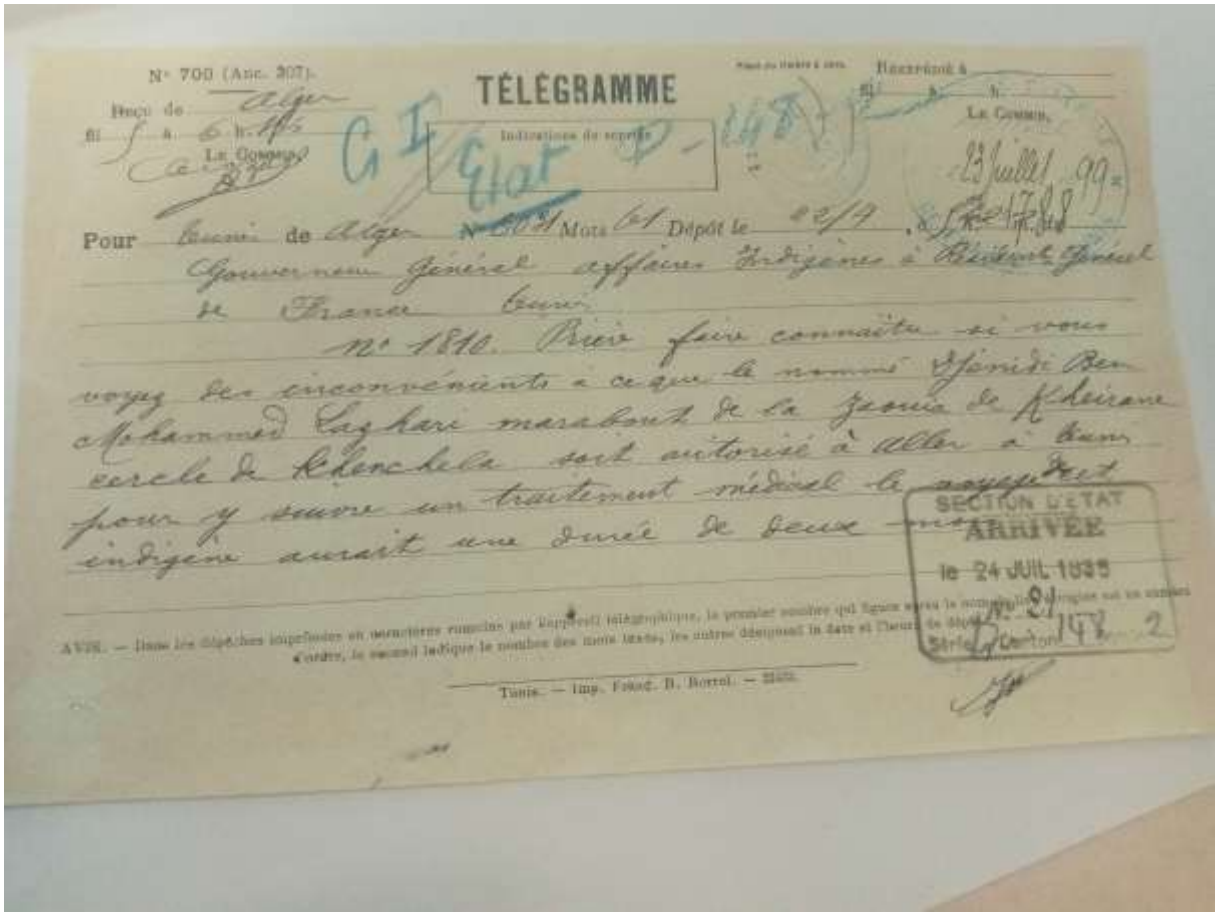
A la demande du Gouvernement-Général de l'Algérie et afin de ne pas exposer les voyageurs de cette catégorie à se trouver dans une situation irrégulière, je vous autorise à proroger vous-même pour un délai maximum de six mois, dans le cas où vous en reconnaîtrez l'opportunité, la durée des permis de voyage délivrés par les autorités algériennes.

A titre de réciprocité, celles-ci appliqueront la même mesure à l'égard des indigènes de la Régence voyageant en algérie et dont les permis seraient périmés.

Je vous prie de m'accuser réception de la présente circulaire.

المصدر: ANT, Série A, Carton 276, Dos. 3, Doc N^{0}. 90

الملحق رقم4: طلب سفر إلى تونس تقدم به شيخ الزاوية الطيبية بخنشلة



TÉLÉGRAMME

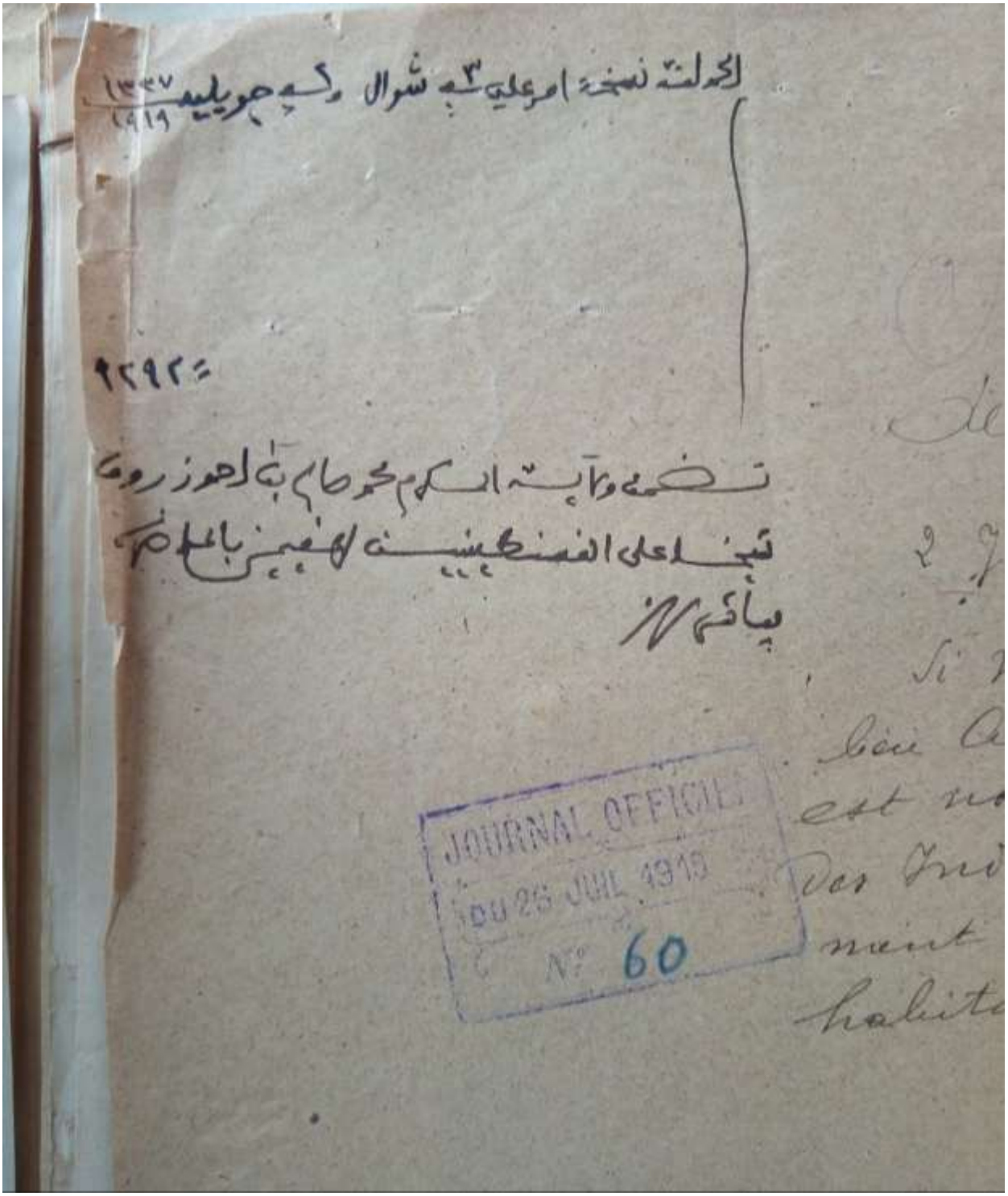
Pour Gouvernement Général affaires indigènes à Gouvernement Général de France

N° 1816. Prière faire connaître si vous voyez des inconvénients à ce que le nommé Djemâi Ben Mohammed Laghari marabout de la Zaouia de Kheirane cercle de Khenchela soit autorisé à aller à Tunis pour y suivre un traitement médical la voyage indigène aurait une durée de deux

SECTION D'ETAT ARRIVÉE le 24 JUIL. 1939

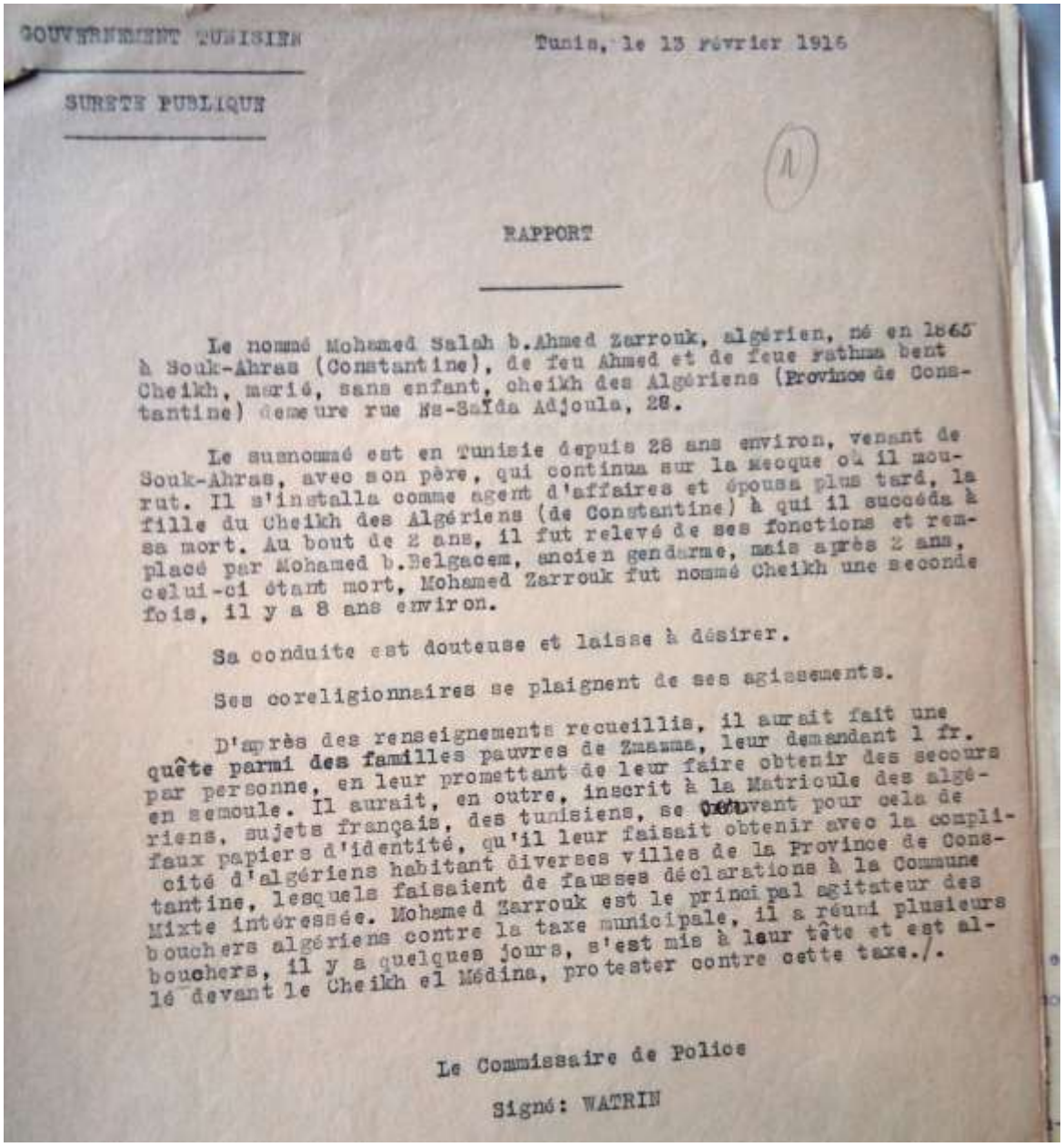
المصدر: A.N.T.Série D, Carton178, Dos 2, Doc N°.27.

ملحق رقم05: مرسوم تعيين محمد صلاح بن زروق شيخًا على القسنطينيين



المصدر: A.N.T, Série A, Carton 1, Dos 15, S/ dos 15/1, Doc N°.7

ملحق رقم 06: مقترح لتعيين محمد صلاح بن زروق شيخًا على القسنطينيين



GOUVERNEMENT TUNISIEN

SURETE PUBLIQUE

Tunis, le 13 février 1915

(1)

RAPPORT

Le nommé Mohamed Salah b.Ahmed Zarrouk, algérien, né en 1865 à Souk-Ahras (Constantine), de feu Ahmed et de feue Fathma bent Cheikh, marié, sans enfant, cheikh des Algériens (Province de Constantine) demeure rue Ms-Saïda Adjoula, 28.

Le susnommé est en Tunisie depuis 28 ans environ, venant de Souk-Ahras, avec son père, qui continua sur la Mecque où il mourut. Il s'installa comme agent d'affaires et épousa plus tard, la fille du Cheikh des Algériens (de Constantine) à qui il succéda à sa mort. Au bout de 2 ans, il fut relevé de ses fonctions et remplacé par Mohamed b.Belgacem, ancien gendarme, mais après 2 ans, celui-ci étant mort, Mohamed Zarrouk fut nommé Cheikh une seconde fois, il y a 8 ans environ.

Sa conduite est douteuse et laisse à désirer.

Ses coreligionnaires se plaignent de ses agissements.

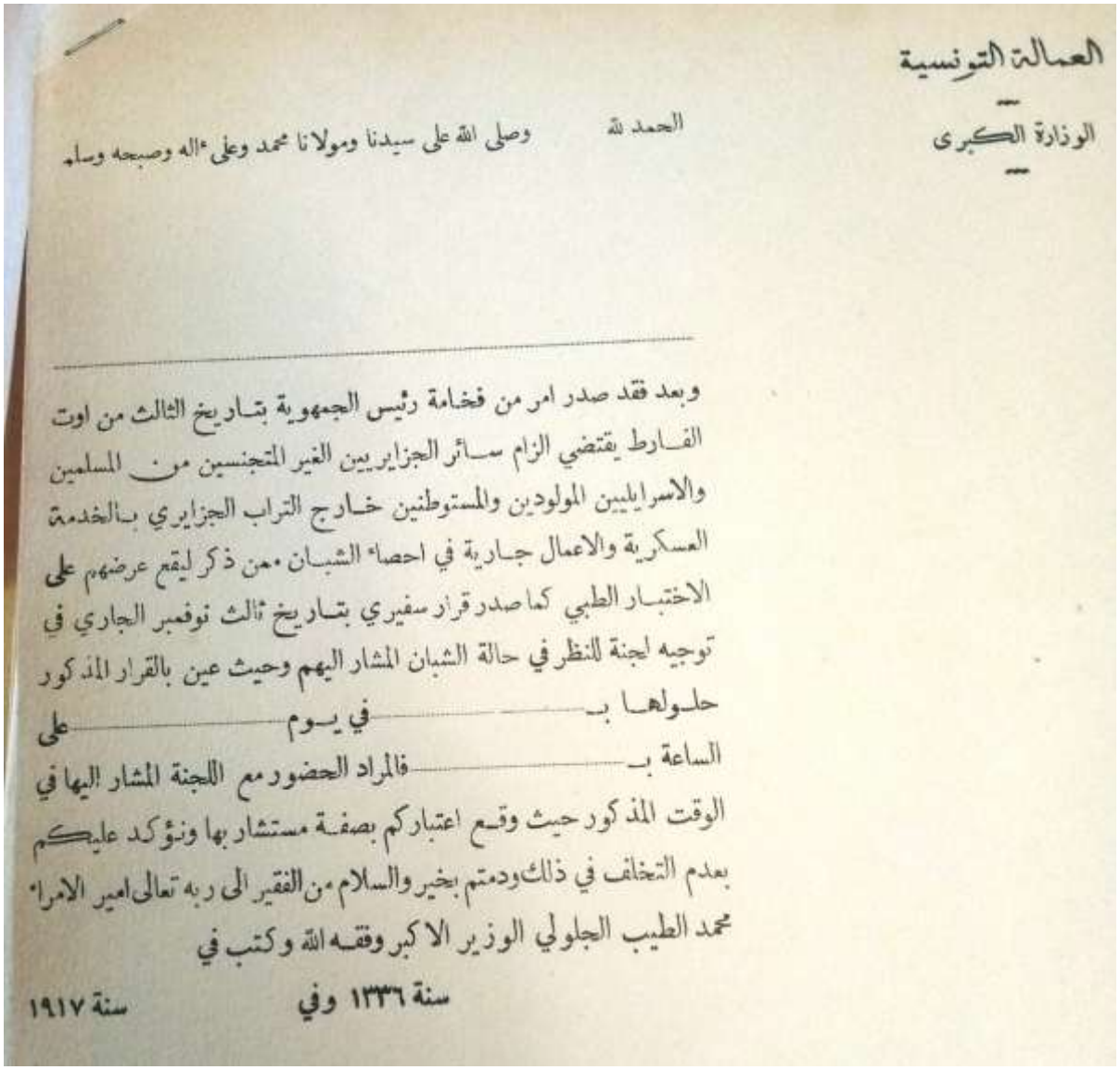
D'après des renseignements recueillis, il aurait fait une quête parmi des familles pauvres de Zmamma, leur demandant 1 fr. par personne, en leur promettant de leur faire obtenir des secours en semoule. Il aurait, en outre, inscrit à la Matricule des algériens, sujets français, des tunisiens, se prêtant pour cela de faux papiers d'identité, qu'il leur faisait obtenir avec la complicité d'algériens habitant diverses villes de la Province de Constantine, lesquels faisaient de fausses déclarations à la Commune Mixte intéressée. Mohamed Zarrouk est le principal agitateur des bouchers algériens contre la taxe municipale, il a réuni plusieurs bouchers, il y a quelques jours, s'est mis à leur tête et est allé devant le Cheikh el Médina, protester contre cette taxe./.

Le Commissaire de Police

Signé: WATRIN

المصدر: Ibid, Doc N°.7

الملحق رقم 07: أمرية تخص إحصاء الشباب الجزائريين لتأدية الخدمة العسكرية



العمالة التونسية

الوزارة الكبرى

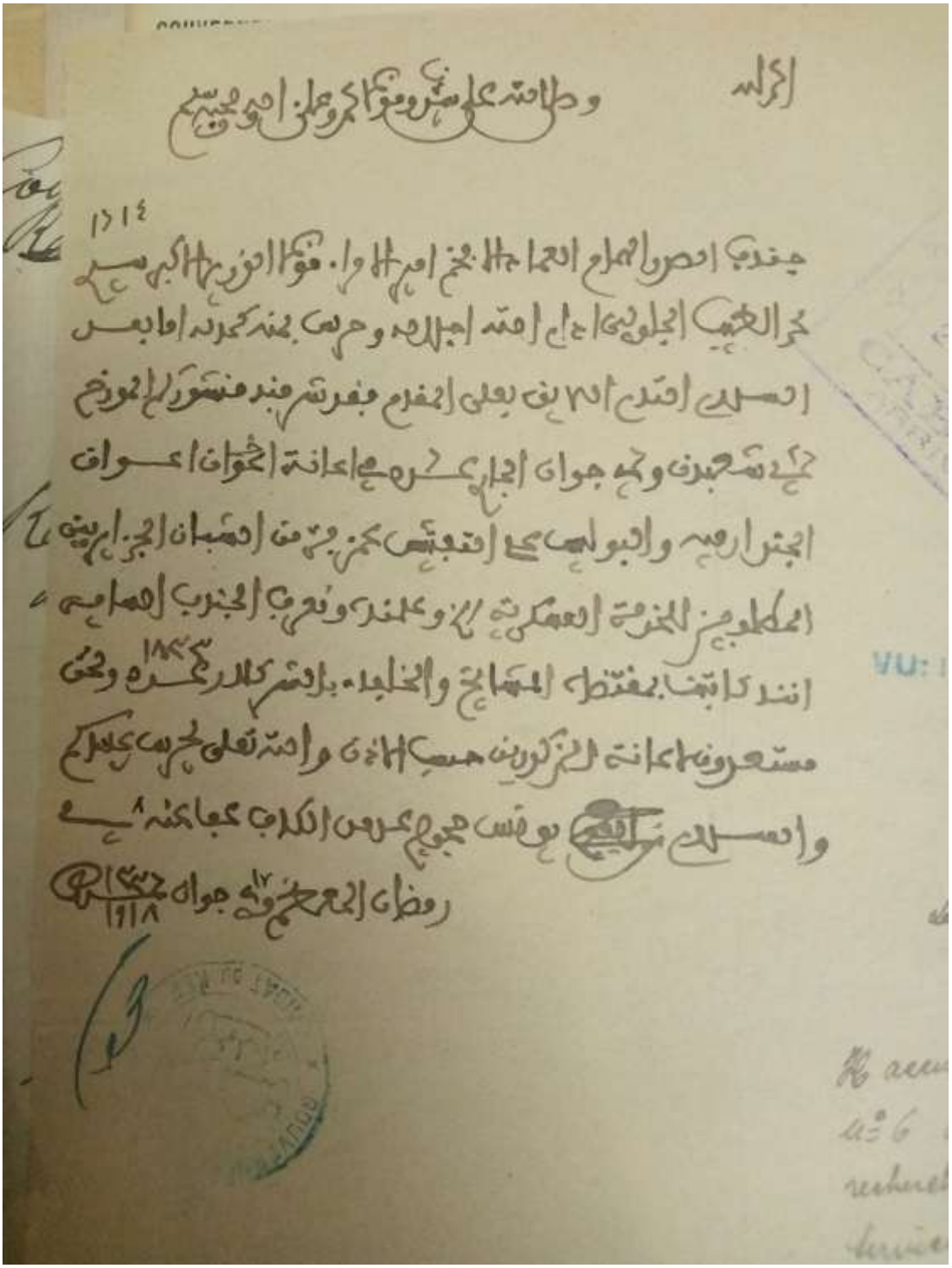
الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وبعد فقد صدر امر من فخامة رئيس الجمهورية بتاريخ الثالث من اوت الفارط يقتضي الزام سائر الجزايريين الغير المتجنسين من المسلمين والاسرائيليين المولودين والمستوطنين خارج التراب الجزايري بالخدمة العسكرية والاعمال جارية في احصاء الشبان ممن ذكر ليقع عرضهم على الاختبار الطبي كما صدر قرار سفيري بتاريخ ثالث نوفمبر الجاري في توجيه لجنة للنظر في حالة الشبان المشار اليهم وحيث عين بالقرار المذكور حلولها بـ ..... في يوم ..... على الساعة بـ ..... فالمراد الحضور مع اللجنة المشار اليها في الوقت المذكور حيث وقع اعتباركم بصفة مستشار بها ونؤكد عليكم بعدم التخلف في ذلك ودمتم بخير والسلام من الفقير الى ربه تعالى امير الامراء محمد الطيب الجلولي الوزير الاكبر وفقه الله وكتب في

سنة ١٣٣٦ وفي سنة ١٩١٧

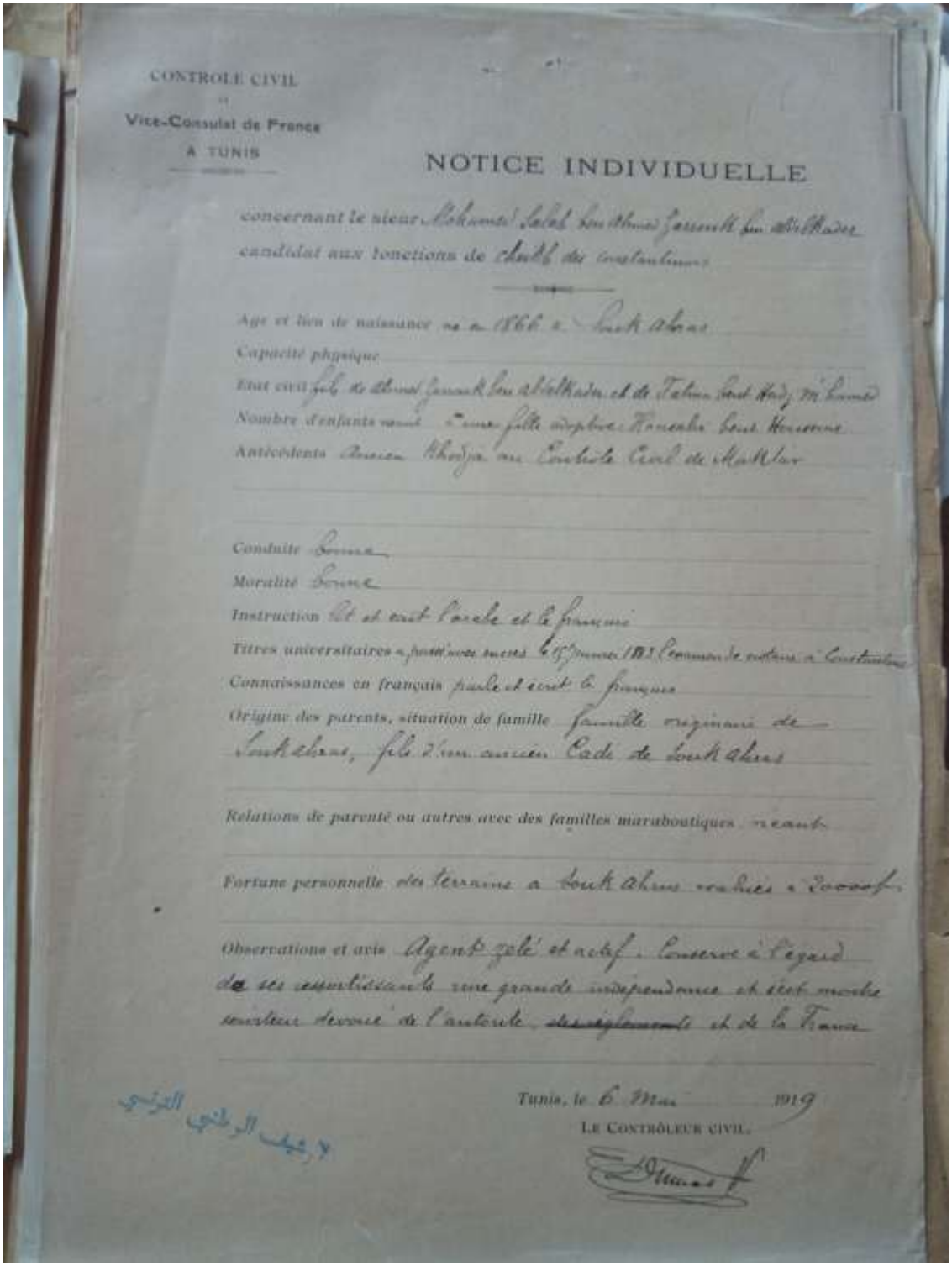
المصدر: A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 16, , Doc N°.18

الملحق رقم 08: نموذج يوضح مهام الشيوخ الجزائريين



المصدر: Ibid, Doc N°.6

الملحق رقم 09: معلومات حول شيخ القسنطينيين محمد صلاح بن زروق



CONTROLE CIVIL
DE
Vice-Consulat de France
A TUNIS

NOTICE INDIVIDUELLE

concernant le sieur Mohamed Salah ben Ahmed Zarrouk ben Abdelkader
candidat aux fonctions de chef des Constantinois

Age et lieu de naissance né en 1866 à Souk Ahras
Capacité physique
Etat civil fils de Ahmed Zarrouk ben Abdelkader et de Fatma Bent Hadj Mohamed
Nombre d'enfants mariés une fille épouse Hamouda Ben Hassine
Antécédents Ancien Khodja au Contrôle Civil de Souk Ahras

Conduite bonne
Moralité bonne
Instruction lit et écrit l'arabe et le français
Titres universitaires a passé avec succès le 6e année 1885 Commandeur ottoman à Constantine
Connaissances en français parle et écrit le français
Origine des parents, situation de famille famille originaire de Souk Ahras, fils d'un ancien Cadi de Souk Ahras

Relations de parenté ou autres avec des familles maraboutiques néant

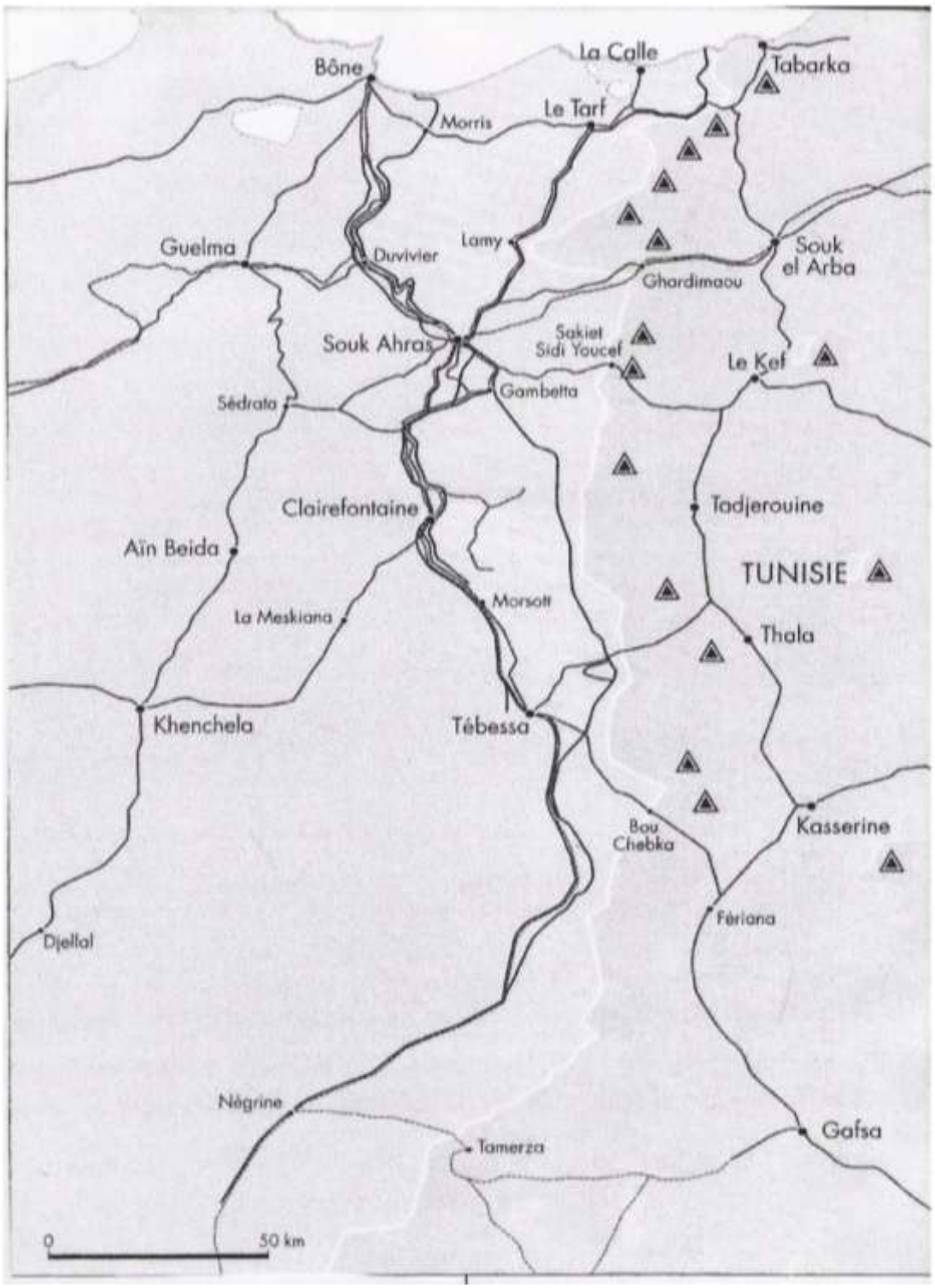
Fortune personnelle des terrains à Souk Ahras valeur 3000 f.

Observations et avis Agent zélé et actif. Conserve à l'égard de ses coreligionnaires une grande indépendance et sait montrer toujours de l'autorité ~~des règlements~~ et de la Tenue

Tunis, le 6 Mai 1919
LE CONTRÔLEUR CIVIL.

المصدر: A.N.T, Série A, Carton 1, Dos 15, S/ dos 15/1, Doc N°.6

الملحق10: خريطة توضح مناطق استقرار المهاجرين القسنطنيين بتونس



المصدر:

من اعداد الطالب نقلا عن دراسة : Jamel Haggui, les Algériens en Tunisie ...Opcit, p411

الملحق11: وثائق خاصة ببعض العائلات القسنطينية القاطنة بتونس

ص1-

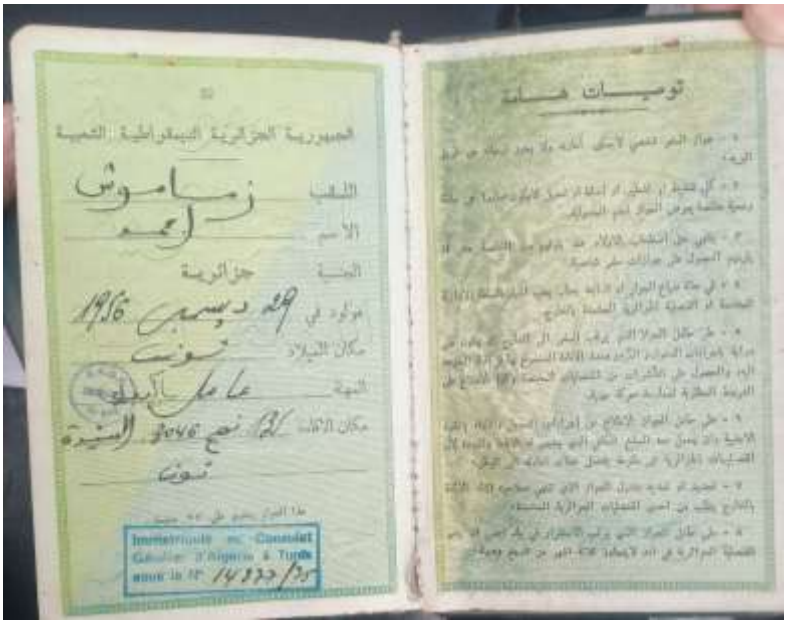
-بطاقة هوية لعائلة بوشارب-



ص2-

-وثائق خاصة بعائلة زماموش –

جواز سفر



شهادة ميلاد



بطاقة هوية



بطاقة معالجة



دفتر أمومة

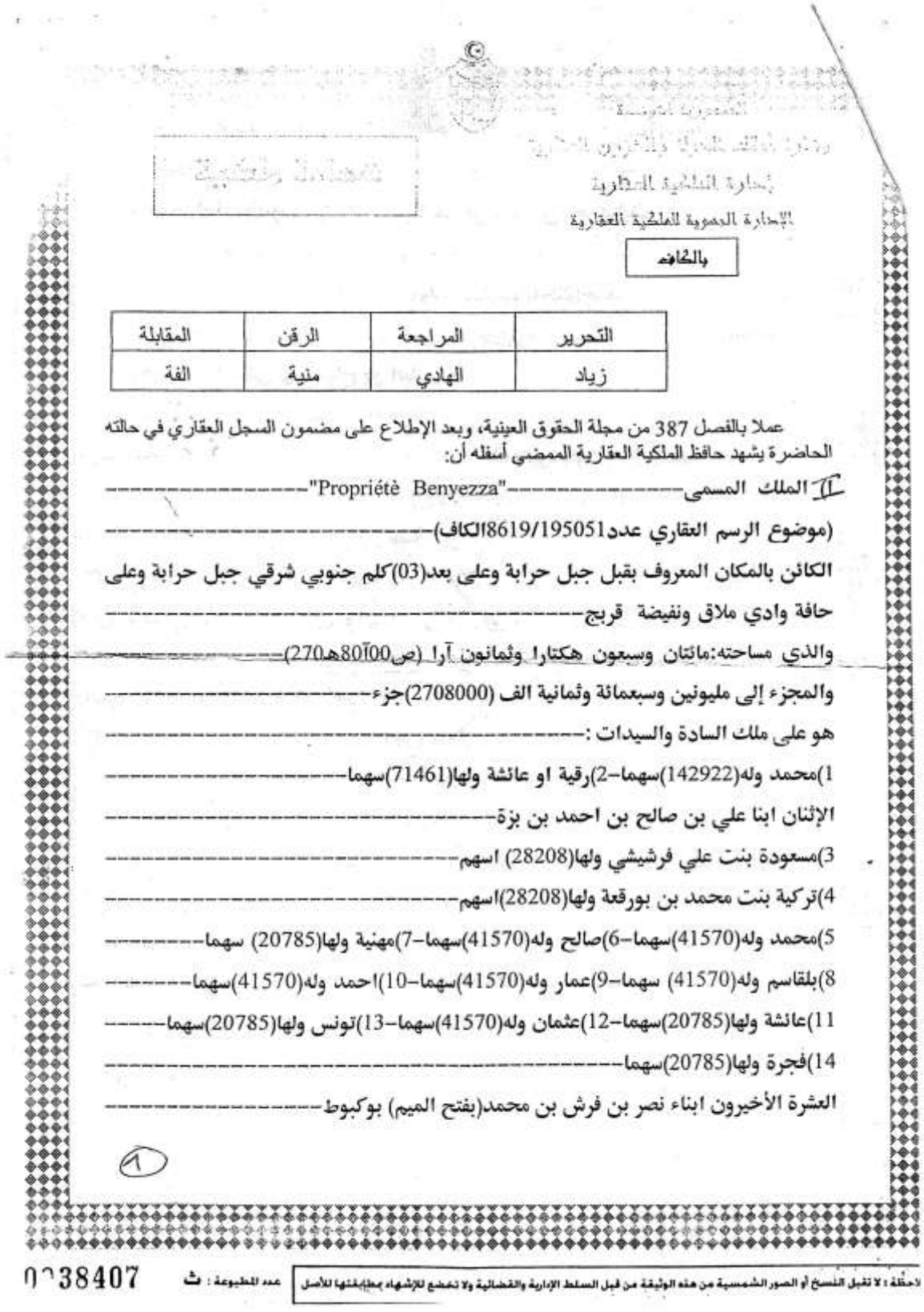


بطاقة وفاة



المصدر: وثائق تحصل عليها الطالب خلال زياراته المتكررة الى تونس

الملحق رقم 12: وثيقة تبين امتلاك عائلة بن يزة لمساحات من الأراضي بمدينة الكاف -ص1-



الجمهورية الجزائرية
وزارة المالية والشؤون الاقتصادية
إدارة المالية العقارية
الإدارة الجهوية للملكية العقارية
بالكاف

التحرير	المراجعة	الرقن	المقابلة
زياد	الهادي	منية	الفة

عملا بالفصل 387 من مجلة الحقوق العينية، وبعد الإطلاع على مضمون السجل العقاري في حالته الحاضرة يشهد حافظ الملكية العقارية الممضي أسفله أن:

الملك المسمى----------"Propriétè Benyezza"----------

(موضوع الرسم العقاري عدد8619/195051الكاف)----------

الكائن بالمكان المعروف بقبل جبل حرابة وعلى بعد(03)كلم جنوبي شرقي جبل حرابة وعلى

حافة وادي ملاق ونفيضة قريج----------

والذي مساحته:مائتان وسبعون هكتارا وثمانون آرا (ص00ت80هـ270)----------

والمجزء إلى مليونين وسبعمائة وثمانية الف (2708000)جزء----------

هو على ملك السادة والسيدات :----------

1)محمد وله(142922)سهما-2)رقية او عائشة ولها(71461)سهما----------

الإثنان ابنا علي بن صالح بن احمد بن بزة----------

3)مسعودة بنت علي فرشيشي ولها(28208) اسهم----------

4)تركية بنت محمد بن بورقعة ولها(28208)اسهم----------

5)محمد وله(41570)سهما-6)صالح وله(41570)سهما-7)مهنية ولها(20785) سهما--------

8)بلقاسم وله(41570) سهما-9)عمار وله(41570)سهما-10)احمد وله(41570)سهما--------

11)عائشة ولها(20785)سهما-12)عثمان وله(41570)سهما-13)تونس ولها(20785)سهما-----

14)فجرة ولها(20785)سهما----------

العشرة الأخيرون ابناء نصر بن فرش بن محمد(بفتح الميم) بوكبوط----------

(1)

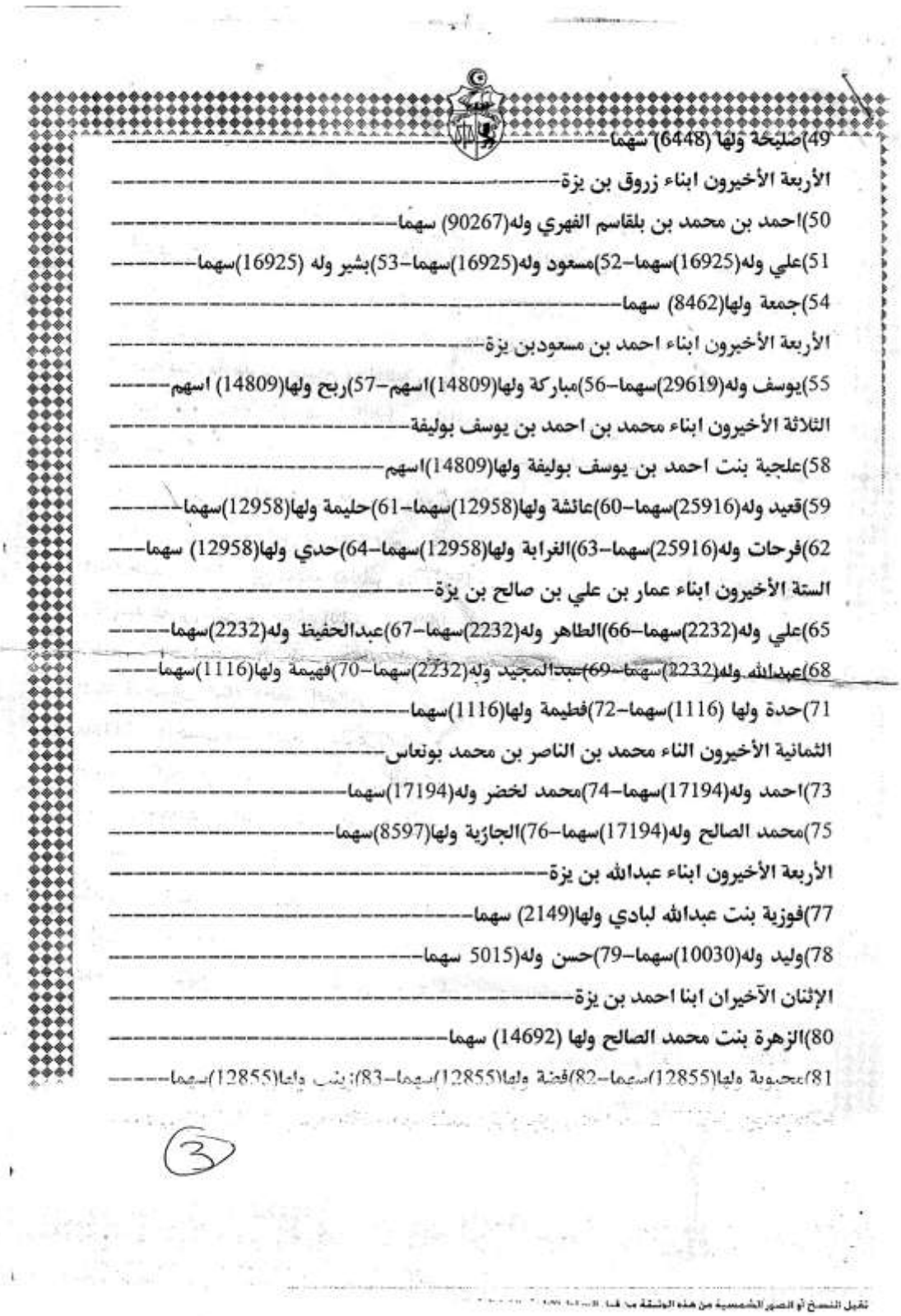
0038407 عدد المطبوعة : ث

ملاحظة : لا تقبل النسخ أو الصور الشمسية من هذه الوثيقة من قبل السلط الإدارية والقضائية ولا تخضع للإشهاد بمطابقتها للأصل

-ص2-

15)رزقي وله(3365)سهما-16)هنية ولها(6062)سهما-17)ابراهيم وله(12125)سهما-------
18)معيوفة ولها(6387)سهما----------
الأربعة الأخيرون ابناء بوكبوط علي بن بوكبوط نصر بن فرش بن محمد (بفتح الميم) بوكبوط-
19) علي بن مصباح بن الطيب وله(9093)سهما----------
20)محمد الطيب وله(2598)سهما-21)سلطان وله(2598)سهما-22)جمعة ولها(1299)سهما----
23) حفصية ولها (1299)سهما----------
الأربعة الأخيرون ابناء علي بن مصباح بن الطيب ----------
24)عباس بن محمد وله(650)سهما----------
25) سعد وله(10878)سهما-26)نوة ولها(19344)سهما-27)حفيزة ولها(19344) سهما-------
28)عائشة ولها(19344)سهما-29)مبروكة و لها(19344)سهما-30)يمينة ولها(19344)سهما----
الستة الأخيرون ابناء صالح بن الرزقي بن مصباح بن يزة ----------
31)الرزقي وله(133251)سهما-32)البهجة ولها(66626)سهما----------
الإثنان الآخيران ابنا محمد الهادي او الهادي بن عمار بن الرزقي بن يزة----------
33)حمدة بن الطاهر بن مصباح بن الطيب بن يزة وله(117535) سهما----------
34)قمرة بنت محمد بن يزة ولها(12341)سهما----------
35)الطاهر وله(9755)سهما-36)محمدالصالح وله(34555)سهما-37)حدي ولها(17278)سهما-
الثلاثة الأخيرون ابناء سعيد بن الطاهر بن مصباح بن يزة----------
38)مصباح بن السعدي بن يزة وله (225667)سهما----------
39)عبدالله وله(45133)سهما-40)عانس ولها(22567)سهما----------
الإثنان الاخيران ابنا يوسف بن يزة ----------
41)محمدالطاهر وله(78817)سهما-42)مباركة ولها(39408) اسهم----------
الإثنان الاخيران ابنا بوترعة بوراس----------
43)حسين وله(75222)سهما-44)عباس وله(75222)سهما-45)ناجي وله(75222)سهما------
الثلاثة الأخيرون ابناء محمد بن يزة----------

-ص3-



49)صليحة ولها (6448) سهما----------

الأربعة الأخيرون ابناء زروق بن يزة----------

50)احمد بن محمد بن بلقاسم الفهري وله(90267) سهما----------

51)علي وله(16925)سهما-52)مسعود وله(16925)سهما-53)بشير وله (16925)سهما-------

54)جمعة ولها(8462) سهما----------

الأربعة الأخيرون ابناء احمد بن مسعودبن يزة----------

55)يوسف وله(29619)سهما-56)مباركة ولها(14809)اسهم-57)ربح ولها(14809) اسهم-----

الثلاثة الأخيرون ابناء محمد بن احمد بن يوسف بوليفة----------

58)علجية بنت احمد بن يوسف بوليفة ولها(14809)اسهم----------

59)قعيد وله(25916)سهما-60)عائشة ولها(12958)سهما-61)حليمة ولها(12958)سهما------

62)فرحات وله(25916)سهما-63)الغرابة ولها(12958)سهما-64)حدي ولها(12958) سهما---

الستة الأخيرون ابناء عمار بن علي بن صالح بن يزة----------

65)علي وله(2232)سهما-66)الطاهر وله(2232)سهما-67)عبدالحفيظ وله(2232)سهما-----

68)عبدالله وله(2232)سهما-69)عبدالمجيد وله(2232)سهما-70)فهيمة ولها(1116)سهما----

71)حدة ولها (1116)سهما-72)فطيمة ولها(1116)سهما----------

الثمانية الأخيرون الناء محمد بن الناصر بن محمد بونعاس----------

73)احمد وله(17194)سهما-74)محمد لخضر وله(17194)سهما----------

75)محمد الصالح وله(17194)سهما-76)الجازية ولها(8597)سهما----------

الأربعة الأخيرون ابناء عبدالله بن يزة----------

77)فوزية بنت عبدالله لبادي ولها(2149) سهما----------

78)وليد وله(10030)سهما-79)حسن وله(5015 سهما----------

الإثنان الآخيران ابنا احمد بن يزة----------

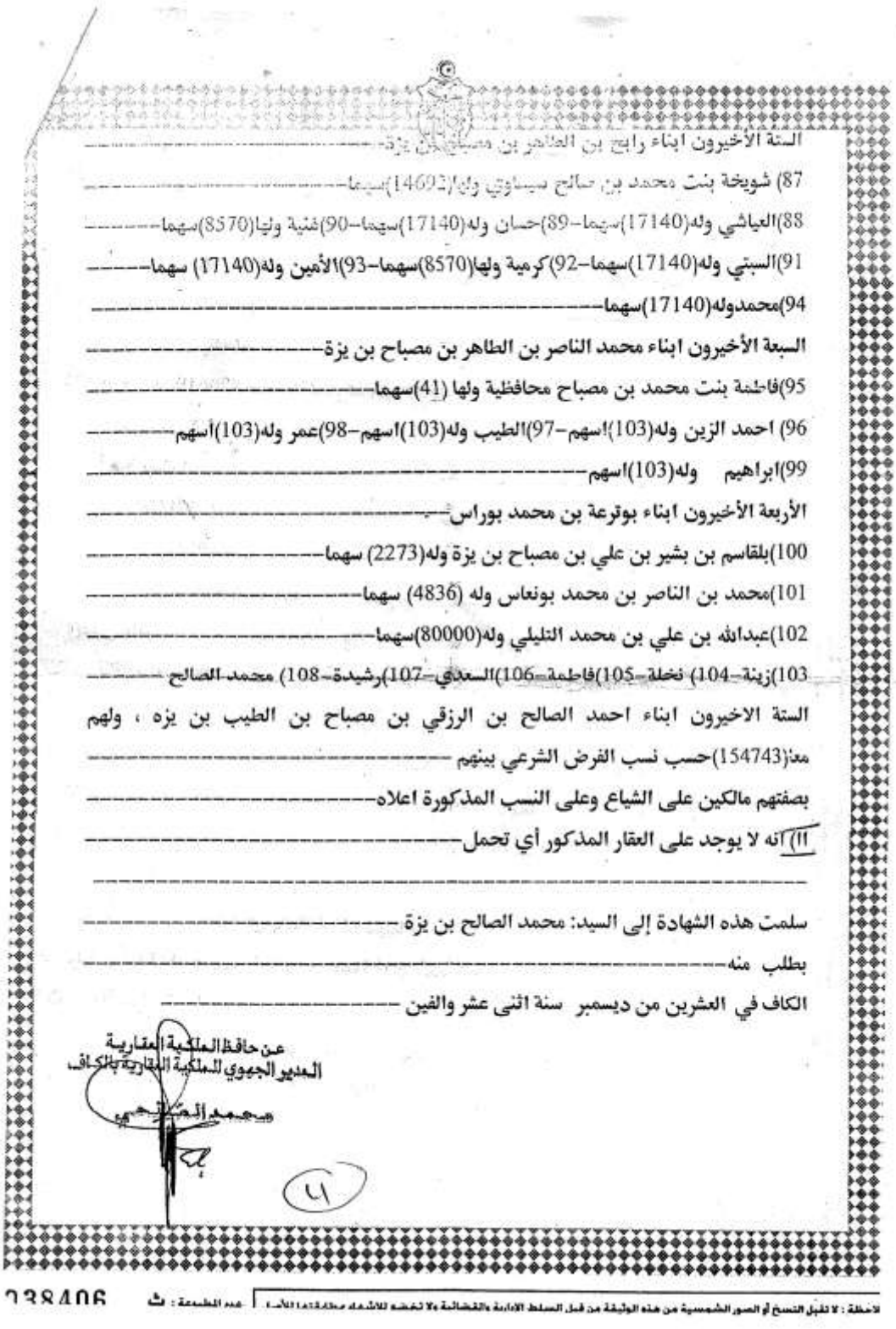
80)الزهرة بنت محمد الصالح ولها (14692) سهما----------

81)بحبوبة ولها(12855)سهما-82)فضة ولها(12855)سهما-83)زينب ولها(12855)سهما-----

(3)

تقبل النسخ أو الصور الضوئية من هذه الوثيقة من قبل الإدارة

-ص4-



السنة الأخيرون ابناء رابح بن الطاهر بن مصباح بن يزة----------

87) شويخة بنت محمد بن صالح سيساوي ولها(14693)سهما----------

88)العياشي وله(17140)سهما-89)حسان وله(17140)سهما-90)فتية وليا(8570)سهما-------

91)السبتي وله(17140)سهما-92)كرمية وليها(8570)سهما-93)الأمين وله(17140) سهما-----

94)محمدوله(17140)سهما----------

السبعة الأخيرون ابناء محمد الناصر بن الطاهر بن مصباح بن يزة----------

95)فاطمة بنت محمد بن مصباح محافظية ولها (41)سهما----------

96) احمد الزين وله(103)اسهم-97)الطيب وله(103)اسهم-98)عمر وله(103)أسهم-------

99)ابراهيم وله(103)اسهم----------

الأربعة الأخيرون ابناء بوترعة بن محمد بوراس----------

100)بلقاسم بن بشير بن علي بن مصباح بن يزة وله(2273) سهما----------

101)محمد بن الناصر بن محمد بونعاس وله (4836) سهما----------

102)عبدالله بن علي بن محمد التليلي وله(80000)سهما----------

103)زينة-104) نخلة-105)فاطمة-106)السعدي-107)رشيدة-108) محمد الصالح -------

الستة الاخيرون ابناء احمد الصالح بن الرزقي بن مصباح بن الطيب بن يزه ، ولهم معا(154743)حسب نسب الفرض الشرعي بينهم ----------

بصفتهم مالكين على الشياع وعلى النسب المذكورة اعلاه----------

11) انه لا يوجد على العقار المذكور أي تحمل----------

سلمت هذه الشهادة إلى السيد: محمد الصالح بن يزة ----------

بطلب منه----------

الكاف في العشرين من ديسمبر سنة اثنى عشر والفين ----------

عن حافظ الملكية العقارية
المدير الجهوي للملكية العقارية بالكاف
محمد الصالح

٦

لاحظة : لا تقبل النسخ أو الصور الشمسية من هذه الوثيقة من قبل السلط الادارية والقضائية ولا تخضع للاشهاد مطابقة للأصل عدد الطبعة : ث 238406

المصدر: الوثيقة تحصل عليها الطالب من طرف العائلة

الملحق13: شهادة خاصة بمهاجر قسنطيني موظف في سلك الباي



Louanges à Dieu seul !

De la part du Serviteur de Dieu glorifié de celui qui met en Dieu sa confiance et lui laisse le soin de ses Destinées

Mohammed Lamine Pacha-Bey

Souverain du Royaume de Tunis

à Monsieur Marzougue Bouchareb

Chaouch au Service de la Répartition des Produits Industriels à Tunis.

Sur la proposition de Notre Ministre des Affaires Etrangères qui nous a fait connaître vos nobles qualités, Nous vous avons conféré cette Décoration. Notre Nom y est gravé et elle est de la quatrième classe de Notre Ordre du Nichan-Iftikhar Chevalier de 4e Cl.

Portez-la avec joie et bonheur !

Ecrit le 12 Djoumada 1er 1367 (24 Mars 1948)

Contresigné Mustapha Kaak

Pour ampliation conforme

L'Attaché de la Résidence Générale

Chadly Essaadi

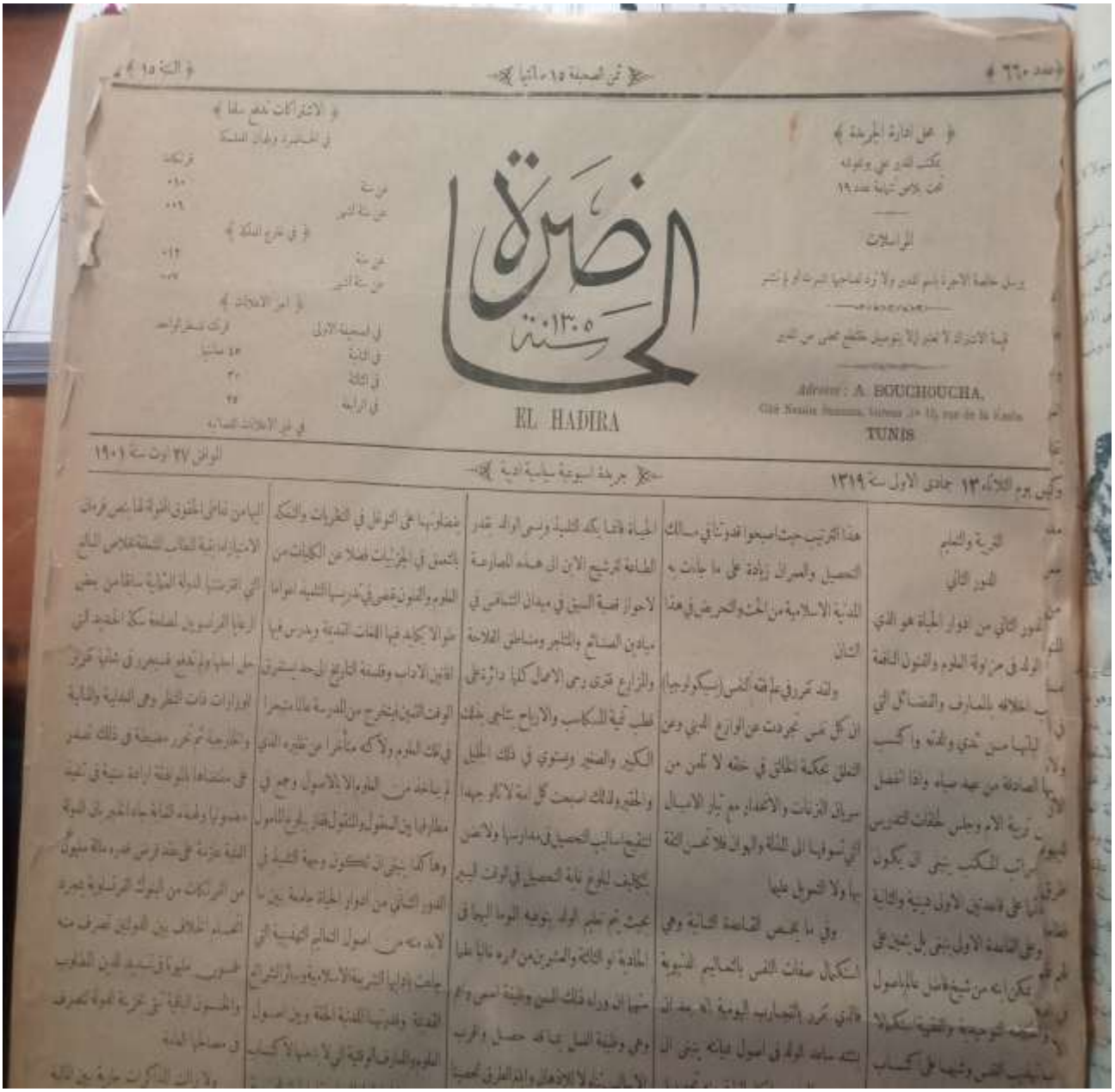
المصدر: سلمت للطالب من طرف عائلة بوشارب

الملحق14: وسام خاص بمهاجر قسنطيني موظف في سلك الباي



المصدر: نفسه

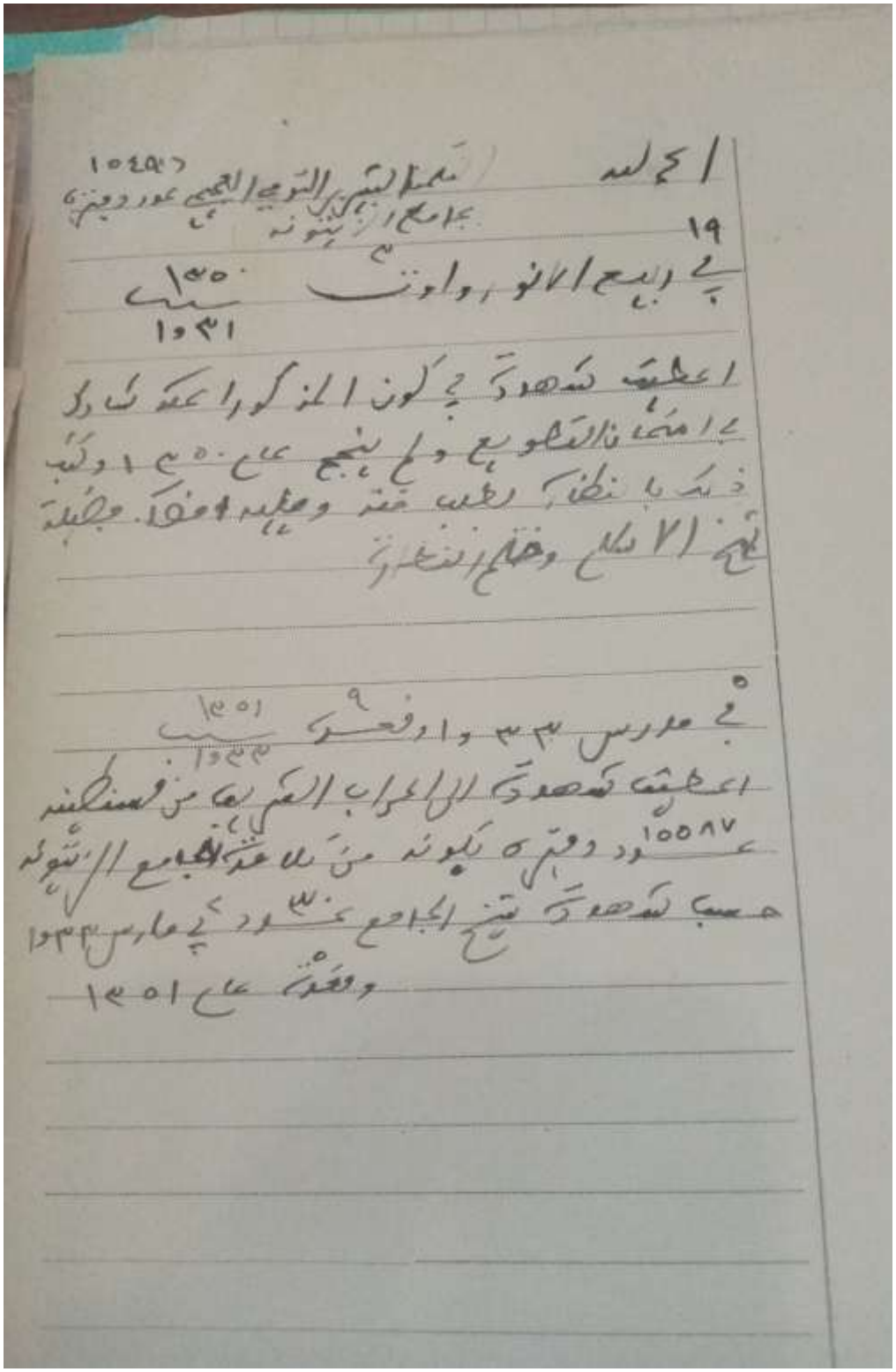
الملحق15: واجهة جريدة الحاضرة التي يديرها علي بوشوشة .



الحاضرة
سنة ١٣٠٥
EL HADIRA
TUNIS
الوافق ٢٧ أوت سنة ١٩٠١
جريدة أسبوعية سياسية أدبية
وكيس يوم الثلاثاء ١٣ جمادي الأول سنة ١٣١٩

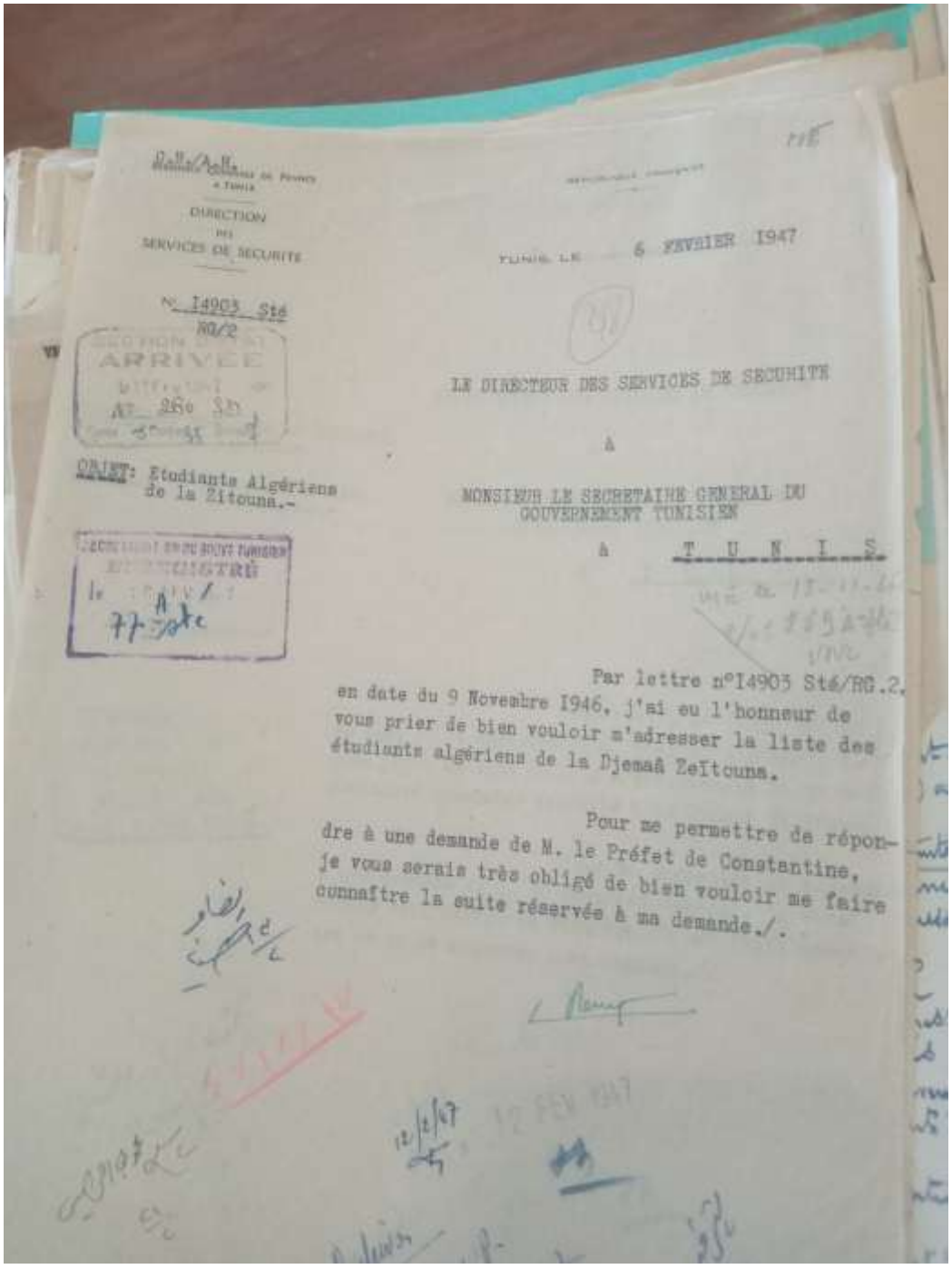
المصدر :الحاضرة، العدد 660، 27/أوت/1901، صوة تم التقاطها من المكتبة الوطنية التونسية

الملحق16: شهادة نجاح في امتحان الولوج الى جامع الزيتونة خاصة بالطالب القسنطيني محمد اعراب



المصدر: ANT. Série D: Carton 35, DOS 7. S/DOS 7/3. DOC N^0 04

الملحق رقم 17: نموذج للرقابة المفروضة على الطلبة الزيتونيين



DIRECTION
DES
SERVICES DE SECURITE

N° 14903 Sté
RG/2

TUNIS LE 6 FEVRIER 1947

ARRIVEE

LE DIRECTEUR DES SERVICES DE SECURITE

A

OBJET: Etudiants Algériens de la Zitouna.-

MONSIEUR LE SECRETAIRE GENERAL DU GOUVERNEMENT TUNISIEN

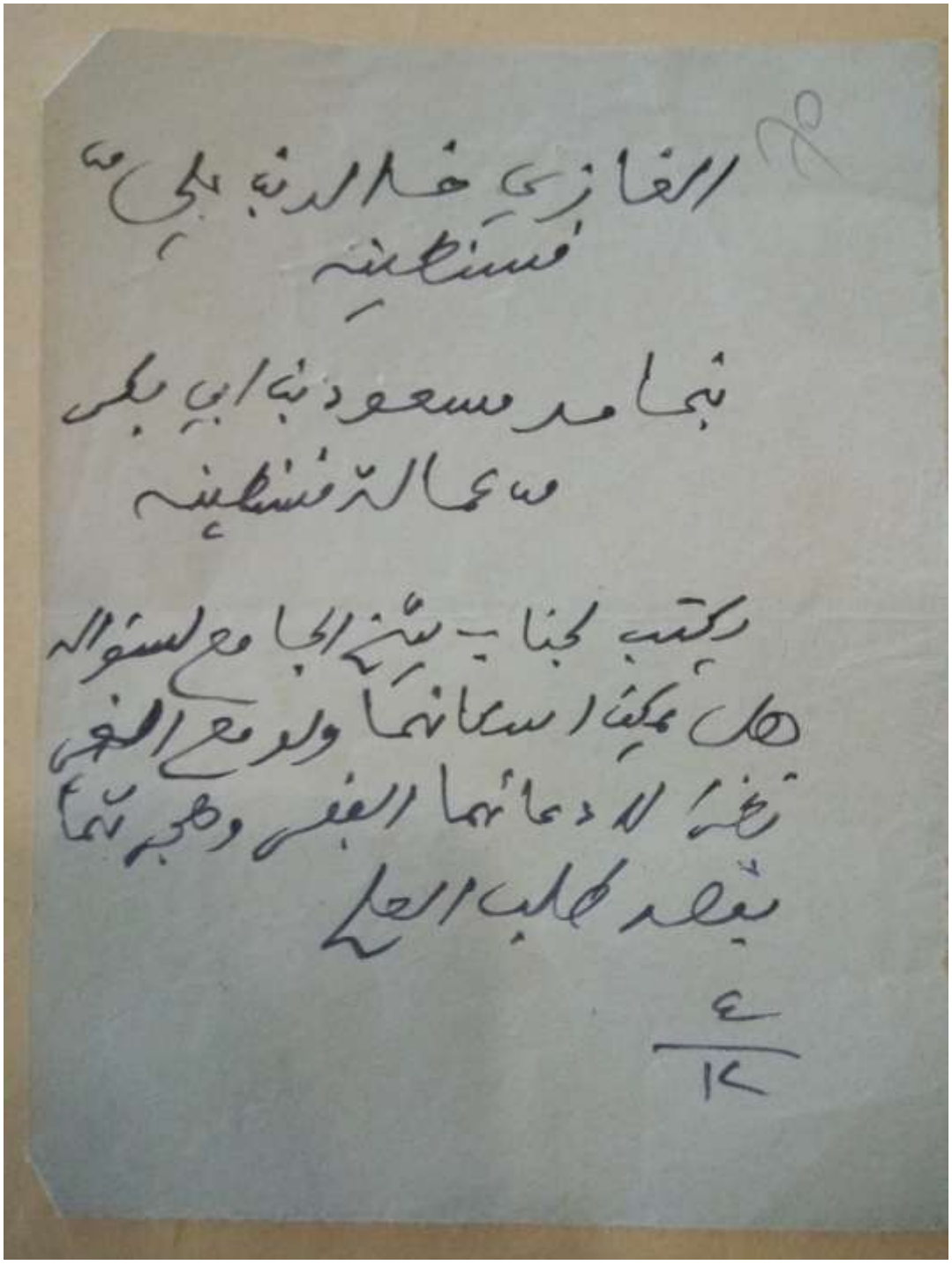
A T U N I S

Par lettre n°14903 Sté/RG.2, en date du 9 Novembre 1946, j'ai eu l'honneur de vous prier de bien vouloir m'adresser la liste des étudiants algériens de la Djemaâ Zeïtouna.

Pour me permettre de répondre à une demande de M. le Préfet de Constantine, je vous serais très obligé de bien vouloir me faire connaître la suite réservée à ma demande./.

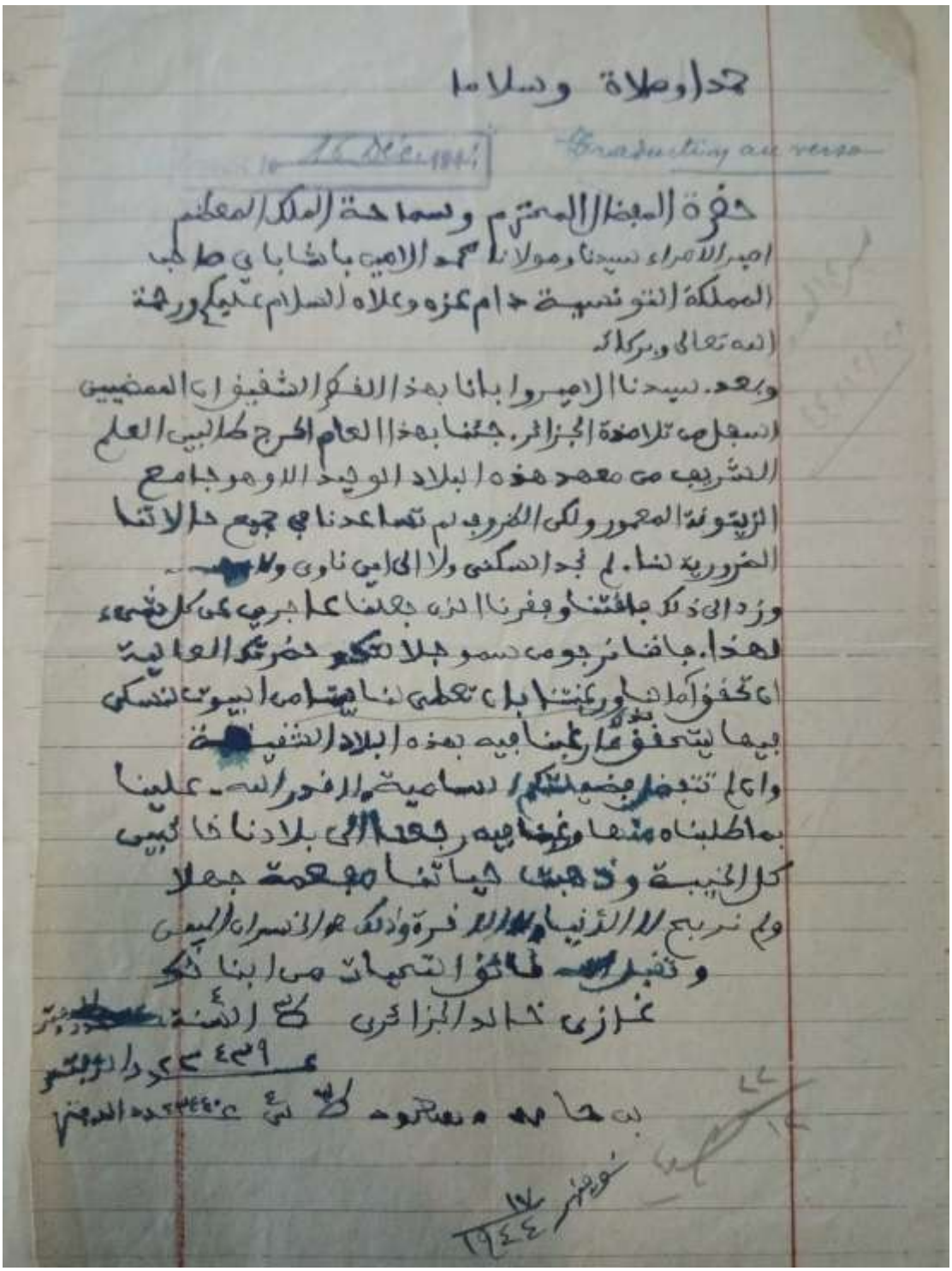
المصدر: Ibid; DOC . N^0 48

الملحق رقم 18: طلب تقد به طلبة قسنطينيون للحصول على مسكن.



المصدر: Ibid; DOC . N^0 70

الملحق19: طلب الحصول على السكن للطلبة الزيتونيين.



حمدا وصلاة وسلاما

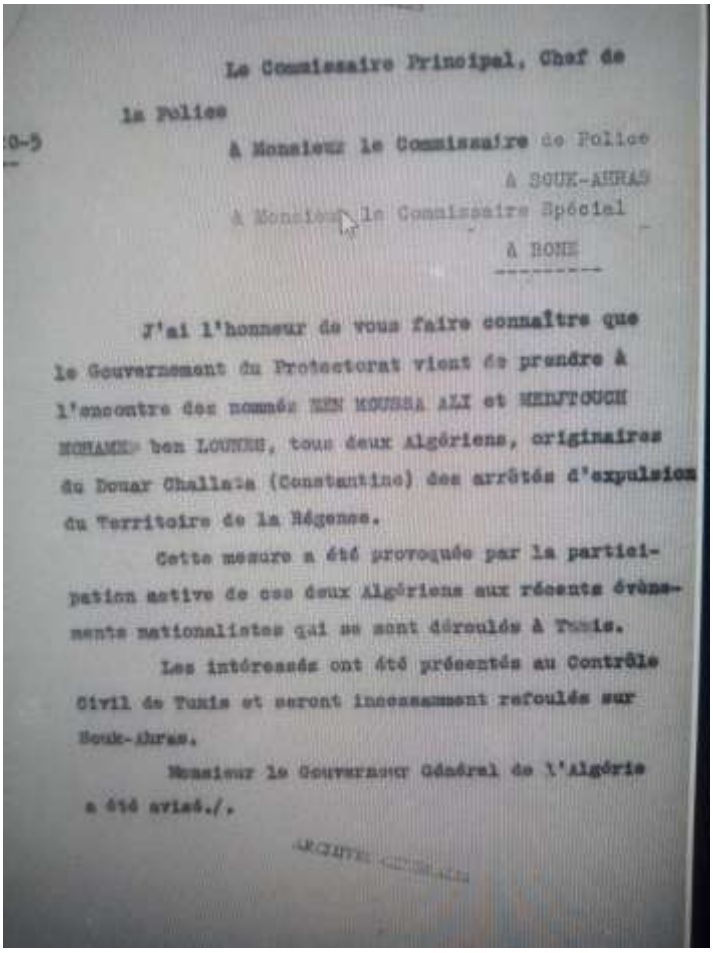
Graduating au verso

حضرة المقام المحترم وسماحة الملك المعظم
امير الامراء سيدنا ومولانا محمد الامين باشا باي طاب
المملكة التونسية دام عزه وعلاه السلام عليكم ورحمة
الله تعالى وبركاته
وبعد. سيدنا الامير وابانا بهذا الفكر الشفيق ان المغضين
اسفل من تلامذة الجزائر. جئنا بهذا العام الخرج طالبين العلم
الشريف من معهد هذه البلاد الوحيد الاوهو جامع
الزيتونة المعمور ولكن الظروف لم تساعدنا في جمع حالاتنا
الضرورية لنا. لم نجد المسكن ولا الماء الذي ناوي ولا
وزد الى ذلك جاءتنا وفرنا الذي جعلنا عاجزين عن كل شيء
لهذا. جاءنا رجوعنا سموكم جلالتكم حضرتكم العالية
ان تحفوا اهلا وبيتنا بان تعطي لنا مقاما من ابيوت لنسكن
فيها بما يتحقق ما نلجأ فيه بهذه البلاد الشقيقة
واعلم تتفضل بضيلتكم السامية الاجر الله علينا
بما طلبناه منها وفيه رجعنا الى بلادنا طالبين
كل الخيبة وذهبت حياتنا مع نعمة جهلا
ولم نربح الا الذنب والا فرة وذلك هو الخسران المبين
وتفضلوا فائق التمنيات من ابنائكم
غازي خالد الجزائري

نوفمبر ١٧
١٩٤٤

المصدر: Ibid;

الملحق 20: عينة للأنشطة السياسية للمهاجرين القسنطينيين



Le Commissaire Principal, Chef de
la Police
0-5 A Monsieur le Commissaire de Police
A SOUK-AHRAS
A Monsieur le Commissaire Spécial
A BONE

J'ai l'honneur de vous faire connaître que le Gouvernement du Protectorat vient de prendre à l'encontre des nommés BEN MOUSSA ALI et MEDJTOUCH MOHAMED ben LOUNES, tous deux Algériens, originaires du Douar Challala (Constantine) des arrêtés d'expulsion du Territoire de la Régence.

Cette mesure a été provoquée par la participation active de ces deux Algériens aux récents événements nationalistes qui se sont déroulés à Tunis.

Les intéressés ont été présentés au Contrôle Civil de Tunis et seront incessamment refoulés sur Souk-Ahras.

Monsieur le Gouverneur Général de l'Algérie a été avisé./.

المصدر: ANT. Série MN. Carton 10. DOS 3. DOC N^0 41.

مفوض الشرطة الرئيسي، رئيس الشرطة
إلى السيد مفوض الشرطة
بسوق أهراس

إلى السيد المفوض الخاص
بعنابة

يشرفني أن أُعلمكم أن حكومة الحماية قد اتخذت ضد المسمّيين:
بن موسى علي و مديجوش محمد بن لونيس، وكلاهما جزائريان ومنحدران من دوار شلالة (قسنطينة)، قرارات بالطرد من تراب الإيالة.

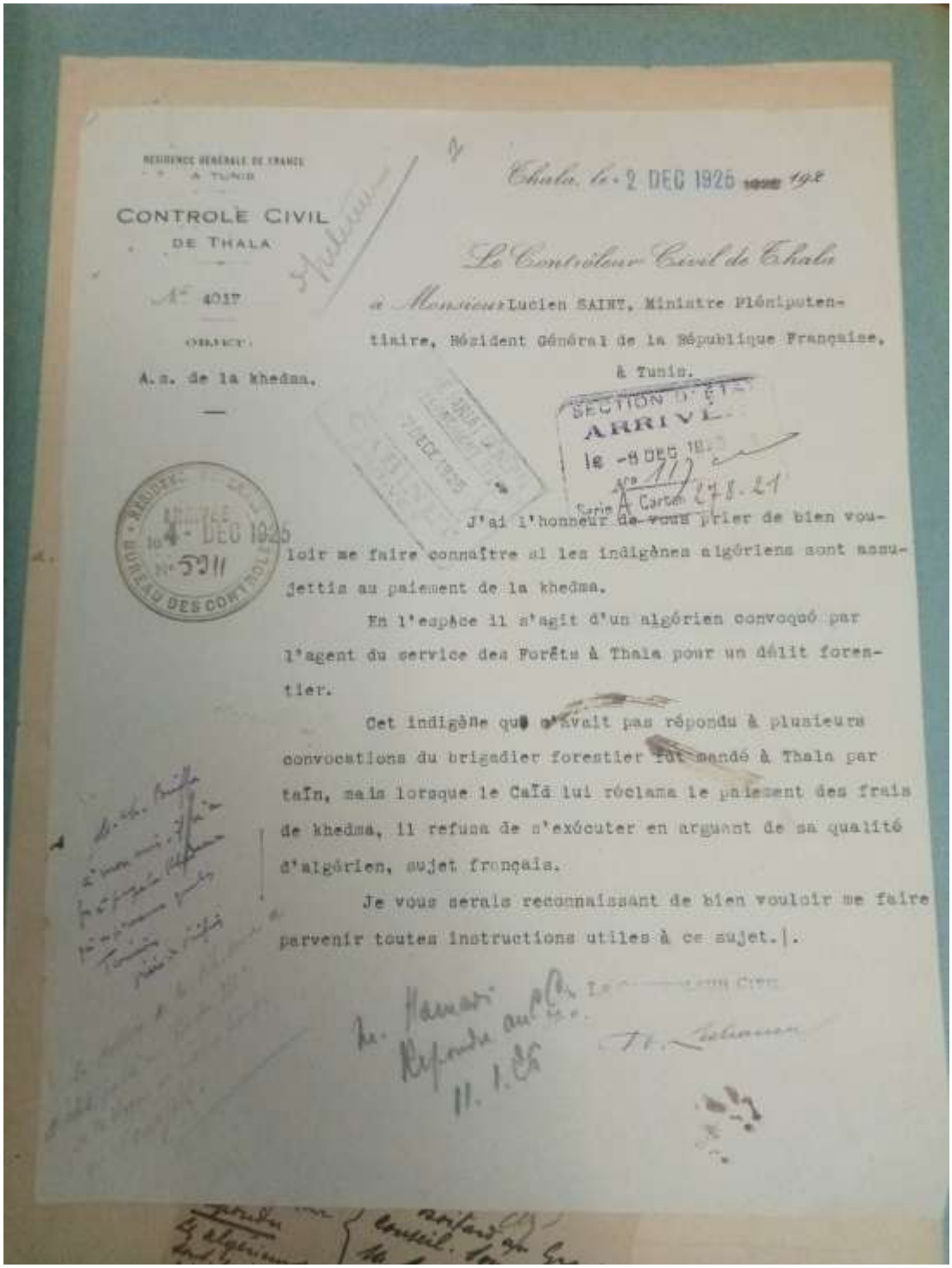
وقد جاء هذا الإجراء بسبب المشاركة النشطة لهذين الجزائريين في الأحداث الوطنية الأخيرة التي جرت بتونس.

وقد تم تقديم المعنيين إلى المراقبة المدنية بتونس، وسيتم قريبًا إرجاعهما قسرًا إلى سوق أهراس.

وقد تم إشعار السيد الحاكم العام للجزائر بذلك.

الأرشيفات العامة.

الملحق رقم21: ضريبة الخدمة المفروضة على الجزائريين.



RESIDENCE GENERALE DE FRANCE
A TUNIS

CONTROLE CIVIL
DE THALA

N° 4017

OBJET :

A.s. de la khedma.

Thala, le 2 DEC 1925 192

Le Contrôleur Civil de Thala

à Monsieur Lucien SAINT, Ministre Plénipotentiaire, Résident Général de la République Française, à Tunis.

SECTION D'ETAT
ARRIVE
le -8 DEC 19
N°
Série A Carton

BUREAU DES CONTROLES
4 DEC 1925
N° 5911

J'ai l'honneur de vous prier de bien vouloir me faire connaître si les indigènes algériens sont assujettis au paiement de la khedma.

En l'espèce il s'agit d'un algérien convoqué par l'agent du service des Forêts à Thala pour un délit forestier.

Cet indigène qui n'avait pas répondu à plusieurs convocations du brigadier forestier fut mandé à Thala par taïn, mais lorsque le Caïd lui réclama le paiement des frais de khedma, il refusa de s'exécuter en arguant de sa qualité d'algérien, sujet français.

Je vous serais reconnaissant de bien vouloir me faire parvenir toutes instructions utiles à ce sujet.|.

Le Contrôleur Civil

M. Talamon

M. Hamari
Répondu au Ctr
11.1.26

المصدر: A.N.T.Série D, Carton189, Dos5, S/dos5/2.Fol.1

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر المكتوبة

1. الوثائق الارشيفية:

1-1-الوثائق غير المنشورة:

أ-الارشيف الوطني التونسي:

❖ **باللغة العربية:**

السلاسل الارشيفية:

السلسلةَ A:

الحافظة	الملف		التاريخ
277	مراسلات تتعلق بمراقبة مرور التونسيين والجزائريين عبر الحدود	11	1920-1937
278	مراسلات تتعلق بقضايا وشكاوي تخص عروش ورقلة القاطنين بتونس	05	1888-1949
	مراسلات تتعلق بمطالب مقدمة من ابناء عائلة المقراني المستقرة في تونس منذ 1871 لزيارة الجزائر.	06	1888-1915
	مرسلات تتعلق بخلافات بين قبيلة اولاد سيدي عبيد وسلطات تبسة.	9	1906-1920
	مراسلات تتعلق بإحصاء الجزائريين المقيمين بتونس المطلوبين لأداء الخدمة العسكرية.	16	1912-1916

السلسلة D:

الحافظة	الملف		التاريخ
35	مراسلات تتعلق بمد السلطات الاستعمارية الفرنسية بقائمات الطلبة الجزائريين والمغاربة الدارسين بجامع الزيتونة وفروعه	03/07	1927-1952

❖ **باللغة الفرنسية:**

Les Registers :

- Registre N°3968, Immatriculation des Algériens musulmans et israélites en Tunisie, Tunis, 1876.

Série : A

Carton: 01	
Dossier14 : Nomination – Organisation.	
14/01	Cheikh Algérois, Bounnoua Ferhat ben Houssine ben Hadj Ahmed 1914-1929.
14/02	Cheikhs des Algériens à Tunis 1919-1948.
Dossier 15 : Algériens/ Cheikhs des Constantinois.	
15/01	Mohamed Salah Ben Ahmed Zarouk Ben Abdelkader 1916-1928.
15/04	Khantache Mohamed Ben Hadj Salah 1949-1951.
Dossier 17 : Cheikats El-Médina, Algériens, Cheikhs des Mozabites.	
17/01	Hadj Ali Ben Amor Bakir 1899-1919.
17/04	Algériens, Cheikhs des Mozabites Amara Enanacer ben Youcef ben Amara 1927-1936.
Carton 28	
Dossier 21/01 : Ounas El Ghezali Ben Mohamed Ben Mahjoub 1892-1928.	
Dossier 21 : .	
Carton 48	

Dossier 20 : Administration général indigène de Tabarka.	
20/02	Caïdat Ain Draham, Cheikh des Algériens 1947-1949.
Carton 56	
Dossier 35 : Cheikhs des Algériens à Sakiet-Sidi-Yousef 1920-1925	
Carton 60	
Dossier 22 : Contrôle Civil de Téboursouk, Cheikhs des Algériens.	
22/02	Salah Ben El Hadj Hadid Derraji 1919-1936.
22/03	El Hadj Ismail Ben Eddahmani Ben Ahmed Ben Hadid 1936-1957.
Carton 72	
Dossier 32 : Contrôle Civil de Maktar, Caïdat Ouled Aoun, Cheikhs des Algériens.	
32/01 Administration général indijène Ouled Aoun, Cheikh des Algériens El Hadj Ahmed Lakhmi dit El Badaoui1923-1927.	
32/04	Ben Zazia Sadok Ben Hadj Chaabane1932 -1956.
Carton 84	
Dossier 03 : Administration général indigène de Kairouan, Cheikhs des Algériens.	
03/02	Hamou Ben Abderrazak 1916-1926.
Carton 96	
Dossier 14 : Contrôle Civil de Thala, Caïdat des Fraichiches, Cheikhs des Algériens.	
14/05	Mohamed Ben El Hadj Ahmed Mokrani 1923-1957.

Carton 112.	
Dossier 36: Administration Général indijène Touzeur , Caidat Djérid, Cheikh des Algériens à Touzeur, Hamdi Bacha Soltan ben Bourgaa Djérid.	
S/ dos 36/01. Cheikh des Algériens à Touzeur, Hamdi Bacha Soltan ben Bourgaa 1945-1957.	
Carton 178	
Dossier 02 : Personnages religieux Algériens 1917.	
2/16	Bouherit Abdelhafid Ben Mostafa Mokadem de La Zaouia des Taibia à Constantine.
Carton 276	
Dossier 4 : Léleringe de la Macque 1900-1910.	
Carton 277	
Dossier 11 : Algériens, dispenses aux Algériens se rendant en Tunisie de se munir de toute autorisation ou permis préalable 1921.	
Dossier 13 : Algériens Questions Générals, Statut des Algériens domicilés dans La régence 1935.	
Carton 278	
Dossier 03 : Indigènes Algériens, Certificats de Nationalité.	
03/01	Commission de Rejision.
03/04	
03/05	Tunisiens et Algériens en Tunisie demandant des certificats de nationalité.
Dossier 18/01 : incidents frontiére algéro-tunisienne	

:gendarmeriede Feriana 1883-1938.
Dossier 21 : Algérie, Questions diverses, De la khedma 1921-1926.
Carton 279
Dossier 01 : Algériens venus en Tunisie sans autorisation 1887-1896.
Dossier 02 : Algériens venus en Tunisie sans autorisation 1887-1906.
Dossier 03 : Algériens venus en Tunisie sans autorisation 1907-1947.
Dossier 11 : Surveillence à exercer sur La famille Ben Aissa 1898-1924.

Série : D

Carton 35
Dossier 07 : Etudiants d'origine Algérienne et Marocaine liste.
Dossier 28 : Grand de Mosquée, Question Générales Etudiants de la Grand de Mosquée.
Carton 53
Dossier 8/1 : Logements des etudiants
Carton 178
Dossier 2/3 : Personnages religieux Algériens 1899**.**
S/ dos : Djenidi ben Moh Lazhari Marabout de la Zaouia de Kheirane-Khenchla-
Dossier 2/16 : Personnages religieux Algériens 1917
S/ dos: Boucherit Abdelhafid ben Mostafa mokaddem de la zaouia des Taibia à Constantine.
Carton 189
Dossier 10 : Bit El-mal

Série : E

Carton 550
Dossier 16/06 : Emeutes du 7 novembre 1911 à Tunis**.**
Dossier 30/15 : Gens suspects.

33	**Laiari Mohamed Cherrif 1916.**
299	**Annabi Sadok Ben Mohamed 1913.**
510	**Annabi Abdelaziz1920-1921 .**
1002	**Gharbi Habib 1916.**
1585	**Gharbi Mohamed 1917-1922 .**

Série : S.G / S. Série : S. G5

Carton 308
Dossier 03: Texte L'égilatif relatifs aux prix de chambres d'hotels 1937-1945.

Série : Mouvement National.

Carton 10
Dossier 03 : Notes et rapports relatifs aux mesures de clé-mence à l'égard des Algériens refoulés des territoires de la Régence suite aux événements du cimetière de Bizerte 1935-1936.
Carton 15
Dossier 02 : Surveillance politiques des artisans et les lieux publics1915.
Carton 17
Dossier 02 : Surveillance politiques des artisans et les lieux publics 1917-1922.
Carton 26
Dossier 02 : Rapports sur les cellules destouriennes régionales dans la Régence 1933-1938**.**
Carton 32

Dossier 01: Rapports, notes et coupures de presse sur la libération des chefs destouriens et leurs réunions publiques à Gambetta parc.1936.
Carton 36
Dossier 02 : Notes et rapports et coupures de presse sur les protestations des néo-destouriens à Bizerte cotre l'expulsion de l'Algé-rien Hassan Nouri**.**
Carton 39
Dossier 01: Rapports, notes et coupures de presses: les incidents du 9 avril 1938 (II partie de mai à décembre 1938).
Carton 45
Dossier 01 : Notes et rapports relatifs à la protestation de lapopulation contre l'arrestation des leaders néo-destouriens et la recru-descence des activités nationalistes dans la 1ére région.
Dossier 04 : Notes et rapports relatifs à la protestation de la population contre l'arrestation des leaders néo-destouriens et la recrudescence des activités nationalistes dans la 3éme région 1939.
Carton 48
Dossier 01 : Tracts distribués et diffusés par le Néo-Destour 1940.

ب-الأرشيف الوطني الفرنسي (بالمعهد العالي للحركة الوطنية التونسية):

1.Archives du ministère des Affaires étrangères français (Quai d'Orsay).

- **Série** : Nouvel série Tunisie.

Bobines	Carton	Dossier	Contenu	Date
P. 41	117	01	Musulmans étrangers en Tunisie	1901-1914

2.Fonds des Archives Diplomatiques de Nantes :

Bobines	Carton	Dossier	Contenu	Date
R-244	1927(1)	03	Mouvement de grèves	1927

3.Centre des Archives d'outre-mer(Aix en Provence) :

Bobines	Carton	Dossier	Contenu	Date
A16	1927(1)	01	Frontière Agléro-tunnsienne	1894-1894

2-1- المصادر المنشورة

أ-الكتب باللغة العربية

1. ابن عاشور محمد الفاضل، **الحركة الأدبية والفكرية في تونس** ، الدار التونسية للنشر، تونس 1972.
2. أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا1871-1919** ، ج2، تر: محمد حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
3. (.، .)،، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، تر: محمد حمداوي وابراهيم صحراوي، دار الأمة، الجزائر، 2007.
4. (.، .)،، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، ط1، ، تر: محمد حمداوي وابراهيم صحراوي، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

5. الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1938.
6. أوجين فايست، **تاريخ بايات قسنطينة في العهد التركي(1792-1873م)** تح: صالح نور، تق: الشيخ عبد الرحمان سيبان، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
7. برنشفيك روبار، **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13إلى نهاية القرن 15**، ترج حمادي الساحلي، ج2، ط1، لبنان، 1988.
8. بسيس محمد الصادق، **محمد بن عثمان السنوسي حياته وآثاره**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1978.
9. البلهوان علي، **حياته وآثاره**، بيت الحكمة، تونس .
10. بن الحاج يحيى الجيلاني، المرزوقي محمد، **معركة الزلاج**، المكتبة الوطنية، تونس 2009.
11. بن العطار الحاج أحمد بن المبارك، **تاريخ حاضرة قسنطينة**، تح : رابح بونار، دط، د د ن.
12. بن حماد حمادي، **بنزرت عبر العصور**، مطبعة شركة فنون الرسم، تونس 1979م.
13. بن حميدة عبد السلام، **تاريخ الحركة النقابية للشغيلة بتونس**، تونس دار علي الحامي، 1984م.
14. بن قفصية عمر، **أضواء على الصحافة التونسية**، د ط، تونس.
15. بوتفنوشت مصطفى، **العائلة الجزائرية، التطور والخصائص**، تر: دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1984.

16. تركي رابح، **الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة العربية الاسلامية في الجزائر**، ط1، دار موفم، الجزائر، 2003.

17. الثعالبي عبد العزيز، **تونس الشهيدة**، تر: سامي الجندي، بيروت، دار القدس ، 1975.

18. الجابري محمد الصالح، **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1962**، دط، دار الحكمة، الجزائر، 2007.

19. (د. ن)، **الأدب الجزائري في تونس**، ج2، بيت الحكمة، قرطاج.

20. جوليان شارل أندري، **المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي**، تع محمد مزالي وبشير سلامة، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، د ت ن.

21. حمادي الساحلي، **تراجم وقضايا معاصرة**، بيروت، در الغرب الاسلامي، 2005م.

22. خوجة حمدان، **المرآة**، تق وتع وتح محمد العربي الزبيري، د.ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006.

23. الذوادي رشيد، **أعلام بنزرت**، دار المغرب العربي ، تونس، 1971.

24. (د. ن)، **وجهاء بنزرت**، دار الحكمة، تونس، 2010.

25. (د. ن)، **وجوه من بنزرت**، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، ، 1993،

26. الزبيري محمد العربي، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، ط1، الجزائر، 1992.

27. شالير وليام، **مذكراته**، تعريب وتعل وتق إسماعيل العربي، الجزائر 1982.

28. صاري الجيلالي، قدّاش محفوظ، **المقاومة السياسية 1900-1954 (الطريق الإصلاحي والطريق الثوري)**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

29. الطاهري عمر، **بنية الريف والمدينة قبل الإحتلال الفرنسي**، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، دار الهدى، الجزائر، 2001.

30. عبّاس فرحات، **ليل الاستعمار**، تر: بوبكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب.

31. العقون عبد الرحمان بن ابراهيم، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، ج2، الجزائر.

32. العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، دار البعث، قسنطينة، الجزائر.

33. العنتري محمد الصالح، **فريدة المنسية في دخول الأتراك بلدة قسنطينة واستيلائهم على أوطانهم أو تاريخ قسنطينة**، تق وتع : يحيى بوعزيز، ط1، دار هومة، الجزائر، 2004.

34. العوامر إبراهيم، **الصروف في تاريخ الصحراء وسوف**، تعليق: الجيلاني العوامر، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977.

35. الفاسي حسن بن محمد الوزان، **وصف إفريقيا**، تر: محمد الأخضر، ج1، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

36. الفاسي علال، **الحركات الإستقلالية في المغرب العربي**، دار الطباعة المغربية، المغرب.

37. فلنزي لوسانت، **المغرب العربي قبل احتلال الجزائر 1790-1830**، تع: حمادي الساحلي، دار سراس للنشر، تونس 1994.

38. فيسيار أ، **النمامشة، آث لموش**، تر: محمد العربي عقون، دط، ددن، د م ن، 2000.

39. كاستال بيار، **حوز تبسة**، دراسة وصفية جغرافية تاريخية لإقليم تبسة وأعراشه من فجر التاريخ إلى بداية القرن العشرين، تر: العربي عقون، مطبعة بغيجة حسام، الجزائر 2010.

40. كافي علي، **مذكرات الجزائر**، دار القصبة، الجزائر.

41. لاكوست إيف وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تع: رابح اسطنبولي وآخرون.

42. محمد العيد الجباري، **سلسلة مشاهير**، المكتبة الوطنية، تونس.

43. المدني أحمد توفيق، **كتاب الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

44. (د. ن)، **مذكرات حياة كفاح**، ج1، 1905-1925، الجزائر 1973

45. (د. ن)، **هذه هي الجزائر**، الجزائر ،2005.

46. مديرية المجاهدين لولاية خنشلة، **السجل الذهبي لشهداء الثورة التحريرية لولاية خنشلة 1954-1962**، دار الهدى، الجزائر، د س ن.

47. مسبيرو فرونسوا، **الشرف الضائع**، تر مسعود حاج سعد، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

48. هلال عمّار، **الهجرة الجزائرية الى بلاد الشام (1847-1919)**، دط، دار هومة للنشر 2008، الجزائر، 2007.

49. (د. ن)، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954**، الجزائر، دار هومة، 2004.

50. الهواري عدي، **الإستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1830-1962**، تر: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة، لبنان.

ب: الكتب باللغة الأجنبية:

1. Ageron Charles Robert, **Histoire de L'Algerie contemporaine, De L'insurrection de 1871au déclenchement de la guerre de libération 1954**, Tome 2, Paris, 1979.

2. Ageron Charles-Robert : **L'Algérie algérienne, de Napoléon III à De Gaulle**, édition Sindbad, Paris, France, 1980

3. Auguste Sebaut, Dictionnaire de la Législation Tunisiènne, Imprimerie de François Carré, Dijon, 1888

4. Azaiez B.L, **Mon fils Carthage**, 2èm Edition, Tunis, 1955

5. Bourrolet, **Le Sahel de Sousse**, Monographie phytogéographique, Sociéte anonyme de l'imprimerierapide de Tunis, 1927

6. Breil Jaques**, Etude de Demographie quautitative, Rapport du H.C.C, Tome 2, La population en Algerie, Document Française**, 1èr édition, imprimerie nationale, Paris, France, 1957.

7. Capitaine Pichon. J**, Abdel Kader Son Role Militaire Sa Captivité Sa Mort (1807-1834)**, Editeur militaire, 10Rue danto, Boulevard Saint-Germain, 118, Paris.

8. Chronique de Tunisie, **l'afrique française Aout 1922-1928**

9. De La Roque Louis**, Catalogue historique des généraux Française**, éd A. Desaide, Paris 1902

10. Du verier Henry, **Sahara Algérien et Tunisien** , Journal de route, Publié et annotépar, Ch Maunoir et H.Schirmer, Libraire Maritime et coloniale, Paris 1905..

11. Horne Alistair , **A Savage War of Peace 1954-1962**, Paris

12. J- Chive et A –Berthier, **L'Evolution Urbaine de constantine1837.**

13. Kaddache Mahfoud et Sari Jilali, **L'algérie dans L'histoire**, Alger, 1998.

14. Mercier Ernest, **Le Bachagha Mokrani et les causes de l'insurrection indigène de 1871**, Extrait du bulletin de la Réunion d'études Algériennes, imp, S. Laffary, Paris, France

15. Nouschi A**, Enquète sur le niveau de vie de population rurales constantinois de la coqète jusqu'à 1919**, Paris 1961

16. R.T, P.F, S.G.G.T, Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite)en Tunisie au 1921, Tunis, 06/03/1921

17. R.T.P.E.S.G.G.T, **Dénombrement de La population civile Tunisienne (Musulmane et Israélite) en Tunisie au 1936**, Tunis, 12/03/1936.

18. Sammut, **La jeunesse du nationalisme tunisien Le mouvement jeunes tunisien1881-1914**, Tunis, 1974.

ج-المجلات والدوريات:

بالعربية:

1. **الإرادة:** العدد 274 ، 17 مارس 1938. العدد 276، 1 أفريل 1938. ، العدد 274 ، 17مارس 1938. العدد 276، 1أفريل 1938.
2. **الأسبوع،** 1 أوت 1948. 11 أفريل1948. ، 24 جويلية، 1948.
3. **البرق،** ع 16، 18جويلية 1927.
4. **البصائر،** ع44، الجزائر، 20 نوفمبر1936.
5. **الحاضرة،** ع 660، 27 أوت 1901. ، ع 659، سنة 1901.
6. **الزهرة،** 1 أفريل 1951.
7. **سبيل الرشاد،** ع 8، 29 مارس 1896، تونس.
8. **الصباح،** ج3، 24أوت 1951. ، ع 180. ، ع 130 ، 1951. 29مارس 1958.
9. **الصريح،** 30 أفريل 1949. ، ع 157، 14أفريل 1950.
10. **العالم الأدبي،** 17جويلية 1936.
11. **العمل،** 15جوان 1934، 12 جوان1934.
12. **النّجاح،** ع 183، 21نوفمبر 1921

بالفرنسية:

1. Buthaud. E, "Le Gardiennage des souks de Tunis", **Revue I.B.L.A**, L'Institut des belles lettres arabes , 5ème Année, Tunis, Juillet, 1942
2. Dabbab(Mohamed) , "La Presse Tunisienne sous le régime du Protectorat", **L'Action**, Le 11 Mars 1964.

3. De La Primaude E," Commerce et navigation de L'Algerie", **in Revue Algerienne et coloniale**, 1860**.**
4. Féraud L.Ch," Ferdjioua et Zouara Notes historiques sur la province de Constantine", in **R.A**, N° 22, 1878.،
5. Hamba Ali Bacha," Kouttabs ou écoles franco- arabs", **Le Tunisien**, Tunis, 31-10-1907.
6. Marty Germain, "Les Algériens à Tunis", **Revue I.B.L.A**, N°43 et 44, Tunis, 11ème année, 3ème et 4ème trimestres, Tunis, 1948.
7. Seroka Commandant, "Le Sud constantinois de 1830 à 1855", in **R.A**, N° 56, Année 1912.
8. **Tunis Journal**, 3 janvier 1939**..**
9. Vayssatte. E, " histoire des derniers bey de Constantine", in **R.A**, V6, 1862.
10. Watbled Ernest, "Cirta –Constantine-Expédition et prise de Constantine 1836-1837", in **R.A** N° 14, 1870.

ثانيا: المصادر الشفوية

1. مقابلة مع محمد العربي بورقعة، باب الجديد، بتاريخ 4 مارس2024، الساعة 17.00.

2. مقابلة شخصية مع عبد الله محرز بدائرة تاورة ولايه سوق اهراس، فيفري2022

3. مقابلة مع المجاهد عمار عرعار، بمنزله ببلدية الحدادة ولاية سوق اهراس، يوم21فيفري2023، الساعة13:00

4. مقابلة مع عائلة سهتال، حي السيدة المنوبية، يوم 04فيفري2024، الساعة 1:30.

5. مقابلة مع عباس صوالح، يوم 11فيفري2024، بحي ديبوزفيل، الساعة10.

6. مقابلة مع جمال م، يوم 11فيفري2024، بحي ديبوزفيل، الساعة10.

7. مقابلة مع المجاهد الطاهر خالدي، بمنزله بقرية بطوم التابعة لبلدية تاورة ولاية سوق اهراس، يوم 24 فيفري2023الساعة10:00.

8. مقابلة مع المهاجر علي توايتية، بمنزله ببلدية تاورة ولاية سوق اهراس يوم 21 فيفري2023الساعة 19:30.

9. مقابلة مع نزيهة بوخيرة، وعبد الفتاح كنتاوي، بمنزلهما، تونس العاصمة، يوم 11فيفري2024، الساعة13:30

10. مقابلة مع المهاجر محمد بلايلي، بمنزله بقرية سيدي فرج ولاية سوق اهراس، يوم22فيفري2023، الساعة13:00

11. مقابلة مع عائلة زماموش، حي السيدة المنوبية، تونس العاصمة، يوم4فيفري2024.

12. مقابلة مع ن– ستالة، بمنزلها بحي ديبوزفيل، يوم 4 فيفري2024، الساعة 15:00.

13. مقابلة مع عمار عرعار، بسوق اهراس، بتاريخ 21 فيفري 2024، الساعة 12:00.

14. مقابلة مع ابراهيم داودي، بالمعبر الحدودي حيدرة، يوم7مارس 2024، الساعة 12:10.

15. مقابلة مع الطيب خالدي، بمدينة ونزة، يوم 25 فيفري2023، الساعة15:00.

16. مقايلة مع عائلة النومشي، الكاف، يوم 1 مارس2024

17. مقابلة مع شويخة سيساوي، سوق اهراس 22 فيفري 2023.، الساعة 12:00.

18. مقابلة مع عبد الله روابحية، سوق اهراس 20 فيفري2023، الساعة14:00.

19. مقابلة مع ربعي علي، بمنزله بسوق اهراس، يوم 22 فيفري2023، الساعة11:00.

20. مقابلة مع المهاجر مقداد بطايطية، بمدينة المراهنة ولاية سوق اهراس، يوم 23فيفري2023، الساعة10:30.

ثالثا: المراجع:

1- الكتب

أ- باللغة العربية:

1. أبو ضيف و مصطفى عمر أحمد، **القبائل العربية في المغرب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

2. أحمد يحيى، **مدن وعمران الشمال القسنطيني**، ج1، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2016.

3. احميدة عميراوي، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية**، الجزائر، دار الهدى، 2004.

4. بضيوف طارق، **المراقبة السياسية بالبلاد التونسية، خلال الحقبة الإستعمارية – الجهاز السري انموذجا–** ، تونس.

5. بن أشنهو عبد اللطيف، **تكوّن التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830–1962**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

6. بن الحاج محمد الساسي، **التقويم الجزائري العام**، مطبعة النجاح، تونس، 1927.

7. بن علي محمد الصالح، **الشيخ حسين حمادي حياة علم وكفاح**، ط1، مطبعة سخري، الوادي الجزائر، 2012.

8. بن محمد عبد الله، **أبو إسحاق إبراهيم أطفيش**، مطبعة الشهاب، قسنطينة، 1966،

9. بوشارب عبد السلام، **تبسة (معالم وآثار)**، الجزائر، المتحف الوطني للمجاهد، 1996.

10. بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية (1830–1954)**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

11. (د. ن)، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ط1، ج3، دار الهدى، الجزائر، 2009.

12. التيمومي الهادي، **النشاط الصهيوني بتونس سنة 1897–1948**، صفاقس، تونس 2012.

13. جربال ضحى، **نخب المحليات السلطة السياسية في شرق الجزائر في الثلاثينات والأربعينات بين الإندماج والإنشقاق**، مركز الدراسات للبحوث العربية والإفريقية.

14. جرمان ميلي، **ترحيل قرويي وثوار القبائل الكبرى إلى كاليدونيا الجديدة**، تر آيت شعلال ، دار الإمام الثعالبي للدراسات ونشر التراث، ، الجزائر، 2013.

15. الجندي أنور، **عبد العزيز الثعالبي رائد الحركة والنهضة الإسلامية**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1984.

16. حمدان محمد، **مدخل إلى تاريخ الصحافة**، الدار التونسية، تونس.

17. حميدة عميراوي، **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية، في قطاع الشرق الجزائري بداية الإحتلال**، قسنطينة، 1984.

18. الحناشي عبد اللطيف، **تطور الخطاب السياسي في تونس اتجاه القضية الفلسطينية**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016.

19. دبّوز محمد علي، **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة**، ج1، عالم المعرفة، 2013، ص 231.

20. رايسي إدريس، **القبائل الحدودية التونسية الجزائرية بين الإجارة والإغارة (1830-1881)**، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2016.

21. رزاقي عبد الرحمان، **التجارة الخارجية الجزائرية بين الحربين**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

22. الزمرلي الصادق، **أعلام تونسيون**، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

23. زوزو عبد الحميد، **الأوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية 1837-1939**، تر: مسعود حاج مسعود،ج1، دار هومة، الجزائر، 2005.

24. (د. ن)، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين، 1919-1939**، الجزائر، 1958.

25. (د. ن)، **ثورة الأوراس 1916**، ط1، الجزائر، 2006.

26. (د. ن)، **دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

27. (د. ن)، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

28. سعد الله أبو القاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)**، ج 02، ط 04، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1992.

29. (د. ن)، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

30. (د. ن)، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج 1، ط 1، دار الغرب الاسلامي، الجزائر، 2005.

31. (د. ن)، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.

32. (د. ن)، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج3، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1998.

33. (د. ن)، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

34. (د. ن)، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الإحتلال)**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

35. (د. ن)، **منطلقات فكرية**، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2005،

36. سعيدوني نصر الدين وبوعبدلي المهدي، **الجزائر في التاريخ العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

37. (د. ن)، **دراسات في الملكية والوقف والجباية (الفترة الحديثة)**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.

38. (د. ن)، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الغرب الإسلامي، ط، 1بيروت، 1999.

39. سماتي محفوظ، **الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها**، تر: محمد الصغير بناني، الجزائر.

40. الشافعي عبد الله، **ثورة الأوراس 1916**، انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الأوراس، مطبعة عمار قرفي، الجزائر،1994.

41. شترة خير الدين، **إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900-1939**، ط2، دار كردادة، الجزائر، 2013.

42. (د. ن)، **المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية**، د.ط، دار كرداده للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

43. (د. ن)، **الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956**، ج 01، ط خ، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2009.

44. صالح الخرفي، **عبد العزيز الثعالبي**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1995.

45. الصغير عميرة علية، **في التحرر الإجتماعي والوطني**، تونس، 2010.

46. طبابي حفيظ، **القرى الإستعمارية قرى مناجم قفصة نموذجا**، المعهد الأعلى للحركة الوطنية التونسية، تونس.

47. العروق محمد الهادي، **مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

48. (د. ن)، **من البدو إلى المنجم**، ط1، الدار التونسية للكتاب، 2012.

49. العريبي محمد علي، **بوشوشة حياه وآثاره**، المركز الوطني للإتصال الثقافي، وزارة الثقافة والمحافظة والتراث، تونس.

50. عوادي عبد القادر عزام، **هجرة بني مزاب إلى تونس ودورهم في الحياة الثقافية والسياسية التونسية خلال الفترة 1881-1956**، دط، دار نزهة الألباب، الجزائر مارس 2018.

51. عيسى لطفي، **مدخل لدراسة مميزات الذهنية المغاربية خلال القرن السابع عشر**، دار سراس للنشر، تونس، 1994.

52. الفرحي بشير كاشة، **مختصر وقائع وأحداث ليل الإستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

53. فركوس صالح، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال**، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.

54. قاسم أحمد، **تاريخ إقليم الخروب السياسي والإقتصادي والإجتماعي في العهد العثماني**، الجامعة اللبنانية، صيدا، لبنان. د س ن.

55. كاتب كمال، **أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر تمثيل وحقائق السكان 1830-1962**، تر: رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011.

56. كلود ليوزو، **العنف والتعذيب والإستعمار من أجل الذاكرة الجماعية**، تر: الصادق عماري وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

57. اللطيف علي، **الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بظهير سوسة القلعة الكبرى وأكودة نموذجا**، ج1، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، تونس2011.

58. لعيرج خولة: موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية(مقاربة)1881/1964، جامعة منوبة، تونس، 2008.

59. لوكور غرانميزن أوليفي، **الإستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الإستعمارية** ، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد، الجزائر، 2007 .

60. المحجوبي علي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934**، تعر: عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، تونس 1999.

61. محمود بالعربي محمد، **رجال الداموس**، تع: المنذر المرزوقي، ط1، قفصة، 2005.

62. يوسف بن باكير الحاج السعيد، **تاريخ بني مزاب دراسة اجتماعية اقتصادية وسياسية**، ط2، المطبعة العربية، غرداية.

ب- الكتب باللغة الأجنبية:

63. Kaddache Mahfoud et Sari Jilali, **L'algérie dans L'histoire**, Alger, 1998.

64. Mustapha Kareim**, Le parti Communiste pendent La période coloniale**, université de Tunis, 1997

65. Mustapha Kareim**, Le Parti Communiste Tunisien pendant la période coloniale**, Tunis,1980.

66. Heggui Jamel, **Les Algériens en Tunisie de1871-1962, du communautarisme au nationalisme**, Les Edition Sahar, Tunise, 2020.

67. Nedjah Ahmed**, Le Souf des Oasis**, Edition la maison des livres, Alger, 1971.

2-الرسائل والاطروحات

أ-باللغة العربية:

1. آيت ميهوب علي، **جهة بنزرت 1924-1956**، بحث لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة تونس الأولى ، 2007-2008.

2. بريك الإمام، **المهاجرون السوافة في البلاد التونسية ودورهم في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (1882-1962)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراء العلوم في التاريخ العام، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2024-2025.

3. بلوزاع براهمة، **كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية 1947-1962م**، رسالة التعمق في البحث في التاريخ المعاصر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، السَنة الجامعية 1998-1999م.

4. بليل محمد، **تشريعات الإستعمار الفرنسي وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914، القطاع الوهراني نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2006.

5. بن جابو أحمد، **المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس1830-1954**، أطروحة مقدم لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011.

6. بولافة حدّة، **واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الإستعمارية وبعد الإستقلال**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

7. جفالي يوسف، **الجالية الجزائرية بجهة الكاف1881 1929**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، 1992-1993.

8. الحربي الحناشي، **الحنانشة وعلاقتهم بالسلطة في تونس 1640-1740**، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تونس الأولى، 1987-1988.

9. الحناشي عبد اللطيف، **عقود التشغيل بجهة قابس-تونس-1881-1956**، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بتونس العاصمة، جامعة تونس.

10. دريد حمو، **نظام المشيخة ودوره في ادارة شؤون المهاجرين الجزائريين في تونس (1881-1956م)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د ، في التاريخ، تخصص بلاد

المغرب المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية قسم التاريخ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2024/2023.

11. دحماني توفيق، **الضرائب في الجزائر 1792-1865**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008.

12. رحيلي مبروكة، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية بالقرى المنجمية خلال الفترة الاستعمارية (مثال قرية الرديف بالجنوب التونسي 1939-1956)**، رسالة ختم الدروس الجامعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، إشراف عبد الواحد المكي،2005-2006.

13. روابحي العياشي، **الإدارة الإستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى في مقاطعة قسنطينة 1837-1871م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة2، 2014-2015.

14. الريحاني سنية، **التاريخ الإجتماعي لتونس العاصمة في فترة ما بين الحربين من خلال جريدتي الزمان والشباب لمحمد بيرم التونسي**، بحث لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس، قسم التاريخ، جامعة منوبة، فيفري 2015.

15. زقب عثمان، **الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في منطقة وادي سوف 1918-1947، وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باتنة، 2005-2006.

16. (-، -)، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914، (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)**، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2014-2015.

17. الزيدي علي، **دور الزيتونيين في الحركة الوطنية التونسية 1904-1945**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، 2001-2001،

18. الساحلي بلحسن، **الزواج والطلاق بجهة بنزرت1882-1904**

19. سعيد بحيرة، **الإضرابات العمالية بتونس من خلال الصحافة**، شهادة الكفاءة في البحث جامعة تونس، كلية العلوم الانسانية، تونس، 1983م، (غير منشورة).

20. سيساوي أحمد، **البعد البايلكي في المشاريع السياسية الإستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث1838-1871**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراء العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة02، 2013-2014.

21. شبوب محمد، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939-1945)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 1، 2014-2015.

22. طعبة حورية، **السياسة الإقتصادية الإستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870-1954**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية ، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد درارية أدرار، 2019-2020.

23. العايب كوثر، **حركة القبائل الحدودية الجزائرية التونسية خلال القرمين الثامن عشر والتاسع عشر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراء العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2020-2021.

24. العايبي علي، **المهاجرون التواتيون في تونس وإسهاماتهم 1900-1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد درارية أدرار، 2024-2025

25. عبد القادر بلججة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907-**1954، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة جيلالي ليابس معسكر، 2014-2015.

26. عسّول صالح، **اللّاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956- 1962**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الدراسية 2008-2009.

27. عقيب محمد السعيد، **الحزب الدستوري التونسي القديم 1934-1956**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009-2010.

28. عوّاج حكيم، **أثر السياسة الفرنسية في تفكيك المجتمع الجزائري، 1871-1954**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في تاريخ المغرب العربي الحديقث والمعاصر، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2019-2020.

29. عوادي نادية، **مناجم جهة الكاف في العهد الإستعماري من خلال تقارير المراقبين المدنيين 1894-1956**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة تونس، 2020-2021.

30. قريشي محمد، **الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945-1954**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002.

31. قشوان عبد الرزاق، **الواقع الإقتصادي والإجتماعي في الشرق الجزائري 1219-1282/1804-1871، دراسة مقارنة**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ

الحديث والمعاصر، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2017-2018.

32. قليل مليكة، **هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا 1900-1939**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2008-2009.

33. لوافي سمية، **نشاط الطلبة الجزائريين الفكري والثقافي بتونس، 1930-1962، جامع الزيتونة نموذجا**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2014-2015.

34. محمد بوطيبي، **دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية1900-1930**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007-2008.

35. مديني بشير، **الجالية الجزائرية بتونس "السوافة نموذجا" 1876-1954**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 20005 – 2006.

36. (-، -)، **مساهمة الجالية الجزائرية بتونس في الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية 1830-1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، بوزريعة، 2014-2015.

37. مريوش أحمد، **الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954**، أطروحة لنيل شهادة الدكتورا في التريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر.

38. المقراني رانية، **الصحفيون الجزائريون بالبلاد التونسية 1890-1942**، بحث لنيل شهادة الماجستير في تاريخ العالم المتوسطي وحضارته، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونمس، 2013-2014.

39. بلحسن الساحلي، **الزواج والطلاق بجهة بنزرت، من خلال دفاتر عدل الإشهاد أحمد مرابط**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تونس، 2017-2018.

40. الميلي خليفة، **مؤسسة المشيخة بين الإستمرارية والتغير دراسة سوسيولوجية في الجنوب الشرقي التونسي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، تونس، 1992-1993.

41. هواري مختار، **نماذج من القمع الإداري الإستعماري تجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني1871-1916**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، قسم التاريخ والآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، 2016.

42. ورتي جمال، **تطور نظام الإدارة الفرنسية في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، سوق اهراس نموذجا1834-1900**، رسالة دكتوراء العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة 2009-2010.

43. يعقوب خديجة، **شيوخ القبائل ومؤسسة المشيخة في بايلك الشرق الجزائري والوسط الغربي التونسي من 1700إلى 1860**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء الطور الثالث في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، تخصص تاريخ وحضارة، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2017-2018.

ب-باللغة الاجنبية

1. Abdelmoula Mahmoud, **Le mouvement patriotique de libération en Tunisie et le panisialisme 1906-1920**, Thèse de doctorat Histoire, Faculte des sciences humaines et sociale, université de Tunis 1.
2. Aleya Sghier Amira, **La Droite Française En Tunisie Entre 1934-1946**, Diplôme de Recherche Approfondies ,Faculte des Sciences Humaines et Sociale, Departement d'histoire, Université de Tunis, 1991-1992.
3. Guechi Fatima Zohra, **Constantine au 19èm siécle : Du Beylik Ottoman à La province coloniale, Actes du Colloque pour une Histoire Critique et Citoyenne** : Le cas de l'histoire Franco Algérienne, Lyon, 20-22Juin 2006.
4. Heggui Jamel**, Les Algériens originaires du sud dans la ville de tunis pendent l'époque coloniale (1881-1956)** –Mozabites, Souafas, Ouarglis-mémoire DEA, université de Manouba, 2003-2004.

3- الصحف والجرائد:

أ-باللغة العربية

1. الأسود حسين، "المهاجرون السوافة بمناجم قفصة بتونس 1895-1945"، **مجلة المعارف**، ع3، 2015.

2. الأسود حسين، "المهاجرون السوافة بمناجم قفصة بتونس1885-1945"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع3.

3. آيت حبوش حميد، " قانون التجنيد الاجباري 1912، "دراسة في ظروف صدوره ومواقف الجزائريين منه"، **مجلة عصور**، جامعة وهران، الجزائر، المجلد التاسع، العدد 02، السنة 2018.

4. بالعجال أحمد، "السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر " السياسة التعليمية أنموذجا"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، مج 04، العدد 19، ديسمبر 2018.

5. بالنور عبد الحق، معمري حسن، "الفكر والفلسفة عند عبد الله شريط الجزائري"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية** ، مج 2، ع2، 2011

6. براكني عبد الباقي، "علال الفاسي والقضية الجزائرية"، **مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية**، مج 05، ع 04، 2021.

7. بلحاج ناصر، "الهجرة كمظهر من مظاهر رفض الجزائريين للتّجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي فيما بين 1908-1912".

8. بلحاج ناصر، "الهجرة كمظهر من مظاهر رفض الجزائريين للتجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي فيما بين 1908-1912"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، مج 29، ع 1، جانفي 2015.

9. بن أزواو فتح الدين، "السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر (1830-1954)"، **مجلة البحوث التاريخية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021.

10. بن جابو أحمد، "الوضع القانوني للجزائريين بتونس بعد انتصاب الحماية1881-1956"، جامعة بوزريعة، الجزائر.

11. (د. ن)، "مظاهر النشاط الفلاحي للمهاجرين الجزائريين في تونس1881-1956"، **الباحث**، ع5، 2011.

12. (د. ن)، "مظاهر النشاط الفلاحي للمهاجرين الجزائريين في تونس1881-1930"، جامعة بوزريعة ، الجزائر، د س ن.

13. (د. ن)، الوضع القانوني للجزائريين بتونس بعد انتصاب الحماية1881-1956.

14. بن داهة عدّة، "عدوانية التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر وخروجها عن قانون الأخلاق"، **الناصرية للدراسات الإجتماعية والتاريخية**، ع5-6جوان 2014-2015.

15. بن عثمان فهيمة، "إسهامات عمر بن قدور في ميدان الصحافة ومحاربة التشويه الفرنسي"، **مجلة المعيار**، مج 27، ع2، 2022.

16. بن قويدر نورالدين، "البعد الوطني لثورة الأوراس 1916 ومشروع الجمهورية الجزائرية"، **مجلة الإحياء**، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر- باتنة 1-، مج 21، ع 28، جانفي 2012.

17. بن موسى محمد، سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956-1958، **مجلة قضايا تاريخية**، ع2، 2016.

18. بن موسى موسى حمّو دريد، "مشيخة الجالية الجزائرية بمدينة تونس خلال فترة الحماية الفرنسية 1882-1956"، **مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، مج 7، ع2، ماي2023.

19. بوحوش عمّار، "أسباب الهجرة إلى فرنسا"، **الثقافة**، ع 14، الجزائر أفريل – ماي1973.

20. بوزبرة ضوء المكان، "فرع المنظمة الخاصة ، بمنطقة واد الزناتي 1947-1950 من الهيكلة إلى الإكتشاف"، **مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية**، مج 6، ع 1، 2022.

21. بوطيبي محمد، "التعليم في جامع الزيتونة خلال النصف الأول من القرن العشرين- دراسة في المنهج والبرامج-"، المجلة المغاربية للمخطوطات، جامعة يحيى فارس المدية، ع 5، جوان 2017.

22. بوطيبي محمد، "نشاط المهاجرين الجزائريين في الحزب الحر الدستوري التونسي ما بين1900-"1930، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية**، المجلد 10، ع1، جوان 2019.

23. بوعزيز يحي، "الحالة الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن التاسع عشر"، **الثقافة**، ع 80، 1 مارس 1984.

24. (-، -)، "اهتمامات الفرنسيين بجنوب الصحراء"، **مجلة الثقافة**، السنة 10، العدد 58، جويلية 1980.

25. تابتي حياة، "الشيخ محمد خير الدين وجهوده الإصلاحية"، **مجلة الحضارة الإسلامية،** مج 21، ع 01، جوان 2020.

26. توميات عبد الرزاق، "الجزائريون وحكومة الجبهة الشعبية،- 1936-1938"، **مجلة دراسات وأبحاث،** جامعة الدكتور يحيى فارس المدية، مج 14، ع 01، جانفي 2022.

27. جياب فاروق، "دور المهاجرين الجزائريين في تونس وتأثيرهم على الحركة الوطنية في الجزائر"، **القرطاس،** ع 4، جانفي2017.

28. حامدي عبد الكريم، "البعد المقاصدي في فتاوي الشيخ أحمد حماني" **مجلة البحوث العلمية والدّراسات الإسلامية،** مج 16، ع2، 2024.

29. خديجة يعقوب، "مدينة عنابة في النصف الأول من القرن العشرين من خلال رحلتي بايصونال وهابنسبرايت"، **مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية** ، ديسمبر 2023.

30. خلّوف عبد المجيد،" الجالية الجزائرية بين المعاناة وأمل العودة"، **مجلة الجيش،** ع 165، الجزائر، ديسمبر 1975.

31. خوالدية عماد الدين، زقب عثمان، "النشاط الإقتصادي للمهاجرين القسنطينيين في تونس 1881-1956- مهاجري سوق اهراس نموذجا"، **مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية،** مج 8، ع1، جوان 2024.

32. دحماني توفيق، "قسنطينة عشية الإحتلال الفرنسي 1837، من خلال وثائق نادرة"، **مجلة الدراسات التاريخية،** ع01، .2010.

33. روابحي العياشي، "هجرة بعض العائلات الجزائرية الكبرى الى تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، **مجلة التواصل،** كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باجي مختار عنابة، المجلد 24، العدد 53، جوان 2018.

34. (-، -)، "هجرة النخب الجزائرية إلى البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر: الخلفيات والتحديات"، **المجلة التاريخية الجزائرية** ، مج6، ع1، 2022.

35. زين العابدين علي، "الهجرة نحو فرنسا وانعكاساتها السياسية والإقتصادية والسوسيوثقافية على المجتمع الجزائري"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية**، ع13، 2017.

36. سعد الله أبو القاسم، "الإتجاه العربي في الحركة الوطنية" ، **الثقافة** ، ع31، الجزائر، فيفري–مارس، 1976.

37. سعيدي مزيان، "منطلقات المشروع الكنسي الفرنسي في الجزائر"، **حولية المؤرخ**، اتحاد المؤرخين الجزائريين، العدد 06 جويلية 2005.

38. سلاماتي عبد القادر، "سياسة الأرض المحروقة وأثرها على المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الامير عبد القادر 1830–1947م"، **مجلة دراسات**، جامعة بشار، مج07، العدد 03، ديسمبر 2018.

39. صالحي منى، "علاقة صالح خوالدية بالإدارة الفرنسية وموقفه من قضايا عصره (1900–1911)، من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، مج 35، ع02، 2021.

40. طيطوش حدة، ثنيو نورالدين، "الشيخ الطيب العقبي ونشاطه الإصلاحي 1938–1947"، **مجلة عصور الجديدة**، مج 10، ع 1، مارس 1444–2020.

41. العازمي نايف عيد هجاج، "موقف ألمانيا والنمسا من الحرب البلقانية الأولى والثانية – دراسة تاريخية–" مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم ، جامعة المنيا، الكويت، دع، د س ن.

42. عصماني عبد الصمد، "محطّات من حياة مصالي الحاج قبل اندلاع الثورة التحريرية(بين المنشأة والمنفى)"، **مجلة مدارات للعلوم الإجتماعية والإنسانية**، ع06، أفريل 2022.

43. العلمي محمد، "قسنطينة"، ع 768، 29 جويلية 1929.

44. عمار هلال، "أصداء الهجرة الجزائرية نحو الشرق في بعض التقارير الرسمية الفرنسية "، **مجلة الثقافة**، العدد 88، الجزائر، جويلية–أوت 1985م.

45. غالم محمد، "من أرشيف الإدارة الإستعمارية في الجزائر، الوثائق الفرنسية والهجرة إلى الديار الإسلامية ، **إنسانيات،** ع 12، سبتمبر–ديسمبر 2000.

46. غانم محمد الصغير، "قسنطينة عبر تاريخها القديم"، **مجلة العلوم الإنسانية،** جامعة منتوري، 1999.

47. غيلاني السبتي، زياني فاتح، "سياسة الجيش الفرنسي في دعم الإستيطان الأوروبي في الجزائر خلال حكم الماريشالين كلوزيل وبيجو(1830–1847)"، **مجلة الإحياء،** مج 20، ع 26، سبتمبر 2020.

48. فرحات الكاملة، "أبناء وادي ميزاب الجزائريين ومساهمتهم في الحزب الدستوري الحر التونسي"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية،** مج8، ع1، أكتوبر 2022.

49. فريدة مقلاتي، "مبارك بن محمد الميلي ومنهجه في رسالة الشرك ومظاهره"، **مجلة الذاكرة،** مج 9، ع2، جوان 2021.

50. فكر عثمان، "الإستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري"، **مجلة جامعة دمشق،** مجلد29، ع 3، 2013.

51. قوراري سليمان، "يحيى بوعزيز ودوره في إبراز أعلام الجزائر ومآثرهم"، **مجلة رفوف،** جامعة أدرار، الجزائر، ع 7، سبتمبر 2015.

52. لهلالي سلوى، "جوانب من النشاط السياسي للنّخبة الجزائرية قبل الحرب العالمية الأولى"، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية،** مج 5،ع 12، ديسمبر 2017، جامعة سطيف 2 ، الجزائر.

53. محمود مؤيد حمد المشهادي و رمضان سلوان، "أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني(1518–1830)"، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية،** مج 5، ع 16أفريل 2013.

54. مديني بشير،" قراءة تاريخية حول الجالية الجزائرية بتونس"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات،** ع20، 2014.

55. مطمر محمد العيد، "الغزو والإحتلال الفرنسي للأوراس وأثره على الحالة الإجتماعية لسكان المنطقة 1844-1884"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع10، نوفمبر 2006.

56. مقلاتي عبد الله، "عبد الحميد مهري- نضاله ودوره السياسي في الثورة التحريرية"، **مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والإجتماعية**، ع 5، جوان 2017.

57. مؤلف مجهول، "مذكرة حول إقليم قسنطينة"، تر ومر، نصر الدين سعيدوني، **الأصالة**، ع 70 -71، الجزائر.

58. مياسي إبراهيم، "الاستيطان الفرنسي في الجزائر"، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع 05.

4-الملتقيات:

59. أجرون شارل روبير، "**الإضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني**"، نوفمبر 1916-يناير 1917، ملتقى ثورة الأوراس 1916.

60. بوطيبي محمد، "**الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية بين القرنين التاسع عشر والعشرين 1830-1930(الجنوب الشرقي الجزائري نموذجا)**"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدّولي حول: التواصل الحضاري بين الجنوب الشرقي للجزائر وتونس، قسم العلوم الإنسانية بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، 11-12 نوفمبر 2013.

61. خوالدية عماد الدين، شافو رضوان، "**النشاط الصحفي للجزائريين بتونس 1945-1956- نماذج من صحفيي الشرق الجزائري**-" مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: الصحافة والصحافيون الجزائريون خلال الحقبة الإستعمارية 1830-1962، المنعقد بجامعة الوادي، يومي 6-7 ماي 2024.

62. مجموعة مؤلفين، "**تونس الأمس وتونس الغد**"، ، الندوة الدولية الحادية عشر حول الزيتونة، الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي، الملتقى المنظم من 9 إلى 11 جانفي، تونس ، ط1، مطبعة الحكمة، 2002.

63. محمد فلاح العلوي، "**التعليم في الزيتونة والقرويين بين التقليد والتجديد أواخر القرن 19 وبداية القرن "20**، أعمال الندوة الدولية الحادية عشر حول الزيتونة الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي، تونس ، 5 و6 ماي .2002

5- الموسوعات:

1. **الموسوعة التونسية**، بيت الحكمة، قرطاج، ج2، 2013.

6-المحاضرات:

1-أحمد مريوش، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، موجهة لطلبة المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الموسم الجامعي 2006-2007.

7-اتصال عبر الأنترنت:

1- اتصال عبر الفايسبوك مع الأستاذ جفالي يوسف بتاريخ 22مارس 2024 الساعة 19.50.

8-المواقع الإلكترونية:

1. **ديوان الغائبين، مبدعون توفّوا في ريعان الشباب، محمد العيد الجباري تونس 1911-1942، 24 جوان 2018.** https:alantologia.com تاريخ الدخول 8نوفمبر **2025** الساعة 16.30.
2. **محمد العيد آل خليفة سيّد الشعراء، https://oulama.dz/2020/08/02/** تاريخ الدخول: 2025/11/08.
3. هواري محمد، "معلومات جديدة حول الأديب الجزائري عبد الحميد بن هدوقة- قراءات ودراسات-"، المجلة الثقافية الجزائرية، 2022. نقلا عن: https://thakafamag.com. تاريخ الدخول: الجمعة 2025/11/21.، الساعة 9:45 صباحا.

4. محمد الناصر بن باي: –https://www.marefa.org، تاريخ الدخول: 21 نوفمبر 2025، الساعة 17:00.

5. مسعود بولجويجة، الدكتور أحمد بورزاق في ذكرى وفاته36،على الموقع: https://binbadis.net/archives/13546: تاريخ الدخول: 21نوفمبر 2025، الساعة 21:00.

6. محمد الشّريف مساعدية،على الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki/، تاريخ الدخول: 2025/11/22، الساعة 8:40.

الفهارس

أولا:فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم01: أعداد رؤوس الماشية ببلدية سوق اهراس عام.1903	31
جدول رقم 2: نموذج لأعداد الحيوانات في جهة سوق أهراس.	32
جدول رقم03 أعداد رؤوس الماشية لدى بعض القبائل الأوراسية عام 1925	33
الجدول رقم 04: فئات وتعداد المهاجرين الجزائريين في تونس وفق سجل احصاء 1876م	64
الجدول رقم 05: إحصاء روسطون (Roston) للمهاجرين الجزائريين سنة 1876.	67
الجدول رقم06: المهاجرون الجزائريون بتونس وفق سجل الإحصاء لعام 1876.	68
جدول رقم07: تعداد المهاجرين القسنطينيين في تونس وفق مناطق الهجرة:	70
جدول رقم08: مقارنة بين المهاجرين القسنطينين وباقي المهاجرين الجزائريين.	73
الجدول رقم 09: تعداد المهاجرين الجزائريين في تونس ونسبتهم العامّة حسب أرباب الأسر:	75
جدول رقم10: تعداد المهاجريين الجزائريين بمدينة تونس وفق إحصاء سنة 1921م:	82
جدول رقم11: أعداد المهاجرين الجزائريين بمدينة تونس وفق إحصاء عام 1926م:	86
جدول رقم 12: تعداد المهاجرين الجزائريين في تونس حسب الأصول	88

الإجتماعية سنة 1930م.	
جدول رقم13: أعداد المهاجرين الجزائريين حسب دراسة "هنري لومير".	**90**
الجدول رقم14: نماذج لعائلات قسنطينية هاجرت إلى تونسفترة الحماية الفرنسية:	**98**
الجدول رقم 15: عيّنات لبعض القسنطينيين المستفيدين من جوازات السفر قبيل الحماية.	**107**
الجدول رقم 16: الشيوخ القسنطينيين الذين تولوا منصب المشيخة بتونس.	**151**
جدول رقم 17: عينات من العائلات القسنطينية القاطنة بالشمال التونسي.	**160**
جدول رقم 18: عيّنة تخصّ مناطق استقرار مهاجري مدينة عنابة في المدن التونسية سنة بناءا على دفتر السجل لعام :1876	**164**
الجدول 19رقم: أنشطة مهاجري مدينة عنابة المقيمين بمدينة تونس–عينة تخص عشرون(20)شخصا–	**166**
جدول رقم20: عينة لأنشطة لمهاجري مدينة عنابة القاطنين في بنزرت:	**167**
جدول رقم21: عيّنات من شهادات التّطويع للطّلبة القسنطينيين سنة .1931	**311**

ثانيا: فهرس الاشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم01: نسب المهاجرين الجزائريين في تونس عام1876.	**74**
الشكل رقم 02: أعمدة بيانية تمثل نسبة المهاجرين الجزائريين بتونس سنة 1876.	**77**
الشكل رقم03: أعمدة بيانية لتعداد المهاجرين الجزائريين في تونس حسب دراسة هنري لومير Henri Lomiére	**90**

ثالثا: فهرس المحتويات

93

مقدمة: . . . . . أ

مدخل تمهيدي..

الاطار الجغرافي والبشري والتاريخي لإقليم قسنطينة

أولا:الاطار الجغرافي: 17

1. الموقع الجغرافي للاقليم: 17

2.التضاريس:. 19

3.المناخ: 21

4.الغطاء النباتي: 21

ثانيا.الاطار البشري للإقليم : 22

1- التعداد:. 22

2- النظام القبلي: 23

3. اللغة: 29

4. الأنشطة الممارسة: 29

ثالثا- الإطار التاريخي للإقليم: 38

1. الإحتلال الفرنسي للاقليم: 38

2. التنظيمات الإدارية الفرنسية في الإقليم: 40

الفصل الأول

الهجرة القسنطينية الى تونس1881-1956 أسبابها -تطورها وخصائصها. 42

أولا: أسباب الهجرة القسنطينية إلى تونس: 43

1. انعكاسات السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر: 43

2. الروابط التاريخية والحضارية بين الجزائر وتونس ودورها في تسهيل عملية الهجرة: 62

ثانيا: تطور الهجرة القسنطينية إلى تونس وخصوصيتها : 64

1 .تطورها:.... 64

2. خصائص الهجرة القسنطينية إلى تونس: 94

الفصل الثاني: مواقف السلطات الفرنسية من المهاجرين القسنطينيين في تونس وتنظيمهم واستقرارهم بها.

أولا: السّلطات الفرنسية وموقفها من هجرة القسنطينيين إلى تونس. 106

1- فترة ما قبل الحماية الفرنسية 106

2- فترة الحماية1881 الفرنسية على تونس-1956. 111

ثانيا: تنظيم المهاجرين القسنطينيين في تونس 1881-1956. 136

1. شيوخ الجاليات القسنطينية في تونس 1881 - 1956. 140

2. علاقات الشيوخ بالمجتمع. 157

3. الشّيوخ والأحداث السياسية: 158

ثالثا: مناطق وأماكن إستقرار المهاجرين القسنطينيين: 155

1 مناطق استقرار المهاجرين القسنطينيين بتونس: 155

2/ أماكن استقرار الجاليات القسنطينية في تونس: 170

الفصل الثالث

النشاط السياسي والاقتصادي للمهاجرين القسنطينيون بتونس

أولا: النشاط السياسي للمهاجرين القسنطينيين في تونس 1881-1956: 179

1-المشاركة القسنطينية في حركة الشباب التونسي: 180

2-الحضور القسنطيني في الحزب الدستوري التونسي 192

3-النشاط السياسي للجالية القسنطينية في الحزب الدستوري الجديد: 201

4-عينة من نضال القسنطينيين في الحزب الشيوعي التونسيي: 215

5- المشاركة القسنطينية في المظاهرات والإحتجاجات. 217

6- المهاجرون القسنطينيون والعمل النقابي: 221

ثانيا: النشاط الإقتصادي للمهاجرين القسنطينيين في تونس. 226

1-الأعمال الحرة (المهن الحضرية): 226

2/العمل في الفلاحة وتربية الماشية: 232

3/التجارة: 250

4/ العمل في الصناعة والمؤسسات المنجمية : 254

5/ الأنشطة الغير الشرعية: 256

الفصل الرابع

النشاط الثقافي ومظاهر الحياة الإجتماعية للمهاجرين القسنطينيين بتونس 1881-1956م.

أولا: النشاط الثقافي للمهاجرين القسنطينيين بتونس 1881-1956 266

1: النشاط الصحفي للمهاجرين القسنطينيين 1881-1956. 262

2: النشاط العلمي للطلبة القسنطينيين في تونس. 289

ثانيا: مظاهر الحياة الاجتماعية للمهاجرين القسنطينيين بتونس 1881-1856. . . . 325

1-العادات والتقاليد في الأفراح والمناسبات: 325

2- المعتقدات الشعبية: 325

خاتمة: 348

الملاحق..... 351

قائمة المصادر والمراجع 379

فهرس الجداول.. 421

فهرس الأشكال. 427

فهرس المحتويات 421

ملخص الدراسة:

تبيّن لنا من خلال هذه الأطروحة أنّ الهجرة القسنطينية إلى تونس خلال فترة الحماية الفرنسية لم تكن مجرّد حركة انتقال سكّانية ظرفية، بل شكّلت ظاهرة تاريخية عميقة ترتبط بخصوصيات إقليم قسنطينة من حيث جغرافيته وتركيبته البشرية ومساره التاريخي، فقد أسهم قرب إقليم قسنطينة في دفع فئات واسعة من سكّانه نحو الهجرة، بحثًا عن أماكن أكثر أمنًا واستقرارًا، فكانت تونس الوجهة الأقرب والأكثر استقبالًا لهم.

وقد أظهرت الدراسة أنّ هذه الهجرة اتّخذت أشكالًا متعدّدة، تراوحت بين الهجرة الفردية والعائلية، الدّائمة والمؤقّتة، وأنها تأثرت بجملة من العوامل، من بينها الضّغط الإستعماري، وتدهور الأوضاع المعيشية، وتقييد الحرّيات السياسية، ممّا جعل من تونس فضاءً طبيعيًا لاحتضان المهاجرين القسنطينيين، كما كشفت الأطروحة أن استقرارهم في المدن التونسية الكبرى كالعاصمة وبنزرت والكاف والقصرين، أسهم في تشكيل نسيج اجتماعي جزائري–تونسي متشابك.

وفي الجانب السّياسي، أبرزت الدّراسة الدّور المهم الذي أدّاه المهاجرون القسنطينيون في دعم القضية الجزائرية من خلال العمل الجمعوي والصحفي، والمساهمة في نشر الوعي الوطني داخل الأوساط التونسية والجزائرية على حدّ سواء، ولم يكن نشاطهم الإقتصادي أقل شأنًا، حيث انخرطوا في مهن وحرف مختلفة، وأسهموا في تنشيط الحركة التّجارية مما جعلهم جزءًا فاعلًا من البنية الإقتصادية التونسية خلال تلك الفترة.

أما في الجانب الثقافي والإجتماعي، فقد حافظ المهاجرون على قيمهم وتقاليدهم، وأسهموا في إثراء المشهد الثّقافي بتونس عبر الجمعيات والمدارس والصحف، كما جسدوا قيم التضامن والتّكافل، الأمر الذي مكّن الجالية من تماسكها واستمرارها، وقد ساعد هذا التّفاعل الثّقافي والإجتماعي في تعزيز الرّوابط بين الشعبين، وهكذا توصّلت الأطروحة إلى أن الهجرة

القسنطينية إلى تونس كانت ظاهرة مركّبة ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية متداخلة، أثّرت في تاريخ البلدين وأسهمت في توطيد العلاقات بينهما، كما أكّدت أن المهاجر القسنطيني ،خلال تواجده بتونس ظل حاملاً معه ذاكرة مقاومة وهوية وطنية ظلّت حاضرة في كل نشاطاته داخل المجتمع التونسي.

وبذلك، تبرز هذه الدراسة أهمية إعادة قراءة الهجرة الجزائرية إلى تونس، وتبيّن كيف شكّلت هذه الهجرة إحدى المحطّات الأساسية التي ساعدت على تقوية الرّوابط التاريخية والحضارية بين الجزائر وتونس خلال مرحلة خضوعهما للإستعمار.

Study Summary

The present dissertation demonstrates that the Constantine migration to Tunisia during the French Protectorate was not merely a temporary movement of people, but rather a profound historical phenomenon closely tied to the specific characteristics of the Constantine region—its geography, human composition, and historical trajectory. The strategic location of the region, along with the political and economic transformations it experienced, pushed large segments of its population to migrate in search of safer and more stable environments, making Tunisia the nearest and most receptive destination.

The study reveals that this migration took multiple forms, ranging from individual to family-based, and from permanent to temporary movements. It was influenced by several factors, including colonial pressure, deteriorating living conditions, and restrictions on political freedoms, which made Tunisia a natural refuge for Constantinian migrants. The dissertation also shows that their settlement in major Tunisian cities—such as Tunis, Bizerte, Kef, and Kasserine—contributed to the formation of an intertwined Algerian-Tunisian social fabric.

On the political level, the study highlights the significant role played by Constantinian migrants in supporting the Algerian cause through associative and journalistic activities, and by helping spread national consciousness within both Tunisian and Algerian communities. Their economic activity was no less important, as they engaged in various trades and crafts and stimulated commercial life, making them an active component of Tunisia's economic structure during that period.

Culturally and socially, the migrants preserved their values and traditions, contributing to the enrichment of Tunisia's cultural scene through associations, schools, and newspapers. They embodied the values of solidarity and mutual support, which helped maintain the cohesion and continuity of the community. This cultural and social interaction strengthened the bonds between the two peoples.

Ultimately, the dissertation concludes that the Constantine migration to Tunisia was a complex phenomenon with intertwined political, economic, cultural, and social dimensions that left a lasting impact on the history of both countries and helped consolidate relations between them. It further confirms that the Constantinian migrant, during his presence in Tunisia, carried with him a memory of resistance and a national identity that remained present in all his activities within Tunisian society.

Thus, this study underscores the importance of re-examining Algerian migration to Tunisia and shows how this movement constituted a key historical moment that helped reinforce the deep historical and civilizational ties between Algeria and Tunisia during the period of colonial rule